

الخطبة السجدة في الله تعالى

في آية  
الحاوية

الله تعالى

دار الحديث  
بيروت











التَّعْلَامُ السِّيَاسِيّ الْأَسْرَائِيلِيّ



# النظام السياسي الإسرائيلي

تأليف  
المحامي سعيد تيم

الأهمية للنشر والتوزيع  
مستان - الأردن

دار الجميل  
بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

م ١٩٨٩

## الاهداء

إلى والدي  
التي منحتني الحب والحياة

إلى والدي  
الذي أنار لي طريق العلم والمعرفة



## المقدمة

تكتسب دراسة النظام السياسي في أي بلد كان، أهمية خاصة، باعتبار أن هذه المسألة، إنما تشكل في حقيقة الأمر، إطلالة واسعة على البنية العامة في هذا البلد. وفي إسرائيل، وضمن خصوصية معينة، فإن دراسة هذا الجانب هي فوق ذلك تساعد في الوصول إلى كثير من الحقائق الموضوعية، وفي فهم كثير من الظواهر السياسية، التي يمكن بواسطها التعرف على آلية هذا النظام وحركيته. ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة والفاعلة فيه.

لقد وجدنا كثيراً من الدراسات والأبحاث، وهي تتناول الموضوع الإسرائيلي. وقد جاءت هذه متنوعة ومتعددة. وملاحظتنا أنها تركزت في معظمها على الجانب العسكري. ولا شك أن لهذا الأمر أسبابه ومبرراته، باعتبار أن إسرائيل، قد نشأت في الحقيقة بفعل هذا العامل، وما زالت تعيش تحت غطاءه.

كما وجدنا عدداً محدوداً من المؤلفات التي تتناول الموضوع السياسي. وحتى في هذا الإطار، فإن معظم الباحثين قد أولوا اهتمامهم لجانب واحد في هذا الموضوع، وذلك مواكبة أو معاصرة لحدث معين. أما تلك المؤلفات التي تناولت هذا الجانب بشكل شعولي ومتكامل، فإنها غدت لا تفي بالحاجة بفعل مرور الزمن عليها، كونها قد غطت فترة معينة من الزمن، تلك الفترة التي عايشها المؤلف.

ولما كان النظام السياسي في كل بلد من البلدان، يتعرض بصفة متواصلة

للتغيير والتعديل في النظم التي تتحكم به، وتحكم حركته وآليته، فإن هذا الأمر، يدعونا ان نساير هذا التعديل والتغيير، واستحداث القوانين الجديدة، التي تنشئ واقعا موجوداً. وفي هذا الإطار، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين لتناول هذا الامر بالدراسة والتحليل، على ضوء المستجدات التي حصلت فيه، ومن ثم تسليط الأضواء على الوقائع الجديدة والقديمة، وربطها ببعضها البعض، بعد تأصيلها تأصيلاً تاريخياً، لمعرفة أسباب وجودها ومبرراته.

ان مبعث اهتمامنا بدراسة النظام السياسي الإسرائيلي، حقيقة هو تأخر الدراسات السابقة من حيث التوقيت فمعظمها جاء ليغطي فترة معينة من الزمن، ومحصورة من حيث الوقائع. ولقناعتنا ان هذه الأبحاث قد أصبحت ناقصة بفعل التطورات والمستجدات، فقد توخينا أن نكمل ما قد أصبح ناقصاً في المرحلة الحالية، ونحن ولا شك لا ندعي الكمال في ذلك، إنما هي محاولة نتجه بها في هذا الاتجاه. ومع قناعتنا أيضاً، أن الدراسات السابقة، قد أصبحت ناقصة بفعل الزمن، فإن عملنا هذا سوف يأخذ نفس الوصف بعد فترة معينة.

من هنا فإننا كما وجدنا أنفسنا، مدفوعين لتتبع ما استجد على صعيد النظام السياسي الإسرائيلي، فإننا ندعو الآخرين لمواصلة الطريق في هذا المجال. ولا شك ان الجميع سيجد الكثير من الأمور المستجدة، لم تكن قد تعرف عليها الغير من قبل. وهذا ما يسعد الباحث في الوصول إليه. هذا بالإضافة إلى أن القارئ، سوف يجد نفسه مشدوداً إلى حقائق لم تكن وصلت إليه من قبل أيضاً.

★ ★ ★

وفي هذا الكتاب ونحن بصدد دراسة النظام السياسي الإسرائيلي، وجدنا أنفسنا بآدى ذي بدء، ملزمين بالتعرف على الوضع السياسي لليهود في فلسطين، قبل قيام الدولة اليهودية، وهذا يعني تتبع النشاط السياسي اليهودي في فلسطين زمن الحكم العثماني، وفي مرحلة تالية زمن الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد رأينا كيف أن هذا النشاط قد تسارع بشكل ملحوظ في سنوات الانتداب، بحيث تشكلت في هذه الحقبة من الزمن بعض المؤسسات التي كانت تأخذ الحكومة، وتعمل وكأنها حكومة في دور التكوين.



وقد خصصنا لهذا الأمر باباً تمهيدياً، بحيث شكل مدخلاً لدراسة النظام السياسي الإسرائيلي. وقد وجدنا ذلك ضرورياً باعتبار أن كثيراً من القواعد القانونية المطبقة حالياً في النظام السياسي الإسرائيلي الحالي، قد وجدت جذورها وأصولها في تلك النظم، التي كانت قائمة في زمن الانتداب، أي في الزمن الذي سبق قيام الدولة اليهودية، وهي التي كانت تشكل المرحلة التحضيرية لقيام الدولة.

ومن ثم فقد انتقلنا إلى دراسة الجهاز التنفيذي للدولة، باعتباره إحدى الركائز الثلاث التي يقوم عليها البنيان السياسي في العادة. وقد خصصنا له باباً مستقلاً، حيث تناولنا رئاسة الدولة باعتبارها تقف على قمة الجهاز التنفيذي. وحددنا موقف رئيس الدولة في التشابك السياسي الإسرائيلي، واستعرضنا بعض الجوانب القانونية التي تحيط بهذا الموقع. كما قمنا بدراسة اجتماعية للرؤساء الذين تعاقبوا على السلطة مع نبذة مبسطة عن تاريخ حياتهم.

وفي مرحلة تالية انتقلنا إلى السلطة الفعلية في الدولة، وهي الحكومة. وكان اهتمامنا بها ولا شك كثيراً وكبيراً في نفس الوقت، باعتبار أن هذا الجهاز إنما يمثل السلطة الحقيقية. وقد حاولنا تسليط الأضواء على كيفية تشكيل الحكومة وصلاحياتها، ومن ثم تتبع الحكومات التي تعاقبت على السلطة وانتهائها الحزبية، وفي مرحلة لاحقة، تناولنا الظروف التي نشأت عنها تشكيل حكومة التناوب الحالية. وبعد ذلك فقد استعرضنا رؤساء الحكومات الإسرائيلية من حيث التكوين الاجتماعي مع توضيح موجز لحياتهم الشخصية.

وما دنا نحن بصدد بحث موضوع الحكومة، فإننا نجد أن دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية، هي حيوية في هذا المجال. وذلك باعتبار أن هذا الموضوع يشكل المدخل لكشف كثير من الحقائق السياسية في الكيان الصهيوني. فهو يساهم في إدراك كثير من المقولات الصهيونية، من خلال تأصيلها التاريخي، ومن ثم الوقوف على فلسفتها ومنهجيتها. هذا بالإضافة إلى أن دراسة هذا الموضوع، يفتح الطريق أمام فهم كيفية صياغة هذه المقولات في قرارات، تتحكم فيها مراكز قوى محددة، مرتبطة بمنصر زمني محدد.

وفي نفس الإطار، واستكمالاً للموضوع، فقد رأينا ضرورة تسليط الضوء على الجهاز الدبلوماسي في الحكومة. وهو وزارة الخارجية، باعتبارها الجهاز التنفيذي الذي يمارس تطبيق السياسة العليا، والذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تنفيذ القرارات في المجالات الدبلوماسية.

وبعد أن استعرضنا الجهاز التنفيذي في الدولة، فإن الخطوة التالية هي الانتقال إلى الجهاز التشريعي المتمثل في الكنيست (البرلمان). وقد خصصنا لهذا الموضوع باباً، بحيث تناولنا من خلاله كيفية تكوين الكنيست، والنظم القانونية التي تحكم في هذا الأمر، وأشرنا إلى سيطرة الأحزاب على الكنيست وذلك باقتضاب، حيث أننا كنا نرجى بحث هذا الموضوع في مقام آخر. كما سلطنا الضوء على تقسيم البرلمان على لجان دائمة. ومن ثم استعرضنا كيفية سير العمل داخل الكنيست.

ولما كان النظام الانتخابي الإسرائيلي يقوم على مبدأ استثنائي، وهو التمثيل النسبي، وهو مبدأ ورثه النظام الإسرائيلي عن المؤسسات التمثيلية الخاصة باليهود، والتي كانت تعمل في فلسطين زمن الإنتداب، فقد كان من الضروري تبيان هذا النظام وقواعده، ومدى مطابقتها للواقع الفعلي والقانوني. وقد أشرنا هنا إلى تعدد قوائم المرشحين للانتخاب المعمول به في إسرائيل. كما أشرنا في نفس الوقت إلى ولاية الكنيست، ومكانتها في النظام القانوني الإسرائيلي.

ومن المعلوم في النظم البرلمانية، أن الوظيفة الأساسية للبرلمان هي التشريع. ولكن قد يقوم البرلمان ببعض الوظائف الأخرى في الدولة. وما دما بصدد هذا الموضوع فقد أوضحنا الوظائف التي تقوم بها الكنيست في إسرائيل، بالإضافة إلى الوظيفة التشريعية، وذلك حسب الأسس والقواعد الدستورية المعمول بها في البلاد. وقد أوضحنا كيف أن الكنيست يقوم بوظائف سياسية ومالية، كما يتدخل في بعض الأحيان لإقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى، بالإضافة إلى حق الكنيست في حل نفسه وإجراء انتخابات عامة في البلاد.

وبما أن النظام السياسي الإسرائيلي، يأخذ بنظام تعدد الأحزاب. فقد كان

من الضروري استعراض هذه المسألة في هذا المؤلف. وبذلك فقد خصصنا باباً منفرداً لدراسة الأحزاب في إسرائيل. وفي هذا الباب، استعرضنا الجذور التاريخية لهذه الأحزاب، موضحين تعددها وأسباب هذا التعدد. كما أوضحنا أن هذه الأحزاب إنما نشأت وترعرعت في ظل الحركة الصهيونية، مما جعلها مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، فهي لا تخرج عن إطارها، كما لا تخرج عن أهدافها ومبادئها، بحيث كرست نفسها لخدمة هذه المبادئ والأهداف طيلة فترة حياتها.

وبعد استعراض الأحزاب الإسرائيلية بشكل شمولي، فقد عدنا للتخصيص، ووجدنا أن التقسيمات السابقة للأحزاب في إسرائيل لا تفي بالحاجة، بالإضافة إلى أن معايير التقسيم غير صالحة، وتعرض للنقد في كثير من الجوانب، لذلك آثرنا دراسة هذه الأحزاب بشكل منفرد، أي تناول كل حزب على حدة.

وعند تناول هذا الموضوع، فقد رأينا من الفائدة العودة إلى الجذور التاريخية للحزب وذلك لمعرفة مواقفه واتجاهاته. ولما كان نظام تعدد الأحزاب المعمول به في إسرائيل، قد ساعد في تنامي ظاهرة الانشقاق والاندماج، فقد كان حرياً أن نتناول هذه الظاهرة، ومدى انطباقها على كل حزب من الأحزاب في إسرائيل. وفي إطار دراسة الأحزاب، فقد أوضحنا دور كل حزب في السلطة، سواء على صعيد الكنيست أو على صعيد الحكومة.

ولا بد من الإشارة هنا أن دراستنا للأحزاب، كانت قاصرة على تلك الممثلة في الكنيست في الدورة الحادية عشرة. حيث شهدت هذه الدورة ظهور أحزاب جديدة، كما شهدت اختفاء أحزاب كانت موجودة في السابق. وقد رأينا الاغوص في استعراض كافة الأحزاب التي ظهرت على الخريطة السياسية الإسرائيلية، ذلك لأن هذه الخريطة قد أثقلها كثرة الأحزاب وتعددتها، نتيجة الانشقاقات المتواصلة داخل القوى السياسية في إسرائيل. هذا بالإضافة إلى أن مؤلفنا هذا ليس مخصصاً للأحزاب بمفردها، بل هو يأخذ النظام السياسي الإسرائيلي بأكمله، ويحتل الأحزاب باباً محدداً في هذا المؤلف.

وقد كان من الضروري، ونحن بصدد استعراض الأحزاب الإسرائيلية، أن نستعرض في نفس الوقت مواقفها السياسية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية. وبذلك فقد حاولنا قدر المستطاع استعراض هذا الجانب، من خلال الطروحات السياسية التي تضمنتها البرامج الانتخابية التي عرضتها الأحزاب الإسرائيلية أثناء الحملة الانتخابية العامة لدورة الكنيست الحادية عشرة.



أما عن مصادرنا فقد توخينا قدر المستطاع أن نستقيها من منابعها الأصلية. فقد بذلنا جهدنا في أن نتحرى الحقائق ونجمع المعلومات والوقائع من تلك المصادر، بحيث تأتينا إلينا دقيقة وخالية من التحريف والتأويل. وهذا بالطبع ما يهم الباحث الذي تغمره السعادة حينما يشعر أنه استطاع الوصول إلى الحقائق التي تساعد في البحث والدراسة. وقد ساعدنا في هذا الأمر وجود بعض المطبوعات والمنشورات المترجمة من مصادرها الأصلية بصورة صحيحة ودقيقة حسب اعتقادنا.

ولا شك أننا وجدنا كثيراً من الصعوبات في مجال ملاحقة بعض المعلومات المتتابة، والمرتبطة مع بعضها البعض. إلا أنه بفضل كثير من الأخوة والزملاء ممن ساعدونا في الوصول إلى أهدافنا. قد تمكنا من التغلب على هذه الصعوبات.

وفي هذا المجال فإننا لا ننكر فضل من سبقونا في سبر غوار هذا الموضوع، فرغم أن دراساتهم قد غطت فترة زمنية محددة، إلا أنها في نفس الوقت، وفي كثير من الأحيان قد شكلت لنا قاعدة للانطلاق في موضوع معين.

ونحن إذ نقدم مؤلفنا هذا للمتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع، نأمل أن نكون قد وضعنا لبنة في بناء الثقافة والمعرفة. وفي نفس الوقت فإننا نأمل أن نكون قد قدمنا خدمة متواضعة لأبنائنا، ممن تفرض عليهم الضرورة متابعة الأحداث المتعلقة بإسرائيل ولأسباب متعددة.

## **الباب الاول**

### **تمهيد عام**

- |                           |                |
|---------------------------|----------------|
| وضع اليهود السياسي .      | الفصل الاول :  |
| قبل اعلان الدولة .        |                |
| كيفية تكوين الدولة .      | الفصل الثاني : |
| النظام القانوني ومصادره . | الفصل الثالث : |



## الباب الاول

### تمهيد عام

رغم أن إعلان قيام دولة إسرائيل قد تم في الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، إلا أن مجريات الأحداث تشير إلى أن المرحلة السابقة لهذا الإعلان، قد شهدت عمليات بناء واسعة، لكثير من المؤسسات والهياكل والأنظمة، التي أصبحت فيما بعد، جاهزة لاستلام السلطة من حكومة الانتداب البريطاني. ولم يكن إعلان قيام الدولة، سوى إصباح الصفة الرسمية على هذه المؤسسات والهياكل التي انتقلت إليها السلطة مباشرة، بعد قرار الانسحاب البريطاني، الذي أعقبه قرار إعلان الدولة اليهودية في فلسطين.

وفي ظل الوضع، فإن الضرورة تفرض علينا العودة إلى مرحلة ما قبل إعلان قيام الدولة، والنظر في البنيان السياسي لليهود في فلسطين، مع تنبع تطور هذا البنيان عبر مراحل المتعددة، بحيث يشكل مقدمة لدراسة النظام السياسي المعاصر في إسرائيل، وأهمية ذلك، إنما تنبع من أن أغلب ما يحدث اليوم في إسرائيل، إنما هو امتداد لهذا التراث، فالأحزاب السياسية الإسرائيلية، والتي تتحكم في السياسة الإسرائيلية الحالية، إنما تجد جذورها وأسباب وجودها وتاريخها هناك، كما أن النظر إلى هذه الفترة يوضح لنا الأساليب التنظيمية الإسرائيلية في فترة بناء الدولة.

ونحن هنا سنعالج في هذا الباب، الوضع السياسي لليهود قبل إعلان الدولة، والمؤسسات التي كانت تدير شؤونهم، أثناء فترة الانتداب. كما سنستعرض المراحل التي مر بها اليهود لتكوين الدولة، والمستندات القانونية التي تم الاعتماد عليها في هذا الشأن. وبعد قيام الدولة، فإننا نجد التزاماً علينا،

استعراض بعض جوانب الحياة القانونية ، التي تنظم العلاقات العامة والخاصة ،  
ونعني بالعلاقات العامة ، تلك القوانين التي تنظم المؤسسات الرسمية في إطارها  
الدستوري ، أما العلاقات الخاصة فهي التي تنظم شؤون الأفراد ، وعلاقتهم مع  
بعضهم البعض .

وهكذا فإن هذا الباب سينقسم إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الاول : وضع اليهود السياسي قبل إعلان الدولة .

الفصل الثاني : كيفية تكوين الدولة .

الفصل الثالث : النظام القانوني ومصادره .



### وضع اليهود السياسي قبل إعلان الدولة

سعى اليهود قبل قيام نظام الانتداب لأن يكونوا حكومة يهودية ذاتية. ففي ظل الحكم التركي، اعتادوا أن يباشروا نشاطهم الديني دون معارضة من السلطات التركية الحاكمة. ولكن بعد ظهور الحركة الصهيونية، كحركة سياسية تستهدف بناء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو الشعار الذي رفعته الصهيونية منذ البداية، والذي كان يخفي تحت جناحه نوايا بناء نظام سياسي يهودي في فلسطين، فقد حدث منعطف هام في تاريخ اليهود (اليشوف) في فلسطين<sup>(١)</sup>. وعلى طريق بناء الوطن القومي، فقد أنشأت المنظمة الصهيونية في عام ١٩٠٨

(١) اليشوف، كلمة عبرية معناها «الاستيطان» وتطلق في الكتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني وتقسّم الكتابات الصهيونية تاريخ اليشوف إلى مرحلتين:

– اليشوف القديم قبل ١٨٨٢ وكان يتكون من يهود متدينين لا يزيد عددهم على ٢٤ ألف نسمة موزعين بين المدن الأربع المقدسة بالنسبة لليهود في فلسطين، وهي القدس والخليل وطبريا وصفد، وغالبيتهم تعيش على المساعدات التي تأتيهم من يهود أوروبا، والمعروفة باسم «المالوكا» أي الصدقات، كان اليشوف القديم يتكون من فئتين منفصلتين هما السفارديم (اليهود الشرقيون) والاشكنازيم (اليهود الغربيون) ولكل من هاتين الفئتين مؤسساتها الدينية الخاصة.

– اليشوف الجديد في المرحلة ما بين ١٨٨٢ – ١٩٤٨. ويطلق على التجمع الاستيطاني، الذي نشأ من الميجرات الصهيونية المتتالية، التي جاءت إلى فلسطين أو هاجرت إليها، بهدف تنفيذ المشروع الصهيوني، وافترنت بمحاولات شراء الاراضي وإقامة المستوطنات والعمل على تنظيم المستوطنين، على أساس أنهم أقلية قومية، وباعتبارهم نواة لإقامة دولة صهيونية في فلسطين. راجع حبيب قهوجي، متخذو القرارات في الكيان الصهيوني، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، دمشق، طبعة أول ١٩٦٨، ص ١٦١.

« مكتب فلسطين » في يافا، بحيث أخذ على عاتقه تقديم تقارير حول بعض المشاريع المختلفة، ووضع الخطط اللازمة للاستيطان اليهودي في فلسطين<sup>(١)</sup>.

وفي عهد الانتداب عمل اليهود على أن يزدادوا من اعتمادهم على أنفسهم بهدف اكتساب الخبرات في إدارة البلاد، وشؤونها السياسية. وكان التكوين السياسي خلال هذه الفترة للمجتمع اليهودي يتكون من منطمتين شبه حكومتين، تابشان نشاطاً، هو من اختصاص الحكومات في الأحوال العادية. وأولى هاتين المنطمتين « حكومة الطائفة اليهودية »، وكانت مسؤولة عن الشؤون الداخلية للطائفة اليهودية. وثاني هاتين المنطمتين، هي « الوكالة اليهودية » التي وجدت لتعمل على تنمية الوطن القومي اليهودي. وظلت هاتان المنطمتان جنباً إلى جنب مع الانتداب البريطاني قرابة ربع قرن، وكأنها حكومة قائمة بذاتها. وكانت قراراتها ملزمة لليهود في فلسطين، في الوقت الذي كانوا يطبقون فيه قرارات حكومة الانتداب رغماً عنهم.

ونحن هنا سنقوم بمعالجة وضع اليهود السياسي في فلسطين قبل إعلان قيام الدولة في مبحثين:

المبحث الاول: المجلس التمثيلي (حكومة الطائفة اليهودية)

المبحث الثاني: الوكالة اليهودية.

---

(١) وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني  
طبعة أولى ١٩٧٣ ص ١١٤

## المبحث الاول

### المجلس التمثيلي

المجلس التمثيلي، هو الهيئة التي تمثل ما يشبه البرلمان للمستوطنين الصهيونيين في فلسطين أبان الانتداب البريطاني. فبعد صدور وعد بلفور، إثر دخول الجيش البريطاني في الأجزاء الجنوبية من فلسطين في أواخر عام ١٩١٧، حاول المستوطنون الصهيونيون إقامة مؤسسات. ما يسمونه بالوطن القومي اليهودي. وشكلوا هيئة تمثيلية من القادة الصهيونيين المحليين، لكي تتفاوض مع السلطات الجديدة.

وفي الثاني من كانون الأول ١٩١٨، اجتمع ممثلون عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية الصهيونية واليهودية في يافا، وانتخبوا لجنة مؤقتة، نيطت بها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإقامة مجلس تمثيلي للمستوطنين اليهود<sup>(١)</sup>.

وبعد أن تم استيلاء القوات البريطانية على جميع أراضي فلسطين، عقد اجتماع يهودي وصهيوني آخر في يافا في ١٧/حزيران/١٩١٨، لمناقشة موضوع إقامة جمعية تأسيسية. وقد ظهر في هذا الاجتماع الخلاف بين ممثلي الأحزاب الصهيونية، وممثلي المتدينين من حزب أغودات إسرائيل. فقد رفض المتدينون فكرة إعطاء النساء حق التصويت والترشيح في الانتخابات لأسباب دينية، كما رفضوا إطلاق اسم الجمعية التأسيسية على الهيئة التي يتم انتخابها لأنهم كانوا آنذاك يعارضون فكرة الوطن القومي والصهيونية.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق الطبعة الاولى،

وقد تم الاتفاق على أن يستعاض عن اسم الجمعية التأسيسية، باسم المجلس التمثيلي اليهودي. وعلى أن يسمح للمتدينين، بإجراء الانتخابات بالطريقة التي يريدونها في أوساطهم.

وعلى هذا الأساس جرت أول انتخابات للمجلس التمثيلي اليهودي في ١٩/نيسان/١٩٢٠، وشارك فيها جميع المستوطنين اليهود من نساء ورجال. وشذ يهود القدس عن هذه القاعدة، إذ جرت الانتخابات بين المتدينين باقتراع الرجال وحدهم. وأعطى الرجل هناك صوتين، لكي يحصل المتدينون على نسبة متكافئة في التمثيل، مع نسبة المناطق الأخرى التي صوتت فيها النساء<sup>(١)</sup>.

وقد شارك في انتخابات المجلس التمثيلي حوالي (٢٠) ألف ناخب، أي ما يزيد عن ٧٠٪ من الناخبين، الذين سجلوا أسماءهم لإعطاء أصواتهم. وامتنع اليهود الأرثوذكس المتعصبون عن إعطاء أصواتهم، في الدوائر الانتخابية التي اشتركت فيها المرأة بالتصويت، ولكنهم مارسوا حقهم الانتخابي في الدوائر التي خصصت للرجال فقط. وفي هذه الانتخابات فقد تم اختيار (٣١٤) عضواً، يمثلون عشرين حزباً سياسياً مختلفاً، وهم يمثلون ثلاثة اتجاهات سياسية، اليسار ويتكون من حزبين عماليين كبيرين، واليمين ويتكون من اليهود الشرقيين وغيرهم من الجماعات اليهودية الأرثوذكسية، أما الوسط فهو مزيج ضعيف من الأحزاب الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وقد اجتمع المجلس التمثيلي في القدس في ٧/تشرين أول/١٩٢٠ وبسبب تباعد انعقاد دورات هذا المجلس، حيث يعقد مرة كل سنة، دورة عادية، فقد قرر، انتخاب (لجنة وطنية) أو (مجلس قومي)، بحيث يشكل الجهاز التنفيذي للمجلس التمثيلي، أو الحكومة، وينوب عن المجلس التمثيلي في إدارة شؤون الجالية اليهودية في فلسطين بين دورات انعقاد المجلس. وقد نيط بالجهاز

(١) نفس المصدر، ص ٩١

(٢) لواء د. النعماني أحد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي وأثره على النسق السياسي ١٩٤٨ - ١٩٧٥، مكتبة نهضة الشرق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

التنفيذي مهمة إعداد دستور للإدارة الذاتية اليهودية في فلسطين.

### سلطات المجلس التمثيلي

في دورة انعقاد المجلس التمثيلي الاول، أعلن المجلس نفسه السلطة العليا للجالية اليهودية، التي تتولى إدارة الشؤون العامة الوطنية « للشعب اليهودي في فلسطين »، والممثل الوحيد لليهود فلسطين في المسائل الداخلية. وكلف المجلس التمثيلي جهازه التنفيذي، الحصول على اعتراف حكومة الانتداب بالمقررات والاجراءات التي تم اتخاذها. وأرسلت المقررات للمندوب السامي البريطاني في فلسطين. فأجاب المندوب السامي، بأن حكومة الانتداب مستعدة للاعتراف بالمجلس التمثيلي، شريطة أن يقصر نشاطه على شؤون الجالية اليهودية، ولا يتدخل في الشؤون الأخرى المتعلقة بالبلاد.

وفي دورة انعقاد المجلس الثانية، التي جرت في آذار ١٩٢٢، فقد ناقش المجلس، مشروع الدستور الذي أعدته « اللجنة الوطنية ». وكان هذا الدستور مبنياً على أساس أن كل يهودي في فلسطين، ملزم بالخضوع لمؤسسات الجالية اليهودية، التي لها الحق في فرض ضرائب على اليهود، لكي تتمكن من تقديم الخدمات المحلية والوطنية لهم. وقد تضمن مشروع الدستور كذلك نظام انتخابات المجالس التمثيلية المقبلة.

وقد جرت انتخابات المجلس التمثيلي الثاني في ٦/كانون أول/١٩٢٥، وكان يتشكل من ٢٢١، وأثناء هذه الدورة، صدرت في ٣/آذار/١٩٣٠، أنظمة تحدد طريقة انتخاب المجلس التمثيلي اليهودي، وبموجب هذه الأنظمة، فإنه تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري<sup>(١)</sup>، كما اعتمد طريقة التمثيل النسبي، واشترط في المرشح أن يكون يهودياً يجيد العبرية قراءة وكتابة، ومقباً في فلسطين، منذ مدة سنة على الأقل. كما اشترط أن يكون الناخب قد بلغ سن الرشد. وقد نص على المساواة بين الرجل والمرأة. كما تقرر أن تكون مدة

(١) د. التهامي أحد السيد، مرجع سابق، ص ١٢٥

المجلس التمثيلي ثلاث سنوات وأن يعقد اجتماعاته مرة كل سنة، وحدد عدد الأعضاء بـ ١٧١ عضواً<sup>(١)</sup>.

لقد كان لهذه القواعد، التي تم اعتمادها لانتخاب المجلس التمثيلي اليهودي، أثر واضح في بناء النظام الانتخابي الإسرائيلي، بعد الإعلان عن قيام الدولة. فقد انتقلت هذه القواعد، إلى النظام الإسرائيلي الجديد عند بناء الكنيست، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد، بحيث تم اعتمادها كأساس للنظام الانتخابي في إسرائيل.

إذ تجرى الانتخابات للكنيست بطريقة الاقتراع السري النسبي المباشر، كما ويتساوى فيه الذكر والأنثى في الانتخاب.

وقد جرت انتخابات المجلس التمثيلي اليهودي الثالث في ٥ كانون الثاني ١٩٣١، ثم توقفت تلك الانتخابات بسبب أحداث الثورة العربية بين عام ١٩٣٣ و ١٩٣٩، ثم بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي مطلع عام ١٩٤٤ أجرى المجلس انتخاباته وللمرة الأخيرة. وقرر أن يرفع عدد أعضائه إلى ١٧١ عضواً. وظل هذا المجلس يعمل حتى نهاية فترة الانتداب البريطاني. وبعد قيام الدولة اليهودية فقد ألغى المجلس التمثيلي اليهودي رسمياً في ١٣/٢/١٩٤٩.

### اعتراف سلطات الانتداب بالمجلس التمثيلي

عمل المجلس التمثيلي، كحكومة للطائفة اليهودية، منذ تاريخ تكوينه في عام ١٩٢٠، وقد ظل يلعب هذا الدور حتى إلغائه بصفة رسمية. وبالرغم من ذلك فإن حكومة الانتداب لم تعترف به رسمياً، إلا في مطلع عام ١٩٢٨. ويرجع سبب ذلك إلى المعارضة التي أبدتها اليهود الأرثوذكس المتطرفين في العقيدة، وكذلك إلى العلاقات المثيرة بينه وبين سلطات الانتداب. وعندما أصدرت سلطات الانتداب في شباط ١٩٢٦، الأنظمة المتعلقة بإدارة الطوائف اليهودية في فلسطين، فقد اعتبرت بموجبها الطائفة اليهودية فيها

(١) د. شمران حمادي، كيفية ممارسة السلطات العامة في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٥، ص ١٧.

طائفة دينية. ولما نشرت حكومة الانتداب في ١ كانون ثاني ١٩٢٨، الأنظمة المتعلقة بإدارة شؤون الطائفة اليهودية في فلسطين، اعترفت بموجها بالمجلس التمثيلي كأعلى سلطة في الطائفة اليهودية.

وبموجب هذه الأنظمة، فقد أخذ المجلس التمثيلي شرعية تولى الإشراف على المؤسسات التعليمية والصحية، وغيرها من المرافق اليهودية الأخرى في فلسطين، ويرسم سياستها، ويتولى إقرار الموازنة، وجباية الضرائب اللازمة لذلك بموافقة الحكومة. كما نصت هذه الأنظمة على أن الانتساب إلى مؤسسات الجالية اليهودية، المقررة بمقتضى تلك الأنظمة اختياري. وعلى هذا الأساس، انسحبت جماعة أغودات إسرائيل من المجلس التمثيلي.

### المجلس القومي اليهودي

انبتق المجلس القومي اليهودي عن اجتماعات المجلس التمثيلي التي جرت في القدس يوم ٧ تشرين أول ١٩٢٠، إذ تم انتخاب أعضائه من بين أعضاء المجلس التمثيلي في ١٠ تشرين أول ١٩٢٠، وذلك ليكونوا الجهاز التنفيذي للمجلس التمثيلي. وتعود جذور هذا المجلس إلى ما قبل إنشاء المجلس التمثيلي، إذ اشرنا سابقاً إلى أن ممثلين عن الاحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصهيونية واليهودية قد اجتمعوا في يافا، وانتخبوا لجنة مؤقتة، نيّطت بها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإقامة مجلس تمثيلي للمستوطنين اليهود.

وكان عدد أعضاء المجلس يزداد أو ينقص تبعاً للمعطيات الحاصلة في المنطقة، وخصوصاً ما يتعلق بازدياد عدد اليهود في فلسطين، نتيجة عمليات الهجرة، التي كانت تجري على قدم وساق. ففي المرة الأولى، كان عدد أعضاء المجلس (٣٦) عضواً، وقد ازداد هذا العدد ليصبح (٣٨) عضواً، ولكنه هبط فيما بعد ليصبح (٣٣) عضواً، وعاد مرة أخرى للارتفاع بحيث أصبح (٤٢) عضواً.

وقد انتخب المجلس القومي اليهودي مجموعة أصغر من أعضائه لإدارة أعماله

اليومية. وتعاون بشكل وثيق مع الوكالة اليهودية، التي كانت مسؤولة عن رسم السياسة العامة للهجرة والاستعمار الاستيطاني، والتطور الاقتصادي والشؤون العسكرية لليهود. ومثل المجلس الوطني المستوطنين الصهيونيين في علاقاتهم بالسلطة المنتدبة، وعالج المسائل الداخلية التي نيطت به من قبل الوكالة اليهودية، كذلك مثل المجلس القومي يهود فلسطين أمام لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم، وأمام كثير من لجان التحقيق، وتقصى الحقائق التي أرسلت إلى فلسطين، بما فيها لجنة الأمم المتحدة التي أقرت تقسيم البلاد عام ١٩٤٧. وتجدر الإشارة، إلى أنه لم تكن كل قطاعات اليهود في فلسطين ممثلة في الأجهزة التنفيذية للمجلس التمثيلي ومنها المجلس القومي. فحزب أغودات إسرائيل، والأوساط المتدينة من المستوطنين الصهاينة قاطعت المجلس. ومنذ عام ١٩٤٤ انضم إلى مقاطعته كل من جماعات السفارديم والصهيونيين التصحيحيين والصهيونيين العموميين واتحاد الفلاحين. وكان آخر رئيس للمجلس هو بن زفي.

ويمكن القول أنه بالرغم من أهمية تشكيل هذه المؤسسات باعتبارها نواة تأسيس دولة إسرائيل، والمثلة لمجتمع الشوف، فإن هذه الأهمية اقتضرت على الناحية الشكلية، وعلى النطاق الداخلي فقط، ولا سيما منذ انعقاد المؤتمر الثاني عشر للمنظمة الصهيونية العالمية في أيلول ١٩٢١. ففي هذا المؤتمر أعيد تنظيم المنظمة الصهيونية العالمية، لا سيما لجنتها التنفيذية، حيث أصبحت تتكون من هيئتين، هما لجنة لندن للتنفيذية الخاصة بالعمل السياسي على النطاق الدولي، ولجنة فلسطين التنفيذية الخاصة بإدارة شؤون فلسطين، وتنفيذ قرارات المنظمة الصهيونية<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فإن المجلس التمثيلي وخصوصاً المجلس القومي اليهودي قد عمل على تحديد معالم النشاط الصهيوني، التي أدت إلى قيام دولة يهودية على أراضي فلسطين العربية، من خلال برنامج سياسي اقتصادي عسكري واسع النطاق نفذ بإشراف الوكالة اليهودية.

(١) د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ - ١٩٨٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ٨٧.



## المبحث الثاني

### الوكالة اليهودية

وجدت الحركة الصهيونية العالمية نفسها، بعد مضي ربع قرن على قيامها وتأسيسها، تسير على الطريق الذي اختطها لها المؤسس تيودور هرتزل، فعمدت إلى إدخال تعديلات على دستور المنظمة، وقانونها الأساسي، في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، كما سبق وذكرنا سابقاً، بحيث يتلائم الجهاز الإداري بسلطاته التشريعية (المؤتمر الصهيوني، والمجلس المركزي، والمجلس العام) والقضائية (المحكمة الصهيونية، ومحكمة الشرف) أو التنفيذية (رئيس المنظمة واللجنة التنفيذية) مع متطلبات المرحلة الراهنة في عملية بناء الوطن القومي اليهودي. وجاء صك الانتداب ليفسح المجال أمام الحكومة المنتدبة كي تعترف بصلاحيات دستور المنظمة، وملاءمة الأهداف المحددة، وهي إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

#### إنشاء الوكالة اليهودية

بعد صدور صك الانتداب فقد دعت الحاجة لتكوين جهاز موسع على أسس دستورية محددة، ويتمتع بموافقة الأطراف اليهودية، في مقدمتها المنظمات الصهيونية العالمية. وعلى هذا الأساس قرر المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عشر المنعقد في كارلسباد في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ تشكيل لجنة تنفيذية منبثقة عن تحمل اسم «اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين» لتحل محل اللجنة الصهيونية في تولي مسؤولية النظم الإدارية في فلسطين، وتكون نواة تشكيل الوكالة اليهودية التي نص عليها صك الانتداب. وقد وزعت خريطة تنظيمية للجنة الجديدة

وعلى رأسها رئيس ومحافظ وأمين صندوق وسكرتارية عامة وممثل سياسي ومجموعة من الإدارات منها الإدارة التعليمية وإدارة الصحة وإدارة التجارة والصناعة وإدارة العمل وإدارة الإحصاء<sup>(١)</sup>.

ولم يكن هذا التوزيع نهائياً، فربما اقتضى الأمر إجراء تعديل في الخريطة التنظيمية سواء بالإضافة أو الحذف، أو إجراء تعديلات في التشكيل القيادي للجنة. وقد أضيفت إدارة النشر والإعلان بصفة غير رسمية وكانت مسؤولة عن إذاعة أخبار فلسطين اليهودية، وإعداد برامج خاصة بزوار فلسطين من خلال «مكتب الإعلام اليهودي» وكانت هذه الإدارة على اتصال دائم بالرأي العام اليهودي على المستوى العالمي وقد استمرت اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين في ممارسة عملها حتى تم توسيع الوكالة اليهودية في خريف عام ١٩٣٩<sup>(٢)</sup>.

### توسيع الوكالة اليهودية

عندما عقد المؤتمر الصهيوني الثالث عشر في كارلسباد عام ١٩٢٣، فقد طرح موضوع توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم إلى مجلسها الأعلى ولجانها، عدداً من اليهود المتحولين والبارزين في العالم، ومن غير الصهيونيين بالذات. وقد تبنى رئيس المنظمة حاييم وايزمن هذا الاقتراح. وكانت الأسباب التي أثارَت حاسة وايزمن للتوسيع ترجع إلى اعتبارات شتى نذكر منها<sup>(٣)</sup>:

١ - تعزيز مركز الصهيونيين عند إجراء المفاوضات مع الدول الأجنبية، ومسؤوليها عن طريق جهاز كالوكالة اليهودية أقرته عصبة الأمم.

٢ - المصادر المالية الإضافية التي ستغنيها المنظمة من اشتراك اليهود الصهيونيين في الوكالة.

(١) د. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ أنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٣ - ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى، ص ٢٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٥.

(٣) حاييم وايزمن، التجربة والحظ، هاربراند بروفرز، نيويورك ١٩٤٩ ص ٣٠٤ - ٣٧٨.

٣ - سرعة التنفيذ التي تكتسبها النشاطات الصهيونية، من جراء اشتراك اليهود البارزين في العالم، والذين يشغلون مراكز رسمية وحساسة في الوكالة اليهودية الموسعة.

٤ - اقتناع حايم وايزمن بأن ثمة التعاون بين الصهيونيين وغير الصهيونيين، سوف تنتهي إلى كسب الفريق الثاني لمبادئ الصهيونية وسياساتها. وخصوصاً فيما يتعلق بادعاء المنظمة الصهيونية، تمثيل يهود العالم أجمع، أو «الشعب اليهودي كله» بلغة الصهيونية.

غير أن اقتراح التوسيع لقي معارضة شديدة داخل المؤتمر، فجرى الاكتفاء بإتخاذ قرار مبدئي بتوجيه الدعوة إلى اجتماع لبحث توسيع الوكالة اليهودية، عملاً بنص المادة الرابعة من صك الانتداب، واشتدت هذه المعارضة في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر، الذي انعقد في فيينا عام ١٩٢٥، إذ تزعمها فلاديمير جابوتنسكي على رأس «اتحاد الصهيونيين التصحيحيين»، الذي كان حديث التأسيس. وعندما عقد المؤتمر الخامس عشر في بازل عام ١٩٢٧، فقد استمع إلى تقرير عن المفاوضات التي أجراها المسؤولون الصهيونيون، مع غير الصهيونيين، حول توسيع الوكالة اليهودية، وعقد على أساس التعديلات التي أدخلها المؤتمر السابق، بصدد رسوم العضوية (الشاكل)، إذ أبطل الأساس الحزبي للشاكل، وأحل محله الشاكل الموحد، برفعه عدد الدافعين الذين يحق لهم انتخاب مندوب عنهم ليمثلهم في المؤتمر من ٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص. لكن هذا لم يكن إلا لإسكات المعارضة التي أخذت تزداد حدة وشدة<sup>(١)</sup>.

وعند اقتراب عقد المؤتمر الصهيوني لعام ١٩٢٩، تناول وايزمن مسألة توسيع الوكالة في اجتماع صهيوني عام، مؤكداً أنه من خلال المناقشات التي دارت في اللجنة التنفيذية الصهيونية، قام الصهيونيون بمحو مباشر مع المجلس الصهيوني العام، وحدث تنسيق تام بين وجهات النظر، التي عبر عنها المجلس فيما يتعلق بدستور الوكالة اليهودية، على أن تعرض المسائل التي طرحها المجلس

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص ٨٢، وأيضاً محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ٥١ - ٨٦.

على المؤتمر الصهيوني الخامس عشر.

وحتى آخر أيار (مايو) ١٩٢٩ لم تكن المباحثات النهائية بين الجانبين الصهيوني وغير الصهيوني، قد بدأت بعد. وقد اجتمعت لجنة العمل الصهيونية، في أوائل حزيران (يونيو) لدراسة النقاط الأساسية في تلك المباحثات. والنظر في مقترحات أبعادها غير الصهيونيين، وصفت بأنها «خطيرة للغاية»، تتعلق برئاسة الوكالة ودستورها، وأكد المجلس الصهيوني العام، على ضرورة أن يتولى رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، رئاسة الوكالة اليهودية بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات في مجلس الوكالة، وتطبيق نظام التصويت غيابياً للأعضاء الذين يمثلون التنظيمات اليهودية فيما وراء البحار<sup>(١)</sup>.

وقد تكتفت الاتصالات مع يهود أمريكا وأوروبا الغير صهيونيين. وأثناء المحادثات مع اليهود الأمريكيين الغير صهيونيين، فقد تم وضع المبادئ الأساسية لدستور الوكالة اليهودية. وقد أعلن وايزمن في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٩ أنه قد تم الوصول إلى نهاية المباحثات الراقية إلى تكريس الوكالة الموسعة. وكانت الملامح الرئيسية في الاتفاق مع غير الصهيونيين كما صدرها وايزمن في بيانه كالآتي:

– الغرض الرئيسي من الاتفاق هو دفع عجلة تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين وفقاً لما جاء في تصريح بلفور وصك الانتداب.

– تقوم الوكالة الموسعة بأعباء الوكالة اليهودية كما جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب، وتبذل كل جهودها لتحقيق الأهداف الآتية كأهداف رئيسية.

١ – تشجيع الهجرة.

٢ – نشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية.

٣ – حيازة الأرض كملكية أبدية للشعب اليهودي.

---

(١) Jewish Chronicle, 31-5-1929, p. 25

٤ - توظيف العمال اليهود في كل الأشغال بواسطة الوكالة اليهودية تحت إشرافها، على أن تكون ترقية الاستعمار الزراعي بجهود العمال الزراعيين اليهود.

٥ - يوضع الكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي لفلسطين) تحت تصرف الوكالة، وسوف يبقى في وضعه القانوني الحالي. غير أن مديره سوف يعينون عن طريق مجلس الوكالة اليهودية. أما الكيرن كاييت (الصندوق القومي اليهودي) فسوف يستمر على انفصاله، ولن تتغير علاقته بالمنظمة الصهيونية. والاتفاقية تؤكد أن الأراضي التي تحت حيازتها بأموال الوكالة سوف تسجل بواسطة الكيرن كاييت كأموال موقوفة للشعب اليهودي<sup>(١)</sup>.

وعندما عقد المؤتمر الصهيوني السادس عشر في زوريخ ١٩٢٩، فقد ناقش دستور الوكالة اليهودية الموسعة. ويذكر ناحوم غولدمان أن المعارضة الصهيونية هزمت برغم تنظيم صفوفها، وانتصر فريق وايزمن، حيث تمت الموافقة نهائياً على البرنامج الذي تم تنظيمه، وعقد الاجتماع الدستوري للوكالة اليهودية الموسعة في الحادي عشر من آب (أغسطس) ١٩٢٩. وفي الرابع عشر من الشهر نفسه تم توقيع الاتفاقية بين الصهيين وغير الصهيين. وقد تضمن الاتفاق دستور الوكالة اليهودية لفلسطين التي أنشئت لتقوم بمهام الوكالة اليهودية كما نص عليها صك الانتداب<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد تم توزيع مقاعد مجلس الوكالة اليهودية لفلسطين، وعددها (١١٢) مقعداً، على النحو التالي: (٤٤) مقعداً لليهود الولايات المتحدة الأمريكية و(١٤) مقعداً لليهود بولونيا، و(٧) مقاعد لليهود ألمانيا، و(٧) مقاعد لليهود بريطانيا، و(٦) مقاعد لليهود فلسطين و(٦) مقاعد لليهود رومانيا، و(٤) مقاعد لليهود فرنسا، و(٣) مقاعد لليهود تشيكوسلوفاكيا، و(٢) مقعدان لليهود النمسا، و(٢) مقعدان لليهود هنغاريا، ومقعد واحد لليهود كل من الأرجنتين وبلجيكا وكندا وجنوب أفريقيا وأستراليا وهند

(١) د. محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) نفس المصدر ص ٩٣.

وبلغاريا ومصر واليونان وإيطاليا وليتفيا وهولندا ولتوانيا وسويسرا ويوغوسلافيا ومقدد واحد ليهود أستراليا ونيوزيلاندا ومقدد احتياط<sup>(١)</sup>.

### هيمنة الوكالة اليهودية

شكلت المادة الرابعة من صك الانتداب نقطة الارتكاز، التي أستخدمت إليها لجنة فلسطين التنفيذية، في الهيمنة على جميع المؤسسات اليهودية في فلسطين، فقد جاء في المادة الحادية عشرة لتعطي الوكالة اليهودية الحق في القيام بالأعمال التي تقوم بها سلطات حكومة الانتداب مباشرة. وقبل إنشاء الوكالة اليهودية فقد تعاونت المنظمة الصهيونية مع سلطات الانتداب طبقاً لما جاء في صك الانتداب، وذلك من خلال اللجنة التنفيذية الخاصة بفلسطين. تلك اللجنة التي أصبحت في شكل هيئة حاكمة، بحيث أصبحت نواة الحكومة داخل الحكومة الرسمية الممثلة بحكومة الانتداب.

ولكن قبل تشكيل «اللجنة التنفيذية لفلسطين»، والتي انبثقت عن مؤتمر كالسباد، والمنعقد في أيلول ١٩٢١، فقد كان يعمل في فلسطين «اللجنة الصهيونية إلى فلسطين»، والتي تم إنشاؤها بعد تصريح بلفور وكانت «اللجنة الصهيونية إلى فلسطين» تزداد منذ إنشائها شيئاً فشيئاً، حتى كانت تتألف من مائة عضو في ربيع عام ١٩٢٠، بحيث كان يضمهم جهاز أشبه ما يكون بوزارة، تتكون من رئيس وهو حاييم وايزمن، ونائب رئيس وثلاثة أعضاء ومراقب وسكرتير وأمين صندوق رئيس حسابات. ومنذ عام ١٩٢٠ كانت «اللجنة الصهيونية إلى فلسطين» تعمل كحكومة داخل الحكومة الفعلية لفلسطين. بل أن نفوذها تعدى تلك الحدود، من خلال صلاتها الوثيقة بالدوائر السياسية الحاكمة في لندن، هذا وقد أنشأت هذه اللجنة عدة محاكم مدنية في البلاد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونفساً، دار الجليل للنشر عمان، طبعة أولى، ١٩٨٥ ص ١٧١.

(٢) د. محمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص ١٩.

وقد جاءت «اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين» لتحل محل «اللجنة الصهيونية الى فلسطين»، ولتجد التشكيل المدني الذي يعمل جنباً إلى جنب مع الإدارة العسكرية البريطانية في حكم فلسطين.

ومن ثم فقد سيطرت اللجنة التنفيذية الخاصة بفلسطين على جميع الأجهزة السياسية ليهود فلسطين، ولا سيما الجمعية التأسيسية والمجلس الوطني، واستحوذت على جميع اختصاصاتها. ومما زاد في سيطرة هذه اللجنة على شؤون اليهود في فلسطين، وإضعاف أهمية مؤسسات اليشوف المنتخبة هو وقوف الحكومة البريطانية مع المنظمة الصهيونية العالمية والذي حددته المادة الرابعة من صك الانتداب.

فقد جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة، ترى أن تأليفها ودستورها، يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية، أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في إنشاء الوطن القومي».

ونصت المادة السادسة على ضرورة قيام تعاون بين حكومة الانتداب والوكالة اليهودية في مجالات الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقد جاءت صياغة هذه المادة على النحو التالي:

«على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية».

أما المادة الحادية عشرة من صك الانتداب فقد خولت لحكومة الانتداب الاتفاق مع الوكالة اليهودية كي تقوم الأخيرة بإنشاء أو مباشرة «الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة - حكومة الانتداب - لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من أرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة»<sup>(١)</sup>.

### دستور الوكالة اليهودية

تضمن دستور الوكالة اليهودية الموسعة خمس عشرة مادة، بحيث حددت المادة الثالثة أهدافها، ورعاية اللغة العبرية، والثقافة اليهودية، والاعتناء بها، وابتياح الأراضي في فلسطين، وتسجيلها باسم الصندوق القومي اليهودي، على أن تصبح فيما بعد، الملكية الشرعية الثابتة للشعب اليهودي.

كما حددت المادة الرابعة من الدستور أجهزة الوكالة اليهودية في مجلسها بحيث اشتملت على الأجهزة الرئيسية التالية<sup>(٢)</sup>:

١ - مجلس الوكالة: ويعتبر هذا المجلس، أعلى هيئة قيادية في الوكالة، وهو يقابل المؤتمر العام للمنظمة الصهيونية. ولمجلس الوكالة دورة عادية واحدة في كل سنتين، كما له رئيس ينتخبه من بين أعضائه. وبما أن المجلس هو أعلى هيئة قيادية في الوكالة، فهو المرجع الأخير، بالنسبة لجميع الأمور، التي تقع ضمن صلاحيات الوكالة واختصاصاتها، فهو الذي يضع المبادئ الأساسية، التي تنتهي بها، جميع أجهزة الوكالة الأخرى، وهو الذي يحدد ميزانيتها ونشاطها.

٢ - اللجنة الإدارية: وهي هيئة شبه دائمة لها دورة عادية في كل سنة أشهر، وتتكون من أربعين عضواً، ينتخبهم مجلس الوكالة لمدة سنتين، من بين

(١) راجع نصوص صك الانتداب في د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨١، ص ٣٨٨ - ٣٩٨.

(٢) د. شمران حمادي، مرجع سابق ص ٢ - ٢٣.



أعضائه، على أن يمثل فيها الصهاينة وغير الصهاينة بشكل متساو. وبما أن اللجنة الإدارية تأتي بعد مجلس الوكالة في الأهمية فهي التي تمارس اختصاصاته فيما بين أدوار انعقاده، وتشرف على جميع أجهزة الوكالة، وتحدد اختصاصاتها.

٣ - اللجنة التنفيذية: وهي أعلى هيئة تنفيذية للوكالة، وتقابل اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية العالمية. وينتخب أعضاء هذه اللجنة من قبل مجلس الوكالة، وهي مسؤولة أمامه، وأمام اللجنة الإدارية، ومدة العضوية في اللجنة التنفيذية سنتان، وعدد أعضائها ثمانية، نصفهم من الصهاينة والنصف الآخر من غير الصهاينة. وتقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الأعمال اليومية للوكالة وتمثيلها أمام سلطة الانتداب، وعليها أن تقدم تقارير عن أعمالها إلى اللجنة الإدارية ومجلس الوكالة.

لقد قامت أجهزة الوكالة حتى الحرب العالمية الثانية بممارسة عملها على أوسع نطاق، فأنشأت عدة مكاتب ومؤسسات في مختلف مناطق فلسطين لرعاية وتنظيم شؤون اليهود، والدفاع عن مصالحهم. ورغم أن قيام الحرب العالمية الثانية، قد أدى إلى إيقاف نشاط كل من مجلس الوكالة واللجنة الإدارية، إلا أن نشاط اللجنة التنفيذية قد تضاعف بشكل ملحوظ، كما استمرت في تنفيذ برامجها لبناء الوطن القومي اليهودي، من خلال المكاتب والمؤسسات التي شكلتها. وبسبب غياب كل من مجلس الوكالة واللجنة الإدارية خلال فترة الحرب، أصبحت اللجنة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس الداخلي، الذي تشكل في فلسطين، من رئيس المجلس الصهيوني العام، وممثلين عن المجلس القومي الصهيوني، وثمانية وعشرين ممثلاً للأحزاب السياسية كل حسب قوته. وقد قام المجلس الداخلي بممارسة سلطات ووظائف المجلس الصهيوني، بسبب تعطيل المجلس الصهيوني عن العمل، خلال فترة الحرب.

وفي هذه الفترة فقد أصبحت كل من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، واللجنة التنفيذية للوكالة مسؤولة أمام المجلس الداخلي. ومن ثم فقد تمت عملية الدمج الفعلي بين المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية. وقد تأكد هذا الدمج في مؤتمر بال لعام ١٩٤٦ حيث أصبحت اللجنة التنفيذية للمنظمة

الصهيونية، تتكون من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، التي هي بمثابة الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي يقع على عاتقها، العمل على إقامة الوطن القومي اليهودي، وإدارة جميع المؤسسات اليهودية في فلسطين، بما فيها الجمعية التأسيسية، والمجلس القومي لمجتمع اليشوف.

وهكذا يمكن القول بأن الأجهزة الرسمية التي كانت تنظم شؤون اليهود من الناحية الرسمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٨ هي الجمعية التأسيسية والمجلس القومي واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، ومع ذلك فإن الحكم الفعلي لليهود في فلسطين، خلال هذه الفترة كان للجنة التنفيذية اليهودية، التي تشكل جزءاً من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والتي ظلت تهيمن على جميع المؤسسات والمكاتب الصهيونية البالغ عددها ما يقارب من ستة وعشرين مكتباً<sup>(١)</sup>.

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٢ - ٢٣.

---

## الفصل الثاني

---

### كيفية تكوين الدولة

حدد برنامج بال، هدف الصهيونية الذي تسعى لتحقيقه بقوله: «إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمه القانون العام». ولتحقيق هذا الهدف، فقد عملت الحركة الصهيونية في خطين متوازيين، هما: البحث عن اعتراف دولي بالأهداف والمطالب الأساسية، وهذا ما أسماه هرتزل أثناء وجوده على رأس الحركة بالبراءة (Charter). والثاني البدء بتنظيم اليهودية العالمية وكسبها لصالح تنفيذ البرنامج الصهيوني.

وفي الإطار الأول، فقد شرع هرتزل في الاتصال بالدول الكبرى للحصول على دعمها، بغية تنفيذ مشروعه «الاستعماري»، كما جاء في وثيقة بال. واتصل بكل من تركيا والمانيا وبريطانيا. وتابع رؤساء الحركة نفس المنهجية، التي أخطأها هرتزل من قبل، رغم اعتراض الصهيونيين العمليين على ذلك، ووسع القادة الصهيونية من مجال تحركهم الدولي بحيث شمل دولاً كثيرة بعد الحرب العالمية الأولى. وساهم في ذلك اتساع دائرة تنظيماتها المنتشرة في معظم اتحاد العالم.

ونتج عن التحركات الصهيونية، تأييد كثير من الدول لمشروعها الاستيطاني في فلسطين. وكان وعد بلفور ثمرة دعم وتأييد بريطانيا لهذا المشروع. وقد شكل خطوة أولى وهامة في تحقيق الهدف الصهيوني. كما تبعه صدور صك الانتداب عن عصبة الأمم، متضمناً ما جاء في وعد بلفور، مما شكل خطوة أخرى، في طريق إقامة «الوطن القومي» لليهود في فلسطين. وتتوج هذا العمل، بصدور قرار التقسيم عن هيئة الأمم المتحدة.

وبعد صدور قرار التقسيم فقد أعلنت بريطانيا الانسحاب من فلسطين، بقدر أن ضمنت قيام الدولة اليهودية، التي تعهدت بإنشائها على الأراضي الفلسطينية. وفي ليلة الانسحاب البريطاني، أعلن ديفيد بن غوريون باعتباره رئيس اللجنة التنفيذية والوكالة اليهودية قيام الدولة اليهودية.

ونحن هنا سوف نستعرض في هذا الفصل هذا الموضوع في بندين :

الأول : المستندات الصهيونية الثلاثة .

الثاني : قيام الدولة اليهودية .

## المبحث الأول

### المستندات الصهيونية الثلاثة

كان تيودور هرتزل، منذ البداية، مقتنعاً بأن الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الصهيوني، تكمن في الحصول على ترخيص بقيام شركة تعمل على تهجير اليهود إلى فلسطين، وتوطينهم فيها، على أن يتم ذلك بمساعدة حكومة واحدة أو أكثر من الحكومات. وفي الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر الصهيوني في بازل في ٢٩ آب (أغسطس) ١٨٩٧، أبدى هرتزل عدم اقتناعه بهجرة عشرة آلاف يهودي إلى فلسطين كل سنة وقال:

«إنه لو افترضنا أن عدد اليهود في العالم هو تسعة ملايين، ولو كان بإمكاننا إرسال عشرة آلاف يهودي كمي يستعمروا فلسطين سنوياً، فهذا يعني أن المسألة اليهودية ستحل بعد تسماية سنة. وهذا يبدو مستحيلاً»<sup>(١)</sup>

وتحت تأثير هذا الاقتناع، ركز هرتزل جهوده على النقطة الرابعة في برنامج بال الصهيوني، تلك النقطة التي تشير إلى ضرورة «اتخاذ الخطوات التمهيدية من أجل الحصول على موافقة الحكومات، حيث تكون هناك حاجة ضرورية، وذلك من أجل تحقيق هدف الصهيونية»<sup>(٢)</sup>.

وقد شكلت أفكار هرتزل تياراً داخل المنظمة الصهيونية العالمية، بحيث رأى

---

(١) مجلة كتب فلسطينية - ٢١، الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية، بيروت مركز الأبحاث الفلسطيني - م.ت.ف ١٩٧٠ ص ١٢٦.

(٢) د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ - ١٩٨٢ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت طبعة ١٩٨٥، ص ٤٩.

هذا التيار أن قيام الدولة اليهودية يجب أن يضمنه القانون العام، أي التأييد الدولي. وقد أطلق على أصحاب هذا التيار «الصهيونيين السياسيين»، وهم الذين دعوا الى موافقة الدول المعنية. وبجانب هؤلاء فقد وجد تيار آخر، رأى أنه من الواجب التركيز على النقطة الأولى في البرنامج الصهيوني الخاصة «بتشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين». وقد اشتهر أنصار هذا التيار باسم «الصهيونيين العمليين»<sup>(١)</sup>.

وظل كلا التيارين يعملان سوياً، من أجل تحقيق الهدف الذي رسمه مشروع بال لإقامة «الدولة اليهودية». وكانت التحركات السياسية تشمل كافة الدول التي ترى القيادة الصهيونية ضرورة الاتصال بها، ودونما استثناء. وقد استطاعت هذه القيادة الحصول بداية على وثيقة بريطانية، تتعهد فيها بقيام «وطن قومي» لليهود في فلسطين، ومن ثم فقد سعت المنظمة الصهيونية بعد اتساع نشاطها لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك ليسهل عليها تنفيذ التمتع باقامة الوطن القومي، وبعد أن تأمنت للصهيونية القاعدة البشرية والقوة الكافية، فقد أعلنت عن قيام دولتها اليهودية على جزء من الأراضي الفلسطينية، بعد اتخاذ قرار دولي بهذا الشأن.

### أولاً: وعد بلفور

تولي اسرائيل وعد بلفور أهمية خاصة، وتعتبره أحد المستندات القانونية التي تستند عليها. وقد ضمنت «وثيقة الاستقلال»، اشارة واضحة إلى هذا الوعد، فقد نصت على أن حق اليهود في «الانبعاث القومي في بلده... اعترف به إعلان بلفور»<sup>(٢)</sup>.

جاء وعد بلفور بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات، دارت بين الحكومة البريطانية، واليهود البريطانيين، والمنظمة الصهيونية العالمية. وقد تم تقديم عدة مسودات في هذا الشأن، للموافقة عليها. وبذلك فقد اخذ الوعد بعداً دولياً،

(١) أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) راجع نص وثيقة الاستقلال في موريس برنسون، اسرائيل، البنى السياسية والاجتماعية، ترجمة فارس غريب، دار الخلود، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٩ ص ٢٨٧ - ٢٩١.

بحيث يمكن القول، إنه جاء في إطار « القانون العام » الذي كان هرتزل يدعو لتأمينه وضمان حايته وفي النهاية فقد تمت الموافقة على مسودة، بحيث خرج بشكل خطاب موجه من آرثر بلفور وزير الخارجية البريطانية يوم ٣ تشرين ثاني ١٩١٧، موجه إلى اللورد روتشيلد وهذا نصه :

« يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالتكم التصريح التالي، الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته :

أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أن لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر الحقوق التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق، أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، أكون ممتناً لكم لو أبلغتم هذا التصريح إلى الاتحاد القدرالي الصهيوني<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر، أن نص تصريح بلفور، كان قد عرض على الرئيس الأمريكي ولسون، ووافق على محتواه قبل نشره. ووافقت عليه فرنسا وإيطاليا رسمياً سنة ١٩١٨، ثم تبعها الرئيس الأمريكي ولسون رسمياً وعلنياً سنة ١٩١٩، وكذلك اليابان. وفي سنة ١٩٢٠ وافق عليه مؤتمر سان ريمو الذي عقده الحلفاء، لوضع الخريطة السياسية الجديدة لما بعد الحرب، وضمنته قراره بانتداب بريطانيا نفسها على فلسطين. وفي سنة ١٩٢٢، وافقت عليه عصبة الأمم، وضمنت صك الانتداب البريطاني على فلسطين<sup>(٢)</sup>.

### أسباب الوعد :

كتب هرتزل في كتابه « الدولة اليهودية »، والذي نشر في فيينا عام ١٨٩٦ ما يلي : « سنكون بالنسبة إلى أوروبا، جزءاً من حائط يحميها من آسيا، وسنكون

(١) يوسف محمد يوسف القراهن، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دار الجليل للنشر، عمان، طبعة أولى ١٩٨٣ ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، تاريخها وقضيتها، طبعة أولى ١٩٨٣ ص ٣٧.

بمثابة حارس يقف في الطليعة ضد البربرية». كما جاء في تقرير كامبل بزمان والتقارير الذي وضعت الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢١ أن القيمة الاستراتيجية لفلسطين في نظر الامبراطورية البريطانية، هو الذي كان له الوزن الراجح عند اصدار الوعد.

وقد جعل ليونارد شتاين، الشهير بأبحاثه، مسأله اكتشاف وايزمن الصهيوني لمادة الاستيون، والتي أفادت بريطانيا في الحرب العالمية الاولى، أهم الاسباب التي أدت الى اعطاء هذه الوعد. ويرى بعض الباحثين إلى أن مسألة كسب الطوائف اليهودية في العالم، إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الاولى كان السبب الرئيسي في الموضوع، وقد تعرض كريستوفر سايكس إلى هذه المسألة، فلم يكن مقتنعا بالتعليلات هذه، وانتهى بعد استعراضها الى نتيجة «لا يعرف أحد بالضبط لماذا اعطي وعد بلفور».

لكن هذا الموقف الآخر فيه ابتعاد كثير عن الحقائق. فلا شك أن هناك مؤشرات عدة، توصلنا الى التعرف على الاسباب الحقيقية، التي أدت إلى اعطاء هذا الوعد. ويشكل سير التاريخ أحد هذه المؤشرات الهامة. فباستقراء صفحاته، نجد أن الدول الغربية الاستعمارية، كانت في حالة منافسة للسيطرة على فلسطين. وتعتبر حملة نابليون عام ١٧٩٩ اقدم المحاولات الاوروبية في العصور الحديثة في هذا الاتجاه. فعندما غزا نابليون البلاد، فقد حاول استالة اليهود إلى جانبه، كما ابدى رغبة في منحهم امتيازات استيطانية فيها. وقد كان يهدف من وراء ذلك، إلى إيجاد قاعدة استعمارية موالية له في المنطقة. وقد اعتبر بعض الكتاب والمؤرخين الصهاينة أن نداء نابليون لخلق قاعدة استيطانية يهودية في فلسطين يشكل المثل الأعلى السابق لوعد بلفور.

وفي اطار المنافسة الاستعمارية بأي الأسطول الانجليزي ليسانس في تضيق حصار نابليون لمكا عام ١٧٩٩، كما ساهم الانجليز فيما بعد مساهمة فعالة في اخفاق حملة محمد باشا على سوريا. وهذا يؤكد بصورة قاطعة، أن بريطانيا، ومنذ القرن التاسع عشر، كانت تضع فلسطين في استراتيجيتها الشرق أوسطية. أي انها عملت ومنذ ذلك الوقت ويقدر المستطاع على محاولة السيطرة عليها.



وبذلك يمكن القول أن القيمة الاستراتيجية لفلسطين باعتبارها بوابة العبور إلى أواسط آسيا ، حيث المستعمرات البريطانية من ناحية ، ومن ناحية ثانية كونها تشكل الجناح الشرقي لقناة السويس الطريق الحيوي للحركات البريطانية في اتجاه مستعمراتها ، قد جعلها ذات أهمية خاصة في السياسة البريطانية .

ومسألة أخرى هامة اغفلها الباحثون ، وهذه المسألة هي (الاسامية) ، وارتباطها بالمهجرات التي شهدتها اليهود ، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي . فقد حاولت كثير من الدول إبعاد هذه المهجرات عن بلادها . وفي هذا الاطار ، يمكن تفسير مواقف كثير من الدول ، التي ايدت وعد بلفور ، وذلك بغية توجيه اليهود بعيداً عن أراضيها .

ويمكن القول أن البريطانيين لم يكونوا مهتمين من قريب أو بعيد ، بأحلام اليهود الدينية ، بالعودة إلى أرض الميعاد ، فالأمر يذهب أبعد من ذلك ، لأن معظم الذين عملوا من أجل استصدار الوعد ، كانوا من المعادين للسامية ، الذين يهيمهم تحويل سيل الهجرة اليهودية إلى أي بقعة في العالم .

فالفيلد مارشال سميث الوزير في حكومة لويد جورج ورئيس وزراء جنوب أفريقيا فيما بعد ، كان يخشى تزايد الهجرة اليهودية لبلاده ، ولذلك حاول أن يوجد لليهود بلداناً أخرى ، تلائمهم وتغريهم بالمجرة إليها . بل أن السير لويد جورج نفسه كان مشهوراً بتصريحاته المتكررة المعادية للسامية . أما بلفور صاحب الوعد فقد كانت كراهيته لليهود عميقة إلى حد بعيد . وقد كان يصارح صديقه وايزمن بهذا الامر . كما أنه في عام ١٩٠٥ كان من بين الذين قادوا الحملة النشيطة لتأييد (قانون الاجانب) أي لمنع دخول اليهود الروس المضطهدين إلى الاراضي البريطانية ، لخشيته من (الشر الاكيد) الذي قد يلحق بالجزر البريطانية ، نتيجة للهجرة التي يغلب عليها الطابع اليهودي . فاليهود في نصوره ، شعب لا يقبل الاندماج ، وهم يكتنون جماعة قومية (مستقلة) ويؤمنون بديانة مختلفة عن ديانة الاغلبية المسيحية ، مما يشكل تهديداً حقيقياً للحضارة الانجليزية .

نخلص من كل ذلك للقول بأن عوامل متعددة كانت وراء اصدار هذا

الوعد . وأهم هذه العوامل هو (اللاسامية) ، التي ساهمت في اضطهاد اليهود في كثير من الدول ، والتي بين برنار لازار في كتابه (اللاسامية تاريخها واسبابها) ، مسؤولية الطوائف اليهودية عنها . لقد نتج عن هذا التيار هجرات متعاقبة من روسيا ورومانيا وبولونيا والمانيا منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، وقد حاولت كثير من الدول ومن بينها بريطانيا إبعاد هذه الهجرات عن بلادها وتوجيهها باتجاه فلسطين ، لخدمة اهدافها الاستراتيجية .

### غموض النص

ان قراءة هادئة لهذا النص يثير كثيراً من النقاشات حول مضامينه . فهو يتحدث عن إبعاد (وطن قومي) . فهل تعني هذه العبارة إبعاد ملجأ لليهود في فلسطين ، أم تعني إبعاد دولة يهودية يخضع العرب لها ؟ كما أن هذا النص يتحدث عن حقوق السكان المحليين ، ويحصرها في الحقوق (المدنية) ، ولم يتعرض للحقوق السياسية ، بينما أثر المحافظة على الحقوق السياسية لليهود في البلاد ، التي يعيشون فيها ، خارج فلسطين .

وقد كان هذا الغموض متعمداً من المنظمة الصهيونية ، ومن بريطانيا على حد سواء ، ومن الواضح أن المشروع الصهيوني كان يرمي إلى انشاء دولة يهودية ، فقد قال هرتزل بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الاول والذي عقد في بال عام ١٨٩٨ : ( في بال أرسيت الدولة اليهودية) . كما كتب اللورد كرزون في ١٦/١/١٩١٩ يقول : ( بينما يقول لك وايزمن شيئاً وتظن أنه يعني «وطناً قومياً يهودياً» يمضي تفكيره إلى شيء مختلف كل الاختلاف فهو يتطلع الى دولة يهودية وسكان عرب تخضع تحت حكم اليهود ، وهو يسعى لتحقيق ذلك خفية وبضمانة بريطانية » . وقد أبدى المجلس الوطني اليهودي في مذكرته التي بعثها إلى ونستون تشرشل في مارس ١٩٢١ نواياه بقوله ( لا يمكن الشك في أنه عازم على رفض حقوق شعب آخر) .

كما أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا الغموض إلى عدم إثارة العرب وذلك باللجوء إلى صيغة غير واضحة وإلى مواقف متناقضة . فبينما كتب بلغور

صاحب الوعد إلى لويد جورج في ١٦/٢/١٩١٩ يقول له (النقطة الضعيفة في وضعنا بشأن فلسطين، هو أننا رفضنا حق تقرير المصير، فلو أن سكان فلسطين الموجودين حالياً استشيروا في ذلك، لاعطوا دون شك رأيهم بالرفض للاستيطان اليهودي). ولكنه بعد أربعة أشهر أي في ١١/٨/١٩١٩ يكتب للحكومة البريطانية يقول (في فلسطين لا ننوي أن نلجأ للإجراء الشكلي وهو معرفة رغبات السكان المحليين في البلاد فالدول الأربع الكبرى ملتزمة للصهيونية، والصهيونية سواء كانت صواباً أم خطأ، خيراً أم شراً، متصلة الجذور، في تقاليد متطاولة العصور، وكذلك في حاجات الحاضر، وآمال المستقبل، بما هو أعمق من رغبات واهواء العرب).

وتسير السياسة البريطانية في نفس خط التضليل والخداع، فبأني الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، ليفسر وعد بلفور، بأنه لا يعدو انشاء مركز للاشعاع الثقافي والديني لليهود في فلسطين. بينما الحقيقة التي ظهرت فيما بعد أن الحكومة البريطانية، قد التزمت بتنفيذ هذا الوعد، باتجاه انشاء دولة يهودية، كما انها قد استمرت في السير في الطريق مع اليهود خطوة في هذا الاتجاه، وحينما مكتتهم من فلسطين فقد قررت الانسحاب، حيث تم الاعلان عن قيام دولة اسرائيل في ١٤/٥/١٩٤٨.

### بطلان الوعد

جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية، إلى مؤتمر السلام في جنيف عام ١٩١٩ ما يلي (هذه الأرض الموطن التاريخي لليهود). كما جاء في اعلان قيام دولة اسرائيل أنه (بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي قد أنشئت هذه الدولة)، كما أورد نفس الاعلان، في الفقرة الخامسة (أن حق الشعب اليهودي في الانبعاث داخل وطنه الخاص، اعترف به تصريح بلفور). وهكذا تحاول الصهيونية الخروج من المأزق، بالربط بين الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين، وإصدار وعد بلفور. وتقدم لذلك أن الوعد لم ينشئ حقاً بل أعاد الحق لإصحابه!! ويأتي هذا في اطار الرد على المقولة التي أوردتها آرثر كوستلر في كتابه (الوعد والوفاء) والتي قال فيها (أمة وعدت أخرى علناً

بأرض أمة ثالثة). وقد أصبحت هذه العبارة فيما بعد أساساً للنقاش في شرعية الوعد. ولا شك أن الوعد يثير نقاشاً تاريخياً وقانونياً وأخلاقياً. فمن الناحية التاريخية: فإنه يستحيل أن نعطي اليهود (حقاً تاريخياً)، باعتبارهم أول من شغل أرض فلسطين، فعندما أنت القبائل العبرية إلى هذه الأراضي، مع موجة الهجرة الآرامية، في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، فقد وجدت بها سكاناً أصليين، هم الكنعانيون وفي نفس الفترة تقريباً، فقد وصلت إلى البلاد شعوب من بحر إيجه واستقرت بين الكرمل والصحراء، وهم (الفلسطينيون)، والتي أخذت البلاد اسمهم فيما بعد. ويقول الفيلسوف روجيه جارودي في كتابه (ملف إسرائيل)، إن (الفلسطينيين الحاليين ينحدرون من السكان الأصليين الكنعانيين، وهم يعيشون فوق تلك الأرض منذ خمسة آلاف عام على الأقل)، كما يقول في مكان آخر (إن العبرانيين عندما استقروا في فلسطين، إما بالتسلل إليها أو بغزوها، هم على الأكثر غزاة بين آخرين مثلهم مثل البابليين والحثيين والمصريين والفرس والآخرين والرومان). وهكذا لا يمكن القول إن وعد بلفور قد أحاد الحق لأصحابه كما لا يمكن القول إنه أنشأ حقاً لثبوت بطلانه.

أما من الناحية القانونية: فإن الوجود البريطاني في فلسطين قد بدأ على شكل احتلال، ومن المتفق عليه قانوناً، أن الاحتلال لا يفيد الملكية. لذلك فإن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تتصرف بهذه البلاد، دون رغبة سكانها، وهم المالكون الحقيقيون لها. أما بعد صدور صك الانتداب، فإن فلسطين تصبح (أمانة مقدسة في عتق الحضارة)، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم. ولا شك أن الأمانة تقتضي المحافظة على الأراضي الفلسطينية، وتحقيق رفاهية شعبها، (وتقديم مشورة إدارية من قبل الدولة المنتدبة، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف على قدميها)، كما ورد في نفس المادة، الفقرة الرابعة، وبذلك فإنه لا يجوز لبريطانيا، أن تنشئ حقاً للمغير في البلاد دون رضى وموافقة المالكين الحقيقيين لها وهم عرب فلسطين.

أما من الناحية الأخلاقية: فقد كانت بريطانيا، قد وعدت العرب بالمساعدة

على قيام الدولة العرصة المستقلة، لقاء قيامهم بالثورة ضد العثمانيين. وقد فعل الغرب ذلك في العاشر من حزيران ١٩١٦ حيث تمكنوا، بالتعاون مع قوات الحلفاء، من دحر الجيوش العثمانية عن فلسطين في أيلول ١٩١٨، فوضعتها الحلفاء تحت إدارتهم العسكرية باعتبارها جزءاً من بلاد العدو المحتلة، وقد أدارت بريطانيا ظهرها للعرب وشرعت مع فرنسا في محادثات سرية، حتى توصلت معها لاتفاقية في ١٦ أيار ١٩١٦، عرفت فيما بعد، باتفاقية سايس بيكو، وتتضمن توزيع الوطن العربي إلى مناطق نفوذ استعمارية. وبذلك تكون بريطانيا قد أدخلت بقاعدة أخلاقية هامة في السلوك السياسي والانساني على حد سواء. إن هذه الأسباب وغيرها، مما لا يتسع لذكرها الآن تثير نقاشاً موضوعياً حول شرعية الوعد وصحته، وتفضي بنتيجة منطقية تقود، الى بطلان هذا الوعد، ومع المناداة ببطلان هذا الوعد، فإنه لا بد من التمسك أيضاً ببطلان النتائج التي افترضها على الصعيد السياسي، وهو قيام دولة اسرائيل، وذلك طبقاً للقاعدة القانونية، التي تقضي بأن ما بني على الباطل فهو باطل.

#### ثانياً: صك الانتداب

توقف القتال على الجبهة التركية في ٣٠ تشرين أول ١٩١٨. ثم وافقت تركيا بسبب هزيمتها في الحرب، على انفصال الولايات العربية عنها، والتخلي عن السيادة عليها، بموجب معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠، وبسبب رفض الجمعية الوطنية التركية التصديق على هذه المعاهدة، فإن الانفصال لم يصبح نافذاً قانوناً، الا بعد أن تم التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣<sup>(١)</sup>

لقد كانت فلسطين ضمن الأقاليم العربية التي انفصلت عن تركيا، بعد أن احتلتها قوات الحلفاء. وكان مصيرها موضع نقاش ومجت في مؤتمر الصلح، حيث بذلت الحركة الصهيونية، التي مثل مندوبها. أمام المجلس الأعلى للحلفاء خلال شهر شباط ١٩١٩، جهوداً حثيثة، من أجل الظفر بتصديق المؤتمر على

(١) هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان بيروت، طبعة أولى ١٩٧٠، ص ١٨.

البرنامج، الذي قدموه بشأن مستقبل فلسطين، والذي تضمن مشروعاً لإقامة وطن قومي صهيوني، مع قابليته للتطور حتى يصبح دولة ذات استقلال ذاتي<sup>(١)</sup>.

وقد رفض المجلس الأعلى للحلفاء البرنامج الصهيوني، ولكنه أفسح المجال أمام الحركة الصهيونية، للدخول في مفاوضات مع الوفد البريطاني إلى مؤتمر الصلح، حول موضوع الانتداب على فلسطين، في الوقت الذي حرم الشعب العربي الفلسطيني، من أن يمثل في ذلك المؤتمر، أو أن يستشار حول مستقبل وطنه، أو شروط الانتداب المقترح عليه. وفي ضوء ذلك قرر المجلس الأعلى للحلفاء في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كما أقر مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ صك الانتداب البريطاني على فلسطين<sup>(٢)</sup>.

#### نصوص صك الانتداب

تألف صك الانتداب من مقدمة و٢٨ مادة، وكان هو الدستور الاستعماري الصهيوني الذي حكمت بموجبه فلسطين طوال فترة الانتداب البريطاني. وقد تضمنت المقدمة نص تصريح بلفور، ومصادقة عصبة الأمم على انتداب بريطانيا على فلسطين، مع تحويلها مسؤولية تنفيذ التصريح، وتأكيد «الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، والأسباب التي تدعو إلى إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد» وقد اختصت المواد ٢، ٤، ٦، ٧، ١١، ٢٢، بإنشاء الوطن القومي اليهودي. وشكلت مخططات متكاملة لتحقيق ذلك من النواحي: السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية<sup>(٣)</sup>.

فقد نصت المادة (٢) على إعطاء الدولة المنتدبة السلطة التامة في الاشتراع والإدارة، واعتبرتها مسؤولة «عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية

(١) يوسف محمد يوسف القرايين، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) نفس المصدر ص ٨٣.

(٣) فيما يتعلق بنصوص صك الانتداب يتم مراجعة، د. عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٣٨٨ - ٣٩٨.

واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي. وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين». ونصت المادة (٤)، على إنشاء وكالة يهودية معترف بها لاسداء المشورة إلى ادارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الأمور التي تؤثر في انشاء الوطن القومسي اليهودي. ونصت المادة (٦) على أن «على إدارة فلسطين أن تسهل هجرة اليهود ... وأن تشجع حشدهم في الأراضي الامرية، والأراضي الموات».

ونصت المادة (٧)، على أن يشتمل قانون الجنسية «على نصوص تسهل اكتساب اليهود للجنسية الفلسطينية». والمادة (١١) على أنه يمكن للإدارة البريطانية أن تتفق مع الوكالة اليهودية على أن تقوم الوكالة «بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية، وتطوير مرافق البلاد الطبيعية». والمادة (٢٢) على أن «تكون الانجليزية والعربية والعبرية، اللغات الرسمية لفلسطين»

واختصت المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، بمسؤولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) عن المحافظة على الأماكن المقدسة، وضمان الوصول إليها، وكيفية الفصل في الحقوق الدينية، وكفالة الحرية الدينية للجميع. أما المواد ١، ٣، ١٢، ١٧، فقد تناولت المصالح البريطانية، اذ جردت الأكرثية العربية الساحقة من حقوقها السياسية، واعطت بريطانيا السلطة التامة في التشريع والادارة، وتشجيع الحكم المحلي، بقدر ما تراه هي موافقاً، والاشراف على العلاقات الخارجية لفلسطين، وتنظيم القوات اللازمة للمحافظة على السلام، والدفاع عن البلاد، واستخدام طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لتحركات القوات المسلحة.

أما المادة (٢٥)، فقد أعطت الدولة المنتدبة الحق، بموافقة عصبة الامم في أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه غير قابل للتطبيق من هذه المواد، على المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن. ومن ثم وافق مجلس عصبة الامم على استثناء منطقة شرقي الأردن من تطبيق مواد صك الانتداب، المتعلقة بإنشاء الوطن القومي اليهودي، كما وافق على تحويل بريطانيا، المسؤولية الكاملة عن الانتداب على شرقي الأردن. وقد تم هذا الإجراء، على الرغم من أن شرقي الأردن.

كان جزءاً من ولاية دمشق (أو سوريا) إلى نهاية العهد العثماني. وجزءاً من سوريا الداخلية إلى آخر العهد القيصلي<sup>(١)</sup>.

### أهمية صك الانتداب

كان صك الانتداب وثيقة سياسية بالغة الخطورة، والمستند الذي بررت به بريطانيا سياستها الصهيونية، على أساس أنه تعهد دولي ملزم، فوضت عهدة الأمم إليها أمر تنفيذه. وقد تضمن هذا الصك مخططاً مدروساً لإقامة الوطن القومي اليهودي، الذي نص عليه تصريح بلفور، وخصصت مواده الرئيسية لضعفان المصالح الصهيونية والبريطانية على حد سواء.

لقد تجاهل صك الانتداب تجاهلاً صريحاً لواقع فلسطين التاريخي والقومي. وقد اتضح من اللوحة التاريخية لهذا الكتاب، بطلان ما أشارت إليه مقدمة الصك من تأكيد الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، واتخاذها أساساً لاعتبار فلسطين وطناً قومياً لليهود. كما تجاهل الصك الواقع الديموغرافي الذي يتشكل منه السكان، إذ كان عدد العرب وقت صدور الصك يفوق ٩٠٪ من مجموع السكان، بينما لم يبلغ عدد اليهود ١٠٪، ولا ترتفع أملاكهم عن ٢٪ من الأراضي.

وبالإضافة إلى أن صك الإنتداب فيه خرق واضح لاتفاقية حسين - مكماهون، التي تعهدت بريطانيا بموجبها باستقلال البلاد، فقد جاء مناقضاً أيضاً للمبادئ الأساسية لعصبة الأمم نفسها. فقد نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم في فقرتها الرابعة على ضرورة استشارة السكان المحليين حول الدولة المنتدبة وموافقتهم على ذلك. وفي هذه الحالة لم يتم استشارة السكان المحليين حول انتداب بريطانيا على فلسطين، كما أن نفس المادة قد أشارت إلى أن دور الدولة المنتدبة، يكون في تحقيق رفاهية الشعوب وتقديمها. ولكن بريطانيا عملت عكس مضمون هذه المادة، إذ جلبت الويل والدمار إلى سكان البلاد الأصليين

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق ص ٥٢.



بتسهيل عمليات احجرة اليهودية للبلاد .

ومن وجهة نظر الحركة الصهيونية، فقد كان سك الانتداب، تنفيذاً لمطلبها المرحلي الأساسي آنذاك، وهو: المصادقة الدولية على تصريح بلفور، وانشاء الوطن القومي اليهودي بإشراف بريطانيا وحمايتها. ذلك بأن تصريح بلفور كان عطفاً أو وعداً بريطانياً، أما سك الانتداب، فقد اعتبر وثيقة دولية ملزمة.

### ثالثاً: قرار التقسيم

نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم، على أن الهدف من نظام الانتداب هو تحقيق تقدم الشعوب ورفاهيتها. ولكن مجريات الأحداث تشير الى أن بريطانيا كانت تعمل ضد هذا الهدف، من خلال الالتزام بتنفيذ سياسة توطين اليهود في فلسطين، ومن ثم إقامة دولة يهودية، والتي أشار إليها وعد بلفور بعبارة «وطن قومي»، وقد أكدها سك الانتداب، الذي تم الاتفاق عليه بين بريطانيا والصهيونية العالمية قبل تصديق عصبة الأمم عليه.

وفي اللحظة التي أدركت بريطانيا أنها قاربت من بلوغ هدفها، فقد خطت خطوة ثانية يوم ٢ نيسان ١٩٤٧، وهي الإعلان عن نيتها رفع القضية إلى الأمم المتحدة، واستندت في ذلك إلى نص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة. واكملت إعلانها هذا بقرارها يوم ٢٦ أيلول ١٩٤٧ بالانسحاب من فلسطين. وبذلك تخلصت من مسؤولية الانتداب دون أن تقوم حكومة وطنية تتسلم مقاليد الأمور، ودون أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

### القضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم

دعت بريطانيا إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت الأولى التي تعقد بهذه الصفة، من أجل مناقشة الوضع في فلسطين، وفي أثر موافقة باقي أعضاء الجمعية العامة، انعقدت الدورة الخاصة في ٢٨ نيسان

(١) يوسف محمد يوسف القراهن، مرجع سابق، ص ٨٩.

١٩٤٧، وبسط ممثلو الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية وجهة نظرهم في القضية. وبعد النقاش والمداولة قررت الجمعية العامة يوم ٧ أيار ١٩٤٧، اختيار لجنة تحقيق دولية، ومنحتها سلطات واسعة للتثبت من الحقائق<sup>(١)</sup>.

وصلت اللجنة الدولية إلى القدس في ١٧ حزيران ١٩٤٧. وكانت الهيئة العليا قد قررت مقاطعتها، فاستمعت إلى الهيئات والشخصيات في فلسطين، ثم انتقلت إلى بعض العواصم العربية، حيث استمعوا إلى وجهات نظر الحكومات العربية في هذا الموضوع. وبعد أن استكملت مهمتها عادت اللجنة ووضعت تقريرها الذي وافق عليه جميع الأعضاء.

احتوى التقرير، توصيات عامة، وتتلخص في ضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين، ومنحها الاستقلال، على أن تتقدمه مرحلة انتقالية قصيرة، تكون السلطة في أثنائها مسؤولة أمام منظمة الأمم المتحدة. وعلى أن يبنى النظام السياسي للدولة أو الدولتين الجديديتين والدستور، على أساس ديمقراطي، يضمن المحافظة على حقوق الأقليات. وعلى أن تسجل المبادئ الأساسية ليثاق الأمم المتحدة في دستور كل من الدولتين، بما في ذلك واجب تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، وعلى حرية العبادة، ووجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين، وعلى أن تتقدم الحكومة المؤقتة لكل من الدولتين إلى الأمم المتحدة، قبل الاعتراف باستقلالها، تصريحاً يؤكد الحقوق القائمة، فيما يتعلق بالأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها وزيارتها وعبرها، لجميع المواطنين في الدولة الأخرى وللغرباء، وصيانة الأماكن المقدسة<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن اللجنة قد اتفقت حول التوصيات العامة، إلا أنها اختلفت حول تصور الحل النهائي للقضية.

وقد قدمت أغلبية أعضاء اللجنة مشروعا لتقسيم فلسطين، بحيث يتكون من دولتين، عربية تتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل المحتد من

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق ص ١٠١.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٢.

اسدود جنوبا إلى الحدود المصرية، وتدخل فيها مناطق جبال الخليل وجبل القدس وغور الأردن. ويهودية وتتألف من الجليل الشرقي ومرج بن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع، بما فيها النقب. وتصبح الدولتان مستقلتين، بعد مرحلة انتقال تدوم عامين. ويجب عليهما الموافقة على دستور كل منهما، وتوقيع معاهدة توطيد العلاقات الاقتصادية. وينتخب في كل من الدولتين مجلس تأسيسي لوضع الدستور، وبموجبه تؤلف حكومة مؤقتة في كل من الدولتين، تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي، وتوقيع بيان بنصوص حماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات.

أما منطقة القدس، فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية، ويعين مجلس الوصاية هيئة الأمم حاكم القدس العام، على ألا يكون عربياً أو يهودياً. وعلى ألا تدخل القدس في الاتحاد الاقتصادي المشترك.

أما مشروع الأقلية، فيتلخص في قيام حكومتين في فلسطين مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منها دولة اتحادية عاصمتها القدس، وينتخب مجلس تأسيسي لوضع الدستور. وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع والشؤون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة، وينتخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد، وتنحصر الهجرة اليهودية في المنطقة اليهودية في نطاق استيعاب تقرره لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء، يكون لكل من العرب واليهود والأمم المتحدة ثلاثة مندوبين فيها.

### قرار التقسيم

شكلت هيئة الأمم المتحدة جمعية صفري لبحث تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين. وتفرع عن هذه الجمعية لجنتان لإعداد مشاريع مفصلة، إحداها، تضع المشاريع المتفقة مع تقرير الأكثرية، في لجنة التحقيق الدولية، ومعظم أعضائها من المؤيدين له. وثانيتهما تضع المشاريع المتفقة مع تقرير الأقلية، وأعضاؤها من معارضي تقرير الأكثرية.

وأعدت اللجنة الأولى مشروعاً يتضمن إنهاء الانتداب في وقت لا يتجاوز

آب (أغسطس) ١٩٤٨، وقيام الدولتين بعد الجلاء بشهرين، وإشراف لجنة انتقال دولية، تعينها الأمم المتحدة على إدارة فلسطين، وتنفيذ التقسيم في فترة الانتقال. وحددت اللجنة كلا من المنطقتين، بحسب ما اقترحتة أكثرية لجنة التحقيق، على أن تضم يافا، وبعض أقسام من النقب إلى الدولة العربية، كما صحت الحدود لمصلحة اليهود، على شواطئ البحر الميت، وفي منطقة صفد من ناحية الجليل الغربي.

واعدت اللجنة الثانية مشروعا على أساس قيام الدولة الموحدة في فلسطين. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، عرض مشروع الدولة الموحدة على اللجنة الخاصة في الأمم المتحدة فرفضته الأكثرية. وفي اليوم التالي، طرح مشروع التقسيم على اللجنة الخاصة فقبل بموافقة خمس وعشرين دولة مقابل ثلاث عشرة دولة، وامتناع سبع عشرة عن التصويت. وحينئذٍ نقلت القضية للجمعية العامة للبت فيها.

عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم اجتماعها يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وجرى التصويت، فكان ثلاثة وثلاثون صوتا إلى جانب التقسيم، وثلاثة عشر صوتا ضده، وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت، وبهذا تم الحصول على ثلثي الأصوات.

أوصت الأمم المتحدة في قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية، ودولة يهودية تضم ٥٦٪ من أرض فلسطين. ونص القرار على اتحاد اقتصادي يربط بين الدولتين، وعلى تدويل منطقة القدس.

## المبحث الثاني

### قيام الدولة اليهودية

أصاب المؤسسات الصهيونية بعض الخلل، على أثر استقالة حايم وايزمن من رئاسة المنظمة، بسبب فشل مشروعه بضرورة اشتراك المنظمة في مؤتمر لندن الذي دعت إليه بريطانيا في أيلول عام ١٩٤٦. وقد عجز المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين الذي عقد في نهاية نفس السنة عن انتخاب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، كما عجز في نفس الوقت عن انتخاب لجنة تنفيذية للمنظمة وللوكالة. وفي الواقع فقد أصبح ذلك «المجلس» المرجع النهائي في شؤون المنظمة والوكالة.

ومع تسارع التطورات السياسية في الأمم المتحدة وفلسطين، فقد أدرك المجلس الصهيوني أن الأمور بدأت تصل إلى نهايتها، وبذلك فقد أنشأ في عام ١٩٤٧ «المجلس الوطني»، الذي كان بمثابة برلمان للدولة الصهيونية القادمة. كما أنشأ في نفس الوقت «إدارة وطنية» كانت حكومة الدولة المرتقبة. وكانت هذه الاجراءات تمهيدا لإعلان الدولة اليهودية التي كانت في دور التكوين والولادة. وقد ظل ديفيد بن غوريون الذي كان يرأس كل من اللجنة التنفيذية الصهيونية واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والإدارة الوطنية يهيء نفسه لإعلان قيام الدولة.

### اعلان قيام الدولة

عقد المجلس الوطني اليهودي جلسة فوق العادة في تل ابيب في الثاني عشر من أيار ١٩٤٨ برئاسة ديفيد بن غوريون حيث قدم بن غوريون تقريرا يشرح

فيه الوضع العام في البلاد، وطلب اثناء الاجتماع التصويت على موضوعين

١ - إعلان قيام الدولة اليهودية فوراً

٢ - قبول هدنة مؤقتة بين العرب واليهود

وقد جرى التصويت على هذين الاقتراحين، حيث وافق المجلس الوطني على قيام الدولة اليهودية مع هدنة مؤقتة. كما عرض بن غوريون اقتراح الرئيس الأمريكي ترومان تأجيل إعلان قيام الدولة لوقت قصير. وطلب أن يتم الإعلان عن قيام الدولة في جلسة سرية. وهكذا فقد تقرر أن يعقد اجتماع للمجلس الوطني في جلسة سرية في متحف تل أبيب في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٤ أيار ١٩٤٨.

وقد تم عقد اجتماع المجلس الوطني في متحف تل أبيب، ليلة الرابع عشر من أيار ١٩٤٨، ولم تكن جلسات الاجتماع سرية، كما تقرر لها من قبل، وناقش المجتمعون اسم الدولة الجديدة وحدودها، فاقترح البعض أن تأخذ اسم (اله اسرائيل)، واقترح آخرون اسم (جوريج)، وغيرهم طرح اسم (صخرة اسرائيل)، كما طرح البعض اسم (صهيون)، وعندما قال بن غوريون إن اسمها سيكون (إسرائيل)، فقد صفق جميع الحاضرين. واقترح البعض أن يكون حدودها حدود التقسيم، حسب قرار هيئة الأمم المتحدة، الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، ولكن بن غوريون اعترض على ذلك، وقال: إن العرب رفضوا التقسيم، وهم الآن يحاربونا، وإننا سنحاربهم، وحينئذ نحتل كل الجليل، وجميع الطرق المؤدية إلى القدس نتحدث عن الحدود. وأشار بن غوريون إلى الولايات المتحدة قائلاً: هذه الولايات المتحدة الأمريكية حين أعلنت استقلالها لم تعين حدودها، وجيشنا هو الذي يعين حدوده<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت الذي كان فيه المندوب السامي البريطاني يغادر فلسطين، ليلة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أعلن بن غوريون باسم «مجلس الشعب» قيام دولة

(١) نجيب الاحد مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٥.

إسرائيل، وذلك في إعلان رسمي جاء فيه:

« نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلي المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل، والحركة الصهيونية، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي بقوة القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في أرض إسرائيل، والتي تدعى دولة إسرائيل. ونعلن أنه منذ لحظة الانتداب هذه الليلة، عشية السبت في السادس من أيار (مايو) ١٩٤٨ (ميلادية) حتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة، وفقاً للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة، في مدة لا تتجاوز أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، منذ هذه اللحظة سيمارس مجلس الشعب سلطات مجلس دولة مؤقت، سيكون جهازه التنفيذي الإدارة الشعبية، بمثابة الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية، التي تدعى إسرائيل<sup>(١)</sup>.

وكان أول عمل قام به مجلس الشعب المشار إليه أعلاه والذي ورد في إعلان قيام إسرائيل، إصدار نظام القانون والإدارة في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٨. وقد حدد هذا النظام تركيب مختلف دوائر الحكومة الوطنية والادارات المحلية وواجباتها وسلطاتها، كما تضمن النظام القانوني للدولة، والقضايا المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم قروض الدولة وميزانيتها، وتنظيم القوات المسلحة، وتسجيل المؤسسات التجارية، والجمعيات التعاونية، وضرورة نشر الأنظمة الشعبية والادارية في الجريدة الرسمية. وبموجب هذا النظام ايضاً أنشأت هيئتان حكومتان رئيسيتان هما:

١ - مجلس الدولة المؤقت، ليحل محل مجلس الشعب ويكون بمثابة البرلمان الإسرائيلي. وقد تولى رئاسة مجلس الدولة المؤقت حاييم وايزمن.

٢ - الحكومة المؤقتة لتحل محل الادارة الشعبية، وتكون الجهاز التنفيذي للدولة المسؤولة عن اعمالها أمام مجلس الدولة المؤقت. وقد ترأس الحكومة المؤقتة

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق ص ٤١٠.

هذه ديفيد بن غوريون<sup>(١)</sup>.

### دولة يهودية

مثلاً لم تتحدد حدود الدولة بشكل رسمي، وبقي الأمر حتى هذه اللحظة، حيث تطالب الحكومات الاسرائيلية، أن يتم تحديد الحدود بناء على اتفاق، يجري بين إسرائيل، والدول العربية المجاورة، فإنه في نفس الوقت لم يتم تحديد مضمون الدولة، وهو الشعب. فما زالت هذه المسألة مثار جدل بين الأوساط اليهودية، داخل إسرائيل وخارجها. والاختلاف القائم بين الطوائف اليهودية أساسه طريقة التهويد. فمن المعلوم أن اليهودي يكتسب هذه الصفة بطريقتين:

اولاً : أن يولد من أم يهودية

ثانياً : أن تجري عملية تهويده وفقاً للمراسم اليهودية

وطبقاً للبند الثاني فإن عملية تهويده، أو ادخاله في الديانة اليهودية، تستلزم اجراءات وطقوساً يشترط فيها أن تتم بطريقة معينة. فاليهود الأرثوذكس يطالبون بأن تتم هذه العملية، وفقاً لطقوسهم ومراسيمهم، وهذا بالطبع ما ترفضه بقية الطوائف الاخرى من الإصلاحيين والمحافظين. ويعتبر اليهود الارثوذكس ان كل يهودي لم يمارس عليه اجراءاتهم هو غير مكتمل لشروط الدخول في اليهودية. وقد حاولت الاحزاب الدينية في اسرائيل ممارسة ضغوطها، من اجل ايجاد تعريف لعبارة من هو اليهودي. وقدمت للكنيست مشاريع كثيرة في هذا المجال، بغية سن قانون يعرف من هو اليهودي. ولكن هذه المشاريع كانت تفشل بسبب الخلاف القائم حول هذه المسألة. وتهدف الاحزاب الدينية من وراء ذلك تحديد من له « حق العودة » إلى إسرائيل. ومن المعلوم ان اسرائيل قد دعت كافة اليهود للهجرة إليها. ويعطي قانون الجنسية الحق لأي يهودي يعود لإسرائيل في الحصول على الجنسية بمجرد أن تظاً قدماء الأرض.

وإذا كان الخلاف حول تحديد من هو اليهودي قائم بين الطوائف اليهودية،

---

(١) نفس المصدر ص ٤١١.



فإن خلافاً آخر قد بدأ بالظهور منذ محاولة تعديل « النظام الاساسي للكنيست » (التعديل رقم ١٢). فقد جرت محاولة سن قانون يمنع التحريض العنصري، حيث جاء في المشروع « لا يحق لأية قائمة مرشحين المشاركة في انتخابات الكنيست إذا كانت أهدافها أو أعمالها، تتضمن صراحة أو بشكل غامض أحد الأمور التالية..... ٢ - إنكار الطابع الديمقراطي للدولة ٣ - التحريض على العنصرية ....». وقد تم تسريب سبع كلمات إلى هذا المشروع تحت مظلة مواجهة القوائم العربية ومنعها من المشاركة في الانتخابات العامة.. وهذه الكلمات تنفيذ أنه لا يجوز أن تشارك في الانتخابات أية قائمة، إذا كان في أهدافها أو أعمالها، صراحة أو يفهم منها « إنكار قيام دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ».

إن إدخال عبارة « كدولة للشعب اليهودي » يدخل انقلاباً في المفاهيم الواقعية والقانونية في إسرائيل. فهناك فارق كبير بين مصطلح « دولة يهودية » و« دولة الشعب اليهودي »، فعبارة « دولة يهودية »، إنما تعني أن الطابع العام والرسمي لهذه الدولة أن تكون يهودية، كما أمريكا أمريكية وبريطانيا بريطانية. وهذا لا يمنع من وجود طوائف وفئات غير يهودية في هذه الدولة. وهم بالمعنى القانوني يرتبطون بهذه الدولة بشكل رسمي ويتمتعون بالحقوق والواجبات المقررة في القانون. أما عندما نستعمل عبارة « دولة الشعب اليهودي » فهذا يعني أولاً: أن هذه الدولة هي ملك لكافة اليهود أينما كانوا، أي أن هذه الدولة هي ملك اليهودي في فرنسا وبريطانيا وأمريكا والدنمارك وغيرها. ومن الناحية القانونية فإن له حقوقاً في هذه الدولة وعليه واجبات. وهذا على الصعيد المنطقي والواقعي غير مقبول. فليس منطقياً أن تطالب هذه الدولة اليهود القاطنين في الخارج، بدفع الضرائب وإداء واجب التجنيد الإجباري في صفوف الجيش على سبيل المثال. وثانياً وهو الأخطر، أن هذه الدولة باعتبارها دولة الشعب اليهودي فإنه يصبح لا مكان للفئات والطوائف الأخرى فيها. وهذه الطوائف والفئات تصبح محرومة من كافة الحقوق التي تمنحها إياها بعض القوانين السارية المفعول، ويصبحون في هذه الدولة من الدرجة الثانية، بعكس

ما تنادى به اسرائيل من انها دولة ديمقراطية تتحقق فيها المساواة بين كافة الطوائف والفئات.

لقد تم تمرير هذا التعديل في قانون الكنيست الاساسي في القراءة الاولى ، في اخر يوم في الدورة الصيفية لعام ١٩٨٥ . ولكنه توقف عند القراءة الثانية والثالثة . فما زال مشروع التعديل مطروحا للموافقة عليه من قبل الكنيست . لقد علق الصحفي اوري افنيري على المصادقة على مشروع القانون في القراءة الاولى بقوله :

« لم تسن الدولة قانونا بهذا الشأن ، ولكن ها قد جاء العبارة وسنوا قانونا احق ، دون اي تفكير او منطق ، وفتحوا المشكلة بكل ابعادها . انه « صندوق المتاعب » ، وسوف يؤدي إلى مصاعب لا حصر لها »<sup>(١)</sup>.

### قانون الجنسية

الجنسية هي الوسيلة التي يتحدد من خلالها انتساب الشخص لبلد معين ، بحيث يصبح احد رعاياها ، له من الحقوق ما لبقية المواطنين فيها ، وعليه من الواجبات ما عليهم . وقد اشارت اتفاقية لاهاي عام ١٩٣٠ إلى ضرورة تنظيم الجنسية لافرادها . حيث نصت في مادتها الاولى على :

« تختص كل دولة بان تحدد في قانونها الاشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها ، وتتعترف الدولة الاخرى بهذا القانون بقدر انسجامه مع الاتفاقيات الدولية ، والعرف الدولي ، ومبادئ القانون المعترف بها بشكل عام في مسائل الجنسية » .

ويعود تاريخ قانون الجنسية الاسرائيلي الى ٣ تموز عام ١٩٥٠ ، عندما قدم إلى الكنيست - وهو السلطة التشريعية - مشروعا قانونين . هما قانون العودة ، وقانون الجنسية ، بحيث يختص الاول بالهجرة اليهودية إلى اسرائيل ، وقد قدمه بن غوريون رئيس الحكومة ، ويختص الثاني بتحديد من هو « الاسرائيلي » . وقد

---

(١) هيرلام حزيه ١٦/١٠/١٩٨٥ .

تمت المصادقة على قانون الجنسية واصبح ساري المفعول عام ١٩٥٢<sup>(١)</sup>.

ومن منطلق اسس القانون العام، الذي يشكل اساس التشريع في دولة اسرائيل، يجد الباحث، ان كتب القانون الصهيونية تتكلم عن قانونين للجنسية، الاول يختص « باليهود »، والثاني يتعلق « بغير اليهود ». فمن الناحية التشريعية، فان قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ يتضمن هذين النوعين من الاحكام، التي تتناول انساناً من نوع مختلف حسب النظرة الصهيونية<sup>(٢)</sup>.

وتشير نصوص قانون الجنسية إلى ان اليهودي يكتسب الجنسية، بحكم العودة (م-٢)، بحكم الإقامة في اسرائيل (م-٣)، بحكم الولادة (م-٤)، او عن طريقة التجنس (المواد ٥-٩). وهكذا فان العودة وسيلة ذات اهمية قصوى في منح الجنسية، حيث ان قانون العودة وقانون الجنسية متلازمان، فبينما يعطي قانون العودة اليهودي حقاً اتماتيكياً بالهجرة الى اسرائيل، فان قانون الجنسية يمنح الجنسية فوراً لمثل هذا الشخص<sup>(٣)</sup>.

ان العناصر الاساسية لحق الحصول على الجنسية بموجب مبدأ العودة هي عنصران: ان يكون يهودياً، وان يعود الى اسرائيل. وقد تم ادخال تعديل على قانون الجنسية في أيار عام ١٩٧١، بحيث اصبح يسمح لاي يهودي يعرب عن رغبته في الإقامة في اسرائيل بان يصبح مواطناً اسرائيلياً « ولو لم يتحرك قيد أنملة ».

اما القسم الثاني من قانون الجنسية، وهو الذي نظم جنسية غير اليهود، فقد حصر وسائل الحصول على الجنسية الاسرائيلية بثلاث طرق هي:

---

(١) ضاري رشيد السمرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٣، منشورات وزارة الثقافة والاعلام في الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (٣٣٧) ص ٤٨٩.

(٢) أنيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان (دراسة في القانون المحلي والقانون الدولي رسالة ماجستير مقدمة لجامعة جورج واشنطن)، دراسات فلسطينية - ٨٩ - طبعة خاصة بياسير فلسطين - بغداد، ١٩٧٢ ص ١٥.

(٣) ضاري رشيد السمرائي، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

١ - اكتساب الجنسية بحكم الإقامة، وتمنح للمواطن العربي الفلسطيني، شرط ان يكون مسجلا في آذار سنة ١٩٥٢ بموجب مرسوم تسجيل السكان لعام ١٩٤٩.

٢ - ان يكون في اسرائيل، يوم نفاذ القانون في ١٢ تموز ١٩٥٢

٣ - ان يكون موجودا في اسرائيل، او في احدى المناطق التي تم ضمها إلى اسرائيل بعد قيامها، خلال الفترة ما بين ١٥ آذار ١٩٤٨ و ١٢ تموز.

٤ - دخل اسرائيل مصورة قانونية خلال تلك الفترة.

٥ - ان يجيد اللغة العبرية<sup>(١)</sup>.

وقد حددت المواد (٥-٩) طريقة اكتساب الجنسية عن طريق التجنس. وتجدر الاشارة إلى ان هذه المواد هي خاصة بغير اليهود، اذ ان اليهود يمكنهم اكتساب الجنسية بموجب المادة الثانية، اذا كانوا لا يقيمون في اسرائيل، وبحكم العودة، او بموجب المادة الثالثة التي تنص على الإقامة داخل اسرائيل او بحكم الولادة كما اشارت إلى ذلك المادة الرابعة.

وقد نصت المادة الخامسة عن امكانية الشخص البالغ الحصول على الجنسية الاسرائيلية، وقد اشترطت هذه المادة لذلك:

١ - ان يكون موجودا في اسرائيل

٢ - كان قد اقام في اسرائيل ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتقديم طلب التجنس.

٣ - له حق الإقامة في اسرائيل بصفة دائمة

٤ - ان يلم باللغة العبرية.

٥ - تنازل عن جنسية السابقة، او انه سينقطع ان يكون اجنبي الجنسية،

---

(١) راجع المادة (٣) من قانون الجنسية الاسرائيلي.

وعندما يصبح اسراييلي الجنسية .

وبالإضافة الى هذه الشروط ، فإن الفقرة (ب) من المادة نفسها تجعل منح الجنسية متوقفاً على ارادة وزير الداخلية ، فقد نصت هذه الفقرة على ما يلي :

« يمنح وزير الداخلية اذا استنسب ذلك ، الجنسية الاسرائيلية للطالب الذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الفقرة م ..... »

### الوضع القانوني لعرب فلسطين

كان سكان فلسطين جميعاً يتمتعون بالجنسية العثمانية ، باعتبار فلسطين ولاية عثمانية . وعندما اندحرت تركيا في الحرب العالمية الأولى ، وتقرر وضع معظم الولايات التابعة لها تحت الانتداب وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني . . . . .  
وقد نصت معاهدة لوزان لعام ١٩٢٤ في المادة (٣٠) على ما يلي :

« الرعايا العثمانيون الذين يقيمون بشكل اعتيادي في فلسطين سيصبحون حكماً مواطنين في تلك الدولة » .

وقد أصدرت بريطانيا وهي الدولة المنتدبة على فلسطين ، قانون الجنسية لسنة ١٩٢٥ ، الذي أصبح ساري المفعول في الأول من آب ١٩٢٥ . وقد تضمن هذا القانون مجموعة من النصوص التي نظمت مسألة منح الجنسية للمواطنين العرب في فلسطين . كما أن قرار التقسيم ، هو الآخر لم يعمل حق الفلسطينيين في الجنسية ، حيث نص على ما يلي :

« إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس ، وكذلك العرب واليهود ، والذي لا يجوزون الجنسية الفلسطينية ، ويقيمون خارج مدينة القدس ، سيصبحون بمجرد الاعتراف بالاستقلال ، مواطني الدولة التي يقيمون فيها ، ويتمتعون بكامل الحريات المدنية والسياسية<sup>(١)</sup> »

وعندما أعلن عن قيام اسراييل ، توقف من الناحية العملية مفعول الجنسية

---

(١) ضاري رشيد السامرائي ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣ .

الفلسطينية، وظل سكان إسرائيل طيلة الفترة الممتدة من ١٤ أيار ١٩٤٨ وإلى ١٤ تموز ١٩٥٢ بدون جنسية. وحينما صدر قانون الجنسية الإسرائيلي، فقد النى كافة القوانين والمراسم السابقة، حيث نص في مادته الأولى على ما يلي:

«لا تكون جنسية اسرائيلية إلا بموجب هذا القانون». وبموجب هذا القانون، فقد سقطت الجنسية عن العرب القاطنين في إسرائيل، وأصبح أمامهم طريق واحد للحصول على الجنسية وهو طريق التجنس. ولما كانت الشروط المطلوبة توافرها لاكتساب الجنسية عن طريق التجنس، تصادر إمكانية الحصول عليها. فإن هذا الأمر قد خلق مشكلة إنسانية واضحة. إذ نجد العديد من المواطنين العرب ممن يعيشون في إسرائيل محرومون من جنسية الدولة وهم من سكان البلاد منذ آلاف السنين، في الوقت الذي تمنح الجنسية لليهودي والقاطن في الخارج، والذي لا يعرف إسرائيل الا من خلال وسائل الإعلام، وذلك بمجرد الإعراب عن نيته في الإقامة فيها».

والأمر الأكثر سوءاً، هو أن أطفال هؤلاء هم الآخرون الذين ترفض طلباتهم الخاصة بالمواطنة.

ولا شك أن هذا الأمر، بالإضافة إلى منافاته للأخلاق، والمبادئ العامة في القانون، فهو في الوقت نفسه يتعارض مع العرف، والاتفاقيات الدولية. فقد استقر العرف الدولي، على أن الدولة بإمكانها منح جنسيتها للأفراد عند ولادتهم بأحدى طريقتين: حق الأقليم، وحق الدم. وبموجب الطريقة الأولى فإن الشخص يكتسب جنسية الدولة التي ولد على أرضها، أو على أرض تحت سيادتها. أما الثانية، فإن الشخص يكتسب جنسية أبويه أو أحدهما عند الولادة، بغض النظر عن قانون المكان الذي ولد فيه، وتبنى الدولة هذه الطريقة أو تلك أو الطريقتين معاً، مع تفضيل أحدهما على الأخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يعيش هؤلاء عديمو الجنسية في إسرائيل؟

يجيب عن هذا التساؤل الدكتور شاحك بالقول:

« طالما يعيش هؤلاء في اسرائيل ، وإن النظرة المبدئية تجاههم هي دفعهم إلى الرحيل . وإن حالة التفرقة العنصرية التي يعيشونها متعددة ، على أنها تظهر بشكل صارخ ، عندما يرغب هؤلاء مغادرة اسرائيل بصورة وقتية ، إذ أنهم لا يمنحون جواز سفر اسرائيلي ، بل يخرجون معهم بطاقات سفر لفترة محددة ، وإذا حدث لأي سبب ، ومثل هذا الأمر غالباً ما يحدث بشكل غير إرادي ، أن يمكث هؤلاء لمدة أطول ، فلا يسمح لهم بالعودة إلى البلاد<sup>(١)</sup> » .

---

(١) د . اسرائيل شاحاك ، عنصرية دولة اسرائيل ، ترجمة الدكتور لؤي بحري ، مراجعة الدكتور جعفر الحسيني ، مركز الدراسات الفلسطينية بـقـدـاد (بالرونيو) ١٩٧٥ ، ص ١١٨ .





---

## الفصل الثالث

---

### النظام القانوني ومصادره

يراد بالنظام القانوني، مجموعة القوانين التي تنظم الحياة العامة في البلاد. فتحدد علاقات الأفراد بعضهم ببعض، كما تحدد علاقات هؤلاء بالسلطة الحاكمة، بالإضافة إلى أنها تبين بوضوح حدود وصلاحيات المؤسسات الرسمية، وارتباطها مع بعضها البعض. وذلك كله في إطار تكاملي، بحيث يضمن النظام العام، وتحدد الحقوق والواجبات بشكل واضح ودقيق.

وبالرغم من عدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم وجود قوانين أساسية، تنظم الحياة الدستورية في البلاد. كما أن ذلك لا يعني عدم وجود قوانين خاصة بتنظيم حياة الأفراد في الدولة.

ونحن هنا سنعالج في هذا الفصل الحياة القانونية في بندين:

الاول: عدم وجود دستور مكتوب

الثاني: المصادر القانونية



## المبحث الاول

### عدم وجود دستور مكتوب

كل مجتمع سياسي لا بد وأن يملك اطاره الدستوري. والإطار الدستوري يقصد به، تلك المجموعة من النصوص والقواعد، التي منها يتكون الهيكل العام للنظام السياسي، وهذا الإطار يسمح بتحقيق أهداف ثلاثة:

١ - بناء الإطار الحركي لحقوق واختصاصات كل وحدة من وحدات الهيكل السياسي.

٢ - طبيعة تنظيم السلطة من حيث التخصص النوعي والدرجي.

٣ - إبعاد الرقابة بين كل مؤسسة والمؤسسات الأخرى.

وقد ورد في إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ أيار ١٩٤٨، ما ينص على أنه سوف يتم وضع دستور للدولة الجديدة، من جانب الجمعية التأسيسية التي سيتم انتخابها، بحيث يتم ذلك قبل الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. هذا وكانت قد جرت محاولات قبل ذلك التاريخ لوضع دستور للبلاد، حيث كلفت الوكالة اليهودية في فلسطين في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وهو اليوم التالي لصدور قرار التقسيم، لجنة خاصة من علماء القانون برئاسة الدكتور ليوكوهين المستشار السياسي لبن غوريون بوضع مشروع للدستور<sup>(١)</sup>.

---

(١) تكونت اللجنة برئاسة العالم الإسرائيلي ليوكوهين، وهو يوصف بأنه خبير قانوني لوزارة الخارجية، وأعضاء تلك اللجنة كانوا جميعاً من الكتيبت الأول، بل وخسة منهم ينتمون إلى اللجنة الدستورية لذلك الكتيبت.

وقد عرض كوهين مشروعه على الحكومة المؤقتة، التي تشكلت فيما بعد، حيث وافقت عليه بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات. وقامت بنشره في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. وقد أعلنت الأحزاب الدينية معارضتها لمشروع الدستور، لأنه لم يجعل من التوراة أساساً للتشريع الدستوري، كما أعلنت الأحزاب اليسارية، وخصوصاً المابام، ذو النزعة الماركسية، معارضتها للمشروع لأنه ينص على قيام محاكم ذات صبغة دينية، للنظر في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية. ومع أن هذا المشروع، لم ينل موافقة الجمعية التأسيسية، التي نظرت فيه فيما بعد، إلا أن كثيراً من المبادئ الأساسية التي قام عليها، تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن في إسرائيل<sup>(١)</sup>.

فقد نص مشروع الدستور على أن تكون اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، وأن تتخذ الدولة شكلاً جمهورياً، ونص على الأخذ بالنظام البرلماني، حيث يكون رئيس الجمهورية ذا صلاحيات محدودة، وينتخب من قبل البرلمان، وإلى جانبه وزارة قوية، وبرلمان قوي أيضاً. كما نص على الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالانتخاب، والأخذ بنظام التمثيل النسبي فيما يتعلق بالانتخاب، والأخذ بمبادئ الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية. كما ويلاحظ أن للمشروع صبغة اشتراكية تتجلى في النص على حق العمل وحق الأحزاب وواجب الدولة في وضع تشريع التأمين الاجتماعي. كما اقتبس من التقاليد الدينية اليهودية اتخاذ يوم السبت والأيام ذات الصبغة الدينية لدى اليهود أيام راحة وعطل رسمية. ويتميز المشروع بالنص على الصبغة العالمية اليهودية للدولة، أي أن تكون دولة إسرائيل دولة للأفراد اليهود في جميع أنحاء العالم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٥٩.

(٢) المشروع الذي تقدم به كوهين يتكون من مقدمة وتسعة فصول، تنص المقدمة على حق كل يهودي حينما كان في أن يعود إلى الأرض الإسرائيلية، فالفصل الأول يعلن في المادة الثالثة أن الدولة الإسرائيلية هي الوطن القومي للمجتمع اليهودي، ويؤكد في المادة الرابعة مبدأ العدالة وعدم التمييز العنصري بين جميع المواطنين في داخل الأرض الإسرائيلية. في المادة

وبعد تشكيل الجمعية التأسيسية، التي تحولت الى كنيسة (البرلمان)، فقد اجتمعت يوم ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩، لبحث موضوع وصنع دستور للدولة. وبدلاً من أن تنظر في المشروع الذي أشرنا إليه أعلاه، بحثت في مشروع آخر أعدته الحكومة المؤقتة التي كان يرئسها ديفيد بن غوريون الذي كان يرى أن يؤجل النظر في وضع دستور مكتوب للدولة إلى أجل غير مسمى.

الخامسة يعلن أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العبرية. في المادة السادسة يحدد الطوائف التي من حقها بأن تصف نفسها بأنها تنتمي إلى الدولة: أولاً: جميع اليهود الذين كانوا يقيمون في إقليم الدولة في تلك اللحظة التي صدر فيها الدستور. ثانياً: جميع اليهود الذين يزيد سنهم على ثمانية عشر عاماً الذين يقيمون في أي جزء من أجزاء فلسطين لا يندرج تحت إقليم الدولة الإسرائيلية، ويعلمون عن رغبتهم في ذلك خلال عام من تاريخ صدور الدستور. هذا الحق في الاختيار يشمل الزوجة وأبناء من يستخدم ذلك الحق والذين تقل سنهم عن ثمانية عشر عاماً. ثالثاً: جميع المقيمين بالدولة الإسرائيلية غير اليهود، والذين كانوا يقيمون بفلسطين، في لحظة انتهاء الانتداب، بشرط ألا يعلن الشخص، إذا كان أكثر من ثمانية عشر عاماً، وفي خلال عام واحد، رفضه للجنسية الإسرائيلية. هذا الاختيار يشمل الزوجة والأبناء أقل من ثمانية عشر عاماً. الفصل الثاني يتناول الحقوق والحريات الأساسية. المادة الخامسة عشر منه في فقرتها الرابعة، تعلن احترام الأعياد الدينية واعتبار يوم السبت يوم راحة وانقطاع عن العمل. الفصل الثالث وكذلك الفصل الرابع يتناولان تحليلاً للسلطين التشريعية والتنفيذية بالتوالي. المادة ٢٦ تنص على أن السلطة التشريعية يزاولها مجلس نواب. والمادة ٤٨ تحدد السلطة التنفيذية، بأنها يتولاها رئيس الجمهورية، وما تسميه المجلس التنفيذي، ويلاحظ على المادة ٦٢ أنها تحدد عدد الوزراء بخمسة عشر، وأنها تشترط عليهم أن يكونوا أعضاء في مجلس النواب. الفصل الخامس: تخصصه للسلطة القضائية. المادة ٧٢ من هذا الفصل، تجعل حق تعيين القضاة من حق رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح وزير العدل، بالنسبة لجميع القضاة عدا المحاكم الدينية، وبناء على اقتراح وزير الشؤون الدينية بالنسبة للقضاء الطائفي، وبشرط أن يتم ذلك عقب أخذ رأي المجلس الديني الأعلى، بالنسبة لكل طائفة دينية. المادة ٧٣ تعطي القاضي المدني حصانة مطلقة بحيث لا يجوز رفعه من منصبه إلا بناء على قرار من مجلس النواب ولكن بشرط الحصول على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ولكن بشرط التصويت عليه بهذه الأغلبية مرتين على أن تفصل بينها فترة لا تقل عن ستة أشهر.

الى جوار هذا المشروع تقدم العالم في قيتنا بمشروع آخر يتضمن بعض الخلافات مع المشروع السابق ذكره الخاص بليو كوهين، وان ظل محتفظاً بمجموعه بالخط العام الذي يمكنه ذلك المشروع الأول.

راجع تفصيل ذلك في د. حامد عبدالله ربيع، من يحكم تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت طبعة أولى ١٩٧٥ ص ١٤٦ - ١٤٧.

وأقرت الجمعية القانون الجديد في اليوم نفسه، تحت اسم (قانون الانتقال). وهو مكون من خمسة عشر فصلاً صغيراً، بحيث يطلق عليه الآن «الدستور الصغير»، وهو ساري المفعول حتى الآن. ويقضي هذا القانون بإقامة نظام جمهوري في إسرائيل، يكون فيه رئيس الدولة محدود السلطات والحكومة قوية، والبرلمان متمتعاً بسيطرة كبيرة على الرئيس والحكومة<sup>(١)</sup>.

ونظراً لأن قانون الانتقال لا يشكل من الوجهة القانونية دستوراً للدولة، فقد أعيد طرح مشروع الدستور، الذي وضعته لجنة كوهين على الكنيست مجدداً، في الاجتماع الأول في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩. وقد امتدت المناقشات حتى ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٠.

والمتبع للمناقشات التي سيطرت على اللجنة البرلمانية التي عهد إليها بوضع دستور إسرائيلي يلحظ أن الآراء تنوعت تبعاً لاتجاهات ثلاثة:

١ - اتجاه يميل إلى وضع دستور كامل في الحال ودون انتظار. بمعنى أن يتولى الكنيست الأول، الصياغة الكاملة لتنظيم العلاقة بين السلطات، وتنظيم الأوضاع الدستورية للدولة الجديدة.

٢ - اتجاه يميل إلى تأجيل الموضوع إلى فترة لاحقة دون رفض فكرة وضع دستور. هذا الاتجاه يعتبر أن اللحظة ليست بعد مناسبة لوضع الصياغة النهائية للأوضاع الدستورية.

٣ - اتجاه يتخذ موقفاً وسطاً، أساسه ضرورة البدء بالاعتصار على ذلك الذي أسماه بعض أعضاء اللجنة «القوانين العضوية» أي مجموعة من النصوص التي تتناول جزئية معينة، من جزئيات النظام السياسي، بحيث يمثل كل قانون فصلاً مستقلاً، وعندما تتكامل الفصول يتم صياغتها في صورة نهائية ليتكون من مجموعها ما سوف يحمل اسم الدستور الإسرائيلي<sup>(٢)</sup>.

(١) Oscar Kraines: Government and politics in Israel, 1961, New York, p. 26

(٢) د. حامد ربيع مرجع سابق، ص. ٤٢

وقد كانت جميع الأحزاب السياسية، ما عدا حزب الماباي والجبهة القومية الدينية، تميل الى تأييد وضع دستور كامل في الحال ودون انتظار، وقد استندت هذه الأحزاب في مطالبتها بالتعجيل بإصدار دستور مكتوب، الى أن الدستور يشكل ضمانة أولية من ضمانات الاستقرار للدولة ولحريات المواطنين، فضلاً عن ان قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة، أوصى بوضع دستور للدولة اليهودية، كما ان «اعلان قيام اسرائيل» أشار الى قرار دستور للدولة في موعد لا يتجاوز أول تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

وقد استند حزب الماباي في موقفه الرافض لوضع دستور للدولة الجديدة الى أسباب تعود الى حجج خمس هي:

١ - إن الشعب اليهودي في اسرائيل، لا يمثل سوى ٧٪ من الشعب اليهودي في العالم المعاصر، وهكذا فإن الاقلية لا تملك أن تضع وحدها دستوراً للدولة تعلن بصراحة انها دولة اليهود في جميع بقاع الأرض.

٢ - في الوضع الحالي فإن على الدولة أن تهتم أساساً بتجميع اليهود في أرض الميعاد، لأن هذا هو الذي يجب أن يمثل الإهتمام الاصيل للدولة الجديدة.

٣ - إن وضع دستور جامد سوف يصير قيداً على حركية الدولة.

٤ - إن المجتمع اليهودي الذي كان دائماً ذا أصالة في كل تقاليده والذي قدم للعالم التوراة مصدر الحضارات يجب بدوره أن يضع دستوراً ذا أصالة، يصير نموذجاً للتقاليد الدستورية يحتذى به.

٥ - ثم انه لا يوجد ما يدعو للإسراع بوضع الدستور في تلك اللحظة والنماذج بهذا الخصوص عديدة. فالولايات المتحدة الامريكية لم تضع دستوراً الا عقب اثني عشر عاماً من استقلالها<sup>(٢)</sup>.

أما الجبهة الدينية، فقد رفضت وضع دستور مكتوب للدولة، على أساس

(١) نفس المصدر ص. ٤٣ - ٤٤.

(٢) نفس المصدر، ص. ١٥٠.

ان وضع دستور يعني التسليم بعلمانية الدولة، وهذا يشكل مخالفة للقوانين اليهودية، إذ مؤدى ذلك أن تصبح القوانين الوضعية في مرتبة القوانين المنزلة، وفي مساواة مع الدين اليهودي وتقاليده. ورأوا أن احترام القانون التقليدي والمنزل، يجب أن يمثل القاعدة الأساسية، التي منها ينبع النظام الدستوري للدولة. وقد اشاروا إلى عبارة وردت في إعلان الاستقلال تنص على أن «الدولة الاسرائيلية سوف تؤسس على مبادئ الحرية والعدالة والسلام التي نقلتها تعاليم أنبياء اسرائيل...»

ومع انقسام الآراء حول توقيت وضع دستور للدولة، فقد كان هناك انقسام آخر حول طبيعة الدولة نفسها. ومن خلال المناقشات التي دارت في الكنيست، أثناء نقاش مشروع الدستور، في الجلسة التي بدأت في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩، فقد انضح أن هناك آراء متباينة يمكن إدراجها ضمن قسمين<sup>(١)</sup>:

١ - الرأي الأول ويدعو إلى بناء حياة الدولة على أسس من الفكر الديني وتعاليم التوراة والتلمود، وأن يحكمها مجلس من المحاخامين بحيث تطبق فيها تعاليم الشريعة اليهودية.

٢ - والرأي الآخر يدعو إلى بناء حياة الدولة على أسس علمانية. وقد انقسم هذا الرأي بدوره إلى اتجاهين: أحدهما يميل إلى بناء اسرائيل على أساس النظم الرأسمالية الغربية، والاخر يساري يتجه على اساس النظم الاشتراكية.

وأثناء النقاش فقد طرحت اقتراحات ثلاثة. الأول قدمته مجموعة من اعضاء الكنيست، وهو يدعو إلى اعداد دستور مكون من فصول، على ان يناقش كل فصل على حدة، بحيث يكون كل فصل من هذه الفصول قانوناً أساسياً، كما يتم طرح كل قانون على حدة للتصويت. وعقب الانتهاء من التصويت على هذه الفصول يتم جمعها لصحح دستورا للدولة. والثاني كان يدعو إلى تحديد فترة

---

(١) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٣، ص ٤١٢.



زمنية يتعين خلالها على اللجنة القانونية والدستورية إنهاء وضع دستور للبلاد. والثالث قدمته الجهة الدينية، وكان يستند إلى ضرورة تحديد أسس السلطة وتوزيع الاختصاصات وحقوق المواطنين في إطار قوانين عضوية يتم وضعها فيما بعد<sup>(١)</sup>.

وقد تم التصويت على الاقتراحات الثلاثة، حيث فاز الاقتراح الأول بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً، واتخذ الكنيست قراراً ينص على أنه يجب أن يكون لدى إسرائيل دستور مكتوب غير أنه لا يجب الإسراع في إصداره، ومن الأفضل أن يصدر تدريجياً على شكل قوانين عادية، ونص القرار أيضاً على تأليف لجنة برلمانية لتقوم بتحضير مشاريع قوانين عادية تتضمن الأحكام الدستورية للدولة، وتعرض تباعاً على الكنيست لتشريعها، على أن يكون بالإمكان جمع هذه القوانين فيما بعد في وثيقة دستورية واحدة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وضع قرار «هراي»، وهو اسم عضو الكنيست الذي ترأس قائمة هذا الاقتراح، التقاليد الأولى في صياغة الدستور الإسرائيلي، وهو قرار يعني نوعاً من التوفيق بين مختلف الاتجاهات، ولكنه يعني في نفس الوقت أيضاً أن إسرائيل لن تملك مؤقتاً دستوراً مكتوباً. ويأتي فشل إسرائيل في وضع دستور مكتوب لها، كانعكاس مباشر للمخلافات الدينية والحزبية، التي يتميز بها المجتمع الإسرائيلي. وذلك لأن فئة كبيرة من المتدينين ترفض رفضاً باتاً التخلي عن تقاليدها وأفكارها، ذات الجذور الدينية. وهذه الفئات تطالب أن يقوم نظام الحكم على أساس الدين، ويتخذ التوراة دستوراً له. بينما الفئات الشرقية، استطاعت عن طريق سيطرتها على أجهزة الحكم، أن تقف في وجه التيار الديني إلى حد كبير، وحالت في كثير من الأحوال، دون أن يكون للعقيدة الدينية أثر ملحوظ في القوانين الوضعية الإسرائيلية<sup>(٣)</sup>.

(١) Kraines, op. cit. p. 30.

(٢) القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٣) د. حامد ربيع، مرجع سبق ذكره ص ١٥٢.

ويلاحظ في هذا المجال، أن الكثير من التشريعات اليهودية، مثل تعدد الزوجات، الذي اباحته التقاليد اليهودية، جاء التشريع الاسرائيلي ففضى بتحريمه. وكذلك ألغى حق الطلاق، بل وصنع عقوبة الذي يطلق زوجته دون إرادتها، ودون حكم قضائي، رغم ان التقاليد تعطي الزوج حقاً مطلقاً في تطليق زوجته. ومن بين القوانين المشهورة التي تخالف تلك التقاليد، اعتبار المرأة مساوية للرجل، استناداً الى القانون المشهور باسم «قانون مساواة المرأة» الصادر في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥١.

## المبحث الثاني

### المصادر القانونية

ان عدم وجود دستور مكتوب، لا يعني عدم وجود قواعد تنظيمية تنظم اسس ومبادئ ممارسة السلطة وهنا يجب التمييز بين القواعد التي ترتبط بتنظيم السلطة والتي توصف بأنها دستورية، وتلك القواعد التي تنظم علاقات الأفراد اليومية، والتي تمثل النظام القانوني السائد في المجتمع الاسرائيلي. وضرورة التمييز بين القواعد الدستورية، والقواعد التشريعية العادية، يلحظها في العادة المشرع منذ اللحظة الأولى لوضع هذه القواعد، وبذلك فهو يشترط في إحدى مواد القانون، التي يمكن لها ان تصبح فيما بعد، أحد فصول الدستور النهائي، أنه في حالة تعديله يجب ان تتوفر نسبة معينة من الأصوات تختلف عن النسبة المطلوبة في القوانين العادية.

وهنا نجد أن المصادر الدستورية تتكون من ثلاث مجموعات من النصوص<sup>(١)</sup> و

اولا بما يسمى بالقوانين الأساسية، وهي أربعة قوانين صدرت في فترة لاحقة، وعلى وجه الخصوص بين عام ١٩٥٨ او عام ١٩٦٨، وهذه القوانين الأربعة تمثل الأساس الأول للهيكل الدستوري للنظام السياسي الاسرائيلي، وهذه القوانين هي :

١ - القانون الأساسي للكنيست الذي صدر عام ١٩٥٨ ويتناول بالتنظيم سلطات البرلمان الإسرائيلي.

---

(١) نفس المصدر ص ١٥٤ - ١٥٦ .

٢ - القانون الأساسي لرئيس الدولة والصادر في عام ١٩٦٤ ويحدد اختصاصات رئيس الدولة وعملية انتخابه.

٣ - القانون الأساسي الذي صدر عام ١٩٦٨ ، والذي يتولى تنظيم الإدارة الحكومية.

٤ - القانون الأساسي حول ملكية الأرض في إسرائيل ، وقد صدر في عام ١٩٦١ ، ورغم انه محدود الأهمية السياسية ، الا إنه يعكس الاهتمام الخاص بتنظيم ملكية الأراضي في الدولة الجديدة.

ثانياً: والى جوار هذه القوانين فإن هناك مجموعة أخرى تسمى بالقوانين العادية ، ورغم إنها تحمل هذه التسمية إلا إنها في طبيعتها ذات صفات دستورية. ومن أهم هذه القوانين على سبيل المثال:

١ - القانون الانتقالي الصادر في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ ، والذي ينص في مادته الاولى على أن الهيئة التشريعية للدولة الإسرائيلية ، سوف يطلق عليها اسم الكنيست ، وان الهيئة التأسيسية سوف يطلق عليها اسم الكنيست الأول.

٢ - القانون الصادر بتاريخ ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٠ باسم قانون العودة ، والذي ينص في المادة الأولى ، على حق كل يهودي في أن يعود إلى الأرض الاسرائيلية بوصفه مهاجراً .

٣ - القانون الصادر بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥١ ، والذي ينص على حق المرأة في المساواة في جميع الحقوق.

ثالثاً: وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين فإن هناك مجموعة ثالثة ، وهي المجموعة التي صدرت من جانب المجلس القومي ، الذي منح استناداً إلى إعلان الاستقلال ، السلطة التشريعية ، خلال الفترة التي تمتد من ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، وهو تاريخ الإعلان عن قيام الدولة ، حتى ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ ، تاريخ دعوة أول هيئة تشريعية ، والتي يطلق عليها اسم «التنظيمات» ونذكر منها :

١ -تنظيم السلطات العامة والصادر بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، وهو يتكون من خمسة فصول تتعلق بالإدارة والميزانية والضرائب والمحاكم والقوات المسلحة .

٢ - التنظيم الخاص بجيش الدفاع الإسرائيلي ، والصادر بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، وهذا التنظيم يتناول الفصل الأخير من التنظيم السابق بالتفصيل والتحديد .

٣ - التنظيم الصادر بتاريخ ١٩ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ، والذي يتولى وضع القواعد المختلفة المتعلقة بعملية الانتخاب . وقد نص هذا التنظيم في مادته الثالثة ، على استخدام أسلوب الاقتراع العام المباشر السري ، وفي مادته الخامسة ، على شروط الترشيح ، وفي مادته الثامنة ، على عدد أعضاء المجلس النيابي .

وهكذا ومن هذه المجموعات من المصادر ، اي القوانين الأساسية والقوانين العادية والتنظيمات الدستورية ، يتكون الإطار العام للتنظيم السياسي الإسرائيلي .

### الرقابة على دستورية القوانين

تأخذ بعض النظم السياسية بقاعدة سمو البرلمان وهو يعني انه لا توجد أية قيود على السلطة التشريعية ، ومن ثم لا تملك أية محكمة قضائية أن تفصل في دستورية أو عدم دستورية قرار صادر من الهيئة التشريعية . وقد تبنت هذا الاتجاه التقاليد البرلمانية الانجلو - سويسكونية التي تعيش في ظل عدم وجود دستور مكتوب .

وعندما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا في اسرائيل ، بمقتضى التنظيم الدستوري بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ ، لم ينص ذلك التنظيم على حدود اختصاص المحكمة بالنسبة للدستور ، رغم أن التنظيم يعلن بصراحة بأن هذه المحكمة تعتبر الدائرة العليا للعدالة في النظام القضائي الإسرائيلي . وقد أثار هذا الموقف خلافاً في الرأي داخل المحكمة ، إذ ظلت رغم وجود عضو مخالف وحتى ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩ ، لا تتدخل في الرقابة على القوانين الصادرة من الكنيست .

ففي ذلك التاريخ حدث تطور هام ، إذ أصدرت المحكمة قراراً ، يقضي بإعلان حقها في مناقشة دستورية القانون الصادر من الكنيست . وملخص القضية ، إنه في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، صدر قانون من الكنيست يحدد أسلوب مساعدة الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية . وجوهر هذا القانون ، أساسه توزيع المساعدات المالية ، على أساس إعطاء كل قائمة ، مبلغاً معيناً ، يستند إلى عدد أعضاء تلك القائمة في الكنيست المنحل ، وهذا الأسلوب يعني جعل محور المساعدات هو التكوينات الأساسية ، التي نجحت في الدخول في المجلس المنحل ، رغم أن المساعدة المقصود منها تمكين الحملة الانتخابية ، بالنسبة للمجلس المقبل ، بعبارة أخرى إن أي حزب سياسي جديد ، أو تجمع سياسي ، لم ينجح في المجلس السابق ، لا يمكن أن ينتفع بهذه المساعدات الحكومية ، مما يؤكد عدم تحقيق العدالة بين القوائم الانتخابية .

واستناداً إلى هذا النقد ، فقد طعن المحامي «بريجيان» في دستورية هذا القانون أمام المحكمة العليا ، مستنداً إلى أنه يخالف المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست ، الصادر في ٢٨/شباط (فبراير) ١٩٥٨ ، حيث ينص على المساواة في عملية الانتخابات ، وعلى أن أي تعديل في ذلك القانون يجب أن يوافق عليه بالأغلبية المطلقة . وأن القانون موضع الاعتراض ، أي الصادر في ٢٨ فبراير شباط ١٩٦٩ ، تمت الموافقة عليه بالأغلبية النسبية . وهكذا فقد اتخذت المحكمة قرارها بالاجماع ، مؤكدة على حقها في مناقشة دستورية القانون الصادر من الكنيست .

وقد تضمن قرار المحكمة اقتراحاً ، إما أن يوافق الكنيست على القانون المذكور ، مع إعطائه التعديل للمادة الرابعة من القانون الأساسي ، وإما أن يقوم بتعديل مضمون القانون محل الطعن على أساس مساعدة القوائم الجديدة ، في حالة ما حصلت على مقعد واحد كحد أدنى في الهيئة البرلمانية . عندما عرض الموضوع على الكنيست ، فقد قبل اقتراح المحكمة العليا الثاني واتخذة أساساً لتعديل موقفه من الموضوع .

وهكذا أعلنت المحكمة العليا حقها في رقابة المجلس النيابي ، ووافق المجلس

النبايي على التسليم بحق المحكمة في هذا الاختصاص<sup>(١)</sup>.

### المصادر القانونية

نصت المادة الثالثة من إعلان استقلال إسرائيل، على استمرارية القوانين التي كان معمولاً بها قبل إعلان الاستقلال، وذلك في حدود عدم تعارضها مع الإعلان، ومع القوانين الجديدة، والتفويضات الدستورية، التي سوف تؤدي إليها عملية إنشاء الدولة. وبإسترجاع القوانين التي كانت سارية المفعول قبل ذلك التاريخ، نجد أنها تتحدد في مصادر ثلاثة هي:

١ - القانون العثماني، الذي كان سائداً في فلسطين، حتى أول نشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٤، عندما دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا العظمى. وهذا القانون يستمد مصادره من التقاليد الإسلامية، وكان قد تم جمعه في القرن التاسع عشر من قبل فقهاء جمعوا بين التقاليد التركية، والثقافة الفرنسية. وهذه القوانين تشمل تلك التشريعات الجنائية والتجارية والمتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية وكانت مطبقة في المحاكم الإسلامية ولها ما يماثلها في المحاكم المسيحية والدرزية.

٢ - مجموعة القوانين التي وضعتها السلطة المنتدبة خلال فترة الانتداب وهي قوانين كان يغلب عليها الطابع الانجلوسكسوني. ومن المعلوم أن الانتداب السامي كان يمتلك سلطة التشريع وعلى وجه الخصوص ابتداء من عام ١٩٢٢. خلال ربع قرن كامل كان المندوب السامي قد اصدر مجموعة من التقاليد الاستعمارية البريطانية.

٣ - مجموعة التشريعات الإسرائيلية، التي أصدرتها الهيئة النبايية الإسرائيلية، ابتداء من عام ١٩٤٨. وهذه التشريعات حاولت التوفيق بين اعتبارات التقدم، والتطوير من جانب، والنواحي الدينية من جانب آخر. وقد سبق أن ذكرنا أن بعض التشريعات الإسرائيلية تخالف بعض التقاليد القانونية في المجتمع

---

(١) نفس المصدر ص ٤٨ - ٥١.

الاسرائيلي اليوم، تحاول أن تجعل أحد المصادر المعترف بها ولو ضمناً، تلك القواعد المقتنة في التلمود وفي التقنيات الأخرى اليهودية التي تنسب إلى فترة العصور الوسطى.

وهكذا يبدو أن الإطار المتناقض المتعدد المصادر، المتنوع المبادئ، هو الذي يمثل الخلفية القانونية للتنظيم اليومي للحياة في المجتمع الاسرائيلي.



## **الباب الثاني**

### **الجهاز التنفيذي**

**الفصل الاول : رئيس الدولة**

**الفصل الثاني: الحكومة**

**الفصل الثالث: السياسة الخارجية**

## الباب الثاني

### الجهاز التنفيذي

تعتبر السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي للحياة السياسية في أي بلد كان، وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بناء على موافقة السلطة التشريعية. ويرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء، ومعه مجلس الوزراء، هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة. فرئيس الدولة في إسرائيل لا يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال ممارسة السلطة، إذ تتركز السلطة في يد الحكومة التي تمارسها بشكل حقيقي وفعلي.

ونحن هنا سوف نقوم بمعالجة الجهاز التنفيذي للدولة ضمن ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: رئيس الدولة

الفصل الثاني: الحكومة

الفصل الثالث: السياسة الخارجية

---

## الفصل الأول

---

### رئيس الدولة

موقع رئيس الدولة في إسرائيل موقع رمزي، إذ لا يتمتع الرئيس باختصاصات واسعة في المجالات السياسية، فالصلاحيات في معظمها تتركز في أيدي الحكومة التي تتولى إدارة البلاد، وبناء السياسة الداخلية، والخارجية على حد سواء. وفي العادة يأتي رئيس الدولة من بين صفوف الحزب الذي ييموز على أكثر المقاعد في البرلمان، ولم يشذ عن هذه القاعدة، سوى الرئيس الخامس وهو الرئيس الحالي حاييم هرتزوغ، إذ جاء هذا الرئيس من بين صفوف حزب العمل، بالرغم من تولي الليكود للسلطة حين انتخابه.

ونحن هنا سنحاول استعراض هذا الموضوع ضمن ثلاثة بنود هي:

المبحث الأول: كيفية انتخاب رئيس الدولة

المبحث الثاني: تعاقب رؤساء الدولة على السلطة

المبحث الثالث: الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الدولة



## المبحث الأول

### كيفية انتخاب رئيس الدولة

رغم ان انتخاب رئيس الدولة يتم بواسطة الكنيست فإن التجربة أثبتت ان انتخاب المرشح للرئاسة يتم أولاً بواسطة الأحزاب، ومن ثم يقدم إلى الكنيست كعملية معدة وجاهزة من قبل هذه الأحزاب<sup>(١)</sup>. وقد حدد القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩ وقانون رئيس الدولة لعام ١٩٥١ الصادر في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ كيفية انتخاب رئيس الدولة<sup>(٢)</sup>.

وينتخب رئيس الدولة بالاقتراع السري في اللجنة المختصة للانتخابات، ولمدة خمس سنوات تحسب بالتقويم العبري، ويحق لعشرة نواب أو أكثر، أن يقدموا اسم مرشح، على أن يكون ذلك في كتاب ترفق به موافقة المرشح، وخلال فترة لا تقل عن عشرة أيام قبل يوم الانتخاب، ويعلن رئيس الكنيست لجميع أعضاء الكنيست كتابة، وخلال فترة لا تقل عن سبعة أيام، قبل يوم الانتخاب، عن كل مرشح وعن أسماء أعضاء الكنيست الذين رشحوه. ويجري انتخاب الرئيس، في فترة لا تسبق فترة انتهاء الرئاسة بتسعين يوماً، ولا تقل عن ٣٠ يوماً. أما إذا شغل المنصب، فيجري انتخاب الرئيس الجديد خلال ٤٥

---

(١) كتب الصحفي مايزلس في معارف يوم ١٩٧٣/٣/١ يقول انه « بموجب القانون تنتخب الكنيست رئيس دولة اسرائيل، لكن التجربة تعلمنا ان انتخاب المرشح للرئاسة « يطبخ » بداية في مطابخ الأحزاب المختلفة، ويقدم بعد ذلك كطبخة جاهزة من قبل حزب واحد. كان سابقاً « حزب ماياي » وهو حالياً « حزب العمل » المكون من ثلاثة أحزاب هي: ماياي، احدوت همفودا، رافي ».

(٢) أقر الكنيست يوم ٣ كانون الأول عام ١٩٥١ « قانون رئيس الدولة، رقم ٥٧١١ - ١٩٥١ ».

يوماً. ويشترط أن يحصل المرشح لمنصب الرئاسة على أكثر من نصف الأصوات، أي أكثر من ستين صوتاً من أعضاء الكنيست، لكي يفوز بالمنصب. كما يشترط في المرشح أن يكون مواطناً إسرائيلياً، وأن يكون مقيماً في إسرائيل، وأن لا يكون قد شغل هذا المنصب أكثر من مرتين متتاليتين<sup>(١)</sup>.

وبعد نجاح انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري فإنه يقسم اليمين القانوني التالي:

«أتعهد أنا ..... أن ألتزم بدولة إسرائيل وبقوانينها، وأن أكون مخلصاً في تنفيذ مهام رئيس دولة إسرائيل»<sup>(٢)</sup>.

### صلاحيات الرئيس

لم تحدد وثيقة الاستقلال، أو القانون الإداري الذي جاء بعدها، الصلاحيات والسلطات التي يتمتع بها رئيس الدولة في إسرائيل، بل تركت عملية تحديد هذه الصلاحيات للمجلس المؤقت للدولة، وللحكومة المؤقتة لتقرير ذلك. وقد تحددت هذه الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة، من خلال الصراع الذي دار بين كل من حاييم وايزمن، رئيس المجلس المؤقت للدولة، وبن غوريون رئيس الحكومة المؤقتة، إذ كان وايزمن يسمى لتحقيق المزيد من السلطات لرئيس الدولة، شبيهة بالصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة. ولكن ضعف وايزمن وكبر سنه، لم يساعده على تحقيق هذا الهدف، في مواجهة بن غوريون، الذي كان يتمتع بشخصية قوية ونفوذ حزبي واسع<sup>(٣)</sup>.

ولكن رغم هذا الصراع حول تحديد صلاحيات كل من رئيس الدولة

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، طبعة أول ١٩٨٢ ص ٩٦.

(٢) مجلة الأرض عدد ١٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ١٨

(٣) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، مرجع سابق ص ٩٧.

ورئيس الوزراء بين وايزمن وبين غوريون، فقد حرص بن غوريون على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع وايزمن، وكان يكنُّ له كل احترام وتقدير، وكان بن غوريون الدافع الرئيسي وراء تعيين وايزمن في منصب رئاسة الدولة، اعترافاً بجهوده المكثفة في مرحلة ما قبل قيام إسرائيل. ويقول بن غوريون « انني لا أشك بان الرئاسة ضرورية للدكتور وايزمن، كما ان رئاسة الدكتور وايزمن ضرورية لإسرائيل»<sup>(١)</sup>.

هذا ولا يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات مهمة في إسرائيل، وتتم علاقتهم بالكنيست بصفة فخرية، فهو يقوم بافتتاح دوراته، كما يقوم بتوقيع القوانين التي يصدرها دون أن يكون له الحق في الاعتراض على هذه القوانين، وردها إلى الكنيست لإعادة النظر فيها. أما بالنسبة إلى علاقتهم بالحكومة فتقتصر على ما يلي:

١ - تعيين رئيس الحكومة وتكليفه بتأليفها.

٢ - تسلم استقالة رئيس الحكومة والوزراء.

٣ - توقيع الأوراق الرسمية الخاصة بالحكومة.

٤ - الاطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة المقدمة إليه من أمين

سر الحكومة.

ولا يحضر رئيس الدولة اجتماعات الحكومة، إلا بناءً على دعوة خاصة. ويقوم رئيس الدولة، بتعيين الهيئات الدبلوماسية والقنصلية الإسرائيلية في الخارج، بناءً على توصيات وزير الخارجية. كما يتسلم أوراق الهيئات المائلة الأجنبية في إسرائيل. ويوقع المصادقات التي تعقدها إسرائيل مع الدول الأخرى، بعد الموافقة عليها من قبل الكنيست، ورفعها إليه بالطرق الرسمية<sup>(٢)</sup>. كما يقوم بتعيين مراقب الدولة، وعميد بنك إسرائيل، والقضاة المدنيين، والقضاة الشرعيين للطوائف المختلفة<sup>(٣)</sup>.

(١) تهاني هلسه، ديفيد بن غوريون، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨ ص ٩٦.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤٣٣.

(٣) كتاب « من ومن في إسرائيل » بالعمرة ٧١ - ١٩٧٢، الجزء الثاني، المؤسسات، الطبعة العربية ص ٢٣٣.

## المبحث الثاني

### تعاقب رؤساء الدولة على السلطة

عرض ديفيد بن غوريون رئاسة الدولة على ألبرت آنشتين، صاحب النظرية النسبية، إلا أنه رفضها، وقال قوله المشهورة «ان دولة تنشأ كما نشأت اسرائيل جديرة بالفناء»<sup>(١)</sup>. وأبى الرجل ان يزج بنفسه في دولة القلم والعدوان. وكان انشتين قد زار فلسطين في شهر آذار (مارس) ١٩٢٣، ولم يرحب اليهود بمقدمه، لانه أغنى باللائمة عليهم لجحودهم ونكرانهم. وقد حث اليهود أثناء رحلته على تفهم العرب وتاريخهم وتراثهم<sup>(٢)</sup>.

وقد اجتمع الكنيست يوم ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩ لانتخاب رئيس الدولة. وكان حاييم وايزمن باعتباره رئيس مجلس الدولة المؤقت، الذي حل محل مجلس الشعب، يقوم بمهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة. وقد تم انتخاب وايزمن من حزب الصهيونيين العموميين، كأول رئيس لدولة اسرائيل في هذه الجلسة. ثم أعيد انتخابه في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ لمدة خمس سنوات. لكنه توفي بعد سنة من ذلك التاريخ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ولد ألبرت انشتين في ١٤ آذار (مارس) عام ١٨٧٩ في أولم، وهي مدينة صغيرة من أمهال روتنبرغ في ألمانيا. وقد اهتم منذ صباه بدراسة مادة الفيزياء والرياضيات. وقد توصل اينشتين إلى وضع نظرية النسبية في الرياضيات. وتوفي في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ في مدينة برنستون في الولايات المتحدة الامريكية. راجع في ذلك د. محمد عبد الرحمن مرجبا، انشتين والنظرية النسبية، دار القلم: بيروت، طبعة شباط ١٩٨١ ص ٤٩.

(٢) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعه أولى ١٩٧٣ ص ٤٤٤.



وبعد وفاة وايزمن، أول رئيس لدولة اسرائيل، اجتمع الكنيست يوم ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، لكي ينتخب رئيساً جديداً للدولة. وتم ترشيح أربعة مرشحين، منهم ثلاثة من أعضاء الكنيست. وقد فاز من بين هؤلاء المرشحين الأربعة اسحق بن تسفي أحد زعماء الماباي. وقد انتهت ولاية بن تسفي لولاية ثانية، مدتها خمسة أعوام. وكان الرئيس المنتخب يناهز الثالثة والسبعين من عمره.

وبعد وفاة بن تسفي عام ١٩٦٣، انتخب زلمان شازار من حزب احدثوت هعفودا، كرئيس ثالث للدولة. وقد انتهت ولاية شازار في شهر آذار (مارس) ١٩٦٨. واجتمعت الكنيست يوم ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ لانتخاب الرئيس الجديد. وكان شازار هو المرشح الوحيد للرئاسة هذه المرة. وبذلك فقد تم انتخابه لفترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات وذلك باكثرية (٨٦) نائباً، بينما ألقى ٢٤ نائباً بطاقتين بيضاء، وتغيب عن الجلسة عشرة نواب<sup>(١)</sup>.

وقبل انتهاء فترة ولاية شازار المقرر ان تنتهي في شهر آذار (مارس) ١٩٧٣، فقد نشطت أجهزة حزب العمل الحاكم للتمهيد لانتخاب الرئيس الجديد للدولة. وقد اجتمعت لجنة الستة يوم ١٣/٣/١٩٧٣ لتقديم مرشح أو أكثر لمركز الحزب<sup>(٢)</sup>. وبدل ان تختار هذه اللجنة أحد المرشحين فقد بدأت باجراء الاتصالات مع افرام كاتسمر واقناعه لقبول ترشيحه. وكان كاتسمر قد أبلغ شمعون بيريز انه لا يرغب في الترشيح لمنصب رئيس الدولة<sup>(٣)</sup>.

وقد أثار هذا الأمر المرشح للرئاسة اسحق نافون الذي كان يطمح ان يصل باعتباره اليهودي الشرقي إلى رئاسة الدولة.

وحينما جرت الانتخابات داخل مركز حزب العمل، فقد فاز افسرايم

---

(١) دافار ٢٧/٣/١٩٦٨

(٢) لجنة الستة هم الوزراء، بنحاس سابير. اسرائيل غاليلي، يعقوب شمشون شابر، شمعون بيريز عضوي الكنيست موشي يرعام، اهارون يدلين. يدبعوت احرنوت ٢٣/٣/١٩٧٣.

(٣) معاريف ٢٣/٣/١٩٧٣.

كاتسبر، حيث صوت لصالحه (٢٧٩) عضواً، بينما صوت لصالح نافون (٢٢١) عضواً، وامتناع عضوين عن التصويت، وبذلك فقد فاز كاتسبر بـ ٨٥،٨٪ من الأصوات، مقابل ٤٤،٢٪ لصالح نافون. ثم دعي جميع الأعضاء بعد ذلك، للتصويت العلني لصالح الفائز. فنال المرشح لرئاسة الدولة ١٠٠٪ من الأصوات للتدليل على أن المرشح هو مرشح الحزب بجميع أعضائه<sup>(١)</sup>.

وقد علق نافون على نتائج الانتخابات بقوله «ان ما أشعر به خلال هذا اليوم وليلة أمس، هو خيبة أمل العديد من الأشخاص الذين علقوا آمالاً كثيرة، وأشعر ان كنتفي قد ناءتا بحمل هذه الآمال. أريد أن أتحدث بوضوح: هنالك موضوع يسمى «اسرائيل الثانية» هذا أولاً وقبل كل شيء، ولا أعلم لماذا، ولا أعلم كيف. ولكن هكذا حدثت الأمور، على الرغم من أنني لا أذكر مطلقاً أنني مراكشي. واليهود الشرقيون يعرفون أنني شرقي، وان قرى التعمير والمستوطنات والفهود السود من كافة الأنواع ومن كافة الاتجاهات، اعتقدوا بانهم وجدوا أخيراً مناسبة لتحقيق تلك الأمنية: ان يصل أحدهم إلى أعلى السلطة»<sup>(٢)</sup>.

وفي العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٣، عقد الكنيست جلسة خاصة لانتخاب الرئيس الجديد للدولة. وقد فاز بهذا المنصب البروفسور افرام كاتشالسكي، الذي غير اسمه فيما بعد، بحيث أصبح يدعى افرام كاتسبر. وكان منافسه في هذه الجولة مرشح حزب المجدال البروفسور أورباخ. وبذلك فقد أصبح كاتسبر الرئيس الاشكنازي الرابع لدولة اسرائيل، بعد ان فشل اسحق نافون في الوصول إلى هذا المنصب أثناء التصويت على الترشيح داخل حزب العمل الحاكم<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المصدر.

(٢) رصد إذاعة إسرائيل ١٩٧٣/٣/٢٧ مقابلة مع اسحق نافون.

(٣) حماد شقور، مقالة بعنوان رئيس اشكنازي رابع تتويج للتفرقة العنصرية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٢١)، تلويخ أيار (مايو) ١٩٧٣، ص ٢٥٥ - ٢٦٠.

حينما انتهت ولاية كاتسير كان قد حدث تطور هام في الحياة السياسية الإسرائيلية. فقد قفزت المعارضة بزعامة الليكود لتحل أغلبية المقاعد النيابية في الكنيست في الانتخابات التي جرت في ١٧ ايار (مايو) ١٩٧٧، بحيث حصل الليكود على (٤٣) مقعداً من مقاعد البرلمان، في مقابل (٣٢) مقعداً لصالح المعارضة. وقد كان طبعاً أن يتم تكليف زعيم الليكود مناحيم بيغن بتشكيل الحكومة الجديدة. بحيث شكلها وقدمها للكنيست في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧. وكانت حكومة الليكود، ائتلافية كالعادة، وتتكون من أحزاب رافي والمفدال. وقد انضم إليها فيما بعد حزب (داش) بزعامة ايغال يادين.

وبالرغم من وجود الليكود على رأس السلطة في البلاد، إلا انه لم ينجح في تقديم مرشح للرئاسة، بسبب الخلافات التي كانت تسود اجنحة (حירות والأحرار)، بالإضافة إلى عدم الاتفاق بين أطراف حكومة الائتلاف على مرشح واحد. فقد رشح بيغن باسم كتلة حירות الأستاذ اسحق شافية، بينما اعترض حزب الأحرار على ترشيحه، ورشح في المقابل اليميلخ ريملط. واعتبر رئيس الحكومة ترشيح الأحرار لريملط خطوة موجهة ضده شخصياً، إضافة إلى ان ذلك قد تم أثناء وجوده خارج اسرائيل<sup>(١)</sup>.

ثم ازداد التوتر بين كتلتي حירות والأحرار في الليكود، وأصرت كل كتلة على مرشحها<sup>(٢)</sup>. ولكن شافية اضطر إلى الانسحاب بعد أن وجهه رئيس الحكومة إليه ايماءات واضحة بأنه لا مفر من خطوة كهذه<sup>(٣)</sup>. وفي نفس الوقت فقد قام اليميلخ ريملط بالاتصال برؤساء حزبه، وإبلاغهم بأنه قد سحب ترشيحه بعد ان اتضح له ان نافون ينوي ترشيح نفسه. وانه يحظى بتأييد المفدال وعدد من أعضاء حירות. وقد فسر ريملط قراره هذا، بأنه أراد ان يحول دون نشوب أزمة خطيرة في الليكود في هذا الوقت<sup>(٤)</sup>.

(١) دافار ١٩٧٨/٣/٢٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) دافار ١٩٧٨/٣/٢٩.

(٤) معاريف ١٩٧٨/٣/٣٠.

وهكذا وبعد ان هجز الليكود عن تقديم مرشح متفق عليه، داخل الليكود نفسه، وداخل حكومة الائتلاف، وبعد انسحاب مرشح حيروت الأستاذ اسحق شافية، وفي نفس الوقت انسحاب مرشح الأحرار الأستاذ اليميلخ ريملط، فقد أصبح مرشح التجمع العمالي (المعراخ) اسحق نافون، وهو أحد أعضاء الكنيست هو المرشح الوحيد للرئاسة، وأصبح فوزه في هذه الحالة مؤكداً.

وفي التاسع عشر من نيسان (ابريل) ١٩٧٨ فقد اجتمعت الكنيست في جلسة خاصة. وبالتصويت السري فقد تم انتخاب اسحق نافون رئيس خامساً لاسرائيل خلفاً لافرايم كاتسير. وقد حصل نافون على (٨٦) صوتاً. ووجد في صناديق الاقتراع (٢٣) ورقة بيضاء. وتغيب عن الجلسة (١١) نائباً، كانوا في الخارج. وقد تولى نافون مهام منصبه في ١٩٧٨/٥/٢٥، أي بعد ستة أيام من انتخابه داخل الكنيست<sup>(١)</sup>.

وعندما قاربت فترة نافون من الانتهاء، فقد بدأت معركة الرئاسة بين الليكود والمعراخ من جديد. وقدم المعراخ مرشحه حايم هرتزوغ لما له من شعبية داخل الأوساط الحزبية العمالية وخارجها. وكان أمام بيغن أحد خيارين: الأول: أن يقبل بمرشح المعراخ، وهو أمر من الصعب على بيغن القبول به لاعتبارات سياسية وشخصية.

ثانياً: أو أن يقبل التحدي، ويتقدم بمرشح رغم ضعف احتمالات فوز مرشح الائتلاف، لعوامل تتعلق بشخصية مرشح المعراخ، وأخرى تتعلق بموقف أحزاب وكتل الائتلاف نفسه.

وقبل بيغن التحدي، حتى يتمكن من كسب المعركة، أجرى اتصالات مكثفة مع كتل الائتلاف بهدف الحصول على تأييدهم، وضمان أصواتهم. وسارع إلى حل بعض القضايا التي كانت موضع خلاف داخل الائتلاف. فوعد الأحزاب الدينية بتلبية مطالبها حول تمويل مؤسسات التعليم الدينية، وفق ما جاء

---

(١) يديعوت احرنوت ١٩٧٨/٤/٢٠.

في اتفاقية الائتلاف في حينه وبتعديل قانون التأمين للعائلات كثيرة الأطفال ، كما وعد حزب هتجياه بزيادة تخصصات وزارة العلوم والتطوير ، التي يتولاها زعيم الحزب يوفال نثان<sup>(١)</sup> .

وبعد أن شعر بيغن انه قد تلقى ضماناً بالتأييد من جميع شركائه في الائتلاف الحاكم ، فقد وافق على ترشيح القاضي مناحم ايلون<sup>(٢)</sup> .

وعندما اجتمع الكنيست يوم ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٣ في جلسة خاصة لانتخاب الرئيس الجديد للدولة ، فقد فاز مرشح المعارخ حايم هرتزوغ بأغلبية (٦١) صوتاً مقابل (٥٦) صوتاً لمرشح الائتلاف القاضي مناحم ايلون . وهذا يعني ان سبعة من أعضاء الائتلاف الحكومي قد صوتوا لصالح مرشح المعارخ هرتزوغ على غير ما هو متوقع . وبذلك فقد أصبح حايم هرتزوغ رئيس دولة اسرائيل السادس<sup>(٣)</sup> .

وبعد فوز هرتزوغ بمنصب الرئاسة ، فقد أصيب الائتلاف الحكومي بصدمة شديدة ، كما أصيب بيغن بهزيمة شخصية ، إثر فشله في دعم هيئته داخل الليكود . واعتبر الائتلاف نتيجة التصويت ضربة برلمانية تستوجب الوقوف عندها ودراستها . وقد علق اهود المرت عضو الكنيست عن الليكود على هذه النتيجة بقوله « ان هذا الانتخاب إذلال لبينغ والحكومة ، وهو سيخلق جواً سيئاً بين الحلفاء في الائتلاف الحكومي »<sup>(٤)</sup> .

كما أثارت هذه النتيجة ردود فعل قوية داخل حزب حيروت ، الذي يتزعمه بيغن نفسه ، حيث دعا عدد من قيادي هذا الحزب إلى حل الائتلاف الحكومي ، وإلى خوض انتخابات جديدة ، الأمر الذي دفع بكتلة الليكود في الكنيست إلى عقد اجتماع عاجل لبحث الموقف . وقررت هذه اللجنة في نهاية

(١) مجلة الأرض عدد (١٥) تاريخ ١٩٨٣/٤/٢١ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مجلة الدستور تاريخ ١٩٨٣/٤/٤ .

(٤) صحيفة الصباح التوتسية ١٩٨٣/٤/١١ .

الاجتماع رفض فكرة تقديم موعد الانتخابات، بالرغم من التأكيدات ان بيغن يؤيد هذه الفكرة. كما أعرب بيغن عن استيائه الشديد من موقف شركائه في الائتلاف حول الانتخابات، وحول تقديم موعد انتخابات الكنيست، ودعا من جديد زعم المعراخ شمعون بيريز إلى الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، الأمر الذي رفضه بيريز في حينه<sup>(١)</sup>.

---

(١) مجلة الأرض عدد (١٥) تاريخ ٢١/٤/١٩٨٣.

## المبحث الثالث

### الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الدولة

من الملاحظ أنه بين الرؤساء الستة، الذين تعاقبوا على رئاسة الدولة، لا يوجد سوى يهودي واحد من الطائفة الشرقية (السفارديم)، وهو الرئيس الخامس للدولة اسحق نافون، إذ أن جميع الرؤساء الآخرين، هم من الطائفة الغربية (الاشكناز). وقد أشرنا سابقاً إلى كيفية سقوط اسحق نافون في الانتخابات داخل حزب العمل للمرشح لرئيس الدولة، وذلك كونه من الطائفة الشرقية، حيث تسيطر طبقة الاشكناز على معظم أصوات حزب العمل الاسرائيلي.

كما أن جميع رؤساء الدولة، باستثناء الرئيس السفاردي، هم من مواليد خارج فلسطين، وقد هاجروا إلى البلاد في فترات متعاقبة. وثلاثة من بين هؤلاء الرؤساء، وهم وايزمن وبين زفي وشازارهم من مواليد الكتلة الشرقية، أما حاييم هرتزوغ وهو الرئيس الحالي فهو من مواليد أوروبا الغربية. والرئيس السفاردي اسحق نافون هو الوحيد من بين هؤلاء من مواليد الصابرا. وكان والداه قد هاجرا إلى فلسطين في القرن الماضي، واستقرا في القدس.

والرؤساء الاسرائيليون هم من خريجي جامعات مختلفة، وقد اهتموا بالتدريس قبل توليهم الرئاسة. ومن بين هؤلاء من يحمل شهادة دكتوراه، وهو الرئيس الثالث زلمان شازار، كما أن من بين هؤلاء اثنان يحملان إجازة في القانون، وهم الرئيس الثاني اسحق بن زفي والرئيس الحالي حاييم هرتزوغ.

كما أن الرؤساء الثلاثة الأول، هم من مواليد القرن الماضي، ويعتبر زلمان شازار الرئيس الثالث هو أكبرهم سناً حين تولي الرئاسة. وأدنى مستوى للأعمار

هو (٥٧) سنة. وهو سن الرؤساء الرابع والخامس كاتسبر ونافون حين تولي الرئاسة. وجميع هؤلاء الرؤساء قد هاجروا إلى فلسطين قبل قيام الدولة، وا قدم من وصل منهم إلى البلاد، كان الرئيس الثاني اسحق بن زفي، وآخر من وصل منهم الرئيس الحالي حايم هوتزوغ.

## نحلة عن حياة رؤساء الدولة

### ١ - حايم وايزمن

ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٤ في موتيلي بالقرب من بينسك في روسيا. توفي في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢.

- درس في المدرسة الثانوية في بينسك. ودرس الكيمياء في جامعتي برلين وفرايبورغ.

- تبحس بالجنسية البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى، ودعي إلى لندن ١٩١٦، ليعخدم كمدير لمختبرات البحرية البريطانية. واخترع متفجراً قوياً، كان له تأثيره في الحرب العالمية الأولى. واهتم بالصهيونية منذ حدائنه واصبح أحد الشخصيات البارزة فيها. ١٩١١ كان اداة فعالة في اقتناع المنظمة الصهيونية لتبني مشروع الجامعة العبرية في القدس، وكان رئيس مجلس الامناء فيها، عندما افتتحها اللورد بلفور ١٩٢٥. لعب دوراً مهماً في تأمين تبني الحكومة البريطانية لوعده بلفور ١٩١٧. قبل انتهاء الحرب ١٩١٨ ذهب إلى فلسطين ليكون همزة الوصل بين السكان اليهود والسلطات البريطانية. رئيس الوفد الصهيوني إلى مؤتمر السلام ١٩١٩. وافق المؤتمر على مطلبه من أجل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووافق مجلس عصبة الامم في آب ١٩٢٢ على جعل بريطانيا دولة منتدبه على فلسطين. رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ١٩٢٠ - ١٩٣٠ و ١٩٣٥ - ١٩٤٦. أنشأ الوكالة اليهودية ١٩٢٩ وأصبح أول رئيس لها. أنشأ مكتباً مركزياً في فلسطين للمستوطنين من اليهود الاثمان بعد انتشار النازية في المانية. ساند اقتراح البعثة الملكية البريطانية ١٩٣٧ المتضمن



تقسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، على أن تكون هناك منطقة انتداب بريطانية تقع بين الطرفين. كان المتحدث الرئيسي بين الممثلين اليهود في المؤتمر الذي أقامته الحكومة البريطانية في لندن بين العرب واليهود ١٩٣٩. صرح في المؤتمر الصهيوني، آب ١٩٣٩، بأن اليهود يهدفون جميع خلافاتهم مع الحكومة البريطانية حول القضية الفلسطينية ويضعون كل امكاناتهم بين يدي الحلفاء للعمل ضد النازية. قام برحلات عديدة وخاصة إلى الولايات المتحدة، في محاولة لتأمين السماح لليهود النازحين من أوروبا بالمجسرة الفلسطينية. عرض وجهة النظر اليهودية على البعثة الاميركيثالانكليزية ١٩٤٦ وحث على انشاء دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية. طالب بعثة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين ١٩٤٧ بالتقسيم وعرض هذا الطلب على الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. رئيس دولة اسرائيل في الحكومة المؤقتة. افتتح المجلس التأسيسي للكنيست شباط ١٩٤٩. أعيد انتخابه رئيساً لدولة اسرائيل في تشرين الثاني ١٩٥١.

— له مذكرات شهيرة باسم «التجربة والخطأ».

## ٢ - اسحق بن تزي

ولد في بولتافا في روسيا ١٨٨٤. وتوفي في ٢٣ نيسان ١٩٦٣.  
— درس في مدرسة عبرية وفي جامعة كييف، ودرس القانون في جامعة اسطنبول.

— جاء إلى فلسطين في العام ١٩٠٧.

— ساعد في تنظيم الحركة العالية اليهودية في منظمة الدفاع (هاشومر) التي شكلت فيما بعد نواة الهاغاناه. بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى نفي من فلسطين، وذهب إلى الولايات المتحدة. هناك كان الباحث على خلق الفرقة اليهودية، التي حاربت إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك. عاد إلى فلسطين ١٩١٧. خدم في الفرقة اليهودية التي كانت تشكل جزءاً من قوات أأللني. أحد مؤسسي المستدروت والمابام والجمعية العامة المنتخبة (فا آد ليومي) ١٩٢٠ -

١٩٣١، ورئيسها ١٩٣١ - ١٩٤٨. عضو في مجلس الدولة المؤقت ١٩٤٨. انتخب لرئاسة دولة اسرائيل للمرة الأولى ٩ كانون الأول ١٩٥٢. أعيد انتخابه للمرة الثالثة على التوالي ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٢. له مؤلفات في الآثار وتاريخ الشرق الأوسط وتاريخ فلسطين.

### ٣ - زلمان شازار

- ولد في مير في روسية في ٦ تشرين الأول ١٨٨٩. - درس في أكاديمية العلوم اليهودية في ليننغراد، وفي جامعات فرايبورغ، ستراسبورغ، وبرلين. - جاء إلى فلسطين ١٩٢٤ (زارها ١٩١١ و ١٩٢٠). - محرر صحيفة «دافار» اليومية ١٩٢٥ - ١٩٤٨. أحد منظمي الحركة العمالية في اسرائيل. ساعد على اتحاد بوعال زيون وزايراي زيون وجامعات هيتا خدوت. عضو سابق في وفد اسرائيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. أدخل التعليم الإلزامي خلال وجوده وزيراً للتربية والتعليم. كان الروح الموجهة في انشاء هاباد. قام بمهمات خارجية عديدة وانتدب إلى المؤتمرات الصهيونية. عضو في اللجنة السياسية لفاآد ليومي. عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس ورئيس دائرة الثقافة في خارج فلسطين. أخذ منحة لدراسة تاريخ الحركة العمالية اليهودية في الجامعة العبرية. عضو الكنيست الأول والثاني والثالث.

- وزير التربية والتعليم ١٩٤٩-١٩٥٠.

- في ٢١ أيار ١٩٦٣ أصبح ثالث رئيس لدولة اسرائيل.

- له مؤلفات وامحات عديدة خاصة حول الحركة المسيحية. نظم الشعر في اللغات العبرية واليديشية والألمانية والروسية.

## ٤ - أفرام كاتسير

ولد في بولونيا بتاريخ ١٦/٥/١٩١٦، وهو خريج الجامعة العبرية في القدس، كما أنه مجاز في العلوم ودكتور في الفلسفة، ولتتنت كولوجونيل (احتياط) في جيش الاحتلال، وبروفسور ورئيس قسم البيوفيزيا في معهد وايزمن للعلوم في رحوفوت - جنوب تل أبيب منذ عام ١٩٥١. وقد حصل كاتسير على عدة جوائز منها جائزة تشرينخوفسكي سنة ١٩٤٨، وجائزة وايزمن ١٩٥٠، وجائزة اسرائيل في العلوم الطبيعية ١٩٥٩، وجائزة روتشيلد في العلوم الطبيعية ١٩٦١، كما حصل على ميدالية ليندرستروم لنفج الذهبية سنة ١٩٦٩، وهو كاتب مقالات وأبحاث كثيرة في موضوع الزلازل والحوامض، وعضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم، والمجلس الوطني للأبحاث والتطوير، ومجلس التعليم العالي، والرابطة البيوكيميائية الاسرائيلية، والرابطة الكيميائية الاسرائيلية. وكان أيضاً العالم الرئيسي في وزارة الدفاع الاسرائيلية من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٦٨. وعضو في روابط دولية للبيوكيمياء. وهو أيضاً عضو في هيئات مجلات شهرية دولية مختلفة متخصصة في العلم والتكنولوجيا. تولى رئاسة الدولة من ١٩٧٣ - ١٩٧٨.

## ٥ - اسحق نافون

- ولد في القدس عام ١٩٢١ لأسرة سفاردية من أصل إسباني هاجرت إلى فلسطين في القرن الماضي، ودرس في المدرسة الدينية (درويش تسبون) ثم في المدرسة الثانوية في عين كارم، وحصل على اجازة جامعية من الجامعات العبرية في القدس في الآدب العبري والتاريخ الاسلامي. ابتداء عمله مدرساً في ثانوية عين كارم، وفي المدرسة الدينية (درويش تسبون)، وفي عام ١٩٤٦ تم تجنيده (متفرغاً في قيادة الهاغاناه) وعين مديراً للفرع العربي فيها.

ومنذ قيام الكيان الصهيوني عمل نافون في السلك الخارجي كسكرتير ثان للسفارة الاسرائيلية في ارغواي، ثم في بيونس ايرس عاصمة الأرجنتين. وعين سكرتيراً خاصاً لبن غوريون في عام ١٩٥٠ ثم أصبح سكرتيراً خاصاً لبن

غوريون في عام ١٩٥٢ وبقي في عمله هذا حتى عام ١٩٦٣ إذ عاد بعدها للتدريس، ثم عين مديراً لشعبة التربية في وزارة المعارف.

- انضم عام ١٩٦٥ إلى المجموعة التي انشقت عن حزب مباي وشكلت حزب راقي وفي عام ١٩٦٨ عاد مع الذين عادوا من راقي إلى حزب العمل.

انتخب عضواً في عام ١٩٦٥ للكنيست السادسة واستمر انتخابه عضواً في الكنيست السابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة.

- شغل منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست السادسة والسابعة والثامنة وكذلك منصب رئيس المجلس الصهيوني العام، في المنظمة الصهيونية، وانتخب في الشهر السادس من عام ١٩٧٨ رئيساً للكيان الصهيوني، وقد عين مؤخراً في حكومة ما يسمى الوحدة الوطنية، نائباً لرئيس الحكومة، ووزيراً للتعليم اعتباراً من ٨٨/٩/١٤.

- رشحته أواسط حزب العمل كزعيم للحزب ومرشح لرئاسة الوزارة، لكنه لم ينافس بيرس على ذلك، وأثر البقاء - الشخص الثالث - في الحزب بعد بيرس ورايين.

- آراؤه السياسية، لا تختلف عن آراء قادة وزعماء حزب العمل، التي تقوم على فكرة (التوسع في أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية مع أقل ما يمكن من السكان العرب).

يجيد نافون ست لغات إجادة تامة وهي العبرية والعبرية والأيدشية والانكليزية والاسبانية والفرنسية.

٦ - حاييم هرتزوغ

ولد في مدينة بلغاست عاصمة إيرلندا الشالية عام ١٩١٨، وكان والده آنذاك الحاخام الرئيسي ليهود إيرلندا، هاجر مع أسرته إلى فلسطين عام ١٩٣٥، وأصبح والده بعد قيام الكيان الصهيوني حاخاماً اشكنازياً رئيسياً، وفي فلسطين حصل هرتزوغ على ثقافة دينية، ثم درس القانون في جامعتي لندن وكمبردج، وأثناء وجوده في بريطانيا للدراسة، أصبح رئيساً لرابطة الطلبة

اليهود في بريطانيا وإيرلندا، ولدى نشوب الحرب العالمية الثانية، تطوع هرتزوغ في الجيش البريطاني، وحارب في أوروبا، ووصل إلى رتبة مقدم، وكان من كبار الضباط اليهود في الجيش آنذاك، بعد أن سرح من الجيش البريطاني، عاد إلى فلسطين وشغل في الفترة ما بين عامي ١٩٤٧-١٩٤٨ منصب رئيس جهاز الأمن في الوكالة اليهودية، وفي حرب ١٩٤٨ كان ضابط عمليات في أحد الألوية، التي حاربت في منطقة القدس، وبعد انتهاء الحرب عين رئيساً لفرع المخابرات العسكرية، في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٥٠، وبعد ذلك عين ملحفاً عسكرياً في واشنطن، وظل هناك حتى عام ١٩٥٤ وعندما عاد إلى فلسطين المحتلة، عين قائداً عسكرياً لمنطقة القدس في الفترة ما بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٧، ثم رئيساً لأركان القيادة الجنوبية ما بين ١٩٥٧-١٩٥٩، وبعد ذلك أصبح رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية في قيادة جيش العدوان الصهيوني، وشغل هذا المنصب ثلاثة أعوام ما بين ١٩٥٩-١٩٦٢، حيث ترك الخدمة العسكرية وهو برتبة لواء، حيث عمل بالمحاماة، وأصبح عضواً في مجلس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات. وخلال عدوان الخامس من حزيران استدعي للخدمة وكان يتولى إدارة الحرب النفسية عبر تعليقاته الإذاعية اليومية خلال الحرب، وعين بعد ذلك أول حاكم عسكري إسرائيلي للضفة الغربية، بعد اجتلالها عام ١٩٦٧، ثم ترك الخدمة العسكرية وعاد ليعمل بالمحاماة. وفي عام ١٩٧٥ عين رئيساً للوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة، وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٨، حيث عاد إلى أهاله الخاصة.

ودخل هرتزوغ العمل السياسي بعد ترك الخدمة العسكرية عام ١٩٦٢، حيث انضم إلى حزب مباي (العمل حالياً)، وعندما انشق بن غوريون عن المباي، وشكل حزب رافي، انضم إليه هرتزوغ، ثم عاد إلى حزب العمل مع القسم الأكبر من حزب رافي بزعامة ديان وشمعون بيرس عام ١٩٦٨، انتخب عضواً في الكنيست العاشرة عام ١٩٨١، وفي أيار ١٩٨٢ انتخب رئيساً للكيان الصهيوني بعد انتهاء مدة إسحاق نافون.

ويعتبر هرتزوغ من صقور حزب العمل المتطرفين وهو يقترب في مواقفه

السياسية وخاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلي من مواقف دعاة «أرض امرائيل الكاملة» من أحزاب اليمين الصهيوني.

جدول يبين الرؤساء الذين تعاقبوا على الرئاسة منذ إنشاء الدولة.

الاسم	١ - مكان الميلاد ٢ - تاريخ الميلاد ٣ - تاريخ الهجرة ٤ - تاريخ الوفاة	الدراسة	المناصب التي تولاها
حاييم وايزمن	(١) ينسك روسيا (٢) ١٨٧٤	(١) درس الثانوية في ينسك (٢) درس الكيمياء في برلين	١ - مدير المختبرات البحرية البريطانية ٢ - رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر السلام ١٩١٩ ٣ - رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ١٩٢٠-١٩٣٠ ٤ - رئيس الوكالة اليهودية ١٩٣٥-١٩٤٦ ٥ - رئيس الوفد الإسرائيلي لمؤتمر لندن ١٩٣٩
١٩٤٨	(٣) ١٩١٨	وفرايبورغ	
	(٤) ١٩٥٢		
اسحق بن زلي	(١) بولتافا - روسيا (٢) ١٨٨٤	مدرسة عبرية جامعة كييف	١ - أحد مؤسسي المستعمرات والماباي ٢ - أحد مؤسسي الجمعية المنتخبة (فاد ليومي) رئيسها ١٩٣٠-١٩٣١
١٩٥٢	(٣) ١٩٠٧	- القانون في اسطنبول.	(٣) عضو في مجلس الدولة المؤقت ١٩٤٨.
	(٤) ١٩٦٣	- اهتم بدراسة التاريخ	
زمان شازار	(١) مير روسيا (٢) ١٨٨٩	- درس في أكاديمية العلوم اليهودية في لينينغراد.	١ - محرر صحيفة دافار ١٩٢٥-١٩٤٨ ٢ - أحد منظمي الحركة العمالية في اسرائيل واحد زعماء الماباي
١٩٥٣			

جامعات فوايبورغ وستراسبور وبرلين اهتم بدراسة تاريخ اليهود وأثارهم	١٩٢٤ (٣)	
٣) عضو سابق في وفد اسرائيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وقام بمهمات خارجية عديدة ٤) عضو اللجنة السياسية هلفند ليومي ٥) عضو اللجنة التنفيذية للوكاة اليهودية ٦) وزير التربية والتعليم ١٩٤٩ - ١٩٥٠		
١) خريج الجامعة العربية في القدس ٢) اهتم بدراسة العلوم الانسانية. ٣) مجاز في العلوم ٤) دكتوراه في الفلسفة	١) بولونيا ٢) ١٩١٦ ٣) ١٩٢٥	المرام كاتزور ١٩٧٣
١) عضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم ٢) عضو في المجلس الوطني للأبحاث والتطوير ٣) عضو مجلس التعليم العالي وغيره من الروابط العلمية ٤) رئيس معهد وايزمن منذ ١٩٥١	١) درس في المدرسة الدينية ٢) درس الثانوية في عين كارم ٣) خريج الجامعة العربية في القدس ٤) مجاز في الأدب العربي والتاريخ الإسلامي	١) القدس فلسطين ٢) ١٩٢١ اسحق نافون ١٩٧٨
١) عمل مدرساً في ثانوية عين كارم ٢) عمل في الهاغاناه وعين مديراً للفروع العربي فيها عام ١٩٤٦ ٣) عمل في السلك الخارجي في الأوروغواي والأرجنتين ٤) شغل منصب رئيس المجلس الصهيوني العام في المنظمة الصهيونية	١) درس في المدرسة الدينية ٢) درس الثانوية في عين كارم ٣) خريج الجامعة العربية في القدس ٤) مجاز في الأدب العربي والتاريخ الإسلامي	١) القدس فلسطين ٢) ١٩٢١ اسحق نافون ١٩٧٨
١) عمل مع الجيش البريطاني ٢) شغل منصب رئيس جهاز الأمن في الوكالة اليهودية ما	١) حصل على الإجازة في القانون من جامعة كامبردج ٢) ١٩١٨	١) بلفاست أيرلندا الشالية ٢) ١٩١٨ حاييم هرتزوغ ١٩٨٢

١٩٣٥ (٣)

بين عامي ١٩٤٧-١٩٦٢  
(٣) سرح من الجيش وعمل  
مهاماً عام ١٩٦٢  
(٤) عين أول حاكم عسكري  
للضفة بعد احتلالها.



---

## الفصل الثاني

---

### الحكومة

تشكل الحكومة الركيزة الاساسية في النظام السياسي الاسرائيلي، إذ انها تقوم بالامساك بمقالييد السلطة الداخلية والخارجية على حد سواء. فهي التي تنظم الأمور الداخلية بكافة فروعها ومستوياته، كما انها في نفس الوقت تنظم العلاقات الدولية، وترسم السياسة الخارجية للبلاد. والكنيست هو انعكاس للتركيبة الحزبية التي تنشأ عنها بالمحصلة الحكومة التي تتولى السلطة.

ونحن هنا سوف نقوم باستعراض كيفية تشكيل الحكومة في اسرائيل وبيان اختصاصاتها ومسؤولياتها والأحزاب التي تعاقبت على السلطة، ومن ثم ننتقل لدراسة الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومات الاسرائيلية، وذلك في أربعة بنود:

المبحث الأول: تشكيل الحكومة وصلاحياتها.

المبحث الثاني: تقاسم العمل والليكوود للسلطة.

المبحث الثالث: تشكيل حكومة التناوب.

المبحث الرابع: الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومة.



## المبحث الأول

### تشكيل الحكومة وصلاحياتها

ان مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا في اسرائيل، وقد حددت صلاحيات هذه السلطة بقانون الإدارة الصادر عن «مجلس الدولة المؤقت»، الذي تم اقراره بعد اعلان قيام الكيان الصهيوني، وفي القانون الذي اقرته الكنيست الأولى في ١٤/٢/١٩٤٩. وقد عدل هذا القانون عدة مرات إلى ان صدر القانون الأساسي للحكومة، والذي أقرته الكنيست في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

### تشكيل الحكومة

يكلف رئيس الدولة، في العادة، زعم الحزب الذي يحتل أكبر عدد من المقاعد في الكنيست، بتشكيل الحكومة، ويجب أن يكون الرئيس المكلف عضو كنيست، بعكس الوزراء الذين يمكن لهم ان يكونوا من خارج البرلمان. ويتم تشكيل الحكومة بعد مشاورات يجريها الرئيس المكلف مع زعماء الأحزاب الأخرى، المثلة في البرلمان. ويمنح الرئيس المكلف مهلة قانونية مدتها (٢١) يوماً قابلة للتجديد لمرة واحدة، لإنهاء مشاوراته وتشكيل الحكومة، فإذا لم يستطع النجاح في مهمته، فإن رئيس الدولة يكلف شخصاً آخر بذلك، وهو في العادة، الزعيم التالي من الناحية العددية في البرلمان، فإذا لم يستطع هو الآخر تشكيل الحكومة، ومن ثم تفشل الأحزاب في الوصول إلى مرشح يحوز على ثقة الكنيست، فإن الكنيست تقرر حل نفسها، ومن ثم تدعو لانتخابات عامة مبكرة.

وعندما يتم التشكيل، ويتم توزيع الحقائق الوزارية على أعضائها، الذين لا تحم القوانين ان يكونوا جميعاً من أعضاء الكنيست، تتقدم الحكومة من الكنيست طالبة الثقة، بموجب بيان وزاري يتضمن برنامج عملها، وبعد ان تحصل على ثقة الكنيست، يتابع أعضاؤها ممارسة عملهم، الذي سبق لهم ان تسلموه فور تأليف الحكومة، ويظلون يمارسون هذه المهمة إلى ان تستقيل الحكومة، أو تنتهي ولاية الكنيست أو يحجب الثقة عنها.

هذا ويقسم الوزراء في غضون سبعة أيام من تشكيل الحكومة، وحصولها على ثقة الكنيست البمين التالية أمام الكنيست:

«أنتمهد أنا ..... عضو الحكومة أو (رئيسها) أن أكون مخلصاً لدولة إسرائيل وقوانينها، وأن ألتزم بقوانين الكنيست».

### كيفية سير العمل

في الأحوال العادية تجتمع الوزارة مرة أسبوعياً في يوم الأحد، لنتناقش القضايا السياسية العامة، ولإقرار بعض التشريعات وتقديمها للكنيست، ورغم ان قرارات الحكومة يمكن أن تكون بالأغلبية فان المسؤولية عنها أمام الكنيست تكون جماعية. وصوت رئيس الوزراء مساوٍ لصوت أي وزير آخر عند التصويت. وتعتبر مداولات الحكومة حول مواضيع أمن الدولة والعلاقات الخارجية والدولية سرية، كما يمكن اعتبار مواضيع أخرى تريد الحكومة إبقاءها سرية.

ويعتبر رئيس الوزراء الشخصية المحورية في الحكومة، وهو الشخص الذي يقود الائتلاف الحزبي، وله دور كبير في التأثير على السياسة الامرائيلية، وله سيطرة كلية تقريباً على الوزراء من حزبه، وله حق الاعتراض على الوزراء من أحزاب الائتلاف الحكومي. وكان بادئ الأمر على رئيس الحكومة إذا أراد طرد أحد الوزراء من حكومته تقديم استقالة الحكومة كاملة. ومن ثم إعادة تشكيلها. وقد بقي هذا الأمر حتى وافقت الكنيست يوم ١٦/٥/١٩٨١،

بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون، تقدم به عضو الكنيست امنون رينشتاين (شيتوى)، وموشي شاحال (المراخ)، وهو يتنحى لرئيس الحكومة فصل وزير من الحكومة<sup>(١)</sup>.

وترجع سلطة رئيس الوزراء إلى زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكنيست وان استقالته تعني استقالة الوزارة جميعها. والوزراء بشكل عام مقيدون لسياسة حزبهم وعليهم أن يعملوا بالتنسيق مع مؤسسات الحزب وينفذوا سياسته، ولكن هذا لا يمنع من كون مجلس الوزراء يشكل وحدة سياسية تمثل الإدارة الحكومية والنظامية على أعلى المستويات، وان الانتهاء إلى مجلس الوزراء يعطي لأصحابه سلطة سياسية كبيرة ويجعله في منصب القيادة على ان تأثير الوزير يعتمد على قوة شخصيته ومدى علاقاته مع رئيس الوزراء والقوى السياسية والشعبية.

ويدير رئيس الوزراء اجتماعات الحكومة، ويمثلها وينسق نشاطاتها ونشاطات الوزارات المختلفة، ويصوغ سياستها، ويتولى الرئيس ما لم تقرر الحكومة عكس ذلك مهام أي وزارة يتنحى وزيرها أو يستقيل. ويمكن أن يكون رئيس الحكومة مسؤولاً دائماً عن إحدى الوزارات. كما ان استقالته أو وفاته تستوجب استقالة الحكومة بكاملها. ويحق له بعد موافقة الكنيست ضم وزراء جدد، أو إعادة توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة. كما يحق له أيضاً تسمية نائب له. وبعد التعديل الذي جرى عند تشكيل حكومة بينغ الثانية فقد أصبح يحق لرئيس الوزراء تعيين أكثر من نائب له.

ويكون الوزير عادة مسؤولاً عن وزارة واحدة أو أكثر، وهناك وزراء دون حقائب وزارية. وكانت الوزارة الاسرائيلية الأولى قد تكونت من اثني عشر وزيراً، ولكن بسبب الائتلافات الحزبية وضرورة توزيع الحقائب الوزارية على كل الأحزاب التي تشارك في الائتلافات فقد ارتفع العدد ليصل إلى ٢٥ وزيراً كما هو الحال في الوزارة الحالية. وتضم الحكومة الاسرائيلية المناصب الوزارية: رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، الشرطة، الصحة، التربية والتعليم، الاقتصاد،

(١) هارتس ١٩٨١/٥/٢٠.

الاستيعاب (المجرة) الطاقة والبنى التحتية، الزراعة، الخارجية، البناء والإسكان، الصناعة والتجارة، العمل والرفاه، العدل، العلوم والتطوير، السياحة، المواصلات، المالية، الشؤون الدينية، الداخلية، الاتصالات.

### اختصاصات الحكومة

تعتبر الحكومة القوة التنفيذية للدولة، وهي بهذه الصفة تحتفظ بحقها في إدارة البلاد وممارسة السلطة العامة فيها. وهي التي تقوم بسن القوانين التي يوافق عليها الكنيست، كما تقوم بتحديد صلاحيات كل وزير، وتقرر توزيع السلطة بينهم. كما أنها تمنح رئيس الوزراء أو أي وزير آخر المزيد من السلطة، ما دام ذلك لا يتعارض مع قوانين الدولة. وهي تضع الإجراءات الخاصة بممارسة عملها. وهي تمارس سلطة واسعة في التشريع خاصة في حالة الطوارئ. وبشكل عام فهي تمارس عملية صنع السياسة العامة في الدولة<sup>(١)</sup>.

ويتمتع الوزراء في إسرائيل بأهمية خاصة في مجال أعمالهم، فالوزراء لا الموظفون الإداريون هم المعترف بهم في الحقل التنفيذي، وذلك ناتج عن خبرات الوزراء الواسعة في مجال أعمالهم. فمن الملاحظ أن الوزارات كثيراً ما تسند إلى وزراء ذوي خبرة في مجال الوزارة. ولكن هذا لا يمنع من تعيين بعض الوزراء في مناصب وزارية تبعاً لاعتبارات ومساومات حزبية، وذلك حينما يضطر الحزب الحاكم إلى الخضوع لمطالب بعض الأحزاب الأخرى بتعيين أحد أعضائها في إحدى الوزارات بغض النظر عن طبيعة الشخص المعين وخلفيته. كما أن العوامل الحزبية تفرض في كثير من الحالات قيادة الحزب في الوزارة مما يؤثر تأثيراً واضحاً في مجال عمل هذه الوزارة.

ومع أن الحكومة تعتبر مؤشراً دستورياً محدداً لعضوية نخبه السياسة العليا في إسرائيل، لكن عضوية الحكومة لا تعني بالضرورة دخولا مباشراً إلى نخبه السياسة العليا. إذ نجد في كثير من الحالات أن بعض هؤلاء الوزراء لا يتمتعون بتأثير متساوٍ في قرارات الحكومة، بالرغم من أن جميع الوزراء متساوون من

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مرجع سابق ص ٧٦.

الناحية الدستورية، ومتساوون في نفس الوقت في حق التصويت في اجتماعات الوزارة.

وإذا ما أردنا التحقق من أهمية دور مجلس الوزراء في القرارات الحاسمة في الدولة، فإننا سنجد بأن هذا الدور يرتبط بطبيعة المرحلة، وطبيعة القرار المتخذ، وإن كانت الحكومة في الأصل هي المخولة ببحث الأمور الاستراتيجية في الدولة، وإنها تتخذ قرارات ذات تأثير بالغ تستمر آثارها لفترة طويلة، إلا أننا نجد بأن هناك عدة قرارات رئيسية أخرى اتخذت دون تصويت وزاري ودون بحث من الحكومة<sup>(١)</sup>.

#### اللجان الوزارية

إن تعدد الوزارات وكبر حجمها وصعوبة التنسيق بينها، كانت مدعاة لتكوين لجان داخل مجلس الوزراء لتساعد في إنجاز الأعمال ذات الصبغة المشتركة. وقد تزايد عدد اللجان في الحكومات في المجتمعات المعاصرة بعد أن أصبحت الأمور أكثر تعقيداً، وبحاجة لدراسة وافية من كافة الجوانب. وقد ظهر الاتجاه نحو المجموعات المصغرة في اتخاذ القرارات، باعتبارها الأكثر قدرة على الإنجاز وقدرتها على تخفيف الأعباء عن مجلس الوزراء ككل. ويتيح العدد القليل لأعضاء اللجان الوزارية فرصة أكبر لإجراء دراسة عميقة، مع تحقيق الانسجام في العمل، أكثر من المجلس ككل، وسرعة أكبر لاتخاذ القرارات ذات الصبغة العاجلة.

وتساعد ظروف الحرب والظروف الاستثنائية، كالتى يمر بها المجتمع الإسرائيلي، على اعتماد نظام اللجان الوزارية الدائمة، خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمن، والتي تستطيع تخليص مجلس الوزراء من بعض المسؤوليات، وتكليف جماعة متخصصة بدراسة الموضوعات ذات الأهمية، والقريبة من تخصصاتهم. وفي الغالب يشرف رئيس الوزراء على تعيين رؤساء اللجان المهمة

(١) نفس المصدر ص ١١٣.

واعضاؤها، وذلك بعد جولة مساومات ومشاورات بين القيادات والأحزاب الحاكمة. ويعتمد اختيار رؤساء اللجان بشكل عام على مدى اهميتهم في الوزارة، ومدى علاقاتهم مع الوزراء الآخرين الذين سيشاركون معهم فيها، كما تحتاج بعض اللجان إلى مؤهلات وخبرات معينة، وفي نفس الوقت تحتاج إلى إمكانية تحقيق التنسيق بين اعضائها للعمل بروح العزيمة. ولنجاح عمل اللجنة يشترط ان تكون العلاقات واضحة بين اعضائها، وان يجد من نطاق المنافسة داخل اللجنة لكي لا يسمح للأعضاء بنشر خلافاتهم داخلها.

هذا تشكيل الحكومة الإسرائيلية سبع لجان وزارية دائمة من داخلها وهذه اللجان هي <sup>(١)</sup>:

- ١ - لجنة الخارجية والأمن
- ٢ - لجنة الاستيطان
- ٣ - لجنة الميزانية
- ٤ - لجنة القوانين
- ٥ - لجنة الخدمات الاجتماعية
- ٦ - لجنة الشؤون الاقتصادية
- ٧ - لجنة تحضير المواضيع لجلسات الحكومة.

كما تلجأ الحكومة الاسرائيلية احياناً لتشكيل لجان بصفة مؤقتة لمعالجة قضايا يمكن ان تظهر فجأة، وتحتاج إلى حل سريع. وبعد ان تنتهي اللجنة من بحث المشكلة، وتطلع الحكومة على قرارها الذي يمكن ان توافق الحكومة عليه او ترفضه، فانها تنحل وينتهي عملها. وعلى سبيل المثال فقد شكلت الحكومة اللجنة الحكومية لمفاوضات الحكم الذاتي، والتي بدأت عملها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

وتعتبر لجنة الخارجية والأمن أهم هذه اللجان.

(١) مجلة الأرض، عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ١٩.



## اللجنة الوزارية للخارجية والأمن

ان أهم الأعباء التي تقوم بها الحكومة تتمحور حول مسألة الأمن والسياسة الخارجية، وقيام الحكومة بمثل هذه المهام، يتطلب ان تعهد إلى جهة أكثر تخصصاً من مجلس الوزراء بكافة أعضائه للبحث في مثل هذه الأمور المعقدة وذات الطبيعة الخاصة. وتلجأ معظم الحكومات إلى تكوين لجان وزارية دائمة لتقوم بهذه المهمة، وغالباً ما يشرف عليها رئيس الوزراء. ونظراً لترباط مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل، فقد شكلت لجنة واحدة لتقوم بهذه المهمة، وهذه اللجنة هي إحدى اللجان الوزارية الدائمة، ومهمتها دراسة الأوضاع الأمنية وشؤون السياسة الخارجية بطريقة أشمل وأكثف وهي مكلفة باتخاذ القرارات المناسبة وقراراتها ملزمة، وتتمتع بنفس قوة قرار مجلس الوزراء، ما لم يعترض عليها المجلس خلال اسبوع.

وقد تأسست هذه اللجنة سنة ١٩٥٣ في إسرائيل، لتقوم بمهام الشؤون الخارجية والدفاع، ولكنها بقيت دون تأثير فعال على القرارات لعدة سنوات، حيث كان بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك، يحتفظ لنفسه بسلطة البت في الأمور المتعلقة بالأمن والخارجية، وكان يعطل ذلك بأن هذه المهمة خطيرة ويجب أن تظل من اختصاصات الحكومة ككل.

ولم تستطع اللجنة ممارسة دور فعال، رغم الضغط الذي واجهه بن غوريون من الأحزاب المؤتلفة معه، إلا بعد ان تسلم ليفي اشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع في سنة ١٩٦٣. وبدأ دور هذه اللجنة بالتزايد بعد الانتخابات العامة سنة ١٩٦٦. وكدليل على ذلك فان ماثير حين كانت ترى ان الأمر يستدعي قراراً في ظروف خاصة، كانت تختار مجموعة من الوزراء للتشاور معهم. واستعانت غولدا ماثير بمجموعة أخرى خارج النطاق الرسمي للسلطة لبحث الأمور الأمنية والخارجية، في محاولة لتوفير جهة الاختصاص والمجموعة المصغرة القادرة على القيام باتخاذ القرارات<sup>(١)</sup>.

(١) نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجليل، حان، طبعة أولى ١٩٨٣ ص ٨٤.

وقد جاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ لتبرهن فشل هذا الأسلوب في الحكم. وبدأت التساؤلات عن جدوى تكليف الوزارة بمهام اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، واللجوء إلى الوسائل غير الرسمية في بحث أمور السياسة الخارجية، واتهمت الوزارة بالجهل بالقضايا المطروحة، وفقرها للمعلومات في هذا المجال، بالإضافة إلى عجزها عن مجابهة الأوضاع الطارئة مثل ظروف الحرب<sup>(١)</sup>.

وقد جاءت لجنة اغرانات التي حققت في ظروف الحرب والتقصير الذي حصل خلال مجرياتها. وقد اوصت اللجنة بتشكيل لجنة وزارية مصغرة لشؤون الأمن وحددت مهام هذه اللجنة في:

- ١ - مناقشة وتقرير المسائل المتعلقة بهيكل المؤسسة العسكرية، وتنظيمها واستعداداتها، ومدى تزويدها بالامكانيات والبحوث اللازمة للتطوير.
- ٢ - متابعة وتقرير العمليات العسكرية ضمن سياسة الحكومة وتوجيهاتها.
- ٣ - تلقي المعلومات المتعلقة بالمخابرات ومناقشة الأمور الأولية التي تقع ضمن مجال أجهزة المخابرات واتخاذ القرارات بشأنها.

كما اوصت لجنة اغرانات بألا يزيد عدد اعضاء هذه اللجنة عن خمسة اعضاء، حتى يسهل عليها البت في الأمور المستعجلة الخاصة بإدارة الحرب وضمان السرية للمعلومات. هذا وقد كلف القانون الجديد الذي صدر بعد توصيات لجنة اغرانات لتنظيم الجيش الاسرائيلي، والعلاقة مع السلطة السياسية، رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاثنين معاً دعوة الاحتياط اذا تعذر عقد اجتماع للوزارة او اللجنة الوزارية للأمن والخارجية بالسرعة الممكنة<sup>(٢)</sup>.

### القيادة المهنية

منذ السنوات الاولى لتأسيس اسرائيل ظهرت الحاجة لوجود جهاز اداري،

---

(١) مصطفى الجمل، استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، رقم ٥، القاهرة ١٩٦٥ ص ٨٨ - ٩٤.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ٣٠.

يعتمد على الكفاءة الفنية والادارية، لتنفيذ السياسات التي ترسمها الحكومة. وتزايدت الحاجة لوجود الجهاز الاداري مع مرور الوقت وتزايدت اعباء الحكومة. وقد اصبح الجهاز الاداري الجهة الثالثة بعد الأحزاب الذي يسيطر على حياة الحكومة الداخلية؛ ويتكون هؤلاء من مجموعة الخبراء الذين يمثلون القيادة المهنية والتي تشكل البرقراطية في الكيان الصهيوني.

ونقوم هنا باستعراض اهم الوظائف التي يقوم اصحابها بدور فعال في الحياة السياسية في اسرائيل.

### مراقب الدولة

تم احداث هذا المنصب بقرار من الكنيست صدر في التاسع عشر من ايار (مايو) ١٩٤٩ وجاء فيه ما يلي:

« مهمة مراقب الدولة الإشراف على احوال الدولة وادارتها، وكذلك الحفاظ على شركاها وممتلكاتها ». ويعين المراقب بقرار من رئيس الدولة بناء على توصية من الكنيست، ومدة خدمة مراقب الدولة خمس سنوات من تاريخ تعيينه. وهو مسؤول أمام الكنيست عن تنفيذ مهامه، ويتعاون مع وزير المالية، ولجنة المالية في الكنيست. ولا يحق لمراقب الدولة مزاوله النشاط السياسي، ويفقد بمجرد انتخابه عضويته في الكنيست اذا كان عضواً فيها، او في أي هيئة او شركة او مجلس آخر طيلة فترة مزاولته لمهنته. ويصبح مركز مراقب الدولة شاغراً اذا انتهت مدته، او في حالة استقالته او وفاته. كما يحق للكنيست إنهاء مهمته بقرار يوافق عليه ثلثا الأعضاء<sup>(١)</sup>.

هذا ويقسم مراقب الدولة في غضون سبعة أيام من تعيينه اليمين القانونية التالية أمام رئيس الدولة:

« انا ... .. التزم كمراقب للدولة ان اكون مخلصا لدولة اسرائيل وقوانينها وان انفذ مهمتي باخلاص »<sup>(٢)</sup>.

(١) مجلة الارض، عدد ٤، تاريخ ١٩٨٣/٤/٧، ص ٢٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠.

ويتحدد اشراف مراقب الدولة على :

- ١ - كل الدوائر الحكومية وكل شركات الدولة ومؤسساتها ، وكذلك كل الأشخاص الذين يتصرفون بأموال الدولة ، او يقومون بإدارتها نيابة عنها .
- ٢ - كل السلطات المحلية والشركات والمؤسسات والصناديق التي للدولة حصة فيها ، ويقوم المراقب بممارسة مهامه باقتراح من وزير المالية . وبناء على تعديلات قانون مراقب الدولة الصادرة عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٨ ، فقد أصبح يحق لمراقب الدولة دراسة وتفحص كافة المواد التي يفتش عليها ، وله الحق في اصدار الارشادات والتوجيهات لحسن فعالية سير الاقتصاد . وليس لمراقب الدولة أية سلطة او صلاحية ادارية لفرض ارادته على الأجهزة التي يمارس التنقيش عليها<sup>(١)</sup> .

ويقوم المراقب وحسب الحاجة بمراقبة ما يلي :

- ١ - اذا كان صرف الميزانية يتم بالطريقة القانونية وللأهداف المقررة .
  - ٢ - اذا كان الدخل قانونيا ، وتم تحصيله بالطرق القانونية .
  - ٣ - اذا كان هناك مستند رسمي لكل من المداخل .
  - ٤ - اذا تم تنفيذ الأعمال بواسطة المسؤولين عنها وبالطرق القانونية .
  - ٥ - اذا كانت ادارة الحسابات وطريقة المستندات ملائمة .
  - ٦ - اذا كانت طريقة المحافظة على الأملاك العامة ملائمة .
  - ٧ - اذا سلكت المؤسسات طريقا للتوفير والأمانة .
- وبناء على تعديلات قانون مراقب الدولة لعام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٨ ، وسعت صلاحيات مراقب الدولة ، لتشمل جميع الوزارات وجميع السلطات المحلية ، وجميع المؤسسات والهيئات التابعة للدولة ، وكل مؤسسة أو صندوق تشترك فيه الدولة ، وكل شخص او هيئة تتصرف بأموال الدولة او تديرها الدولة ، وكل مؤسسة او صندوق ينص القانون على خضوعه للمراقب او تقر الكنيست ذلك .

(١) سرحان سرحان ، عفيف سرحان ، المذنبات للمدارس الثانوية العربية ، عكا ص ١١١ .

(٢) مجلة الارض ، عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ، ص ٢١ .

## مدير مكاتب رؤساء الوزارات والوزراء

يضطلع العاملون في مكاتب الوزراء في الدول الغربية بدور فعال في ادارة الشؤون السياسية في البلاد ، وقد يصل هذا الدور إلى حد تعيين بعض الوزراء في بعض الأحيان . ولكن العاملين في مكاتب الوزارات في اسرائيل لا يضطلعون بنفس الدور الذي يضطلع به العاملون في مكاتب الوزراء في الدول الغربية ، ومع ذلك فانه لا يمكن إهمال دورهم في تسيير الأمور الفنية في الوزارة . ويرى البعض ان الكثير من هؤلاء الذين يعملون في مكاتب رؤساء الوزراء والوزارات ، هم عبارة عن قيادات وضعوا في هذه الوظيفة نظراً لجهودهم الطويلة السابقة في خدمة الدولة ، وعدم ملائمتهم لتولي مناصب وزارية ، وخاصة اولئك الذين يعملون في مكتب رئيس الوزراء .

هذا وتحدد سلطة كبار الموظفين في مكاتب الوزراء طبقاً لمدى استعداد الوزير المختص للاستماع إلى نصائحهم والأخذ بأرائهم . وهناك عدد محدود من كبار الموظفين يكون مصدر سلطتهم من خلال المعلومات الداخلية التي تقوم على واقع حضورهم للاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات الهامة . ويظهر هذا الدور بشكل واضح في المكاتب التي ترسم السياسات العامة مثل مكتب رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية .

ويعتبر مكتب رئاسة الوزارة هو الأهم في رسم الشؤون السياسية ، وتنفيذ الأمور الإدارية ، ويليه في هذا الإطار مكتب وزارة الخارجية . هذا ويضم ديوان رئيس مجلس الوزراء الأقسام التالية :

- ١ - سكرتارية مجلس الوزراء التي تتولى الاتصال بالصحافة والإعلان عن مداورات الحكومة واراتها وقراراتها ، كما تتولى تحضير جدول أعمال الحكومة
- ٢ - مكتب المستشار للشؤون العربية
- ٣ - المجلس الوطني للأبحاث والتطوير
- ٤ - المكتب المركزي للإحصاء
- ٥ - لجنة الطاقة الذرية

## المسؤولية الوزارية

المسؤولية الوزارية في الدول البرلمانية بصورة عامة على ثلاثة انواع هي: المسؤولية السياسية والمسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية. وتكون المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية في العادة أمام محاكم خاصة يتم تشكيلها لهذه الغاية، أما المسؤولية السياسية فتتم في النظم البرلمانية أمام البرلمان، بحيث تشكل هذه المسؤولية حجر الزاوية في النظام البرلماني بصورة عامة.

والمسؤولية السياسية في اسرائيل، كما هي الحال في الدول البرلمانية الاخرى، على نوعين تضامنية وفردية. فهي تضامنية اذا كان التصرف الموجب لها متعلقا بالسياسة العامة للدولة، المحددة بالمنهاج الوزاري. وتكون نتيجة المسؤولية التضامنية منصبة على الوزارة بكامل هيئتها، وذلك لأن هذه الهيئة هي التي وضعت السياسة العامة، وتقوم بالاشراف على تنفيذها. وهذا ما اكدته المادة (و) من الفصل الحادي عشر من قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ حيث نصت: «الحكومة مسؤولة جماعيا أمام الكنيست عن نشاطاتها، وتقدم لها التقارير عن تلك النشاطات، وتبقى في موقعها طالما تتمتع بثقته».

اما المسؤولية الفردية، فهي المسؤولية التي يكون التصرف الموجب لها، خاصاً بأمر يتعلق بوزارة واحدة أو أكثر أو بمؤسسة من هيئتها، بل على الوزير أو الوزراء المعنيين فقط. هذا ومن الناحية العملية كثيراً ما يصعب التمييز بين الأعمال الموجبة للمسؤولية التضامنية، عن الأعمال الموجبة للمسؤولية الفردية. الا ان رئيس الوزراء بدافع التضامن في تحمل المسؤولية تارة، وحماية الائتلاف الحكومي تارة اخرى، يتدخل في اغلب هذه الأحوال ليضع المسؤولية التضامنية، محل المسؤولية الفردية، ويحدد موقف الحكومة. والواقع ان إحلال المسؤولية التضامنية محل المسؤولية الفردية في اسرائيل بصورة خاصة له أهمية كبيرة، حيث على الكنيست ان يتأكد من امكانيته على تشكيل حكومة محل

الحكومة التي تقرر سحب الثقة منها ، بسبب إثارة المسؤولية التضامنية ، والا فان نتيجة سحب الثقة من الوزارة سترتد على الكنيست ذاته . حيث ان الكنيست الذي لا يستطيع إقامة حكومة محل محل الحكومة المقالة ، عليه ان يحل نفسه ، ويجري انتخابات عامة لانتخاب كنيست جديدة .

وبما ان المسؤولية الوزارية بصورتها التضامنية والفردية هي مسؤولية سياسية ، فان العقوبة التي تترتب عليها تكون سياسية ايضاً ، واقتصاها هو اقالة الوزارة او الوزير المختص . وفي اسرائيل لا يمكن سحب الثقة من الوزارة او من احد اعضائها الا بأغلبية اعضاء الكنيست ، وان مسألة الثقة يجب ان تثار في بداية الجلسة بناء على طلب مقدم إلى الكنيست في الجلسة السابقة .

### الحكومات الائتلافية

ساهم نظام التمثيل النسبي المعمول به في الانتخابات الاسرائيلية ، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد ، في توزيع الاصوات الصالحة على عدد كبير من الأحزاب . ويحق لكل قائمة تفوز بواحد في المئة من مجموع اصوات الناخبين الحصول على عدد من مقاعد الكنيست ال ١٢٠ ، بحيث أدى هذا النظام إلى تشتت الأصوات وكثرة القوائم التي تدخل الانتخابات . وعلى سبيل المثال فقد دخل الانتخابات الأخيرة سبع وعشرون قائمة ، نجح من بينها خمس عشرة قائمة . وينتج عن ذلك ان احداً من الكتل السياسية لم تستطع الحصول على أغلبية برلمانية ، بحيث يسمح لها ان تشكل حكومة جديدة بمفردها تنال على اساسها ثقة الكنيست .

وقد جرت عدة محاولات لتعديل نظام الانتخابات في اسرائيل بحيث يقوم على اساس تقسم البلد إلى مناطق انتخابية متعددة واتباع الترشيح الفردي على ان يكون الفوز بالأغلبية المطلقة ، الا ان هذه المحاولات قد وجدت معارضة الأحزاب والكتل السياسية الصغيرة لأنها رأت ان في هذه الطريقة وسيلة لإلغائها من المخارطة السياسية الاسرائيلية . ومع ذلك فان اسرائيل تحرص الآن على إبقاء هذا النظام ، باعتباره يكفل اظهارها أمام الرأي العام العالمي ، وخصوصاً الغربي ،

بمظهر البلد الديمقراطي الذي يؤمن تمثيلاً معقولاً لمعظم الأحزاب في الكنيست ، بالإضافة إلى أنه يؤمن الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الاسرائيلي .

ولكن النتيجة الحقيقية لهذا النظام هو عدم قدرة أي من الأحزاب الاسرائيلية على الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان كما ذكرنا سابقاً . وهذا سيجعل الأحزاب الاسرائيلية تأتلف فيما بينها لتشكيل الحكومة الاسرائيلية . ولم تعرف اسرائيل طيلة تاريخ حياتها السياسية سوى هذا النوع من الحكومات . وكان حزب الماباي يتألف مع الأحزاب الأخرى لتشكيل الحكومات الاسرائيلية في الفترة الأولى لإنشاء الدولة ، ومن ثم بعد إنشاء حزب العمل ( تحالف ماباي + احدوت هعفودا + مابام ) فقد أصبح هذا الحزب يشكل الحكومات الائتلافية فيما بعد . وقد تلا ذلك تجمع (المراخ) حيث شكل حكوماته الائتلافية حتى عام ١٩٧٧ ، حينما صعد الليكود إلى السلطة ، وشكل الحكومات الاسرائيلية حتى عام ١٩٨٤ ، حيث ظهرت حكومة التناوب الحالية .

ومن الملاحظ ان الحكومة الائتلافية ، تجمع في الغالب بين مجموعة من قادة الأحزاب او الممثلين لفئات مختلفة . وهؤلاء القادة يختلفون في مبادئهم ومعتقداتهم ، مما يخلق نوعاً من عدم الانسجام داخل الوزارة ، والذي بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار في الوزارات نتيجة لاختلاف تصورات هؤلاء القادة واحزابهم للمشاكل التي تواجه الدولة باستمرار ، مما يؤدي إلى حل الوزارة في كثير من الأحيان . وفي اغلب الأحيان فان الحكومة قد تكون مضطرة لاتخاذ مواقف غير حاسمة ، وتعجز عن اتخاذ أي إجراء سياسي قوي ، وذلك نتيجة لانعدام روح الانسجام التام بين أعضاء الوزارة لاحتفاظهم بوضعهم الحزبي ومعتقداتهم الايديولوجية ، حتى وهم داخل الوزارة .

كما ان تشكيل الحكومة الائتلافية قد يسبقها مرحلة من المساومات والابتزازات . فكثيراً ما تشترط الأحزاب الدينية تحقيق بعض مطالبها المتعلقة بالقضايا الدينية ، لقاء قبولها الاشتراك في الحكومة ، كما تشترط بعض الاحزاب الصغيرة انتهاز سياسة معينة على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، وكثيراً ما تستغرق عملية تشكيل الحكومة فترة طويلة ، كما حصل على سبيل



المثال عند تشكيل حكومة بيريز الحالية، حيث استغرقت الفترة القانونية الاولى الممنوحة للرئيس المكلف وكادت ايضاً ان تستغرق الفترة الثانية لولا بعض التدخلات التي عجلت في تشكيلها .

و غالباً ما يضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية الى تقديم استقالة حكومته، بسبب نشوب خلافات شخصية بينه وبين بعض وزرائه، او بسبب حصول خلافات بين الوزراء عند تعديل الحكومة او إعادة توزيع الحقائب الوزارية، او بسبب خلافات حول السياسة العامة للحكومة . كما يضطر رئيس الحكومة الى الاستقالة عند عدم احترام مبدأ المسؤولية الجماعية من قبل ممثلي الأحزاب المتولفة، هذا المبدأ الذي يقضي بان يتقيد جميع الوزراء بالقرارات التي تتخذها الحكومة بأغلبية الأصوات، وذلك بغض النظر عن آرائهم الشخصية، او آراء الأحزاب التي يمثلونها . اذ كثيراً ما تنتهك حرمة هذا المبدأ، ولا سيما في الفترات التي تسبق اجراء الانتخابات العامة، والتي تقوم خلالها الأحزاب ببذل جهود خاصة لشرح مبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمختلف فئات الناخبين سعياً وراء الحصول على اكبر قدر من التأييد لها .

وقد مارس وزير التجارة والصناعة في حكومة التناوب الجنرال ارئيل شارون مبدأ خرق احترام قرار الاغلبية، بحيث شكل ازمة داخل الحكومة . ومن ثم قرر رئيس الحكومة شمعون بيريز اقالة شارون اذا لم يقدم اعتذاره عن نقاط ست، كان شارون قد ذكرها في وقت سابق أثناء جولات له في البلاد .

وقد لعب وزير الداخلية اسحق بيريز دوراً فعالاً لإنهاء الازمة حيث حل توضيحاً من شارون لكافة النقاط التي اثارها بيريز، ولكن ذلك لا يعني ان نقطة التفجر قد انتهت داخل الحكومة، فما زالت حكومة التناوب الحالية، باعتبارها حكومة ائتلاف تخضع لأكثر من عملية تفجر يمكن ان تطيح بها بين الحين والآخر <sup>(١)</sup> .

---

(١) دافار ١٤/١١/١٩٨٥ .

## التوازن بين السلطات

يوصف النظام الإسرائيلي بأنه نظام برلمان. والقاعدة في النظام البرلماني هو تحقيق مسألة التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وأهم ما يضمن هذا التوازن هو وجود حقين بيد كل سلطة من هذه السلطات هما: حق البرلمان في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة، أو ما يسمى بالمسؤولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية. ومن ناحية أخرى حق الحكومة في حل الهيئة النيابية، ومن ثم إجراء انتخابات عامة جديدة.

فحق الحل، هو الذي يوازن بين السلطات. ونجد هنا ان حق الحل ممنوح فقط للكنيست دون الحكومة. اذ ان الدستور الاسرائيلي يقرر ان للكنيست حق حجب الثقة عن الحكومة، مما يعني دفعها إلى تقديم استقالتها، وفي هذا إخلال بأحد القواعد الأساسية للنظام البرلماني. وفي نفس الوقت إخلال بعملية التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. اذ بدون سلاح الحل في يد الحكومة تصبح الحكومة محرومة من سلاح يقابل سلاح حق الهيئة النيابية في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة. أي انها تصبح عاجزة أمام الهيئة النيابية التي تستطيع ان تسقط الوزارة متى شاءت دون ان تخشى جانب الوزارة، لأن الوزارة حرمت اقوى سلاح تحشاها الهيئة النيابية وهو سلاح الحل.

وهكذا يمكن القول انه اذا كانت الحكومة قد حرمت حق الحل، فان ذلك يعتبر إخلالاً بأحد أركان النظام البرلماني، لأنه أخل بالتوازن الواجب قيامه بين الحكومة والهيئة النيابية، مما يؤدي إلى رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطات.

## انتهاء ولاية الحكومة

تنتهي ولاية الحكومة في العادة بثلاث طرق هي:

١ - انتهاء ولاية الكنيست

٢ - وفاة رئيس الحكومة

٣ - تقديم الحكومة للاستقالة

وقد اضاف النظام الاسرائيلي طريقة رابعة هي «الاتفاق» كما هو حاصل في حكومة «التناوب» الحالية.

### انتهاء ولاية الكنيست

تتحدد فترة الحكومة بفترة ولاية الكنيست وهي اربع سنوات. اذ يكلف رئيس الدولة زعيم أكبر كتلة برلمانية في الكنيست بتشكيل الحكومة، ويقوم الرئيس المكلف بتقديم حكومته للبرلمان لنيل الثقة مستنداً إلى قاعدة برلمانية تحوز على اغلبيه الأصوات، أي (٦١) صوتاً من مجموع الأصوات البالغ عددها (١٢٠) صوتاً. وتظل هذه الحكومة تمارس عملها، اذا لم يطرأ سبب آخر لإنهاء ولايتها، حتى انتهاء ولاية الكنيست.

ومن الملاحظ ان الحكومات الاسرائيلية الاولى في الخمسينات لم تعمر طويلاً، إذ كان لا يمضي عليها أكثر من سنة حتى تنتهي ولايتها بالاستقالة. والحكومة الاولى التي استمرت في الحكم لفترة اربع سنوات كاملة هي حكومة غولدا مائير الاولى. اذ تولت هذه الحكومة مهامها في ١٩٦٩/١٢/١٥ بعد وفاة ليفي اشكول واستمرت حتى ١٩٧٤/٣/١٠ حيث جرت انتخابات الكنيست الثامنة في نهاية عام ١٩٧٣، ومن ثم تم تكليف مائير بتشكيل حكومة جديدة، الا ان حكومتها الجديدة لم تعمر طويلاً كسابقتها.

وقد استطاعت حكومة بيغن التي شكلها في ١٩٧٧/٦/٢٠ الصمود حتى انتهاء ولاية الكنيست التاسعة، حيث ظلت تمارس حكمها حتى ١٩٨١/٨/٥. وعندما جرت انتخابات الكنيست العاشرة في نهاية شهر حزيران من عام ١٩٨١ فقد اعداد بيغن تشكيل حكومته الثانية الا ان هذه الحكومة لم تعمر بسبب استقالة بيغن واعتزاله السياسة.

### وفاة رئيس الحكومة

بعد وفاة رئيس الحكومة فإن أعضائها يستمرون في ممارسة أعمالهم كالمعتاد إلى حين تشكيل حكومة جديدة. ويتولى نائب رئيس الحكومة في هذه الحالة مسؤولية الرئاسة بشكل مؤقت إلى حين تسليم الحكومة إلى خليفته. اما في حالة

وفاة احد الوزراء فان الأمر لا يتطلب ان تنتهي ولاية الحكومة، ولكن في هذه الحالة يجب اخذ موافقة الكنيست على استبداله بوزير آخر.

وقد شهد النظام الاسرائيلي حالة فريدة من هذا النوع، إذ توفي رئيس الحكومة الرابعة عشرة ليفي اشكول في ١٩٦٩/٢/٢٦ أي بعد سنتين وأربعة أشهر من تسلمه السلطة. وبعد وفاة اشكول فقد كلف رئيس الدولة غولدا مائير بتشكيل الحكومة الجديدة. وكانت مائير قبل ذلك قد سعت للفوز بزعامة حزب العمل، وبعد ان تأمن لها ذلك شرعت في تشكيل الحكومة بعد تكليف رئيس الدولة لها بذلك.

### الاستقالة

تعددت حالات استقالة الحكومة الاسرائيلية، وذلك بسبب حدة الازمات التي تواجهها، بالإضافة إلى البعد الفكري والايديولوجي بين الوزراء، مما يفقدها في كثير من الأحيان الانسجام والتناسق بين أعضائها. وقد رأينا فيما مضى كيف أن ثلاث حكومات فقط من عدد اثنتين وعشرين حكومة تتابعت على السلطة قد استطاعت إمضاء فترة ولايتها بالكامل، مع تعرضها لأزمات خطيرة كانت في كثير من الأحيان تصل بها إلى حد تقديم استقالتها.

وقد تأتي هذه الاستقالة بعد تقديمها من رئيس الحكومة نفسه، كما فعل بن غوريون في الحكومة السابعة (١٩٥٥/١١/٩ - ١٩٥٨/١/٧)، حيث قدم استقالته بسبب تريب تفاصيل عن الرحلة السرية لرئيس الأركان (موشي ديان) لألمانيا. وكما فعل مرة أخرى في الحكومة العاشرة (١٩٦١/١١/٢ - ١٩٦٣/٦/٢٦) بسبب عدم التغطية الكافية من قبل حزبه في فضيحة لافون. وكما فعلت مائير في الحكومة السابعة عشرة (١٩٧٤/٣/١٠ - ١٩٧٤/٦/٣)، حيث قدمت استقالتها في اعقاب ازدياد النقد الموجه ضد الحكومة على اثر التقصير الذي حدث في حرب ١٩٧٣، وغياب التأييد الكافي في الائتلاف. وكما فعل مناحيم بيغن في الحكومة العشرين (١٩٨١/٨/٥ - ١٩٨٣/١٠/١٠)، حيث استقال من رئاسة الحكومة والعمل السياسي.

كما قد تأتي استقالة الحكومة نتيجة ضرورات ملحة، كما حصل في أثناء

حكومة اشكول الثالثة عشرة (١٢/١/١٩٦٦ - ٥/٦/١٩٦٧)، حيث قدمت هذه الحكومة استقالتها بعد ازدياد الضغط عليها لتشكيل حكومة موسعة تشمل المعارضة، وذلك استعداداً لمواجهة التطورات التي كانت تتسارع باتجاه قيام اسرائيل بالعدوان على الدول العربية.

هذا وقد لعب الكنيست دوراً هاماً في دفع الحكومة للاستقالة. وكما هو معروف فان الحكومات الاسرائيلية تتشكل من مجموعة من الأحزاب تأتلف لتكوين الحكومة الجديدة، وتستند هذه الحكومة إلى قاعدة برلمانية تؤمن لها الأغلبية في الكنيست، بحيث تحوز الحكومة على (٦١) صوتاً من المجموع العام وهو (١٢٠) صوتاً. وفي حالة انسحاب احد الوزراء او عدد منهم فان ذلك يؤثر ولا شك على عدد الاصوات المؤيدة للحكومة. وقد يتأتى من انسحاب عدد من الوزراء من الحكومة حجب الثقة عنها في الكنيست، واجبارها من ثم على الاستقالة.

وقد عرفت الحكومة الاسرائيلية كثيراً من هذا النوع من امتناع الوزراء عن دعمها في البرلمان او انسحاب بعض الوزراء من صفوفها مما يفقدها بالنتيجة لقاعدتها البرلمانية التي امنت لها الثقة داخل الكنيست. فقد قدمت الحكومة الثامنة (٧/١/١٩٥٨ - ١٧/١٢/١٩٥٩) استقالتها بعد حجب الثقة عنها، على اثر تصويت حزبي المابام واحدوت معفودا ضدها داخل الكنيست. كما استقالت الحكومة الثامنة عشرة (٣/٦/١٩٧٤ - ٣٠/٦/١٩٧٧) بعد ان تقرر حجب الثقة عنها بطلب من حزب اجودات اسرائيل، في اعقاب الاحتفال الذي جرى بمناسبة تسلم طائرات (اف - ١٦) والذي تم في يوم السبت مما اعتبرته الاحزاب الدينية تدنيساً لهذا اليوم المقدس.

### الاتفاق

كما رأينا سابقاً فان ولاية الحكومة ترتبط مع ولاية الكنيست وهي في العادة اربع سنوات، الا ان النظام الاسرائيلي قد ابتكر طريقة جديدة لتحديد ولاية الحكومة كما حصل في حكومة الوحدة الوطنية. اذ تم الاتفاق بين الكتلتين

الكبيرتين في البرلمان، المعراخ والتكتل، على تشكيل الحكومة الاسرائيلية بحيث يتناوب زهاء هاتين الكتلتين رئاسة الحكومة. وتستمر حكومة التناوب هذه لمدة خمسة وعشرين شهراً تقدم الحكومة بعدها استقالتها، ومن ثم يتم تكليف الزعيم الآخر بتشكيل الحكومة الجديدة. تضمن الاتفاق على النقاط الرئيسية لكيفية توزيع الحقائق الوزارية داخل الحكومة.

لقد جاء هذا الاتفاق في اعقاب النتائج التي قدمتها انتخابات الكنيست الحادية عشرة. حيث اشارت هذه النتائج وكالعادة إلى عدم قدرة أي كتلة برلمانية على تشكيل الحكومة بمفردها، مما جعله يلجأ إلى التكتل الأخرى للوصول إلى تكوين الحكومة الجديدة. وبعد تكليف شمعون بيريز بتكليف الحكومة باعتباره زعيم أكبر كتلة برلمانية حاصلة على مقاعد في البرلمان (٤٤) مقعداً، فقد سعى هذا لتشكيل حكومته. وبعد تعثر المحادثات مع الاحزاب الصغيرة لجأ إلى التكتل، وعقد اتفاقاً معه على تناوب الزعيمين على رئاسة الحكومة.

وتجدر الاشارة انه في الحالات السابقة فإن الحكومة تظل على رأس عملها، وتقوم بتصرف الامور الادارية إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة، واجراء الاستلام والتسلم بين هاتين الحكومتين. وفي بعض الاحيان فقد تطول الفترة بين الحكومة المستقلة والحكومة الجديدة، مما يعني شللاً واضحاً في تسيير دفة السلطة، اذ لا تقوى مثل هكذا حكومة على اتخاذ قرارات، قد تكون مصيرية في بعض الاحيان. وعلى سبيل المثال فقد قدمت الحكومة الثانية استقالتها من الحكم، ومع ذلك فقد بقيت كحكومة انتقالية لمدة ثمانية اشهر. كما ظلت الحكومة الثامنة تمارس اعمالها بعد استقالتها لمدة خمسة اشهر ونصف. وظلت الحكومة التاسعة ايضاً تمارس اعمالها لمدة عشرة اشهر. ونفس الشيء يقال عن الحكومة الثامنة عشرة اذ ظلت هذه الحكومة بعد استقالة وزراء المفدال كحكومة انتقالية حوالي ستة اشهر.

## المبحث الثاني

### تقاسم العمل والليكود للسلطة

ظل حزب الماباي، قبل تشكيل حزب العمل والمعراخ، هو الحزب المسيطر على السلطة باعتباره الحزب الذي كان يفوز بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان في الخمسينات. ورغم حركات الانشقاق التي أصابت هذا الحزب في الستينات، إلا أنه ظل يتبوأ مركز الصدارة وقد تعزز بفعل حركة الوحدة التي نشأ عنها ما سمي بحزب العمل، وذلك بعد انضمام حزب احدوت معقودا ورالي اليه، كما سيتوضح عند استعراض الأحزاب فيما بعد. وقد استمر حزب العمل ومن ثم المعراخ في السلطة حتى عام ١٩٧٧، حيث حدث تحول كبير في المواقع السياسية. إذ صعد الليكود بعد فوزه في انتخابات الكنيست التاسعة ليشمل السلطة، ووقف المعراخ في صف المعارضة. وقد ظل الأمر كذلك إلى حين إجراء انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث تبدل الموقف وأصبح الحزبان متقاربين في عدد الأصوات مما نتج عنه اتفاق الطرفين لتشكيل حكومة الائتلاف الحالية

وفي المقابل فقد ظلت الأحزاب الصغيرة والتي تقف على يمين ويسار الحزبين الكبيرين في حالة تأرجح بين الدخول في السلطة والخروج منها. والملاحظة التي تلفت الانتباه، هي أن بعض هذه الأحزاب الصغيرة قد شاركت في كافة الحكومات السابقة، كالحزب الوطني الديني (المفدال)، بينما ظلت بعض الأحزاب خارج السلطة تقف في صف المعارضة طيلة الفترة السابقة، كالأحزاب العربية والشيوعية. بينما كانت بعض الأحزاب تظهر على الخريطة السياسية، وتشارك في السلطة، ومن ثم تختفي بالاندماج في أحزاب أخرى، أو بعدم

حصولها على الأصوات اللازمة للمشاركة في البرلمان.

### المعراخ يتولى السلطة

ظل حزب الماباي ومن ثم حزب العمل قبل تشكيل المعراخ على رأس السلطة في إسرائيل، حيث أمضى فيها (٢٩) عاماً. وكان يتعاقب على رئاسة الحكومة زعماء هذا الحزب. ورغم أن حزب الماباي، قد شهد حركة انشقاق في بداية الستينات على أثر فضيحة لافون حيث خرج من بين صفوفه حزب «رافي» بزعامة بن غوريون وموشى ديان وشمعون بيريز، إلا أنه ظل محافظاً على توازنه وقوته أمام الأحزاب الأخرى، وخصوصاً حزب غاحل الذي كان يتكون من إئتلاف حزب حيروت وحزب الأحرار.

ومن خلال استعراض تاريخ الحكومات في إسرائيل، يتبين لنا أن أول حكومة عادية هي تلك التي ألغها بن غوريون في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ من الماباي، والجهة الدينية الموحدة والتقدميين والسفارديم. وقد قدم بن غوريون استقالة هذه الحكومة في ١٥ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٠ بسبب رفض الجبهة الدينية الموحدة اقتراحه بإحداث وزارة مستقلة للتجارة والصناعة يتولاها شخص من خارج الكنيست والأحزاب السياسية. وقد أصرت الأحزاب الدينية على أن يكون منصب وزير التجارة والصناعة من نصيبها<sup>(١)</sup>.

وقد تمكن بن غوريون من إعادة تأليف حكومة جديدة، من الأحزاب نفسها المؤتلفة في الحكومة المستقلة، لكن الحكومة الجديدة ما لبثت أن واجهت مشكلة مهمة تتعلق بتعليم المهاجرين الجدد. ففي نهاية عام ١٩٥٠ قدم إلى إسرائيل نحو (٣٠٠) ألف مهاجر من اليهود الشرقيين المتدينين، وحاول الماباي أن يستميل هؤلاء المهاجرين إلى جانبه لتأييده في الانتخابات، عن طريق السيطرة على تعليمهم في مدارس المستدروت غير الدينية. وإقناعهم بأن التمسك بتعاليم الدين كان ضرورياً في «ديار الشتات»، ولكنه غير ضروري في إسرائيل. وقد أدى ذلك إلى اعتراض الأحزاب الدينية. وفي شباط (فبراير)

(١) مؤسسة الدراسات، الخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤٣٤.



١٩٥١ اشتركت هذه الأحزاب مع المعارضة في حجب الثقة عن الحكومة، مما أدى إلى إسقاطها أمام الكنيست، ونظراً إلى قرب موعد الانتخابات العامة، فقد تقرر أن تبقى هذه الحكومة في الحكم كحكومة انتقالية إلى حين إجراء الانتخابات في آب (أغسطس) ١٩٥١<sup>(١)</sup>.

وبعد إجراء الانتخابات الثالثة كلف بن غوريون بتشكيل الحكومة مرة ثانية. وقد تمكن من ذلك في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥١ بحيث ضمت الماباي، هبوعيل همزراحي، مزراحي، أغودات إسرائيل، وبساولي أغودات إسرائيل. ولم تقبل الأحزاب الدينية الاشتراك في الحكومة، إلا بعد أن وعد بن غوريون بتأجيل البحث مدة سنة في مشروع القانون، الذي سبق أن قدمه إلى الكنيست بشأن الخدمة العسكرية للنساء، وبإيجاد طريقة مرضية لتعلم المهاجرين الجدد. وفي أواخر سنة ١٩٥٢ انسحب حزب أغودات من الحكومة حل أثر عودة البحث في موضوع تجنيد النساء، واتجاه حزب الماباي نحو إلغاء التفرقة بين المدارس الدينية وتوحيد برامجها. وقد تمكن بن غوريون حينذاك من دعوة حزب الصهيونيين إلى الاشتراك في الحكومة. لكن حزب مزراحي وحزب التقدميين رفضا الشروط التي تم الاتفاق عليها بين الماباي والصهيونيين العموميين. حينها قدم بن غوريون استقالته في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢<sup>(٢)</sup>.

وقد تم إهانة تكليف بن غوريون مجدداً بتأليف حكومة جديدة، حيث تم له ذلك في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢. وقد ضمت الوزارة الجديدة أحزاب الماباي والصهيونيين العموميين وهبوعيل همزراحي والتقدميين ومزراحي والسفارديم واليمينيين ولم يكن حظ هذه الحكومة أفضل من حظ حكومات بن غوريون السابقة، إذ عصفت بها الخلافات الحزبية والدينية، مما حل بن غوريون على تقديم استقالته في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣. وقد اتخذ بن غوريون قراراً باعتزاله الحياة السياسية والعيش في كيبوتس (سدى بوكرك) في صحراء

(١) هارتس تاريخ ١٣/٩/١٩٨٤.

(٢) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص ٤٣٥.

## النقب بجنوب فلسطين<sup>(١)</sup>.

وقد تمكن موشي شاريت من تأليف حكومة جديدة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. وضمت الحكومة الجديدة الأحزاب نفسها، التي كانت تؤلف الحكومة السابقة. وكان شاريت على وجه العموم معتدلاً في سياسته، وقد وجهت إليه الأحزاب المتطرفة انتقادات عنيفة، وخصوصاً بعد التوتر الذي حدث قبل حرب السويس على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية. ومما زاد من حدة الانتقادات بروز قضية لافون التي كانت لها مضاعفات عميقة على المسرح السياسي<sup>(٢)</sup>، بحيث أدت إلى استقالة وزير الدفاع بنحاس لافون من منصبه. وقد عرض شاريت على بن غوريون العودة إلى الحكم، وتسلم وزارة الدفاع فقبل بن غوريون ذلك دون تردد. وجاء بن غوريون إلى الحكومة

(١) نفس المصدر، ص ٤٣٥.

(٢) تعود قضية لافون إلى أوائل عام ١٩٥٤ عندما تبنت وزارة الدفاع الإسرائيلية خطة لعرقله مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا. يقصد إبقاء مصر مشغولة عن إسرائيل. وقد أرسلت إسرائيل بناء على هذه الخطة أحد جواسيسها إلى مصر، للقيام هناك مع شبكة جواسيس من يهود مصر، بنسف المنشآت البريطانية والأمريكية في القاهرة والإسكندرية في حزيران (يونيو) ١٩٥٤، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تآزم العلاقات بين مصر من جهة، وبين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى. غير أن البوليس المصري اكتشف شبكة التجسس هذه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤ فأقدم الجاسوس الإسرائيلي المسؤول عن العملية في مصر على الانتحار، بينما قدم الآخرون للمحاكمة، وصدرت بحقهم أحكام تراوح بين الأعدام والأشغال الشاقة. وقد أثارت هذه القضية اهتماماً كبيراً في إسرائيل واعتبرت من الأساطير السياسية والعسكرية فضيحة مخزية. ولم يستطع بنحاس لافون- وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أن يقدم أي تفسير لهذه العملية لرئيس الحكومة شاريت في ظل وجود توقيع لافون على الأمر الخاص بالقيام بهذه العملية. وقد ادعى لافون أن أحد كبار الضباط الاسرائيليين أخذ توقيعه خدعة، لتغطية العملية بعد أن فشلت، وطالب لافون باستقالة الضابط المذكور. لكن الضابط رفض الاستقالة لعدم ثبوت أي دليل ضده، ونظراً إلى قرب موعد انتخابات الكنيست رأى حزب الماباي أن من الأفضل إنهاء هذه القضية باستقالة لافون من وزارة الدفاع، وتعيينه أميناً عاماً للهندسوت. وقد استقال لافون فعلاً في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٥، بينما نقل الضابط المذكور إلى منصب جديد. راجع بشأن قضية لافون، إبراهيم العابد، الماباي، الحزب الحاكم في إسرائيل، مركز الأبحاث-بيروت، ١٩٦٦، ص ١٠٣-١١٩.

بسياسة جديدة تستهدف الرد بقوة على العرب والسعي للحصول على السلام من الخارج وخصوصاً من فرنسا، وإيجاد تحالفات مع الدول الغربية لحفظ سلامة إسرائيل وكيانها<sup>(١)</sup>.

لكن حكومة شاريت سقطت في الكنيست في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ عندما امتنع حزب الصهيونيين العموميين المشترك فيها عن التصويت إلى جانب عدم الاقتراع على الثقة. وكان اتهام قد وجه إلى أحد زعماء حزب الماباي الدكتور إسرائيل كاستر، بأنه كان على صلات مشبوهة بالزعيم النازي المعروف ادولف إيجمان. وبسبب قرب موعد الانتخابات العامة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٥ تقرر أن تبقى حكومة شاريت في الحكم بصفة انتقالية، إلى حين الانتهاء من هذه الانتخابات<sup>(٢)</sup>.

وأظهرت نتائج الانتخابات أن حزب الماباي قد خسر خمسة من مقاعد في الكنيست، إذ حصل على ٤٠ مقعداً في الكنيست السابق، وعزي ذلك إلى سياسة شاريت المعتدلة والمتقاسة أحياناً. وانتهاز بن غوريون هذا الوضع، للتأثير على أوساط حزبه لكي يعود إلى رئاسة الحكومة. وقد استطاع بن غوريون تحقيق أهدافه، حيث كلف في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٥٥ بتأليف حكومة ائتلافية. وقد تمكن في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، وبعد مشاورات مطلوبة مع الأحزاب، تمكن من إعلان حكومته التي شملت الماباي والحزب الوطني الديني وأحدوت هعفودا والمابام والتقدميين. وتولى شاريت في هذه الحكومة منصبه السابق كوزير للخارجية، لكن بن غوريون قد دفعه إلى الاستقالة في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ بسبب سياسته المعتدلة في إدارة الشؤون الخارجية، وعين مكانه وزير العمل السابق غولدا مائير. ومن أهم الحوادث التي وقعت أثناء وجود هذه الحكومة في الحكم، اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦. وقد اضطر

(١) مؤسسة الدراسات. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص ٤٣٥.

(٢) نفس المصدر ص ٤٣٦.

بن غوريون إلى تقديم استقالة حكومته في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ بعد أن رفض كل من حزبي أهدوت هعفودا والمابام القبول بمبدأ المسؤولية الجبائية للحكومة، بشأن موضوع إقامة علاقات سياسية وعسكرية بين إسرائيل والمانيا الغربية<sup>(١)</sup>.

لكن بن غوريون عاد وشكل حكومة مؤتلفة من الأحزاب نفسها، وذلك في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨. ولكن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً، إذ قدم بن غوريون استقالته في ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩، بسبب اقتراع حزبي أهدوت هعفودا والمابام في الكنيست، خلافاً لمبدأ المسؤولية الجبائية، ضد قرار الحكومة الإسرائيلية شراء أسلحة إسرائيلية من ألمانيا الغربية، ولكن هذه الحكومة قد استمرت في الحكم بصفة انتقالية إلى بعد انتخابات الكنيست الرابع<sup>(٢)</sup>.

وعاد بن غوريون وألف حكومة جديدة في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، وقد ضمت الحكومة الجديدة أحزاب الماباي، الحزب الوطني الديني، المابام، أهدوت هعفودا، التقدميين، وباولي أغودات إسرائيل. وقد شهدت هذه الحكومة بداية سقوط بن غوريون من على المسرح السياسي. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ أثار بنحاس لافون مجدداً القضية التي عرفت باسمه، وطالب بإعادة التحقيق فيها وإثبات براءته. وحاول بن غوريون منعه من ذلك بحجة أنه لا يجوز الخوض في قضايا تتعلق بالأمن. لكن لافون أصر على رأيه، فقرر الكنيست تكوين لجنة وزارية لتحديد الخطوات الواجب اتباعها. وعينت الحكومة في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ لجنة من سبعة وزراء دون معارضة حاسمة من بن غوريون، وأعلنت اللجنة في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠، أن تحقيقاتها تثبت أن لافون بريء من أية تهمة<sup>(٣)</sup>.

لقد اعتبر بن غوريون أن براءة لافون تعني توجيه التهمة إليه وإلى أنصاره

---

(١) السيد عليه حسن، القوى السياسية في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، طبعة ثانية ١٩٨١، ص ١٥٧.

(٢) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٣) علي الدين هلال، تكوين إسرائيل، دار الهلال، ص ٥٧ - ٥٧.

من المسكرين، ففضب على اللجنة لأنها تجاوزت صلاحياتها، وأصدرت حكماً قضائياً في الوقت الذي كانت مهمتها محدودة بتقرير الخطوات الواجب اتباعها. وفي ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ قدم بن غوريون استقالته من رئاسة الحكومة، ورفض العودة عنها على الرغم من المحاولات الحثيئة التي قام بها زعماء حزب الماباي. ورأى بعض هؤلاء أن الحل الوحيد هو إقصاء لافون عن حزب الماباي، وكان أشכול من أشد المتحمسين لهذه الفكرة. وفي ٤ شباط (فبراير) ١٩٦١ اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الماباي في غياب بن غوريون ولافون، وأصدرت قراراً يقضي بإقصاء لافون عن الأمانة العامة للمستدروت، باعتباره شخصاً غير مؤهل لتمثيل الحزب فيها وبالرغم من أن هذا القرار يعتبر نصراً لبن غوريون، إلا أن بن غوريون قد فقد الكثير من أنصاره نتيجة هذه القضية، وخصوصاً وأن لافون قد بقي في نظر الكنيست والإسرائيليين بريئاً، وأن طرده من الحزب كان عملاً انتقامياً لأنه تجرأ على تحدي دكتاتورية بن غوريون والجيش الإسرائيلي<sup>(١)</sup>.

ومن ثم حاول بن غوريون تأليف حكومة جديدة، إلا أنه لم يجد نجاحاً من معظم الأحزاب، وهكذا فقد تقرر إجراء انتخابات جديدة في البلاد. ونتيجة هذه الانتخابات فقد حصل حزب الماباي على ٤٢ مقعداً مقابل ٤٧ مقعداً في الكنيست السابقة، مما زاد من صعوبة تأليف الحكومة. وقد استطاع بن غوريون في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ من تأليف حكومة جديدة بفضل تعاون الأحزاب الدينية معه، لقاء تحقيق بعض مطالبها، كما تعاون معه حزب أحذوت هعفودا، الذي اشترط لقاء اشتراكه في الحكومة، موافقة الماباي على تكوين لجنة وزارة لمراقبة المنشآت الدفاعية والشاريع العسكرية، بحيث لا يستطيع وزير الدفاع أن يأمر بعمليات عسكرية يمكن أن تورط الدولة بأكملها، دون الرجوع إلى الحكومة، أو إلى أية سلطة أخرى. لكن بن غوريون قدم استقالته في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ دون ذكر الأسباب، وعاد إلى مزرعته في (سدى بوكري) في النقب<sup>(٢)</sup>.

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني مرجع سابق ص ٤٣٧.

(٢) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٥٦.

ويبدو أن بن غوريون ندم على تسرعه في الاستقالة، قبل أن يضع مؤيديه أمثال شمعون بيريز وموشي ديان في مراكز القوة. وخصوصاً لأن عدداً من زعماء الماباي المتقدمين في السن، وفي مقدمتهم أشكول وغولدا مائير، استطاعوا استقطاب زعماء حزب אחדوت معقودا الذين يعتبرون من القادة الشباب، والذين يطمحون إلى تولي الحكم في المستقبل. ولهذا السبب فقد استمر بن غوريون بعد خروجه من الحكم، في المطالبة بإعادة التحقيق في قضية لافون. أما لافون نفسه، فقد ألف مع بعض أنصاره من الشباب كتلة مستقلة دعيت (من هيسود). وقد طالبت هذه الكتلة بإلغاء القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للحزب بعزله، وهددت هذه الكتلة بالانسحاب من الماباي إذا لم يحقق مطلبها<sup>(١)</sup>.

عهد إلى أشكول بتأليف الحكومة بعد استقالة بن غوريون، وقد ألف أشكول حكومته في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ بحيث ضمت أحزاب الماباي وأحدوت معقودا والحزب القومي الديني. وقد ظلت قضية لافون تقيم على هذه الحكومة. فعلى أثر تهديد لافون وأنصاره بالانسحاب من الماباي، فقد قام أشكول بإرسال كتاب باسمه، وبالنيابة عن عدد من زعماء الحزب إلى كتلة «من هيسود» التي شكلها لافون، وقد بين أشكول في كتابه أن قضية عزل لافون أصبحت لا تعني شيئاً، وأنه يرحب بعودة لافون إلى الحزب.

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

## جدول رؤساء الوزارات حسب التسلسل الزمني

اسم رئيس الوزراء	تاريخ الميلاد مكان الميلاد تاريخ الهجرة	عضوية الكتبت	التناصب	الوزارات
دايفيد بن غوريون	١٨٨٦ بولونسك/بولندا ١٩٠٦	٢٠٢٠١ ٦٠٥٠٤ ٧	(١) مؤسس حزب الهاي (٢) مؤسس حزب رالي (٣) مؤسس المستعرون (٤) رئيس الوكالة اليهودية. (٥) رئيس المجلس الوطني (٦) قائد قوات المماناه.	رئيس وزارة ووزير دفاع ٤٨ - ١٩٥٢. وزير للدفاع ١٩٥٥ رئيس وزراء ووزير دفاع ٥٥ - ١٩٦٣ - - -
موشي شاريت	١٨٩٤ كرسون/ روسيا ٥٠٤	٣٠٢٠١ ٥٠٤ -	(١) ضابط في الجيش العثماني - (٢) عضو اللجنة التنفيذية لحزب يوعلل زيون (٣) صحفي، جريدة دافار (٤) رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية (٥) عضو اللجنة التنفيذية لحزب الهاي	وزير الخارجية ٤٨ - ١٩٥٦ رئيس وزراء بالوكالة ٥٤ / ٥٢ رئيس وزراء ٥٤ - ٥٥ - -
لغي اشكول	١٨٩٥ اوتوفو/اوكرانيا ١٩١٤	٤٠٣٠٢ ٦٠٥ -	(١) رئيس المكتب الزراعي المركزي لمبرعيل هاتسمير. (٢) مؤسس عدة منشآت في المستعرون. (٣) مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. (٤) امين صندوق الوكالة اليهودية	مدير عام وزارة الدفاع ٤٨ - ٤٩ وزير الزراعة والاملاء ٥١ - ٥٢ نالية ٥٢ - ٦٣ الوزراء ٦٣ - ١٩٦٨ وزير الدفاع ٦٣ - ٦٧
غولدا مائير	١٨٩٨ كييف/ روسيا ١٩٢٦	٣٠٢٠١ ٦٠٥٠٤ ٨٠٧	(١) عضو مجلس نساء المملاات، (٢) مديرة شركة افيروت، (٣) مكرترة للمستعرون، (٤) رئيسة القسم السياسي للوكالة اليهودية، (٥) سفيرة في موسكو.	وزير للعمل والسيان الاجتماعي ٤٩ - ١٩٥٠ وزيرة للعمل ٥١ - ٥٢ ٥٤ - ٥٥ للخارجية ٥٥ و ٥٨ ٦١ - ٦٤ وزيرة ٦٤ - ١٩٧٤

اسحق رابين	١٩٢٢	A	رئيس هيئة الاركان سفير إسرائيل في واشنطن	رئيس الوزراء منذ سنة ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٧
مناحم بيغن	١٩١٣	٣٠٢٠١ ٧٠٦٠٥٤ ١٠٠٩٤٨	(١) قائد حركة اتسل الارهابية (٢) مؤسس حركة حيروت (٣) زعيم المعارضة في البرلمان حتى ١٩٧٧	وزير بلا وزارة عام ٦٧ حتى عام ١٩٧٠ رئاسة الوزراء منذ عام ٧٧ حتى عام ١٩٨٣
اسحق شامير	١٩١٥	٣٠٢٠١ ٧٠٦٠٥٤ ١١٤١٠٩٨٨	(١) أحد قادة عصبة اليس. (٢) مسؤول ادارة المصاد في أوروبا (٣) سكرتير حركة حيروت عام ١٩٧٠ (٤) رئيس الكتبت	رئيس للوزراء عام ١٩٨٣ وزير الخارجية والقائم بأعمال رئيس الوزراء في فترة الوزارة الأولى عام ١٩٨٤
شمعون بيريز	١٩٢٣	٧٠٦٠٥٤ ١٠٠٩٤٨ ١١	(١) مسؤول الطاقة البشرية في المخابرات (٢) مدير عام وزارة الدفاع (٣) نائب وزير الدفاع	وزير تنمية اقتصادية في المناطق المحطة عام ١٩٦٩ وزير استخبار ٧٠ - ١٩٧٤ وزير مواصلات، وزير الاعلام عام ١٩٧٤، وزير دفاع حتى عام ١٩٧٧ رئيس وزراء عام ١٩٨٤ في الفترة الأولى.

وإزاء ذلك قام بن غوريون في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤، بالاتصال بوزير العدل في الحكومة أشكول وبالمدهي العام وطالب بتعيين لجنة تحقيق تتكون من قضاء المحكمة العليا، لدراسة أسباب رفض الحكومة تعيين لجنة قضائية في سنة ١٩٦٠. وإقدامها على تعيين لجنة وزارية سبوعية بدلاً منها، ولدراسة أعمال اللجنة الوزارية واستنتاجها، وحدى انطباقها على الحقيقة والعدل، وعلى قوانين الدولة. كما أوعز بن غوريون إلى موشي ديان، الذي كان يشغل منصب وزير الزراعة في حكومة أشكول بالاستقالة من منصبه. وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ قدم أشكول استقالة حكومته. ولكن هذه الاستقالة قد تركت أثراً كبيراً في معظم الأوساط السياسية، مما أدى إلى تعزيز مركز أشكول داخل حزب الماباي، بالإضافة إلى كسبه تأييد جانب من الرأي



العام في إسرائيل، فضلاً عن حصوله على تأييد بعض الأحزاب الأخرى<sup>(١)</sup>.

ولكن أشكول عاد وألف حكومة جديدة على أساس الحكومة السابقة. وقد حصل أثناء هذه الفترة تطور هام على صعيد قضية لافون، إذ قرر حزب الماباي في مؤتمره العاشر وبأغلبية ٥٩٪ من الأصوات عدم البحث في قضية لافون في أية هيئة من هيئات الحزب، وحصر الموضوع في وزراء الحزب فقط. كما قرر الحزب بناء على اقتراح قدمه أشكول بالاتفاق مع حزب أحداث هعفودا، على الاشتراك معه بقائمة واحدة في انتخابات المستدروت والكنيست. وقد أدى ذلك إلى معارضة بن غوريون الذي قرر الانفصال عن الماباي وتشكيل حزب جديد مستقل لمحاربة أشكول وأنصاره. وقد دهمي الحزب الجديد باسم «رافي» بحيث ضم من بين أعضائه موشي ديان وشمعون بيريز. هذا وقد بقيت حكومة أشكول هذه في الحكم حتى استقالته عقب انتخابات الكنيست الخامس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥<sup>(٢)</sup>.

وبعد الانتخابات عهد لأشكول مجدداً بتأليف الحكومة. فواجه صعوبات عديدة في أثناء محاولاته لتأليف حكومة ائتلافية، بسبب تمسك بعض الأحزاب بشروطها للاشتراك في الحكم. والواقع أن نتائج الانتخابات هي التي جعلت تأليف الحكومة أمراً صعباً، فمع أن حزب الماباي بقي يحتل أكبر عدد من المقاعد في الكنيست، إلا أن انفصال بن غوريون عنه وإنشائه حزباً مستقلاً قد قلص من عدد المقاعد، التي حصل عليها الماباي. هذا وإن انضمام أحداث هعفودا للماباي لم يعوضه المقاعد التي خسرهما، مما جعل تأليف حكومة ائتلافية بزعامة الماباي، تحوز على ثقة الكنيست وتمتع بقدر من الاستقرار، قد تطلب زيادة عدد الأحزاب المشتركة في الحكم.

وإزاء ذلك فقد واجه أشكول صعوبات كبيرة، وبذل جهداً من أجل التوفيق بين المتطلبات المتناقضة التي تقدمت بها بعض الأحزاب لقاء قبول اشتراكها في الحكومة. فقد اشترط حزب المابام وحزب الأحرار المستقلان،

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

عدم إعطاء أي وعد للأحزاب الدينية بتشريع «قانون يوم السبت»، بينما اشترطت الأحزاب الدينية الحصول على مثل هذا الوعد. وبعد مباحثات مطولة مع الأحزاب الدينية تمكن أشكول في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ من تأليف حكومة من ١٨ عضواً، ينتمون إلى تحالف الماباي - أحذوت هعفودا والحزب الوطني الديني والمابام والأحرار المستقلين.

ونع أن حكومة أشكول هذه قد استمرت في تولي أهواء الحكم دون تعديل، حتى عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إلا أنها قد تعرضت لعدة أزمات كادت أن تطيح بها في وجه المعارضة القوية. وقد ارتكزت المعارضة في هجومها على الحكومة، على تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وقد ناقش الكنيست في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٧ اقتراحاً بحجب الثقة تقدم به حزب رافي ووجهة جاحل، وذلك بسبب مقال نشر في جريدة (الجويش أوبزرفر) اللندنية، يشير إلى تفاقم أزمة البطالة في إسرائيل. لكن الاقتراع أسفر عن منح الثقة للحكومة بأغلبية ٦٢ صوتاً مقابل ٤١ صوتاً. وقد اقترحت جميع الأحزاب المعارضة إلى جانب حجب الثقة، وكانت هذه أول مرة منذ انتخابات الكنيست في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥، تنضم فيها قوى المعارضة كلها ضد حكومة أشكول.

غير أن أصوات المعارضة ضد حكومة أشكول قد خفت على أثر توتر الجو السياسي في المنطقة عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واتجهت الأحزاب السياسية نحو ضرورة توسيع هذه الحكومة لتصبح حكومة (اتحاد وطني). وهكذا فقد انضم إلى الحكومة موشي ديان عن حزب رافي كوزير للدفاع، ومناحيم بيغن عن حزب حيموت وجوزيف سابير عن حزب الأحرار كوزيرين بلا وزارة. وبذلك أصبحت الحكومة الاسرائيلية أول مرة تحوز على تأييد ٩٣٪ من مقاعد الكنيست، بحيث أصبح أعضاء الوزارة يمثلون ١١٢ مقعداً في الكنيست.

ولا شك أن تحويل حكومة أشكول إلى حكومة اتحاد وطني قد خفف كثيراً من المعارضة ضدها داخل إسرائيل، لكنه لم يمهّد للخلافات الحزبية والمقيدية

القائمة بين أعضائها. فمن الملاحظ أن الصراع بقي مسيطراً على العلاقات بين ممثلي الأحزاب العمالية التي اندمجت في حزب موحد في أوائل سنة ١٩٦٨ من أجل الوصول إلى كرسي الحكم. وقد انحصر هذا الصراع أساساً بين أشكول زعيم الماباي، الذي كان يبذل ما في وسعه للاحتفاظ برئاسة الحكومة بعد الانتخابات العامة القادمة، وبين موشي ديان من حزب رافي الذي أعلن أكثر من مرة أنه يعمل من أجل الإطاحة بحكومة أشكول، ويصفال لون من أحداث هعفودا، الذي كان يأمل في أن يصل إلى كرسي الحكم، بالتعاون مع أشكول ضد ديان. وقد تمكن اللون من أن يجعل أشكول يختاره ثانياً لرئيس الحكومة، واعتبرت الأوساط السياسية هذا الاختيار خطوة نحو إعداد ألون لخلافة أشكول في المستقبل.

غير أن وفاة أشكول في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٩ بدلت الموقف، وعجلت في إمكان انتقال الحكم في إسرائيل من الجيل القديم إلى جيل الشباب، كما جعلت الصراع بين ديان وألون على رئاسة الحكومة أمراً واقعاً لا مفر منه. وخوفاً أن يتطور هذا الصراع بشكل يهدد وحدة الحركة الحزبية العمالية، وخصوصاً في الظروف التي تحتازها إسرائيل، فقد تم الاتفاق على تعيين وزيرة الخارجية السابقة غولدا مائير خلفاً لأشكول، حتى انتخابات الكنيست السابع على أمل أن تكون هذه الانتخابات بمثابة استفتاء حول الشخص الذي يرغب الإسرائيليون في أن يكون على رأس الحكومة. وقد ظلت هذه الحكومة حتى الانتخابات العامة للكنيست السابقة<sup>(١)</sup>.

وبعد انتهاء انتخابات الكنيست السابقة، فقد تم إعادة تكليف غولدا مائير بتأليف الحكومة. فأنفعتها في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩، حيث ضمنت أربعة وعشرين نائباً، من بينهم ستة نواب يمثلون جبهة جاحال اليمينية، وهذه أول مرة تمثل فيها الأحزاب اليمينية في الحكومة بهذا العدد، مما عكس اتجاه الإسرائيليين إلى المزيد من التصلب حيال مسألة الاحتفاظ بالأراضي العربية التي تم احتلالها بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد ظل وزراء المابام

(١) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ٥٨.

بدون حقائب وذلك لاعتراضهم على حكومة التكتل الوطني التي جمعت بين صفوفها أعضاء من اليمين الصهيوني. أما وزراء حزب جاحل فقد استقالوا في آب (أغسطس) ١٩٧٠ في أعقاب موافقة الحكومة على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن. وقد بقيت هذه الحكومة إلى ما بعد الانتخابات المقررة للكنيست الثامنة التي تم تأجيلها لمدة شهرين بسبب حرب تشرين الأول- (أكتوبر) ١٩٧٣<sup>(١)</sup>.

وبعد إعلان نتائج انتخابات الكنيست الثامنة، فقد تم تكليف جولدا مائير بتشكيل الحكومة الجديدة، حيث شكلت حكومتها في ١٠ من نيسان ١٩٧٤ بحيث ضمنت وزراء من المعراخ، وهو تحالف حزب العمل والمابام ورافي. إلا أن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً بسبب الانتقادات التي وجهت لها، نتيجة التقصير الذي حصل أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. فقد أظهرت تحقيقات لجنة أغرانات التي تولت التحقيق في أسباب الخسائر الباهظة، التي أصابت القوات الصهيونية في الأيام الأولى للحرب مسؤولية عدد من الوزراء في الحكومة، بحيث اضطرت جولدا مائير لتقديم استقالتها مفسحة المجال لمرحلة جديدة في السلطة<sup>(٢)</sup>.

عهد إلى إسحق رابين بتأليف الحكومة، حيث ألفها في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وقد ضمت بين صفوفها المعراخ بتحالفاته السابقة والليبرالين المستقلين وحركة حقوق المواطن. وقد تولى رابين الحكومة في ظل تفكك داخل حزب العمل، وصراع بين كتله المتعددة، وسيطرة أزمة الثقة بين الحاكمين والمحكومين. ورغم أن رابين قد أجرى تغييرات في قيادة الحزب، وفي قيادة الجيش والسلطة، إلا أن الأزمة الاقتصادية ظلت تتفاقم وتضغط على حياة المواطن، كما ظل الفساد والإهمال والرشوة مستشرياً في المجتمع الإسرائيلي، بحيث مهد هذا الوضع لفضيحة مالية تورط بها رابين نفسه. وقد كانت هذه مقدمات لحجب الثقة عن الحكومة في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٦، بطلب قدم من

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

(٢) هارنس ١٩٨٤/٩/١٢.

قبل حزب اغودات إسرائيل في اعقاب احتفال تسلم الطائرات (أف - ١٦) يوم السبت. وقد امتنع وزراء الحزب القومي الديني (المفدال) عن التصويت مما سبب في خروجهم من الحكومة. وقد ظلت هذه الحكومة لفترة انتقالية لمدة حوالي ستة أشهر.

### الليكود يصعد للسلطة

شهدت الكنيست التاسعة تحولاً كبيراً في التاريخ، إذ حصل الليكود على ٤٣ مقعداً مقابل ٣٢ مقعداً للتجمع العمالي (المعراخ). وعهد بتشكيل الحكومة إلى مناحيم بيغن الذي قدم حكومته للبرلمان يوم ٢٠ وغياب ٤ نواب. وقد ضمت الحكومة أحزاب الليكود والحزب القومي الديني وحركة تيلم بزعامة دبان. ومن ثم انضمت إلى الحكومة الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) وذلك بعد قرار تم اتخاذه من قبل مجلس الحركة في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧. وظلت هذه الحكومة تعمل حتى إجراء انتخابات الكنيست العاشرة<sup>(١)</sup>.

وبعد انتهاء الانتخابات للكنيست العاشرة، حيث حصل الليكود على ٤٨ مقعداً بزيادة مقعد واحد عن المعراخ، فقد أعيد تكليف مناحيم بيغن بتشكيل الوزارة. وقدم بيغن حكومته في ٥ آب (أغسطس) ١٩٨١ للكنيست حيث نال على الثقة.

وضمت حكومة بيغن الثانية تكتل الليكود والحزب القومي الديني وحركة هنتياه وحركة تامي وحركة تيلم. شهدت هذه الحكومة مرحلة الغزو الإسرائيلي للبنان وما نجم عن هذه العملية من نتائج على الصميديين الداخلي والخارجي. فقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في معنويات الجيش الإسرائيلي نتيجة للمخاطر الباهظة التي أصابت هذه القوات في لبنان، كما أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى الانقسامات التي أصابت كافة القوى والأحزاب السياسية في إسرائيل، بحيث انعكس هذا على الأوضاع النفسية

(١) محمود سويد، الصراع على أرض التوبة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ الفكر العربي. دار الطليعة بيروت. طبعة أولى إبريل نيسان ١٩٧٨، ص ٩٩.

لرئيس الحكومة منحيم بيغن وأجبرته على تقديم استقالته في ١٥/٩/١٩٨٣. عهد إلى الرجل الثاني في قائمة التكتل (الليكود) إسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد قدم شامير حكومته للكنيست في ٥ آب (أغسطس) حيث نالت الثقة. وتضمنت حكومة شامير نفس التركيبة السابقة. ولكن الخلافات الداخلية قد تفاقمت بشكل كبير وعكست نتائجها على أعمال الحكومة. فالحزب الليبرالي الشريك الأساسي لحيروت في الليكود، قد أصبح مشلولاً نتيجة للصراعات الداخلية التي تفجرت عقب وفاة زعيمه سيمحا إيرليخ. فاستغل المراه هذا الوضع، وأخذ يعمل على إسقاط الحكومة. حيث نجح في تحقيق هدفه، بعد أن أصاب الحلقة الضعيفة في الائتلاف الحكومي حيث أوقع حركة تامي، وتملك ثلاثة مقاعد في الكنيست العاشرة للانضمام إلى الجهود الرامية لإسقاط الحكومة والتوجه إلى الانتخابات العامة.

وبذلك فقد ضمن المراه ٥٩ صوتاً موزعة على الشكل التالي: خسون مقعداً للمراه واثان لحركة شينوي وأربعة لحداش. وحسم عضو الكنيست إسحق بيرمان موقفه لصالح المراه، وحذا حذوه مردخاي بن بورات وكلاهما وزير سابق في حكومة الليكود. الأول من الحزب الليبرالي والثاني من حركة تيلم. وهكذا حصلت المعارضة على ٦١ صوتاً خسة أصوات جاءت من الائتلاف الحكومي. وسقطت حكومة الليكود وقرر الكنيست حل نفسه في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٤ وذلك بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٥٨ صوتاً. وقد تم تحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٨٤ حيث جاءت نتائج الانتخابات الجديدة في الكنيست الحادية عشرة بمعطيات جديدة، حيث حصل المراه على ٤٤ مقعداً في مقابل ٤١ مقعداً لصالح الليكود، بحيث ضمن المراه عدم استئثار الليكود بالسلطة مرة أخرى<sup>(١)</sup>.

وقد كلف رئيس الدولة هرتزوغ رئيس أكبر كتلة برلمانية شمعون بيريز زعيم المراه يوم ٥ آب (أغسطس) ١٩٨٤ بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد

(١) مجلة الأرض العدد (١٤) تاريخ ١٩٨٤/٤/٧ ص ٣ - ٤.

مشاورات مع كافة القوى والأحزاب السياسية، كما سيأتي توضيح ذلك فيها بعد، فقد استطاع بيريز من الوصول مع زعيم الليكود إسحق شامير إلى تشكيل حكومة ائتلافية يتم فيها توزيع الحقائق بين الطرفين ويتناوب الزعمان رئاسة الحكومة بحيث يتولى شمعون بيريز الرئاسة في فترة التناوب الأولى، والتي تبلغ مدتها ٢٥ شهراً، تنتهي في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٦. ومن ثم يقوم بيريز بتقديم استقالته، بحيث يتم تكليف شامير بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، قدم بيريز حكومته للكنيست لنيل الثقة. وقد حصلت حكومة بيريز على الثقة بأغلبية (٨٩) صوتاً مقابل (١٨) صوتاً معارضاً وامتناع (١٣) عن التصويت. وقد تكونت حكومة بيريز من (٢٥) وزيراً بحيث كانت الحكومة الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية. كما احتفظ رئيس الحكومة شمعون بيريز بمحيطي الداخلية والأديان لفترة مؤقتة لحين الاتفاق على توزيعها فيما بعد. وقد تم توزيع هاتين الحقيقتين بين المفدال وشاس، بحيث تولى يوسف بورغ زعيم المفدال حقيبة الشؤون الدينية، كما تولى إسحق بيرتس زعيم حركة شاس حقيبة الداخلية.

## المبحث الثالث

### تشكيل حكومة التناوب

أشارت نتائج انتخابات الكنيست الحادية عشرة، إلى تأكيد قاعدة عدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية، بحيث توزعت الأصوات الصالحة على خمس عشرة قائمة، استطاعت الفوز بمقاعد البرلمان الـ ١٢٠ مقعداً. والتحول الذي حصل في هذه الانتخابات هو حصول التجمع (المعراخ) على ٤٤ مقعداً، مقابل ٤١ مقعداً حصل عليها الليكود، مما يعني عدم استئثار الليكود للسلطة كما حصل خلال السبع السنوات الماضية عندما اعتلى الليكود السلطة عام ١٩٧٧<sup>(١)</sup>.

لقد كلف حايم هرتزوغ رئيس الدولة، وكالعادة رئيس أكبر كتلة برلمانية، بتشكيل الحكومة يوم ٥ آب (أغسطس) ١٩٨٤. وجاء في بيان حايم هرتزوغ «أنه نتيجة للمشاورات التي أجراها مع الكتل البرلمانية، تبين أن غالبية هذه الكتل تؤيد تشكيل حكومة برئاسة بيريز، بإعتباره رئيس أكبر كتلة في البرلمان»<sup>(٢)</sup>. وقد سارع بيريز إلى مناشدة جميع الكتل للانضمام إلى حكومة قادرة على مواجهة التحديات، حسب قوله<sup>(٣)</sup>.

وكان التجمع والليكود قد بدأوا منذ مطلع شهر آب محادثات فيما بينهم

---

(١) كانت قائمة المعراخ تشمل حزب العمل مع المبابم والأحرار المستقلين، ولكن المبابم الذي حصل على ستة مقاعد انسحب من هذا التحالف، بحيث قرر مجلس الحزب في ١٩٨٤/٩/٩ وبأغلبية ٤٠٠ صوت مقابل ٩ أصوات معارضة تشكيل حكومة بالاشتراك مع الليكود في إطار حكومة اتحاد وطني. وارجع مجلة الأرض عدد (١) تاريخ ١٩٨٤/٩/٢١

(٢) الانباء ١٩٨٤/٨/٦

(٣) مجلة الأرض عدد (٢٤) تاريخ ١٩٨٤/٩/٧ ص ١٢



بهدف إيجاد نقاط مشتركة بين الجانبين، تمهد لتذليل العقبات التي تقف أمام « حكومة ائتلاف موسع ». وكان طاقم الليكود يضم اسحق شامير، ديفيد ليفي، اسحق موداعي، اليعازر شوستاك وارئيل شارون أما طاقم المعارضة فكان يضم كلا من شمعون بيريز واسحق نافون واسحق رابين وحاييم بارليف وموشي شاحل. وفي اليوم التالي انضم إلى هؤلاء طاقم اقتصادي مكون من ايغال كوهين أورغاد، جدعون بات، عن التكتل، وجاد يعقوبي، عدي أموري عن التجمع<sup>(١)</sup>.

وفي نفس الوقت فقد كان الطاقم المالي يقوم باتصالاته مع حلفائه في المابام ورائس وشينوي لإقناعهم بالموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولقطع الطريق على الليكود الذي كان ينادي في محاولة للاستفادة من مواقف هذه الأطراف. كما قام هذا الطاقم بالاتصال بالأحزاب الدينية وحزب تامي وياحد واومتس بغية كسب التأييد لتحركاته السياسية.

لقد كانت المفاوضات بين المعارضة والليكود تسير في منحرجات صعبة وكثيراً ما كانت تصل إلى الطريق المسدود. وتركزت هذه المفاوضات حول نقاط أربع هي: السياسة الخارجية والأمن، والاقتصاد، الاستيطان وأخيراً مسألة الوضع في لبنان. وقد جاء في مقترحات المعارضة أن السياسة الخارجية والأمنية، تقوم على أساس ضمان قوة إسرائيل وتعزيز أمنها، وتقدم المسيرة السلمية بينها وبين الدول المجاورة لها. والانسحاب من لبنان بعد ضمان أمن مستوطنات الشمال، والمحافظة على الخيار الأردني عند البدء في مفاوضات لحل المسألة الفلسطينية، وضمان سلامة واستمرار المستوطنات التي أقيمت في الضفة والقطاع. كما جاء في مقترحات الليكود ضمان قوة الدولة، وتعزيز أمنها وإقرار السلام مع جيرانها، وتعزيز الاستيطان اليهودي ومضاعفة قوة الجيش وقوة رده، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، ومنع إقامة دولة فلسطينية ودعوة الأردن إلى الانضمام لمسيرة السلام<sup>(٢)</sup>.

(١) نفس المصدر ص ١١

(٢) داغار ١٩٨٤/٨/٢١

وفي نفس الوقت الذي كان التجمع يتفاوض مع الليكود، فقد وقع شمعون بيريز اتفاقاً مع عيزر وايزمن، زعيم حركة ياحد (لها ثلاثة مقاعد في الكنيست الجديدة)، وذلك يوم ٢١ آب (أغسطس) ١٩٨٤. وينص هذا الاتفاق على أن تحتل حركة ياحد أربعة أماكن في قائمة المعراخ في أية انتخابات جديدة، وتكون هذه المقاعد قبل المكان السادس والأربعين، وأن يتولى وايزمن وزارة الخارجية أو المالية في حكومة ضيقة يرأسها بيريز، أو يتولى منصباً وزارياً هاماً في حكومة ائتلاف وطني، وأن تضمن لرفاق وايزمن مناصب رفيعة كمناب ووزراء أو سفراء. وقد أعلن في اليوم التالي عن انضمام ايغال هوروفيتش زعيم حركة أومتس إلى الاتفاق بحيث يضمن له منصب وزاري في حال انضمامه إلى هذا الحلف<sup>(١)</sup>.

لقد أدى موقف حركة ياحد وحركة أومتس إلى صعوبة موقف الليكود في مفاوضاته مع المعراخ. وأصبح أمام الليكود اختيار أحد موقفين، الأول الانضمام إلى حكومة ائتلاف والثاني الانتقال إلى صفوف المعارضة. وقد دلت تصريحات قادة الليكود، التي حلوا فيها بشدة على عيزر وايزمن، على أنهم بدؤوا يذعنون لفكرة ترؤس بيرس للحكومة، لكنهم أخذوا يطالبون بمحقيقي الدفاع والخارجية، وهو الأمر الذي ما زال قادة المعراخ يرفضونه. وفي الاجتماع الذي حصل يوم ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٨٤ بين بيريز وشامير، قيل أن تقدماً قد جرى أثناء هذا الاجتماع<sup>(٢)</sup>.

وبحلول ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٨٤ تكون الفترة القانونية الممنوحة لبيريز لتشكيل الحكومة قد انتهت. وما زال بيريز لم يستطع تشكيل حكومته مما دفعه لطلب مهلة إضافية أخرى، حيث قرر حاييم هرتزوغ منحه مهلة قانونية جديدة مقدارها (٢١ يوماً)، لمواصلة مساعيه لتشكيل الحكومة الجديدة. وبانتهاء الفترة القانونية الأولى يكون التجمع والتكتل قد توصلا إلى اتفاق حول موضوعات الخلاف الأساسية، المتعلقة بموضوع دعوة الأردن لإجراء المفاوضات الجديدة

(١) مجلة الأرض عدد ٢٤ تاريخ ١٩٨٤/٩/٧ ص ٢٠

(٢) الانباء ١٩٨٤/٨/٢٦

في المناطق المحتلة، وموضوع السياسة الاقتصادية للحكومة. وقد ظل الخلاف الوحيد يدور حول مسألة التناوب على رئاسة الحكومة، والذي كان يرفضه حزب العمل، ومسألة توزيع الحقائب الوزارية<sup>(١)</sup>.

وفي نهاية شهر آب (أغسطس) توصل شمعون بيريز واسحق شامير إلى اتفاق لتشكيل «حكومة وطنية»، تشترك فيها كتل التجمع والليكود، وكتل أخرى تختار الانضمام إلى الائتلاف بموجب هذا الاتفاق. وقد تبنى الاتفاق مبدأ التوازن بين الكتلتين الكبيرتين عن طريق المساواة في عدد الوزراء بين التجمع والليكود. وفي حالة انضمام وزراء من خارج هاتين الكتلتين، فإنه يراهي أن لا تكون هناك أغلبية لهذا المعسكر على الآخر. كما أشار الاتفاق إلى أن انضمام الحزب القومي الديني (المفدال) إلى الحكومة لن يؤثر على التوازن داخلها ولن يتم على حساب أحد الجانبين.

وقد تضمن الاتفاق على أن يتولى شمعون بيريز زعم المعارضة رئاسة الحكومة، طيلة الخمسة والعشرين شهراً الأول لعمل الحكومة، ويكون اسحق شامير نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، وطيلة الأشهر الخمسة والعشرين الباقية تسند رئاسة الحكومة إلى اسحق شامير، ويصبح شمعون بيريز نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، ولهذا فإنه سيعدل القانون الأساسي للحكومة بصورة تحدد مكانة وصلاحيات نائب رئيس الحكومة. وفي حالة تعذر كل من شمعون بيريز أو اسحق شامير لأي سبب كان القيام بعمله، فإن حزبه سيختار خلفه بموافقة الطرف الثاني كما أنه في حالة اعتزال أحد الوزراء لسبب ما، فإن حزبه هو الذي يختار الوزير الذي سيخلفه. وفي حالة توقف وزير عن العمل، ولم يتم اختيار وزير خلف له فإن من حق معسكره أن يغم وزيراً آخر بدلاً عنه، لكي يتم الحفاظ على التوازن بين المعسكرين.

وقد أشار الاتفاق إلى أن الحكومة ستكون من (٢٥) وزيراً منهم (١٢) وزيراً لكل معسكر ووزيراً لحزب المفدال. وقد نص الاتفاق على التوزيع التالي:

(١) حول تفاصيل البحوث لتشكيل الحكومة يراجع مجلة الأرض عدد (٢٤) تاريخ ١٨٤/٩/٧، ص ١٠-٣٢، وعدد (١) تاريخ ١٩٨٤/٩/٢١ ص ١٧-٢٥

## التجمع

- ١ - وزارة الدفاع
- ٢ - وزارة التربية والثقافة
- ٣ - وزارة الزراعة
- ٤ - وزارة الصحة
- ٥ - وزارة الاستيعاب والمهجرة
- ٦ - وزارة الشرطة
- ٧ - وزارة الاتصالات
- ٨ - وزارة الطاقة والتأسيس
- ٩ - وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري

## الليكود

- ١ - وزارة المالية
- ٢ - وزارة العدل
- ٣ - وزارة البناء والاسكان
- ٤ - وزارة الصناعة والتجارة
- ٥ - وزارة العمل والرفاه الاجتماعي
- ٦ - وزارة المواصلات
- ٧ - وزارة السياحة
- ٨ - وزارة العلوم والتطوير
- ٩ - وزارة تستحدث بالاتفاق بين بيريز وشامير

كما تضمن الاتفاق على انضمام كتل المفدال، شاس، وموراشاه إلى الحكومة، وتمثل كل واحدة منها بوزير بلا وزارة. كما تضمن الاتفاق على اسناد وزارتي الأديان والداخلية إلى رئيس الحكومة، بحيث يتم الاتفاق خلال شهر بين رئيس الحكومة ونائبه على اقتسام هاتين الوزارتين. كما تضمن الاتفاق على تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية مثل لجنة الشؤون الاقتصادية، التي يرأسها وزير المالية، ويكون نائبه مندوباً عن التجمع، ولجنة وزارية لدراسة مجالات

وصلاحيات وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري ولجنة أخرى لدراسة انتهاء دائرة الأراضي الاسرائيلية. ولكن هذه اللجان ليس لها صلاحيات القرار، بل ما يتم الاتفاق داخلها هو بمثابة توصية فقط، يعود للمجلس الوزاري صلاحية القرار بشأنها.

كما نص الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة وزارية دائمة تسمى «المجلس» وتضم هذه اللجنة عشرة وزراء، بحيث يكون خمسة لكل جانب. ويكون اختصاص هذه اللجنة بحث المواضيع التي هي من مسؤولية اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والمواضيع السياسية والأمنية والاستيطانية المشمولة بالخطوط الأساسية، وكل موضوع يريد رئيس الحكومة أو نائبه طرحه على المجلس.

وقد أوضح الاتفاق كيفية انتقال السلطة، فأشار إلى أنه من أجل عملية التبادل في المناصب، فإن شمعون بيريز يقدم استقالته من منصبه كرئيس للحكومة في نهاية الخمسة والعشرين شهراً الأول لعمل الحكومة، ويقوم التجمع والليكود معاً بتوصية رئيس الدولة بتكليف اسحق شامير برئاسة الحكومة الجديدة، التي ستشكل بعد الخمسة والعشرين شهراً الأول<sup>(١)</sup>.

وكان من المقرر أن تعرض اسماء الوزراء على الكنيست في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، ولكن خلافاً قد ثار حول حقيقتي الداخلية والأديان. وبعد اجتماع مطول بين شامير وبيريز فقد اتفق الطرفان على ان يعهد بهاتين الحقيقتين إلى رئيس الوزراء شمعون بيريز الى حين أن يتم الاتفاق حولها مع كل من حركة شاس، التي كان وعددها الليكود بحقية الأديان، وحزب المفدال، الذي وعد من قبل العمل بهذه الحقية. أما حقية الداخلية فإلى حين يتم الاتفاق على الشخص الذي ستند إليه في حزب المفدال.

وبعد أن تم الاتفاق بين المعراخ والليكود، قدم بيريز حكومته إلى الكنيست يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وقد دعا بيريز خلال كلمته في الكنيست الأردن إلى الدخول في مفاوضات مع اسرائيل، كما دعا النظام المصري إلى

(١) هارتس ١٤/٩/١٩٨٤

إعادة سفره إلى تل أبيب. وأشاد بالمساعدات الشاملة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل. وبعد نقاش دام ثماني ساعات حصلت الحكومة على ثقة الكنيست بأغلبية (٨٩) صوتاً مقابل (١٨) صوتاً معارضاً وامتناع (١٣) عن التصويت. وقد جاءت الحكومة على النحو التالي:

#### أ - وزراء حزب « العمل »

- ١ - شمعون بيريس: رئيس الحكومة
- ٢ - يتسحاق رابين: وزير الخارجية
- ٣ - حاييم بارليف: وزير الشرطة
- ٤ - مردخاي غور: وزير الصحة
- ٥ - يتسحاق نافون (رئيس الدولة سابقاً): نائب رئيس الحكومة ووزير التربية والتعليم.
- ٦ - غاد يعقوبي: وزير الاقتصاد والتخطيط
- ٧ - يعقوب تسور: وزير الاستيعاب (الهجرة)
- ٨ - موشية شاحل: وزير الطاقة والبنى التحتية
- ٩ - أرييه نعمكين: وزير الزراعة
- ١٠ - عيزر وايزمن: وزير الدولة (كان في « حيروت » وشكل « ياحد » وحالياً في « المراح »)
- ١١ - يفتال هوروفيتس (كان في « تيلم » بزعامة دايان، وحالياً في « أومتس » التي انضمت إلى « المراح »)

#### ب - وزراء كتلة « الليكود »

- ١٢ - يتسحاق شامير: نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (ليكود - حيروت)
- ١٣ - دافيد ليفي: نائب رئيس الحكومة وزير البناء والإسكان (ليكود - حيروت)
- ١٤ - موشي ارنس: وزير دولة (ليكود - حيروت)

- ١٥ - ارثيل شارون: وزير الصناعة والتجارة (ليكود - حيروت)  
 ١٦ - موشي كتساف: وزير العمل والرفاه (ليكود - حيروت)  
 ١٧ - موشي نسي: وزير العدل (ليكود - أحرار)  
 ١٨ - جدعون بات: وزير العلوم والتطوير (ليكود - أحرار)  
 ١٩ - ابراهيم شير: وزير السياحة (ليكود - أحرار)  
 ٢٠ - حاييم كورفو: وزير المواصلات (ليكود - أحرار)  
 ٢١ - يستحاق موداعي: وزير المالية (ليكود - أحرار)

### وزراء أحزاب وكتل أخرى

- ٢٢ - يوسف بورغ: وزير الشؤون الدينية (المفدال)  
 ٢٣ - يتسحاق بيرتس: وزير الداخلية (شاس)  
 ٢٤ - امنون روبنشتاين: وزير الاتصالات (مهيوي)  
 ٢٥ - يوسف شابير: وزير دولة (مواراهاه)

وعقب نيل الحكومة ثقة الكنيست وبهذه علامة أمهالها، فقد ثار النزاع حول توزيع حقيقي الداخلية والأديان. وكان الصراع يدور بين حركة المتدينين الشرقيين «شاس» والتي يدعمها الليكود، والحزب القومي الديني «المفدال» الذي يدعمه المراح. وقد قدم الهاخام اسحق بيرتس استقالته من الحكومة احتجاجاً على عدم اعطائه إحدى هاتين الوزارتين، وعلى الأثر اجتمعت الحكومة وقررت في ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٤ اسناد وزارة الداخلية لزعم حركة شاس الهاخام بيرتس، بعد سحب الشرطة منها وإسناد وزارة الأديان لزعم الحزب القومي الديني الهاخام يوسف بورغ<sup>(١)</sup>

وفي نيسان ثارت أزمة حكومية بسبب تصريحات أدلى بها وزير المالية أسحق موداعي (ليكود)، حيث اتهم رئيس الحكومة بيريز بأنه غير أهل وأن تصرفاته هي مصلحة حزبية، مما دفع بيريز لإقالته من منصبه. وبعد مفاوضات بين المراح والليكود تم الاتفاق على ان يتبادل اسحق موداعي وموشي نسي المحافظ

(١) هارتس ١٩٨٤/١٢/٢٤

الوزارية، بحيث يصبح موداعي وزيراً للعدلية، بينما يصبح نسيم وزيراً للمالية. وقد وافق مجلس الوزراء في ١٣/٤/١٩٨٦ باستثناء يوسف شاير على هذا التعديل الوزاري الجديد، وهو التعديل الثاني الذي جرى على هذه الحكومة. ومن ثم صادق الكنيست على هذا التعديل في جلسته التي عقدها في ١٦/٤/١٩٨٦ مع الإشارة إلى أن هذا التعديل لم يحل بالتوازن داخل الائتلاف الحكومي باعتبار أن الوزيرين هما من الليكود<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا التعديل الوزاري لم يحل المشكلة، إذا عاود موداعي الهجوم على الحكومة مرة أخرى، مما دفع رئيس الوزراء شمعون بيريز لإقالته في أقل من ٢٤ ساعة، بعد أن اتضح له بأن الليكود يرغب في الوصول إلى التناوب على رئاسة الحكومة ولن يجازف بحل الحكومة. وحينما أحس موداعي بالموضوع سارع لتقديم استقالته يوم ٢١/٧/١٩٨٦، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الاستقالة. وبعد ستة أيام، أي في ٢٧/٧/١٩٨٦ تم تعيين ابراهيم شرير وزيراً للعدل خلفاً للوزير المقال اسحق موداعي، وذلك إضافة لمنصبه كوزير للسياسة.

وكان الحزب الوطني الديني (المغدال) يعاني من أزمة داخلية، ومن صراع على المناصب الرئيسية فيه، وخصوصاً المنصب الأول، وهو زعامة الحزب الذي يشغله الدكتور يوسف بورغ. ونتيجة للضغط الذي مارسه الكتل داخل الحزب فقد أعلن بورغ عن رغبته في الاستقالة من زعامة الحزب، وفي ٣/١٠/١٩٨٦ قدم الدكتور بورغ استقالته للحكومة، حيث صادقت عليها يوم ٦/١٠/١٩٨٦، ومن ثم تم تعيين زبولون هامر خليفة له كوزير للأديان. وكان قد سبق ذلك أن تم انتخاب هامر زعيماً للمغدال في مؤتمر الحزب الذي عقد في نفس الفترة<sup>(٢)</sup>.

وحينما انتهت فترة الرئاسة الأولى بانتهاه الخمسة والعشرين شهراً قدم رئيس الوزراء شمعون بيريز استقالته لرئيس الدولة تنفيذاً للاتفاق الذي تم بين كتلي

(١) راديو اسرائيل ١٤/٤/١٩٨٦

(٢) هارتس ٢٢/٧/١٩٨٦



## التجمع والتكتل عند تشكيل الحكومة.

ولكن شبح اسحق موداعي ظل يلاحق حتى تشكيل الحكومة الجديدة رغم الاتفاق السابق على ذلك. وبعد اتصالات جرت بين التجمع والتكتل، فقد تم الاتفاق على تعيين موداعي كوزير دولة في التشكيلة الجديدة. وعلى هذا الأساس أبلغ زعيم الكتلتين رئيس الدولة باتفاقها الجديد، حيث قام هرزنوغي بتكليف اسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة يوم ١٧/١٠/١٩٨٦. وبعد ثلاثة أيام قدم شامير حكومته للكنيست، حيث منحته ثقتها بأغلبية (٨٢) صوتاً مقابل رفض (١٧) صوتاً وامتناع ثلاثة من نواب حزب العمل عن التصويت.

وقد ضمت الحكومة الجديدة وزيرين جديدين هما، اسحق موداعي، الذي كان قد أقيّل من الحكومة السابقة، والوزيرة شوشانا اربيلي الموزلنيو، حيث تولت وزارة الصحة بدلاً من الوزير السابق مردخاي غور، الذي كان قد أعلن في وقت سابق أنه لن يعمل في حكومة يرأسها اسحق شامير. والوزيرة الجديدة هي أول امرأة تدخل الحكومة منذ استقالة رئيسة الوزراء غولدا مائير عام ١٩٧٤<sup>(١)</sup>.

---

(١) اوردت صحيفة حل هشبار يوم ٢٢/١٠/١٩٨٦ نص مذكرة قالت إنه تم الاتفاق عليها بين التجمع والتكتل أثناء مباحثات جرت بين شمعون بيريز وموشي شاحل من جانب واسحق شامير وموشي نسيم من الجانب الآخر. وقالت إن مذكرة التفاهم هذه قد مكنت الطرفين من تنفيذ اتفاقيات تبادل السلطة.

وتضمنت هذه المذكرة ما يلي:

- ١ - عدم نقل مجال صلاحيات أية وزارة من الوزارات دون موافقة رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء بالوكالة، هذا ولا يسري هذا البند على الوزارات التي تم نقل صلاحياتها قبل توقيع هذه المذكرة.
- ٢ - يقوم رئيس الوزراء بالوكالة بعد انتهاء فترة عمل شامير بمدة ٢١ يوماً بتجديد جدول عمل الحكومة اليومي.
- ٣ - إذا ما طلب رئيس الوزراء بالوكالة مناقشة موضوع ما داخل الحكومة، يجب مناقشة هذا الموضوع خلال ٢١ يوماً.
- ٤ - يمين عضو الكنيست اسحاق موداعي وزيراً بلا وزارة في الحكومة الجديدة على أن لا

يتم أي تغيير في هذا الوضع إلا بعد الاتفاق عليه بين بيريس وشامير.

- ٥ - إعادة صياغة ملحق الاتفاق الائتلافي (٢ د) كما يلي:  
يجب أن يكون رؤساء وأعضاء مجالس الشركات الحكومية والاتحادات والمؤسسات مكلّفين من قبل الطرفين بالتساوي، على أن تشكل لجنة مكونة من أربعة وزراء برئاسة وزير المالية لمناقشة كيفية التوصل إلى حل هذه القضية.
- ٦ - إذا فشلت اللجنة في التوصل إلى قرار فيها يتعلق بقضية تعيين رئيس معين، أو أنها اتخذت قراراً بهذا الشأن لكنها لم تدفع كتاب التعيين حسباً ينص عليه القانون، فإنه يجب نقل القضية برمتها إلى رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالوكالة كي يتخذا فيها قراراً، ويعتبر هذا القرار ملزماً.
- ٧ - تعيين رئيس الوزراء بالوكالة لشعرون بيريس رئيساً للجنة الوزارية للشئون القدس ولجنة النقب الحكومية، مع استمرار ترؤسه للطاغم الوزاري الذي يمثل الحكومة في صندوق النقب المشترك بين الحكومة والوكالة اليهودية.
- ٨ - يبقى لكل من رئيس الحكومة ورئيس الحكومة بالوكالة ووزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المطالبة بعقد اجتماع بينهم لمناقشة أي موضوع اقتصاد على أن يعقد هذا الاجتماع في أسرع وقت ممكن، هذا ولا ينقص هذا الاجتماع شيئاً من صلاحيات الحكومة أو اللجان الوزارية.
- ٩ - يقوم نائب رئيس اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية عضو الكنيست « جاد يعقوبي »، بشغل وظيفة اللجنة « موشي نسم » في حالة تغيبه.
- ١٠ - يقوم وزير الخارجية بترشيح السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة أمام الحكومة وذلك، بعد أخذ موافقة رئيس الوزراء، وذلك شريطة ان يقوم وزير الخارجية، بترشيح اثنين وأن يقوم رئيس الحكومة بالموافقة على احدهما خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر منذ اليوم.
- ١١ - تجدر الإشارة إلى أن شامير قد أعلم بيريس بأنه وعد سفير اسرائيل الحالي في الولايات المتحدة « روزين » بالبقاء في وظيفته حتى انتهاء مدة خدمته في « أيار ١٩٨٧ » وأن بيريس أخبره بأنه سيأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

#### ملحق اضافي

- ١ - ليس هناك نية حالية لتغيير « عميرام نير » أو الدكتور « نيتشه شيرا ليفي » أو الدكتور « إسرائيل بيلج » أو الدكتور « يوسي جينات » وإذا ما توفرت في المستقبل نية لتغييرهم فإن على رئيس الحكومة ان يعلم رئيس الحكومة بالوكالة بذلك.
- ٢ - أوضح شامير أنه لن يكون هناك أي تغيير في وضع مدير خدمات العمل الا بالاتفاق بينها.

## الحكومة المصغرة

حينما تم تشكيل حكومة التناوب، فقد ضمت (٢٥) وزيراً، وهذا يعني أنها الحكومة الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية. ولا شك أن هذا العدد الكبير يعيق من تحركها، كما يعيق من سرعة اتخاذ قراراتها، مما حدا بالكتلتين الكبيرتين، التجمع والتكتل، للاتفاق على تكوين «لجنة نجوم»، بحيث تأخذ شكل حكومة مصغرة بصلاحيات حكومية محددة، وتضم عدداً من وزراء الطرفين بالإضافة إلى وزراء يتم الاتفاق عليهم من بين الأطراف المتحالفة مع الحزبين الكبيرين<sup>(١)</sup>.

(١) فيما يلي النص الكامل لمشروع القرار الذي وضع اليوم على طاولة الحكومة بشأن «تشكيل لجنة وزراء دائمة سيطر عليها مجلس وزراء مصر».

يضم مجلس الوزراء المصغر عشرة يصولون اليوم كأعضاء في لجنة الوزراء للشئون الأمنية، وسيضم رئيس الحكومة شمعون بيرس، والقائم بأعمال رئيس الحكومة، وزير الخارجية اسحق شامير والوزراء اسحق نافون، اسحق «رابين»، هيزر وايزمن وحاييم بارليف من «حزب العمل» ودافيد ليفي، ارئيل شارون، موشيه أرنس، واسحق موداي «من الليكود».

### ملحق فرعي: تعليمات خاصة

#### مجلس الوزراء المصغر وصلاحياته:

(١) يتم تشكيل لجنة وزراء دائمة تسمى «مجلس وزراء مصر» بحيث تكون المواضيع التالية من صلاحياته:

أ - المواضيع السياسية والأمنية والاستيعابية الواردة في الخطوط العامة للحكومة.

ب - أي موضوع بما في ذلك مواضيع حددت في الخطوط العامة للحكومة، بحيث تبحث في الحكومة بكامل أعضائها والتي يطلب رئيس الحكومة أو القائم بأعمالها طرحها للبحث وحسمها في «مجلس الوزراء المصغر».

(٢) تعليمات نظام أعمال الحكومة ستسري على أنظمة جلسات وأعمال المجلس، وعندما لا يتوفر في هذه الوثيقة حكم خاص بالموضوع المطروح للبحث، يقوم المجلس يبحث مسألة من قانون حكمه في ذلك حكم لجنة الوزراء لشئون الأمن.

(٣) جدول أعمال ومناقشات المجلس:

أ - يقوم رئيس الحكومة بتحديد المواضيع التي يناقشها المجلس، سواء كانت بمبادرة منه أو بناء على طلب يتقدم به عضو في المجلس.

ب - ان أية مادة خطية تتعلق بمواضيع تعتبر من صلاحية لجنة الوزراء لشئون الأمن لن توزع قهراً لمناقشات المجلس، الا وفق قرار رئيس الحكومة.

وهذا وقد تم تقديم مشروع انشاء الحكومة المصغرة إلى الحكومة في اجتماعها يوم ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٥ ، حيث تمت الموافقة عليه. وضم هذا المجلس وزير الخارجية اسحق شامير والوزراء اسحق نافون، عيزر وايزمن، حاييم

- ج - تكون مواعيد جلسات المجلس وقراراته سرية، ويحظر الكشف عنها أو نشرها، وبهذا الخصوص فان تعليقات البندود ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، من نظام عمل الحكومة تسري على التنشيرات الملزمة، وأيضاً على مسألة مواعيد جلسات المجلس عندما يبحث مواضيع تعتبر من صلاحيات لجنة الوزراء لشئون الأمن
- د - يسجل بروتوكول لمناقشات المجلس وبروتوكول آخر لقراراته، وفيما يتعلق بالمواضيع التي هي من صلاحياته فان من حق كل وزير ان يعاين بروتوكول القرارات كما نص على ذلك في بند (٥٤ ج) لنظام عمل الحكومة، وذلك اذا لم يأمر رئيس الحكومة بغير ذلك.

(٤) حكم قرارات المجلس والاعتراض عليها:

- أ - حكم قرارات المجلس كحكم قرارات الحكومة بكامل اعضائها، أما القرارات التي تتعلق بالمواضيع التي تقع في دائرة صلاحية لجنة الوزراء لشئون الامن فانها لن تضم إلى بروتوكول قرارات الحكومة ولن ترسل إلى الوزراء.
- ب - كل وزير بمن فيهم اي وزير من غير الأعضاء في المجلس، من حقه الاعتراض على قرارات المجلس عن طريق تقديم اعتراض لرئيس الحكومة، إن تقديم الاعتراض لا يعني تأخير قرارات المجلس الا اذا أصدر أمراً آخر عن رئيس الحكومة.
- ج - القرار بالنسبة للاعتراض يبحث في المجلس أو حسب طلب المعارض وبموافقة رئيس الحكومة أو من ينوب عنه.
- د - يتم بحث الاعتراض في المجلس، ويعتبر القرار المتخذ مصدقاً من قبل الحكومة.

(٥) تحويل المواضيع إلى الحكومة:

- أ - اذا بحث موضوع معين في المجلس، فلان من حق رئيس الحكومة بموافقة القائم بأعماله، ان يتخذ قراراً يعرضه للنقاش في الحكومة أو اطلاعها عليه.
- ب - اذا حالت الخلافات في الرأي في المجلس دون للتوصل إلى قرار حول موضوع معين، فان الموضوع لن يعرض على الحكومة لحسمه، إلا بموافقة مشتركة لكل من رئيس الحكومة والقائم بأعماله.

(٦) في حالة طرح موضوع على الحكومة، وقرر رئيس الحكومة والقائم بأعماله أن يطرح في المجلس فان الموضوع يتم بمخه في المجلس.

(٧) بحث وحيد في المجلس: اذا بحث موضوع في المجلس، فلا يحق للحكومة أو لجنة وزراء بمخه الا بموافقة رئيس الحكومة والقائم بأعماله.

دافار ١٩٨٥/٤/٢٨

بارليف وديفيد ليفي، ارثيل شارون، موشي ارئز، اسحق موداعي. وقد اعطي هذا التشكيل تسمية « مجلس وزراء مصغر ».

واصبحت من صلاحيات هذا المجلس بحث المواضيع التي من صلاحيات لجنة الوزراء لشؤون الأمن، وبحث المواضيع السياسية والأمنية والاستيطانية الواردة في الخطوط العامة للحكومة، وبحث أي موضوع يكون من صلاحيات الحكومة بكامل اعضائها، وذلك بناء على طلب من رئيس الحكومة أو القائم بأعماله. ويكون لقرارات هذا المجلس قوة قرارات الحكومة بكامل اعضائها، ويجوز لأي وزير سواء داخل المجلس أو خارجه الاعتراض على قرارات المجلس، ويتم بحث الاعتراض في المجلس، ويعتبر القرار المتخذ مصدقاً من قبل الحكومة. وإذا بحث المجلس موضوعاً فلا يحق للحكومة أو لجنة وزراء بحثه من جديد الا بموافقة رئيس الحكومة أو القائم بأعماله.

وعما لا شك فيه أن « لجنة النجوم » هذه تختلف عن الكتل التي كانت تنشأ لاتخاذ القرارات السياسية وذلك من عدة نواح. فبينما لجنة النجوم تأخذ شكلاً رسمياً، ولها نظام محدد، وصلاحيات واضحة، فإن الكتل كانت غامطاً غير رسمية وليس لها قواعد أو نظام معين، كما ان قرارات لجنة النجوم تكون ملزمة للحكومة باعتبارها حكومية، أما قرارات الكتل فلم تكن كذلك، رغم أنها تعتبر تمهيداً لاتخاذ القرار في الدائرة الحكومية الرسمية. والفرق واضح بين الأمرين فبينما قرارات لجنة النجوم تأخذ طريقها للتنفيذ مباشرة، فإن قرارات الكتل تحتاج إلى تصديق الحكومة حتى تأخذ الصفة الرسمية، ونكون قابلة للتنفيذ، هذا بالإضافة إلى أن لجنة النجوم تحتوي على عناصر محددة بعكس عناصر الكتل إذ كانوا في حالة زيادة أو نقصان، أو في حالة تبديل أو تغيير حسب الأوضاع المستجدة في البلاد، وحسب القضايا المعروضة أمام الحكومة.

### سياسة حكومة التناوب

ان نقطة النقد الأساسية التي توجه للنظام الانتخابي في اسرائيل. تقوم على اساس أنه نظام يستند إلى قواعد التمثيل النسبي، وتعدد الأحزاب. وبقاء البلاد

كلها وحدة انتخابية واحدة. إن هذا النظام كما ذكرنا سابقاً، يساهم في توزيع الأصوات على القوائم التي تدخل الانتخابات، مما يؤدي إلى عدم قدرة أي من هذه الأحزاب على الحصول على الأغلبية في البرلمان. وينتج عنه أن الحزب الذي يكلف بتشكيل الحكومة يكون مضطراً للتفاوض مع الأحزاب الأخرى بغية تكوين حكومة ائتلافية تجمع عدداً من الأحزاب التي تحوز على مقاعد في البرلمان، بحيث يكون مجموعها يتعدى ٦١ مقعداً حتى تتمكن من نيل ثقة الكنيست.

ولا شك أن عملية المفاوضات التي تجري قبل تشكيل الحكومة، ترافقها مساومات وابتزازات كثيرة. وفي ظل هذا الوضع فإن الحزب المكلف بتشكيل الحكومة سوف يضطر للتنازل عن كثير من المواقف التي كان قد أعلنها في برنامجه الانتخابي وذلك لحساب الأحزاب التي يتفاوض معها. وقد رأينا في مرحلة سابقة كيف أن المعراخ قد قدم كثيراً من التنازلات أمام الليكود في مسائل السياسة الخارجية والأمن والاستيطان والانسحاب من لبنان ومائل الاقتصاد، في سبيل إخراج الحكومة الجديدة إلى حيز الوجود<sup>(١)</sup>.

وقد نشرت الصحف الإسرائيلية وثيقة أسمتها وثيقة الخطوط الأساسية المتفق عليها، وقالت أنها تتضمن الخطوط العامة لسياسة الحكومة المستقبلية. وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي<sup>(٢)</sup>:

١ - (أ) العمل على خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والروحية لتحقيق الهدف المركزي لدولة إسرائيل جمع شتات الشعب اليهودي في وطنه

(ب) حث الهجرة من جميع البلدان، وتشجيع الهجرة من الدول الفنية، والقيام بمركبة دائمة وبجهود كبيرة لانقاذ اليهود المطاردين، وجلبهم إلى شاطئ الأمن، وتحقيق حقهم في الهجرة إلى البلاد.

---

(١) دافار ١٠/٩/١٩٨٤، هارتس ١٢/٩/١٩٨٤

٢ - الأهداف السياسية المركزية للحكومة في هذه الفترة، هي استمرار مسيرة السلام مع مصر، وخروج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان مع ضمان سلامة مستوطنات الشمال.

٣ - (أ) ستعمل الحكومة من أجل تنمية علاقات الصداقة والاتصال المتبادل بين إسرائيل وبين جميع الدول المحبة للسلام.

(ب) تستمر الحكومة في التثابرة على تعميق علاقات الصداقة والتفاهم القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

(ج) ستعمل الحكومة على تجديد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ومع دول في آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي قطعت علاقاتها مع دولة إسرائيل

٤ - السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل، ستكون موجهة لضمان استقلال الدولة، وتدعيم أمنها، وإقامة السلام مع كل جيرانها.

٥ - ستتأثر الحكومة على زيادة قوة وتعاظم جيش الدفاع الإسرائيلي، قوة الردع، وقدرته على مواجهة أي تهديد عسكري، وستعمل بشدة ضد الإرهاب من أي مصدر كان

٦ - تستمر الحكومة في وضع رغبة السلام على رأس اهتماماتها ولن تبخل بأي جهد لدفع السلام إلى الأمام.

٧ - ستدعو الحكومة مصر الى تنفيذ الجزء المتعلق بها من معاهدة السلام مع إسرائيل، ومنع هذا السلام المعنى والمضمون، كما ورد في المعاهدة، وكما تجسد في نوايا الأطراف الموقعة على المعاهدة. بما في ذلك، التجديد الكامل للممثل والعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

وستعمل الحكومة على تقديم ودعم العلاقات المتبادلة مع مصر وفقاً لمعاهدة السلام.

٨ - ستعمل الحكومة لاستمرارية مسيرة السلام وفقاً لإطار السلام في الشرق الأوسط، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، وتجديد المفاوضات لإنشاء الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة واقليم غزة.

٩ - ستدعو اسرائيل الأردن للبدء بمفاوضات سلام. ستحدد حكومة اسرائيل اقتراحاتها في المفاوضات مع الأردن، وستبحث في المقترحات التي تقدمها الأردن من جانبها.

١٠ - يشترك عرب يهودا والسامرة واقليم غزة في تقرير مستقبلهم كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد.

١١ - ستعارض اسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة بين الأردن واسرائيل.

١٢ - اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

١٣ - خلال فترة عمل حكومة الوحدة الوطنية لن تطبق أية سيادة على يهودا والسامرة واقليم غزة. لاسيادة اسرائيل ولا أية سيادة أخرى.

١٤ - (أ) المستوطنات المفصلة اسماؤها في القائمة، يحدد موعد تنفيذها خلال سنة.

(ب) مواعيد تنفيذ القرارات الخاصة بإنشاء مستوطنات لم تقم بعد، والواردة اسماؤها في القائمة، ستكون خلال السنوات القادمة وفقاً لقرار حكومة الوحدة الوطنية.

(ج) يتم ضمان قيام وتطوير المستوطنات التي أقيمت من قبل الحكومات الاسرائيلية، أما بالنسبة لحجم تطويرها فانه سيتقرر من قبل الحكومة.

(د) إقامة مستوطنات جديدة تحتاج إلى مصادقة من أغلبية وزراء



الحكومة.

١٥ - ستعمل الحكومة كل ما هو مطلوب من أجل تأمين سلامة الجليل  
ستقرر ترتيبات أمنية تمكن من اخراج جيش الدفاع الاسرائيلي  
من لبنان، خلال فترة زمنية قصيرة تحدد من قبل الحكومة.

## المبحث الرابع

### الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومة

تعاقب على رئاسة الحكومة ثمانية وزراء. ولا يوجد من بين هؤلاء من هو يهودي شرقي (سفارديم)، إذ جميعهم من الطائفة الإشتنازية. وجميعهم هاجر إلى فلسطين في أوقات متفاوتة، باستثناء اسحق رابين، حيث أنه من مواليد البلاد. وليس من بين هؤلاء من حضر من الدول الغربية، إذ إنهم قد جاؤوا من الدول الشرقية، أربعة حضروا من بولندا وهم ديفيد بن غوريون مناحيم بيغن، اسحق شامير، شمعون بيريز. وثلاثة من مناطق متفرقة من روسيا وهم: موشي شاريت، ليفي اشكول، غولدا مائير.

وأكبر هؤلاء سناً هو ديفيد بن غوريون، يتبعه موشي شاريت، ومن ثم ليفي اشكول. وجميعهم من مواليد القرن الماضي. وقد تولوا رئاسة الحكومة بالتتابع. أما مواليد القرن الحالي فأكبرهم سناً مناحيم بيغن، يتبعه اسحق شامير ومن ثم غولدا مائير يليها اسحق رابين وفي النهاية يأتي الرئيس الحالي للحكومة شمعون بيريز.

ومن بين هؤلاء أربعة أكاديميين هم: بن غوريون، شاريت، بيغن، شامير. وجميعهم قد حصلوا على إجازة في القانون. أما ليفي أشكول فهو حاصل على الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في الجامعة العبرية. وفيما يتعلق باسحق رابين، فقد كان قد أرسل في بعثة إلى بريطانيا، وتخرج من كلية الأركان فيها.

مارس هؤلاء الرؤساء العمل السياسي والعسكري. فقد تولى بن غوريون رئاسة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وكانت هذه اللجنة تشرف على عمل

المهاغناه قبل قيام الدولة. وبعد قيام الدولة أصبح بن غوريون أول رئيس للحكومة. أما شاريت فقد عمل ضابطاً في الجيش العثماني، ثم ساهم في تشكيل فرقة اللواء اليهودي قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. وكان اسحق رابين قد انضم إلى المهاغناه وهو ما يزال في التاسعة من عمره. أما مناحيم بيغن فقد كان قائداً لعصابة الارغون، كما قاد شامير عصبة شتيرن بعد موت قائدها ابراهام شتيرن. وقد التحق بيريز بالمهاغناه وهو ما يزال طالباً في عام ١٩٤٧.

### نبذة عن حياة رؤساء الحكومة

#### ١ - دافيد بن غوريون

— ولد في بلونسك في بولنده ١٦ تشرين الأول ١٨٨٦

— درس في مدرسة دينية، وفي كلية الحقوق في جامعة اسطنبول.

— عضو نشيط في الحركة العمالية الصهيونية. نفته الإدارة التركية لصهيونيته عام ١٩١٥. ذهب إلى الولايات المتحدة وأسس فيها منظمة هيشالوتز. ساعد في ظهور الفرقة اليهودية التي وضعت تحت أمرة الجنرال النني. عضو في المجلس العام للمنظمة الصهيونية ١٩٢٠. ساهم في تنظيم حزب العمال اليهودي (الماباي) وفي الاتحاد العام للعمال اليهود (المستدروت). قام برحلات إلى الخارج في مهمات سياسية. عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ١٩٣٥ - ١٩٤٨. انتخب بعد إعلان الأمم المتحدة قرارها بشأن تقسيم فلسطين رئيساً للمجلس الوطني ومسؤولاً عن الأمن والدفاع. عضو في الكنيست الإسرائيلي منذ تأسيسه.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٤٩ - ٤ كانون الثاني ١٩٥٣.

وزير الدفاع شباط ١٩٥٥.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٥٥ - ١٩٦٣.

— انشق عن حزب الماباي في العام ١٩٦٥ وشكل حزباً آخر برئاسته هو حزب رافي.

- له مؤلفات عديدة وفي لغات مختلفة تعبر عن آرائه السياسية وهي مصدر رئيسي لكل باحث في الصهيونية.

٢ - موشي شاريت

- ولد في كرسون في روسيا تشرين الأول ١٨٩٤ وتوفي في ١٩٦٥ .

- درس الحقوق في جامعة اسطنبول ودرس في مدرسة لاقتصاد والعلوم السياسية في لندن .

- جاء إلى فلسطين ١٩٠٦ .

- كان ضابطاً في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. عضو في اللجنة التنفيذية لحزب بوغالي زيون في بريطانية، و مندوب الحزب إلى مؤتمر حزب العمال البريطاني ١٩٢٠ . سكرتير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ١٩٣١ - ١٩٣٣ . رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ١٩٣٣ - ١٩٤٨ . عضو اللجنة التنفيذية لحزب الماباي . قائد حملة التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية . شرع في تشكيل فرقة اللواء اليهودي . مندوب الوكالة اليهودية أمام بعثات الأمم المتحدة . نجح في حل الأمم المتحدة على تقرير التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وخلق دولة لإسرائيل . سافر بمهمات خارجية إلى بلدان عديدة جداً باسم الوكالة اليهودية ثم باسم الحكومة الإسرائيلية . مثل حزب الماباي في المؤتمرات الاشتراكية الآسيوية (رانغون ١٩٥٢ وبومبي ١٩٥٦) والمؤتمرات الدولية الاشتراكية (هامبورغ ١٩٥٩) . كان رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . عضو في الكنيست الأول والثاني والثالث والرابع والخامس .

- وزير الخارجية ١٩٤٨ - ١٩٥٦

رئيس الوزراء بالوكالة تشرين الثاني ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .

رئيس الوزراء كانون الثاني ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

- كان عضواً في حزب الماباي .

- له مؤلفات في العبرية.

### ٣ - ليفي اشكول

- ولد في اواتوفو في أوكريس ٢٥ تشرين الأول ١٨٩٥ . وتوفي في ١٩٦٩/٢/٢٦ .

- درس في مدرسة فيلنا حينما سيوم الدينية.

- جاء إلى فلسطين ١٩١٤ .

اشتغل كعامل زراعي وحارس في مستعمرة بتاح تكفاه . ساهم في تأسيس أثاروت وقرية أنافم في منطقة القدس . أنتخب في المكتب الزراعي المركزي للعمال المنظمين في « اليهودية » . تطوع في الفرقة اليهودية ١٩١٨ - ١٩٢٠ . مدير الدائرة الزراعية لمابوعالي هاتساير . ساهم في تأسيس كيبوتز بيت ديفانية . مندوب مكتب فلسطين في برلين خلال العهد النازي . كان نشيطاً في تهجير اليهود واملأهم إلى فلسطين ١٩٣٣ - ١٩٣٦ . مدير تعاونيات المستدروت . الأمين العام لمجلس عمال تل أبيب - يافا ١٩٤٤ - ١٩٤٨ . عضو في عاصفات هانيفارم . انتدب إلى جميع المؤتمرات الصهيونية منذ المؤتمر الثاني عشر . عضو في القيادة العليا للهاغاناه . أمين صندوق ومؤسس قسم الصناعات الحربية . مدير عام وزارة الدفاع ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . مدير مكتب الاستيطان في الوكالة اليهودية ١٩٤٩ - ١٩٦٣ . أمين صندوق الوكالة اليهودية ١٩٥٠ - ١٩٥٢ . منح الدكتوراه الفخرية في الفلسفة من الجامعة العبرية في القدس ١٩٦٤ . عضو الكنيست الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس .

وزير المالية ١٩٥٢ - ١٩٦٣

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٦٣

- عضو في حزب الماباي .

- له مقالات عديدة في الصحف المحلية عن الزراعة والاقتصاد والنواحي الاجتماعية .

#### ٤ - غولدا مائير

- ولدت في كييف في روسيا عام ١٩٢١.

- عضو الكنيست منذ الفصل الأول حتى الثامن، عضو مجلس النساء العاملات، مديرة شركة أخيروت، سكرتيرة المستدروت، رئيسة القسم السياسي في الوكالة اليهودية. سفيرة في موسكو.

- دخلت الحكومة لأول مرة في عام ١٩٤٩ حيث عينت وزيرة للعمل والضمان الاجتماعي، وظلت في هذا المنصب لغاية ١٩٥٥ حيث تولت وزارة الخارجية حتى عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٩ وبعد وفاة ليفي أشكول تولت رئاسة الوزراء. وقد استطاعت خلال فترة حكمها السيطرة على الخلافات الحزبية داخل حزب العمل الحاكم.

- شكلت وزارتها الثانية في عام ١٩٧٤، ولكن تفاعلات أحداث حرب عام ١٩٧٣، وظهور نتائج لجنة أغرانات التي حققت في أسباب هزيمة القوات الإسرائيلية في الأيام الأولى لهذه الحرب وتحميل الوزراء مسؤولية غير مباشرة عن ذلك قد أدى إلى سقوط حكومة مائير الثانية وذلك بعد ثلاثة أشهر من تأليفها لهذه الحكومة.

#### ٥ - اسحق رابين

- ولد في القدس عام ١٩٢٢ لأبوين ولدا في روسيا.

- درس في مدرسة خضوري الزراعية في مستوطنة « كفارتابور » بالجليل الاردني.

- انضم إلى عصاية « الهاغاناه » وعمره تسعة عشر عاماً، وعمل في قواتها الضاربة « البلماخ » وأصبح أحد قادتها.

- كان قائداً للواء هارتيل في الماباخ في حرب عام ١٩٤٨، وكان هذا اللواء مسؤولاً عن منطقة القدس وباب الواد.

- شارك في الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الهدنة في رودس عام ١٩٤٩.

بعد إنهاء الحرب عين رئيساً لشعبة العمليات في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

- أرسل في بعثة دراسية إلى بريطانيا وتخرج من كلية الأركان فيها .

- أصبح رئيساً لشعبة التدريب ما بين ١٩٥٤ - ١٩٥٦ وقائداً للمنطقة

الشمالية ما بين ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ثم رئيساً لشعبة الطاقة البشرية ما بين ١٩٥٩ -

١٩٦٠ ثم نائباً لرئيس الأركان ورئيساً لشعبة العمليات في القيادة العامة ما بين

١٩٦٠ - ١٩٦٤ . من ثم رئيساً للأركان العامة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

- عين رابين سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ وبقي

هناك خمس سنوات، حيث عاد بعد انتخابه عضواً في الكنيست الثامنة عام

١٩٧٣ . وعين وزيراً للعمل في حكومة جولدا مائير الثانية، وبعد استقالة مائير

في نيسان ١٩٧٤ تنافس مع شمعون بيريز على زعامة حزب العمل ورئاسة

الحكومة .

- فاز على بيريز بنسبة ٦٠٪ وأصبح رئيساً للحكومة وزعيماً للحزب حتى

استقال من منصبه على إثر فضيحة مالية في عام ١٩٧٧ .

- حاول استعادة موقعه في الحزب إلا إنه فشل في ذلك وظل الرجل الثاني

في القيادة .

- أصبح وزيراً للحرب في ما يسمى «حكومة الوحدة الوطنية» في

١٩٨٤/٩/١٤ .

٦ - مناحيم بيغن

- ولد في بريست ليتوفسك في بولندا عام ١٩١٣ .

- درس القانون في جامعة وارسو وتخرج منها عام ١٩٣٨ .

- انضم وهو طالب لحركة بيتار وهي حركة شبيبة أسسها الصهاينة

الحرفيون وأصبح أحد قادتها في بولندا . وعندما احتل النازيون بولندا عام

١٩٣٩ هرب بيغن إلى فنلندا . وهناك قبضت عليه السلطات السوفيتية ، وقدمته

للمحاكمة بصفته عميلاً للمخابرات البريطانية. وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية سنوات في معسكر العمل في سيريا .

– عندما دخل الاتحاد السوفياتي الحرب، وبدأ الحلفاء يشكلون جيشاً من البولونيين الموجودين في المنفى للمشاركة في الحرب ضد ألمانيا، أفرج عن بيفن في عام ١٩٤١ حيث التحق بالجيش البولوني .

– حضر إلى فلسطين مع وحدته في عام ١٩٤٣، حيث اتصل بمنظمة (الأرغون) الإرهابية. وقد أصبح قائداً لها في كانون الأول من عام ١٩٤٣ .

بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني شكل بيفن حركة حيروت من بقايا عصابتي إيستل وليحي. وفي عام ١٩٦٥ تم تشكيل كتلة جاحل من حركة حيروت والحزب الليبرالي وقد أصبح بيفن زعيماً لهذه الكتلة .

– اشترك في الحكومة الإسرائيلية لأول مرة في عام ١٩٦٧ حيث أصبح وزيراً بلا وزارة كما شارك أيضاً في حكومة أشكول في عام ١٩٦٩ . وفي آب ١٩٧٠ انسحب بيفن ووزراء جاحل من الحكومة بعد أن وافقت على مشروع روجرز .

– وقد تزعم بيفن لكتلة الليكود عام ١٩٧٣ بعد تشكيلها من مجموعة الكتل السياسية .

وفي عام ١٩٧٧ فاز الليكود حيث أصبح رئيساً للوزراء للمرة الأولى . وقد عاد وشكل الحكومة مرة أخرى في عام ١٩٨١ .

– اعتزل الحياة السياسية في ١٩٨٣/٩/١٥ على أثر اعتقال صحته ، وإصابته بأمراض نفسية متعددة نتيجة لفشل سياسته الداخلية والخارجية .

#### ٧ - يتسحاق شامير

اسمه الأصلي يتسحاق يرزنييتسكي، ولد في عام ١٩١٥ في بلدة روحينو في مشرق بولونيا وترعرع في بلدة بياستوك وهي واحدة من أكبر مراكز التجمع اليهودي في بولونيا . وفيها أتم دراسته الثانوية، ثم التحق بكلية الحقوق في جامعة



وارسو وأكمل الدراسة في الجامعة العبرية في القدس.

- كان رفيقاً لمناحم بيغن في حركة الشيبة (بيتار) التابعة للحركة التحريفية. هاجر إلى فلسطين في عام ١٩٣٥ وانضم إلى عصاة الإيتسل في عام ١٩٣٦، وخرج في عام ١٩٤٠ مع عصاة ابراهام شتيرن (ليحي) الارهابية التي انشقت عن الإيتسل.

- سجن بعد مقتل ابراهام شتيرن في آب ١٩٤٢ وأصبح شامير واحداً من القيادة الثلاثية لعصاة شتيرن وفي عام ١٩٤٦ نفته السلطات البريطانية إلى أرتيريا، وهرب من هناك وتمكن من العودة إلى فلسطين في ١٩٤٨/٥/٢٠ بعد قيام الدولة الصهيونية.

وهو إرهابي محترف، ساهم بشكل مباشر في كثير من الأعمال الإرهابية التي اقترفتها العصابات الصهيونية ضد العرب في فلسطين وفي اغتيال اللورد (موين) وزير الدولة البريطاني في عام ١٩٤٤ في القاهرة، وفي اغتيال الكونت برنادوت ممثل ووسيط الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

- عمل في الفترة ما بين عام ١٩٤٨ - ١٩٥٥ كسكرتير لشركة (دور السينا) ثم موظفاً في شركة للمقاولات، وانضم إلى الموساد لمدة عشر سنوات ما بين عام ١٩٥٥ - ١٩٦٥ (كنائب لرئيس الموساد)، وآخر مهمة له في المخابرات الإسرائيلية (الموساد) هي إدارة نشاط الموساد في أوروبا لكنه استقال في عام ١٩٦٥، وتفرغ للعمل التجاري إذ أقام شركة فرنسية - اسرائيلية (مصنع للمطاط) وفشل في ذلك.

- عاد إلى العمل السياسي، عندما انضم إلى حركة حيروت في عام ١٩٧٠ وتسلم سكرتارية الحركة في عام ١٩٧٥، وانتخب عضواً للكنيست الثامنة عام ١٩٧٣ وأعيد انتخابه عضواً في كل من الكنيست التاسعة والعاشر والحادية عشرة.

- وفي أعقاب صعود الليكود للسلطة في الكيان الصهيوني، إثر الانتخابات التاسعة عام ١٩٧٧ انتخب شامير رئيساً للكنيست، ثم عين وزيراً للخارجية في

حكومة بيغن في آذار ١٩٨٠ من قبل مركز حركة حمروت في ١/٩/١٩٨٣ كزعيم للحركة ومرشحاً لرئاسة الوزارة خلفاً لبيغن.

- شكل الحكومة الثانية والعشرين في تاريخ الكيان الصهيوني في تشرين الأول ١٩٨٣ واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الحكومة واستمر في منصبه هذا حتى تم تشكيل حكومة ما يسمى (حكومة الوحدة الوطنية) التي تضم المراح والليكود، في ١٤/٩/١٩٨٤ وتسلم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

- أما بخصوص آرائه السياسية فهو يميني متطرف أكثر من رئيسه الإبراهي (بيغن) إذ لم يوافق على اتفاقات كامب ديفيد التي صاغها (بيغن)، وهو مؤيد قوي لتوسيع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة والضفة والقطاع للكيان الصهيوني، والتضييق على العرب في فلسطين المحتلة.

٨ - شمعون بيريز

- ولد في فشنيفا البولونية عام ١٩٢٣.

- حضر إلى فلسطين مع عائلته عام ١٩٣٤ استقرت أسرته في تل أبيب.

انتسب لمدرسة بلغور الثانوية في تل أبيب، ثم انتقل إلى مدرسة قرية الشبان الزراعية في بيت شيمش حيث أنهى دراسته الزراعية عام ١٩٤١.

- التحق بيريز بالهاغاناه وهو مازال طالباً. وفي عام ١٩٤٧ التحق بقيادة الهاغاناه.

- بعد قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨ عمل في وزارة الدفاع وأصبح من القريبين من بن غوريون. وفي عام ١٩٤٩ ساهم في إنشاء سلاح البحرية الإسرائيلي. وفي العام نفسه ترأس بعثة وزارة الدفاع لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة.

- عين في عام ١٩٥٢ نائباً لمدير عام وزارة الدفاع في الكيان الصهيوني ثم أصبح مديراً عاماً لهذه الوزارة في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٩. وساهم وهو

في هذا المنصب بدور بارز في إقامة نواة الصناعة العسكرية في الكيان الصهيوني، وفي تطوير المفاعل النووي في ديمونا، وفي التنسيق مع الحكومتين البريطانية والفرنسية للإعداد للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

- انتخب عضواً في الكنيست لأول مرة وأصبح نائباً لوزير الدفاع حتى عام ١٩٦٥.

- شارك مع بن غوريون في تأسيس حزب رافي عام ١٩٦٥ حيث كان أحد زعمائه، وانتخب سكرتيراً عاماً لهذا الحزب. كما انتخب عضواً في الكنيست السادسة عن هذا الحزب.

- ساهم في الجهود التي بذلت لإعادة توحيد أحزاب ماياي ورافي وأحدثت هعفودا في حزب العمل عام ١٩٦٨.

- وفي عام ١٩٦٩ شارك في حكومة التكتل الوطني الثانية برئاسة غولدا مائير كوزير مسؤول عن التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة. كما شغل منصب وزير الاستيعاب ومن ثم وزير المواصلات والبرق والبريد بين أعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤. عين وزير الدفاع في حكومة اسحق رابين حتى عام ١٩٧٧.

- فاز بزعامة حزب العمل عام ١٩٨١ ضد منافسة اسحق رابين، وقد دخل انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث أصبح بعدها ومنسند ١٩٨٤/٩/١٤ رئيساً للوزراء في حكومة التناوب الإسرائيلية.

- لبريز عدد من المؤلفات أهمها: الخطوة التالية عام ١٩٦٥، ومقلاع داود الصادر عام ١٩٧٠، وكتاب من أولئك الرجال الصادر عام ١٩٧٩، مذكرات بعنوان «حروبنا مع العرب». وله كتابات متفرقة في الصحافة.



---

## الفصل الثالث

---

### السياسة الخارجية

إن عملية صنع السياسة الخارجية تعني التخطيط العام للسياسة الخارجية، بما تشمله من دراسة الأوضاع العامة والداخلية، والقرارات المحتملة، واختيار الأدوات المنفذة، ودراسة المواقف والإمكانات والحالات خلال فترة غير محددة وغير مرتبطة بجمالة معينة. ويشكل القرار السياسي أحد أدوات السياسة الخارجية باعتباره اختياراً لأحد البدائل لمواجهة موقف محدد في فترة زمنية محددة.

وتعكس السياسة الخارجية الإسرائيلية باستمرار تصورات رؤساء الأحزاب السياسية الرئيسية. وكثيراً ما أدى الخلاف بين هذه الأحزاب إلى تفكك الحكومة، وانسحاب بعض الوزراء منها، نتيجة لموقف حكومي إزاء اتباع سياسة خارجية معينة. وفي كثير من الأحيان، في ظل الحكومات الائتلافية، يتوجه رئيس الوزراء المكلف إلى الأحزاب الصغيرة ويمنحهم سلطة تفوق قوتهم في التأثير على السياسة الخارجية، بحيث شكل هؤلاء قيداً على حركة صانعي السياسة الخارجية، وذلك من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، أو من أجل المحافظة على الحكومة الائتلافية القائمة.

ونحن هنا سنحاول استعراض موضوع السياسة الخارجية في أربعة بنود هي:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: موقع السياسة الخارجية في برامج الحكومة.

المبحث الثالث: قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الرابع: الجهاز الدبلوماسي (وزارة الخارجية).



## المبحث الأول

### العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية

لا شك أن هناك عدة عوامل تؤثر في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، يمكن ردها إلى عوامل داخلية، متعلقة ببنية الكيان الصهيوني نفسه، وأخرى خارجية حددتها طبيعة الوجود الإسرائيلي وقيام الدولة الإسرائيلية. ونحن سنقوم باستعراض هذه العوامل للتعرف على مدى تأثيرها على السياسة الخارجية الإسرائيلية.

#### ١ - العوامل الاجتماعية

كان للعوامل الاجتماعية المرتبطة بتغير العنصر البشري والقيادات في إسرائيل، أثر واضح في توجه سياستها الخارجية، فارتباط الهجرة الأولى إلى إسرائيل بمجموعة الرواد من مواليد شرق أوروبا، وما حلوه من تقاليد وايدولوجيات أدى إلى تسهيل علاقات إسرائيل وتوجهها نحو شرق أوروبا في سنواتها الأولى<sup>(١)</sup>.

وفي إسرائيل كان ينمو جيل جديد من اليهود المولودين محلياً، وفي صفوف هذا الجيل الشاب نشأ شعور بالقوة والاستقلال، لم يكن معروفاً في صفوف الجيل السابق الذي ازدروه، لأنه «جيل الأحياء اليهودية المعزولة» (الغيتو). ومع بلوغ هؤلاء الصغار سن الشباب والجنسية، كان لهذا الغارق في العمر تأثير

---

(١) حول الهجرات اليهودية ودور هؤلاء في صنع القرارات الإسرائيلية راجع: ابراهيم وغنز، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الحوري، دار القدس، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ص ٢٣ - ٢٨.

على عملية صنع القرارات. ويسجل وفاة ليفي أشكول عام ١٩٦٩ مرحلة انتقالية من القادة المسنين إلى القادة المولودين في فلسطين، وقد كان أشكول يمثل « عقلية الهجرة الثانية » بين القادة (١٩٠٤ - ١٩١٣)، بحيث يمكن اعتباره من « الحرس القديم »<sup>(١)</sup>.

وفي نفس الوقت فقد اثرت سيطرة القيم التقليدية والدينية في المجتمع الإسرائيلي في توجه سياسة إسرائيل الخارجية. ومع ازدياد التثبيت بالعقيدة الصهيونية المبنية على أساس التوسع واحتلال الأراضي الجديدة، ومع ازدياد الإيمان بالأرض الموعودة وتحقيق الحلم ببناء إسرائيل الكبرى، فقد ازدادت التيارات المتشددة، مما أثر تأثيراً مباشراً على رسم السياسة الخارجية، وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية بناء العلاقة مع الدول العربية المجاورة بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص.

ويمكن تقسيم تصورات الإسرائيليين للعرب إلى ثلاث مدارس فكرية: الأولى، وهي التي يشار إليها بالبيورانية، نسبة إلى مارتن بيور، وتهدف هذه المدرسة إلى « التوفيق بواسطة التراضي » مع العرب وتتنظر إليهم كشعب آخر محب للسلام، نزل بهم ظلم كبير، وينتشر هذا المفهوم بين أعضاء حزب المابام اليساري.

وهناك تصور آخر هو المسيطر حالياً، وهو الأكثر انتشاراً، ومعروف بالبنغوريونية، وكثيراً ما يقرن هذا الرأي « بعقلية الهجرة الثانية » مع أن مناصريه الأساسيين كانوا موشي ديان وشمعون بيريز وهما من « جيل الشباب » الإسرائيلي.

وهناك رأي أكثر اعتدالاً، ويعرف « بالوايزمانية ». وهو ينتهج نهجاً وسطاً لتحقيق السلام. ولكنه كان ذا تأثير محدود. وقد تلقى ضربة كافية بعد حرب ١٩٦٧، حيث أن الذين كانوا يؤيدون هذا الرأي، قد توجهوا للتطرف، اذ تبنا موقف بن غوريون<sup>(٢)</sup>.

(١) نيويورك تايمز ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٩، ص ٣٢.

(٢) أبراهام وغنز، مرجع سابق، ص ٧٩.



## ٢ - العوامل النفسية

لا شك إن الأبعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية، وما تحتويه من عقد المعقدة والتفوق والشعور بالاضطهاد والخوف من خطر الإبادة وعدم الثقة بالآخرين، قد أثر على رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

لقد عبر ناحوم فولدمان رئيس المنظمة الصهيونية السابق عن هذه الأبعاد حينما قال:

«كنا نميل دائماً إلى المبالغة في ردود أفعالنا، وفي الإيمان بقيم مطلقة. فهذه نفسية شعب يؤمن بأنه شعب الله المختار. هذه النفسية هي التي ولدت الأفكار الأساسية لتاريخ فلسفتنا... إن هذا التشاؤم والقلق السائد الآن لدى معظم الإسرائيليين، ويهود العالم جاء نتيجة تحطم نماذج ومفاهيم وأوهام، وهم التفوق المستمر على العرب، وبعد حرب عام ١٩٧٣ جاءت مبالغة معاكسة تمثلت في الشعور بالوهن الذي استمر طويلاً، قد يدفع إلى أعمال يائسة تنطوي على موافقة العنف»<sup>(١)</sup>.

إن استمرار عقدة الاضطهاد الجماعي أدى إلى شعور عند الإسرائيليين موصوف «بمبدأ المسكرين» أي أن إسرائيل واليهود في العالم في معسكر ضد الأمم الأخرى (قويم)، أو ضد شعوب العالم الأخرى. إن الرأي القائل على أن الحليف الوحيد الموثوق لإسرائيل هو بقية اليهود في العالم، كامن في صلب الفكر الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨.

وقد أدى التشبث بهذا الرأي عام ١٩٦٧ إلى حل صانعي السياسة الإسرائيلية لرفض التعبيرات عن الدعم الخارجي، كالمشروع الذي تقدم به الرئيس جونسون، والجهود التي قام بها رئيس الوزراء البريطانية ولسون. إن الفكر الإسرائيلي يسيطر عليه إحساس عميق بأن المحافظة على «الدولة» هو هدف أولي يفتني على جميع الاعتبارات الأخرى.

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، مناقشات حول نتائج حرب تشرين، عدد ٣، بتاريخ شباط (فبراير) ١٩٧٤ ص ٧٩ - ٨٣.

### ٣ - الأمن القومي

أنه لمن الطبيعي نتيجة للظروف التي عاشتها إسرائيل منذ قيامها، أن تسيطر المشاكل الأمنية على محور السياسة الخارجية، وإن تشكل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، أحد الأسس المعتمدة في رسم السياسة الخارجية.

وقد كان بن غوريون، هو واضع اللبنة الأولى في صرح نظرية الأمن بحيث استندت إلى: النوع المتفوق، مقابل الكم العربي المهمل والمتخلف النوعية، تعويضاً عن النقص الكمي والديمقراطي والحدود الجغرافية الضعيفة، وتبني استراتيجية الأمن الهجومي حتى عام ١٩٦٧ والهجوم المضاد الإجهاضي في ما بعد ١٩٦٧ بسياسة امتصاص الضربة الأولى.

وفي تفصيل ذلك نقول، إن الصهيونية قد سعت لإنشاء قوة عسكرية تحقق أهدافها المتمثلة في قيام إسرائيل. وحينما تم الإعلان عن قيام هذه الدولة عام ١٩٤٨ فقد حددت أهداف هذه القوة في الدفاع عن السكان اليهود في البلاد، والأراضي التي يسيطرون عليها، ثم الاستيلاء على الأراضي التي حددت لدولة إسرائيل في قرار الأمم المتحدة، ومن ثم توسيع الأراضي قدر المستطاع عن طريق تدمير أكثر ما يمكن تدميره من القوات العربية المتجمدة في المنطقة<sup>(١)</sup>.

وبعد عقد اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، فقد ظلت نظرية بناء جيش متفوق تسيطر على العقبة الإسرائيلية، وتشكل عنصراً أساسياً من عناصر نظرية الأمن الإسرائيلية. وقد حدد إيغالون مهمة الجيش بقوله:

«إننا دائماً بحاجة إلى جيش قوي للحيلولة دون نشوب حرب، ولجعل زعماء العرب والشعوب العربية، يدركون أنه ليس ثمة احتمال للتوصل إلى حل ما في ساحة القتال. وسنكون بحاجة إلى جيش قوي، ولو توصلنا ذات يوم إلى تسوية ما، للحيلولة دون أن تسول لأي شخص نفسه بخرق التسويات. وإذا لم تتحقق

---

(١) مجلة سكر أحوشت شباط، آذار ١٩٨٣، امن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها. بقلم العقيد إيلون.

التسوية فنحن بحاجة إلى جيش قوي كي نتصر إذا نشبت الحرب»<sup>(١)</sup>.

وكان بن غوريون قد كرر نفس القول عندما يقول:

«إن إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا بقوة السلاح»<sup>(٢)</sup>.

ونجد أيضاً أقوالاً مشابهة لكل من شمعون بيريز وإريئيل شارون وهما من عناصر مراكز القوى في المرحلة الحالية.

وقد سعى صانعو السياسة الخارجية في إسرائيل من ذوي الخلفيات العسكرية، إلى تأكيد أهمية هذا العامل في صناعة السياسة الخارجية. وفي نفس الوقت فإن التفوق العسكري يرتبط هو الآخر بعدة عوامل لها تأثير أيضاً على السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومنها ضرورة توفر مؤسسة عسكرية ضخمة، وإشراف المؤسسة العسكرية على كافة النشاطات الأخرى في المجتمع، وضرورة توفر صناعات عسكرية، ومستوطنات دفاعية لضمان القدرة الذاتية لإسرائيل، بالإضافة إلى علاقات خارجية وطيدة مع الدول الكبرى، لتأمين الأعداد بالسلاح، والتغطية والتأييد لعمليات المؤسسة العسكرية ضد الدول العربية.

وقد تفرع عن مبدأ التفوق العسكري عدة نظريات. فقد تبنى الجيش الإسرائيلي عقيدة الحرب الخاطفة والقصيرة، بحيث تقوم القيادة الإسرائيلية «برمي القوات سريعاً في أرض العدو، لنقل المعركة إلى أرضه، التركيز المكثف على إحدى الجبهات لأنها كما، ثم التفرغ للجبهات الأخرى، ويتم الاستعانة بهذا العمل بشناتي الطائرة والدبابات». وقد تبنى الجيش الإسرائيلي هذا المبدأ لملاءمته مع ظروف الاستيطان الصهيوني، الذي كان سيفقد تماسكه، لو جرت أية حرب عربية - إسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية التي يحتلها، ويقع عليها دولته.

كما تبنت القيادة الإسرائيلية، مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية: حتى لا يشعر

---

(١) توفيق بكر، الصهيونية وإسرائيل والحقائق من هرتزل إلى رابين شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع طبعة أول ١٩٧٧ للكويت، ص ٧٩.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ١٤٣.

أبناء مجتمع الاستيطان، بأنهم تحت رحمة امدادات دولة كبرى هي أمريكا. فمثل هذا الشعور إذا تمكن من الاستيلاء على مشاعر الإسرائيليين سوف يحطم من وحدتهم النفسية. ومن هنا كانت ضرورة التفوق، وضرورة الحرب الخاطفة، وضرورة الحرب القسرية، لأن حرباً طويلة ستعني بالضرورة نفاذ المخزون التسليحي. فقد أعلن ديان ذاته عشية حرب أكتوبر أن مخازن جيشه لا تكفي لقتال أكثر من أسبوعين. وبعد جسر الإمداد الجوي الأمريكي هرع المنظرون الصهاينة يصورون الأمر، وكأنه ضرورة للاستراتيجية الأمريكية أكثر منها مساعدة لجيش قد يتعرض للانهيار. وقد قال آكون:

« إن استمرار وجود دولتنا يعتمد على مقدرتنا في الدفاع عن أنفسنا دون الالتجاء إلى مساعدة عسكرية من الخارج، باستثناء تزويدنا بالمعدات الحربية، وهذا ما يسميه ديان الحرب مع العرب وجهاً لوجه»<sup>(١)</sup>. وفي نفس الوقت فقد عمل البعد الجغرافي دوراً في صنع نظرية الأمن الإسرائيلية، فقد وصف ديان وضع إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ بقوله:

« إن ثلاثة أرباب شعب إسرائيل يسكن في السهل الساحلي الممتد من الشمال من حيفا إلى الجنوب من تل أبيب مع تفرع بارز ضيق يأتجه القدس. ويبلغ معدل اتساع هذه المنطقة الكثيفة بالسكان، ما لا يزيد عن اثني عشر ميلاً بين البحر المتوسط والحد الأردني. ومن مبنى المجلس النيابي الإسرائيلي في القدس تمكن رؤية الحرم المثلثي في الضفة الغربية الأردنية على مسافة تضع مئات من البنادق. إن مقر القيادة الإسرائيلية العامة في السهل الساحلي يقع ضمن مرمى البصر الواضح من التلال التي تميز الحد الأدنى. ثم أن طرق البلاد وخطوطها الحديدية الرئيسية معرضة لغارات سهلة وسريعة. ويندر وجود أي مكان في إسرائيل يستطيع أن يحيا أو يعمل فيه بعيداً عن المدى السهل لنيران العدو. والحقيقة أنه ليس هناك أية مستعمرة باستثناء النقب على بعد يزيد عن عشرين ميلاً من أي حد عربي»<sup>(٢)</sup>.

(١) توفيق بكر، مرجع سابق ص ٨١.

(٢) إبراهيم وغنز، مرجع سابق، ص ٥٣.

وهكذا فقد رأت القيادة الإسرائيلية أن عبارة «سلامة الحدود» لا معنى لها في إطار جغرافية إسرائيل هذه، وقد رأت أن انتظام الحياة القومية كله يتأثر بأي نشاط معاد من أرض الدول المجاورة.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، فقد تركزت الأنظار حول عبارة «الحدود الآمنة والمعترف بها» الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وفي إجابة إسرائيل للمبعوث الدولي غونار يارينغ حول هذه المسألة قالت «إن الحدود الآمنة والمعترف بها لم تتوفر أبداً بين إسرائيل والدول العربية. وبالتالي فإن من الواجب إنشاؤها الآن كجزء من عملية حفظ السلام. بحيث تستبدل بوقف إطلاق النار معاهدات سلام تنشئ حدوداً دائمة ومعترفاً بها كما يتفق عليه خلال مفاوضات بين الحكومات المعنية»<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبرت القيادة الإسرائيلية، أن الحدود التي نتجت أثر حرب حزيران ١٩٦٧، هي حدود صالحة لأن تكون حدوداً آمنة. وقد قال إسحق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق: «إن الحدود الحالية تسير بموجب حواجز طبيعية: من ناحية مصر، القناة، ومن ناحية الأردن، نهر الأردن، وهذا حاجز أقل تأثيراً من قناة السويس، لكنه حاجز على كل حال. أما مع سوريا فلن تعود هنالك أية حاجة تفرض تسليق الجبال»<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - العوامل الشخصية

إن عملية وضع الأسس العامة للسياسة الخارجية، واتخاذ القرارات تتأثر بعدة عوامل، ترجع في كثير منها إلى طبيعة شخصيات واضعيها وتصوراتهم. وقد كان بقدرة هذه الشخصيات على استيعاب المعلومات وصنع المقررات ومقاومة الضغط وتغيير الأفكار أثر واضح في صنع السياسة الخارجية. ولا شك أن الميراث التاريخي والعقيدة الإيديولوجية والمفاهيم الدينية قد ساهمت مساهمة

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع مقالتنا «المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية» مجلة شؤون عربية عدد (٤٠) تاريخ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤ ص ١٦٧.

(٢) ابراهيم وغز، مرجع سابق ص ٥٤.

فعالة في تكوين الشخصيات الإسرائيلية.

فالتاريخ اليهودي القديم، يقدم نماذج لحياة الاضطهاد والعنف والشعور بالتفوق والعظمة، وهذه كلها تنعكس ولا شك على سياسة إسرائيل الخارجية. كما أن تاريخ الدبلوماسية الصهيونية، واعتمادها دبلوماسية القلة، والذي أتبعه حايم وايزمن في اتصالاته مع القادة البريطانيين وغيرهم، ينعكس هذه الأيام على سياسة إسرائيل الخارجية. كما كان لتصورات القيادات الصهيونية الأول، من حيث إقامة الدولة اليهودية بالاعتماد على تهجير اليهود إلى فلسطين وإقامة علاقات وطيدة مع العالم الغربي أثر واضح في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية الحالية.

وقد عمل بن غوريون في المراحل الأولى لقيام الدولة، على بناء أسس السياسة الخارجية مستنداً إلى اعتبارات أمنية، وفي نفس الوقت فقد حافظ على الاعتبار التاريخي والإيديولوجية، المرتبطة بالديانة اليهودية والحركة الصهيونية. ولكن بعد مرحلة بن غوريون، فقد سيطرت القضايا الأمنية، والمشاكل العسكرية، على تفكير صانعي السياسة الخارجية، بشكل فعال في عهد الماباي، الذي تحول إلى حزب العمل، ومن ثم إلى المعارخ. وتشير مشاريع السلام التي طرحها المعارخ إلى حقيقة تغليب الاعتبار الأمنية على الاعتبار الأخرى في هذا المجال. وقد ظهر خلال هذه المرحلة، ما يمكن أن يسمى بالانقسام في الرأي حول كيفية معالجة العلاقة مع الدول العربية المجاورة، وقد بدا أن جناح «الصقور» يرفض أي تنازل عن أية أرض في مقابل السلام. بينما يرى فريق «الحمام» أن من الواجب التنازل عن جزء من الأراضي مقابل تحقيق السلام.

ومع ذلك فقد ظلت هذه الشخصيات تتمسك بالاعتبارات الأمنية في صنع السياسة الخارجية، وإعطائها الأولوية في رسم الخطوط العريضة لهذه السياسة. وفي هذا يقول شمعون بيريز «بأن القرار السليم في مجال سياسة إسرائيل الخارجية، يجب أن يستند إلى نظام دفاعي سليم وقوي». ويؤكد هذا المفهوم في

نصريحات متعددة له عن طبيعة تصوره للسلام في المنطقة، وضرورة الالتفات إلى القضايا الأمنية باعتبارها المستند الأساسي للمسألة<sup>(١)</sup>.

وفي مرحلة تالية، وحينما سيطر الليكود على السلطة، فقد عادت المفاهيم الإيديولوجية والدينية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية والميراث التاريخي لليهود. وقد سيطر هذا الاتجاه على صانعي السياسة الخارجية، وارتبط بمجموعة من القيادات الإيديولوجية والسياسية، التي شكلت مراكز القوى في هذه المرحلة، بدلاً من القيادات من ذوي الخلفية العسكرية من المعراخ. وتميزت هذه المرحلة بالإعلان عن أفكار مراكز القوى وتصوراتهم الإيديولوجية المتطرفة بصورة جلية، بما فيها من ارتباط بالفكر الصهيوني اليمني، الذي يعزز عقدة التفوق، ويؤكد انتهاء إسرائيل للعالم الغربي، ويشيد بدور اليهود في بناء الحضارة الغربية. وقد أدت هذه التصورات إلى صيغ صانعي القرارات والسياسة الخارجية في إسرائيل بالتعصب والتشدد في مواقفهم في المجالات السياسية، وإلى اعتماد البعد الديني كأساس للمواقف في مجال السياسة الخارجية.

ويمكن رد أسباب الجناح للتطرف لدى صانعي السياسة الخارجية في هذه المرحلة، إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بتأثيرهم بالفكر البورجوازي والقومي في أوروبا في مطلع القرن العشرين، وكذلك العمل الطويل في المنظمات السرية في فترة الشوف قبل قيام إسرائيل، هذا بالإضافة إلى تأثير صانعي السياسة الخارجية من الليكود بآراء وأفكار معلمهم الأول جابوتنسكي. والذي يعتبر الأب الروحي لهذا الاتجاه القائم على تغلب المواصل الإيديولوجية والصهيونية على بقية الاعتبارات الأخرى.

(١) د. نظام بركات. مراكز القوى. مرجع سابق ص ١٤٧.

## المبحث الثاني

### موقع السياسة الخارجية في برامج الحكومة

عالجت البرامج الحكومية مجموعة من القضايا التي تهم الدولة. ويمكن تصنيف هذه القضايا إلى: محلية، وأمنية، ودولية. وتتدخل هذه القضايا في كثير من الأحيان بحيث يمكن القول إن كل واحدة منها لها تأثير مباشر على الأخرى. وكما وضعنا سابقاً فإن كثيراً من القضايا المحلية تساهم مساهمة مباشرة في بناء تصورات أخرى. فالمسألة الاقتصادية على سبيل المثال تساهم في كيفية بناء نظرية أمنية إسرائيلية. كما أن بناء نظرية أمنية قائمة على الاعتماد على النفوق العسكري أيضاً، له علاقة مباشرة بكيفية إقامة علاقات دولية تخدم في نهايتها الأهداف الإسرائيلية المركزية.

ونظرة فاحصة للبرامج الحكومية فاننا نخرج بنتيجة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، قد اعطت القضايا المحلية القيمة الأولى في سياستها. وقد كان التركيز بشكل أكبر على كيفية معالجة القضايا الاقتصادية. وليس هذا بمستغرب باعتبار أن إسرائيل تفتقر إلى مقومات بناء الدولة العصرية، فهي تعتمد في معظم اقتصادها على المساعدات الخارجية سواء التي تقدمها الولايات المتحدة أو الجاليات اليهودية الموجودة في الخارج<sup>(١)</sup>.

وقد كان حرياً بالحكومات الإسرائيلية الأولى الإهتمام بالعلاقات الجيدة مع

---

(١) بلغ حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في عام ١٩٨٥ / ثلاثة مليارات دولار كميونات اقتصادية وعسكرية. كما قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مبلغ مليار ونصف كمساعدة اقتصادية طارئة هذا بالإضافة إلى استفادة إسرائيل من برامج المساعدات الأمريكية في مجالات أخرى.



الأمم المتحدة، وخصوصاً أن إسرائيل مدينة للأمم المتحدة في قيامها. فكما هو معروف فإن إسرائيل قد تم إنشاؤها بقرار صادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. حيث نص القرار حينها على إنشاء دولتين الأولى يهودية، ورسم حدود هذه الدولة بشكل جيد، والثانية عربية مجاورة للدولة اليهودية. وبذلك فقد كان الفضل الأكبر لقيام إسرائيل بشكلها الرسمي للأمم المتحدة. وقد أرادت إسرائيل من وراء التركيز على الإشارة إلى الأمم المتحدة إلى هدفين، الأول: إنها ملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة التي تم الاعتراف بإسرائيل بعد الإقرار بها، والثانية اشعار الأمم المتحدة بأنها تحتفظ بالجميل الذي قدمته لها.

هذا وقد تضمن برنامج الحكومة الذي وافق عليه الكنيست الأول في آذار - (مارس) ١٩٧٩ بياناً موجزاً لخطة مبادئ:

- ١ - الولاء لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والصداقة مع جميع الدول المحبة للسلام، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي<sup>(١)</sup>.
- ٢ - السعي من أجل عقد اتفاق يهودي عربي داخل إطار منظمة الأمم المتحدة.
- ٣ - تأكيد كل خطوة تستهدف دعم السلام، وضمان حقوق الإنسان والمساواة بين العالم أجمع. ودعم سلطة وصلاحيات منظمة الأمم المتحدة.
- ٤ - تأمين حق الخروج من أي دولة لليهود الذين يرغبون في العودة للإقامة الدائمة في وطنهم الأصلي.
- ٥ - ضمان فعال لاستقلال دولة إسرائيل وسيادتها الكاملة<sup>(٢)</sup>.

ولكن الاهتمام بالأمم المتحدة قد تراجع في برامج الحكومات الإسرائيلية اللاحقة. وقد بدا عدم الاهتمام بالأمم المتحدة من خلال عدم الالتزام بقراراتها

---

(١) من الواضح ان الإشارة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بجانب الأمم المتحدة كونهما أوائل الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل.

(٢) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ١٤٧.

الصادرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقد غابت عبارة الأمم المتحدة عن برامج الحكومات الإسرائيلية منذ فترة طويلة. وهكذا فإننا لا نجد أي إشارة لها في برامج حكومة بيغن الأولى والثانية وشامير وشمعون بيريز الحالية. فبينما كانت الحكومات الإسرائيلية السابقة تطالب بحل الصراع العربي - الإسرائيلي في إطار الأمم المتحدة فإن الحكومات الإسرائيلية الحالية أخذت تدعو للمحادثات المباشرة. كما ترفض الحكومة الإسرائيلية الحالية مسألة المشاركة الدولية في إيجاد نسوية عادلة في المنطقة. وتعتبر أن عقد مؤتمر دولي هو بمثابة مضیعة للوقت، ولا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة<sup>(١)</sup>.

وقد برزت بعد عام ١٩٦٧ مسائل فرعية ادخلتها الحكومات الإسرائيلية ضمن برامجها، وتتعلق هذه المسائل بمستقبل الأراضي التي تم احتلالها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ ومسألة الحدود المستقبلية والقدس والاستيطان والسياسة في المناطق المحتلة والموقف من الشعب الفلسطيني.

وقد وضع برنامج حكومة رابين المبادئ الأساسية لسياسة المعراخ في السياسة الخارجية، حيث جاء فيه:

« أن هدف الحكومة الإسرائيلية الرئيسي خلال الأعوام الأربعة القادمة هو العمل من أجل تحقيق السلام الدائم مع كل دولة من الدول المجاورة. وستكون جهود الحكومة موجهة نحو استنفاد جميع الإمكانيات والاحتمالات المتجسدة في مؤتمر السلام الذي بدأ في جنيف ».

وستواظب الحكومة على زيادة قوة الجيش الإسرائيلي بكل اسلحته، بحسب ما تتطلبه الحاجة إلى ضمان قوته وقدرته على حماية الدولة والتغلب على مهاجميها. وستستخلص العبر من تجربة حرب يوم الغفران، وسيضمن تطبيقها خلال

---

(١) لزيادة التفاصيل راجع الكتب السنوية الإسرائيلية. والكتب السنوية للقضية الفلسطينية الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت، بغداد. وفيما يتعلق ببرنامج الحكومة في عهد الليكود يراجع الكتاب السنوي ١٩٨١ لدار الجليل والدراسات العدد السنوي ١٩٨١ الصادر عن الأرض المحتلة، حركة فتح.

تأهب الجيش الإسرائيلي، في جهاز الأمن بأسره، وسيستمر تدعيم الوحدة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، وضمان الشمولية فوق الحزبية، وتنمية خصال الجيش الإسرائيلي لجيش الشعب.

أما بالنسبة للقدس فقد جاء في البرنامج أن الحكومة ستعمل على مواصلة «بناء القدس عاصمة إسرائيل الأبدية وتطويرها» كما أنها ستواصل سياسة الاستيطان بموجب القرارات التي ستتخذها الحكومة الإسرائيلية. وقد أشار البرنامج إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستحرص على المحافظة على اتفاقيات وقف القتال على أساس التبادل «ومن تحقيق اتفاقات السلام ستبقى الحكومة على استعداد لعقد تسويات معتمدة مع الدول العربية، تستهدف وقف القتال ومنع التدهور نحو استئناف القتال والمساعدة على تقدم المفاوضات».

أما فيما يتعلق بالمناطق المحتلة فقد أشار البرنامج إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستواصل سياسة الخرص على ضمان الأمن وتطبيق القانون من خلال علاقات الاحترام والتفاهم مع السكان. مع استمرار سياسة الجسور المفتوحة. ومنع السكان تشجيعاً على مزاوله النشاط الذاتي في مجالات الإدارة والتعليم والثقافة والدين من أجل تنمية الانماط الديمقراطية في الحياة العامة وعلى صعيد البلديات.

أما على صعيد العلاقات الدولية فقد تضمن البرنامج أن الحكومة ستعمل في الساحة الدولية لدعم مكانة إسرائيل بين شعوب العالم. وستسعى لتعميق الصداقة بين إسرائيل وشعب الولايات المتحدة وحكومتها. وستعمل من أجل إعادة العلاقات بالدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل<sup>(١)</sup>.

لا شك أن حكومة إسحق رابين التي اختارها بعد أزمة داخل حزب العمل، وبعد الأزمة التي نشأت بفعل حرب عام ١٩٧٣، وقد جاءت لتعبر عن الموقف داخل المعراخ. هذا بالإضافة إلى أن حكومة رابين قد وقفت في منتصف الطريق بين الحكومات الإسرائيلية، إنها شكلت نهاية مرحلة سياسية في الحياة

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. جامعة بغداد، ص ١٩٩ - ٢٠٧.

السياسة الإسرائيلية. فقد أعقب هذه الحكومة صعود الليكود للسلطة بزعامة مناحيم بيغن، بحيث شكل هذا الأمر منعطفاً جديداً في السياسة الخارجية الإسرائيلية. فقد جاءت برامج الليكود الحكومية الثلاثة، أي حكومة بيغن الأولى عام ١٩٧٧ والثانية عام ١٩٨١ والتي أعقبتها حكومة شامير عام ١٩٨٣، أكثر تشدداً من سابقتها من الحكومات.

لقد ركزت حكومة بيغن الأولى في برنامجها على المسألة الاقتصادية، حيث احتل هذا الجانب المساحة الأولى في البرنامج الحكومي. وقد جاء البرنامج الحكومي منسجماً مع الإيديولوجية التي تبناها حزب الليكود في بناء اقتصاد حر. وهكذا فقد دعا إلى تشجيع المبادرة الفردية، كما دعا إلى بذل جهود متواصلة لزيادة استثمارات رؤوس الأموال من الخارج في ظل اقتصاد حر ومفتوح. كما وعدت الحكومة بالعمل على تصحيح العلاقات بين أرباب العمل والعمال وتقليص نزاعات العمل في مجال الاقتصاد.

أما في مجال السياسة الخارجية، فقد اعتمد البرنامج على الأسس التي تبناها حزب الليكود والتي تركزت في مقوماتها على المفهوم الديني والعقيدة الصهيونية. وفي هذا الإطار فقد أكد البرنامج على حق «الشعب اليهودي» التاريخي في «أرض إسرائيل» التي تعتبر أرض الأجداد. وجعل مسألة تشجيع الهجرة على رأس مهام «الامة» كما تضمن البرنامج أن الحكومة ستعمل لتخطيط وإقامة وتشجيع الاستيطان المدني والريفي في أرض «الوطن».

وقد طالب البرنامج «جارات إسرائيل كل واحدة على حدة، مباشرة أو بواسطة حكومة صديقة لإجراء محادثات مباشرة، من أجل التوقيع على معاهدة سلام بينها، دون شروط مسبقة من أي جانب، ودون أية صيغة حل ابتدعت من الخارج». وقد قبلت الحكومة المشاركة في مؤتمر جنيف في حال دعوته من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واشترطت أن تكون الدعوة على أساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨.

والنقطة الهامة في برنامج الليكود، ذلك البند الذي يشير إلى تحويل الكنيست

الحقوق الإسرائيلية بموجب قانون أن يطبق « قضاء وأنظمة وإدارة دولة إسرائيل على كل جزء من أرض إسرائيل ». ويفهم من هذا البند أن الحكومة الإسرائيلية لها الحرية في ضم الأراضي التي احتلتها بعد حرب عام ١٩٦٧. وقد قامت الحكومة بالفعل بضم هضبة الجولان العربية السورية في عام ١٩٨١<sup>(١)</sup>.

وحينا شكل بيفن حكومته الثانية عام ١٩٨١، فقد أدخل بعض التغييرات على برنامج الحكومة الائتلافي الذي قدمه للكنيست ونال على أساسه الثقة. لقد راعى البرنامج المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية، إذ تم التوصل إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، كما تم تضمين هذه الاتفاقية جزءاً يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أشارت الاتفاقية إلى تطبيق « الحكم الذاتي » في هذه المنطقة، وهكذا وبعد أن أكد البرنامج الحكومي المبادئ الأساسية التي وردت في برنامج الحكومة السابق، عاد وأكد على مفهوم إسرائيل للسلام في المنطقة.

وبعد أن أشار البرنامج إلى أن « معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر هي تحول تاريخي في مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط »، فقد أكد على أن الحكومة ستحرص على الحفاظ على الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، كما أكد أنها ستعمل على استئناف المفاوضات بشأن تنفيذ الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في « يهودا والسامرة وقطاع غزة ». وقد أوضحت الحكومة في برنامجها مفهومها للحكم الذاتي بقولها: « إن الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد لا يعني السيادة ولا حق تقرير المصير. فترتيبات الحكم الذاتي التي تمحورت في كامب ديفيد هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في أراضي إسرائيل الغربية، في أي طرف ».

كما أوضحت الحكومة أنه بانتهاء الفترة الانتقالية التي تم تحديدها في اتفاقي كامب ديفيد فإن الحكومة الإسرائيلية ستطرح مطلبها، وستعمل على تحقيق حقها في السيادة على « يهودا والسامرة وقطاع غزة ».

---

(١) الدراسات، تقرير شهري يصدر عن الأرض المحتلة، مكتب الأرض المحتلة رقم العدد (٦٤)، كانون الثاني ١٩٨٢ ص ١٢ - ١٤.

وقد تضمن البرنامج إشارة واضحة إلى نية الحكومة في ضم هضبة الجولان بإيراده أن « إسرائيل لن تهبط من هضبة الجولان، ولن تزيل أية مستوطنة أقيمت هناك، والحكومة هي التي ستقرر بشأن التوقيت الملائم لإحلال قانون الدولة وقضائها وإدارتها على هضبة الجولان»<sup>(١)</sup>.

وحينما ظهرت نتائج الكنيست الحادية عشرة، وتم تكليف شمعون بيريز بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فقد سعى بيريز للوصول مع الليكود إلى إتفاق لتشكيل حكومة الائتلاف، وبعد مباحثات ومفاوضات صعبة ومعقدة فقد توصل الميراث والليكود إلى اتفاق على الجوامع المشتركة بين الطرفين. وقد نشرت الصحف الإسرائيلية بعض الخطوط العريضة لهذا الاتفاق الذي يعد برنامجاً للحكومة الجديدة<sup>(٢)</sup>.

وفي مجال السياسة الخارجية والأمنية، فقد اعتبر البرنامج أن هذه الأمور يجب أن تصب في الأهداف المركزية للسياسة الحكومة الإسرائيلية، أي أن السياسة الخارجية والأمنية يجب أن تكون موجهة نحو ضمان استقلال الدولة وتدعيم أمنها وإقامة السلام مع جاراتها.

وقد حدد البرنامج ثلاثة أهداف سياسية رئيسية للحكومة على المدى القصير هي: استمرار مسيرة السلام في المنطقة وتوسيعها وتدعيم السلام مع مصر، وسحب جيش الدفاع من لبنان من خلال ضمان المستوطنات الشمالية، وقد حدد البرنامج المبادئ التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد، مع استئناف مباحثات إقامة الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في «يهودا والسامرة وقطاع غزة».

وفي إشارة للشعب الفلسطيني فقد تضمن البرنامج نفس النقاط التي تبناها الليكود من قبل وهي «مشاركة عرب يهودا والسامرة وقطاع غزة في تحديد مستقبلهم حسبما ورد في كامب ديفيد»، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية أخرى في المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن. كما أشار الاتفاق إلى عدم السعي لضم

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٨١، دار الجليل للنشر، ص ٩ - ١٤.

(٢) راجع ما سبق حول سياسة حكومة التناوب حسبما أوردت صحيفة دافار ١٠/٩/١٩٨٤.

الأراضي المحتلة - الضفة والقطاع - وعدم تطبيق السيادة الإسرائيلية أو أية سيادة أخرى عليها .

كما أكد البرنامج على عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي نفس الوقت فقد عاد لتبني موقف المراع من مسألة الخيار الأردني، حيث دعا البرنامج الحكومة الأردنية لإجراء مباحثات سلام مع إسرائيل. وتجدر الإشارة أن البرنامج قد تبني نقطة إجراء استفتاء شعبي في حالة عدم الاتفاق على الصعيد الإقليمي .

وقد تبني البرنامج مسألة استمرارية ومواصلة عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة. فقد أكد على أن الحكومة ستعمل على بناء مستوطنات كان قد تم إقرارها من قبل، كما أكد على ضمان قيام وتطوير المستوطنات التي أقامتها حكومات إسرائيل السابقة. وسوف تحدد الحكومة مدى تطوير هذه المستعمرات أما بالنسبة لإنشاء مستعمرات جديدة فإن البرنامج الحكومي قد تضمن أن هذه المستعمرات سيتم إنشاؤها بعد إقرارها بالأغلبية داخل الحكومة الإسرائيلية .

على الصعيد الدولي . فقد تضمن البرنامج أن الحكومة ستعمل من أجل تنمية علاقات الصداقة والعلاقات المتبادلة بين إسرائيل وكل دولة تحب للسلام . كما أنها ستواصل حرصها على تعميق علاقات الصداقة والتفاهم السائدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . وستبذل جهودها من أجل إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل .

وعد دعا شمعون بيريز في خطابه أمام الكنيست أثناء تقديم حكومته لنيل الثقة الاتحاد السوفيتي لاستئناف علاقاته مع إسرائيل . ولكنه في الوقت نفسه فقد اشترط بيريز لتحقيق ذلك موافقة الاتحاد السوفيتي على بندين : أن تنقل روسيا جهودها من جبهة الرفض إلى جبهة الحوار في المنطقة . وأن يفتح الاتحاد السوفيتي أبوابه أمام هجرة اليهود السوفيت<sup>(١)</sup> .

( ١ ) الإذاعة العربية ١٣ / ٩ / ١٩٨٤ .

## المبحث الثالث

### قرارات السياسة الخارجية

يمكن تعريف قرار السياسة الخارجية بأنه حالة من الاختيار مجموعة من البدائل المطروحة لمعالجة قضية معينة، بحيث يؤدي هذا الاختيار إلى سلوكية محددة في إطار النظام السياسي القائم.

وتتم عملية صنع القرار السياسي بثلاث مراحل أساسية هي:

١ - مرحلة الإعداد للقرار، وتتركز هذه المرحلة حول جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالقرار موضع البحث. ووضع هذه البيانات والمعلومات أمام المختصين.

٢ - مرحلة اتخاذ القرار: هي مرحلة اختيار بديل معين من مجموعة البدائل المطروحة بعد الدراسة والتفصيل بين كافة البدائل المتعلقة بالموضوع.

٣ - مرحلة التنفيذ والمتابعة، وهي مرحلة انتقال القرار للأجهزة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذه.

وقد تتدخل في هذه المرحلة عدة عوامل تساعد في تسريع تنفيذ القرار الذي يتم اتخاذه وهي القوى الكابتة. كما يحصل العكس بأن تلعب بعض القوى دوراً سلبياً بحيث تعيق من تنفيذ القرار السياسي، وتلعب هذا الدور في العادة قوى المعارضة، ومراكز القوى خارج النطاق الرسمي للسلطة والبروقراطيات الحزبية المتنافسة والرأي العام المحلي.

هذا ويمكن تقسيم القرارات السياسية إلى ثلاثة أنواع:



## ١ - قرارات استراتيجية

وهي قرارات أعمال سياسية لا يمكن إلغاؤها، وتقاس درجة أهميتها بمجهاز السياسة ككل. وتحتوي هذه القرارات على روح المبادرة ضمن الاستراتيجية العامة للدولة. وتحدد أهمية هذه القرارات من خلال النتائج التي يفرزها هذا القرار، وشدة وقع هذه النتائج، والفترة الزمنية التي يظل هذا الواقع يؤثر خلالها على مسلك صانعي القرار، أو على المؤسسات المعنية. وقد تتراوح الفترة الزمنية بين المستقبل المباشر، أو قد تستغرق عدة أعوام.

## ٢ - قرارات تكتيكية

وهذا النوع من القرارات أقل أهمية من النوع الأول، وعادة يتم اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات في مرحلة سابقة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وكمعملية تمهيدية له.

## ٣ - القرارات التنفيذية

وهي مجموعة القرارات اليومية التي يتم اتخاذها في مجال السياسة الخارجية، وتأتي لتنفيذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية. وهذه القرارات كما هو واضح أقل أهمية من القرارات السابقة، وتكون نتائجها محدودة، وفي أغلبها تتعلق بالأعمال الروتينية اليومية.

وفي النظام الإسرائيلي، فإن رئيس الوزارة أو وزير الخارجية أو وزير الدفاع أو اللجنة الوزارية للأمن، وفي بعض الأحيان لجنة الخارجية والأمن، أو أحد كبار الرسميين بوزارة الخارجية أو عدد منهم، يقوم باتخاذ القرار السياسي الخارجي في المجالات التكتيكية والتنفيذية. أما في القرارات الاستراتيجية فقد تندخل بعض العناصر الأخرى من مراكز القوى في البلاد بحيث تساهم في اتخاذ القرار. وقد يكون هذا الأمر ملحاً حينما يتعلق الموضوع بمسألة ذات نتائج هامة مما يتطلب معها تحقيق «الإجماع القومي». وفي هذه الحالة قد تشارك قوى المعارضة في اتخاذ مثل هذه القرارات الاستراتيجية.

## سيطرة بن غوريون على القرارات السياسية

في الأعوام الأولى لقيام الدولة فقد تولى بن غوريون رئاسة الوزراء بينما تولى موشي شاريت وزارة الخارجية. وقد كان بن غوريون مهتماً بوزارة الخارجية اهتماماً واضحاً. وتبرير ذلك أن الدولة ما زالت في بداية عهدها، وهي بحاجة لتحسين صورتها في العالم. وهكذا فقد كان بن غوريون مشغولاً بوزارة الخارجية أكثر من انشغاله ببقية الوزارات. وقد أورد في مذكراته أنه كان حريصاً على معرفة كافة التفاصيل التي تجري في العالم.

وقد كتب في ذلك يقول:

« كان لدي اهتمام طبيعي بكل ما يجري في وزارة الخارجية، وأن أقرأ كل البرقيات الدبلوماسية الهامة كل صباح، واقترح كل ما أرى أنه مناسب. وإذا اتخذت حكومة أجنبية أي إجراء، أو أصدرت بيانات أو قرارات سياسية تؤثر على إسرائيل، فأني اعتبر أن من واجبي ومسؤوليتي أن اتخذ قراراً بشأن رد الفعل المناسب من جانبنا. ومن الطبيعي أن الأمور ذات الأهمية الحيوية تعرض على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها، ولكنني أجعل موقفي معروفاً لدى أعضاء الوزارة. وإذا اختلفت موقفي عن موقف وزير الخارجية فإنه يستطيع دوماً أن يقبل موقفي أو يعرض الأمر على الوزراء »<sup>(١)</sup>.

وقد أوضح شاريت علاقته بين غوريون في مجال صنع السياسة الخارجية، بحيث أشار إلى أنه كانت لديه حرية واسعة في مجال صنع القرارات التكتيكية والتنفيذية، كما قال عام ١٩٦٠، أي بعد أربع سنوات من استقالته من الحكومة « من الطبيعي أنني كنت أستشير رئيس الوزراء بشأن المسائل الاستراتيجية ليفنيًا أو بمقابلته شخصياً »<sup>(٢)</sup>.

وقد نجح شاريت، في مجال الدبلوماسية خلال السنوات الأولى لقيام الدولة،

(١) لواء د. النعمان احمد السيد، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) Brecher, Michael, The Foreign Policy System of Israel. London (Oxford) 1972. p. (٢)

فقد أحرز تأييد الأمم المتحدة، والدولتين العظميين، والرأي العام العالمي في ثلاث مناسبات، تعد حاسمة بالنسبة لدولة إسرائيل. قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، واعتراف موسكو وواشنطن بالدولة في أيار (مايو) ١٩٤٨، والانضمام إلى الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٤٩. وكان شاريت بالإضافة إلى ذلك مؤسس وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقد انتهج شاريت خلال فترة حكمه سياسة الحياد بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وحينما تولت غولدا مائير وزارة الخارجية في حزيران (يونيو) من عام ١٩٥٦ خلفاً لشاريت، فقد حافظ بن غوريون على سيطرته على وزارة الخارجية. وقد ساعد في ذلك أن مائير كانت من المعجيين بين غوريون باعتباره أباً للأمة، ولا يمكن أن يخطئ، وإلى جانب ذلك فهي تشاركه في أفكاره عن العرب وتؤيد سياسة العنف والانتقام في مواجهتهم، بعكس شاريت الذي كان ينتقد سياسة العنف والغارات الاستباقية والانتقامية ضد الدول العربية، وكان ينجح للمطالبة ببذل جهود أكبر نحو التقارب مع العرب.

لقد أشار كاتب سيرة مائير الرسمي إلى دورها في صنع القرارات في عهد بن غوريون، وقد وصف هذا الدور بأنه «ثانوي». كما قال إن بن غوريون «لم يتدخل في أية لحظة عن توجيه السياسة الخارجية، ولا كان من المحتمل أن يفعل ذلك أياً كان وزير الخارجية». وفي هذه المرحلة فقد ساد الانسجام بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مجال صنع القرارات. حيث لم تعد هناك منافسة شخصية، أو خلافات أساسية في الأفكار السياسية. وكانت مائير قد قبلت بأولوية الاعتبارات العسكرية مما مهد لعملية حلة سيناء عام ١٩٥٦<sup>(١)</sup>.

لا شك أن مرحلة بن غوريون وتسلمه لرئاسة الحكومة من تاريخ قيام الدولة حتى عام ١٩٦٣، قد اتسمت بسيطرته على القرارات الرئيسية في المجتمع. وبقي يتحكم في معظم القرارات الهامة، بغض النظر عن موقف مؤسسات الحكومة أو الحزب، وبقي بن غوريون يعتبر الشخصية الأولى في الحكم. وكان يقف بجانبه

Syrkin, M. Golda Meir. Woman With a Cause. N.Y. C.P. Putmans Sons, 1963. (١)

مجموعة من مهاجري الموجة الثانية يساعدونه في تحقيق مخططاته، وأهم أفراد هذه المجموعة شاريت أشكول ولافون.

وأهم قرار اتخذ في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٤٨، هو قرار جعل القدس هي العاصمة، وذلك في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩. وقد أبرز هذا الأمر الدور الفعال الذي يمارسه بن غوريون. وقد ساعده في اتخاذ هذا القرار شاريت الذي كان يشغل وزير الخارجية، وبشكل أقل أهمية البعازر كبلان وزير المالية. وكان الدور المهم هو لوزير الزراعة والتموين دوف جوزيف، باعتباره متحدثاً باسم الطائفة اليهودية في القدس، وراي ميمون وزير الشؤون الدينية، باعتباره ممثلاً للمجبهة الدينية، كما أن جولدا مائير والتي كانت تشغل منصب وزير العمل، استطاعت أن تمارس دوراً في الضغط لصالح صدور هذا القرار<sup>(١)</sup>.

وفي الأيام السابقة لحرب عام ١٩٥٦ برز دور متزايد لشمعون بيريز مدير وزارة الدفاع في التمهيد للحرب، وإجراء المحادثات العسكرية مع فرنسا وبريطانيا لتنسيق العمل العسكري المشترك ولكن قرار الحرب اتخذته بن غوريون بعد مشاورات مع مجموعة مصغرة من أنصاره الذين يثق بهم. وأهم أفراد هذه المجموعة ديان وبيريز ومائير<sup>(٢)</sup>.

وفي الفترة التي تلت سنة ١٩٥٦، ظلت سيطرة بن غوريون على القرارات السياسية بجانب وجود دور متزايد لمجموعة من القيادات الشابة، أمثال ديان وبيريز وايمان. ومنذ بداية الستينات، وعلى الأخص بعد سنة ١٩٦٣، أي بعد خروج بن غوريون من الساحة السياسية، فقد بدأ بروز دور متزايد للقيادات الاقتصادية والحزبية أمثال أشكول وسابير وغولدا مائير بالإضافة إلى ألون، الذين أصبحوا يشاركون بفعالية في القرارات السياسية<sup>(٣)</sup>.

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مصدر سابق ص ٣٦٣.

(٢) Brecher, Op. cit. p.234.

## الانقسام في تشكيل النفوذ

بوصول أشكول إلى رئاسة الوزراء ظهر توازن جديد في قمة صنع قرارات السياسة الخارجية<sup>(١)</sup> فقد كانت مائير زعيمة حزبية، ولها وجهات نظر قوية. كان على أشكول أن يجري مشاورات معها ويقنعها بعكس بن غوريون الذي كان يعتبر نفسه رجلاً مميّزاً عن رفاقه. وقد كان أشكول أكثر اعتدائاً على مائير لأسباب حزبية فضلاً عن أنه لم يكن لديه في البداية معرفة بالسياسة الخارجية أو مطالب خاصة بها. وفي نفس الوقت فقد كانت مائير تعرض على أشكول كل القرارات الرئيسية بالسياسة الخارجية التي جرت مناقشتها في وزارة الخارجية. وكانت ترى بأن رئيس الوزراء يجب أن يكون له القرار الأخير<sup>(٢)</sup>.

وقد أدى خروج مائير من وزارة الخارجية في بداية عام ١٩٦٦، إلى تغيير الوضع بالنسبة للعلاقة والوظيفة عند القمة مرة أخرى. لقد حل إيبان محل مائير. وإيبان رجل دبلوماسي أكثر منه سياسي. ويقبل إيبان السلطة العليا لرئيس الوزراء في كل الأمور السياسية بصورة تفوق قبول مائير لها. إزاء بن غوريون وأشكول. لقد تأكد وجود اختلاف جوهري بين إيبان ومائير بوصفها وزيرين للخارجية. فقد كان في رسع مائير باعتبارها زعيمة سياسية أن تسلك الطريق الذي يروق لها في مناقشات مجلس الوزراء، وأن تحظى بتأييد الوزراء لوجهة نظرها. أما إيبان فقد كان أكثر اعتدائاً على رئيس الوزراء، وصار ذلك أكثر وضوحاً بعد أن أصبحت مائير رئيسة للوزراء في آذار (مارس) ١٩٦٩.

وبصورة عامة، فقد كانت مجموعة صانعي القرار في عهد أشكول تختلف عن أية مجموعة أخرى سابقة. لقد كتب إبراهيم وغنر عن ذلك يقول «إن مجي»

---

(١) بالرغم من خروج بن غوريون من السلطة عام ١٩٥٤ واعتكافه في مستوطنة «سيدي بوكر» في النقب إلا أن تأثيره قد ظل على ممارسة السياسة الإسرائيلية من خلال نفوذه الذي كان يمثله مجموعة من الشخصيات الإسرائيلية الذين ما زالوا في السلطة أمثال موشي ديان وشمعون بيريز وإيغال آلون.

(٢) Brecher, Op. Cit. p. 395.

أشكول يحدد الانقسام الكبير في تشكيل النفوذ... فمن جهة كان الفرق بينه وبين وزير الخارجية من حيث المكانة والمقدمة والأسلوب والموقف، أقل بروزاً مما كان بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أي وقت مضى في عهد بن غوريون. كانا متشابهين، تقريباً، يضاف إلى ذلك أن نفوذ ديان وبيريز رجلي بن غوريون الشابين تضاعف بسرعة. لقد كان أشكول وهو أقل ادعاء بالخبرة العسكرية من بن غوريون، أكثر اعتياداً على ألون وإسحق رابين، رئيس الأركان الجديد<sup>(١)</sup>.

وأهم قرار اتخذ في عهد أشكول هو قرار حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد اعتمد أشكول في بداية عام ١٩٦٧ على مجموعة من الوزراء من حزب الماباي، وعلى رأسهم غولدا مائير وبنحاس سابير بالإضافة إلى إيغال ألون نائب رئيس الوزراء وإسحق رابين رئيس الأركان لتغطية عجزه في المجال العسكري. وشكلت هذه المجموعة وحدة اتخاذ القرارات في بداية عام ١٩٦٧. ولكن حينما تأزمت الأوضاع في بداية شهر أيار (مايو) ١٩٦٧ بدأت الأنظار تتجه نحو إدخال عناصر جديدة إلى القيادة الإسرائيلية، وضرورة توسيع وحدة اتخاذ القرار بتوسيع الحكومة، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، أو بتوسيع اللجنة الوزارية للأمن<sup>(٢)</sup>.

وظهر في هذا الوقت الدور الواضح للأحزاب الدينية برئاسة حايم شابير والداهي لتشكيل حكومة ائتلاف وطني. وجرت مفاوضات مع كل من مناحيم بيغن زعيم المعارضة وبن غوريون وموشي ديان في هذا الاتجاه. وقدمت عدة اقتراحات بهذا الشأن ونشط خلال هذه الفترة شمعون بيريز في تجميع الأصوات لصالح عودة ديان لوزارة الدفاع وفي خلال هذه الأجواء تحول الجهد الإسرائيلي إلى موشي ديان باعتباره صاحب النصر في حرب عام ١٩٥٦، والرجل ذو الخبرة والقدرة على وزن الأمور العسكرية.

(١) ابراهام وغنز، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص ١٦٤.

وتحت إصرار القيادات الدينية الشريكة في الائتلاف وتزايد ضغوط المعارضة بقيادة « جاحال »، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسة العسكرية والرأي العام، فقد وافق أشكول على تشكيل حكومة ائتلاف وطني، رغم معارضة بعض القيادات الحزبية في حزب العمل. وعلى رأسهم غولدا مائير وبنحاس سابير. وبعد مفاوضات فقد تم الاتفاق على دخول موشي ديان كوزير للدفاع، واشترك كتلة « جاحال » بوزيرين هما مناحيم بيغن وجوزيف سابير، ودخول « راني » في الائتلاف، بالإضافة إلى مجموعة تعديلات أخرى<sup>(١)</sup>.

ومنذ تشكيل مجلس الوزراء الجديد، بعد توسيعه، ظل هذا المجلس في اجتماعات مستمرة لمناقشة الاحتمالات المطروحة، ودراسة البدائل، وقد تم الاتفاق على قرار الحزب. ومنذ بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بدأ النقاش يدور حول بعض الإجراءات الخاصة بتطبيق القرار. وفي الوقت نفسه كانت القيادة العامة للجيش الإسرائيلي برئاسة إسحق رابين تضع اللمسات الأخيرة لخطط الهجوم. وكان إسحق رابين رئيس الأركان واهرون ياريف رئيس الاستخبارات يحضران بصورة مستمرة اجتماعات الوزارة الخاصة بمناقشة الأزمة.

وقد أفرزت تلك المناقشات داخل الوزارة بعد توسيعها مجموعة من القيادات التي أخذت دوراً يفوق غيرها، وشكلت هذه المجموعة مراكز القوى الحقيقية المسؤولة عن اتخاذ القرار، وشملت هذه المجموعة كلا من ليفي أشكول رئيس الوزراء وغولدا مائير وإيغال آلون ومناحيم بيغن وبن غوريون وموشي ديان وشمعون بيريز وإسرائيل غاليلي<sup>(٢)</sup>.

وفي الوقت نفسه مارست لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست دوراً فعالاً في المناقشات التي سبقت الحرب. وكانت على اطلاع على الوضع العسكري، ونظمت زيارات للجهة. وكانت هذه اللجنة تمثل كافة الأحزاب والفئات غير الممثلة في الوزارة بعد توسيعها، بحيث كانت تعكس بموقفها « الإجماع القومي » في البلاد.

(١) نفس المصدر، ص ١٦٥.

(٢) Brecher, Op. Cit. p. 234.

## قيادة المطبخ

عقب وفاة أشكول، تولت مائير رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في آذار (مارس) ١٩٦٩. واستمر إيبان وزيراً للخارجية حتى قيام التشكيل الوزاري الجديد برئاسة إسحق رابين في حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وينتمي إيبان إلى الجيل الجديد، من غير جيل الصابرا، ويصفه الكثير من المعلقين بأنه الدخيل على المجتمع القيادي الإسرائيلي. فقد ولد في جنوب افريقيا، ووصل إلى إسرائيل فقط في عام ١٩٤٢، حيث عمل بالجامعة. وفي عام ١٩٤٦ تخلى عن عمله الجامعي ليتدرج في الإدارة السياسية للوكالة اليهودية. وينظر إلى إيبان على أنه يمثل الحاكم. ويشتهر إيبان بالقوة والقدرة على الإقناع، والبراعة في الخطابة، رغم أنه يميل إلى الاعتدال وعدم القدرة على اتخاذ القرارات السريعة. وكانت مائير تميل إلى إيبان وتحتضنه. واستمرت العلاقة بينهما على غمط العلاقة بين أشكول وإيبان ولم يحدث تغيير لا في النمط ولا في المضمون<sup>(١)</sup>.

وقد اتسمت هذه المرحلة بتركيز السلطة في يد غولدا مائير رئيسة الوزراء، التي فرضت نفسها على كافة صانعي القرار والقوى السياسية. وفي مجال الشؤون الخارجية، فقد الفت مائير الاحنة الوزارية للأمن والدفاع عملياً. ونقلت مهمتها إلى مجموعة صغيرة تضم مائير وعدد صغيراً من المساعدين المقربين. ولجأت أيضاً إلى أسلوب الاجتماعات غير الرسمية لاتخاذ القرارات، حيث كانت تعقد اجتماعات مع هؤلاء المقربين يومي السبت والجمعة لاتخاذ القرارات. وكان الاجتماع الرسمي للحكومة عبارة عن الإعلان الاسمي لهذه القرارات، حيث كانت تعتقد اجتماعات مع هؤلاء المقربين يومي السبت والجمعة لاتخاذ القرارات. وكان الاجتماع الرسمي للحكومة عبارة عن الاعلان الاسمي لهذه القرارات ومن أهم شخصيات هذه المجموعة موشي ديان وإيغال ألون وبنحاس سابير وأبا إيبان وإسرائيل غاليلي وحاييم بارليف وشمعون بيريز وشلومو هيلل. وكان عدد هذه المجموعة يزيد أو ينقص حسب رغبة غولدا مائير وطبيعة

(١) جيروزلم بوست ١٤/٣/١٩٦٩.



الموضوع المعروض للبحث. وكان يطلق على هذه المجموعة «قيادة المطبخ»<sup>(١)</sup>.  
وتعتبر الكتلة تنظيمياً غير رسمي، وليس لها قوانين أو قواعد، بل هي تجمع  
أفراد تربطهم علاقات معينة، يجتمعون اجتماعات مغلقة لاتخاذ القرارات.  
وقد أوضح الدكتور بنحاس شيفير أستاذ العلوم السياسية في الجامعة  
العبرية، هذا الأمر حيناً قال:

«قد أقيمت الحكومة لتكون الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات السياسية،  
والحقيقة أن هذه القرارات تتخذ في اجتماع صغير وغير رسمي يعقد في منزل  
رئيس الحكومة، قبل جلسة الحكومة، ثم تنتقل القرارات إلى هذه الجلسة  
للموافقة عليها رسمياً فقط»<sup>(٢)</sup>.

كما علق يشعيا هو بن فورات على ذلك بقوله:

«يتم في أيامنا هذه، حيث تتولى غولدا مائير رئاسة الحكومة، تحويل مجموعة  
من الأشخاص، ذوي المناصب الرفيعة، إلى مؤسسات غير رسمية، تتخذ  
القرارات. ويعرف الرأي العام بجلسة الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد، ويعرف  
بوجود لجان وزارية مختلفة. ولكن ستاراً من السرية يحيط بنوعية من الاجتماعات  
تعقد أسبوعياً ويشارك فيها أشخاص معينون... وقد تحولت هذه الاجتماعات  
إلى هيئة حقيقية لبلورة قرارات مهمة. ولم يكن اجتماع الحكومة يوم الأحد  
سوى خاتم للتصديق عليها»<sup>(٣)</sup>.

وفي مجال الأمن، إعتمدت جولدا مائير على مجموعة مصغرة من الوزراء  
والسكريين التي كانت تسمى «وزارة الحرب»، والتي كانت تشمل بالإضافة  
إلى غولدا مائير كلا من موشي ديان وإيغال ألون وإسرائيل غاليلي والجنرال

---

(١) عبد القادر ياسين، القرار السياسي ابان حكم مائير، شؤون فلسطينية، عدد ٣٧، ابلول  
سبتمبر (١٩٧٤) ص ١٤ - ٢٧.

(٢) مجلة الأرض ١٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ٢٠.

(٣) يديعوت احرونوت ١١/٣/١٩٧٢.

دافيد اليعلوزر رئيس الأركان والجنرالياهو زعيم رئيس شعبة الاستخبارات. وهذه المجموعة هي التي أشرفت على التقارير التي قدمت قبل الحرب، واستمعت إلى تقارير المخابرات، والجهات الأخرى عن احتلالات الحروب والسلام. وكانت مسؤولة عن إدارة العمليات العسكرية<sup>(١)</sup>.

وفي مجال الشؤون الخارجية، بدا واضحاً الاستخفاف بوزارة الخارجية التي كان يرأسها أبا اييان، والتي لم تشكل عنصراً ذا وزن سياسي على الصعيد الخارجي والداخلي، واستبعد أبا اييان عن كثير من الاجتماعات الهامة التي سبقت حرب عام ١٩٧٣. ولوحظ في الوقت نفسه وجود دور متزايد لإسحق رابين سفير إسرائيل في واشنطن.

وعلى صعيد قوى المعارضة، فقد خسرت هذه كثيراً من قوتها في هذه المرحلة كما انحصرت فعاليتها بعد خروجها من الوزارة عام ١٩٧٠. وظلت قوى هامشية في مجال صنع القرار السياسي. وقد ساعد في ضعف قوة المعارضة الصراعات التي دبت بين أجنحتها وقياداتها المختلفة. ومع ذلك فإنه لا يمكن إنكار أنها لعبت دوراً في منع صدور قرارات معينة بخصوص مصير المناطق المحتلة، من خلال استخدام الرأي العام، وإثارته في الوقت المناسب، وفي الوقت نفسه تخريض القوى الدينية حول هذا الموضوع.

والحدث البارز في عهد مائير كان حرب عام ١٩٧٣. وقد شهدت هذه المرحلة بروزاً واضحاً لدور العسكريين في مجال صنع السياسة الخارجية. وقد أصبح العسكريون يشاركون بفعالية في الاجتماعات السياسية في هذه الفترة. وكان على رأس هؤلاء القادة الذين تمتعوا بنفوذ واسع في المجال الأمني، ورسم السياسات الخاصة بالمناطق المحتلة، كل من موشي ديان وإيغال ألون، واللذين كانا يسميان لحلاقة مائير في رئاسة الوزارة.

وبعد نشوب الحرب، وبنتيجة الأخطاء المنسوبة في تلك الحرب إلى جاليلي وديان، أخذ الوزيران ألون وإييان يلعبان دوراً استشارياً أكثر أهمية في هذه

---

(١) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص ١٦٩.

المجموعة الصغيرة. والواقع أنه حتى مكانة مائير الشخصية تضررت إلى درجة كبيرة في هذه العملية.

وبعد نشر تقرير لجنة اجراءات التي كلفت بالتحقيق في نتائج الحرب، فقد بدأ صراع مشر وحديث على الحكم. وتمت طائلة ضغوطات متعددة فقد قدمت مائير استقالة حكومتها في نيسان (إبريل) ١٩٧٤، وذلك بعد شهر واحد من تشكيل حكومتها الثانية، وبعد أسبوع واحد من نشر تقرير اللجنة. وجاء في كتاب استقالتها الذي قدمته إلى الكنيست أنها توصلت «إلى إدراك عام، أننا حسنا نفعل، إذ أعطينا الجمهور فرصة العودة من جديد إلى التقرير بشأن تأليف حكومة جديدة وقوية»<sup>(١)</sup>.

### الصراع على السلطة

على أثر تقدم مائير استقالتها من الحكومة، فقد دخلت البلاد في أزمة وزارية. وقد أجرى مركز حزب العمل في نيسان (إبريل) ١٩٧٤ اقتراحاً لانتخاب مرشح جديد للحزب، يتولى تأليف حكومة جديدة، بعد أن يكلفه بذلك رئيس الدولة وقد فاز إسحق رابين، بدعم من بنحاس سابير، وتأييد من كتلة أحداث صفودا، في حزب العمل، وبأكثرية ضئيلة على منافسه شمعون بيريز، والرجل الثاني في كتلة رافي بعد موشي ديان. وبذلك أصبح رابين زعيم حزب العمل الجديد بعد أن كان إلى ما قبل عامين، واحداً من عشرة يعتبرون الصف الثاني من القادة في إسرائيل.

استطاع رابين أن يتغلب على الصعاب التي برزت داخل حزبه، عند تأليف الحكومة، كما تغلب على صعوبة اقناع المفضل بالاشتراك في الحكومة، وذلك بإبدائه مؤقتاً بحركة حقوق المواطن، تاركاً أمامه المجال مفتوحاً للانضمام إليها في المستقبل. وهكذا جاءت حكومة رابين التي ألفها في أيار (مايو) ١٩٧٤

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ص ٣٠٢.

تشمل المراح والأحرار والمستقلين وحركة حقوق المواطن، وقد انضم المفدال إلى هذه التشكيلة بعد ثلاثة أشهر من حصول الحكومة على ثقة الكنيست .

وحينما تولى السلطة، فقد كان السؤال المطروح هو ما إذا كانت القيادة الجديدة، بزعامته ستنجح في إعادة تنظيم الحزب، وتثبيت مكانتها، بعد الأزمة الحادة التي مرت بها، في أعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وأدت إلى سقوط القيادة التاريخية بزعامه جولدا مائير .

كانت مسألة تثبيت سلطة القيادة الجديدة، وملء الفراغ الناجم على المستوى الحزبي، عن سقوط القيادة القديمة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموقف رابين من مؤسسات الحزب الرئيسية المنتخبة (المراكز وأمانة السر والمكتب السياسي). وبدلاً من أن يحاول اتخاذ القرارات المهمة في إطارها، فقد تجاهلها إلى حد كبير، وحاول إقامة هيئة قيادية رسمية شبيهة بـ «مطبخ جولدا» من جهة، وتعيين «مستشارين» على غرار الرئيس الأمريكي من جهة أخرى. وقد أثار هاتان المخطوطان استياء واسعاً داخل مؤسسات المراح، وافقدت رابين الكثير من الرصيد الذي بدأ به عهده في بداية حكمه .

وقد قام رابين بمحاولته تشكيل «الهيئة القيادية» في تموز (يوليو) ١٩٧٥، وكان هدفه من ورائها تهدئة المشاعر في الحزب، ونفي اتهامات موجهة إليه بالتفرد في اتخاذ قرارات مهمة. وكان يأمل بأن تساعد هذه الهيئة في توطيد مكانته كزعيم للحزب بالدرجة الأولى، ومن ثم كرئيس للحكومة الإسرائيلية بإعتباره زعيم أكبر حزب في البلاد. وقد ضمت «الهيئة القيادية» التي اقترحها وزراء حزب العمل في الحكومة، ورئيس الوكالة اليهودية بنحاس سايير، والأمين العام للمستدروت يروحام ميشل، والأمين العام للحزب مثير زامي، ورئيس بلدية حيفا يوسف الموجي، ورئيس كتلة المراح في الكنيست موشي فورمان. ومن الملاحظ أنه قد تم استبعاد غولدا مائير وموشي ديان وأبا إيبان عن هذه القيادة، مع العلم أن لهم نفوذاً واسعاً في البلاد<sup>(١)</sup>.

(١) يديعوت احرونوت ١١/٧/١٩٧٥، معاريف ٩/٧/١٩٧٥.

إلا أن هذه الهيئة، قد جوبت بمعارضة شديدة من قبل الأوساط الحزبية، بما في ذلك العناصر الداخلية في تشكيلها. فقد لمح سابير، لدى اطلاعه على الأسماء المقترحة، إلى أنه لن يشارك في اجتماعات الهيئة، وقال إن هيئة يستبعد عنها كل من مائير وديان رابين، لن تستطيع فرض سلتها على الحزب. ومن ناحية أخرى، فقد تحفظ منها زعماء أحداث هعفودا، وقالوا: إن في الإمكان أن تؤدي إلى القضاء على مؤسسات الحزب المنتخبة. واعتبر وزيراً رافي (شمعون بيريز وجاد يعقوبي) استبعاد ديان إجراء انتقامياً شخصياً، وقالاً إنها سيقاطعان جلساتها إذا لم يضم ديان إليها<sup>(١)</sup>.

وقد أدت ردات الفعل هذه إلى خنق «الهيئة القيادية» في المهد واختفائها عن مسرح الحزب، بعد الاجتماع الأول والوحيد الذي عقدته في تموز (يوليو) ١٩٧٥ في مكتب رئيس الحكومة بدعوة من إسحق رابين نفسه.

أما المستشارون، فكان أبرزهم ثلاثة: عاموس عيران، الذي عينه رابين مديراً عاماً لمكتب رئيس الحكومة، وإرئيل شارون، الذي عين مستشاراً عاماً لرئيس الحكومة، ورجب عام زئيفي، الذي عين مستشاراً في شؤون الاستخبارات. وقد اعتبرت خطوة رابين لتعيين مستشارين هي محاولة للانفراد بالحكم، كما اعتبرت جزءاً من تطبيقه أسلوب الحكم الأمريكي الذي تأثر به أبان عمله سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

وقد عرضت مجلة «هعولام هزية» دور طاقم المستشارين قائلة:

- يسمى رابين عن طريق عاموس عيران للسيطرة على الجبهة الرئيسية لحكومته، جبهة العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية.

- يحاول رابين، عن طريق مستشاره في شؤون الصحافة، دان بتير أن يتغلب على إحدى مشكلاته الرئيسية: عدم أهليته في مجال العلاقات العامة.

(١) معارف ١١/٧/١٩٧٥.

(٢) دافار ٢٧/٦/١٩٧٥.

- يشرف رابين شخصياً، عن طريق إرنيل شارون، على جهاز الأمن، وسيعين شارون وزير الدفاع ورئيس الأركان العام.

- فرض رابين، عن طريق رحبعام زئيفي، سلطة شخصية على مركزين خطرين معروفين باستقلاليتهما: مؤسسة المخابرات، وجهاز الأمن العام، وبالتالي شعبة المخابرات العسكرية وباقي أجهزة المخابرات<sup>(١)</sup>.

وكانت الحكومة الإسرائيلية، في إطار تنفيذ توصيات لجنة أغرانات، قد قررت يوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٥ تشكيل لجنة وزارية لشؤون الأمن. وأكد وزير العدل، حاييم تسادوك، أن اللجنة ستكون كاية لجنة وزارية أخرى، أداة لمساعدة الحكومة. وقد حددت الحكومة صلاحيات اللجنة كما يلي: مناقشة وتقرير الأمور المتعلقة بالجيش الإسرائيلي وجهاز الدفاع، مناقشة وتقرير العمليات العسكرية، وتلقي المعلومات المتعلقة بنشاط أجهزة المخابرات واتخاذ القرارات بشأنها<sup>(٢)</sup>.

واقترح رابين تشكيل اللجنة من ١١ عضواً، بمن فيهم رئيس الحكومة، على النحو التالي:

إسحق رابين رئيس الحكومة رئيساً، إيغال آلون وزير الخارجية، شمعون بيريز وزير الدفاع، يوشوع رابينوفيتش وزير المالية، حاييم تسادوك وزير العدل شلومو هيلل وزير الشرطة، إسرائيل غاليلي وزير بلا حقية، حاييم بارليف وزير التجارة والصناعة والإتماء، إسحق رافائيل وزير الأديان، جدعون هاوزنر وزير بلا حقية، فيكتور شطوف وزير الصحة<sup>(٣)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى أن عام ١٩٧٥ قد شهد غياب شخصين عن مراكز القوى هما موشي ديان وبنحاس سابير. وبذلك فقد انزاح منافسين لرابين على السلطة. فنتيجة لمواقف ديان السياسية إزاء المباحثات التي أجراها

(١) هعلام حزية ١٨/٦/١٩٧٥.

(٢) دفاار ٣/٢/١٩٧٥.

(٣) يديموت احرونوت ١٦/٢/١٩٧٥.

كيسنجر للوصول إلى اتفاق تسوية بين مصر وإسرائيل، حيث وقف موقفاً متصلياً، كان نتيجته ابتعاد عناصر كثيرة من كتلة « رافي » ومن حزب العمل، الذي كان منتصباً له عنه، وعدم المضي خلفه إلى ما لا نهاية.

وقد كتبت صحيفة هارتسن في هذا تقول:

« منذ تشكيل رابين، جثم عليها الظل الثقيل لوزير الدفاع السابق. ولم يجرؤ أحد من خصوم ديان السياسيين، ناهيك بانصاره على التفكير في أن هذا الرجل الذي أُملي على الحكومة فعلاً، خلال السنوات الأخيرة، سياسة الخارجية والأمن، قد انتهى سياسياً ..... وكانت نتيجة المعركة التي خاضها داخل الحزب، سقوط التهديد الذي كان يمثلُه ربما إلى الأبد، واقترب قوته، داخل العمل، من الصفر»<sup>(١)</sup>.

أما موت ساير في آب (أغسطس) ١٩٧٥، فكان معناه اختفاء الشخص الوحيد الذي كان في إمكانه أن يسحب البساط من تحت أقدام رابين. فقد كان ساير « متوج الملوك » في حزب العمل، وكان هو الذي رفع جولدا مائير إلى سدة رئاسة الحكومة بعد وفاة ليفي أشكول، وهو الذي أحل رابين محلها بعد اعتزالها. ويمكن القول إن وفاته أبعدت عن رابين ظل التهديد الذي كان يمثلُه، وأفسحت للقيادة الجديدة المجال لمحاولة الادعاء، بجرأة أكثر بأن زعامة الحزب الفعلية تتجسد حقاً فيها<sup>(٢)</sup>.

ويمكن القول إنه حينما تولى إسحق رابين رئاسة الوزارة، فقد كان مركز القرار الإسرائيلي يتركز في وزراء حزب العمل:

١- إسحق رابين، رئيس الوزراء

٢ - شمعون بيريز، وزير الدفاع

٣ - إيغال آلون، وزير الخارجية

(١) هارتسن ٩/٩/١٩٧٥

(٢) المصدر نفسه ٨/١٣/١٩٧٥، معارف ٨/١٤/١٩٧٥.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين لإسحق رابين وعلى رأسهم غولدا مائير

كما أن الحياة العسكرية في إسرائيل أظهرت وجود بعض القيادات في المجال السياسي، كان على رئيس الحكومة أن يتشاور معها قبل إقدامه على أي خطوات حاسمة منهم إسرائيل غاليلي، حاييم تساروك حاييم بارليف، جاد يعقوبي، يهوشع رابينوفيتش. وكان على رابين أن يأخذ في الحسبان رأى بعض الشخصيات البارزة خارج الحكومة أمثال موسي ديان وأبا ايان ويوسف الموجوي ومناحم بيغن وبتحاس سابير<sup>(١)</sup>.

### تبدل في المواقع السياسية

بعد وصول الليكود للسلطة في عام ١٩٧٧، فقد حدث تحول كبير في شخصيات صانعي القرار في إسرائيل، إذ أدى وصول مناحيم بيغن للسلطة، ومعه مجموعة من مراكز القوى من الليكود والأحزاب المؤتلفة معه، إلى تراجع مراكز القوى التقليدية في حزب العمل إلى الظل لأول مرة في إسرائيل. وقد اتسمت فترة حكم بيغن بالغموض وإخفاء المعلومات عن الوزارة والكنيست، واعتماده على مكتبه برئاسة الياهو بن اليسار في وضع الأسس العامة للقرارات الإسرائيلية في تلك المرحلة<sup>(٢)</sup>.

وإلى جانب مناحيم بيغن كانت هناك مجموعة القيادات الحزبية والرسمية على رأسهم عيزر وايزمن وزير الدفاع، والزعم الثاني لتكتل الليكود، والذي امتاز بشعبية واسعة لدى الجمهور الإسرائيلي، وعلاقات واسعة مع رجال الأعمال والقطاع الاقتصادي في إسرائيل، وموشي ديان وزير الخارجية، والذي انضم إلى الليكود بعد فوزه في الانتخابات، وإرئيل شارون والذي يعتبر نفسه مسؤولاً عن تحقيق سياسة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق العربية المحتلة، وممثلاً لحركة

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٧، نيسان ١٩٧٥ ص ٢١٠.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص ١٧٥.



«أرض إسرائيل الكاملة». ويوسف بورغ وزير الداخلية الإسرائيلي ورئيس الوفد الإسرائيلي لمباحثات الحكم الذاتي، ويأتي من بعد هؤلاء كل من إيغال يادين نائب رئيس الوزراء ورئيس الحركة الديمقراطية للتغيير «داش»، وديفيد ليفي، رجل حبروت القوي، والذي استطاع الجمع بين عضوية الحكومة والعمل الحزبي، وإسحق شامير رئيس الكنست، والذي انتقل فيما بعد ليصبح وزير الخارجية بعد استقالة ديان<sup>(١)</sup>.

وقد وافق فترة حكم بينغن حدثان هامان هما :

١ - زيارة أنور السادات إلى القدس في عام ١٩٧٧ وما نتج عن هذه الزيارة من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومباحثات الحكم الذاتي.

٢ - غزو لبنان عام ١٩٨٢ بهدف تدمير البنية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح المجال أمام تحقيق معاهدة سلام جديدة مع لبنان.

وعقب زيارة أنور السادات للقدس، فقد اعتمد مناحيم بينغن على كل من موشي ديان وعازار وايزمن لإعداد المقترحات الإسرائيلية التي ستعرض أثناء إجراء المباحثات المصرية الإسرائيلية.

وثناء الشروع في المحادثات فقد ترأس موشي ديان الوفد السياسي، وضم هذا الوفد كلاً من مردخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع، وأهارون براك المستشار القانوني للحكومة، والجنرال أفرام بوران المستشار العسكري لرئيس الوزراء، بالإضافة إلى موظفين آخرين من وزارة الخارجية. أما الوفد العسكري، فقد كان برئاسة عازار وايزمن وينوب عنه مردخاي تسيبوري. كما ضم الوفد مردخاي غور رئيس الأركان، وإبراهيم تامير رئيس شعبة التخطيط من وزارة الدفاع، وشلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات، وموشي ساسون مستشار وزير الخارجية بالإضافة إلى ضباط آخرين<sup>(٢)</sup>.

Year Arye. Begin Dayan and the next war. in New out Look. October. November (١)  
1977. pp. 74-75 .

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ١٧٦.

وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، تشكل الوفد الإسرائيلي لمباحثات الحكم الذاتي برئاسة يوسف بورغ وزير الداخلية، وضم عضويته مجموعة كبيرة من المستشارين من وزارة الداخلية والدفاع، وكان من بين أشهر أعضائه موشي ديان وزير الخارجية وارثيل شارون رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان<sup>(١)</sup>.

ويجب عدم اغفال الدور الذي تقوم به جماعة غوش أمونيم، كمجموعة ضغط على القرارات الحكومية في هذه المرحلة، خاصة تلك المتعلقة بمصير المناطق المحتلة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار دور القيادات الدينية، وبعض قيادات المعارضة مثل شمعون بيريز وإسحق رابين ويرواحام ميشل في التأثير على القرارات السياسية.

أما بالنسبة لقرار غزو لبنان، فلا بد من الإشارة إلى حصول بعض التفخيرات في القيادة الإسرائيلية في وقت سابق لقرار الحرب. فقد خرج وايزمن وديان من وزارة الدفاع والخارجية، حيث تولى شارون وزارة الدفاع، كما تولى شامير وزارة الخارجية. كما تم استبدال إيغال يادين الذي كان يشغل نائب رئيس الوزراء بديفيد ليفي. وقد مثلت هذه المجموعة الجديدة بقيادة بيغن الوجه الحقيقي لصنع القرار السياسي في إسرائيل منذ بداية الثمانينات.

وفما يتعلق بقرار غزو لبنان، فقد اعتمد بيغن على وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان إيتان ورئيس الاستخبارات ساغي بالتخطيط للعملية الإسرائيلية في لبنان. وبدعم وتأييد شامير وزير الخارجية. وقد حجب بيغن تفاصيل الحرب عن مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي أقر العملية بشكل عام، وكذلك عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إذ فوض شارون من رئيس الوزراء بيغن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العملية، بالتعاون مع المؤسسة العسكرية، ومتابعة العمليات العسكرية في لبنان<sup>(٢)</sup>.

أما من ناحية دور المعارضة في هذا القرار فقد كان محدوداً، إذ تشير

(١) صحيفة الأنباء الإسرائيلية ١٩٧٨/١/٩.

(٢) د. نظام بركات، مراكز القوى، مرجع سابق ص ١٨١ - ١٨٢.

تصريحات زعماء المعارضة إلى أن ينبغي اطلاعهم على نية الجيش الإسرائيلي بمهاجمة لبنان، ولكن تفاصيل هذا الهجوم والمدى المقصود للوصول إليه داخل لبنان بقيت مخفية عنهم. وكذلك فإن المعلومات عن تطور الحرب والخسائر الإسرائيلية بقيت مجهولة لدى الرأي العام الإسرائيلي، مما ساهم في تزايد عمليات السخط والمعارضة، داخل المجتمع الإسرائيلي للعمليات العسكرية في لبنان عقب اكتشافهم حقيقة الموقف هناك.

وحينما ظهرت نتائج انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وبدا واضحاً ضعف الحزبين الكبيرين في هذه الانتخابات، مما نتج عنه تشكيل حكومة الائتلاف بشكل تناوبي، ونتيجة للعدد الواسع للوزراء حيث ضمت الحكومة (٢٥) وزيراً، وعدم قدرة هذه الوزارة في اتخاذ القرارات السريعة فقد تم الاتفاق على تشكيل حكومة مصغرة من عشرة وزراء تكون لها صلاحيات مجلس الوزراء في المجالات السياسية والأمنية والاستيطان.

وقد ضم مجلس الوزراء المصغر شمعون بيريز رئيساً إسحق شامير القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، والوزراء إسحق نافون، إسحق رابين، عيذر وازمن حاييم برليف من حزب العمل وديفيد ليفي وإرئيل شارون وموشي ارئز واسحق موداعي من الليكود. وقد مثلت هذه الحكومة المصغرة اللجنة الوزارية للأمن<sup>(١)</sup>.

---

(١) دافار ٢٨/٤/١٩٨٥

## المبحث الرابع

### الجهاز الدبلوماسي

#### ( وزارة الخارجية )

وزارة الخارجية هي الجهاز الدبلوماسي الذي ينفذ السياسة العليا في البلاد. وفي إسرائيل هي الإدارة الرئيسية للسياسة الخارجية، والمحرك الذي تتحرك باتجاهه مختلف مؤسسات الدولة في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالشؤون الخارجية، وبين السياسة الخارجية التي يتم رسمها من خلال عدة محطات في الدولة، كما بينا سابقاً، بحيث تتجاوز في كثير من الأحيان دائرة وزارة الخارجية.

لقد ظهرت وزارة الخارجية الاسرائيلية كامتداد طبيعي للمكتب السياسي للوكالة اليهودية. وكان هذا المكتب أشبه بوزارة خارجية مصغرة، ومسؤولاً عن علاقات الوكالة اليهودية مع الدول والمنظمات الأجنبية، من أجل تنفيذ الأهداف الصهيونية بإقامة دولة يهودية على الأراضي العربية في فلسطين. وكانت الوكالة اليهودية قد بدأت في وضع البرامج والخطط لمؤسسات الدولة قبل قيامها بفترة زمنية طويلة.

فقد أنشأت الوكالة اليهودية في عام ١٩٤٦ كلية الإدارة العامة التابعة لها، وأوكلت لهذه الكلية مهمة تدريب العناصر الذين ستوكل اليهم مهام عامة وعلى رأسها المهام المتعلقة بالدائرة السياسية. وقد تقدم لهذه الكلية (٦٠٠) شخص تم اختيار (٢٥) شخصاً من بينهم. وبعد صدور قرار التقسيم، انقسم هؤلاء الطلاب إلى مجموعات دراسية لمعرفة كيفية تنظيم وعمل وزارة الخارجية في البلدان الأخرى. وأسفرت الدراسات التي وضعها هؤلاء عن هيكل خطة لإنشاء وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي<sup>(١)</sup>.

(١) ابراهيم العابد، سياسة اسرائيل الخارجية، اهدافها ووسائلها وادواتها، بيروت، م.ت.ف..، مركز الأبحاث ١٩٦٨ ص ١٠٩ - ١١٠.

وكانت الوكالة اليهودية قد كلفت (والتر ايتان Walter Eytan) رئيس كلية الادارة العامة التي أصبحت تسميتها «مدرسة الدبلوماسيين The School for Diplomats»، اعتباراً من ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، أي قبل ستة أسابيع من صدور قرار التقسيم من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بوضع التنظيم الإداري للدولة المرتقبة<sup>(١)</sup>. وقدم ايتان مشروعه بمسودته الأولى إلى اللجنة العليا ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، كما قدم المسودة النهائية في آخر ذلك الشهر. وكان المخطط جاهزاً للتنفيذ عند إعلان قيام الدولة.

وقد اقترح ايتان في مشروعه كياناً إدارياً مؤلفاً من سبع دوائر مقسمة حل أساس جغرافي وهي: الشرق الأوسط، أوروبا الغربية، أوروبا الشرقية، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية الإمبراطورية البريطانية، آسيا وأفريقيا، وبجانب هذه الأقسام الجغرافية فقد اقترح ست دوائر وظيفية هي الأمم المتحدة، القنصلية، الاعلام، التدريب والبحوث، وقد نص المشروع على اتخاذ اللغة العبرية كلغة للعمل. وقد كانت اللغة الانجليزية هي اللغة المستعملة في المكتب السياسي للوكالة اليهودية، بحكم طبيعة اتصالاتها مع الانتداب. كما دمج المشروع الخدمات الدبلوماسية والقنصلية، باعتبارهما يشكلان معاً الخدمة الخارجية، على ان يكون موظفوها تابعين لوزارة الخارجية. ودعت الخطة إلى اعتبار أعلى منصب في السلطة الدبلوماسية هو منصب الوزير المسؤول عن بعثة، أي الوزير المفوض أو وزير فوق العادة<sup>(٢)</sup>.

وقد وضع ايتان الجدول الزمني لتنفيذ خطة بناء وزارة الخارجية بشكل يهدف إلى ايجاد النواة العاملة في الوزارة في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨، على ان يكون الموظفون قد تم تعيينهم قبل ذلك الوقت. أي ان مدير عام الوزارة كان يجب ان يعين في أول شباط (فبراير) ١٩٤٨، والسكرتير العام للوزارة بعد ذلك بعشرة أيام، وأن يتم تعيين كبار الموظفين، وتنظيم الوزارة في

(١) نفس المصدر ص ١٠٨.

(٢) Walter Eytan, The First Ten Years, New York, 1958. pp. 206-228.

الفترة ما بين ١٠ شباط (فبراير) إلى ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٨. وإن يتم اعداد (٧٨) موظفاً بحيث يكونوا مستعدين للسفر إلى الخارج. وإن يكون من بين هؤلاء أربعة وزراء مفوضين وأربعة مستشارين وأربعة سكرتيرين أوائل<sup>(١)</sup>.

ولكن الأمور لم تجر بموجب هذه الخطة. ففي الخامس عشر من أيار (مايو) كان هناك موظفان إلى جانب وزير الخارجية في تل أبيب. وبعد انتهاء الهدنة الأولى بدأ الموظفون الالتحاق بأعمالهم، ومن بينهم ايتان الذي وصل إلى تل أبيب خلال الهدنة الأولى في ١٢ حزيران (يونيو). وبعد بضعة أيام سأل «شاريت» وزير الخارجية عن سيكون المدير العام. فكان جواب شاريت اعتقد أنك أنت الذي ستكون المدير العام وقد عمل ايتان بالفعل مديراً عاماً للوزارة طوال الأحد عشر عاماً التالية. وكان أول عمل قام به هو الإجابة على رسالة تهنته وصلت إلى رئيس الوزراء من اليهودي الوحيد في ليبيريا<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة انه حينما وضع الاطار التنظيمي لوزارة الخارجية الاسرائيلية في سنة ١٩٤٩، فقد تضمن معظم المقترحات المدير العام الذي يتمتع بصلاحيات ومسؤوليات تشمل أعمال الوزارة كلها، كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد، وسكرتير عام مسؤول عن الشؤون الادارية، وعدد من الدوائر المقسمة على أسس جغرافية ووظيفية. وخلال السنوات الماضية فقد أصاب وزارة الخارجية كثير من التعديلات بحيث تتلاءم مع احتياجات تنفيذ السياسة الخارجية التي ترسمها سلطات الدولة.

هذا وكان أمام وزارة الخارجية مهمتان عاجلتان:

اولاً: دعم الأعمال الحربية بالوسائل الدبلوماسية قبل انتهاء الهدنة الاولى، لتأمين اعتراف اكبر عدد من الدول بإسرائيل. وكان اول إجراء قامت به وزارة الخارجية هو ابلاغ حكومات العالم بأن إسرائيل قد تم انشاؤها كدولة. وطالب

(١) لواء دكتور نعماني أحد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي وأثره على التنسيق السياسي ١٩٤٨ - ١٩٧٥، مكتبة نهضة الشرق، ص ٢٩٣.

(٢) Eytan, op. cit. pp. 1-2.

دول العالم بالاعتراف بها وكانت الولايات المتحدة هي اول من استجاب لهذا الطلب. ثم تبعها الاتحاد السوفياتي وغواتيمالا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجنوب افريقيا ويوغوسلافيا والمجر ورومانيا وفنلندا وكستاريا.

ثانياً: أن تعمل على تأمين دخول اسرائيل في الأمم المتحدة. وقد تم ذلك في ١١ ايار (مايو) ١٩٤٩، بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣)، بحيث أصبحت الدولة العضو التاسع والخمسين. وذلك في وقت لم تكن فيه قد استوفت معظم شروط العضوية وفي الوقت الذي كانت قد حجبت في ذلك الوقت العضوية عن الكثير من الدول الحائزة على كافة شروطها<sup>(١)</sup>.

وفي الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣، فقد ورد تحديداً المهمة وزارة الخارجية حيث تضمن الكتاب «ان الحكومة مسؤولة ككل عن رسم السياسة الخارجية، وهي مسؤولة عنها أمام الكنيست، ولكن التنفيذ منوط بوزارة الخارجية. ان الوزارة تقيم العلاقات الرسمية للدولة مع دول العالم عن طريق:

١ - تنمية وحماية مصالح اسرائيل مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

٢ - شرح سياسة اسرائيل الداخلية والخارجية في المحافل الرسمية وأمام الرأي العام العالمي.

٣ - توطيد علاقات اسرائيل الاقتصادية مع الدول الأخرى ومع الهيئات الاقتصادية الدولية.

٤ - تنمية العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى.

٥ - حماية المواطنين الاسرائيليين في الخارج.

٦ - تقديم الخدمات القنصلية للأجانب.

٧ - ربط اسرائيل بيهود العالم<sup>(٢)</sup>.

(١) بشأن تفاصيل دخول اسرائيل للأمم المتحدة يراجع في ذلك د. حسن حلي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ ص ١٢٢ وما بعدها.

(٢) State of Israel Government. Year book. 1962 - 63, p. 204

ويورد الكتاب السنوى للعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ نفس المهام ولكن بصياغات مختلفة، بحيث تتناول مهام وزارة الخارجية:

- إقامة العلاقات الرسمية الاسرائيلية مع الدول الأخرى.  
- تمثيل المصالح الاسرائيلية لدى الحكومات الأجنبية، ولدى المنظمات الدولية.

- تفسير مواقف ومشاكل اسرائيل لتلك الحكومات والرأي العام.  
- تنمية علاقات ثقافية مع دول العالم ككل، مع توطيد علاقات اسرائيل الاقتصادية والتجارية، والاهتمام بشكل خاص بالتعاون مع الدول النامية.  
- حماية المصالح الفردية للاسرائيليين في الخارج وتقديم الخدمات القنصلية للأجانب.

- الاهتمام العميق بكل هدف يؤدي إلى توثيق الروابط بين الدول واليهود في الخارج<sup>(١)</sup>.

وفي نفس الوقت يحدد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الاسرائيلية لعام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ وظيفتها في انها الحفاظ على الروابط الرسمية لدولة اسرائيل مع بقية دول العالم ويتم ذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات التالية:

- تمثيل شؤون الدولة أمام حكومات دول العالم والمنظمات الدولية.  
- إبلاغ حكومات ومنظمات وشعوب العالم، بصفة دائمة، بموقف اسرائيل ومشكلاتها.

- تعزيز العلاقات الثقافية مع الحكومات والشعوب وتنميتها.  
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول.  
- مد التعاون إلى الدول النامية.  
- حماية حقوق المواطنين الاسرائيليين في الخارج، وتقديم الخدمات القنصلية لمواطني الدول الأخرى.

وبالإضافة إلى هذا تسهم وزارة الخارجية في تعزيز العلاقات بين دولة

(١) State of Israel Government, Year book, 1964 - 65, p. 156



## اسرائيل والطوائف اليهودية في الخارج وخدماتهم الأساسية<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح ان هذه هي الأهداف المعلنة لوزارة الخارجية الاسرائيلية. ولكن هناك ممارسات سرية لجهاز الدبلوماسية الاسرائيلي وغير معلنة أو مدونة في الكتب السنوية للحكومة، ولا في تقارير الوزارة كأعمال الجاسوسية والتخريب والاختيالات وتهريب الأشخاص وحتى البواخر وان المثلين الدبلوماسيين الاسرائيليين، وكذلك ملحقى قواتها المسلحة والملحقين الفنيين الآخرين، كالمحققين الصحفيين والثقافيين والتجارين، كانوا قد شاركوا في أعمال متعددة من هذا النوع. وقد اضطرت حكومات عدد من الدول إلى اعتبار بعض الدبلوماسيين غير مرغوب بهم وطردتهم من بلادها في أوقات مختلفة.

ومن الأمثلة الحية على هذا الموضوع، قضية اليهودي «جوناثان بولارد» وكان يعمل محققاً للمعلومات في البحرية الأمريكية. وقد تبين بعد اعتقاله انه قد نقل وثائق متعددة تتضمن أسراراً خطيرة، وسلمها للسفارة الاسرائيلية في واشنطن. وعلى الأثر فقد قامت السلطات الاسرائيلية باستدعاء دبلوماسيين هما «ايلان رافيد» ويعمل كملحق علمي في السفارة الاسرائيلية في واشنطن و«يوسي ياغور» ويعمل أيضاً كمستشار علمي في القنصلية العامة الاسرائيلية في نيويورك. ومن ثم قدمت اسرائيل اعتذاراً عن هذا الحادث للولايات المتحدة الامريكية بعد ثبوت تورطها في عمليات التجسس على أمريكا<sup>(٢)</sup>.

كما ان قسم البحوث التابع لوزارة الخارجية يقوم بنشاط تجسس واسع النطاق داخل اسرائيل، حيث يسعى بتجنيد الدبلوماسيين الاجانب في اسرائيل، ومراسلي الصحف والبعثات الاجنبية. ويمتد نشاطه إلى كافة أقطار العالم، حيث يوجه القسم كافة البعثات الدبلوماسية للحصول على معلومات سرية، عبر مندوبين له في الهيئات الدولية، وعبر علاقات بالقوى السياسية في العالم. ويقوم

Gouvernement of Israel, Ministry for Foreign Affairs, Budget Speech of (١)

Foreign Minister to the Knesset, Jerusalem, 1966 ~ 67, p. 1

(٢) النهار ١١/٢٩/١٩٨٥.

هذا القسم بإعداد تقرير أسبوعي يرفع إلى اللجنة « العليا لأجهزة الأمن »، يتضمن تقييم العلاقات الدولية، والموقف السياسي الدولي. كما يعد دراسات متخصصة سياسية واقتصادية، عن كافة نشاطات المؤتمرات الدولية، وكيفية التأثير عليها. كما يقدم تقديرات لردود الفعل السياسية التي قد تنجم عن التحرك السياسي والعسكري الاسرائيلي. ويشرف عليه مجموعة من كبار الدبلوماسيين الاسرائيليين<sup>(١)</sup>.

### كيفية اختيار العاملين في الوزارة

اختارت وزارة الخارجية الاسرائيلية العاملين بها في البداية من أعضاء الادارة السياسية في الوكالة اليهودية. حيث تم تعيين (٢٤) من كبار اعضاء هذه الادارة بها. مما يكفي لتوفير هيئة سياسية لجميع الادارات الجغرافية وديوان عام للوزارة. وقد سهل ذلك عمل الوزارة كثيراً، لأن هؤلاء كانوا يعرفون بعضهم بعضاً، حيث عملوا سوياً لمدة عدة سنوات مضت، بالرغم من ان عمل الوزارة يختلف شكلياً، عن عمل الوكالة اليهودية التي كانت تنطق باسم اليهود في كافة انحاء العالم<sup>(٢)</sup>.

ولكن هذا المصدر قد نضب. وكانت الحاجة تدعو لتوسيع نطاق عمل الوزارة، مما يعني توفير عدد آخر من العاملين فيها. وقد كانت القاعدة المتبعة لاختيار الموظفين هي عن طريق التوصية. وكانت الأفضلية تعود لمجموعتين: الانجلو سكونية باعتبارها تجيد اللغة الانجليزية، والثانية للاوروبيين الشرقيين. ولكن هذا الأسلوب قد خلف بعض المتاعب، مما جعل الوزارة تتحول إلى نظام الامتحان، بحيث تكون مفتوحة لخريجي الجامعات ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٢ - ٣٠ سنة، ويلمون باللغة العبرية والانجليزية والفرنسية.

وقد أدى هذا الأمر لخلق جهاز دبلوماسي محترف. وحدد شاريت وزير

(١) نزار هار الاستخبارات الاسرائيلية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ٢٥.

(٢) ابراهيم العابد، مرجع سابق، ص ١١٤.

الخارجية في تلك الفترة أمام الكنيست في عام ١٩٥٥ شروط الدخول لوزارته، بحيث تتحدد هذه الشروط في: ان يكون له جذور عميقة في البلاد، ومعرفة باللغات الاجنبية، والقدرة على التعامل مع الناس والولاء لدولة اسرائيل. ثم أضاف « وهذه الصفة الاخيرة متوافرة بين هيتلر الحاضرة، رغم انه قد لا يصل الجميع دائماً إلى تحقيق الشرطين الآخرين »<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا النظام قد تم تعديله في عام ١٩٥٩، حيث تم الأخذ بنظام العاملين المدنيين. وأصبح التعيين يتم عن طريق الاعلان عن الوظائف الشاغرة في الوزارة، ومن ثم يتم عقد امتحانات سنوية للمتقدمين بمعرفة لجنة الخدمة المدنية بالاشتراك مع وزارة الخارجية. وبعد اداء الامتحانات يتم عقد مقابلات شخصية مع الفائزين المرشحين العشرين إلى الثلاثين الأوائل.

وفى يتعلق بتدريب العاملين بوزارة الخارجية، تقوم ادارة التدريب بالوزارة باعداد برامج تدريبية منتظمة في معهد « يهود عصرنا » التابع للجامعة العبرية. وتحمل المواد التي تتضمنها هذه البرامج قيمة خاصة للعاملين الذين ستكون لهم علاقة ما مع اليهود في مواطنهم الأصلية في الخارج. وتشتمل على محاضرات في علم السكان اليهودي، وفي التاريخ والحضارة والثقافة والهوية اليهودية اما التدريب الدبلوماسي الاستراتيجي فيتم في كلية الدفاع الوطني الاسرائيلي ويتضمن البرنامج محاضرات هامة من بينها: علم السكان وعلم الاجتماع للشعب اليهودي في اسرائيل والخارج، وعلاقات اسرائيل مع الدول الكبرى والدول النامية واسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة. ويضم المعهد في العادة ٢٦ عضواً منهم ١٠ من كبار العاملين ثلاثة منهم من وزارة الخارجية وثلاثة من الوزارات الاقتصادية وواحد من الاذاعة اما الباقون فيختارون من مختلف الوزارات<sup>(٢)</sup>.

ويمتد البرنامج الدراسي إلى ثمانية أشهر، ويدرس الأعضاء عشر ساعات يومياً، أو أكثر لمدة خمسة أيام في الاسبوع، ويستمعون إلى محاضرات من أساتذة الجامعات والوزراء والسفراء الأجانب، وسفراء اسرائيل في الخارج،

(١) جيموزلم بوست ١٩٥٥/٣/١.

(٢) Eytan, op. cit pp. 210-211.

والأساتذة الزائرون. كما يقوم أعضاء الدورات بإجراء دراسات تطبيقية لما تعلموه.

وتجدر الإشارة إلى ان الأحزاب لم تكن بمنأى عن التعيينات في وزارة الخارجية. فلقد كان للوضع الحزبي في اسرائيل منذ البداية تأثير على التعيين في وزارة الخارجية، وكان لحزب الماباي حصة الأسد في ذلك. ولكن ذلك لم يمنع الاحزاب الأخرى المشتركة في التحالف من المطالبة المستمرة والملحة من أجل تعيين أنصارها في السلك الدبلوماسي. وقد كان معظم الضغط الحزبي يأتي بصورة رئيسية من الجبهات الدينية.

ولقد ذكر شاريت انه ليس صحيحاً انه جرى تطهير أو منع دخول اليهود المتدينين في السلك الدبلوماسي، وان عدداً كبيراً من الاسرائيليين المتدينين عملوا في بعثات في الخارج، وانه ليس ثمة عدم تفرقة فحسب بل انه حيثما كان هناك مرشحان للسلك الدبلوماسي يحملان مؤهلات متساوية، فان الخلفية الدينية كانت هي المرجحة في صالح الشخص الفائز لها<sup>(١)</sup>.

ويقول «ايتان» ان الوزارة كانت مضطرة إلى مجازاة هذه الأحزاب، ولكنها كانت تسعى دائماً إلى الحصول على أكفأ العناصر من تلك الأحزاب.

ثم أضاف ان ١٠٪ فقط من رؤساء البعثات الدبلوماسية عام ١٩٥٨ كانوا مرشحين حزبيين، فضلاً عن عدد مقبول من اشخاص غير محترفين، جرى اختيارهم لتوافر مؤهلات خاصة فيهم، وهو يشير في هذا الموضوع إلى ضباط سابقين في الجيش، اما الباقون منهم فمن أعضاء السلك الدبلوماسي الدائمين<sup>(٢)</sup>.

ولا شك ان كثيراً من المواقع الرئيسية في السلطة، يتم الاتفاق عليها ضمن المفاوضات التي تجري بين الأحزاب لتشكيل حكومة الائتلاف أو في مرحلة لاحقة. ونظرة إلى وزارة الخارجية في فترة حكومة التناوب الأولى نجد ان وزير

(١) جيمروز لم پوست ١٩٥٤/١١/٢٥.

(٢) لفت تعيين الجنرال «اسحق رابين» سفيراً في واشنطن في عام ١٩٦٨ الانتظار إلى دور ضباط الجيش في السلك الدبلوماسي راجع Eytan, op.cit. p. 202.

الخارجية اسحق شامير الليكودي، يعين عناصر من حزبه في المواقع الرئيسية في الوزارة، فقد عين روني ميلو نائباً لوزير الخارجية، كما عين ديفيد كيمحي مديراً عاماً للوزارة.

أما عن دور المرأة في السلك الدبلوماسي، فقد أورد ايتان ان وزارة الخارجية قد سمحت بتعيين النساء في السلك الدبلوماسي، وشجعتهم في المرحلة الاولى من نشأتها. وكان قد تم تعيين امرأة قائمة بالاعمال في مونتيفيدو، وعينت امرأة اخرى قنصلًا في نيويورك، كما تولت سكرتيرة إحدى السفارات الاسرائيلية مهمة السفير أثناء غيابه، وبالإضافة إلى ذلك فان للنساء دوراً آخر في وزارة الخارجية كزوجات الدبلوماسيين الاسرائيليين.

وفي عام ١٩٦٨ كانت هناك أربع نساء في وزارة الخارجية إحداهن تشغل منصب مساعدة مدير الشؤون الافريقية، والثانية تعمل مساعدة مدير إدارة المنظمات الدولية، وثالثة مساعدة مدير إدارة البروتوكول ورابعة ترأس سفارة اسرائيل في الدانمرك.

### سير الأعمال في الوزارة

تأخذ قرارات السياسة الخارجية، كما وضعنا ذلك من قبل، شكل ثلاثة انماط واسعة هي: استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية. وإذا نظرنا إلى وزارة الخارجية في هذا الإطار فإننا نجد انها تهتم بالقرارات التنفيذية. أي انها تحاول وضع القرارات ذات المستوى الاستراتيجي او التكتيكي موضع التنفيذ.

وليس ذلك الدور فريداً بالنسبة لوزارة الخارجية الاسرائيلية، فجميع وزارات الخارجية تؤدي نفس الدور، الا وهو تنفيذ قرارات السياسة العليا. ومع ذلك فان هذا الدور يبرزه تقليد المركزية او التركيز عند القمة. وقد ظهرت هذه الصورة في المجتمع اليهودي (اليشوف) خلال فترة الانتداب. واستمرت بعد قيام اسرائيل. ومنذ عام ١٩٤٨ انتشر ذلك في النظام السياسي كله، وخاصة بين الاحزاب، وفي الوظائف المدنية. وقد أدت حالة الحرب المستمرة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة إلى تقنين وتعزيز اسلوب المركزية

أو التركيز عند القمة باعتباره محور أسلوب صنع القرار<sup>(١)</sup>.

وفي وزارة الخارجية، كان يتم وضع نظام للقرارات يوماً فيوماً وفي الحقيقة ساعة فساعة. ومن الناحية الرسمية كانت هذه القرارات تنسق وفقاً لجهاز للسياسة يضم فئات مختلفة من حيث السلطة والمسؤولية: وزير الخارجية، والمدير العام للوزارة، المدير العام المساعد، مدير الإدارات وغيرهم. وكان مدى سلامة جهاز السياسة في التطبيق موضع التمعن. ومع ذلك فإنه يمكن تحديد الجهاز بدقة وتحليله في إطار سير العمل.

وقد وجدنا هناك سبعة مصادر رئيسية للقرارات التي تتخذ في وزارة الخارجية الإسرائيلية: الوزير، المدير العام للوزارة، المديرون العامون المساعدون، المستشارون، مديرو الإدارات، السفراء، مديراً مكتبي الوزير والمدير العام للوزارة.

### وزير الخارجية

يصدر وزير الخارجية عدداً من القرارات تتمثل فيما يلي<sup>(٢)</sup>:

#### ١ - قرارات ينشئها ويبت فيها وزير الخارجية

ويبدأ هذا النوع من القرارات بملاحظات، يدونها الوزير على برقية أو رسالة واردة إليه، أو تعليق شفوي يصدر عنه إلى مدير مكتبه، فتكون هذه بمثابة تعليقات للعمل ترسل إلى مدير الدائرة المختصة أو مساعد المدير العام المختص أو إلى المدير العام.

وقد تكون لدى أحد هؤلاء الموظفين اعتراض عليه، ويأتي الاعتراض في

(١) د. النعاني أحمد السيد، مرجع سابق ص ٣١٢.

(٢) Brecher Michael, op. cit. p. 521. ويرجع هذا التحليل لعملية اتخاذ القرارات في وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى المقابلات التي أجراها «مايكل بريشر» مع عدد من كبار المسؤولين في تلك الوزارة في أزمنة مختلفة بضمنهم وزراء الخارجية السابقين والمديرون العامون وغيرهم من كبار موظفي الوزارة.

الغالب من المدير العام او مساعديه، ويمكن تقديم هذه الملاحظات إلى الوزير مباشرة، او عن طريق المرجع المباشر، وللوزير ان يوافق على الملاحظة أو الاعتراض عليها. وله أيضاً ان يرفضها فوراً، ولكنه قد يطلب اجراء مشاورة بشأنها مع المدير العام، او مساعدة المختص أو رئيس الدائرة أو الدوائر المختصة. وهنالك يبحث القرار، ويعاد النظر فيه فاما ان ينال التأييد، أو يتم العدول عنه.

ويستند الوزير في موافقته على اعتراض ما، أو رفضه، أو إحالته للمشاورة إلى أسلوب الوزير في العمل، ورأيه المبني على ثلاثة اعتبارات: مدى كون الموضوع عاجلاً، ومقدار أهميته، ومدى شمولية الاعتراض أو الملاحظة.

## ٢ - قرارات ينشئها الوزير ولكنه لا يبت فيها شخصياً

تبدأ هذه العملية بملاحظة تحريرية أو شفوية يبدىها حول موضوع من الموضوعات، ويدعو إلى عقد اجتماع أو مشاورة بشأنها. والوزير هو الذي يقرر الأشخاص الذين يحضرون الاجتماع، وهم في الغالب المدير العام، ومساعدته المختص ومدير الدائرة المختصة. ولكن نوعية الاجتماع تتراوح بين ان تكون اجتماعاً رسمياً، أو تبادل آراء قد يستغرق دقيقتين مع الشخص المعني. وان اختيار نوعية الاجتماع الذي سيبت فيه بالموضوع يعتمد على رأي الوزير ومدى كون الموضوع مستعجلاً، وتقريره لأهمية القرار الذي سيبحث.

## ٣ - آراء الوزير السابقة للقرارات

تبدأ العملية في هذا النوع من القرارات بملاحظة لوزير الخارجية يعرب فيها عن موافقته أو حكم على تقرير لرئيس إحدى البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية في الخارج. وهذه الملاحظة قد ترسل إلى المدير العام، أو إلى أحد مساعديه، أو مدير الدائرة المختصة، أو إلى هذه الجهات الثلاث جميعاً. ويقوم بتبليغ الملاحظة مدير مكتب الوزير بصفة « رأي » أبداه الوزير، وليس تعليمات لأن التعليمات ترسل للعمل بها. ولكن في العادة فان ملاحظات الوزير وآراءه الشخصية تؤثر

بصورة غير مباشرة في آراء الآخرين وبالتالي تؤثر في القرارات النهائية.

٤ - وهناك أيضاً قرارات يتخذها وزير الخارجية بالاتصال المباشر مع أشخاص من خارج الوزارة أو حتى من خارج الحكومة عامة. وعلى سبيل المثال، مع وزير خارجية دولة أجنبية، وترسل فيما بعد - للعلم - إلى المسؤولين في وزارة الخارجية.

٥ - وهناك مجال آخر يعلن من خلاله وزير الخارجية القرارات، هو التصريحات العامة في الداخل والخارج من جميع الأنواع. وهذه التصريحات تكون ملزمة له وللوزارة ككل. فهي تنشئ سوابق، وأحياناً تكون لها نتائج بعيدة الأثر في السياسة الخارجية لإسرائيل.

### المدير العام لوزارة الخارجية

يعتبر المدير العام أكبر موظف إداري في الوزارة، وهو شخص فني وليس سياسياً، ويقابل منصب المدير العام في وزارة الخارجية الاسرائيلية، منصب وكيل الوزارة في بعض الدول، والنائب الأول لوزير الخارجية في غيرها، والسكرتير العام لوزارة الخارجية كما تعنونه دول أخرى.

إن طريقة صدور القرارات عن المدير العام تشابه إلى حد كبير طريقة صدورها عن الوزير، فهو قد ينشئ قراراً بكتابة تعليقات على برقية واردة، ويموز أن يعترض على قرار المدير العام أحد مساعديه أو مدير إحدى الدوائر، وللمدير العام أن ينقض الاعتراض أو يوافق عليه، كما أن له أن يطلب التشاور مع الموظفين المختصين، فيؤكد قراره أو يعدله أو يجمله ويكون هو صاحب الرأي النهائي في الموضوع. وقد ينشئ المدير العام قراراً، ولكنه لا يبت فيه في مرحلته النهائية وذلك بكتابة مذكرة يطلب فيها التشاور حول قضية معينة، وقد يكون النقاش مختصراً أو طويلاً، كما قد يعقد الاجتماع فوراً أو يؤخر إلى حين عقد اجتماع اللجنة الوزارية. وقد يكون رسمياً أو غير رسمي. ومهما كانت طبيعة التشاور فإن هذا النوع من القرارات يكون جماعياً.



والمدير العام، شأن وزير الخارجية، قد يدون رأياً على برقية أو تقرير من ممثل دبلوماسي في الخارج، أو على أية وثيقة أخرى فيؤثر هذا الرأي بالتالي على القرار الذي تتخذه الوزارة. وهنالك أيضاً طريقة أخرى لاتخاذ القرارات يكون فيها المدير العام عنصراً رئيسياً. فحين يطلب ممثل اسرائيل في الخارج تعليقات بشأن قضية ما، أو موافقة على اجراء يرغب في اتخاذه، يقدم الطلب إلى المدير العام مباشرة أو عن طريق مدير الدائرة المختصة، وهو الذي يقرر نوعية الجواب، ويتم ذلك عادة بعد التشاور مع المختصين في الوزارة.

وقد يسند إلى المدير العام في وزارة الخارجية بعض المهام الخاصة كحل بعض المسائل العالقة مع دولة أجنبية كالذي جرى مع مصر حينما قررت الحكومة إيفاد مدير عام وزارة الخارجية ديفيد كيمحي بالاشتراك مع مدير مكتب رئيس الوزراء ابراهام تامير إلى القاهرة للتباحث مع المسؤولين المصريين حول مشكلة طابا، وقد تم تفويض الوفد صلاحية التحدث حول التحكيم والتوفيق كاجراءين من أجل مناقشة النزاع القائم بين الطرفين حول هذه المسألة. كما خول الوفد مناقشة السبل الكفيلة بتطبيع العلاقات بين البلدين<sup>(١)</sup>.

### مساعد المدير العام

استحدث منصب مساعد المدير العام في اوائل الخمسينات لإيجاد مناصب على مستوى مناسب للسفراء الذين يعودون إلى الوزارة، بعد العمل في الخارج فترات طويلة. ويرى البعض أن منصب مساعد المدير العام لم يكن ضرورياً من ناحية انجاز الأعمال، ولا لاتخاذ قرارات أفضل. كما أن مساعد المدير العام يحكم اشرافه على دائرة أو دوائر معينة، يقلل من أهمية وظيفة مدير الدائرة وفعاليتها. بينما يرى آخرون أنه طالما كانت الامور متركزة في المناصب العليا، وأن المدير العام لا يستطيع، من الناحية العملية القيام بكل شيء بنفسه، فهنالك حاجة إلى شخص يرتبته يستطيع أن يفوض صاحبها جزءاً من أعماله.

ويقوم مساعد المدير العام بانشاء قرار بملاحظة يدونها على برقية، أو يطلب

(١) جيموزالم بوست تاريخ ١٢/٢/١٩٨٥.

التشاور في موضوع مع مدير الدائرة التابع له، أو مع المدير العام، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرار. وهو قد يبدي رأياً يكون له أثره في القرارات المقبلة، وقد يستجيب لمقترحات مدير الدائرة ويسهل مرورها إلى المدير العام وأحياناً إلى الوزير. وبصورة عامة فإن مساعد المدير العام يسهم في عمليات اتخاذ كافة أنواع القرارات مع استثناء واحد، وهو أنه خلافاً للموزير والمدير العام لا يبت في الأمور بمفرده، وأن وظيفته الأساسية هي المراقبة وليس الإنشاء. ولكن مع دور مهم في اتخاذ كثير من القرارات التي تتطلب التشاور على مستوى عالٍ<sup>(١)</sup>.

وفي ظل عدم وجود تعليقات خاصة تحدد صلاحيات مساعد المدير العام ومسؤولياته، والقرارات التي يحق له اتخاذها، فإن مساعد المدير العام هو الذي يقدر حدود القرارات التي له أن يتخذها حسب كياسته وخبرته وعلى ضوء التقاليد المتبعة، وطريقة العمل الدارجة في الوزارة.

وتحدد علاقة مساعد المدير العام بالمدير العام من خلال العوامل التالية:

١ - طبع المدير العام ومدى ميله إلى تفويض مساعديه سلطان اتخاذ القرارات.

٢ - موضوع القرار وأهميته، ومدى كونه عاجلاً، برأي المدير العام.

٣ - طبع المساعد وفيما إذا كان يميل إلى أن يبت في الأمور بنفسه ويحتمل المسؤولية، أم سلبياً ومتحذراً.

٤ - تقدير مساعدة المدير العام للموقف، وبصورة خاصة رأيه فيما إذا كانت القضية موضوع البحث تقع ضمن صلاحياته.

٥ - العلاقة الشخصية بين المدير العام ومساعدته<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذه الأخيرة هي أهم الاعتبارات. ففي حالة وجود مدير عام قوي وديناميكي وله ثقة بنفسه، فإن دور مساعد المدير العام في اتخاذ القرارات

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية عدد (٤٨) تاريخ آب (أغسطس) ١٩٧٥ وزارة الخارجية الاسرائيلية وكيف تعمل، نجدة فتحي صفوة، ص ١٨٤.

(٢) نفس المصدر ص ١٨٤.

يكون أضعف، أما إذا كان المدير العام منظماً في عمله، يؤمن بمزايا التشاور الدوري، ويرحب بالمبادرة، ولا يميل إلى احتكار سلطة اتخاذ القرارات، فتزداد أهمية دور مساعد المدير العام وتقوى معنوياته.

### مندوب اسرائيل الدائم في الأمم المتحدة

يتمتع مندوب اسرائيل الدائم في الأمم المتحدة بنوع من الاستقلال الذاتي. ويقوم هذا المندوب بدور بارز في اتخاذ القرارات الخاصة بتصويت اسرائيل في الأمم المتحدة. وفي أواخر الصيف من كل سنة يعود ممثل اسرائيل الدائم إلى اسرائيل للتشاور حول جدول الأعمال المبدئي للدورة القادمة. ويعقد في الوزارة « مؤتمر سنوي » يحضره وزير الخارجية والمدير العام، ومديرو الدوائر المعنية، وتتراوح المدة التي يستغرقها المؤتمر بين ثلاثة أيام وأسبوع واحد.

ويعترف دبلوماسي اسرائيلي بأن تصويت اسرائيل في الأمم المتحدة غالباً ما يتقرر في نيويورك، ويقرره المندوب الدائم بنفسه، إذ أنه يعمل مسبقاً تعليمات مفصلة يستطيع التحرك من خلالها بمرونة، ويتخذ القرارات في ضوء تقديره للموقف، الا إذا كان الموضوع ذا أهمية<sup>(١)</sup>.

ويساهم الممثل الدائم في اتخاذ القرارات بطريقتين:

- ١ - من خلال الاستشارات السنوية في القدس.
- ٢ - من خلال البرقيات المتبادلة بين نيويورك والقدس.

وبالرغم من أن سفراء اسرائيل في الولايات المتحدة وفرنسا كانوا ذوي نفوذ كبير من وقت لآخر، إلا أنه ليس هناك رئيس بعثة دبلوماسية يتمتع بما يتمتع به الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة من نفوذ وصلاحيات.

---

(١) Brecher, op. cit. p. 532.



## **الباب الثالث**

### **السلطة التشريعية**

**الفصل الأول: تكوين الكنيست ( البرلمان )**

**الفصل الثاني: النظام الانتخابي**

**الفصل الثالث: اختصاصات الكنيست**

**الفصل الرابع: تشكيل الكنيست الحادية عشرة.**



## السلطة التشريعية

تولى مجلس الدولة المؤقت، عند قيام الكيان الصهيوني، السلطات التشريعية، وقد أصدر في الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ قانون انتخابات الجمعية التأسيسية، وحينما اجتمعت الجمعية التأسيسية لأول مرة في الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٤٩، فقد قدم بن غوريون مشروع القانون الانتقالي، الذي تضمن المخطوط العريضة الواردة في المشروع الذي أعدته لجنة الدكتور ليوكوهين. وقد تم التصديق على مشروع القانون الانتقالي من قبل الجمعية التأسيسية حيث عرف هذا القانون «بالدستور الصغير».

وبموجب المادة الأولى من الدستور الصغير والتي تنص على أن «تسمى الهيئة التشريعية في دولة إسرائيل بالكنيست» فقد قررت الجمعية التأسيسية في اجتماعها السابع في تل أبيب في الثامن من آذار (مارس) ١٩٤٩ التحول إلى هيئة تشريعية (برلمان). وهكذا نجد أن الكنيست هي التسمية التي تطلق على المجلس النيابي أو البرلمان الإسرائيلي. وكلمة كنيست معناها بالعبرية «الجمعية». وتعود الجذور التاريخية لهذه التسمية إلى عهد عزرا ونحميا في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كانت تطلق كلمة «كنيست» على «الجمعية الكبرى» التي كانت عبارة عن السلطة التشريعية في تلك الفترة<sup>(١)</sup>.

هذا وينظم شؤون ونشاط الكنيست (البرلمان) تشريعان هامان هما: قانون الكنيست الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، والقانون الأساسي الصادر في

(١) عزرا هو الذي أعاد بناء معبد بيت المقدس، كما أقام الدولة اليهودية للمرة الثانية حوالي عام

٤٥٨ ق.م.

راجع د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، منشأة المعارف، الإسكندرية طبعة

١٩٧٩/٧ ص ١٩٠.

١٢ شباط (فبراير) من عام ١٩٥٨ ، والذي يعتبر تجميعاً لعدد من القوانين المتعلقة بالكنيست والتي صدرت خلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشاء إسرائيل وبخاصة قانون الانتقال لسنة ١٩٤٩ وأخرى في أعوام ١٩٧٧ و١٩٨٠ .

ونحن هنا سنحاول استعراض البرلمان الإسرائيلي وكيفية ممارسة عمله في أربعة فصول:

الأول: تكوين الكنيست (البرلمان)

الثاني: النظام الانتخابي .

الثالث: اختصاصات الكنيست .

الرابع: تشكيل الكنيست الحادية عشرة .



## الفصل الأول

### تكوين الكنيست ( البرلمان )

تتكون الكنيست من مجلس واحد، وهي تضم (١٢٠) عضواً<sup>(١)</sup>، ويتم انتخاب هؤلاء لمدة أربع سنوات، تبدأ من يوم أول اجتماع يعقده الكنيست بعد انتهاء الانتخابات العامة. ويرأس المجلس بأغلبية الأصوات. كما يجري انتخاب نواب رئيس المجلس بنفس الطريقة. وقد وصل نواب رئيس المجلس إلى ثمانية مما أتاح لكثير من الأحزاب أن يكون لها نائب في رئاسة المجلس. ونظراً للنظام الانتخابي المعمول به في إسرائيل، فإن رئاسة الكنيست، قد ظلت منذ إنشائها حتى الآن في أيدي الحزبين الكبيرين التجمع (المعراج) والتكتل (الليكود)، وذلك في عملية تبادلية بين الطرفين، تبعاً لعدد المقاعد التي يحتلها كل حزب من هؤلاء في الكنيست.

وهذا ويتمتع رئيس الكنيست بسلطات واسعة تعادل سلطات رئيس الجمهورية بل تفوقها. ومنها تحديد موعد إجراء الانتخابات الجديدة، وهو يذلي برأيه القاطع في أمور المناقشات وخاصة فيما يتعلق بطرق وقواعد سير العمل في المجلس، كما إنه يتولى رئاسة الجمهورية في حالة غياب أو مرض أو عزل أو استقالة رئيس الجمهورية. ويلاحظ انه يتم تنظيم المقاعد داخل الكنيست من اليسار إلى اليمين حسب حجم الحزب، وليس حسب مبادئه. فالحزب الذي يحوز على أكثرية المقاعد يجلس على اليسار ويتدرج هذا الوضع إلى أن يجلس أقل الأحزاب تمثيلاً في المجلس في أقصى اليمين<sup>(٢)</sup>.

(١) إن عدد الـ (١٢٠) عضواً هو تقليد يهودي قديم استأداً إلى ما جاء في التلمود: من دان المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم ١٢٠ عضواً.

(٢) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٠

وسوف نقوم بمعالجة هذا الفصل ضمن ثلاثة بنود .

الأول : سيطرة الأحزاب على الكنيست .

الثاني : اللجان الدائمة .

الثالث : سير العمل في الكنيست .

## المبحث الأول

### سيطرة الأحزاب على الكنيست

تبلورت فكرة الأحزاب بشكل أوضح بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، حيث تحولت كثير من القوى العسكرية إلى أحزاب سياسية، وعندما جرت الانتخابات للكنيست الأولى في الخامس عشر من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، فقد فاز في الجولة إثننا عشرة كتلة سياسية تمثل كل واحد منها حزباً معيناً. وقد سيطر حزب الماباي والمابام على أغلبية المقاعد في هذه الكنيست، حيث حصل الماباي على ٤٦ مقعداً، والمابام على ١٩ مقعداً، بينما جاءت الجبهة الدينية الموحدة في المرتبة الثالثة في هذه القوائم حيث حصلت على ١٤ مقعداً.

ظل حزب الماباي مسيطرأ على رأس قائمة الأحزاب الفائزة في الكنيست حتى انتخابات الكنيست السادسة، التي جرت في الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٥، حيث تم تشكيل التجمع (المعراخ) الأول، بحيث ضم حزب الماباي والمابام وحزب أحذوت هعفودا، كما سيأتي تفصيل ذلك عند تناول الأحزاب في إسرائيل. وقد واصل التجمع احتلال المركز الأول في انتخابات الكنيست حتى إجراء انتخابات الكنيست التاسعة في السابع عشر من (مايو) ١٩٧٧، حيث شهد هذا الكنيست تحولاً في ترتيب القوائم، بحيث فاز في المرتبة الأولى التكتل (الليكود) الذي يتكون من ائتلاف أحزاب حرموت والليبرالي ولعام، حيث حصل على ٤٣ مقعداً في مقابل ٣٢ مقعداً للتجمع (المعراخ).

إن حصول الليكود على أغلبية المقاعد في الكنيست، ووصوله إلى رأس قائمة الأحزاب الفائزة في الانتخابات، قد مهد له عدة عوامل. فقد فشل التجمع في حل المشكلات التي واجهتها إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ داخلياً

وخارجياً. فعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على قيادته، وعلى الرغم من التدابير التي اتخذها على صعيد الجيش، مثل تغيير القيادات، والإفادة من دروس الحرب، وحشد السلاح بشكل لم تعرف إسرائيل مثيلاً له من قبل، إلا إن الأزمة الاقتصادية قد ظلت تتفاقم وتضغط على حياة المواطن الإسرائيلي، وظل الفساد والإهمال والرشوة مستشرياً في المجتمع الإسرائيلي، ينخر مؤسساته، خصوصاً تلك التي تنتمي للقطاع العام<sup>(١)</sup>.

وعلى صعيد العلاقات بالولايات المتحدة، فقد نجح المراح حيناً، وأخفق أحياناً، ولكنه مع ذلك فقد انتهى إلى مزيد من التعمية، وقد بدت صورته كشريك في صنع السلام تحبو، إذا أمسكت الولايات المتحدة بكل أوراق اللعبة في يديها، ولم تسمح للحكومة الإسرائيلية بالمشاركة فيها. وفي ظل الانحلال والتراجع فقد غادر المراح شخصيات كبيرة، شكل بعضها تنظيمات سياسية مستقلة، مثل الحركة الديمقراطية للتغيير، وحركة شلي<sup>(٢)</sup>.

لقد استغل مناحيم بيغن زعيم الليكود هذه الأمور، وبدأ يعمل من خلال ان الليكود ليس مسؤولاً عن ما حل بإسرائيل. وفي ظل هذا الوضع فقد واصل مساعيه بوعود الإسرائيليين بالعودة إلى المسار الصحيح، وبتحقيق الحلم الامبراطوري، وبفرض إسرائيل على اللعبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تصبح شريكاً في هذه اللعبة، بالإضافة إلى تحقيق الوعد « بأرض إسرائيل الكاملة ». وحينما جاءت الانتخابات العامة فقد قالت معظم الأصوات لبيغن: نعم، مما شكل انعطافاً في مسيرة الكنيست التي سيطرت على الأحزاب العمالية فترة طويلة من الزمن.

وقد ظل الليكود مستفرداً باحتلال المركز الأول في القوائم الفائزة في الانتخابات لفصلين انتخابيين. وبينما حصل الليكود على ٤٣ مقعداً في الكنيست التاسعة مقابل ٣٢ للمراح، فقد فاز الليكود في الكنيست العاشرة على المراح

(١) فيما يتعلق بالتغييرات يراجع الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ص ٣٦٣ - ٣٧٣.

(٢) محمود سويد، الصراع على أرض النوبة، دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ ص ٩٧.

بفارق صوت واحد، إذ حصل على ٤٨ مقعداً مقابل ٤٧ مقعداً حصل عليها الميراج في هذه الكنيست.

ولا شك ان تقليص الهوة بين الميراج والليكود، إنما هو دلالة على ان الليكود قد بدأ في العد التنازلي، والتراجع أمام الميراج، وفي المقابل فإن الميراج قد استفاد من المرحلة السابقة، وأعاد تنظيم نفسه بحيث تجاوز السليبات التي وقع فيها من قبل، والتي أدت إلى خسارته أمام الليكود. وقد ظهر هذا جلياً عند إجراء الانتخابات العامة للكنيست الحادية عشرة - كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد -. فقد تراجع الليكود أمام الميراج إذ حصل الميراج على ٤٤ مقعداً مقابل ٤١ مقعداً للكتل.

إن عملية توزيع الأحزاب داخل الكنيست ينعكس ولا شك على كيفية تشكيل الحكومة وبالتالي ينعكس على السياسة الداخلية والخارجية للسلطة الحاكمة. فمن المعلوم ان رئيس الدولة يقوم بتكليف الحزب الذي فاز بأغلبية المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة.

ونظراً لتعدد الأحزاب في إسرائيل مما يعني عدم قدرة أي حزب في الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان، بحيث يسمح له بتشكيل الحكومة بشكل منفرد فإنه يضطر للجوء إلى بقية الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، مما ينتج عنه، كما بينا سابقاً، خضوع الحزب المكلف لابتزاز الأحزاب الأخرى بحيث يضطر في كثير من الأحيان للتنازل عن برامج الانتخابية في سبيل الوصول الى تشكيل الحكومة.

## المبحث الثاني

### اللجان الدائمة

يشكل الكنيست من بين أعضائه عدداً من اللجان. ويكون التمثيل بداخل هذه اللجان، على أساس حزبي وفقاً لقوانين الكنيست، ويعاد تركيب اللجان عند بداية كل كنيست. وتعد عملية اختيار أعضاء اللجان الدائمة في طليعة أعمال الكنيست. وتم هذه العملية تحت إشراف لجنة تنظيمية تقوم بتوزيع مقاعد اللجان، حسب قوة الأحزاب في المجلس الجديد. وتخضع عملية توزيع التمثيل داخل اللجان للمساومات الحزبية وما يلحقها من مفاوضات. وتسعى كل الأحزاب للحصول على تمثيل في كافة اللجان ولو بجد أدنى مثل عضو واحد في كل لجنة.

وقد وضع «قانون العدد» لحرمان الأعضاء غير المأمنين من عضوية بعض اللجان الهامة، مثل اللجنة المالية أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن، وخاصة العرب والشيوعيين. وبمقتضى هذا القانون فإنه أعطى الحق للجنة الكنيست وضع الأسس التي يتم بموجبها اختيار الأعضاء. وكانت هذه اللجنة تحصل على موافقة الكنيست على مبدأ يقضى بأن الحزب الذي لا يبلغ أعضاؤه عدداً معيناً، لا يحق له التمثيل في اللجان. ويبقى هذا العدد مفتوحاً بحيث يتم تقريره عند كل جلسة برلمان جديد قبل بدء انتخابات اللجان، وذلك لكي تحتفظ هذه اللجنة بمقها في رفع الرقم وتخفيضه حسب الحاجة لاستبعاد النواب غير المرغوبين، وفقاً لنسبة تمثيلهم في الكنيست<sup>(١)</sup>.

وهناك اتفاق يقضي بأنه لا يحق للوزراء الانضمام كأعضاء إلى اللجان

(١) د. نظام بروكات، مراكز القوى، مرجع سابق، ص ٨٨.

الدائمة في الكنيست، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ فصل السلطات. ومع عدم وجود نص قانوني يشير الى منع تولي الوزراء المناصب في هذه اللجان، الا ان ذلك قد فهم بضمننا من تحريم عضوية هذه اللجان على نواب الوزراء.

ووفقاً لاجراءات الكنيست فإن اللجان الدائمة نتيجة لتغيب معظم اعضائها عن الحضور، وعدم اهتمامها بالاجراءات والمناقشات، فانها تلجأ إلى تفويض جزء من قوتها أو كلها الى لجان اصغر يدخلها، لتقوم بالعمل نيابة عنها. ولكن هذا لا يعني تنازلاً عن حقها القانوني في مراجعة اعمال هذه اللجان المصغرة. ولا يشترط لكي تصبح اجتماعات اللجان قانونية حضور أكثر من نصف اعضائها. ويتم اتخاذ القرارات داخل هذه اللجان بأغلبية الأعضاء الحاضرين. ومن المفروض ان تعقد كل لجنة دائمة اجتماعاً واحداً على الأقل في الأسبوع. ومع ذلك يجوز لرئيس اللجنة أو لأكثر من ثلث اعضائها، أو للحكومة دعوة اللجنة للاجتماع في اجتماعات إضافية<sup>(١)</sup>

وتلعب اللجان الدائمة دوراً هاماً في عملية التشريع، حيث على الكنيست إحالة مشروعات القوانين بعد توضيحها من الجهة المقدمة لها فيما يسمى بالقراءة الأولى إلى اللجنة المختصة. وبعد وصول المشروع إلى هذه اللجنة فإنها تقوم بدراسة المشروع واجراء التعديلات اللازمة عليه، وتعيده إلى الكنيست فيما يسمى بالقراءة الثانية. وبعد التصويت عليه من قبل الكنيست يتم اعادته للجنة لوضعه في الصيغة القانونية حيث يعاد للكنيست للتصويت عليه نهائياً، فيما يسمى بالقراءة الثالثة.

وكان الكنيست يضم تسع لجان دائمة، ولكن بعد الكنيست الثامنة، فقد أضيف الى هذه اللجان لجنة مراقب الدولة فأصبح عددها عشر لجان وهي: لجنة الشؤون الخارجية والأمن، اللجنة المالية، لجنة الدستور، لجنة الشؤون القانونية، لجنة التعليم والثقافة، اللجنة الاقتصادية، لجنة الشؤون الداخلية، لجنة الخدمات العامة والعمل، لجنة المجلس، لجنة مراقب الدولة. وبالإضافة إلى هذه اللجان

(١) د. شمران حادي، رجح سابق، ص ٦١

فإنه يجوز ان يشكل الكنيست لجناً أخرى مؤقتة لمعالجة بعض الأمور الطارئة.

#### ١ - لجنة الخارجية والأمن

تتكون لجنة الخارجية والأمن من (٢٦) عضواً، بحيث شكلت خمس أعضاء الكنيست تقريباً. وهناك ترتيبات خاصة بالعضوية في هذه اللجنة، حيث يجب على الأعضاء ان يوقعوا على إعلان بتمسكهم بسرية اللجنة. وعندما يتغيب أحد أعضائها فإن حزبه لا يستطيع إرسال من يحل محله إلى اجتماعات اللجنة، خلافاً لما يحصل في اللجان الأخرى. وعندما يستقيل عضو منها، فإن بديله لا يمكن أن يكون مؤقتاً. وعليه ان يستمر في العمل فترة لا تقل عن ثلاثة شهور<sup>(١)</sup>.

وهكذا فان العضوية في هذه اللجنة هي عضوية انتقالية، يسمى الكثيرون وراء الحصول عليها. ويقتلون من أجل ذلك فهي في حقيقة الأمر تمثل المكانة.

ومن الملاحظ أن التمثيل في اللجنة متاح فقط للأحزاب التي يتوفر لديها عدد معين من أعضاء الكنيست. وفي كل كنيست يجري حساب العضوية في هذه اللجنة بشكل متأن، ولذلك فان نصاب العضوية في اللجنة الآن، هو الحصول على خمسة مقاعد في الكنيست. وقد يتخلى الليكود والمراخ طوعاً عن مقاعد اللجنة، من أجل السماح للأحزاب الصغيرة للمشاركة فيها. وبذلك فقد شارك في اللجنة الحالية الحزب الوطني الديني وشاس وحركة حقوق المواطن (ولكل منها أربعة مقاعد في الكنيست)، كما شارك فيها حزب موراشاه وله عضوان في البرلمان<sup>(٢)</sup>.

ويتفرع عن لجنة الخارجية والأمن عدد كبير من اللجان التي تتشكل من أجل دراسة القضايا بمزيد من التفصيل. ومن هذه اللجان لجنة المشتريات والوكالات المخبرية، والخدمات الخارجية والاستعداد العسكري، والمناطق المحتلة والتشريع الأمني. وهناك لجنة مشتركة بين لجنتي الخارجية ولجنة المالية،

(١) جيمروزم پوست ١٩٨٦/٥/٢٠

(٢) في كل مرة يتم استبعاد الشيوعيين من تشكيل هذه اللجنة. وقد تم استبعاد الجبهة التقدمية للسلام والمساواة المستندة على حزب رايكاح من تشكيل لجنة الخارجية والأمن الأخيرة.



تدرس الموازنة العسكرية، ولجنة مشتركة مع لجنة التعليم من أجل دواة برامج التعليم لدى الجيش ومشاكلها.

إن أكثر من ثلث أعضاء هذه اللجنة يشاركون في أعمال لجنة فرعية أو أكثر. وقد يشارك العضو في ثلاث لجان أو ما يربو على ذلك. إن هذا التوزع حول اللجان قد انعكس على طبيعة العمل فيها، فأعضاء اللجنة الذين لا ينتمون إلى أية لجنة فرعية، يضغطون على الرئيس من أجل الحفاظ على اللجنة نشطة أكثر، ويسعون من أجل التخطيط للمزيد من اللقاءات. أما الذين يشاركون في اللجان الفرعية، فيريدون زيادة نشاطهم هناك، حيث يستطيعون زيادة تأثيرهم وتمييق مشاركتهم الشخصية، والحصول على المزيد من المعلومات المفصلة.

#### اختصاصات اللجنة

تختص هذه اللجنة كما يظهر من تسميتها بالشؤون الخارجية ومشكلات الدفاع والأمن. وكان الاعتقاد في البداية بوجود فصلها إلى لجتين منفصلتين. ولكن تم الاتفاق في النهاية على الجمع بين هذين المجالين في لجنة واحدة، تربط الشؤون الخارجية والدفاع تحت سلطة واحدة، بحيث يأتي هذا الأمر منسجماً مع الطبيعة العسكرية للكيان الصهيوني.

وتشمل مهام هذه اللجنة مناقشة السياسة الخارجية، وقضايا أمن الدولة والجيش. وتتطلب بعض القوانين الحكومية موافقة لجنة الخارجية والأمن، مثل صدور أمر تحريك الجيوش خلال عشرة أيام. كما تشترط موافقتها على الدعوة لإعلان التعبئة العامة خلال شهرين، والا يعتبر هذا الإعلان لاغياً. كما يحق لأي عضو في اللجنة أو اللجنة بكاملها اقتراح موضوعات للمناقشة. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة قد تحيل إليها المسائل لمناقشتها وإصدار قوانينها. وتشترك اللجنة هذه مع اللجنة المالية في مناقشة ميزانية وزارة الدفاع.

وتجتمع لجنة الشؤون الخارجية والأمن أسبوعياً، أثناء دورة الكنيست، وتعد جلسات خاصة أثناء العطلة. كما تجتمع مرة في الشهر مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ومرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع مع وزير الخارجية، وهي

اجتماعات تجري فيها مناقشة السياسة العامة. بالإضافة إلى اجتماعات مستمرة مع الجهاز الإداري، لتلقي المعلومات تشمل رئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات ومستشار وزير الدفاع لشؤون المناطق المحتلة والمدير العام لوزارة الخارجية<sup>(١)</sup>.

#### ٢ - لجنة الشؤون القانونية

وتشمل صلاحيات هذه اللجنة صياغة قوانين الكنيست والدولة الأساسية، وكذلك صياغة قوانين أصول المحاكمات. وقد خولت هذه اللجنة صلاحيات وضع صيغة جديدة للقوانين التي كان معمولاً بها أيام الانتداب البريطاني.

#### ٣ - لجنة التعليم والثقافة

وتشمل نشاطات هذه اللجنة كافة مشاكل التعليم والثقافة والعلوم والفنون والإذاعة والسينما والتربية البدنية.

#### ٤ - اللجنة الاقتصادية

وتشمل صلاحيات هذه اللجنة كافة مجالات التجارة والصناعة والتموين والزراعة وصيد الأسماك والمواصلات بكافة فروعها والاتحادات التعاونية والتخطيط والتنسيق الاقتصادي وشؤون الإعمار والامتيازات الحكومية والحماية على أملاك الدولة.

#### ٥ - لجنة الخدمات العامة والعمل

تشمل صلاحياتها شؤون العمل والأشغال العامة والتأهيل والإسكان وإعداد القوانين التي تعالج هذه الشؤون، كما تعالج الخدمات الصحية والترفيه والمستشفيات والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة.

#### ٦ - لجنة المجلس

تعمل هذه اللجنة على تنفيذ قانون حصانة أعضاء الكنيست، وتوصي هذه

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (١)، كانون الثاني ١٩٧٢، دور لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ص ٢١.

اللجنة في العادة بتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة داخل المجلس .

#### ٧ - لجنة الشؤون الداخلية

وتختص هذه اللجنة بمعالجة أعمال السلطات المحلية والهجرة والأديان والتجنس والصحافة والطوائف وإقامة المدن وقضايا الشرطة والسجون .

#### ٨ - اللجنة المالية

وتعتبر هذه اللجنة أهم اللجان بعد لجنة الشؤون الخارجية والأمن وتختص هذه اللجنة بمسألة وضع ومناقشة ميزانية الدولة .

#### ٩ - لجنة الدستور والمحاكم

وتختص هذه اللجنة ببحث القوانين الأساسية للدولة كما تختص بوضع القوانين التي تنظم عمل المحاكم في البلاد .

#### ١٠ - لجنة مراقب الدولة

انشئت هذه اللجنة في الكنيست الثامنة ، ومهمتها مساعدة مراقب الدولة في القيام بمهامه .

## المبحث الثالث

### سير العمل في الكنيست

ان للكنيست دورتين عاديتين في السنة على ألا تقل مدة هاتين الدورتين عن ثمانية أشهر في العام. وتبدأ أولى هاتين الدورتين في الأسابيع الأربعة التي تلي عيد الفصح، بينما تبدأ الثانية خلال الأسابيع الأربعة التي تلي يوم إعلان قيام دولة اسرائيل. ومع ذلك يجوز للكنيست عقد دورات استثنائية إما بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب ثلاثين عضواً من أعضائه<sup>(١)</sup>.

وتعقد الكنيست جلساتها عادة يوم الاثنين والثلاثاء مساءً والاربعاء صباحاً. أما بقية الأيام فتخصص لاجتماعات اللجان المتخصصة. وقد جرت العادة على ألا يجري افتتاح دورات الكنيست يومي الجمعة والأحد. ومع ذلك يجوز للحكومة أو لثلاثين عضواً من أعضاء الكنيست طلب عقد جلسات إضافية، كما ان لرئيس الكنيست تأجيل الاجتماعات، أو تأجيلها، أو عقد جلسات إضافية بموافقة الكنيست<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر اجتماعات الكنيست قانونية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، عدا الأحوال المحددة بالدستور والتي تستلزم توفر أغلبية معينة كإقرار الميزانية أو تعديل النظام الأساسي للدولة. وهذا بطبيعة الحال مخالف لأبسط الأصول الديمقراطية التي تشترط حضور أكثر من نصف الأعضاء لكي يصبح الاجتماع قانونياً في أي مجلس من مجالس النيابة. ويبدو أن اسرائيل قد تأثرت بالنظام الانجليزي الذي لم يشترط حضور أكثر من نصف الأعضاء حتى تصبح اجتماعات

(١) د. شمران حادي، مرجع سابق ص ٦١.

(٢) مجلة الأرض عدد ١٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/٧ ص ٢٤.

## مجلس العموم أو اللوردات قانونية.

ومن الملاحظ أن اجتماعات الكنيست تتصف بصورة عامة بكثرة الأعضاء المتغيين، ولا سيما بالنسبة إلى الاجتماعات المخصصة للمناقشة. ويعود السبب في كثرة تغيب الأعضاء عن هذه الاجتماعات اعتماد هؤلاء على زعماء أحزابهم، في الدفاع عن وجهة نظر أحزابهم، وشرح مواقفها من الأمور المطروحة. ويؤيد هذا الرأي هو الدور الكبير الذي تلعبه الأحزاب السياسية الاسرائيلية في تسيير الحياة السياسية، ولا سيما بالنسبة للكنيست، حيث أصبح الأعضاء لا يمثلون دوائرهم الانتخابية بقدر تمثيلهم لأحزابهم. فالأحزاب الاسرائيلية هي التي تختار المرشحين التي ترتب أسماؤهم في القوائم الانتخابية حسب مقاييسها الخاصة، وهي التي توزع أعضاءها على اللجان الدائمة والمؤقتة في الكنيست، هذا بالإضافة إلى أنها تحدد مواقف أعضائها في كل أمر من الأمور التي تطرح على بساط البحث في الكنيست<sup>(١)</sup>.

## تقدم مشاريع القوانين

ويجري تقديم مشاريع القوانين الجديدة إلى الكنيست قبل انعقادها بمدة ٤٨ ساعة. ويتم قراءة هذه المشاريع قراءة أولى، والتي هي عبارة عن شرح توضيحي يقدمه الوزير المسؤول، ومن ثم يقوم أحد أعضاء المعارضة بافتتاح النقاش. وبعد ذلك يجري التصويت على مشروع القانون، فإذا لم تجر الموافقة عليه بأغلبية الحضور، فإنه يعاد للحكومة. ولا يجوز طرحه مرة أخرى للنقاش بشكله الذي تم تقديمه فيه. أما في حال الموافقة عليه فيحال إلى اللجنة المختصة، حيث تناقشه بدقة، وتدخل عليه التعديلات اللازمة. وبعد ذلك يعاد مشروع القانون إلى الكنيست، حيث تم القراءة الثانية وبعد أسبوع من ذلك يقدم المشروع للكنيست للقراءة الثالثة. وإذا حاز المشروع على الأغلبية في القراءة الثالثة، يوقع عليه رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المعنيون ثم رئيس الدولة، ويصبح المشروع بعد ذلك قانوناً نافذاً المفعول. ولا يجوز لرئيس الدولة أو رئيس

(١) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٣٩.

الوزراء أو الوزراء المعنيون أن يرفض أي منهم التوقيع على قانون، بعد أن يتم اقراره من قبل الكنيست. وبعد هذا الإجراء يقوم وزير العدل بفتح القانون بخاتمه وخاتم الدولة الرسمي، وينشره في الجريدة الرسمية (رشوموت)، خلال عشرة أيام من تاريخ اقراره<sup>(١)</sup>.

هذا وكان القانون الانتقالي الصادر في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩، قد حدد في مادته الأولى كيفية تصديق القانون حيث جاء فيها « وسوف يطلق على ما يصدره الكنيست اسم قانون، ويوقع من قبل رئيس مجلس الوزراء، والوزير صاحب العلاقة، كما يجب ان يوقع رئيس الدولة كل القوانين التي تصدرها الكنيست، باستثناء ما يتعلق بصلاحيات رئيس الدولة نفسه<sup>(٢)</sup> ».

### حصانة الكنيست

تعني الحصانة تفرد الجهات الممنوحة بها بامتيازات خاصة امام القانون وتشمل الحصانة في هذا المجال، حصانة الكنيست باعتباره مبنى يتمتع بالحماية القانونية المميزة. كما تشمل في نفس الوقت اعطاء الأعضاء امتيازات خاصة تساعدهم في تأدية وظائفهم. وينظم هذه المسألة قانون حصانة أعضاء الكنيست القانونية الصادر في عام ١٩٥١.

وبموجب هذا القانون فان الكنيست يتمتع بحماية خاصة، إذ لا يجوز عقد اجتماعات أو القيام بمظاهرات في الساحة المواجهة له بدون ترخيص مسبق من رئيسه. ويحرم أي متظاهر يخرق حرمة الكنيست، ويحكم عليه بالحبس حتى سنتين. ويجوز لرئيس الكنيست الطلب من أي عضو في الكنيست الخروج من الجلسة إذا لم يحافظ على الهدوء والنظام، وإذا تمتع العضو من الخروج، فإن لرئيس الكنيست الاستعانة في هذه الحالة بالشرطة المتواجدة داخل الكنيست لإخراجه.

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجتمع الاسرائيلي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص ١١.

(٢) Law of the State of Israel. 1949

وقد نص قانون الحصانة لعام ١٩٥١، على أن عضو الكنيست لا يخضع لأي إجراء قانوني سواء كان مدنياً أو جرمياً عن أي تصويت أو رأي أو فعل يتم التعبير عنه أو ممارسته، داخل الكنيست أو خارجه، طالما كان ذلك ضمن عمله كعضو كنيست. وهو أيضاً غير ملزم بالإبلاغ عن أي معلومات حصل عليها أثناء عمله كعضو كنيست.

ولا تقف حاية عضو الكنيست عن الأعمال والممارسات أثناء وجوده كعضو في الكنيست، بل أيضاً إلى ما قبل انتخابه كعضو في البرلمان. فقد اشارت إحدى فقرات قانون الحصانة لعام ١٩٥١، على أن عضو الكنيست لا يمكن اخضاعه إلى أية إجراءات مدنية أو جرمية حتى لو تسببت عن أعماله قبل انتخابه للكنيست.

ومن الملاحظ أن ميزة عضو الكنيست أثناء وجوده كعضو في البرلمان هي مطلقة، بينما الميزة التي تمتع بها أثناء وجوده قبل انتخابه في البرلمان يمكن التخلص منها، إذا طلب المدعي العام محاسبة النائب، ولكن يشترط في هذه الحالة موافقة اللجنة التشريعية على الطلب، وفي حالة موافقة الكنيست في اقتراع سري على توصية اللجنة فإن العضو يفقد حصانته.

هذا وقد تعرض قانون الحصانة للنقد في أكثر من جانب. ففي الندوة التي نظمها معهد هاري شاسر للبحث التشريعي والقانون المقارن في الجامعة العبرية تحت عنوان «حصانة اعضاء الكنيست والمساواة أمام القانون». فقد تحدث رئيس الكنيست شلومو هيلل، حيث قال «أنه في عام ١٩٥١ عندما سن قانون الحصانة، كانت الدولة الوليدة تمر بفترة عصيبة، وكان الإطار الديمقراطي قيد الإنشاء. وكانت بعض المجموعات في الكنيست قد انتهت لتوها من تشكيل ذاتها من حركات مسلحة سرية إلى أحزاب سياسية. ولهذا السبب كان يخشى ان يهدد اعضاء الكنيست بالتهمة أو يسكون عن التعبير عن آرائهم وأداء واجباتهم»<sup>(١)</sup>.

وقد انتقد هيلل فقرة الحصانة التي تمنح النائب حصانة من الإجراءات

(١) البوست ١٢/٢٥/١٩٨٥

القانونية فيما يتعلق بأي شيء فعله اثناء اداء واجباته البرلمانية، واعتبر أن هذه الفقرة فضفاضة جداً، بحيث أنه يمكن لها أن تغطي كافة أعمال عضو الكنيست. وأكد ان الكنيست نفسه، لا يمتلك حق رفع الحصانة عن النائب في مثل هذه الظروف، وفي نفس الوقت فقد طالب بإعادة النظر في هذا القانون حتى يتلاءم مع الظروف المستجدة، باعتبار ان الدولة قد اجتازت مرحلة الخوف من المستقبل.

وكانت نقطة النقد الجوهرية هي اعتبار حصانة عضو البرلمان بمثابة اختراق لمبدأ المساواة أمام القانون. ولكن المدعي العام البروفسور اسحق زامير قد اعتبر أن مبدأ المساواة أمام القانون غير قابل للتطبيق المطلق. ومع ذلك فإن الجمهور سوف يكون مستعداً للقبول بإعفاء القانون فقط عندما يكون الكل مستعداً لتحملها وأن الحصانة المفرطة لأعضاء الكنيست تزعج هذا الجمهور. وقد طالب زامير بتعديل القانون واعطاء صلاحية رفع حصانة عضو البرلمان للمدعي العام بدل لجنة الكنيست والكنيست، وذلك كما هو معمول به بالنسبة للقضاة. ولكن موقف المدعي العام قد لقي معارضة من الحاضرين وخصوصاً من قبل البروفسور كلود كلين من الجامعة العبرية، حيث قال ان جعل رفع الحصانة معتمداً على شخص واحد، سوف يثير المشاكل مستقبلاً وبالرغم من أن القائمين بأعمال المدعي العام كانوا إلى حد الآن من مستوى عال، إلا أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

ويجوز للكنيست تقييد وتحديد الحصانة عن أحد نوابها في الكنيست، كما جرى مع النائب العربي المحامي محمد ميعاري زعيم الحركة التقدمية للسلام. حيث أصدر الكنيست يوم ١٦/١٠/١٩٨٥ قراراً بأغلبية (٣٩) صوتاً في مقابل (٢٢) صوتاً يتضمن تقييد حصانته، ذلك لأنه ساوى بين هجمات الفدائيين الفلسطينيين وتصرفات الحكومة الاسرائيلية. وقد تم تقييد حصانة ميعاري بعد ان رفض سحب تصريحاته التي ادلى بها في احتفال اقيم لأحياء ذكرى اغتيال فهد القواسمه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عان<sup>(١)</sup>

(١) القدس ١٧/١٠/١٩٨٥، وفاقا ١٧/١٠/١٩٨٥.



---

## الفصل الثاني

---

### النظام الانتخابي

لقد ادى النظام الانتخابي المتبع في اسرائيل ، إلى ظاهرة التعددية الحزبية في النظام الحزبي العام . وقد تيسر هذا الأمر ، حتى على الصعيد البرلماني من كون الانتخابات تجري على أساس الطريقة النسبية . فهذه الطريقة قد افسحت المجال امام كل شخص أو مجموعة ، بعد توفر بعض الشروط لخوض الانتخابات والفوز بمقعد وأحياناً مقعدين . ووفقاً للقانون فإن كل ما يتوجب على شخص أو مجموعة اشخاص لتشكيل قائمة انتخابية ، هو تزكية تلك القائمة من جانب عدد معين من الناس ، وقد كان في السابق ٧٥٠ توقيعاً ، ولكنه ارتفع ليصبح ١٥٠٠ توقيع . ودفع مبلغ بمثابة ائتمان ، يعاد بعد انتهاء الانتخابات مباشرة .

ونحن هنا في هذا الفصل سوف نحاول معالجة ثلاثة بنود :

الاول : نظام التمثيل النسبي

الثاني : تعدد القوائم الانتخابية

الثالث : ولاية الكنيست ومكانتها



## المبحث الأول نظام التمثيل النسبي

ان نظام الانتخابات الاسرائيلية، والذي أقر في « القانون الاساسي للكنيست » الصادر في سنة ١٩٥٨ ، مبني على أساس التمثيل النسبي للأحزاب في الكنيست . ويقضي هذا النظام بأن يعد كل حزب مشترك في الانتخابات قائمة بأسماء مرشحية، ويجري التصويت على كل واحدة من هذه القوائم بأكملها، وبغض النظر عن أسماء المرشحين فيها وعددهم. وإن الناخبين لا يقرعون بالقوائم، وإنما ببطاقات تحمل حرفاً عبرياً يرمز إلى إحدى القوائم الحزبية. وبمجرد ان يسقط الناخب أية بطاقة من هذه البطاقات، يكون قد صوت لجميع المرشحين الواردة اسمائهم في القائمة المعنية، وذلك بالترتيب الذي وضعه الحزب عند تقديم القائمة إلى « اللجنة المركزية للانتخابات » التي يتم تشكيلها قبل موعد اجراء الانتخابات للإشراف والرقابة على سير هذه الانتخابات كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

ان الأخذ بنظام التمثيل النسبي الذي يترافق في العادة مع نظام الانتخاب بالقائمة تعود جذوره إلى المؤتمرات الصهيونية العالمية. حيث تم اعتماد هذا النظام كأساس للانتخابات داخل هذه المؤتمرات، كما تم اعتماده أيضاً في انتخابات الجمعية التأسيسية لمجتمع اليهود في فلسطين (اليشوف)، وانتخابات اتحاد العمال اليهود (المستدروت).

وهناك تفسيران لتبني التمثيل النسبي للانتخابات عند انشاء اسرائيل :

الاول : ان معظم الصهيونيين الأوائل جاءوا من بلاد اوروبا الشرقية والبلقان

والماتية، حيث كان نظام التمثيل النسبي هو السائد في تلك البلاد.

الثاني: ان الصهيونيين كانوا سجناء تقاليدهم الماضية الضيقة، حيث كان هذا النظام السائد في المؤتمرات الصهيونية، كما ذكرنا سابقاً قبل انشاء الهيئات الخاصة بيهود فلسطين (اليشوف).

### نقد هذا النظام

أثار نظام التمثيل النسبي نقاشاً واسعاً داخل اسرائيل بحيث طالبت جهات متعددة بالغائه.

ويرى البعض ان هذا النظام يمد اسرائيل بتمثيل صحيح في الكنيست للجماعات السياسية يتناسب مع قوتها العددية، إذ يعكس كل اتجاه في الرأي العام ويسمح لكل حزب من الناحية الديمقراطية باعتماد المذهب الذي يرتضيه لنفسه وحرية تأييد الناخبين له. كما تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تحصل على التأييد في أي وقت وفي أي مكان داخل البلاد. كما أنه يشجع على وضع أحسن الأشخاص في الحزب على رأس القائمة. أي ان مجلس الكنيست يضم أفضل العناصر في الحزب<sup>(١)</sup>.

ويقول المدافعون عن هذا النظام أيضاً أنه يعد ملائماً لما يوجد في اسرائيل من اختلاف كبير بين أهلها من حيث الجنس والأصل والثقافة والأديان والايديولوجية (أي المذهب الفلسفي)، ذلك لأنه يسمح بتمثيل مختلف الأحزاب التي تمثل مختلف أنواع تلك الأجناس ومختلف أنواع النزاعات والثقافات. كما يعد ملائماً لبلد كاسرائيل يضم عدداً غير قليل من الأميين، حيث يسمح لهؤلاء بمزاولة حق الانتخابات. مع الإشارة إلى أن كثيراً من الناخبين، كانوا قد نزحوا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاولة حق الانتخاب، ولم يكن لهم بها سابق خبرة بالحياة السياسية الديمقراطية<sup>(٢)</sup>.

(١) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

يضاف إلى كل ذلك، ان نظام التمثيل النسبي يعني البلاد من اجراء انتخابات تكميلية، وذلك في الحالات التي لا يحصل فيها المرشح على الأغلبية المطلقة في الانتخابات، أو في حالة وفاة أو إستقالة أحد النواب. فعين يؤخذ بنظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة فإنه لا يترتب على وفاة النائب أو استقالته اجراء انتخابات تكميلية، اذ يحل مكانه المرشح الذي يأتي اسمه في القائمة مباشرة بعد المرشحين الذين اختيروا للكنيست<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من وجود هذه المحاسن في هذا النظام، الا أنه لم يحل من عيوب كانت سبباً في توجيه النقد إليه. فمن عيوب هذا النظام انه يشجع على تعدد الأحزاب تعدداً كبيراً. فقد وجد في الانتخابات النيابية الثلاثة الأولى والتي جرت في اعوام ١٩٤٩، ١٩٥١، ١٩٥٥، على التوالي ٢١، ١٧، ١٨ حزباً. كما شارك في انتخابات الكنيست العاشرة التي جرت عام ١٩٨١، ٣١ قائمة فاز من بينها عشرة قوائم. أما في انتخابات الكنيست الحادية عشرة والتي جرت في عام ١٩٨٤ فقد ترشح ٢٧ قائمة فاز من بينها خمس عشرة قائمة.

وقد ترتب على هذا التعدد الكبير للأحزاب، تشتت الأصوات وتوزيعها بين هذا العدد من الأحزاب، مما أدى الى عدم قدرة اي حزب من الحصول في البرلمان على الأغلبية المطلقة، التي تمكنه من تأليف الوزارة وحده، بحيث أصبحت القاعدة المتبعة في اسرائيل هي تشكيل وزارة ائتلافية، أي وزارة مكونة من عدة أحزاب، حتى تتمكن من أن تستند إلى أغلبية مطلقة في البرلمان.

والمعروف بوجه عام ان الوزارات الائتلافية تجمع بين صفوفها عدة أحزاب، تختلف في مبادئها واهدافها، مما يسبب ذلك في فقدان الانسجام بين اعضائها، كما أن الخلافات تظل مسيطرة على العلاقات القائمة داخل مثل هذه الوزارات، بحيث ينعكس هذا الأمر على تصريف شؤون الدولة، وتسير الأمور العامة فيها. وباستثناء فترات الأزمات أو الأخطار أو الحرب فإن كثيراً من التعقيدات ترافق تشكيل مثل هذه الوزارات وتوزيع المسؤوليات فيها، كما بينا

(١) مؤسسة الدراسات، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤٦٦.

ذلك فيما مضى. هذا بالإضافة الى عجز مثل هذه الوزارات في كثير من الأحيان عن اتخاذ كثير من القرارات بسبب تباين واختلاف الآراء فيها .

ومن نقاط النقد التي توجه إلى هذا النظام ان الصلة مقطوعة بين الناخب والمرشح، اذ أن الناخب لا يعطي رأيه مباشرة في المرشح، بل هو يعطي رأيه في القائمة الحزبية بما تحتويه من اشخاص، ولا يملك بالتالي حذف اي اسم من القائمة، مما جعل البعض يقول ان ما يجري في اسرائيل لا يتعدى ان يكون عملية تصويت سياسي تدور حول تقبل برنامج معين، بحيث يمكن القول انها اقرب إلى الاستفتاء منها إلى الانتخاب<sup>(١)</sup>.

### كيفية توزيع المقاعد

ان توزيع المقاعد، في الكنيست، على القوائم المختلفة، والتي اجتازت الحد الأدنى للنجاح وهو ١٪ من مجموع أصوات الذين شاركوا في الاقتراع، هو عملية معقدة جداً. فموجب الأسلوب المتبع منذ الكنيست الثامنة وهو « اسلوب البروفسور د. هونت » فان توزيع المقاعد يتطلب ثلاث مراحل :

الأولى: يتم احتساب الأصوات الصالحة من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم، واستخراج عدد الأصوات اللازمة للفوز بمقعد واحد، عبر تقسيم الأصوات الصالحة على عدد مقاعد الكنيست البالغة ( ١٢٠ ) مقعداً. وعلى هذا الأساس يتم توزيع المقاعد بين القوائم المختلفة في المرحلة الأولى.

الثانية: تجري قسمة مجموع الأصوات التي حصلت عليها على عدد المقاعد التي فازت بها بعد عملية التوزيع الأول للمقاعد + واحد. والرقم الناتج عن هذه القسمة سمي المقياس الثاني.

الثالثة: بعد اجراء المقياس الثاني بالنسبة لكل الكتل أكثر من مرة اي استخراج مقياس ثالث أيضاً، توزع المقاعد المتبقية، وفقاً لحجم المقياس الثاني

(١) د. حامد عبد الله ربيع، مرجع سابق ص ١٠٨.

والثالث لدى كل كتلة والكتل التي تكون مقاييسها أكبر تحصل على مقعد آخر وأحياناً مقعدين .

لقد كان النظام المتبع إلى ما قبل عام ١٩٧٣ يتضمن المقاعد المتبقية بعد التوزيع الأول وفقاً لحجم فائض الأصوات لدى كل قائمة . وكانت الأحزاب الصغيرة مستفيدة من هذا النظام ، إذ كان يتيح لها الفرص للفوز بمقعد إضافي أحياناً . لكن الأحزاب الكبيرة وعلى رأسها كتلة جاحال والمعراخ في ذلك الوقت ، ادخلت تعديلاً على المادة المتعلقة بتوزيع مقاعد الكنيست المتبقية بعد عملية التوزيع الأول ، بحيث أصبح في صالح الأحزاب الكبيرة ، إذ منحها فرصة للفوز بالمقاعد المتبقية على حساب الكتل الصغيرة . وقد عرف ذلك التعديل باسم قانون بادر - عوفر<sup>(١)</sup> .

---

(١) بادر وعوفر عضوا كنيست الأول من حزب حيروت والثاني من حزب العمل راجع في ذلك الكتاب السنوي ١٩٨١ غازي السعدي ورفاقه مرجع سابق ص ٤٣ - ٤٣ .

## المبحث الثاني

### تعدد القوائم الانتخابية

هذا الوضع القانوني وهذه الشروط، كانت من العوامل الأساسية في تكاثر قوائم المرشحين في الانتخابات، وحتى في تعددية الأحزاب الممثلة في الكنيست. وإذا استعرضنا مجمل الدورات الانتخابية الاسرائيلية، فإننا نلاحظ ان ظاهرة تعدد القوائم الانتخابية، لازمت الحياة السياسية منذ تأسيس دولة اسرائيل. ففي الكنيست الحادية عشرة وهي الكنيست الأخيرة فقد أقرت لجنة الانتخابات المركزية لـ ٢٧ قائمة، حقها في المشاركة في الانتخابات، حيث فاز من بينها (١٥) كتلة سياسية.

وقد بلغ عدد الأحزاب المشاركة في الكنيست العاشرة (٣١) قائمة فاز من بينها عشر قوائم. ويعتبر عدد الأحزاب المشاركة في الكنيست العاشرة هو أكبر عدد قد شارك في الانتخابات السابقة. ومع ذلك فإننا نجد ان هناك إعداداً كبيرة أخرى قد شاركت في الانتخابات للكنيست الأول، شاركت (٢١) قائمة فاز من بينها (١٢) بينما في انتخابات الكنيست الثاني ترشحت ١٧ قائمة فاز منها (١٥)، والثالث ١٨ فاز (١٢) والرابع ٢٤ فاز (١٢)، والخامس ١٤ فاز (١١)، والسادس ١٧ فاز (١٣)، والسابع ١٩ فاز (١٣)، والثامن ٢١ فاز (١٠) والتاسع ٢٢ فاز (١٣)<sup>(١)</sup>.

إلى جانب العامل القانوني المتمثل في طريقة الانتخابات، هناك أسباب لا تقل أهمية، تتعلق أساساً بالتركيبة العرقية - الديمغرافية والاجتماعية والسياسية (١) د. جمال جفال، هاني العبدالله. نهاد حشيشو. اسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، معهد لأممنا العربي - صبعة أوت ١٩٨٢ بيروت ص ١٧.



الإيديولوجية للمجتمع في إسرائيل، كما سيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن الأحزاب، ومن بين أهم الأسباب ما يلي:

أولاً: تعدد الأصول الاثنية المتباينة ثقافياً وحضارياً وعادات وتقاليد. وهذه التعددية كانت تعبر عن نفسها في اقدام بعض الجماعات الاثنية على تشكيل قوائم خاصة، في محاولة لاحتلال مكان ما في عملية صنع القرار السياسي، أو لتحقيق مواقع نفوذ تتمكن بواسطتها من تحقيق منافع وامتيازات اقتصادية واجتماعية.

ثانياً: انغلاق المؤسسات الحزبية القائمة أمام القوى الجديدة الشابة، وعدم تمكينها من لعب دور في الحياة السياسية الحزبية، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى لعب أدوار من خلال تشكيل أحزاب خاصة بهم خارج الدوائر التقليدية.

ثالثاً: ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب التقليدية والحديثة، وذلك نتيجة للخلافات الإيديولوجية التي كانت تطفو على السطح بحيث تؤدي في النهاية إلى الانفصال وتشكيل أحزاب وقوى سياسية جديدة<sup>(١)</sup>.

### رقابة عملية الانتخابات

طبقاً لقانون الانتخابات للكنيست الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، فإن الرقابة على عملية سير الانتخابات توكل إلى لجنة تسمى «اللجنة المركزية للانتخاب». ويتألف هذه اللجنة في العادة أحد أعضاء المحكمة العليا. وقد كان رئيس اللجنة في الكنيست الحادية عشرة القاضي غبرائيل باخ، أما في الكنيست العاشرة فقد كان موشي عتسيفي. وتتكون هذه اللجنة من (٣٤) عضواً من الأعضاء الذين يتم انتخابهم بواسطة الأحزاب السياسية، التي كانت ممثلة في الكنيست السابقة. أي تلك التي انتهت مدتها أو حلت قبل اجراء الانتخابات الجديدة. ويتم توزيع الأعضاء في هذه اللجنة، بحيث يكون لكل حزب عضواً في مقابل كل أربعة مقاعد كان يحرزها الحزب في الكنيست السابقة.

(١) عبد الحميد متولي، مرجع سابق ص ١٩٩.

وتتولى اللجنة مسألة تدقيق كشوف المرشحين التي تقدمها الأحزاب السياسية. كما تقوم بتشكيل لجان الانتخاب الفرعية بالأقاليم، بحيث تغطي كافة دوائر الانتخاب. وقد بلغ عدد هذه اللجان الفرعية حوالي ألفي لجنة. وتشرف هذه اللجنة على سير عملية التصويت في الانتخاب، كما تراقب سير المعركة الانتخابية بالإضافة إلى أنها تقوم بنشر نتائج الانتخابات بعد انتهاء عملية الفرز القانونية.

ويجوز لهذه اللجنة رفض السماح لأي قائمة من الدخول في الانتخابات، إذا تبين لها أن هذه القائمة تحمل بعض المبادئ التي تعارض وجود «الدولة»، أو تتبنى أفكاراً عنصرية. وفي هذا المقام فقد رفضت هذه اللجنة، كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد، ترشيح قائمتي «القائمة التقدمية للسلام» والتي يترعها المحامي محمد ميماري باعتبار أنها تطالب بإقامة دولة فلسطينية، «وكاخ» التي يترعها الحاخام مائير كاهانا بسبب نداءاتها العنصرية.

وقرارات هذه اللجنة يجوز الطعن فيها أمام المحكمة العليا، ويجوز لهذه المحكمة إلغاء القرارات التي تم اتخاذها من قبل اللجنة المركزية للانتخابات. وفي هذا السياق فقد تقدمت الكتلتان «القائمة التقدمية للسلام» و«حركة» وكاخ، بطلب للمحكمة العليا لإلغاء قرارها القاضي بمنعها من المشاركة في الانتخابات، وفي ضوء ذلك فقد قررت المحكمة العليا إبطال قرار لجنة الانتخابات والسماح لهاتين القائمتين بالاشتراك في انتخابات الكنيست الحادية عشرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) صادقت الكنيست يوم ١٩٨٥/١١/٣١ على التعديلات المطروحة على قانون عمل الكنيست التي تمنع طرح قوانين من قبل أعضاء الكنيست على طاولة الكنيست للنقاش إذا اعتبرها رئاسة الكنيست عنصرية من حيث الجوهر أو كانت ترفض وجود إسرائيل «كدولة يهودية» وقد سرى مفعول هذا التعديل بأثر رجعي. ويستهدف هذا التعديل إلغاء كل قائمة انتخابية قد تلحق ضرراً بإسرائيل سواء بغاياتها أو نشاطاتها أو تؤدي إلى التعريض على فئة أخرى. هارتس ١٩٨٥/١١/١٤، الدستور ١٩٨٥/٧/٣١ كما يمكن الرجوع في ذلك إلى مجلة الأرض عدد (١٩) من عام ١٩٨٠.

## شروط المرشحين

يشترط فيمن له حق الاشتراك في انتخاب اعضاء الكنيس ان يكون مواطناً اسرائيلياً، متمتعاً بالحقوق السياسية والمدنية، وبالغاً للثامنة عشرة من عمره. ويعتبر بموجب قوانين الهجرة كل مهاجر يهودي مواطناً اسرائيلياً من تاريخ وصوله إلى اسرائيل. ويشترط في الناخب حتى يتمكن من الاشتراك في الانتخابات تسجيل اسمه في سجل الاحصاء الرسمي، في موعد اقصاه الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة السابقة للسنة التي تجري فيها الانتخابات. وأن يكون قد أفصح عن رغبته في الاشتراك في الانتخابات لدى الموظف المختص في دائرة التسجيل للمنطقة المقيم فيها، عل ان يتم ذلك في موعد أقصاه نهاية شهر آذار «مارس» من السنة التي تجرى فيها الانتخابات العامة<sup>(١)</sup>.

وعضوية الكنيس هي حق لكل مواطن اسراييلي يبلغ الحادية والعشرين من عمره، وان يكون مواطناً اسرائيلياً مقيماً في فلسطين واسراييلي الجنسية أو من الذين يمنحهم قانون العودة هذا الحق.

أما بالنسبة للعرب، فإنه يشترط ان يكونوا مقيمين في فلسطين إقامة دائمة منذ عام ١٩٤٨. وهناك عدد من الأشخاص لا يستطيعون ترشيح انفسهم لعضوية الكنيس بحكم وظائفهم وهؤلاء هم: رئيس الدولة، رؤساء الطوائف الدينية، قضاة المحاكم الدينية والنظامية، مراقب الدولة، كبار موظفي الدولة، كبار الضباط في الجيش<sup>(٢)</sup>.

هذا وتبدأ الحملة الدعائية للانتخابات قبل (١٥٠) يوماً من اجرائها، ويحظر استعمال الطيران والمراكب ومكبرات الصوت في الحملة الانتخابية، أو استعمال الافلام السينمائية أو الاشارات الضوئية. ويحظر استعمال الفنانين أو برامج الترفيه والتسلية للأعمال الدعائية للانتخابات. ويقوم رئيس اللجنة

(١) د. حادي شمران، مرجع سابق ص ٥١.

(٢) د. نظام يركات، اللجنة الحاكمة، مرجع سابق، ص ١٢٦.

المركزية للانتخابات ومساعدته بتحديد أماكن إقامة المهرجانات الانتخابية. وتقوم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بنشر كافة الإرشادات للجمهور حول كيفية ممارسة الانتخابات كما لا يسمح لأي ملصق أن يزيد حجمه عن ٥٠ x ٧٠ سم وأن يتم طبعه بما يزيد عن لونين. وتحدد الحملة الدعائية للانتخابات بواسطة المطبوعات قبل الانتخابات بستين يوماً.

وتستمر الانتخابات يوماً واحداً، من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً. وفي المراكز الانتخابية التي يصوت فيها (٣٥٠) ناخباً تستمر من الساعة السابعة الثامنة صباحاً حتى الساعة التاسعة ليلاً<sup>(١)</sup>. ويشترط في القائمة التي تخوض الانتخابات لأول مرة، أو غير ممثلة في الكنيست السابقة، الحصول على تركية موقعة من ١٥٠٠ شخص وتقوم كل قائمة بدفع تأمين قدره (٤٠) ألف ليرة إسرائيلية، تفقده في حال عدم حصولها على نسبة الحسم التي تعطىها مقعداً واحداً في الكنيست وهي ١٪ من الأصوات. ويجوز لأي قائمتين الارتباط معاً، وتحسب في هذه الحالة كأنها قائمة واحدة.

وتعتبر تكلفة الانتخابات والدعاية الانتخابية في إسرائيل من أغلى المصاريف الانتخابية في العالم. وتمويل هذه الانتخابات والدعاية اللازمة لها من ميزانية الدولة. وبناء على قانون الكنيست لعام ١٩٦٩ فإن كل حزب يحصل على مبلغ (١٢٠) ألف ليرة إسرائيلية عن كل عضو له ينجح في الانتخابات. هذا وتخضع مالية الانتخابات لإشراف مراقب الدولة. وقد تم رفع قيمة التمويل الذي تحصل عليه الأحزاب بعد ذلك أكثر من مرة بما يتناسب مع التضخم الموجود في البلاد<sup>(٢)</sup>.

(١) مجلة الأرض عدد (١٢) عام ١٩٨٢.

(٢) مجلة الأرض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٣/٤/٧.

## المبحث الثالث

### ولاية الكنيست ومكانتها

#### ولاية الكنيست

إن ولاية الكنيست القانونية هي أربع سنوات. ولكن هذه السنوات الأربع قد يصيبها بعض التعديل نتيجة تطورات تستدعي تعديلها. فقد تلجأ الكنيست لتأجيل موعد الانتخابات العامة المقررة بعد انتهاء ولايتها، أو قد تلجأ إلى تقديم موعد الانتخابات وذلك بعد إصدار قانون بجل نفسها.

وكانت الكنيست قد قررت تمديد ولايتها لمدة شهرين اثنين بعد انتهاء فترة ولاية الكنيست السابعة، والتي كان من المقرر لها أن تنتهي في أواخر شهر أكتوبر تشرين الأول ١٩٧٣. وقد لجأت إلى اتخاذ قرارها هذا نتيجة حرب عام ١٩٧٣. وهكذا فقد جرت انتخابات الكنيست الثامنة في ١٩٧٣/١٢/٣١ أي بعد حوالي شهرين من انتهاء ولاية الكنيست السابعة.

كما قامت الكنيست بجل نفسها خمس مرات. فالكنيست الأول (١٩٤٩/٢/٢٤ - ١٩٥١/٧/٣٠) لم تكمل ولايتها بسبب انسحاب الكتل الدينية من الحكومة نتيجة عدم استجابة الحكومة لطلب تعميم التعليم الديني بين المهاجرين الجدد. كما جرى حل الكنيست الرابع (١٩٥٩/١١/٣٠ - ١٩٦١/٨/١٥) بعد تقديم بن غوريون استقالته بسبب قضية لافون. وفي الكنيست الثامن (١٩٧٣/١/٢١ - ١٩٧٧/٥/١٧)، وبعد أن سحب حزب المفدال ثقته من الحكومة في أعقاب استلام طائرات (أف - ١٦) الأمريكية ليلة يوم السبت الذي تعتبره الأوساط الدينية يوماً مقدساً لا يجوز العمل فيه. حينها قرر الكنيست حل نفسه وتقديم موعد الانتخابات. وأثناء الكنيست

التاسع (١٣/٦/١٩٧٧ - ٣٠/٦/١٩٨١)، انشقت (داش) واستقال كل من عيرز وإيزمن وموشيه ديان ويقال هوروفيتش من الحكومة إثر خلافات بين أحزاب الائتلاف الحكومي. وحينها قرر الكنيست حل نفسه.

وفي الكنيست العاشر (٢٠/٧/١٩٨١ - ٢٣/٧/١٩٨٤) وفي ضوء الأزمة الاقتصادية، سحب الشركاء الثانويون في الحكومة الثقة فيها بعد انسحاب حزب تامي من الائتلاف، وبذلك فقد تم حل الكنيست وتقرر تقديم موعد الانتخابات<sup>(١)</sup>.

ويتبين لنا من خلال ذلك ان الكنيست الإسرائيلي لم تكمل فترة ولايتها بصفة قانونية إلا خمس مرات فقط. وهي الكنيست الثاني (١٩٥١ - ١٩٥٥)، الثالث (١٩٥٥ - ١٩٥٩)، الخامس (١٩٦١ - ١٩٦٥)، السادس (١٩٦٥ - ١٩٦٩)، والسابع (١٩٦٩ - ١٩٧٣).

إن حل الكنيست الإسرائيلي، وإجراء انتخابات قبل موعدها المقرر، هما ظاهرة متكررة بسبب طبيعة النظام الحزبي - الائتلافي على المستوى الوزاري. فهذا النظام كما رأينا سابقاً يعتمد على الائتلاف بين أحد التكتلين الكبيرين الذي يحصل في الانتخابات على أكثرية أصوات الناخبين لكنه لا يحصل على أكثرية المقاعد البرلمانية (أكثر من ٦٠ عضواً من أصل ١٢٠)، وبين أحزاب صغيرة يأنلف معها، وهي تملك قوة مساومة سياسية - برلمانية تفوق قوتها التمثيلية. وبالتالي فإن الأحزاب الصغيرة تملك القدرة على التهديد بأزمات وزارية، وتنفيذ تهديدها بالانسحاب من الائتلاف تاركة التكتل الأكبر بلا أكثرية في الكنيست. حينها يضطر الكنيست لحل نفسه وتقديم موعد الانتخابات.

### مكانة الكنيست

إن لعضوية الكنيست مكانة رفيعة في إسرائيل، ومكانة رفعة النواب

(١) سمير جبر، انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أول ١٩٨٥ ص ٧ - أ.

مستمدة كما يبدو من النظام السائد هناك، وهو نظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة. وهذا النظام كما بينا سابقاً، لا يجعل النائب أسير دائرة انتخابية معينة، لأنه لا يحس أنه مدين بمقعده البرلماني لناخبيه. وهو ما يحسه النائب في ظل نظام الانتخاب الفردي والفوز في الانتخابات بالأغلبية.

ويذهب البعض إلى أن الكنيست يتمتع بقوة كبيرة. ومرد هذه القوة يعود إلى تعدد الأحزاب تعدداً من شأنه أن يؤدي إلى عدم إمكان تأليف وزارة تستند إلى حزب واحد، وإنما يجب أن تستند الوزارة إلى عدة أحزاب عندما تشكل بصورة ائتلافية. والمعروف عن الوزارات الائتلافية أنها، باستثناء أوقات الأزمات، وزارات ضعيفة، وهذا ينعكس على البرلمان، بحيث يستمد البرلمان في هذه الحالة قوته إزاءها. كما ترجع قوة البرلمان إلى أن الحكومة لا تملك حق حله. وفقدان الحكومة حق حل البرلمان يؤدي بداهة إلى رجحان كفة البرلمان في ميزان السلطات على كفة الحكومة<sup>(١)</sup>.

ولكن آخرين يرون أنه رغم أن الكنيست يتمتع باختصاصات واسعة بالإضافة إلى ما يتمتع به أعضاء الكنيست من حقوق وحصانات بحيث لا يجوز سحبها منهم أو إسقاطها عنهم إلا بموافقة المجلس. مما يعني أنه يتمتع بمركز سياسي ممتاز. ويرى هؤلاء أن هذا الأمر إنما هو من الناحية الشكلية، أما من الناحية الموضوعية فإن الكنيست لا يتمتع بهذا الوضع، حيث أن سلطات اللجان داخل المجلس سلطات ضعيفة.

فمنذ الكنيست الأول كانت أول مشكلة واجهت المجلس هي تأليف اللجان وصلاحياتها بالنسبة للحكومة والوزراء. وقد كان هناك اتجاه لإعطاء صلاحيات واسعة للجان البرلمانية، إلى حد تشمل التدخل في صلاحيات الوزراء، إلا أن بن غوريون كان يعارض ذلك بقوة. وقد أكد ذلك بقوله «كنا ولا نزال ضد إعطاء صلاحيات واسعة إلى اللجان البرلمانية من أجل التدخل في شؤون كل وزارة ووزير. إن الوزير يتلقى تعليماته من الحكومة المسؤولة بدورها أمام

(١) راجع د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

الكنيست، ولا شيء آخر غير الكنيست<sup>(١)</sup>.

ويرى هؤلاء ان مسألة تعدد الأحزاب إنما تعطي نتيجة عكسية على الكنيست، ذلك لأن أعضاء الكنيست لا يمثلون دوائر جغرافية بقدر ما يمثلون أحزابهم. وبذا يعتبر الكنيست بمثابة «دار الأحزاب». إذ أنه ابتداء من ترتيب المقاعد إلى إجراء التصويت، يعد الحزب قلب كل الأشياء. فالأعضاء يبرزون مقاعدهم وفقاً لأحزابهم، كما أن مقاعد اللجان تخصص وفقاً للقوة البرلمانية للأحزاب وليس طبقاً للأفراد، كما أن جدول أعمال المجلس تعده الحكومة الممثلة للأحزاب المؤتلفة. هذا بالإضافة إلى إن المعارضة تستخدم الكنيست كمنبرها الدائم.

إن ضعف مركز الكنيست له علاقة بظاهرة تدهور سلطة المجالس التشريعية في عالم اليوم. ذلك لأن الأيام الجيدة للهيئات التشريعية قد سقطت ضحية للحقائق الجديدة. إن السلطة قد انتقلت إلى أيدي المنفذين. وعلى أية حال فقد بات واضحاً ان البرلمانات لم تعد في كثير من البلدان، المراكز الحقيقية للسلطة. وهذه حقيقة جد مؤكدة في إسرائيل، لعدة أسباب بنيوية وتاريخية فمثلاً نجد من النادر ان شخصية عامة قيادية في إسرائيل كونت نفسها داخل الكنيست. وعندما يكون الأمر في يد الحكومة التي يتم تكوينها بالائتلاف، مما يعني ان أعضاء الائتلاف سوف تدفعهم مصالحهم للترابط فيما بينهم. ومؤدى ذلك أن تؤيد أغلبية الكنيست الحكومة، لأن أعضاء الحكومة، هم في ذات الوقت زعماء الأحزاب المؤتلفة.

ومهما يكن من أمر فإن الكنيست يمارس دوره في مجال التشريع باعتباره الهيئة التشريعية الوحيدة في البلاد. وهو الدور الأساسي الذي يناط بالبرلمانات في النظم البرلمانية في الدول الحديثة. ورغم انه يمنح بعض صلاحياته هذه إلى بعض الهيئات، إلا انه لا يمنع من استمرار رقابته على هذه الهيئات، حيث يمكنه التدخل لإلغاء التشريعات التفصيلية أو الجزئية التي أصدرتها هذه الهيئات هذا بالإضافة إلى ان الكنيست تمارس دورها في الرقابة على أعضاء الحكومة. ومع أن

(١) السيد عليوه حن، مرجع سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.



هذه الرقابة تظل محدودة في كثير من الأحيان؛ إلا أن ذلك لا يعني فقدان أهميتها في هذا المجال. ومع ذلك فإن الكنيست تظل كمؤسسة في النظام السياسي الإسرائيلي وهي إحدى السلطات الثلاث التي يقوم عليها هذا النظام.

### الكنيست ومنظمة التحرير الفلسطينية

أوضحنا فيما سبق كيف أن الكنيست تتكون من مجموعة من الأحزاب، مما يعني أنها تعكس بالمحصلة آراء ومواقف هذه الأحزاب في القضايا المطروحة. وقد بينّا كيف إن النائب في البرلمان إنما يأتي إلى جلسات المناقشة، وهو يحمل رأي الحزب الذي ينتمي إليه. ومحصلة هذا أن الكنيست إنما هي انعكاس لمواقف الأحزاب السياسية المشاركة فيه. ولما كانت هذه الأحزاب تقف في مجملها ضد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تجسد الشخصية الفلسطينية فإن الكنيست قد مارس نفس السياسة التي تنتهجها هذه الأحزاب.

وفي ظل الاتصالات التي كانت جارية بين إسرائيل ومصر تمهيداً لعقد اتفاقات كامب ديفيد، فقد اتخذ الكنيست بتاريخ الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ قراراً بأغلبية (٩٦) صوتاً مقابل (٤) أصوات وامتناع (٦) عن التصويت نص ما يلي: «يجزم الكنيست أن المنظمة التي تدعى منظمة التحرير الفلسطينية، هي إطار لمنظمات قتلة، هدفها تدمير إسرائيل. وإسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمات قتلة في أي مجال»<sup>(١)</sup>.

ومع بداية عام ١٩٧٩ فقد رفض الكنيست مذكرتين قدمها حزب العمل تؤيدان إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ولكن بشروط معينة<sup>(٢)</sup>. كذلك قامت مجلة «النظرة الجديدة» الناطقة باسم حزب المابام بتوجيه دعوة إلى عدد من أعضاء الكنيست في آب (أغسطس) ١٩٧٩ لحضور ندوة مع بعض الفلسطينيين. وقد انقسم هؤلاء الذين تم توجيه الدعوة إليهم إلى ثلاثة أقسام: الأول يرحب بتلك الدعوة دون قيود، والثاني لا يقبل الدعوة

(١) هارتس ١٩٧٧/٩/٢.

(٢) الأمراء ١٩٧٩/٢/١.

لأسباب تكتيكية أو حزبية، والثالث وهو الأكبر اشترط لحضور الندوة عدم وجود أشخاص من منظمة التحرير الفلسطينية. وعدم إثارة موضوعات معادية لإسرائيل وحجة هؤلاء هي أن إسرائيل في وسط معركة لإبعاد أي مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية من أن ينضموا إلى محادثات الحكم الذاتي، وإنشاء دولة فلسطينية<sup>(١)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى موقف الكنيست إزاء اللقاء الذي تم في أول حزيران (يوليو) ١٩٧٩ بين المستشار النمساوي برونو كرايسكي وبين رئيس المنظمة ياسر عرفات في (فيينا) والذي حضره المستشار الألماني السابق (فيلي برانت) بوصفه رئيساً للدولة الاشتراكية. فقد هاجم الكنيست الإسرائيلي بكل عنف كلا من كرايسكي وبرانت لاجتماعهما بعرفات. وبعد جلسة ساخنة داخل البرلمان فقد وافق الكنيست بأغلبية (٨٢) صوتاً مقابل (٥) أصوات على قرار ينتقد الزعيمين الدوليين، ووصف في نفس الوقت منظمة التحرير بأنها منظمة «للقتل» تسمى لتدمير إسرائيل<sup>(٢)</sup>.

وفي ظل الاتصالات التي جرت بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية، أرادت الكنيست أن تسد الطريق أمام هؤلاء. وبذلك فقد أقرت لجنة الدستور والقانون العاشر من تشرين الثاني ١٩٨٥ القانون الخاص بحظر أية اتصالات مع «ممثلي منظمات إرهابية» والمعروف بقانون الإرهاب. ولكن القانون قد تضمن بعض الاستثناءات وهي: وجود قرابة عائلية بين «مواطني إسرائيل» وعضو في مثل هذه المنظمة، وكذلك إجراء اتصالات في حالة ضائقة وخاصة مفاوضات لتبادل الأسرى، أو المشاركة في مؤتمر صحفي أو ندوة أكاديمية<sup>(٣)</sup>.

(١) تقارير السفارة الأمريكية بتل أبيب ١٦/٨/١٩٧٩.

(٢) الأهرام ١٠/٧/١٩٧٩.

(٣) القدس ١١/١١/١٩٨٥.

---

## الفصل الثالث

---

### اختصاصات الكنيست

يتمتع الكنيست بسلطات واسعة ضخمة تشمل جميع هيئات الحكومة، وإشرافها العام على جميع الشؤون الداخلية والخارجية، فهي تستطيع أن تصدر القوانين والقرارات واللوائح استثنائياً، كما توافق على سياسة الحكومة وبرامجها، وتشرف على الإدارة وتنفيذ القواعد الإدارية، وتوقع المعاهدات وتنظم طريقة سير العلاقات الخارجية، وهي تنتخب رئيس الجمهورية، وتستطيع أن توقف نشاطه أو تعزله من منصبه، وتقوم أيضاً بفرض الضرائب والموافقة على الميزانية، كما تشرف إشرافاً تاماً على الاقتصاد.

وبالإضافة إلى هذه السلطات المطلقة، تتمتع الكنيست أيضاً بسلطة البحث والتحري وفرض العقوبات ومنح الامتيازات أو سحبها، ويستطيع أن يعزل الحكومة ويحل نفسه ويدعو إلى انتخابات عامة جديدة، ويقوم بتعيين اللجنة المركزية للإشراف على الانتخابات.

ومن الملاحظ أن اختصاصات الكنيست هي بوجه عام نفس الاختصاصات التي تتمتع بها البرلمانات في الدول ذات النظم البرلمانية. وفي الدولة البرلمانية لا تقتصر وظيفة البرلمان على تشريع القوانين، والموافقة على الميزانية العامة، وإقرار القروض العامة، وفرض الضرائب والرسوم، وإنما تشمل أيضاً مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أعمالها.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقسيم اختصاصات الكنيست الى ثلاثة أمور :  
أولاً : الاختصاص التشريعي.

ثانياً : الاختصاص السياسي .

ثالثاً : الاختصاص المالي .

وفضلاً عن هذه الاختصاصات الثلاثة فإن هناك اختصاصين غير معروفين عن البرلمانات في النظام البرلماني وهما :

أولاً : إقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى .

ثانياً : حق الكنيست في حل نفسه وإجراء انتخابات عامة .

ونحن سوف نعالج هذا الفصل ضمن ثلاثة بنود .

الأول : الاختصاص التشريعي .

الثاني : الاختصاص السياسي .

الثالث : الاختصاص المالي

## المبحث الأول

### الاختصاص التشريعي

الوظيفة الأساسية للبرلمان (الكنيست) هي التشريع وسن القوانين التي يقترحها أعضاء الكنيست أنفسهم أو أعضاء الحكومة. ويقوم الكنيست بوظيفة مناقشة مشاريع القوانين المقترحة ومن ثم التصديق عليها، وبعد خضوعها للإجراءات القانونية، حسب النظام الداخلي للكنيست. وبعد المصادقة على مشاريع القوانين فإنها تحال إلى رئيس الدولة للمصادقة عليها بحيث تصبح نافذة المفعول بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

#### مناقشة القوانين والتصديق عليها

إن العملية التشريعية تمر في مرحلتين متابعتين، الأولى تتمثل في اقتراح القوانين والثانية مناقشتها والتصويت عليها. وحق اقتراح القوانين في إسرائيل، كما هو الحال في معظم الدول البرلمانية، قد أعطي إلى الحكومة، بالإضافة إلى كل عضو من أعضاء الكنيست، وكل لجنة من لجانه الدائمة. ومن الملاحظ أن معظم اقتراحات القوانين التي تقدم إلى الكنيست صادرة من الحكومة، وليس من أعضائه أو لجانه الدائمة. وفي الشهور الأولى من قيام الكنيست عام ١٩٤٩ تقرر قاعدة مؤداها أن الحكومة لا أعضاء البرلمان هي صاحبة المكان الأول فيما يتعلق باقتراح القوانين وتقديم مشروعاتها إلى البرلمان<sup>(١)</sup>.

ويمكن رد هذا الأمر لسببين، الأول: هو أن الحكومة أدرى من أعضاء الكنيست ولجانه بحاجة البلد للقوانين، والثاني: أن اقتراحات القوانين الصادرة

(١) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٢.

عن الحكومة تحظى مقدماً بتأييد الأحزاب الداخلية في الائتلاف الحكومي الذي يملك الأغلبية في الكنيست مما يسهل تمريرها والمصادقة عليها، وكثيراً ما يتم الاتفاق عليها بين الأحزاب قبل تقديمها للكنيست للمناقشة.

واقترحات القوانين سواء كانت صادرة عن أعضاء الكنيست أو عن لجانه الدائمة أو عن الحكومة، يجب أن تقدم إلى رئاسة الكنيست. وعلى رئاسة الكنيست إدراج هذه الاقتراحات في جدول أعمال الكنيست وتوزيعها على أعضائه قبل انعقاد الجلسة المخصصة لمناقشتها بمدة لا تقل عن ثمان وأربعين ساعة. ومن ثم لرئاسة الكنيست حق تأجيل النظر في اقتراحات القوانين المقدمة من قبل الأعضاء فقط لمدة لا تزيد عن شهرين. ولهذا على مقدم الاقتراح أن يبذل الجهد لإقناع الرئاسة لمناقشة اقتراحه في أقرب وقت ممكن<sup>(١)</sup>.

وعلى أثر الخلاف الذي جرى داخل الكنيست حول مسألة طرح قوانين وصفت بأنها عنصرية، كان يعتمزم الحاخام مائير كاهانا رئيس حركة كاخ تقديمها للكنيست، فقد قررت لجنة الكنيست يوم ١٢/١١/١٩٨٥، وبعد نقاش عاصف، تحويل رئاستها برفض اقتراحات القوانين العنصرية، أو الاقتراحات التي ترفض وجود «دولة إسرائيل»، «كدولة للشعب اليهودي». وفي اليوم التالي فقد صادقت الكنيست على هذا القانون بحيث أصبح رئيس الكنيست يمتلك حق رفض طرح أي قانون إذا اعتبره عنصرياً من حيث الجوهر، أو يرفض وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. وقد سرى مفعول هذا القانون بأثر رجعي بحيث أصبحت كافة القوانين التي كان عضو الكنيست مائير كاهانا قد طرحها لن تعرض للنقاش<sup>(٢)</sup>.

وعند افتتاح النقاش في الاقتراح، فإنه يطلب من الجهة التي قدمته، أن تقدم شرحاً وافيّاً له، وأن تبين المبررات التي دفعتها لتقديمه. ولكل عضو من أعضاء الكنيست بعد ذلك حق الاشتراك في مناقشة الاقتراح. وبعد انتهاء المناقشة

(١) إسحاق شلش، الكنيست، دراسة قانونية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية العالي عام ١٩٧٢ ص ٢٢٨ وما بعد.

(٢) هارتس ١٣، ١٤/١١/١٩٨٥.

يجري التصويت عليه. وفي حالة رفض الاقتراح من قبل أغلبية الأعضاء الحاضرين في الجلسة، فإنه لا يجوز إعادة النظر فيه ثانية من قبل الكنيست، إلا إذا أدخلت عليه التعديلات الضرورية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقديمه مجدداً.

أما إذا نال الاقتراح على موافقة أغلبية الأعضاء، فإنه يحال إلى اللجنة الدائمة المختصة، التي عليها دراسته دراسة وافية في جلسة مغلقة. وللجنة عند دراستها لاقتراحات القوانين، أن تطلب حضور ممثل الوزارة المختصة، أو ممثلي المؤسسات الحكومية، التي ترغب إبداء رأيها به. وبعد انتهاء اللجنة من دراسة الاقتراح، تقدم به تقريراً إلى الكنيست تبين فيه وجهة نظرهم فيه، والتعديلات التي ترى ضرورة إدخالها عليه. وعلى رئاسة الكنيست إدراجه في جدول الأعمال حسب أهميته وحسب تاريخ وروده إليها<sup>(١)</sup>.

وفي الجلسة المختصة يقوم رئيس اللجنة المختصة بتلاوة تقريرها وبيان وجهة نظرها، والتعديلات التي ترى ضرورة إدخالها على الاقتراح. ومن ثم تبدأ مناقشة كل مادة من مواد الاقتراح ويصوت عليها. وبعد الانتهاء من مناقشة المواد يجري التصويت على الاقتراح في صيغته النهائية. وبذلك تنتهي عملية التشريع ويحال المشروع لرئيس الدولة لتصديقه والأمر بتنفيذه.

#### تنازل الكنيست عن بعض اختصاصاتها

يجوز للكنيست أن تفوض بعضاً من اختصاصاتها التشريعية إلى الحكومة، أو إلى بعض الوزراء في الحكومة، أو إلى بعض المجالس المحلية، وأحياناً إلى بعض كبار الموظفين. ويجري هذا التفويض بصدد بعض القوانين التي تقرها الكنيست ثم تفوض لبعض تلك الهيئات المذكورة سلطة التشريع في تفصيلات أو جزئيات القوانين، عن طريق إصدار اللوائح، وذلك من غير خروج عما ترسمه الكنيست من حدود، أو عما تضعه من قيود<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذا التفويض بإصدار لوائح، لا يجري

(١) د. شرمان حمادي، مرجع سابق ص ٧٤ وما بعد.

(٢) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٢.

بصدد جميع القوانين، فهناك بعض القوانين مثل قوانين الانتخاب، هي ذات أهمية خاصة، بحيث ترى الكنيسة أن تقوم هي ذاتها بمهمة التشريع لجميع المسائل التفصيلية أو الجزئية المتعلقة بتلك القوانين. أي أنها لا ترى أن تفوض هيئة أخرى القيام بهذه المهمة. ونجد في بعض الأحيان العكس في ذلك، حيث تقوم الكنيسة بتفويض سلطة التشريع في التفاصيل أو الجزئيات المتعلقة بالقوانين الصادرة بصددها إلى هيئات أخرى.

وفي هذه الحالة فإنها تفوض الوزير المختص سلطة إصدار اللوائح التي تراها ضرورية لتحقيق السياسة التي رسمتها الكنيسة وتحتفظ الكنيسة بحق مراقبة هذه اللوائح بحيث تتدخل لإلغائها في مدة معينة. أو أن تتضمن اللائحة نفسها بنداً بإلغائها بعد مدة معينة ما لم تصدر الكنيسة في أجل معين قراراً بإلغائها.



## المبحث الثاني

### الاختصاص السياسي

يقصد بالوظيفة السياسية للكنيست ممارسة حقها في مراقبة ومحاسبة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء . وفي إسرائيل يتمتع الكنيست بسلطات واسعة من ناحية رسمية بموجب نص المادة السادسة من القانون الانتقالي ( الدستور الصغير ) الصادر في السادس عشر من شباط ( فبراير ) ١٩٤٩ ، والتي تشير إلى حقها في الإشراف على أعمال الحكومة وإصدار القوانين، والإشراف على تنظيم علاقات إسرائيل الخارجية، وحقها في تصديق المعاهدات، بالرغم من أن تصديق الكنيست على المعاهدة ليس شرطاً لنفاذها، كما هو في كثير من الدول مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة، حيث أن مجرد الإعلان عن المعاهدة في الكنيست، ونشرها خلال ٢٠ يوماً يجعلها من ناحية رسمية نافذة ما لم يصدر بها قانون داخلي من الكنيست يوقفها .

وجوهر الوظيفة السياسية للكنيست تتمثل في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وبما أن إسرائيل قد أخذت بالنظام البرلماني، فإنها تكون قد أقرت للكنيست جميع الوسائل التي تعطى للبرلمان في الدول البرلمانية لمراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية. ومن أهم الوسائل التي يملكها الكنيست لمراقبة ومحاسبة الوزارة، هي حق السؤال وحق الاستجواب وحق إجراء التحقيق وحق سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها وحق إقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى .

١ - السؤال: مؤدى ذلك أن لكل عضو من أعضاء الكنيست حق الاستفسار من الوزارة أو الوزير المختص بقصد الوقوف على معلومات صحيحة في مسألة يجعلها، أو لم يتمكن من الوقوف عليها بنفسه، أو لفت نظر الحكومة

إلى أمر من الأمور. وآثار السؤال لا تتعدى العضو السائل، والوزير الموجه إليه السؤال. فلا يترتب عليه أن يشتر مناقشة عامة، أو أن يؤدي إلى طرح الثقة بالوزارة، أو بأحد أعضائها فإذا كانت المعلومات التي قدمها كافية بنظر العضو الذي وجه السؤال فيها، فإن له دون غيره أن يستوضح الوزير ما بقي غامضاً عليه بإيجاز لمرة واحدة.

والأسئلة توجه في الكنيست بصورة تحريرية إلى الرئيس، وللوزير الإجابة بنفس الجلسة أو أن يطلب تأجيلها إلى مدة أقصاها واحد وعشرون يوماً. والسؤال يعتبر حقاً شخصياً للعضو السائل، فله أن يسحبه في أي وقت يشاء، ولا يجوز لأي عضو آخر طلب الإجابة عن السؤال، ما لم يقدمه هو مجدداً. وهكذا يبدو أن حق السؤال هو إجراء بسيط لمراقبة الحكومة إذا ظل في هذا الإطار ودون أن يتحول إلى استجواب<sup>(١)</sup>.

٢ - الاستجواب: يعني الاستجواب محاسبة الحكومة أو أحد أعضائها على تصرف في شأن من الشؤون العامة. والغرض من الاستجواب هو نقد الحكومة والطمع بسياساتها، لا مجرد الاستفهام عن أمر من الأمور. وهذا الحق يعطى كما هي الحال بالنسبة للسؤال لكل عضو من أعضاء الكنيست. ومع ذلك لا يعتبر الاستجواب كالسؤال حقاً شخصياً لمقدمه. فإذا تنازل عنه جاز لسواه من الأعضاء أن يحمل محله فيه، كما أنه من حق أي عضو من أعضاء الكنيست أن يشترك في مناقشة الاستجواب<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لأهمية الاستجواب كأداة فعالة بيد الكنيست لمراقبة الحكومة ومحاسبتها، فإن استعماله يحاط عادة بكثير من الشروط كي لا يترتب عليه إثارة المناقشة في أمور لا تقتضي المصلحة العامة إثارتها، أو حتى لا تفتأ الوزارة بها قبل الاستعداد لها. فلا يجوز قبول الاستجواب إلا إذا كان مقدماً بصورة خطية. وعلى الحكومة الإجابة أيضاً خلال مدة أسبوعين من تاريخ استلامها للاستجواب، كما لما أن تطلب تأجيل الإجابة عليه لمدة أقصاها شهر من ذلك

(١) اساميل شلش، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٢) د. شمران حمادي، مرجع سابق، ص ٧٨.

التاريخ. ومن الملاحظ ان الوزراء كثيراً ما يتأخرون في الإجابة عن الاستجابات المقدمة إليهم أكثر من المدة المحددة لهم قانوناً، وذلك من أجل تفويت الغاية من الاستجواب والتهرب من الإجابة، أو الاكتفاء بالإجابة على الاستجابات بصورة مقتضبة، بحجة المحافظة على أسرار الدولة وحماية الأمن القومي<sup>(١)</sup>.

وقد أدى تأخير إجابة الوزراء على الاستجابات المقدمة إليهم إلى تدمير المعارضة في كثير من المناسبات، مما دفعهم في كثير من الأحيان لتقديم الشكاوى إلى لجنة الكنيست. وتجدر الإشارة هنا إلى ان عملية تقديم الاستجواب تأتي في العادة من نواب المعارضة، بحيث يستخدم لمصالح حزبية تستهدف إرباك الحكومة وفي كل الأحوال فإن المناقشة لا تنتهي إلا بإصدار الكنيست قراره في الموضوع. وقد تؤدي مناقشة الاستجواب إلى عرض مسألة الثقة بالوزارة أو بالوزير المختص، وقد يكون نتيجة ذلك سحب الثقة من الوزير أو من الوزارة بأكملها.

وتجدر الإشارة إلى ان للكنيست دوراً ضعيفاً في ميدان الشؤون الخارجية، وكذلك فيما يتعلق بالأمن القومي، إذ نجد ان ما تقوم به الكنيست من تحقيقات بصدد حادث معين، إنما تأتي بعد لا قبل حدوث هذا الحادث. وبذلك فإننا نجد أن هذه التحقيقات إنما تقوم على أساس البيانات التي تقدمها الحكومة، على ان كلا من وزارتي الخارجية والدفاع تطلع كلا من اللجنتين البرلمانيتين لشؤون هاتين الوزارتين على التطورات الهامة بهذا الصدد<sup>(٢)</sup>.

هذا وتعد رقابة الكنيست على الإدارة من أقل أعمالها شأنًا. فالعناية بتحسين أو إصلاح الإدارة لم تكن من الأهداف الهامة للكنيست. ورغم ان تقارير ديوان المحاسبة في متناول يد الكنيست، وهي تقارير مفصلة، وتلقي الضوء على سير الإدارة الإدارية والمالية التي تشير إليها التقارير يتم تأجيلها من قبل الحكومة.

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مركز الأبحاث، بيروت، ص ٤٠٦.

(٢) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٣١٨.

٣ - التحقيق البرلماني: يجري التحقيق البرلماني في الكنيست إما بناء على طلب عضو أو أكثر من أعضائه، بقصد اتهام الوزارة أو الوقوف على عيوب مصلحة من المصالح العمومية، أو لفحص حادثة سياسية خطيرة أو سوء تصرف إداري، أو فضيحة مالية أو سياسية. فالغاية من إجراء التحقيق إذن الوقوف على عيوب الجهاز الحكومي سواء من الوجهة الإدارية أو المالية أو السياسية.

والتحقيق البرلماني لا يجري من قبل الكنيست بكامل هيئته، إنما تعهد به إلى لجنة مؤقتة تشكل لهذا الغرض. ول هذه اللجنة استدعاء الموظفين وغيرهم ممن ترى ضرورة استدعائهم أمامها لسماع شهاداتهم والوقوف على الحقيقة منهم، والاطلاع على الملفات أو المستندات، وإجراء جميع مقتضيات التحقيق، دون أن تكفي كما هي الحال في السؤال والاستجواب بالاطلاع على ما تريده الوزارة أن تطلعها عليها في جوابها، والبيانات التي تدلي بها في المناقشة، وبعد انتهاء اللجنة من عملها، عليها أن تقدم إلى الكنيست تقريراً مفصلاً عن الموضوع. وعلى الكنيست بعد مناقشة الموضوع وتقرير اللجنة، أن تأخذ قراراً في القضية المعروضة والعقوبة التي يمكن أن تنزل بمن يجري التحقيق البرلماني ضده، وعقوبة سياسية أقصاها سحب الثقة والإقالة<sup>(١)</sup>.

٤ - حجب الثقة عن الحكومة: تقتضي مبادئ النظام البرلماني أن تحوز الحكومة على ثقة البرلمان، وهذا المبدأ معمول به في إسرائيل، إذ يجب على الحكومة أن تكون حائزة على ثقة الكنيست. وفي ظل هذا المبدأ فإن على الوزارة حين تشكيلها أن تتقدم دون إبطاء إلى الكنيست، موضحة كيفية توزيع المقاعد الوزارية فيها وتطلب ثقة الكنيست على هذا الأساس. ولا تمد الوزارة أنها شكلت من الناحية الرسمية إلا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية البرلمانية.

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن على الوزارة أن تبلغ الكنيست بما يحدث فيها من خلل لبعض المقاعد الوزارية بسبب استقالة بعض الوزراء، أو غير ذلك من الأسباب، وكذلك ما يحدث من تعديل في توزيع المناصب الوزارية، أو من

(١) د. حادي شمرا، مرجع سابق، ص ٨٠.

إحالة أعمال وزير على وزير آخر، ولو انه لا يتطلب بهذا الصدد موافقة البرلمان في تلك الحالات.

وينتج عن حجب الثقة عن الحكومة إعادة تشكيلها، فإذا فشلت الكنيست في إعادة تشكيل الحكومة، فإنه يصدر قراراً بحل نفسه. وتجدر الإشارة هنا إلى انه لا تستطيع أي سلطة أن تصدر قراراً بحل مجلس الكنيست، وإنما يصدر مجلس الكنيست نفسه القرار بحل نفسه، لإجراء انتخابات عامة جديدة.

ولنا بهذا الصدد ملاحظتان، الأولى ان إعطاء حق حل الكنيست للكنيست وحده فيه، مخالفة لما هو معمول به في النظم البرلمانية الغربية، ففي هذه النظم فإن لرئيس الوزراء أن يطلب من رئيس الدولة إصدار قرار بحل البرلمان وإجراء انتخابات عامة في البلاد. والملاحظة الثانية تتمثل بالإخلال بالتوازن في مسألة ممارسة السلطات الثلاث. ويبدو هذا الأمر واضحاً حينما نجد ان الكنيست يمتلك حق حجب الثقة عن الحكومة وبالتالي إسقاطها، بينما لا نجد هذا الحق ممنوحاً للسلطة التنفيذية. فلا تملك هذه السلطة حق حل الكنيست وإجراء انتخابات عامة جديدة في البلاد.

هذا وقد مارست الكنيست حق حجب الثقة عن الحكومة ومن ثم إسقاطها والعودة إلى انتخابات جديدة أكثر من مرة، كان آخرها ما تم في آذار (مارس) من عام ١٩٨٤ حينما تم حجب الثقة عن حكومة شامير بأغلبية (٦٠) صوتاً مقابل (٥٨) صوتاً، وبالتالي فقد قرر الكنيست حل نفسه في الثاني والعشرين من آذار (مارس) عام ١٩٨٤ والدعوة إلى انتخابات مبكرة وذلك لانتخاب الكنيست الحادية عشرة، وحدد موعداً لها في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٨٤.

٥ - تعيين كبار الموظفين: أعطي للكنيست حق الموافقة على تعيين أعضاء المحكمة العليا ورئيس ديوان المحاسبة في إسرائيل، وذلك بناء على ترشيح من الحكومة.

ونجد ان مثل هذا الحق موجود في الأنظمة الماركسية في الاتحاد السوفياتي

والديمقراطيات الشعبية. وذلك يبدو ان إعطاء الحق للكنيست قد جاء تقليداً لما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تعيين أعضاء المحكمة العليا وكبار موظفي الدولة بناء على ترشيح من السلطة التنفيذية وموافقة مجلس الشيوخ.

ولعل السبب الذي حدا بوضع الدستور الأمريكي إلى الذهاب إلى ضرورة أخذ موافقة مجلس الشيوخ على تعيين كبار موظفي الدولة هو ان مجلس الشيوخ يعتبر في الولايات المتحدة الامريكية بمثابة المستشار السياسي لرئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية. أما بالنسبة إلى تعيين أعضاء المحكمة العليا فكان السبب في النص على ضرورة أخذ موافقة الكونغرس على تعيينهم هو الرغبة في ضمان استقلال المحكمة العليا عن السلطة التنفيذية، وذلك لما تتمتع به هذه المحكمة من اختصاصات هامة، ولا سيما حقها في مراقبة دستورية القوانين.

وتجدر الإشارة إلى انه عندما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا في إسرائيل بمقتضى التنظيم الدستوري بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، فإن ذلك التنظيم لم ينص على حدود اختصاص هذه المحكمة بالنسبة للدستورية، رغم ان التنظيم يعلن بصراحة بان هذه المحكمة تعتبر الدائرة العليا للمعدالة في النظام القضائي الإسرائيلي. وقد ظلت المحكمة العليا لا تتدخل في الرقابة على القوانين الصادرة من الكنيست حتى تموز عام ١٩٦٩، حيث قررت المحكمة بالإجماع مؤكدة حقها في مناقشة دستورية القوانين الصادرة عن الكنيست.

وهكذا وبعد أن استعرضنا الوسائل التي تملكها الكنيست لمراقبة السلطة التنفيذية، فإنه لا بد من الإشارة إلى هذه الوسائل رغم كثرتها من الناحية النظرية، إلا إنها لا تؤدي من الناحية العملية إلى تحقيق الغاية المتوخاة منها. ويعود ذلك إلى أسباب متعلقة بالمعارضة داخل البرلمان الإسرائيلي، أو إلى الأوضاع السياسية والعسكرية التي تمر بها إسرائيل من جهة أخرى.

فلا شك ان تعدد الأحزاب في إسرائيل يجعل صف المعارضة في انقسام دائم، بسبب عدم اتفاقها على الأهداف والمبادئ مما ينتج عنه عدم قدرتها على

تنظيم نفسها لمواجهة الحكومة، التي تتألف في العادة من مجموعة من الكتل السياسية في نطاق ائتلاف بينها. هذا بالإضافة إلى قلة عددها في الكنيست، فرغم استناد الحكومة على نواب الأحزاب المؤتلفة فيها داخل البرلمان لنيل الثقة، إلا أننا نجد في كثير من الأحيان أن كثيراً من الكتل السياسية داخل البرلمان تصوت لصالح الحكومة رغم عدم اشتراكها في الائتلاف، بحيث لا يمكن احتساب كافة الكتل التي لم تشارك في الحكومة هي في صف المعارضة.

ويساهم في جعل رقابة الكنيست على السلطة التنفيذية رقابة شكلية هو وضع إسرائيل الأمني. وذلك لأن إسرائيل تعيش في حالة حرب مع جاراتها من الدول العربية، باستثناء مصر التي وقعت معها معاهدة صلح في كامب ديفيد. وهذا الأمر يجعل الأحزاب السياسية تتناسى في كثير من الأحيان خلافاتها السياسية من أجل بناء جبهة متينة لمواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة في العداء العربي المتكامل لإسرائيل.

## المبحث الثالث

### الاختصاص المالي

تتسم المسائل المالية بأهمية خاصة، فقد كانت في مقدمة الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور الأنظمة النيابية في القارة الأوروبية، بل وفي ظهور الحركات الاستقلالية في المستعمرات الأمريكية التي ثارت ضد إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، والتي أدت إلى تكوين الدولة المعروفة الآن بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها كانت وراء الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر.

ففي القرون الوسطى لم تكن سوى الحاجة إلى المال، لتدفع الملوك إلى دعوة برلماناتهم، التي كانت تهيء لهم وسائل الحصول على موارد جديدة. ومن هنا ثبت حق المجالس النيابية في الموافقة على كل ضريبة جديدة، ثم انتهى الأمر إلى أن يكون لها حق التشريع، وكذلك إذا نظرنا إلى الثورات التاريخية الكبرى، التي أفضت إلى إنشاء الدساتير أو تقرير بعض الحقوق الدستورية للشعوب، فإننا نجد للعامل المالي الأثر المباشر في أحداثها.

فالثورة الإنجليزية التي قام بها كرومويل قبيل منتصف القرن السابع عشر، يرجع أصلها إلى ضريبة السفن، التي أمر بفرضها الملك شارل الأول سنة ١٦٣٠، بالرغم من رفض البرلمان الأذن بها. وعندما احتج البرلمان على ذلك، فقد عمد الملك إلى حله، ثم تلا ذلك نشوب الحرب بين جيش الملك وجيش البرلمان، وانتهى الأمر بهزيمة الملك وإعدامه عام ١٦٤٩، ثم جاءت وثيقة «إعلان الحقوق» الشهيرة عام ١٦٨٨ لتسجل حق الشعب في اعتبار كل ضريبة غير مشروعة ما لم يأذن بها البرلمان.



وفي فرنسا كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وهي الثورة التي افضت إلى إعلان حقوق الإنسان، وإلى تقرير مبدأ سيادة الأمة، نقول كان في مقدمة العوامل إلى تلك الثورة سوء الحالة المادية، وارهاق الاهالي بالضرائب، وعدم مراعاة العدالة والمساواة في توزيعها بين طبقات الشعب، واعفاء الطبقات الممتازة مثل الاشراف وكبار رجال الكنيسة من بعض انواع الضرائب. وعندما انتصرت الثورة كان في مقدمة المبادئ التي قررتها في دساتيرها، مبدأ مساواة الافراد أمام الضرائب، وعدم جواز فرض ضريبة بدون موافقة البرلمان، وان للبرلمان حق الموافقة على ميزانية الدولة.

وإذا بحثنا في اسباب قيام ثورة المستعمرات الامريكية ضد إنجلترا، وظهور الحركات الاستقلالية بتلك المستعمرات، نجد ان السبب المباشر هو مقاومة اهالي تلك المستعمرات للضرائب التي فرضها البرلمان البريطاني عليهم. ولم يكن بهذا البرلمان ممثلون لتلك المستعمرات الامريكية ومنتخبون منها. لذلك فقد كان شعار الثورة التي قامت بها تلك المستعمرات يتلخص في العبارة الشهيرة وهي انه « لا ضريبة بغير تمثيل » No taxation without representation .

وهكذا نجد ان الدول البرلمانية بما فيها اسرائيل تقرر وجوب تنظيم الشؤون المالية عن طريق إصدار القوانين. والغاية من ذلك هي تمكين البرلمان من مراقبة تصرفات الحكومة مراقبة دقيقة، وعدم السماح لها بالانفراد بتصريف شؤون الدولة المالية بدون علم ممثلي الشعب بها. وعلى هذا فلا يجوز في اسرائيل فرض او تعديل او إلغاء ضريبة او رسم، او منح امتياز او التزام او احتكار او عقد قروض مالية عامة الا بموافقة الكنيست.

ويتضمن الاختصاص المالي للكنيست، كما هي الحال في معظم الدول البرلمانية، امرين هامين هما: القوانين المالية والميزانية العامة. وتشمل القوانين المالية فرض الضرائب والرسوم وإلغاءها وتعديلها ومنح الامتياز والالتزام والاحتكار وعقد القروض العامة. اما بالنسبة للميزانية العامة، وهي الحساب التقديري لمصروفات وواردات الدولة خلال سنة، فانه يسمح للبرلمان في الدول البرلمانية ان يبدي ارادته التامة فيها، قبل وضعها موضع التنفيذ، وذلك لان

الميزانية العامة في الدول البرلمانية هي العنان الذي يستطيع البرلمان بواسطته توجيه السلطة التنفيذية في الاتجاه الذي يراه، وهيمنة على الشؤون المالية للدولة هيمنة كاملة<sup>(١)</sup>.

وبما ان الميزانية العامة ذات طبيعة ادارية، واعدادها يستلزم خبرة فنية خاصة، فان وضع مشروعيها يكون من اختصاص وزارة المالية. فهي التي تقوم باجراء الحساب التقديري لواردات الدولة ومصروفاتها، والاتصال بالوزارات والمؤسسات الحكومية من اجل الحصول على الميزانيات الخاصة بكل منها، والاطلاع على احتياجاتها. وبعد انتهاء وزارة المالية من وضع مسودة الميزانية، تقوم باحالتها في شكل مشروع قانون للكنيست. وفي الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانية العامة، يبين وزير المالية المخطط العامة للميزانية، بعد ان يشرح الوضع الاقتصادي العام للدولة. وعادة تكون مناقشات الميزانية العامة في الكنيست عميقة ودقيقة، بسبب مواقف احزاب المعارضة وانتهازها الفرصة للظمن بالحكومة ومحاسبتها محاسبة صارخة<sup>(٢)</sup>.

واذا كانت الكنيست تفوض بعض الهيئات، كما قدمنا سابقاً، سلطة اصدار لوائح تعالج تفصيلات او جزئيات تلك القوانين، فان القوانين المتعلقة بالشؤون المالية نظراً لما لها من اهمية، تبقى من اختصاص الكنيست وحدها. اذ نجدها تقوم هي بمعالجة التشريع في تلك المسائل التفصيلية او الجزئية المتعلقة برقابنها على مصروفات الدولة في مختلف فروعها، ولا تترك للهيئات الحكومية الا نطاقاً ضيقاً من الحرية في نقل بعض اعتادات المصروفات في الميزانية من بند إلى آخر. ولا تستطيع الحكومة في اسرائيل ان تفرض على الافراد رسماً من الرسوم أو تلزمهم بدفع مبلغ دون موافقة الكنيست<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد اصدر الكنيست في الثامن عشر من ايار ١٩٤٩ قانوناً، انشأ بموجبه منصب «مراقب الدولة». وهو يعين بقرار من رئيس الدولة لمدة خمس

(١) د. شمران حادي، مرجع سابق ص ٧٧ - ٧٦.

(٢) كمال نجيب القاسم، كيف تحكم اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٨٦.

(٣) د. عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

سنوات، ويتم هذا التعيين بناء على ترشيح من الكنيست، وهو مستقل عن السلطة التنفيذية، ولا يسأل عن أعماله إلا أمام الكنيست. وتتلخص مهمته في توجيه انظار الكنيست إلى ما يحدث من تصريحات مالية مخالفة للقوانين، أو إلى ما يراه من مقترحات لإجراء بعض الإصلاحات<sup>(١)</sup>.

---

(١) السيد عليوه حسن، مرجع سابق، ص ٧٠٣.



### تشكيل الكنيست الحادية عشرة

بعد انسحاب اهارون ابو حصيرة زعيم حركة تامي من الحكومة الليكودية، فقد اصبح من المؤكد إجراء انتخابات عامة جديدة في البلاد، ذلك لأن الحكومة تكون قد فقدت قاعدتها البرلمانية، بعد امتناع اعضاء حركة تامي وعددهم ثلاثة عن تأييدهم. وهكذا فقد بدأ التحضير لإجراء انتخابات عامة جديدة منذ الاعلان عن هذا الانسحاب. وفي الرابع من نيسان ١٩٨٤ وبعد إتمام القراءتين الاولى والثانية فقد اعلن الكنيست في القراءة الثالثة عن حل نفسه، والدعوة إلى انتخابات جديدة، تجري يوم الاثنين في ٢٣ تموز ١٩٨٤. كما حدد ان يكون آخر أيام أيار هو الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين النهائية. كما حدد ان يكون السابع عشر من ايار الموعد النهائي لتقديم استقالة موظفي الدولة الراغبين في ترشيح انفسهم.

وكان مناحيم سفيدور رئيس الكنيست آنذ، قد تلقى رسالة من منير شمعفار رئيس المحكمة العليا، يبلغه فيها ان قضاة المحكمة العليا انتخبوا في الثلاثين من آذار ١٩٨٥، وبناء على صلاحياتهم، وفق قانون انتخابات الكنيست لعام ١٩٦٩، قاضي المحكمة غبرائيل باخ رئيساً للجنة الانتخابات المركزية للكنيست. هذا وتجدر الاشارة إلى ان رئيس لجنة الانتخابات للكنيست العشرة السابقة كان موشي عتسيفي<sup>(١)</sup>.

وكانت اغودات اسرائيل هي الحركة الوحيدة التي تحفظت على موعد الانتخابات، بحجة ان الدعاية الانتخابية يشكل انتهاكاً لحزمة السبت. الا

---

(١) مجلة الارض عدد (١٦) تاريخ ٧/٥/١٩٨٤ ص ٣٤.

انها عادت وسحبت تحفظها ، بعد ان قدم إليها وعد بعدم اجراء الدعاية الانتخابية ، اولاية استعدادات في يوم السبت السابق لموعد اجراء الانتخابات .

ونحن هنا سنحاول استعراض هذا الفصل ضمن بنود ثلاثة هي :

اولاً : الاستعدادات الحزبية للانتخابات .

ثانياً : الحملة الانتخابية ونتائجها في الـ ١٤ العربي .

ثالثاً : النتائج العامة للانتخابات .

## المبحث الاول

### الاستعدادات الحزبية للانتخابات

قررت لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، استكمالاً للترتيبات القانونية من اجل اجراء الانتخابات، ان على كل حزب جديد يرغب في خوض الانتخابات ان يودع لجنة الانتخابات المركزية نصف مليون شيكل، في مقابل (٢٠) الف شيكل في الانتخابات الكنيست العاشر. ويتم مصادرة المبلغ لحساب خزينة الدولة، اذا لم تحصل القائمة الجديدة على ١٪ من مجموع الأصوات الصالحة. كما يجب ان تقدم كل قائمة تواقيع (٢٥٠٠) مقترح بدلاً من (١٥٠٠) مقترح كما كان في الانتخابات السابقة<sup>(١)</sup>.

وقد توصل ممثلو الليكود والمعراخ إلى اتفاق فيما بينهم على زيادة تمويل الاحزاب من الميزانية العامة بنسبة ٤٠٪، على ان تحصل كل كتلة خلال الانتخابات على (١٢,٥) مليون شيكل مقابل كل عضو كنيست بدلاً من (٨,٩) ملايين شيكل. وبذلك سيزداد هذا البند في الميزانية العامة بمبلغ (٦٥٠) مليون شيكل ليصل المبلغ الاجمالي إلى (٢,٣) مليار شيكل<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر هذه نفقات مباشرة تدفع من الميزانية العامة التي قدر البعض ان تصل إلى ما مجموعه (٤) مليارات شيكل او نحو (٢٦) مليون دولار. اما النفقات غير المباشرة المترتبة على الاقتصاد (اقتصاد الانتخابات) فتقدر ب ٦ مليارات شيكل، او ٣٩٠ مليون دولار<sup>(٣)</sup>. كما سمح لمن بلغوا سن الثامنة عشرة يوم

(١) على هشيار ١٩٨٤/٤/٤.

(٢) معاريف ١٩٨٤/٤/١٢.

(٣) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/١٧.

الانتخابات بحق المشاركة في التصويت، وكذلك سمح لمن حصلوا على الجنسية الاسرائيلية حتى يوم ١٩٨٤/٣/٢٩ بالمشاركة ايضاً في التصويت.

وبعد ان تمحدد موعد الانتخابات وموعد تقديم القوائم النهائية للمرشحين، فقد بدأت الاحزاب الاسرائيلية في ترتيب اوضاعها الداخلية بالاتفاق على مرشحها تمهيداً للانتقال إلى المرحلة التالية، مرحلة القيام بالحملة الانتخابية الشاملة. وقد شهدت المرحلة التالية لتحديد موعد الانتخابات صراعاً شديداً داخل الاحزاب الاسرائيلية تمثلت في التنافس الشخصي على الترشح في الاماكن المضمونة في القوائم الانتخابية، او على ترؤس هذه القوائم. كما انهمكت الاحزاب في تحضير قوائمها الانتخابية وفي وضع برامجها التي ستدخل الانتخابات على اساسها.

وسوف نقوم باستعراض نشاط الاحزاب لاختيار مرشحها في هذه الانتخابات:

### حزب التجمع (المعراخ)

قرر حزب العمل وهو الحزب الرئيسي في التجمع وبالإجماع يوم ١٩٨٤/٤/٢، تقديم توصية إلى مركز الحزب لانتخاب شمعون بيريز كمرشح عن الحزب لرئاسة الحكومة، كما قرر ايضاً وبالإجماع ضم اسحق نافون إلى عضوية المكتب والمركز، وكان نافون قد قرر يوم ١٩٨٤/٣/٣٠ عدم ترشيح نفسه ضد شمعون بيريز لرئاسة الحزب. وفي يوم ١٩٨٤/٤/٥ وافق مركز الحزب على القرارين السابقين، كما قرر اعادة ترشيح اربعة عشر عضو كنيست عملوا اعضاء في كنيست اكثر من مرتين، وهذا القرار يحتاج في العادة وحسب النظام المعمول به في حزب العمل إلى ٦٠٪ من مجموع الاصوات. وفي ١٩٨٤/٥/١٦ فقد اعلن التجمع العمالي عن قائمته الانتخابية حيث احتل شمعون بيريز المركز الاول تلاه في المركز الثاني اسحق نافون ومن ثم اسحق رابين. وقد ضمت القائمة ستين عضواً<sup>(١)</sup>.

(١) مجلة الأرض عدد (١٦) تاريخ ١٩٨٤/٥/٧ ص ٣٤.



أما حزب العمال الموحد « المابام » حليف العمل في ائتلاف المعراخ فقد حددت اللجنة المركزية اسماء المرشحين في قائمة الحزب لانتخابات الكنيست، وذلك يوم ١٩٨٤/٤/٢٥، وقد كان اسم فيكتور شمطوف سكرتير الحزب على رأس القائمة. وقد صادق مركز الحزب يوم ١٩٨٤/٥/٩ على هذه القائمة. وتضمنت القائمة سبعة اسماء سيتم دمجها في قائمة العمل بالاضافة إلى مثل الاحرار المستقلين اسحق ارتسي بحيث تخرج قائمة موحدة مكونة من ستين عضواً تشكل قائمة التجمع (المعراخ) <sup>(١)</sup>.

#### وجاءت قائمة المعراخ على النحو التالي:

١ - شمعون بيريس	٢١ - يعقوب تسور	٤١ - اهارون هرينيل
٢ - يتسحاق نافون	٢٢ - يتسحاق بيريس	٤٢ - عبد الوهاب دراوشه
٣ - يتسحاق رابين	٢٣ - مناحم هركوهين	٤٣ - سمحا دينتس
٤ - حايم بارليف	٢٤ - نافه عراد	٤٤ - اهارون نحمياس
٥ - ابا آين	٢٥ - يوسي سريد	٤٥ - يعقوب غيل
٦ - فيكتور شمطوف	٢٦ - اميرة سرطاني	٤٦ - غادي يتسيف
٧ - إسرائيل كيسار	٢٧ - جاك أمير	٤٧ - ابراهام شوحاط
٨ - غاد يعقوبي	٢٨ - ميخا حريش	٤٨ - راقي سويسا
٩ - شوشانا اربيلي - الموزلينو	٢٩ - شيفاح فايس	٤٩ - اوري صباغ
١٠ - اليميزير غرانوت	٣٠ - امنون لين	٥٠ - ييئيل لاقط
١١ - مردخاي غور	٣١ - عادي اموراي	٥١ - ميخائيل بار-زوهار
١٢ - موشيه شاحال	٣٢ - دافيد ليفاي	٥٢ - يهودا حتساي
١٣ - راقي ادري	٣٣ - محمد وتد	٥٣ - شاؤول بن سمحون
١٤ - شلومو هيلل	٣٤ - دوف بن منير	٥٤ - يوسي بابلين
١٥ - أورا نعيم	٣٥ - حايم رامون	٥٥ - ميخا غولدمان
١٦ -ياهو شفايزر	٣٦ - افرام شالوم	٥٦ - شمعون شطريت
١٧ - عوزي برعام	٣٧ - نغان راز	٥٧ - يتسحاق البشيف

(١) معارف ١٩٨٤/٦/١.

١٨- ارييه نعمكين	٣٨- عدنا سولودار	٥٨- ريتا دوتان
١٩- يثير تسبان	٣٩- يتسحاق ارتسي	٥٩- حنا حداد
٢٠- ابراهام كاتس-عوز	٤٠- حايبكا غروسمان	٦٠- الشيخ شاپيرا

وقد احتل حزب العمل ضمن هذه القائمة (٥٢) اسماً، بينما كان من نصيب حزب المابام حليف العمل ستة أسماء أخذت الأمانة (٦، ١٠، ١٩، ٢٦، ٣٣، ٤٠، ٤٦). كما كان من نصيب حزب الاحرار المستقلين وهو الشريك الصغير في المعراخ مكاناً واحداً احتله اسحق ارتس وهو الذي يأتي ترتيبه في القائمة (٣٩). ويعتبر هذا الرقم من الارقام المضمونة ضمن القائمة المعراخية.

وفي نفس الوقت فقد تضمنت القائمة اثنين من الاعضاء الذين انشقوا عن الليكود وهما: اسحق بيرتس وامنون لين. وقد احتل بيرتس الرقم (٢٢) في القائمة بينما جاء ترتيب لين في الرقم (٣٠). وهو ايضاً يأتي ضمن الارقام المضمونة في القائمة.

وقد اصدر التجمع العمالي (المعراخ) والذي يتكون من ائتلاف احزاب العمل والعمال الموحد والاحرار المستقلين. برنامجه السياسي للانتخابات ويقع البرنامج في عشرة ابواب ضمن ٩٦ صفحة، جاء فيه ان التجمع متمسك بالمقولة القديمة نحو الحدود الآمنة والمعترف بها، وان الانسحاب لن يكون إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. كما أشار البرنامج إلى بقاء القدس تحت السيادة الاسرائيلية بحيث تبقى عاصمة «دولة» اسرائيل وتكون مقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وقد دعا البرنامج الاردن للحاق بمسيرة «السلام» من دون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه يبدي استعدادة للبحث مع الاردن وهيئة تمثيلية فلسطينية تمثل السكان في يهودا والسامرة وقطاع غزة في تسوية لفترة انتقالية. وقد اورد البرنامج معارضته للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أبدى معارضته لإقامة دولة فلسطينية، وحدد نهر الاردن ليكون الحد الامني لاسرائيل في الشرق، كما تضمن ان الاستيطان في غور الاردن بما في ذلك شمال غرب البحر الميت وغوش عتسيون وضواحي

القدس وجنوب قطاع غزة وكذلك الجولان هو امر حيوي لأمن اسرائيل<sup>(١)</sup>.

### حزب التكتل (الليكود)

كان الصراع يدور في حزب حيروت، وهو الحزب الرئيسي في الليكود، بين اسحق شامير وديفيد ليفي وارثيل شارون على زعامة الحزب، ولكن ديفيد ليفي أعلن انسحابه يوم ١٩٨٤/٤/٤ من المعركة، بحيث ظلت ثنائية بين شامير وشارون. وقد جرت انتخابات رئيس الكتلة في مركز الحزب بسوم ١٩٨٤/٤/١٢، حيث فاز بالرئاسة اسحق شامير كما هو متوقع اذ حصل على ٥٦٪ من الاصوات في مقابل ٤١٪ حصل عليها شارون<sup>(٢)</sup>. وفي جلسة اخرى جرت يوم ١٩٨٤/٣/٢٩ كان قد انتخب يورام اريدور وزير المالية السابق سكرتيراً عاماً للحزب حيث تم ترجيحه على منافسة ايتان ليفي الذي عين فيها بعد قائلاً بأعمال السكرتارية. وقد اجري مركز الحزب في ١٩٨٤/٥/٣ تصويتاً على قائمة المرشحين للانتخابات بحيث احتل شامير المركز الاول تلاه في القائمة ديفيد ليفي ومن ثم موشي ارئز بحيث جاء بعده ارئيل شارون وقد اصبحت قائمة حيروت مكونة من اثنين وعشرين عضواً مرشحاً<sup>(٣)</sup>.

اما الحزب الليبرالي شريك حيروت في ائتلاف الليكود فقد اجري هو الاخر انتخابات حول رئاسة القائمة يوم ١٩٨٤/٤/٢٥. وكانت المنافسة تدور بين اسحق موداعي وموشي نسم ومناحم سفيدور. ولكن التصويت جاء لصالح اسحق موداعي حيث حصل على ١٢٦ صوتاً أي ما نسبته ٥٦٪ من الاصوات في مقابل ٨٩ صوتاً لموشي نسم و ٧ أصوات لمناحم سفيدور. وتقدم للترشيح ٨٨ عضواً على الاماكن الاخرى وكانت النتيجة ان حل موشي نسم في المراكز الثاني بعد موداعي كما حل ابراهام شرير في المركز الثالث. وهكذا فقد جرى انتخاب عشرين عضواً سيتم ترشيحهم للانتخابات ولكن هذه القائمة سيتم

(١) معاريف ١٥/٦/١٩٨٤، يديعوت احرنوت ٢١/٦/١٩٨٤.

(٢) حل هسبالر ٦/٤/١٩٨٤.

(٣) مجلة الارض عدد (١٦) تاريخ ٧/٥/١٩٨٤ ص ٣٥.

التفاوض عليها مع حزب حيروت ضمن ائتلاف الليكود بغية تشكيل قائمة موحدة<sup>(١)</sup>.

وفي حركة لاعام وهي الحليف الصغير الثالث لحيروت والاحرار، فقد ظهر ان التنافس بين اليعزر شوستاك وايهود المرت كان شديداً. وقد سبب هذا التنافس في انقسام داخل الحزب بحيث ذهب جزء من اعضائه وعقدوا اجتماعا انتخبوا فيه شوستاك في المركز الاول بينما انتخب الباقون اليهود المرت. وفي يوم ١٥/٥/١٩٨٤ قرر اعضاء الكنيست الاربعة الممثلين للحركة رفع مشكلة القائمة وتشكيلها إلى شامير حيث حدد شامير ان يكون شوستاك في المركز الاول يليه اولمرت<sup>(٢)</sup>.

ومن الملاحظ ان حركة حيروت وهي محور الليكود قد استطاعت فرض شروطها على شركائها حزب الاحرار وحركة لاعام. حيث رضخ قادة حزب الاحرار، وقبلوا بـ (١٢) مكاناً ضمن الأمكنة الـ (٤٠) الأولى، وأربعة أماكن ضمن الأماكن الثانية التالية وثلاثة من الاحرار إلى الأماكن الثلاثة الأخيرة، وهي أماكن متأرجحة وغير مضمونة.

وقد توزع ممثلو حزب الاحرار في الأماكن (٣، ٦، ٩، ١٣، ١٦، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٤٨). أما حركة لاعام فقد خسرت مكاناً واحداً من أماكنها الأربعة، التي كانت تمثلها حسب الكنيست العاشرة. وقد دخل ممثلوها اليعزر شوستاك في المكان (١٠)، وايهود المرت في المكان (٢٤) وايغال كوهين في المكان (٤٠).

وهكذا جاءت قائمة الليكود كما يلي<sup>(٣)</sup>:

- |                |                 |                 |
|----------------|-----------------|-----------------|
| ١ - يتسحاق شمع | ٢١ - ميخا رايسر | ٤١ - ايلي كولاس |
| ٢ - دافيد لبني | ٢٢ - جدهون غدوت | ٤٢ - يعقوب شامي |

(١) نفس المصدر عدد (١٧) تاريخ ١٩٨٤/٥/٢١ ص ٣٩.

(٢) جيهوزلم بوست ١٦/٥/١٩٨٤.

(٣) يديعوت احرنوت ١/٦/١٩٨٤.

٣ - يتسحاق موداعي	٢٣- ارئيل فاينشتاين	٤٣- دافيد مور
٤ - موشيه ارنيس	٢٤- ايهود أولرت	٤٤- ايتان ليفني
٥ - ارئيل شارون	٢٥- حايم كورفر	٤٥- مردخاي تسبوري
٦ - موشيه نسيم	٢٦- سارة دورون	٤٦- نفتالي نير
٧ - يفتال كوهين - اورغاد	٢٧- مريم غلازر - نعمة	٤٧- موشيه ميرون
٨ - يورام أريدور	٢٨- امل نصر الدين	٤٨- يهودا براح
٩ - ابراهام شرير	٢٩- بنحاس غولد شتاين	٤٩- ميخائيل كلاينز
١٠- اليعيزر شوستاك	٣٠- مئير كوهين أفيدوف	٥٠- راحيل كرممان
١١- الياهو بن - اليسار	٣١- حايم كرفان	٥١- يوسف روم
١٢- موشيه كساف	٣٢- يوشع متسا	٥٢- موشيه روم
١٣- بيساح غروير	٣٣- دان تبخون	٥٣- ابراهام هيرشرون
١٤- دافيد ماغن	٣٤- عوفاديا علي	٥٤- يديديا بشيري
١٥- روني ميلو	٣٥- دان مريدور	٥٥- رؤوبين ريفلين
١٦- جدعون بات	٣٦- أوريال لين	٥٦- دوف برزيلاي
١٧- مئير شطريت	٣٧- عوزي لاندوا	٥٧- باروخ ليفني
١٨- دوف شيلانسكي	٣٨- ميخائيل ايتان	٥٨- غوستاف بديثان
١٩- يتسحاق زنيفر	٣٩- بيني شليطا	٥٩- شلومو خرافيتس
٢٠- ميخائيل دابكل	٤٠- يفتال كوهين	٦٠- دافيد شترين

وقد وضع الليكود برنامج الانتخابي على اساس ان « حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل هو حق ابدى غير قابل للنقص ». ومن هذا المنطلق فقد تضمن البرنامج المطالبة بحق السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، كما عارض البرنامج أي انسحاب من أي جزء من ارض - اسرائيل وقد تمسك الليكود في برنامجه بترتيبات الحكم الذاتي التي نص عليها اتفاق كامب ديفيد، واعتبرها الضمانة الوحيدة لعدم تقسيم ارض اسرائيل، وعدم اقامة الدولة الفلسطينية وقد اعتبر البرنامج ان الاستيطان هو حق وجزء لا يتجزأ من أمن الأمة، ووعد بإقامة المزيد من المستوطنات في جميع اجزاء ارض - اسرائيل، وتوسيع

المستوطنات التي اقيمت، وتطويرها وتعميق السيطرة عليها<sup>(١)</sup>.

### الاحزاب الدينية

بذل المحامام الأكبر ابراهيم شاپيرا جهوده من اجل توحيد الاحزاب الدينية في قائمة واحدة وتضم الحزب القومي الديني «المفدال» وحزب اغوذات اسرائيل الذي يتزعمه شاپيرا نفسه، والحركات والاجنحة الاخرى المنشقة عنها، ولكن جهوده لم تكلل بالنجاح. وكان الصراع يدور داخل المفدال حول رئاسة القائمة وحول تشكيل القائمة المزمع تقديمها للانتخابات. وقد كتبت صحيفة هنتسوفيه يوم ٣٠/٣/١٩٨٤ تصف حالة الوضع داخل المفدال بقولها انه يسوده القلق والارتباك.

وقد عقد اجتماع لأطراف «المفدال» يوم ٩/٤/١٩٨٤ ضم يوسف بورغ، ابراهيم ملميد، زبلون مر زعيم جناح الشباب ويهودا بن مائير عضو الكنيست مع جناح الكيبوتس الديني وجناح العامل بالاضافة إلى حنان بورات الذي كان قد ترك المفدال سابقاً، والذي يعتبر احد قادة جماعة غوش امونيم الاستيطانية العنصرية، وحاييم دروكمان رئيس متسادا. وقد طالب كل من بورات ودروكمان بإقالة بورغ وهامر وبين مائير من قيادة الحزب واستبدالهم بوجوه شابة. غير ان بورغ والقادة الآخرين رفضوا ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد تشكلت لجنة سباعية داخل المفدال من اجل التوصل إلى حل متفق عليه في شأن القائمة الانتخابية يرضي جميع الاطراف في الحزب. الا ان هذه اللجنة قد اخفقت في مهمتها، بحيث اودى هذا إلى التصدع داخل الحزب. فقد اتخذت حركة المرأة المتدنية (ايمونا) بزعامة سارة شتيرن قراراً بالدخول في الانتخابات بقائمة مستقلة. كما قرر مجلس متسادا يوم ٣/٥/١٩٨٤ الدخول في الانتخابات في قائمة مستقلة تحت اسم المعسكر الديني الصهيوني. بزعامة حاييم دروكمان، وقد تحالف دروكمان مع مجموعة اوروت التي يتزعمها حنان بن

(١) دافار ٨/٢٢/١٩٨٤، الملف - المجلد الثاني عدد (٩) اكتوبر ١٩٨٥ ص ٦٤٧ - ٦٥٠.

(٢) الاتحاد ٤/١١/١٩٨٤.

بورات الذي كان قد ترك المفدال في وقت سابق، كما انضم اليهم حزب بوغالي اغودات اسرائيل بحيث شكل الجميع كتلة جديدة تحت اسم «موراشاه» بزعامة الحاخام حايم دروكمان ودخلت الانتخابات بقائمة مستقلة<sup>(١)</sup>.

اما على صعيد ما تبقى من الحزب الوطني الديني «المفدال» فقد دعت سكرتارية كتلة «لغنية» والتي يتزعمها الحاخام يوسف بورغ في اجتماع عقد يوم ١٩٨٤/٥/٨ إلى اجتماع بين اللجنة التنفيذية للمفدال وبين كتلة «هوبيل همزراحي» لتشكيل القائمة الانتخابية. هذا وقد شكل الحزب طاقماً لقيادة الانتخابات يرأسه الحاخام يوسف بورغ وزبولو هامر.

وقد استطاع المفدال تجاوز الازمة التي كانت ستؤدي إلى الانشقاق والدخول بقائمتين منفصلتين لكتلتي (لغنية) التي يرأسها يوسف بورغ، والشباب التي يرأسها زبولون هامر. وقدمت المفدال قائمتها وكانت على النحو التالي<sup>(٢)</sup>:

- |                 |                     |                       |
|-----------------|---------------------|-----------------------|
| ١ - يوسف بورغ   | ٤ - دافيد دينيو     | ٧ - يهودا بن - مثير   |
| ٢ - زبولون هامر | ٥ - يوسف غواطة      | ٨ - سارة شتيرن - كطان |
| ٣ - افنر شاكبي  | ٦ - ابراهام ميلاميد | ٩ - ابراهام شتيرن     |
|                 |                     | ١٠ - يوسف فيشر        |

وقد اصدر المفدال برنامجاً انتخابياً حيث تضمن انه لا انسحاب من الاراضي المحتلة، ولن يسلم أي جزء من ارض - اسرائيل إلى حكم اجنبي او سيادة اجنبية، وان القدس هي عاصمة الدولة، وانه لن يقوم بين البحر والنهر أية دولة اجنبية، وان الحزب سيواصل الاستيطان في كافة الاراضي دون استثناء، وأي مفاوضات بشأن السلام في المنطقة يجب ان تتم على أساس معاهدة كامب ديفيد. وأن الحكومة الاسرائيلية هي وحدها الجهة المسؤولة عن الأمن والهدوء والنظام العام في أنحاء يهودا والسامرة وغزة ولل سكان اليهود والعرب. وان قانون هضبة الجولان الذي طبق بموجب القانون والادارة والقضاء

(١) مجلة الأرض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٢٩.

(٢) مطريف ١٩٨٤/٦/١.

الاسرائيلي على ذلك القطاع من البلاد هو أساس أي تسوية مع سوريا <sup>(١)</sup>.

وعلى صعيد حزب هتحياء الذي يتزعمه يوفال نثان فقد شهد تحالفاً جديداً مع حركة تسومت التي يتزعمها رفائيل ايتان حيث قرر حزب هتحياء يوم ١٨/٤/١٩٨٤ وبأغلبية ٢١ صوتاً مقابل ٧ أصوات تشكيل « حركة هتحياء الجديدة ». وقد ظهر خلاف بعد انضمام تسومت إلى هتحياء حول تشكيل القائمة الانتخابية، حيث طالبت حركة غوش امونيم بمكانين في الاماكن الخمسة الاولى. وبعد ان خرجت القائمة على الشكل التالي ١ - يوفال نثان ٢ - رفائيل ايتان ٣ - جيئولا كوهين ٤ - الراي اليعزر فلدمان (من غوش امونيم) ٥ - تسفي شلوح ٦ - نمير شون شفات (سكرتير عام غوش امونيم) ٧ - افرايم بن حاييم (من تسومت)، فقد قررت حركة تسومت خلافاً لرأي زعيمها عدم الاشتراك مع هتحياء في قائمة موحدة. ولكن عادت الحركة للاجتماع مرة اخرى يوم ١٩/٥/١٩٨٤ وقررت تحت ضغط ايتان الانضمام إلى هتحياء دون تغيير في القائمة.

وبعد ثلاثة أيام أي يوم ٢٢/٥/١٩٨٤ اعلن زعماء الحركتين رسمياً عن خوضهم الانتخابات في قائمة مشتركة، وعن توقيع اتفاق مفصل بينهم. وقد اعلن يوفال نثان في المؤتمر الصحفي الذي عقد لهذا الغرض في تل ابيب ان البرنامج الموحد يتضمن بنداً رئيسياً هو:

تعزيز الاستيطان في جميع ارض اسرائيل، وأضاف بأن هتحياء وتسومت ستناضلان من أجل إحباط مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة، كما يدعو البرنامج إلى تطبيق التجنيد الاجباري على العرب او إلزامهم بالخدمة المدنية في المدارس والمستشفيات <sup>(٢)</sup>.

وفي حزب اغودات اسرائيل فقد دارت صراعات شديدة حول الترشيح

(١) مجلة الأرض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ٢٧ - ٣٨، الملف - المجلد الثاني عدد (١)

ابريل ١٩٨٥ ص ٧٤ - ٧٩.

(٢) الاذاعة الاسرائيلية ١٩٨٤/٥/٢٣.



للانتخابات، وقد قرر مجلس « كبار الحاخامين » ابعاد ثلاثة اعضاء كنيس عن قائمة الحزب من اصل اربعة، ولم يبق سوى رئيس القائمة ابراهام شابيرا. والذين استبعدوا هم: شلومو لورنتس ومناحيم بورش بسبب شغلها العضوية في الكنيس أكثر من مرتين، كما تم استبعاد شلومو البرت لأنه يدير « مؤسسة توراتية » وكان مجلس الحاخامات قد حظر ان يشغل أعضاء الكنيس مؤسسات توراتية. وقد نتج عن هذا القرار ازمة داخل الحزب، حيث قرر العضوان المستبعدان دخول الانتخابات بقائمة مستقلة. ولكن قيادة الحزب قد تمكنت من التغلب على أزمته، وقررت خوض الانتخابات في قائمة موحدة، حيث يستمر الحاخام مناخيم بورش في شغل مقعده بالكنيس إلى جانب الحاخام ابراهام شابيرا. اما الحاخام شلومو لورنتس فقد تقرر عدم ترشيحه لأنه أمضى في عضوية الكنيس ٣٣ سنة. وهكذا فقد خرجت قائمة هذا الحزب تتضمن ١ - ابراهام شابيرا ٢ - مناخيم بورش ٣ - شمعون سوروكا ٤ - شموئيل البرت ٥ - سمحا بونين.

وقد تضمن برنامج اغودات اسرائيل، ان وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان هو وجود مؤقت، ويجب تقصيره إلى اكبر مدة ممكنة واستبدال هذا الوجود بترتيبات أمنية مناسبة. كما تضمن انه يجب المحافظة على « الوعد الذي تلقاه اجداد الأمة لورثة البلاد »، والايمان بالسلام « وفقاً لروح انبياء اسرائيل ». كما تضمن قيام دولة فلسطينية منفردة، مع ضمان الطابع اليهودي للدولة كهدف أول. وقد أكد البرنامج على حرمة السبت ومواجهة أي محاولة للمساس بقدسيتها<sup>(١)</sup>.

اما الكتلة التي نشأت نتيجة انفصالها عن اغودات اسرائيل قبل الانتخابات الاخيرة، والتي تشكلت من مجموعة من حاخامات شرقية (سفارديم)، والتي اخذت تسمية حركة « شاس » بزعامة الحاخام عوفيديا يوسف وهو الحاخام الأكبر السابق للطائفة اليهود الشرقيين السفارديين والزعيم الروحي للحركة. فقد شكلت هذه الكتلة قائمتها بزعامة الحاخام اسحق بيرتس الذي قاد صراعاً ضد

(١) يديعوت احرنوت ٢٠/٧/١٩٨٤.

المفدال على وزارتي الداخلية والاديان، وقد استطاع الحصول على وزارة الداخلية بعد سحب وزارة الشرطة من هذا الحزب. وقد جاءت قائمة شاس مكونة من ١ - الحاخام اسحق بيرتس ٢ - الحاخام رفائيل بنحاس ٣ - الحاخام يعقوب يوسف ٤ - الحاخام شمعون شلومو.

وقد تضمن برنامج حركة شاس تأييد استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان ما دامت السلطات الأمنية ترى ضرورة ذلك. كما تضمن ان كل ارض اسرائيل تابعة للشعب الاسرائيلي استناداً إلى الوعد في الكتاب المقدس. وبذلك فان الحركة لن توافق على إعادة أي منطقة إلى « العدو ». ويجب العمل بقوة في مجال البناء والاستيطان في كل المناطق من ارض اسرائيل. وترفض الحركة قيام دولة فلسطينية منفردة، لأنها تمثل خطراً جسيماً على وجود دولة اسرائيل، ولكنها لا تعارض في قيام هذه الدولة خارج حدود اسرائيل. وقد شددت الحركة على ضرورة التمسك بالتوراة وجعلها منطلقاً لكافة التصرفات السياسية والاجتماعية والثقافية، وقاعدة لحل كافة المشاكل المستعصية في البلاد<sup>(١)</sup>.

وكان الحاخام الارهابي مائير كاهانا قد رتب اوضاعه بعد ثلاثة انتخابات فاشلة ووضع قائمته التي ترأسها هو بنفسه. ومواقف كاهانا معروفة اذ تدعو إلى طرد العرب من الاراضي المحتلة لأنه لا مكان لهم في ارض اسرائيل، كما تدعو إلى تكتيف الاستيطان في كافة الاراضي ودوغما استثناء. ونتيجة لمواقفه العنصرية المتطرفة فهو لا يوافق على إقامة دولة فلسطينية ولا على الانسحاب من أي جزء من الأراضي المحتلة.

### الأحزاب الصغيرة

قرر البعز وايزمن دخول الانتخابات الجديدة بقائمة مستقلة، وقد أعلن عن تسمية قائمته باسم « ياخذ » أي حركة الوحدة الوطنية. وكان وايزمن يأمل في ان يستقطب العدد الأكبر من أصوات الوسط الاسرائيلي بحيث يشكل قوة انتخابية ثالثة في البرلمان. وفي هذا الإطار فقد بدأ مساعي اتصال

(١) نفس المصدر.

بالشخصيات الاسرائيلية للانضمام لقائمه الجديدة. وقد اتصل بشلومو لاهط رئيس بلدية تل ابيب وابراهيم شبيط الرئيس السابق لشركة المال. وقد رفض هؤلاء الانضمام لقائمه. هذا وقد عرضت عليه بعض الشخصيات في حزب حيروت الانضمام إلى قائمة الليكود مقابل إعطائه ما بين سنة إلى ثمانية أماكن مضمونة في القائمة. وقد حاول وايزمن ان يستقطب عدداً من أصوات الوسط العربي وبذلك فقد كثف زيارته إلى المناطق العربية، وأجرى اتصالات مع حسين سلمان وفاوضه ليتأسس حملته الانتخابية في الوسط العربي. كما أكثر من اتصالاته حيث اتصل بسمير درويش رئيس مجلس محلي باقة الغربية لينضم إلى قائمته.

وقد تشكلت قائمة ياحد من:

١ - عيزر وايزمن ٢ - بنيامين بن اليعزر ٣ - شلومو همار

هذا وقد أصدرت حركة ياحد برنامجها في ٣٧ صفحة تناولت بالتفصيل القضايا التي خاضت على أساسها المعركة الانتخابية. وقد تضمن البرنامج إقامة إدارة ذاتية لعرب مناطق يهودا والسامرة وغزة استناداً إلى مبادئ اتفاقات كامب ديفيد. وتشكل اتفاقاً مرحلياً إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل بين الأطراف المتفاوضة حول الوضع الدائم لهذه المناطق، وأي وضع دائم سيود في يهودا والسامرة وغزة بعد فترة الإدارة الذاتية، يجب ان يطرح أمام استفتاء شعبي في اسرائيل. كما تضمن البرنامج ان الاستيطان يشكل مفخرة إبداع الصهيونية ودولة اسرائيل وطالب باستيطان كافة انحاء البلاد. وأشار إلى ان القدس هي عاصمة اسرائيل وستبقى كذلك في أية تسوية سياسية مستقبلية<sup>(١)</sup>.

اما بالنسبة لحركة شينوي التي نشأت كحركة احتجاج عام ١٩٧٣ بزعامة امنون روبنشتاين، وكانت قد اتحدت مع داش التي أسسها يغال يادين ثم انفصلت عنها عام ١٩٧٩، فقد كانت تأمل في تشكيل كتلة وسط، من الاحرار المستقلين حركة شيلي. إلا ان هذه المحاولة قد فشلت لأن الاحرار

(١) الملف، المجلد الاول عدد (٩) كانون الاول ١٩٨٤ ص ٨٣٣ - ٨٣٩.

المستقلين قد انضموا لقائمة المعراخ، كما انضم أعضاء شيلي إلى حركة راتس. وقد تشكلت قائمة شينوي من أربعة أعضاء احتل امنون روبنشتاين في المركز الأول. وقد أعطي زيدان ابو عطشة المركز الثالث.

قد تشكلت قائمة شينوي على النحو التالي:

- ١ - امنون روبنشتاين ٢ - مردخاي فيرشوفسكي ٣ - زيدان ابو عطشة
- ٤ - يورام الستر.

ومواقف هذه الحركة، تلخصت في ضرورة الانسحاب بأسرع وقت ممكن من لبنان من أجل تقوية الجيش والاقتصاد، وضمان ترتيبات أمنية بديلة، وتوسيع مجال إشراف قوات الطوارئ وسيطرة اسرائيلية غير مباشرة. وهي تؤيد الحكم الذاتي لمواطني الأراضي المحتلة وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد كمرحلة انتقالية لتسوية دائمة. وفي نفس الوقت تؤيد فكرة اتحاد فيدرالي أردني - فلسطيني، تكون في نطاق أراضٍ متزوعة السلاح ويكون نهر الاردن هو حدود أمن اسرائيل. وتنادي هذه الحركة بتجميد الاستيطان لخلق مناخ طيب لاستمرار عملية السلام. وهي ترفض قيام الدولة الفلسطينية لأن من شأن قيام مثل هذه الدولة ان تعرض أمن اسرائيل للخطر<sup>(١)</sup>.

وعلى صعيد حركة حقوق المواطن «راتس»، وهي الحركة التي أنشئت عام ١٩٧٣، بعد ان انشقت عن حزب العمل بسبب ما قيل عنه من تقصير في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣. ويتزعم هذه الكتلة شلوميت الوفي. وقد انضم إلى هذه الحركة قبل الانتخابات الأخيرة جزء من حركة شيلي بزعامة ران كوهين الذي انشق عن الحركة الأم بعد عملية غزو لبنان. وقد تشكلت قائمة هذه الكتلة من أربعة أشخاص بحيث احتلت شلوميت الوفي المركز الأول واحتل ران كوهين المركز الثالث فيها.

وقد تشكلت هذه القائمة على النحو التالي:

- ١ - شلوميت الوفي ٢ - مردخاي بار - اون ٣ - ران كوهين.

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠.

وتعتبر حركة راتس متقدمة في مواقفها عن بقية الأحزاب الاسرائيلية، اذ دعت إلى سحب الجيش الاسرائيلي من لبنان، وذلك لإيمان الحركة بأن جيش اسرائيل يمتلك من الوسائل ما يجعله يحافظ على أمن حدود الشمال وسلامة المستوطنات الشالية من داخل حدود اسرائيل. كما تعارض الحركة الاستمرار في الاستيطان في الاراضي المحتلة وعملية الضم البطيء، ومن خلال تجاهل تطلعات «شعب اسرائيل لإنشاء دولة قومية يهودية، وتجاهل التطلعات الوطنية لمواطني الأراضي المحتلة». وترى الحركة ان عمليات الضم والمستوطنات انما هي ادوات مدمرة للشعب وتهديد واضح لحصانة الديمقراطية. وهي تؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبذلك فهي لا تعارض في هذا الإطار اذا كان الشعب الفلسطيني يريد ان يقيم دولة مستقلة منفردة او مرتبطة مع الاردن او مع اسرائيل.

اما حركة «تامي»، التي يتزعمها اهارون ابو حصيرة، والتي انشقت عن المفدال عام ١٩٨١، وهي صاحبة قبلة اسقاط حكومة شامير، والدعوة إلى انتخابات جديدة في البلاد، فقد جرى تنافس داخلها على المركز الثاني حيث كان يحتله اهارون اوزان وقد اعلن اوزان انه لن يرشح نفسه للانتخابات الجديدة. وكان ايلى ديان يطالب باحتلال هذا المركز وقد تم ترتيب قائمة تامي بحيث احتل اهارون ابو حصيرة المركز الاول جاء بعد بن تسيون روبين ومن ثم ايلى ديان وقد احتل شالوم دنيو المركز الرابع.

وقد تلخصت مراقف هذه الحركة من ان حرب سلامة الجليل كانت من اجل الدفاع عن مواطني الجليل، وهي ستعمل على خروج هذا الجيش من لبنان اذا تم ضمان سلامة مواطني الجليل من أي هجمات تخريبية. كما كانت ترى هذه الحركة وجوب الاستيطان اليهودي في ارض اسرائيل وقطاع غزة. وقد طالبت بأن يجري استفتاء شعبي لحسم أي تغيير في الوضع القائم في الضفة الغربية. وهي ترفض قيام الدولة الفلسطينية المنفردة.

اما كتلة التغيير الاقتصادي والتي يتزعمها ايغال هوروفيتش والتي كان لها مقعد واحد في الكنيست العاشرة، وهذه الكتلة قد نشأت بعد وفاة موشي ديان

عام ١٩٨١ الذي كان قد انفصل عن العمل وانشأ حركة رافي. وقد قدم قائمته التي ترأسها هوروفيتش نفسه. ومواقف هذه الحركة تتركز على أساس إجراء اصلاحات اقتصادية شاملة، مع ذلك فقد دعت إلى ضرورة بذل الجهود من أجل إعادة الجنود إلى اسرائيل في أسرع وقت ممكن مع وضع ترتيبات أمنية مناسبة لتأمين شمال البلاد. وهي تؤيد إيجاد خطة استيطانية مجد أدنى في ظل موافقة قومية على ذلك، كما تؤيد الاستيطان في غور الاردن، وغوش عتسيون (جبال الخليل) وحول القدس. وهي لا تؤيد اقامة دولة فلسطينية وتدعو إلى المحافظة على الوضع القائم.

هذا وقد حاولت الحركة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش» تشكيل قائمة يسارية من الاحزاب التي ما زالت خارج المعراخ على أساس الانسحاب الفوري والغير مشروط من لبنان، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة له، بجانب اسرائيل والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والدفاع عن الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولكنها لم تصل إلى نتيجة في ذلك. وقد شكلت قائمتها حيث ضمت أعضاء من الحزب الشيوعي «راكاح» وحركة الفهود السود بزعامة شارلي بيتون. وقد جاءت قائمتها كما يلي ١ - مثير فلز ٢ - توفيق طويي ٣ - شارلي بيتون ٤ - توفيق زياد ٥ - هاشم محاميد ٦ - سميج القاسم.

وقد دعى برنامج الحركة إلى انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها القوات الاسرائيلية في حرب عام ١٩٦٧. كما أشار إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ كحدود أمنة ومعترف بها بين دولة اسرائيل والدول العربية. كما دعى إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، وبما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة إلى جانب دولة اسرائيل. وإجراء تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. واحترام حق دولة اسرائيل والدولة العربية الاخرى في السيادة والتطور في ظروف السلام والطمأنينة. وجعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس الغربية عاصمة لاسرائيل. وعقد مؤتمر دولي يحضره جميع

الأطراف في النزاع، وبضمنها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ومعترف به للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك باشتراك الولايات المتحدة ودول أخرى<sup>(١)</sup>.

اما في الوسط العربي فقد أدت الاتصالات إلى الاعلان يوم ١٢/٥/١٩٨٤ عن تشكيل القائمة العربية اليهودية تحت اسم القائمة التقدمية للسلام. وقد ضمت هذه الكتلة الحركة التقدمية في الناصرة وجاعة البديل، والترتيفا، وبعض رؤساء المجالس المحلية العربية، وقد ترأس القائمة المحامي محمد ميعاري. وقد جاءت القائمة كما يلي: ١ - محمد ميعاري ٢ - متياهو بيليد ٣ - القس رياح ابو عسل ٤ - وليد صادق ٥ - نوري العمقي.

وقد وضعت هذه القائمة برنامجها الإنتخابي على أساس الانسحاب من لبنان بلا قيد ولا شرط، ووقف الاستيطان في الضفة الغربية وإزالة المستوطنات القائمة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتفاوض معها على الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل في حدود الخط الأخضر، وتبقى القدس موحدة ولكنها تخضع لسيادة فلسطينية - اسرائيلية مشتركة كما دعا البرنامج إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة، والتي تنص على حق العودة أو التعويض<sup>(٢)</sup>.

(١) الملف، المجلد الاول، عدد (٤) تموز ص ٣٥٦ - ٣٦١.

(٢) الملف، المجلد الاول، عدد ٧ تشرين اول ١٩٨٤ ص ٦٤٥ - ٦٤٩.

## المبحث الثاني

### الحملة الانتخابية ونتائجها في الوسط العربي

بانتها شهر أيار فقد قدمت الكتل السياسية قوائمها إلى لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل. وقد بلغت هذه القوائم سبعاً وعشرين قائمة في مقابل إحدى وثلاثين قائمة قدمت للكنيست العاشرة. وكان من المقرر ان تبحث لجنة الانتخابات في هذه القوائم بحيث تفحص وتدقق الأوراق والمستندات في موعد أقصاه ١٩٨٤/٦/١٣ وعلى أصحاب هذه القوائم تلافي هذه النواقص قبل ١٩٨٤/٦/١٩. ويكون يوم ١٩٨٤/٦/٢٤ هو الموعد النهائي لإبلاغ أصحاب القوائم بالمصادقة على قوائمهم من قبل اللجنة.

وبعد أن تقدمت الكتل بقوائمها فقد أعلنت قائمة المرأة الوطنية المتدينة والتي انشقت عن حزب المفدال بزعامة سارة شتيرن انسحابها من المعركة الانتخابية، وإلغاء قائمتها بعد ان قالت « بأنها تلقت طلبات كثيرة من أوساط المفدال في إسرائيل وخارجها، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي تواجهها ». وأضافت بأنها « لا تريد ان تحمل مسؤولية فشل المفدال في الانتخابات القادمة ».

كما أثرت ضجة حول قائمتي كاخ بزعامة الحاخام العنصري مئير كاهانا، والقائمة التقدمية للسلام برئاسة المحامي محمد ميعارى. وكانت كتل المعراخ وشينوي وحداش، قد طالبت بإلغاء قائمة كاخ بسبب نداءاتها العنصرية. ونهجها الفاشي الداعي إلى طرد العرب من الأراضي المحتلة. وقد قررت لجنة الانتخابات المركزية بالفعل إلغاء هذه القائمة. وفي نفس الوقت فقد قامت بإلغاء القائمة التقدمية للسلام بحجة أنها تطالب بدولة فلسطينية، وبأن لها



صلات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

### القوائم المقدمة للترشيح

وبعد صدور قرار لجنة الانتخابات المركزية بمنع قائمتي كاخ والتقدمية للسلام من المشاركة في الانتخابات العامة، فقد قدم هؤلاء التاسين منفصلين إلى المحكمة العليا، يطلبان فيها إعادة النظر في قرار لجنة الانتخابات المركزية. وقد بحثت المحكمة العليا في الالتماسين. وقررت يوم ١٩٨٤/٦/٢٨ رفع الحظر عن هاتين القائمتين، وأقرت حقهما في المشاركة في الانتخابات. وبهذا القرار يكون العدد النهائي للقوائم المشاركة في الانتخابات ستاً وعشرين قائمة. وهي كما يلي:

- ١ - «الليكود» بزعامة إسحق شامير وهو مؤلف من ثلاث كتل وهي حيروت، الأحرار، ولعام.
- ٢ - المعراخ بزعامة شمعون بيرس المؤلف من حزب العمل، حزب مبام وحزب الأحرار المستقلين.
- ٣ - حركة تامي (حركة تقاليد اسرائيل) بزعامة أهارون أبو حنسيره.
- ٤ - حركة شينوي بزعامة امنون روبنشتاين.
- ٥ - حركة هتحياء بزعامة يوفال نثنان وهي مؤلفة من حركتين. حركة تسومت (صهيونية متجددة) وحركة هتحياء.
- ٦ - المفدال بزعامة يوسف بورغ والمؤلف من ثلاث كتل «لمفنيه» الشباب (هتسعرم) والكيبوتس الديني.
- ٧ - اغودات اسرائيل بزعامة ابراهام شابيرا
- ٨ - «راتس» (حركة حقوق المواطن) بزعامة شولاميت الوفي. وتضم جناح حركة شيلي بزعامة ران كوهين.
- ٩ - كتلة حداش (الحركة الديموقراطية للسلام والمساواة) بزعامة مثيرفلنر. والتي تضم كلاً من راكاح والفهود السود.
- ١٠ - حركة «ياحد» بزعامة وزير الحربية السابق عيزر وايزمن.

- ١١ - حركة ايمونا (المرأة المتدينة) التي انشقت عن «المقدال» ووعيمتها سلوة شتينر كنان. (وقد انسحبت فيما بعد).
- ١٢ - القائمة الدينية لليهود الشرقيين «شاس» بزعامة الحاخام اسحق بيرتس.
- ١٣ - حركة الهجرة للشباب بزعامة ابراهام شتيف
- ١٤ - حركة «شيلوف» للقادمين من الهند بزعامة فاينا ساكار.
- ١٥ - حركة «هاسباس» بزعامة يعقوب بيرغر. وتركز هذه الحركة، في برنامجها الانتخابي، على إلغاء ضريبة الدخل.
- ١٦ - «حركة عمخة» بزعامة فيكتور تيار.
- ١٧ - «حركة عتسمووت» بزعامة عزرا روهر وتدعو هذه الحركة إلى تغيير النظام الاقتصادي في اسرائيل بنظام جديد يعتمد على أدنى حد من التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية.
- ١٨ - حركة كاخ بزعامة الارهايي مئير كهانا
- ١٩ - قائمة لوبا اليافا للكنيست بزعامة لوبا الياف.
- ٢٠ - قائمة «أومنس» للانعاش الاقتصادي بزعامة يغئيل هوروفيتس وزير المالية السابق.
- ٢١ - حركة «موراشاه» التي تضم حركة الجناح الصهيوني: «متساد» وحركة «اوروت» وحزب «بو عالي اغودات اسرائيل» بزعامة الحاخام حايم دروكمان.
- ٢٢ - القائمة التقدمية للسلام بزعامة محمد ميعاري. والتمثيل في هذه الحركة متساو بين اليهود والعرب.
- ٢٣ - قائمة منظمة المقعدين والمشوهين بزعامة طوفيا فريدمان.
- ٢٤ - قائمة الأعمار والسلام بزعامة شموئيل بلاتوشارون.
- ٢٥ - الحركة من أجل الوطن بزعامة بن - تسيون كوهين.
- ٢٦ - المنظمة القطرية لحماية مستأجري الشقق السكنية بزعامة الياهو شني.
- ٢٧ - حركة التجدد الصهيوني الاجتماعي بزعامة مردخاي بن - بورات.

## القوائم غير الممثلة سابقاً

يتبين من الجدول السابق ان عدد القوائم التي تقرر دخولها الانتخابات العامة للكنيست الحادية عشرة قد بلغ (٢٧) قائمة، في مقابل (٣١) قائمة اشتركت في انتخابات الكنيست العاشرة. ومن بين هذه القوائم الـ ٢٧ قائمة توجد ١٤ قائمة ليس لها تمثيل برلماني في الكنيست السابقة. كما رفض ثلاث وهي « ترشيش » و « شلهقت » واتحاد اليمينين، وذلك لعدم استيفائهم الشروط المطلوبة.

والقوائم الغير ممثلة في الكنيست العاشرة هي<sup>(١)</sup>:

- ١ - عمخا: برئاسة فيكتورتيار
- ٢ - عتباتوت: البروفيسور زوهر.
- ٣ - كاخ: مائير كاهانا.
- ٤ - القائمة التقدمية للسلام، برئاسة لوفيا اليثاف
- ٥ - ياخذ: عزرا فايتمان.
- ٦ - قائمة مشوهي الحرب.
- ٧ - التنمية والسلام: برئاسة بلاتو شارون.
- ٨ - حركة الشعب والوطن
- ٩ - منظمة الدفاع عن الساكن.
- ١٠ - قائمة المرأة الدينية القومية (جزء من حزب المفدال).
- ١١ - قائمة شاس: القطاع السفاردي من حزب أجودات اسرائيل
- ١٢ - قائمة شيلوف: اليهود الذين هاجروا من الهند
- ١٣ - قائمة الهجرة والشباب: وأغلبها من يهود روسيا.
- ١٤ - قائمة هاس: برئاسة يعقوب برجر وهي تنادي بالغاء ضريبة الدخل.

## نسبة التصويت

بلغ عدد سكان اسرائيل عام ١٩٨٣، كما جاء في الكتاب السنوي

(١) دفتار ١/٦/١٩٨٤

الاسرائيلي لعام ١٩٨٤ نحو (٤,١٥٠,٠٠٠) نسمة. ومن بين هؤلاء نحو (٣,٤٣٥,٠٠٠) نسمة يعيشون في المستعمرات اليهودية بالمناطق المحتلة. وقد بلغ عدد السكان العرب (٧١٥,٠٠٠) نسمة باستثناء الأقليات الأخرى من الشركس والبهائيين. وهكذا يكون مجموع السكان الشامل بما فيه بقية الطوائف وسكان القدس الشرقية (٥,٤١٠,٠٠٠) نسمة يشكل اليهود نسبة ٦٣,٨٪ منهم<sup>(١)</sup>.

وقد نشرت لجنة الانتخابات المركزية في ١٩٨٤/٧/٣١ النتائج النهائية الرسمية وكانت كما يلي<sup>(٢)</sup>:

عدد أصحاب حق الاقتراع	٢,٦٥٤,٦١٣ -
عدد الذين صوتوا	٢,٠٩١,٤٠٢ -
بطاقات غير صالحة أو خالية	١٨٠,٠٨١ -
عدد الأصوات الصالحة	٢,٠٧٣,٣٢١ -

وقد جرت الانتخابات في الوقت المحدد لها وهو يوم ١٩٨٤/٧/٢٣، وكان جنود البحرية الاسرائيلية، والجنود الاسرائيليون الممثلون في لبنان، قد ادلوا بأصواتهم في اليوم السابق. وتبين ان نسبة المشاركين في التصويت في جميع أنحاء الكيان الصهيوني ٧٨,٣٪، وهي نسبة تقترب من نسبة التصويت في انتخابات الكنيست العاشرة. وقد بلغت نسبة التصويت في الوسط اليهودي ٧٩٪، بينما بلغت في الوسط العربي ٧٤,٦٪، أما في الجولان المحتل فقد كان الإقبال على صناديق الاقتراع معدوماً تقريباً<sup>(٣)</sup>.

ويوضح الجدول التالي نسبة التصويت لكافة دورات الكنيست منذ الدورة الأولى، حيث يشير هذا الجدول الى نسبة التصويت في الكنيست الحادي عشر هو أقل نسبة بعد الكنيست الثاني الذي بلغ ٧٦,٢٪<sup>(٤)</sup>:

(١) هارتس ١٩٨٤/١١/٢٨

(٢) دفار ١٩٨٤/٨/١

(٣) هارتس ١٩٨٤/٧/٢

(٤) الجدول مأخوذ من سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٣٥

النسبة المئوية للمشاركين في التصويت	السنة	الكنيست
٨٨، ١	١٩٤٩	الجمعية التأسيسية
٧٦، ٢	١٩٥١	الكنيست الثاني
٨٥، ٤	١٩٥٥	الكنيست الثالث
٨٤، ٣	١٩٥٩	الكنيست الرابع
٨٤، ٥	١٩٦١	الكنيست الخامس
٨٦، ١	١٩٦٥	الكنيست السادس
٨٥، ٩	١٩٦٩	الكنيست السابع
٨٠، ٧	١٩٧٣	الكنيست الثامن
٨٠، ٤	١٩٧٧	الكنيست التاسع
٧٩، ٤	١٩٨١	الكنيست العاشر
٧٨	١٩٨٤	الكنيست الحادي عشر

### الصوت العربي<sup>(١)</sup>

أثناء التحضير للانتخابات العامة فقد ساد الوسط العربي ثلاثة اتجاهات. الأول يؤيد حزب راكاح، وهو الحزب الذي يستقطب في العادة معظم الأصوات العربية والذي يحتل المركز الأول في الوسط العربي. والثاني يدعو إلى تشكيل قائمة عربية مستقلة تعضل تحت شعار حل النزاع بين الاسرائيليين والفلسطينيين على أساس الاعتراف المتبادل. والتيار الثالث وهو الذي يرتبط بالأحزاب الصهيونية من خلال بعض الشخصيات العربية إلى قوائمه.

لقد شكل راكاح بالتعاون مع حركة الفهود السود كتلتة تحت اسم الجبهة الديمقراطية للسلاام والمساواة وحداش. كما افوزت الاتصالات التي جرت في

(١) معظم المعلومات عن هذا الجانب مأخوذة عن تقارير الأحزاب الصهيونية وخصوصاً تقرير صادر عن مركز حزب العمل الاسرائيلي، دائرة الأقليات، تحت عنوان تلخيص نتائج الانتخابات في الوسط العربي والدروزي للكنيست الحادية عشرة.

الوسط العربي كتلة جديدة ضمت الحركة التقدمية في الناصرة وجاعة الترانتيقا التي انشقت عن حركة شيلي بعد حرب لبنان وبعض رؤساء المجالس المحلية، وقد اخذت تسمية القائمة التقدمية للسلام. وهكذا فقد اصبح الصوت العربي موزعاً بين ثلاث جهات، هي كتلة حدادش وكتلة القائمة التقدمية والأحزاب الصهيونية.

وتجدر الإشارة إلى ان عدد الأصوات الصالحة في الانتخابات الكنيست الحادي عشر قد ازداد بحوالي ٣٥ ألفاً أكثر من الكنيست العاشر. وهذه الزيادة جاءت نتيجة ٢٧ ألف صوت من الشباب المصوتين لأول مرة بالإضافة إلى ثمانية الاف صوت جاءت من بين الأصوات التي امتنعت عن التصويت في المرات السابقة. هذا وقد بلغت نسبة التصويت في الكنيست الحادي عشر في الوسط العربي ٧٣٪ في مقابل ٦٨٪ في الكنيست السابق.

وبين الجدول التالي عدد أصحاب حق الاقتراع والأصوات الصالحة للكنيست لدورات ٧٧، ٨١، ١٩٨٤ في الوسط العربي.

	الكنيست التاسعة ١٩٧٧	٪	الكنيست العاشر ١٩٨١	٪	الكنيست ١١ ١٩٨٤	٪
أصحاب حق الاقتراع	١٩٨٠١٣٧		٢٤٣٧٤٨		٢٧٦٩٤٥	
أصوات صالحة	١٤٥٠٣٦٦	٧٣،٧	١٦٤٣٦٨	٦٧،٧	١٩٩٧٤٩	٧٢،١

### توزيع الأصوات على الأحزاب

لقد واجه ركاكح تنافساً شديداً من القائمة التقدمية التي تم تشكيلها من محمد ميعاري وماتياهو بيليد، كما واجه في نفس الوقت منافسة من قبل حزب العمل الذي يعمل في الوسط العربي على مدار السنة، والذي زاد من نشاطه في الوسط العربي في الآونة الأخيرة، بحيث قام بافتتاح مكتبين له في الطيرة وفي الرينة قرب الناصرة. كما قام بنشر وعوده حول وقف مصادرة الأراضي العربية،

وحول دمج العرب في جهاز الدولة، وحول المساواة وغير ذلك من الوعود والشعارات. وبالرغم من كل ذلك، فقد حافظ ركاكح على مكانته كأكبر حزب في الوسط العربي، حيث حصل على ثلث مجموع الأصوات، كما حافظ في نفس الوقت على عدد مقاعده الأربعة في الكنيست الحادية عشرة.

أما بالنسبة للقائمة التقدمية للسلام فقد كان معقلها البارز هو المثلث، حيث حصلت هناك على نسبة ٣٦٪ من الأصوات وبذلك فقد تحولت إلى القوة الأولى في هذه المنطقة. ففي قرنتي باقة الغربية وجت اللتين تتواجد فيهما نسبة عالية من المثقفين حصلت التقدمية على ٥٦٪ من الأصوات. كذلك برزت قوتها في كفر قاسم، الطيرة عارة، عرعر، وكذلك في المشيفة مصمص. وفي مدينة الناصرة حصلت التقدمية على ١٤٪ من الأصوات. أما في الوسط الدرزي فقد كان تأييدها شبه معدوم، إذ لم تحصل على أكثر من ١٪. وفي النقب فقد حصلت على ١٣٪ من الأصوات<sup>(١)</sup>.

وكانت النتيجة ان حصلت القائمة التقدمية للسلام على حوالي ١٨٪ من الصوت العربي. كما قد حصلت على أكثر من أربعة الاف صوت من الوسط اليهودي. نظراً لأنها ظهرت بقائمة عربية - يهودية مشتركة. وهذا ما أهلها لأن تحصل على مقعدين في الكنيست الحادية عشرة.

وإذا كانت حركة حداث قد حصلت على ٣٣٪ من الأصوات والقائمة التقدمية قد حصلت على ١٨٪ أي ما مجموعه ٥١٪ من الأصوات، فإن هذا يعني ان الأحزاب الصهيونية قد حصلت على حوالي ٤٩٪ من الأصوات العربية. وقد حصل التجمع على ٢٤٪ من الأصوات في مقابل ٢٦٪ حصلت عليها بقية الأحزاب الصهيونية الأخرى.

لقد حصل التجمع (المعراخ) على ٥٢ ألف صوت في مقابل ٤٧ ألفاً في الانتخابات السابقة، أي أنه فاز بخمسة الاف صوت جديد. وبذلك يكون الصوت العربي قدم لحزب المعراخ ثلاثة مقاعد في الكنيست الحالية، كما كان

(١) الملف، المجلد الأول، عدد (٧) تشرين أول ١٩٨٤ ص ٥٩٨

الأمر عليه سابقاً. وكان المعراخ قد وعد بادراج ثلاثة مرشحين عرب في أماكن مضمونة في قائمته، لكنه أدرج مرشحين عربيين اثنين هما محمد وتد وعبد الوهاب دراوشة، اللذين فازا في الانتخابات الحالية ضمن قائمة المعراخ المقدمة للانتخابات. وبذلك فقد حافظ التجمع العمالي (المعراخ)، على مركزه باعتباره الحزب الثاني من حيث الحجم في الوسط العربي. فقد حافظ على قوته في الجليل الشرقي وزاد من قوته في الوسط الدرزي بموالي ٤٪ وفي المقابل فقد طرأ انخفاض ملحوظ على الأصوات المؤيدة له في الجليل الغربي وفي منطقة المثلث حيث انخفضت نسبة الأصوات للتجمع هنالك بموالي ٩٪.

أما التكتل (الليكود) فقد حصل على حوالي ٩٧٠٠ صوت أي ما نسبته ٥٪ من مجموع الأصوات. وقد جاء ٥٣٪ من هذه الأصوات من الوسط الدرزي حيث حصل على ٣٢٠٠ صوت كما حصل من البدو على ٢٠٠٠ صوت، وقد جاء معظم هذه الأصوات من الجيش، حيث يخدم أفراد هاتين المجموعتين في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

أما حركة ياحد التي استثمرت جهوداً ووسائل كثيرة في دعايتها الانتخابية بما في ذلك ادراج مرشح عربي في قائمتها هو محمد مصاروة، حيث تم ادراجه في المركز السادس في القائمة، فقد حصلت على حوالي (١١) ألف صوت أي ما نسبته ٥,٥٪ من مجموع الأصوات. وقد حصلت عليها هذه الحركة من جميع المناطق وبتقسيم متساو تقريباً، ما عدا المثلث بالرغم من أن ممثلها من هذه المنطقة، حيث حصلت على ١٨٠٠ صوت من هذه المنطقة فقط. وتجدر الإشارة إلى أن حركة ياحد قد حصلت فقط على ثلاثة مقاعد في البرلمان احتلتها الثلاثة الأوائل في قائمة الحركة. وبذلك فإن محمد مصاروة لم يفز في هذه الانتخابات<sup>(١)</sup>.

أما المبدال فقد حصل على ٧٧٠٠ صوت تشكل ٤٪ من الأصوات تقريباً. ومن الملاحظ أن هذا التكتل قد زاد من عدد أصواته في الوسط العربي، إذ

---

(١) المصدر نفسه



بلغت الزيادة حوالي ١٠,٥٪ تقريباً. وقد جاء ٧٥٪ من هذه الأصوات من قرى الجليل التي تقع تحت تأثير حاكم لواء الشمال إسرائيل كينغ، حيث حصل هذا التكتل على ستة الاف صوت من هذه المنطقة.

كما حصلت حركة شينوي على ٨٨٠٠ صوت، أي ما نسبة ٤٪ من مجموع الأصوات وقد جاء معظم هذه الأصوات من الوسط الدرزي حيث حصلت هذه القائمة على ما نسبته ٧٨٪ من هذا الوسط. وقد كان ذلك بسبب ادراج اسم مرشح درزي هو زيدان ابو عطشة في المركز الثالث في هذه القائمة. وقد استطاعت قائمة شينوي من الحصول على ثلاثة مقاعد في الكنيست الحالية مما أدى الى فوز المرشح العربي بمقعد ضمن هذه القائمة.

والظاهرة الملفتة للنظر هي ان قائمة «كاخ» التي يتزعمها الحاخام العنصري مثير كاهانا قد حصلت على ١٢٤ صوتاً من الوسط العربي بالرغم من نظرياته المتطرفة والتي يدعو فيها إلى طرد العرب من فلسطين المحتلة وبكافة الطرق والوسائل وقد جاء نصف هذه الأصوات من قرى الجليل في شمال فلسطين المحتلة.

ويبين الجدول التالي توزيع الأصوات العربية خلال سنوات ٧٧، ٨١،

١٩٨٤.

الكتل	الكنيست التاسعة		الكنيست العاشرة		الكنيست الحادية عشرة	
	١٩٧٧	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٤	٪
راكاخ	٧١٧١٨	٤٩,٤	٦٠٣٩٧	٣٦,٧	٦٣٩٦٤	٣٢
المعراخ	١٦٣٢٧	١١,٣	٤٧١٧٧	٢٨,٧	٥١٩٣٦	٢٦
قوائم عربية	٢٣٥٨٢	١٦,٢	٢٠٥٩٠	١٢,٥		
الليكود	٤٤٤٨	٣	١٠٥٠١	٦,٤	٩٧٣٨	٤,٩
مقدال	٦٦٢٨	٤,٥	٥٥٥٢	٣,٤	٧٧٣٩	٣,٩
شينوي	٥١٨١	٣,٦	٦٥٢١	٤	٨٧٨٧	٤,٤
التقدمية					٣٥٣١٧	١٧,٧

ياحد					١٠٩٨٤	٥٤٥
كهان					١٣٤	
اخرين	١٧٣٨٢	١٢	١٣٦٣٠	٨٤٣	١١١٦٠	٥٤٦

### النواب العرب في الكنيست

لقد فاز بعضوية الكنيست الحادية عشرة سبعة من المرشحين العرب. خمسة منهم شغلوا عضوية الكنيست في السابق. واثنان منهم حصلوا على هذه العضوية لأول مرة. وهم:

١ - توفيق طوبي: المرشح الثاني في قائمة حدادش. وشغل عضوية الكنيست منذ الكنيست الأول. وهو صحفي بارز.

٢ - توفيق زياد: المرشح الرابع في قائمة حدادش وهو عضو في الكنيست منذ الكنيست السادسة رئيس بلدية الناصرة. شاعر وصحفي بارز.

٣ - محمد وتد: المرشح رقم ٣٣ في قائمة المراح - يمثل المابام. عضو في الكنيست العاشرة من سكان قرية جت في المثلث، عمل في الحقل العمالي.

٤ - زيدان عطشة: المرشح الثالث في قائمة شينوي. نجح في انتخابات الكنيست التاسعة ضمن قائمة داش. وفشل في انتخابات الكنيست العاشرة وهو من عسفا.

٥ - أمل نصر الدين: المرشح رقم ٢٨ في قائمة الليكود. شغل عضوية الكنيست منذ الكنيست التاسعة. وهو من دالية الكرمل، وعمل سكرتيراً لمجلس العمال.

٦ - عبد الوهاب دراوشة: المرشح رقم ٤٢ في قائمة المراح - يمثل حزب العمل. وهو من قرية اكسال في قضاء الناصرة. عمل في حقل التعليم فاز بعضوية الكنيست لأول مرة.

٧ - محمد ميعاري، رئيس قائمة الحركة التقدمية للسلام. وهو محام من سكان مدينة حيفا. وسكرتير لجنة الدفاع عن الأراضي العربية.

## المبحث الثالث

### النتائج العامة للانتخابات

نظرة سريعة إلى نتائج الانتخابات نجد انها قد أظهرت تراجعاً محدوداً في قوة الكتلتين الكبيرتين، لصالح الأحزاب الصغيرة. فقد تراجعت قوة الليكود من ٤٨ مقعداً في الكنيست السابقة إلى ٤١ مقعداً في الكنيست العاشرة إلى ٤٤ مقعداً في الكنيست الجديدة. ويبدو أن المقاعد التي فقدتها الليكود ذهبت إلى حلفائه في حركة «هتحياء»، والتي تمكنت من رفع رصيدها من ٣ إلى ٥ مقاعد، وبذلك فقد أصبحت الكتلة الثالثة في الكنيست.

#### توزيع المقاعد بين الأحزاب

لقد حصلت حركة حيروت على ٢٥ مقعداً، وحزب الأحرار على ١٣ مقعداً، وحركة لاعام على ثلاثة مقاعد. وبذلك يكون الحيروتيون قد فقدوا ثلاثة مقاعد، والأحرار واحداً، بحيث بقي له في الكنيست الحالية ستة مقاعد. كما شهدت الكنيست الحالية تراجعاً لبعض الأحزاب الدينية. فقد خسر المبدال مقعدين بحيث تراجع وجوده في الكنيست من ستة مقاعد إلى أربعة مقاعد. وقد ذهب هذان المقعدان إلى حركة موراشاه التي يتزعمها الماخام حايم دروكمان. كما خسر حزب اغودات اسرائيل مقعدين هو الآخر بحيث أصبح له حالياً مقعدان في الكنيست. وقد ذهب هذان المقعدان إلى حركة شاس التي يتزعمها اسحق بيرتس والتي نالت اربعة مقاعد وقد نالت المقعدين الآخرين على حساب حركة تامي التي يتزعمها اهارون ابو حصيرة.

هذا وقد تمكنت حركة شينوي من الحصول على مقعد اضافي، وصار لها

ثلاثة مقاعد في الكنيست. وقد جاءت هذه المقاعد على حساب حليفها المعراخ. كما تمكنت حركة حقوق المواطن « راتس » التي تتزعمها شلوميت الوفي المتحالفة مع حركة شيلي بزعامة ران كوهين من الحصول على ثلاثة مقاعد في الكنيست الحالية بعد أن كان لها مقعد واحد في الكنيست السابقة. ومن الواضح أيضاً أن هذين المقعدين جاءا على حساب التجمع حليف راتس.

وقد حافظت حداش التي يقودها حزب راكاح على قوتها للانتخابية، على الرغم من المنافسة الخطيرة التي تعرضت لها من جانب القائمة التقدمية للسلام، وعلى الرغم من الهجمات الأخرى الصهيونية وعلى الخصوص حزب العمل على الصوت العربي الذي يشكل اساس القاعدة الانتخابية لقائمة حداش. وقد حصلت هذه الجبهة على مقاعدها الأربعة. كما حافظت قائمة أومتس التي يتزعمها ايغال هوروفيتش على مقعدها التي احتلتها في الكنيست السابقة أما حركة « ياخذ » التي يتزعمها عيزر وايزمن فقد خابث آمال زعمائها في تكوين كتلة كبيرة ومؤثرة في الكنيست من خلال الحصول على خمسة أو ستة مقاعد، ولم تحصل هذه الحركة سوى على ثلاثة مقاعد فقط. كما استطاعت القائمة التقدمية للسلام برئاسة المحامي محمد ميعارى من تثبيت أقدامها في الكنيست حيث حصلت على مقعدين. وتبقى حركة كاخ العنصرية والتي يتزعمها الحاخام مائير كاهانا فقد استطاع بعد ان فشل في ثلاثة انتخابات سابقة من الوصول إلى الكنيست وحصل على مقعد واحد في الكنيست الحالية.

وبوضوح الجدول التالي النتائج النهائية للمعركة الانتخابية بالمقارنة مع نتائج الكنيست السابقة<sup>(١)</sup>:

القائمة	عام ١٩٨٤		عام ١٩٨١	
	عدد المقاعد	الأصوات	نسبة مئوية	عدد المقاعد
١ - التجمع	٤٤	٧٢٤٠٧٤	٣٤٠٩	٤٧
٢ - الليكود	٤١	٦٦١٣٠٢	٣١٠٩	٤٨
				٧٠٨١٠٧
				٣٦٠٦
				٣٧٠١

(١) المصدر: هارنيس ١٩٨٤/٨/١، دافار ١٩٨٤/٨/١

عام ١٩٨١			عام ١٩٨٤			
٢٠٣	٤٤٦٧٧	٣	٤١٠	٨٣٠٣٧	٥	٣ - هتجيا
٤١٩	٩٥٤٢٣	٦	٣٠٥	٧٣٥٣٠	٤	٤ - المقدال
٣٠٤	٦٤٤٥٢	٤	٣٠٤	٦٩٥١٨	٤	٥ - حداش
			٣٠١	٦٣٦٠٥	٤	٦ - شاس
١٠٥	٢٩٨٣٤	٢	٢٠٦	٥٤٧٤٧	٣	٧ - شينوي
١٠٤	٢٧٨٧٥	١	٢٠٤	٤٩٦٩٨	٣	٨ - رانس
			٢٠٢	٤٦٣٠٢	٣	٩ - ياخذ
			١٠٨	٣٨٠١٢	٢	١٠ - القائمة التقدمية
٣٠٧	٧٣٣٢٢	٤	١٠٧	٣٦٠٧٩	٣	١١ - اعودات اسرائيل
			١٠٦	٣٣٢٨٧	٢	١٢ - موراشا
٢٠٣	٤٤٤٣١	٣	١٠٥	٣١١٠٣	١	١٣ - تامي
			١٠٢	٢٥٩٠٧	١	١٤ - كاخ
			١٠٢	٢٣٨٤٥	١	١٥ - أومس

### انتخابات رئيس الكنيست

لم يتم انتخاب رئيس الكنيست الحادي عشر في الجلسة الأولى كما هو مقرر في العادة. وقد جرى ترؤس الجلسة الأولى من قبل عضو الكنيست يوسف بورغ باعتباره أكبر الأعضاء سناً. ومن الملاحظ ان الكنيست في هذه الحالة قد وقع في خطأ قانوني، اذ أن القانون لا يسمح لعضو الكنيست بالجمع بين السلطين التشريعية والتنفيذية. وقد أثار هذا الإجراء جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية، مما استدعى تعيين ابا ايبن وهو من أعضاء الكنيست عن حزب العمل كرئيس للكنيست بدلاً من بورغ.

وقد تمكن الكنيست في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، وهو اليوم السابق لتشكيل الحكومة من انتخاب رئيس له. وكان الرئيس المنتخب هو مرشح المعراخ شلومو هيلل، حيث نال (٦٠) صوتاً في مقابل ٤٦ صوتاً نالها مرشح اليكود مثير كوهين افيدوف. وقد امتنعت حركة هتجيه التي يتزعمها المحاكم حايم دروكمان وحزب داش الذي يترأسه مائير فلز عن التصويت. في حين

تغيب ممثلو حركة موراشاه عن الجلسة. وكانت أحزاب المجدال وتامي والقائمة التقدمية للسلام قد أيدت مرشح المعراخ شلومو هيلل<sup>(١)</sup>.

## شلومو هيلل رئيس الكنيست الحادي عشر

ولد في بغداد عام ١٩٢٣ وقدم إلى فلسطين عام ١٩٣٠. درس في كلية هرتسليا، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية كان أحد أفراد شبكة صهيونية تنشط لتجهيز اليهود من العراق إلى فلسطين، ولا يزال قسم من هذه النشاطات يعتبر حتى الآن في عداد الاسرار، وفي أوائل عام ١٩٥٠ ترأس شلومو هيلل الطاقم الاسرائيلي السري الذي تفاوض مع حكومة نوري السعيد سرا حول تهجير يهود العراق إلى الكيان الصهيوني، أثناء العدوان الثلاثي على مصر شارك في عملية تهجير بعض يهود مصر إلى الكيان الصهيوني من بور سعيد وهي العملية التي كان يقودها ارييه آلياف الذي أصبح فيما بعد سكرتيراً عاماً لحزب العمل.

في أوائل الستينات انتخب عضواً في الكنيست، وبعد ذلك عين سفيراً للكيان الصهيوني في غينيا ثم في ساحل العاج ثم عضواً في الوفد الاسرائيلي في الامم المتحدة، وفي عام ١٩٦٩ انتخب عضواً في الكنيست، وعين وزيراً للشرطة وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٧، وقد انتخب عضواً في كل من الكنيست الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة حيث أصبح رئيساً للكنيست الأخيرة.

ويعتبر شلومو هيلل من أبرز رموز جناح «الصقور» في حزب العمل.

(١) سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٨٢

## توزيع لجان الكنيست على الأحزاب

دخلت لجان الكنيست ضمن صفقة بين الكتلتين الكبيرتين، أي المعارضة والليكود، وقد تم الاتفاق بين هاتين الكتلتين على اقتسام لجان الكنيست العشرة بالتساوي بينهما. كما تم الاتفاق على اسناد بعض اللجان الفرعية لحلفائهما من الأحزاب المنضوية في الائتلاف والمعارضة.

وجاء توزيع اللجان كما يلي:

### حزب العمل

١ - لجنة الخارجية والأمن

تولى رئاسة هذه اللجنة حاييم بارليف، وتم توزيع عضوية اللجان بالتساوي على حزب العمل والليكود وحلفائهما. ويبلغ عدد اللجنة مع الرئيس (٢٣) عضواً

٢ - اللجنة التنظيمية

٣ - اللجنة الاقتصادية

٤ - لجنة الثقافة والمعارف

٥ - لجنة العمل والرفاه

### حزب الليكود

١ - لجنة الشؤون المالية وقد تولى رئاستها حزب اغودات اسرائيل

٢ - لجنة الشؤون الداخلية

٣ - لجنة شؤون الهجرة والاستيعاب وتولى رئاستها حزب هتحياء

٤ - لجنة القانون والقضاء والدستور

٥ - لجنة شؤون الكنيست

## التركيب الشخصي للكنيست

يشكل التركيب الشخصي للكنيست احد المؤشرات الهامة لكيفية العلاقات المتبادلة بين اعضائه. وبالرغم من ان هؤلاء الاعضاء ينتمون في حقيقة الأمر إلى أحزاب سياسية من المفترض ان يعملوا تحت لوائها، الا أنه في كثير من الأحيان تؤثر العلاقات الشخصية على كيفية سير المناقشات بداخل الكنيست.

واذا استعرضنا المتغيرات التي نجمت عن انتخابات الكنيست الحادي عشر، فاننا نلاحظ هنا ازدياد عدد الاعضاء ذوي الأصول الشرقية (السفرديم)، إذ بلغ عدد هؤلاء في الكنيست العاشرة (٢٢) عضواً وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى (٣١) عضواً في الكنيست الحادية عشرة. وقد بدا تحسن وضع هؤلاء في الأماكن التي احتلوها في القوائم الانتخابية ويعبر عن ذلك احتلالهم للأماكن الثانية في الكتلتين الكبيرتين، المراح والليكود. فقد احتل اسحق نافون رئيس الدولة السابق المكان الثاني في قائمة المراح بينما احتل ديفيد ليفي المكان الثاني في قائمة الليكود. كما بلغ عدد العرب في الكنيست سبعة اعضاء اي بزيادة عضوين عن الكنيست العاشرة<sup>(١)</sup>.

وتوضح تركيبة الكنيست انه دخلها (٢٨) عضواً جديداً (٧) أعضاء قدامى كانوا قد خرجوا من الكنيست في فترات مختلفة ثم عادوا اليه سنة ١٩٨٤. ومن اعضاء الكنيست العائدين والذين بقوا خارج الكنيست نحو ستة أعوام: اسحق نافون وهو رئيس الدولة السابق وهي المرة الأولى التي يعود فيها للكنيست رئيس دولة سابق.

وباقى الأعضاء القدامى - الجدد هم: حايبكا غروسمان، افراشكي، زيدان ابو عطشة، عزيز وايزمن، ابراهام فيرديغر، موشيه ارنس، الذي ترك الكنيست بعد تعيينه سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>. كما غابت من الكنيست الجديدة شخصيات سياسية معروفة، من أمثال مناحيم بيغن رئيس الوزراء السابق ومردخاي تسبوري وزير الاتصالات، ويعقوب مريدور وزير

(١) مجلة الأرض (٢٣) تاريخ ١٩٨٤/٨/٢١

(٢) سمير جيور، مرجع سابق، ص ١٨٣



الصناعة ويتسحاق بيرمان وزير الطاقة السابق، ودرور زيجرمان وهما من الليبراليين المنشقين، وكذلك مردخاي بن بورات زعيم حركة نيلم، ويهودا بن مئير نائب وزير الخارجية من حزب المقدال. وبين تسيون روبين نائب وزير العمل والرفاه من حركة تامي، ومناحيم سفيدور رئيس الكنيسة العاشرة من الحزب الليبرالي وإبراهيم ملميد من المقدال وايتان ليبني من حيروت وشلومو لورنتس وشموئيل البرت من اغودات اسرائيل وحنان بورات الذي انشق عن هتحياء وكان الرابع في قائمة «قورافا». كما خرج يروحام ميشيل سكرتير المستدروت السابق وحل مكانه اسرائيل كيسار السكرتير الجديد وهو من حزب المعراخ. وخرج من نواب المعراخ أيضاً نفتالي بلومنتال وميزريل زكاي ورعنان كوهين ورعنان نعم واودي سباج وميخائيل بارزوه<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية توزيع الاعمار نجد ان معظم اعضاء الكنيسة الحالية هم ممن تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠-٦٠ عاماً، مع توازن معين بين ابناء الأربعين والخمسين، وبين ابناء الخمسين والستين. ونجد ان ما يفوق سن الستين لا يتعدى الربع، واثنان فقط يفوق عمرهم السبعين هما يوسف بورغ (٧٥) عاماً واليعزر شوستاك (٧٣) عاماً. كما يوجد عشرة أعضاء يقل عمر الواحد منهم على أربعين عاماً.

وإذا نظرنا إلى الأعضاء الجدد، وبدأنا تصنيفهم حسب المهنة، نجد ان هؤلاء هم أصحاب مهنة متنوعة، من بينهم كبار موظفون. رجال قانون أكاديميون وأساتذة جامعات، ضباط عسكريون، ولا سيما رؤساء أركان سابقين، سفراء، رجال دين.

فقد دخل الكنيسة الحادية عشرة ثلاثة من كبار موظفي الدولة، وثلاثتهم من كتلة الليكود. حيث خدم اثنان منها في منصب مدير عام في وزارات الحكومة، وهما اورشيل لين (٤٩ عاماً) وعوزي لنداو (٣٧ عاماً). والأخيران هما من ابناء أعضاء سابقين في الكنيسة من قبل حيروت، غير أن انتخابها هذه

(١) دافار ١٩٨٤/٧/٣٠

المرّة قد تم وفق مؤهلاتها وليس تكريماً لأبائهما<sup>(١)</sup>.

وقد انضمم للكنيسة ثلاثة من كبار الموظفين في الدولة. وقد اثار انضمام هؤلاء للكنيسة الاهتمام من ناحية نسيج العلاقات بين الكنيسة والحكومة. ويكمن الفارق الواضح في البنية الشخصية للكنيسة الحادية عشرة بالمقارنة مع الكنيسة السابقة، في انضمام رئيس سلطة محلية واحد فقط إلى الكنيسة هو هوبديا إيلي عضو الليكود من المفولة.

وقد انضم إلى الكنيسة الحادية عشرة ثلاثة من الأكاديميين هم: دافيد ليفاي (المعراخ)، والبروفسور في القانون وعلم الإجرام الدكتور ماتي بيليد (القائمة التقديمية للسلام)، والمتخصص في الأدب العربي. والبروفسور افنير شاكلي (المفدال) وبعد ان أبعد البروفسور يوسف روم عن قائمة الليكود، حيث أعطي مكاناً غير مضمون، فإن الكنيسة تضم حالياً سبعة أساتذة جامعيين. وإذا صنفنا هؤلاء الأكاديميين حسب الميول السياسية نجد أن أربعة منهم ينتمون إلى قوائم الوسط وإلى يسار الوسط. وثلاثة ينتمون إلى الوسط وإلى يمين الوسط. ويبين لنا التقسيم الاختصاصي إلى أن الأربعة متخصصون في الآداب والاجتماع بينما هناك اثنان متخصصان في العلوم الدقيقة<sup>(٢)</sup>.

ودخل الكنيسة الجديد أحد عشر ضابطاً كبيراً من رتبة عقيد وما فوق، بينهم أربعة رؤساء أركان سابقين هم: اسحق رابين، وحاييم بارليف، مرداخاي غور وهؤلاء ينتمون إلى المعراخ، ورفائيل ايتان من هتحياء. كما دخل الكنيسة أول مرة الضباط: العقيد ران كوهين من حركة حقوق المواطن (راتس)، والعقيد مردخاي بار - اون ضابط التحقيق في الأركان العامة وهو من راتس، واللواء متياهو بيليد من القائمة التقديمية للسلام وعيزر وايزمن قائد سلاح الجو سابقاً وهو رئيس حزب ياحد وعضو سابق في الكنيسة، وارثيل شارون من الليكود وبنامين بن اليعازر وهو من ياحد، وكان يعمل حاكماً عسكرياً للصفّة الغربية. ونلاحظ هنا زيادة عدد العسكريين بالمقارنة مع الكنيسة السابقة إذ لم

(١) دافار ١٩٨٤/٧/٣٠

(٢) حل هشيار ١٩٨٤/٨/١

يكن في الكنيست العاشرة سوى (٦) ضباط بينما نجد هنا (١١) ضابطاً.

وقد زاد عدد النساء في الكنيست بنسبة عضو واحد فقط، إذ بلغ عدد الأعضاء الإناث عشرة أعضاء في مقابل تسعة أعضاء في الكنيست السابقة. ويلاحظ توزيع النساء على الأحزاب، بحيث يوجد ستة نساء عن المراح (أربع عن حزب العمل واثنان عن المابام). وهناك امرأتان عن الليكود (واحدة عن حيروت والثانية عن الأحرار). وبالإضافة إلى هؤلاء هناك زعيمة حركة حقوق المواطن (راتس) شولاميت الوني. وغيتولا كوهين من حزب هتحياء.

### نتائج الانتخابات

من الكنيست الاولى حتى الكنيست الحادية عشرة<sup>(١)</sup>

(١)

#### الكنيست الأول

جرت بتاريخ ١٥/١/١٩٤٩

٤	الشيوعيون	٤٦	مباي
٢	القائمة العربية	١٩	مبام
١	المحاربون	١٦	الجبهة الدينية الموحدة
١	فيتسو	١٤	حيروت
١	القائمة اليمينية	٧	الصهيونيون العموميون
١٣٠	المجموع	٥	التقدميون
		٤	السفرديم

(١) غازي السعدي، نواف الزرو، غسان كاك، الكتاب السنوي ١٩٨١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٦٢-٦٦

( ٢ )

## الكنيسة الثانية

جرت بتاريخ ١٩٥١/٧/٣٠

٨	هيويل همزراحي	٤٥	مباي
٨	حيروت	٢٠	الصهيونيون العموميون
٥	الشيوعيون	١٥	مباي
٢	الشرقيون	٤	التقدميون
١	التقدم والعمل	٣	القائمة العربية
	( قائمة عربية )		
١	الزراعة والتطوير	٣	اغودات اسرائيل
	( قائمة عربية )		
١	القائمة اليمينية	٢	السفرديم
١٢٠ مقعداً	المجموع	٢	عمال اغودات اسرائيل

( ٣ )

## الكنيسة الثالثة

جرت بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٦

٦	الشيوعيون	٤٠	مباي
٥	التقدميون	١٥	حيروت
٢	القائمة العربية	١٣	الصهيونيون العموميون
٢	التقدم والعمل	١١	الحزب الوطني الديني
	( قائمة عربية )		
١	الزراعة والتطوير	١٠	احدوت هعبودا
	( قائمة عربية )		
١٢٠ مقعداً	المجموع	٩	مباي
		٦	الجبهة التوراتية

(٤)

الكنيسة الرابعة

جرت بتاريخ ١٩٥٩/١١/٣

٦	التقدميون	٤٧	مباي
٣	الشيوعيون	١٧	حيروت
٢	التقدم والتطوير	١٢	الحزب الوطني الديني
٢	التعاون والأخوة	٩	مبام
١	الزراعة والتطوير	٨	الصهيونيون العموميون
١٢٠	المجموع	٧	احدوت معبودا
		٦	الجبهة التوراتية

(٥)

الكنيسة الخامسة

جرت بتاريخ ١٩٦١/٨/١٥

٥	الشيوعيون	٤٢	مباي
٤	اغودات اسرائيل	١٧	حيروت
٢	عمال اغودات اسرائيل	١٧	ليبير الم
٢	التعاون والاخاء	١٢	الحزب الوطني الديني
	قائمة عربية		
٢	التقدم والتطوير	٩	مبام
	قائمة عربية		
١٢٠	المجموع	٨	احدوت معفودا

(٦)

الكنيسة السادسة

جرت بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢

٤٥	القائمة الشيوعية	التجمع
----	------------------	--------

الحديدة (راكاح) ٣		
عمال اغودات اسرائيل ٢	٢٦	غاحل
الشيوعيون ١	١١	الحزب الوطني الديني
التعاون والاخاء ٢	١٠	رافي
التقدم والتطوير ٢	٨	مبام
قوائم عربية		
هعولام هزية ١	٥	التقدميون
المجموع ١٢٠ مقعداً	٤	اغودات اسرائيل

### (٧)

#### الكنيست السابعة

جرت بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٨

٤	ح ٢٠	٥٦	التجمع
	القائمة الشيوعية	٢٦	غاحل
٣	الحديدة (راكاح)		
٢	التقدم والتطوير	١٢	الحزب الوطني الديني
٢	التعاون والاخاء	٤	اغودات اسرائيل
	قوائم عربية		
٢	عمال اغودات اسرائيل	٤	التقدميون
١	الشيوعيون	٢	هعولام هزية
١٢٠ مقعداً	المجموع	٢	المركز الحر

### (٨)

#### الكنيست الثامنة

جرت بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١

٣	حقوق المواطن	٥١	التجمع
٢	التقدم والتطوير	٣٩	التكتل

١	القائمة البدوية	١٠	الحزب الوطني الديني
	قوائم عربية		
١	موكيد	٥	الجبهة التوراتية
١٢٠	المجموع	٤	التقدميون
			القائمة الشيوعية
		٤	الجديدة (راكاح)

### (٩)

#### الكنيست التاسعة

جرت بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٧

٢	سلوم نصيون	٤٣	التكتل
٢	شيلي	٣٢	التجمع
			القائمة الديمقراطية
١	عمال اغودات اسرائيل	١٥	للتغيير
١	حقوق المواطن	١٢	الحزب الوطني الديني
			الجبهة الديمقراطية
١	القائمة العربية		للسلام
	فلاطون شارون	٥	والمساواة (راكاح)
١	(التقدميون)		
١٢٠	المجموع	٤	اغودات اسرائيل

### (١٠)

#### الكنيست العاشرة

جرت بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨١

٦	الحزب الوطني الديني	٤٨	التكتل
٤	اغودات اسرائيل	٤٧	التجمع
	حركة التجديد		الجبهة الديمقراطية

٢	الوطني	٤	للسلام
٢	التغيير	٤	والمساواة (راكاح)
١	حقوق المواطن	٣	هتجيا
١٢٠ مقعداً	المجموع	٣	حركة تراث اسرائيل

(١١)

الكنيست الحادية عشرة

جرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٣

٣	حركة ياخذ	٤٤	التجمع
	القائمة التقدمية	٤١	التكتل
٢	للسلام		
٢	اغودات اسرائيل	٥	هتجياه
			الجبهة الديمقراطية
٢	حركة موراشاه		للسلام
١	حركة تقاليد اسرائيل	٤	والمساواة (حداش)
	(تامي)	٤	الحزب الوطني الديني
١	حركة كاخ		(المفدال)
	قائمة اومتس		القائمة الدينية لليهود
١	للانعاش الاقتصادي	٤	الشرقيين (شاس)
		٣	حركة شينوي
١٢٠ مقعداً	المجموع	٣	حركة راتس



## **الباب الرابع**

### **الأحزاب**

الفصل الأول: حزب المعراخ ( التجمع )

الفصل الثاني: حزب الليكود ( التكتل )

الفصل الثالث: أحزاب الوسط



## تمهيد

يتبين لنا مما تقدم أن الأحزاب السياسية تشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي في إسرائيل. وبالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به في الحياة السياسية، فهي تقوم فوق ذلك بدور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. ويمكن القول إن النظام ما هو إلا الأحزاب والأحزاب ما هي إلا النظام، وخصوصاً متى علمنا أن جميع الزعماء السياسيين ورجال الحكم، بل والقادة العسكريين ينتمون إلى الأحزاب والحركات السياسية الرئيسية المختلفة. بل هم قادمون من بين صفوفها، حتى أنه من الصعب الفصل بين سياسة الأحزاب وسياسة الحكومة. فالحكومة عبارة عن ائتلاف بين مجموعة من الأحزاب رئيسها وأعضاؤها هم زعماء هذه الأحزاب.

فالأحزاب السياسية في إسرائيل تضطلع بمهام متباينة، فهي تحكم وتعارض، وتنقّي الزعماء السياسيين، وهي الأدوات التي تمارس جميع نشاطات إسرائيل السياسية، وتقدم للناخب فرص الاختيار فيما يتعلق بسياسة وتعيين أفراد الجهاز الإداري ومن خلال قيامها بهذه المهام المتنوعة، تعكس هذه الأحزاب بالضرورة الواقع السياسي الذي تتحرك فيه. ومن الطبيعي أن يعكس الحزب الوسط الذي ينتمي إليه بشكل أوثق سواء فيما يتعلق بتسمية المرشحين أو اختيار وسائل الترغيب في الحملة الدعائية.

فوق ذلك فإن الأحزاب تؤثر على الوسط الذي تعيش فيه بمقدار ما تتأثر به. فهي تثبت مبادئها الرئيسية، وتكيف نفسها للرأي العام وتتكيف به. وعندما يتبنى الحزب قيم الوسط الذي ينمو فيه ومفاهيمه، يثبت بذلك دعائمه ويشق

لهذه القيم والمفاهيم مكاناً في المجتمع. كما أن الأحزاب السياسية في إسرائيل هي نفسها الهيئات التي تشكل القطاعات المكونة للمجتمع فالحزب السياسي في إسرائيل يسعى لاكتساب الأصوات، ويسعى في الوقت نفسه لاكتساب الأعضاء. وهو لا يكتفي بإقامة الحكومة، وإنما ينمي أيضاً في أوساط أعضائه نمطاً حياتياً عقائدياً متناسقاً.

وتعتبر بعض الحركات السياسية في إسرائيل وحدة ذاتية مستقلة، فهي تملك صحفاً خاصة بها، ودور نشر، وحركات للشباب، وبنوكاً وشركات تأمين، ومزارع جماعية ومشروعات سكنية ومعاهد تعليمية. وتسمى بحكم كونها حركة إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء في صفوفها. وتدفع أعضائها إلى الاندماج كلية في الحركة الحزبية. وعلى سبيل المثال فإن عضو الحركة يسكن في المساكن التابعة لها، ويحضر الندوات والحفلات في المدارس، ويقرأ الكتب الصادرة عنها، وينتسب إلى النادي المحلي، ويحضر الاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها الفروع المختلفة، ويؤمن بعقيدة الحركة كتعبير عن «الحقيقة». وإذا كان يعتبر حركته ناطقة «بالحقيقة» فمعنى ذلك أن بقية الحركات والأحزاب كاذبة في نظره ويكن لها الكراهية والازدراء.

### الجدور التاريخية للأحزاب

إذا كان المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال بتاريخ ٢٩ - ٣١ آب ١٨٩٧ بزعامة هرتزل قد أقر تلك الأسس التي عرفت فيما بعد بـ «برنامج بال» والتي نصت على:

«إيجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمه القانون العام، ثم تشجيع استيطان فلسطين، وتنظيم اليهود عامة بمؤسسات ترتبط بمنظمة عالمية، والحصول على موافقة الدول الكبرى لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية»

إلا أن الحركة قد سادتها تيارات فكرية اختلفت حول الوسيلة لتحقيق هذه المبادئ وحول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة اليهودية المنوي إقامتها. ويمكن تصنيف هذه التيارات في ثلاثة:

١ - الصهيونية العمومية.

٢ - الصهيونية الدينية.

٣ - الصهيونية العمالية.

### الصهيونية العمومية

عند بداية النشاط العملي للحركة الصهيونية، لم تكن قد برزت بعد أية اتجاهات فكرية، أو أية برامج مبلورة لتكوين أحزاب سياسية متميزة، أو لها مواقف مغايرة لسياسة المنظمة الصهيونية العالمية. لذلك كان تعبير « الصهيونية العمومية » مرادفاً للصهيونية ذاتها. ولكن بعد أن تبلور داخل المنظمة الصهيونية العالمية « التيار الديني » و « التيار العمالي » مع أواخر العقد الأول من هذا القرن، فقد أصبح اسم « الصهيونية العمومية » يطلق على الأغلبية الساحقة من الصهاينة الذين لم ينتموا إلى أي من التيارين (العمالي والديني).

وبسبب صغر حجم التيارين الأنفي الذكر في ذلك الوقت فقد بقي الصهونيون العموميون يسيطرون سيطرة شبه تامة على الحركة الصهيونية ومؤسساتها المختلفة حتى عام ١٩٢٥. وقد برز من بين صفوف « الصهونيين العموميين » أهم قادة الحركة الصهيونية أمثال حايم وايزمن وناحوم غولدمان ويسحق شغار تسبارت.

وكان الصهونيون العموميون يسعون لإقامة دولة يهودية في فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة، وعلى أسس برنامج بال. ولم يكن لهم إطار تنظيمي منفصل وواضح وكانوا يتكونون من جماعة فضفاضة غير ثابتة وتنقص من مؤعمر إلى آخر. وقد جرت محاولات مكثفة لتنظيم « الصهونيين العموميين » في إطار تنظيمي واحد. وقد أسفرت المفاوضات عن تأسيس « الاتحاد العالمي للصهونيين العموميين » في عام ١٩٣١. وتم اختيار مدينة تراكوف البولونية لتكون مركزاً « للاتحاد » والذي ضم فروعاً له في ٣٤ بلداً<sup>(١)</sup>.

(١) مجلة الأرض العدد الأول ٢١ / ٩ / ١٩٨٤ ص ٢٧.

لكن التجربة كانت قصيرة ولم تدم طويلاً، ففي المؤتمر العالمي الثاني للاتحاد الصهيونيين العموميين عام ١٩٣٥ انشق الاتحاد إلى مجموعتين (أ - ب).

وكانت المجموعة (أ) وهي بقيادة حاييم وايزمن تستمد قوتها بوجه خاص من بريطانيا، وفرع الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين فيها، ومن الصهيونيين العموميين في جنوب أفريقيا والمانيا، ومن جزء من المنظمة الصهيونية في أمريكا. وقد أسست هذه المجموعة حركتها الاستيطانية الخاصة «العامل الصهيوني» (موفيد تسيون)، وتنظيمها الشبابي «هتوهر هتسيون». كما أقامت عدداً من المستوطنات في فلسطين<sup>(١)</sup>.

في حين أن الصهيونيين العموميين من المجموعة (ب) قد استمدت تأييدها من يهود بولونيا وغالبية أعضاء المنظمة الصهيونية الأمريكية.

وقد كونت المجموعة (أ) في فلسطين سنة ١٩٤٨ حزباً سياسياً حمل اسم «الحزب التقدمي» في كون المرتبطون بالمجموعة (ب) حزباً سياسياً حمل اسم «الصهيونيون العموميون» حتى سنة ١٩٦١. وعاد الحزبان للاندماج وتشكيل حزب جديد حمل اسم «الحزب الليبرالي» والذي عاد وانشق ثانية سنة ١٩٦٥، حيث شكلت العناصر التي كانت تنتمي للحزب التقدمي حزب الأحرار المستقلين، في حين بقي الجناح الآخر يحمل نفس الاسم «الحزب الليبرالي».

### الصهيونية الدينية

لقد شعر قادة الحركة الصهيونية بوجود تيار ديني نشط جداً يعارض الصهيونية السياسية، ويعتبرها تتعارض مع الدين اليهودي. لذلك بذلت القيادة الصهيونية منذ بداية نشاطها كل جهد بهدف إزالة العقبات التي يمكن لها أن تعيق انتشار الحركة الصهيونية استخدام العامل الديني كوسيلة للترويج لإسطورة الأمة اليهودية، وإزالة الفوارق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين، وذلك بخلق رأي عام مؤيد لأهداف المشروع الصهيوني في أوساط

(١) نفس المصدر ص ٢٨.

الجالليات اليهودية في أوروبا وأمريكا، تحت شعارات العودة إلى صهيون وأرض الميعاد.

وعلى هذا الأساس قامت الحركة الصهيونية بخلق حركة دينية أخرى جديدة طرحت أفكاراً مثل « البعث القومي لشعب إسرائيل » والالتزام بالتوراة والتعليم الديني والتراث اليهودي، وفي نفس الوقت فقد تنكرت الحركة الدينية الجديدة للتعالم الدينية اليهودية التي طرحتها التيارات الدينية المعارضة والقائلة « بأن العودة إلى صهيون هي عودة روحية تتم بإدارة الهية وأن جهداً بشرياً يبذل لهذه الغاية هو ضرب من الإلحاد والمخالفة للإرادة الإلهية ».

إن الاتجاه الديني للحركة الصهيونية قد نما وترعرع في بيئة فكرية وسياسية واجتماعية خارج فلسطين. وقد وجد هذا الاتجاه أصوله في كتابات العديد من الحاخامين الصهاينة، الذين نشأوا وتأثروا بالمجتمعات التي شكلوا جزءاً منها. من هؤلاء الحاخام صموئيل موهيلفر التواني الأصل، الذي أسس ونظم « المكتب الروحاني » والذي منه جاءت كلمة « مزراحي »، التي أطلقت على الحزب الديني الذي حمل هذا الاسم فيما بعد <sup>(١)</sup>.

كما نجد تلك الأفكار في كتابات الحاخام ابراهام كوك المولود في روسيا والتي تجمع بين الدين والسياسة، والدعوة اليهودية بكل تعبيراتها في القانون والأساطير والتصوف والشعر. وقد شكلت أفكار كوك الأساس الفكري العقائدي لحركة مزراحي الدينية <sup>(٢)</sup>.

أما صموئيل لنداو البولوني الأصل، فقد شكل الجناح العمالي في حركة المزراحي، حيث أكد على الأهمية الأساسية للعمل، واستيطان فلسطين من قبل الصهيونيين المتدينين. وقد بلور شعار « التوراة والعمل » الذي أصبح شعار حزب عمال المزراحي فيما بعد، والذي حاول فيه التوفيق بين الأفكار الاشتراكية والمبادئ والتقاليد الدينية اليهودية <sup>(٣)</sup>.

(١) الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، مرجع سابق ص ٢٧٩.

(٢) نفس المصدر ص ٢٩٣.

(٣) نفس المصدر ص ٣٠٧.

وبتأثير هؤلاء وغيرهم أنشأ الحاخام إسحق يعقوب دينز حركة همزراحي (المركز الروحاني) وكان ذلك عام ١٩٠٢. وعقدت هذه الحركة مؤتمرها الأول في فيلنا عاصمة لتوانيا حالياً، وتحولت عام ١٩٠٤ إلى حركة عالمية تحت اسم «حركة مزراحي العالمية». وانتقل مركزها عام ١٩٠٥ إلى فرانكفورت في ألمانيا وكان شعارها «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفق شريعة إسرائيل». وفي عام ١٩٠٨ أنشأت هذه الحركة أول مدرسة دينية لها في يافا حملت اسم «تأحكومي» وفي عام ١٩١٨ أنشأت حركة مزراحي فرعاً لها في فلسطين<sup>(١)</sup>.

وكان التطور الجديد في نشاط الحركة هو عدم اقتصرها على المهام الدينية الراقية إلى إيجاد الذرائع والمبادرات لنشاط الحركة الصهيونية الاستيطاني، وذلك كي لا تظهر الحركة الصهيونية بمظهر الحركة المعارضة أو المتناقضة مع اليهودية. بل امتد نشاطها إلى الأمور الدنيوية، ذات الصلة المباشرة والمادية بالمشروع الصهيوني - الاستيطاني، حيث جرى إقامة منظمة «هيوغيل همزراحي» (العامل المتدين) في القدس عام ١٩٢١ كفرع «لحركة مزراحي العالمية». وبدأت المنظمة الجديدة نشاطها في مجالي الاستيطان والاسكان، وكذلك في تأسيس مؤسساتها المالية لتمويل نشاطها. وأقامت منظمة هيوغيل همزراحي أول مستوطنة جماعية (كيوتس) عام ١٩٣٠<sup>(٢)</sup>.

وبعد إعلان قيام الدولة أخذ يبرز اتجاه قوي لتوحيد الحزبين. وكان لكل منهما أسبابه الذاتية والعامة في ذلك. فعلى الصعيد العام يمنح التوحيد الحزبين وزناً ونفوذاً أكبرين. وعلى الصعيد الذاتي كانت عملية التوحيد توفر لزعامة مزراحي التاريخية قاعدة جماهيرية منظمة، ولهيوغيل همزراحي الإمكانيات المادية المتوفرة لحزب مزراحي من تنظيمه العالمي. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه توحيد الحركتين العالميتين التابعتين لهذين الحزبين في الخارج عام ١٩٥٥. وبعد التوحيد على الصعيد العالمي، دعي إلى مؤتمر مشترك في الكيان الصهيوني في

(١) مجلة الأرض العدد الثامن تاريخ ١٩٧٧/١/٧ مقال بعنوان الأحزاب الدينية.

(٢) مجلة الأرض عدد أول ١٩٨٤/٩/٢١ ص ٣٣.



صيف عام ١٩٥٦ حيث تقرر تشكيل الحزب القومي الديني (المقدال)<sup>(١)</sup>.

وبجانب الحركتين السالفتي الذكر فقد نشأت حركة دينية عالمية عام ١٩١٢ في كاتوتيز في سيليسيا العليا وقد دعيت هذه الحركة باسم حركة أغودات إسرائيل. وهي بالأساس حركة متمتزة جمعت بين المجموعات الأرثوذكسية في كل من ألمانيا وهنغاريا في حركة واحدة وأعلنت تصديها للحركة الإصلاحية والصهيونية وجماعة البوند التي انتشرت في أوروبا الشرقية.

وفي نفس العام الذي تم الإعلان فيه ميلاد هذه الحركة فقد أعلن عن إنشاء فرع لها في فلسطين. إلا أن فرع فلسطين لم يمارس نشاطه العالمي إلا في عام ١٩١٩. وفي عام ١٩٢٢ انبثق عن الحركة حركة عالمية في بولونيا دعيت «عمال أغودات إسرائيل» وذلك بهدف الحد من ميل العمال اليهود نحو الأفكار العلمية والاشتراكية. وأخذت حركة أغودات إسرائيل صفة الحركة اليهودية الدينية العالمية بعد أن افتتحت لها فروعاً رئيسية عام ١٩٢٧ في كل من نيويورك ولندن والقدس.

وبعد ذلك التاريخ بدأ التحويل التدريجي في مواقف الحركة تجاه المنظمة الصهيونية العالمية وأهدافها السياسية، ومن موقف المعارضة إلى موقف التأقلم ثم التعاون التدريجي بواسطة فرع فلسطين. وفي عام ١٩٣٧ برز التحول الجذري في مواقف «حركة أغودات إسرائيل» وحركة «عمال أغودات إسرائيل» التابعة لها باتجاه الانسجام مع أهداف ومبادئ المنظمة الصهيونية العالمية. ففي اجتماع «الجمعية الكبرى» للحركة الذي عقد في ايلول ١٩٣٧ في مارينباد فقد صوتت الأغلبية على الموافقة على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وبذلك تكون حركة أغودات إسرائيل قد تحولت كلياً من حركة مناوئة للصهيونية إلى حركة دينية مؤيدة للصهيونية ومنسجمة مع أهدافها<sup>(٢)</sup>.

(١) هاني العبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة دراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٥٩، طبعة أولى ١٩٨١، بيروت ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) مجلة الأرض عدد أول تاريخ ١٩٨٤/٩/٢١ ص ٣٤.

## الصهيونية العالمية

يرجع الاتجاه العالمي في الفكر الصهيوني في أصوله إلى اليهودي الألماني موزس هيس، حيث كتب عن دور العمال اليهود في السعي لتحقيق الدولة اليهودية. وطالب في كتابه «روما والقدس» اليهود لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وفي هذا المجال يعتبر من أبرز رواد الاشتراكية الصهيونية، ومن واضعي أسس التنظيم العالمي لليهود أوروبا الشرقية<sup>(١)</sup>.

وقد تأثر بهيس اليهودي الروسي غغان سيركن والذي وضع تصوره الصهيوني الاشتراكي في كتابه: «المسألة اليهودية والدولة الاشتراكية اليهودية»<sup>(٢)</sup>.

إلا أن التيار الاشتراكي الصهيوني تبلور على يد اثنين من المفكرين الصهاينة هما: بوروشوف المولود في أوكرانيا - روسيا ١٨٨١، وأهارون ديفيد غوردون المولود أيضاً في أوكرانيا ١٨٥٦ واللذان تشكل أفكارهما الأساس الفكري الذي قامت عليه الأحزاب الصهيونية العالمية، وما عرف تحديداً في الأدبيات الصهيونية باسم «اليسار الصهيوني».

لقد كان لفكر كل من بوروشوف وغوردون تأثير كبير في بلورة وإقامة عدة منظمات صهيونية «عالمية» تنتهج «الاشتراكية» لتحقيق الفكرة الصهيونية. ولعل أهم هذه المنظمات الصهيونية ثلاث منظمات شكلت فيما بعد في حركتها الاندماجية والانشقاقية، الأحزاب العالمية الصهيونية أو «حركة العمل» أو ما أطلق عليه «اليسار الصهيوني».

### ١ - منظمة عمال صهيون (بوعالي تسيون)

بتأثير أفكار بوروشوف، قامت جماعات صهيونية متفرقة في عدة مدن

(١) إبراهيم العابد، الماباي: الحزب الحاكم في إسرائيل - سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٧، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٦ ص ١٠ - ١١.

(٢) الفكر الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢١٥.

روسية. وقامت هذه الجماعات بتنظيم أول مجموعة عرفت باسم « عمال صهيون » في مينسك سنة ١٨٩٧ ، كما أسست مجموعة أخرى عرفت باسم « حركة الاشتراكية الصهيونية » التي أسسها في روسيا حزب عمال صهيون سنة ١٩٠٠ ، وقد انضم بوروشوف إلى هذه الحركة ، وأصبح اسمها يعرف « الاتحاد العمل الصهيوني الاشتراكي ».

وقد عقدت هذه المجموعات مؤتمراً تأسيسياً لها في أوديسه ١٩٠٥ . وكان النقاش في المؤتمر يتركز حول كيفية تحقيق الهدف الصهيوني ، وعملية توطين اليهود ، خاصة مع طرح فكرة توطين اوغندا ، وانتهى المؤتمر بقرار تأسيس « حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي » ( عمال صهيون ) ، ومن ثم المباشرة بالعمل على تأسيس « الاتحاد العالمي لعمال صهيون »<sup>(١)</sup>.

وقد سمي حزب عمال صهيون لأن يكون حزباً عالمياً ، فأنشأ فروعاً له في النمسا وبولندا وبريطانيا والولايات المتحدة. كما سعى في نفس الوقت لأن يفتح فروعاً له في فلسطين وقد استطاعت الدفعة الثانية من المهاجرين افتتاح فرع لها في فلسطين سنة ١٩٠٦ . وفي العام التالي أي عام ١٩٠٧ عقدت مؤتمرها التأسيسي في يافا . ومن ثم أخذت بالتوسع والامتداد داخل الأراضي الفلسطينية<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الحارس القتي ( هاشومير هاتسهر )

ظهرت هذه الحركة أيضاً في أوروبا الشرقية وخاصة في بولونيا أبان فترة الحرب العالمية الأولى ، وامتدت بعد ذلك إلى النمسا وبلدان أخرى . وأخذت ترسل روادها إلى فلسطين منذ تأسيسها في أوروبا . وقد أعيد تشكيلها في فلسطين عام ١٩٠٩ . وقد كانت صفتها العامة شبه عسكرية ، إضافة للتدريب الزراعي الذي يتلقاه أعضاؤها ، قبل هجرتهم إلى فلسطين . وهذه الحركة متأثرة

(١) عزيز العظمة ، اليسار الصهيوني من البداية حتى إعلان دولة إسرائيل ، مركز الأبحاث والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٦٩ ص ٤١ - ٤٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٠ - ٥١ .

هي الأخرى بأفكار بوروشوف. وكانت قد اعتمدت المقولة الماركسية إضافة إلى المقولة القومية. والسعي بالتالي لإقامة دولة اشتراكية، لكنها عارضت في البداية إقامة دولة يهودية صرفة. ودعت لإقامة دولة اشتراكية وبالتعاون بين العرب واليهود. وهذا ما ميزها آنذاك عن المنظمات والمنظمات الصهيونية الأخرى<sup>(١)</sup>.

### ٣ - العامل الفتي ( هابوعيل هاتسوير )

تتميز هذه الحركة عن سابقتها، كونها أسست في فلسطين من قبل اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، لكنها رغم ذلك تجدد أصولها الفكرية في أفكار هارون ديفيد غوردون.

لقد تم تأسيس هذه الحركة في فلسطين سنة ١٩٠٦ من قبل مهاجري الدفعة الثانية، ومن أولئك الذين كانوا متأثرين «بالاشتراكية الشعبية الروسية». وفي مؤتمرها المنعقد سنة ١٩٠٨ تقرر البدء بإنشاء المستعمرات اليهودية، ومقاطعة العمل العربي بعدم استئجار العمال العرب في المزارع اليهودية، من أجل التحكم الفعلي بأرض فلسطين. كما قرر المؤتمر إنشاء منظمة الحارس «الهاشومير» من أجل حماية المستعمرات اليهودية، والدفاع عنها في مواجهة العرب الفلسطينيين<sup>(٢)</sup>.

وكون هذه الحركة تستمد أفكارها وأساسها من أفكار غوردون فقد رفضت الماركسية، كما رفضت اعتماد برنامج سياسي وعملي، بل ركزت على «العمل العربي» ومقاطعة العمل العربي. وبجانب هذه المنظمات الثلاث، كانت هناك منظمات صهيونية اشتراكية أقل أهمية، نذكر منها «منظمة العمال الزراعيين»، التي كانت منظمة شبه نقابية، و«منظمة شباب صهيون» التي يبدأ تاريخها في روسيا أوائل القرن العشرين وكانت قد دعت بحماس للاستيطان

(١) لمياء مجامص - المابام، حزب العمال الموحد في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطينية مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨ ص ١٠ - ١٣.

(٢) تعزيز المنظمة، مرجع سابق ص ٦٢ - ٦٦.

اليهودي في فلسطين<sup>(١)</sup>.

لقد عرفت هذه المنظمات والأحزاب ذات الأصول والنشأة الفكرية والتنظيمية الأوروبية اندماجات وانشقاقات متعددة. فقد انشق بوعالي تسيون إلى جناحين منذ عام ١٩٢٠، نتيجة رفض الأغلبية الانضمام إلى الشيوعية الدولية (الكومنتون). وقد اتحدت هذه الأغلبية مع منظمة العمال الزراعيين ليشكلوا معاً ما سمي بوحدة العمل «أحدوت هعفودا». وفي نفس الوقت رفض «العمال الفتي» الانضمام للحزب الجديد.

وخوفاً من الانعكاسات التي يمكن أن تقع نتيجة التنافس الشديد بين الأحزاب الصهيونية المختلفة، ولتحقيق التناقص بين جهودها سعت الزعامات الصهيونية في فلسطين آنذاك إلى إجراء مباحثات لتحقيق الوحدة، نجم عنها إنشاء منظمة نقابية تضم مختلف الاتجاهات العمالية هي نقابة «المستردوت».

لكن الخلافات استمرت، ومن ثم استمرت محاولات الوحدة التي تحققت سنة ١٩٣٠ بين أحدوت هعفودا (وحدة العمل) وحركة العمال الفتي (هوبويل هتسمير) ليشكلوا معاً حزب (الماباي) «حزب العمال اليهودي في فلسطين». وقد أصبح هذا الحزب الجديد أكبر الأحزاب والمنظمات الصهيونية في فلسطين قوة «كما تمت له السيطرة على معظم المؤسسات الصهيونية في البلاد»<sup>(٢)</sup>.

وعادت الخلافات من جديد داخل حزب الماباي، فانشقت عن الحزب سنة ١٩٤٤ ما سمي بالكتلة (ب)، واطلقت على نفسها «أحدوت هعفودا» وهذه الكتلة هي غير «أحدوت هعفودا» السابق. وقد اندمجت هذه الكتلة مع حركة «الحارس الفتي» (هاشومير هتسمير)، والجناح المنشق عن منظمة عمال صهيون (بوعالي تسيون) حيث شكلوا معاً حزب «الماباي» (حزب العمال الموحد في إسرائيل) وذلك سنة ١٩٤٨<sup>(٣)</sup>.

(١) Encyclopaedia Judaica, Macmillan Company, New York 1971, Vol. 15, P50.

(٢) نفس المصدر ص ٤٩.

(٣) لقاء بمجاص، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٨.

## خصوصية الأحزاب الإسرائيلية

تتميز الأحزاب الإسرائيلية بخصوصية معينة، إذ هي منذ نشأتها لا تركز جهودها بغية الوصول للسلطة السياسية ومن ثم تطبيق برنامجها السياسي. من المعلوم أن معظم الأحزاب السياسية قد نشأ قبل قيام الدولة اليهودية. وقد كانت هذه الأحزاب تقوم بمهام ووظائف تتلاءم مع طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية التي واكبت نشأتها. بحيث كانت تسعى لتطبيق الأهداف الصهيونية التي كانت تتلخص في خطوطها العامة في الهجرة والاستيطان في فلسطين.

وبذلك يمكن القول إن الأحزاب الإسرائيلية قد قامت بأدوار ومهام ووظائف متعددة سواء على عهد الانتداب البريطاني أو بعد إقامة الدولة على أرض فلسطين. وتتلخص هذه الأدوار والمهام فيما يلي:

أولاً: العمل على تعميق الولاء الإيديولوجي للحركة الصهيونية

عملت الأحزاب والمنظمات والحركات الصهيونية منذ نشأتها، على تعميق الولاء للحركة الصهيونية، لدى قطاعات وطوائف اليهود المتفرقة في المجتمعات الأوروبية على اختلاف ميولهم السياسية والفكرية والدينية وانتماءاتهم الاجتماعية والطبقية. فالحركة الصهيونية كانت بحاجة إلى تعبئة جميع هذه الفئات وإقناعهم بضرورة الهجرة إلى فلسطين.

وقد قامت كل من هذه الأحزاب والمنظمات والحركات الصهيونية المختلفة بالاتجاهات والأصول الفكرية، بتعبئة اليهود تعبئة صهيونية، لتحقيق الهدف الصهيوني بإقامة دولة في فلسطين. هذه الدولة بالنسبة للاتجاهات الاشتراكية والماركسية «واحة للاشتراكية والمساواة الاجتماعية»، وبالنسبة للمعتدين دولة قائمة على أسس التوراة في «أرض إسرائيل»، الأرض التي وعدها الرب لشعبه المختار.

والحركة الصهيونية في الواقع كانت بحاجة إلى جميع هذه التوجهات الإيديولوجية لتعبئة جيع اليهود، وحثهم على الهجرة إلى فلسطين كل لقيم دولة اشتراكية أو رأسمالية أو دولة دينية. وهي في واقع الحال تقوم بدور خاص

فمن الإطار العام للفكرة والحركة الصهيونية. وهكذا عرفت السياسة الصهيونية منذ بدايتها وانطلاقتها مبدأ توزيع الأدوار والمهام المختلف الاتجاهات، حسب الحاجة لها خدمة للهدف الصهيوني، وهي ما تزال إلى اليوم تعتمد هذا المبدأ.

#### ثانياً: العمل على تنظيم عمليات الهجرة والاستيطان

قامت الأحزاب والحركات والمنظمات الصهيونية منذ نشأتها بتنظيم عمليات الهجرة من المواطن الأصلية لليهود، عبر فروع الأحزاب المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وقد أشرفت على تدريب هؤلاء تدريباً زراعياً وشبه عسكري، من أجل تمكينهم من القيام بالأعمال الزراعية حامية للمستوطنات في مواجهة الهجمات المتوقعة عليها.

وإذا كانت المنظمة الصهيونية العالمية، وعبر فروعها وارتباطاتها العالمية، كانت هي الممول الرئيسي لعمليات الهجرة إلا أنه كان للأحزاب الصهيونية دور خاص في تمويل وتنظيم عمليات الهجرة عبر مؤسساتها المختلفة التي أنشئت لهذا الغرض، وعلاقتها مع الحركات الأخرى المتائلة معها في أوروبا والولايات المتحدة ذات الإمكانات المادية. والمثل الأكثر وضوحاً في هذا السبيل هو منظمة عمال صهيون التي أوجدت لها المؤسسات المالية الخاصة بها والتي ورثها حزب الماباي من بعد.

وقد حذت المنظمات والأحزاب الأخرى حذو حزب الماباي، بحيث كان لكل منها مؤسسات مصرفية للتنويل، وحركات الشباب المكلفة بتعبئة وتنظيم المهاجرين وتدريبهم على الوسائل الزراعية وشبه العسكرية، تمهيداً للعمل في المستوطنات الزراعية في فلسطين، وحمايتها من الهجمات العربية عليها، ومن ثم ساهمت مختلف الأحزاب بإنشاء المستوطنات الزراعية المجاهدة (الكيبوتس) والتعاونية (الموشاف).

#### ثالثاً: المهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في ظل غياب سلطة حكومية أثناء فترة الانتداب البريطاني وبحكم السعي

لتحقيق الهدف الصهيوني، قامت الأحزاب والحركات الصهيونية بتأدية وظائف ومهام اقتصادية وإجتماعية وثقافية متعددة.

فقد مارست هذه الأحزاب نشاطات اقتصادية تمثلت في إقامة الشركات والمؤسسات الصناعية والبنوك، ومؤسسات التأمين، ومكاتب التوظيف، وشركات البناء والإسكان، ومختلف أوجه النشاطات الاقتصادية الأخرى. وهي تهدف من ذلك إلى تمويل جزء من نشاطاتها من جهة، ثم إيجاد العمل للمهاجرين واستيعابهم اقتصادياً من جهة ثانية، إضافة للسمي لتحقيق السيطرة التامة على اقتصاد البلاد ووسائل الإنتاج، وحرمان السكان العرب أصحاب البلاد من وسيلة إنتاجهم والذي تجسد في شعار «غزو العمل»، الذي يعني السيطرة على وسيلة إنتاج البلاد، العمل، الأرض، ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

وفي المجال الاجتماعي، مارست الأحزاب والحركات الصهيونية نشاطات اجتماعية مختلفة ومتعددة، تستوعب حاجات الأعضاء المختلفة، كالإشراف على عمليات الإسكان، وتأسيس بيوت النقاهة الصحية، والتأمين الطبي، وتأسيس حركات الشباب، والنوادي الرياضية، ودور السينما والمسرح وغيرها من الأنشطة الاجتماعية.

وفي المجال الثقافي، تلعب هذه الأحزاب والمنظمات دوراً أكثر أهمية وخطورة، حيث أشرفت على المدارس، وأصدرت الصحف، وامتلكت دور النشر، كما أخذت على عاتقها القيام بمهمة نشر وتعليم اللغة العبرية للمهاجرين، والنشئة الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية لأعضائها. ومن ثم تسعى من خلال الوظيفة الاجتماعية والثقافية إلى تحقيق الاندماج والتكامل، وإيجاد اللحمة اللازمة لإقامة مجتمع منسجم وموجود، لتمكينه من البقاء والاستمرار، ومجابهة التحدي بالقضاء عليه وإزالته.

وإذا كانت هذه الوظائف والمهام، قد ارتبطت بنشوء الأحزاب والحركات الصهيونية قبل قيام إسرائيل، إلا أنها استمرت في ممارسة هذا المهام والوظائف،



بعد قيام الدولة ولا تزال. فعلى الرغم من أن الدولة ذاتها تمارس هذه المهام والنشاطات الآن، إلا أن الأحزاب المختلفة لا تزال تباشر عملية الاستيطان، من خلال إقامة المستوطنات في جميع أنحاء فلسطين، كما أنها لا تزال تباشر المهام التعليمية والثقافية، ولا تزال تمتلك المؤسسات والمشاريع الاقتصادية، كما أنها لا تزال تقوم بالمهام الاجتماعية السالفة الذكر. هذا بالطبع إضافة إلى الهدف الذي يجمع الأحزاب الإسرائيلية في وضعها الحاضر مع الأحزاب في البلدان الأخرى، وهو السعي لتسلم السلطة السياسية كوسيلة لتحقيق برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنظرتها وخلفيتها الأيديولوجية وارتباطاتها المصلحية والتطبيقية.

### تعددية الأحزاب

إن نظرة واحدة إلى الخريطة السياسية الإسرائيلية نجد أنها تنقسم بتعدد الأحزاب فيها. فبلد يبلغ عدد أصوات المقترعين فيه ١٧٥، ٦٥٠، ٣ يتقدم فيه ٢٦ قائمة للانتخابات ينجح من بينها (١٥) قائمة يعتبر بلداً متعدد الأحزاب.

وظاهرة التعددية الحزبية ينتج عنها ظواهر أخرى، إذ ينتج عنها ظاهرة التشرذم السياسي، كما ينتج عنها ظاهرة التجزئة من خلال وجود الأحزاب الصغيرة، هذا بالإضافة إلى ظاهرة الاستقطاب التي تلجأ إليها بعض الأحزاب لتعزيز مواقعها السياسية وخصوصاً أثناء الحملة الانتخابية.

والواقع أن تعدد الأحزاب الإسرائيلية، ليس إلا انعكاساً للتركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي وللتفاوت الظاهر بين مختلف طبقاته وفئاته، فهذا المجتمع مكون من خليط متناسف من الجاهات ذات الأصول المتباينة والانتماءات المتباينة عنصرياً ودينياً وفكرياً وثقافياً. لذلك كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التنافر إلى أن تعبر كل جماعة وكل طائفة عن نفسها بحزب سياسي. وقد عزز النظام الانتخابي الذي تنبته إسرائيل، والقائم على أساس التمثيل النسبي للأحزاب في الكنيست الاتجاه نحو تعدد الأحزاب، باعتبار أن هذا

النظام يكفل إلى حد بعيد تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلاً يتناسب مع عدد أعضائها.

وهكذا يمكن القول إن تعدد الأحزاب السياسية في إسرائيل يعود إلى:

أولاً: التعددية الاثنية والعرقية للسكان في إسرائيل الذين هم أساساً من المهاجرين من أوروبا الشرقية والغربية والأمريكيين والدول الإفريقية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط والبلدان الآسيوية العربية والإسلامية. ومن الطبيعي أن يكون هذا المزيج من الفئات والشرائح الاجتماعية له خلفيات دينية مختلفة ومتباينة جداً. ولكل فئة فيه أيضاً تطلعاتها ومواقفها من مجريات الأمور داخل إسرائيل في مجالات الدولة والدين والسياسة، والموقف من الأراضي العربية المحتلة، وكذلك من الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثانياً: أن طبيعة الأحزاب الصهيونية وتبنيها للصهيونية كأيديولوجية يجعل الصراع فيما بينها ينحصر فقط في كيفية الوصول إلى السلطة والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار السياسي وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه في الأحزاب والمؤتمرات الصهيونية.

ثالثاً: تركيبة الأحزاب الداخلية

تتميز الأحزاب السياسية الإسرائيلية بشكل عام بنمط خاص من الحياة الداخلية والانضباط قد لا يكون مألوفاً خارج الكيان الصهيوني.

ففي الحزب الواحد تجد أن هناك آراء مختلفة للغاية حول العديد من الأمور وتعتبر بالنسبة لأي حزب حيوية وهامة. على سبيل المثال الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فمن الانسحاب طريقته، الاستيطان، علاقة الدين بالدولة، والنظام الداخلي. كما توجد في هذه الأحزاب تجمعات تكتيكية تفرضها ظروف طارئة سياسية واقتصادية وانتخابية وهذه الأمور تساعد في فترة من الفترات على الانشقاق وتشكيل حزب سياسي جديد.

رابعاً: النظام الانتخابي، وهو الذي يعتبر إسرائيل دائرة انتخابية واحدة،

حيث تستطيع معظم الأحزاب أن تجمع التواقيع الضرورية لمشاركتها في الانتخابات. وقد كان مطلوباً من الأحزاب جمع ١٥٠٠ مقترح ولكن تم تعديل هذا الرقم قبل الانتخابات للكنيست الحادية عشرة بحيث أصبح ٢٥٠٠ مقترح<sup>(١)</sup>.

خاصاً: تمويل هذه الأحزاب، إذ أن نفقات الحملات الانتخابية يأتي في العادة من الدولة. وقد تم الاتفاق بين العمل والليكود قبل إجراء انتخابات الكنيست الحادية عشرة على زيادة تمويل الأحزاب بنسبة ٤٠٪ على أن تحصل كل كتلة خلال الانتخابات على ١٢,٥ مليون شيكل في مقابل كل عضو كنيست بدلاً من ٩ ملايين شيكل<sup>(٢)</sup>.

هذا بالإضافة إلى أن المنظمات اليهودية في الخارج وخاصة منظمة النداء اليهودي الموحد، تمنح مساعدات مالية للأحزاب السياسية<sup>(٣)</sup>. كما أن الوكالة اليهودية تساهم في الأخرى في دعم الأحزاب على الصعيد المادي.

ويرى البعض أن تعددية الأحزاب إنما هي مظهر من مظاهر ممارسة الديمقراطية في إسرائيل. ولكن البروفسور ليوفيتش يرد على ذلك بقوله:

ولا توجد في البلاد أحزاب، توجد مجموعات من المصلحين، تتخاصم فيما بينها على اقتسام المنافع في السلطة... ليس هناك أي حزب يناضل ضد حزب آخر من أجل تغيير السلطة وشكلها... يمكن أن يأتلف أي حزب مع حزب آخر إذا وجد مفتاحاً لاقتسام المنافع<sup>(٤)</sup>.

(١) حل مشيار ١٩٨٤/٤/٤.

(٢) معارف ١٩٨٤/٤/١٢.

(٣) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مرجع سابق ص ٤٣٠.

(٤) ملحق حارث ١٩٧٣/١١/٣٠.

**جدول يوضح عدد القوائم  
منذ الكنيست الأول حتى الكنيست الحادي عشر**

الكنيست	السنة	عدد القوائم التي خاضت الانتخابات	عدد القوائم التي نجحت في الانتخابات
الأول (الجمعية التأسيسية)	١٩٤٩	٢١	١٢
الثاني	١٩٥١	١٧	١٥
الثالث	١٩٥٥	١٨	١٢
الرابع	١٩٥٩	٢٤	١٢
الخامس	١٩٦١	١٤	١١
السادس	١٩٦٥	١٧	١٣
السابع	١٩٦٩	١٩	١٣
الثامن	١٩٧٣	٢١	١٠
التاسع	١٩٧٧	٢٢	١٣
العاشر	١٩٨١	٣٩	١٠
الحادي عشر	١٩٨٤	٢٦	١٥

المصدر : سمح جبور ، انتخابات الكنيست الحادية عشرة مصدر سابق ص ١٢ .

### المهيمنة الحزبية

يتصف النظام السيامي الإسرائيلي بالمهيمنة الحزبية ، إذ أن مراجعة لتشكيل الحكومات السابقة ، نجد أن حزباً واحداً هو حزب الماباي قد سيطر على السلطة مدة (٢٩) عاماً . ومن ثم انتقلت السلطة إلى الليكود الذي فاز في انتخابات الكنيست التاسعة التي جرت عام ١٩٧٧ وحصل على ٤٣ مقعداً في مقابل ٣٣

مقعداً للتجمع<sup>(١)</sup>.

إن انتقال السلطة من المراعخ إلى الليكود أو العكس لا يغير من طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي الذي يعتمد على سيطرة الحزب الواحد وبالرغم من أن هذا الحزب لا يستطيع بمفرده أن يشكل الحكومة حيث جاءت كل الحكومات الإسرائيلية السابقة حكومات ائتلافية إلا أن الحزب الكبير، هو الذي يسيطر في العادة على مقاليد السلطة ويتحكم في مقاليد الأمور وتبقى الأحزاب الصغيرة المؤتلفة مع الحزب الكبير في نطاق الحكومة تعمل في نطاق هامشي محدود.

وقد رأينا أن الليكود قد تراجع في انتخابات الكنيست العاشرة والتي جرت عام ١٩٨١ أمام التجمع حيث كان الفارق بين الحزبين عضواً واحداً فقط فقد حاز التكتل في تلك الانتخابات على ٤٨ مقعداً، بينما حصل العمل على ٤٧ مقعداً. وقد شكل هذا الأمر مؤشراً للانتخابات اللاحقة. حيث شهدت انتخابات الكنيست الحادية عشرة تفوق المراعخ على الليكود حيث حصل المراعخ على ٤٤ مقعداً مقابل (٤١) مقعداً للتكتل.

(١) عدد أمنون كابلوك (لوموند دبلوماسيك حزيران ١٩٧٧ ص ٢٠) عشرة أسباب لفشل المراعخ هي بإيجاز: ١ - الصراع بين كتله، والفواء الإيديولوجي والاجتماعي، والتناقضات الصارخة في داخله: تحالف دايان - ميام. (٢) سيادة السلطة. وابتعاد حركة العمل منذ بن غوريون عن الأسس الإيديولوجية والاجتماعية عن الطبقة العاملة، وإقامة علاقات وثيقة مع نظام جنوب أفريقيا المنصري، ودكتاتوريات أمريكا اللاتينية، ودعم الحرب الأمريكية في فيتنام. (٣) عدم الواقعية السياسية بعد حرب ٧٣ في قضايا العلاقات مع العالم العربي والفلسطينيين وتلاشي التأييد عن الليكود في السياسة الخارجية بعامه. (٤) إعطاء الشرعية لليمين، بتشكيل حكومة اتحاد وطني عشية حرب ٦٧. (٥) لم يكن تلاشي الفوارق مع الليكود لمصلحة المراعخ. (٦) اعتراف حكم العمال بشرعية قيم مجتمع الفساد والاختلاس والرشوة طبقة جديدة من أصحاب الملايين، وتبريز السلطة. (٧) فضائح الفساد والاختلاس التي تفاقمت والاحتياط التي ارتكبتها نافذون في المؤسسة الحاكمة. (٨) الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بعد حرب ٧٣: التضخم، الإضرابات، العنف، النزوح وانخفاض الهجرة. (٩) الحلل في جهاز التعلم ومبادئ القوة. (١٠) نصفية حسابات حرب ٧٣ لم تم في انتخابات الكنيست الثامن التي جاءت بعد فترة عصية من تلك الحرب، بل تم في انتخابات الكنيست التاسع.

## صهيونية الأحزاب

وأينا فيما سبق أن الجذور التاريخية للأحزاب تشير إلى أنها نشأت في ظل الحركة الصهيونية وتحت لوائها. وقد كانت في مجملها تدعو للمبادئ الصهيونية العامة، والتي تلتخص في العودة إلى «أرض الميعاد» بغية إقامة الكيان السياسي اليهودي في فلسطين. وقد اختلفت هذه الأحزاب في الوسائل الممكنة اتباعها لتحقيق الأهداف الصهيونية العامة كما كانت هناك وجهات نظر حول طبيعة النظام السياسي المنوي إقامته في فلسطين عند قيام الدولة اليهودية.

وهكذا نجد أن مبادئ الحركة الصهيونية ما زالت متأصلة في أفكار الأحزاب الإسرائيلية في المرحلة الحالية. إذ نجد أن جميع الأحزاب باستثناء الأحزاب العربية والحزب الشيوعي (راكاح) وهي تدعو للهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما تدعو للاستيطان في «أرض الميعاد» بكافة الطرق والوسائل.

ومن هنا نجد أن كافة الأحزاب الإسرائيلية مع بعض الاستثناءات المذكورة أعلاه، سواء أكانت يسارية أم يمينية، اشتراكية أم رأسمالية، دينية أم علمانية، تلتقي كلها عند نقاط التقاطع في المبادئ والأهداف الصهيونية، كما طرحتها الحركة الصهيونية في بداية عهدها. وما زالت هذه الأحزاب تعلن ولاءها بصراحة ووضوح لهذا المبادئ والأهداف.

## تقسيم الأحزاب

يلجأ البعض لتقسيم الأحزاب على أساس عقائدي معتمدين في ذلك على مبادئ سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد ظهرت من بين التقسيمات:

### ١- أحزاب يمينية ويسارية

ولكن هذا التقسيم يتعرض للنقد في أحد أركانه الأساسية، إذ أن الفرق بين اليمين واليسار يكاد يتلاشى في الرؤيا السياسية، وخصوصاً في كيفية التعامل مع

العرب فكافة الأحزاب الصهيونية تدعو للإسكان الزراعي وبناء المستعمرات اليهودية على الأراضي العربية، وعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعدم إعادة تقسيم القدس وعدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

ويؤكد هذا الأمر ما قاله رفائيل ايتان حيث قال:

«إن الفارق بين الأحزاب اليوم شبه منعدم... والخلاف بينها يدور فقط في القضايا الهامشية»<sup>(١)</sup>.

### - أحزاب دينية وغير دينية

وهذا التقسيم يتعرض هو الآخر لنقد واضح، ذلك لأن الأحزاب الإسرائيلية، باستثناء الأحزاب العربية والحزب الشيوعي، تبني مبادئ دينية توراتية. فهي تقوم على أسس التفوق الذي نجم عنه اتباع سياسة التمييز العنصري تجاه الفئات الأخرى من الشعوب، بالإلحاف إلى الدعوة إلى الهجرة إلى «أرض الميعاد». وفي هذا الإطار تلتقي الأحزاب بمجملها عند هذه النقاط وهي النقاط التي تبنتها الحركة الصهيونية منذ الأيام الأولى في عهدها. وهكذا يمكن القول إن الفوارق تذوب بين الأحزاب ما دامت تجمعها تلك المبادئ والأهداف.

### - أحزاب عمالية وغير عمالية

إن هذا التقسيم هو محل نقد كبير، ذلك لأن معظم الأحزاب الإسرائيلية لها نشاطات واسعة بين العمال وهي في نفس الوقت تمتلك وسائل إنتاج في قطاعات اقتصادية متعددة. فبعضها يمتلك الشركات والبنوك والمصانع والمتاجر.

فحزبا العمل والمابام وهما في التقسيم التقليدي من الأحزاب العمالية يمتلكان كثيراً من وسائل الإنتاج في البلاد، وذلك في إطار بناء الاستقلال الذاتي لها. ويعني هذا الأمر اختفاء صفة الحزب العمالي عنهما.

(١) بدعوت أحرنوت ٢٠/٥/١٩٨٣.

كما أن معظم الأحزاب حتى تلك التي ترد في قائمة الأحزاب غير العمالية، نجد أن لها أجنحة عمالية خاصة بها، وأنها مشاركة في المستدروت (اتحاد نقابات العمال الإسرائيليين). وهذا يعني في نهاية الأمر أن الفوارق بين الأحزاب العمالية وغير العمالية تصبح معدومة وبالتالي يصعب التمييز بينها.

ونجد أن التقسيم الذي يمكن أن يتعرض لأقل نقد ممكن هو ذلك التقسيم الذي ينبنى على أساس حجم الأحزاب، وقدرتها على احتلال أكبر مساحة ممكنة في الخريطة الحزبية. ويبدو واضحاً أن هناك حزبين كبيرين قد سيطرا على عدد كبير من الأصوات الانتخابية في إسرائيل. ويتوزع على يمين ويسار هذه الأحزاب الكبيرة مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي تظل في حركة دائمة من الظهور والاختفاء، أو يزداد عددها أو ينقص، تبعاً لعمليات الدمج والانشقاق التي تعتمدها باستمرار.

من هنا فإن تقسيمنا للأحزاب الإسرائيلية يكون على أساس حجمها بحيث تأخذ شكل:

### الأحزاب الكبيرة

وتضم بين أركانها:

- حزب المراه

- حزب الليكود

### أحزاب الوسط

هي:

- حركة متحيا

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)

- الحزب الوطني الديني (المفدال)



- القائمة الدينية لليهود الشرقيين (شاس)

- حركة شينوي

- حركة حقوق المواطن (راتس)

- حركة ياخذ

- القائمة التقدمية للسلام

- حركة أغودات إسرائيل

- حركة موراشاه

- حركة تقاليد إسرائيل (تامي)

- حركة كاخ

- قائمة أومس للانعاش الاقتصادي.

وقد آثرنا ترتيب هذه الأحزاب حسب قوتها الذي انعكس على عدد المقاعد التي تحتلها داخل الكنيست. فبدأنا بترتيب هذه الأحزاب بداية من الحزب الأكبر والذي حصل على عدد من المقاعد يفوق غيره من الأحزاب. ولم نتبع طريقة معينة عند تساوي عدد المقاعد داخل البرلمان.

وتجب الملاحظة هنا أننا قد اعتمدنا في دراستنا هنا مجموعة الأحزاب المثلثة في الكنيست الحادية عشرة، أما تلك التي ظهرت على المسرح السياسي ومن ثم اختفت بعد فترة وجيزة أو تلك التي ترشحت للانتخابات ولكنها لم تحصل على عدد الأصوات الذي يؤهلها دخول الكنيست، فإننا قد اسقطناها من دراستنا لعدم الحاجة إلى ذلك.

وسوف نمالج هذه الأحزاب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حزب المراح (التجمع)

الفصل الثاني: حزب الليكود (التكتل)

الفصل الثالث: أحزاب الوسط

جدول يوضح توزيع الأحزاب داخل الكنيست منذ تأسيسها

اللائحة	الكنيت الأول ١٩٥١/٢٥	الكنيت الثاني ١٩٥١/٧/٣٠	الكنيت الثالث ١٩٥٥/٧/٣١	الكنيت الرابع ١٩٥٩/١١/٢	الكنيت الخامس ١٩٦١/٨/١٥	الكنيت السادس ١٩٦٥/١١/٢	الكنيت السابع ١٩٦٩/١٠/٢٨	الكنيت الثامن ١٩٧٣/١٢/٣١	الكنيت التاسع ١٩٧٧/٥/١٧	الكنيت العاشر ١٩٨١/٦/٣٠	الكنيت الحادي عشر ١٩٨٤/٧/٢٣
الليكود	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عاطل (جهروت - أحوار)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المركز الحزبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللائحة الرسمية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحركة الديمقراطية للتغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حركة شلومسترون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللائحة العربية الموحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قوائم الأقليات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حركة تنافيد إسرائيل (تامي)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هتجيا (النهضة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حركة التجديد الوطني (تيلم)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حركة جهروت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أومنس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حزب الأحوار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-



<p>القائمة</p> <p>المراوح، العمل - مبام</p> <p>المراوح مباني - أهدوت همفورا</p> <p>رالي</p> <p>مبام</p> <p>مباني</p> <p>أهدوت همفورا</p> <p>همزاجي - هيريل همزاجي</p> <p>(المقدال)</p> <p>أغودات يسرايل</p> <p>برعالي أغودات يسرايل</p>	الكتب الأول ٤٩/١/٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦	-	١٦
	الكتب الثاني ١٩٥١/٧/٢٠	-	-	-	-	٥١	-	-	-	٤٥	-	١٠
	الكتب الثالث ١٩٥٥/٧/٢٦	-	-	-	-	٩	-	-	-	٤٠	-	١٠
	الكتب الرابع ١٩٥٩/١١/٢	-	-	-	-	٩	-	-	-	٤٧	-	١٢
	الكتب الخامس ١٩٦١/٨/١٥	-	-	-	-	٩	-	-	-	٤٢	-	٨
	الكتب السادس ١٩٦٥/١١/٢	-	٤٥	١٠	٨	-	-	-	-	١١	-	١١
	الكتب السابع ١٩٦٩/١٠/٢٨	٥٦	-	-	-	-	-	-	-	١٢	-	١٢
	الكتب الثامن ١٩٧٢/١٢/٣١	٥١	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-	١٠
	الكتب التاسع ١٩٧٧/٥/١٧	٣٢	-	-	-	-	-	-	-	١٢	-	١٢
	الكتب العاشر ١٩٨١/٦/٢٠	٤٧	-	-	-	-	-	-	-	١٢	-	١٢
	الكتب الحادي عشر ١٩٨٤/٧/٢٣	٤٤	-	-	-	-	-	-	-	١٢	-	١٢

### حزب المearا ( التجمع )

مع قيام الدولة، كان على الساحة الحزبية في إسرائيل حزبان عماليان هما : حزب مباي وهو الحزب الأكبر ، وحزب مبا . وفي عام ١٩٥٤ انشق حزب مبا على نفسه بسبب خلافات إيديولوجية وتنظيمية ، أدت إلى انسحاب الحركة من أجل اتحاد العمل وتشكيلها لحزب أحذوت معفودا - بوعللي تسيون . وبهذا أصبح على الساحة ثلاثة أحزاب عمالية صهيونية . واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام ١٩٦٥ ، حيث أدى الصراع الذي نشب بشأن « فضيحة لافون » بين زعم مباي آنذاك دايفيد بن غوريون ، مدعوماً من كتلة الشباب في الحزب بمثلة بدايان وشمعون بيريز ، وبين الرعيل القديم من زعماء الحزب وعلى رأسهم ليفي أشكول وغولدا مائير وبنحاس سابير إلى انسحاب بن غوريون وجاعته من الماباي وتشكيل حزب جديد يدعى « رافي »<sup>(١)</sup> .

وهكذا نجد أن الحركة الحزبية العمالية الإسرائيلية التي بدأت بمزيجين في أوائل القرن ، انتهت في سنة ١٩٦٥ إلى أربعة أحزاب هي : الماباي ، أحذوت معفودا ، المابام ، رافي . غير أن هذه الأحزاب ظلت تتطلع إلى الاندماج في حزب واحد لأسباب مختلفة .

### قيام التجمع ( المearا )

بعد أن انشق حزب أحذوت معفودا عن المابام عام ١٩٥٥ ، فقد بدأت

---

(١) هاني العبداه ، الأحزاب السياسية في إسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، سلسلة الدراسات رقم ٥٩ ، طعة أول ، بيروت ١٩٨١ ص ١٦٤ - ١٦٥ .

الاتصالات بينه وبين الماباي بغية تشكيل تحالف عمالي. وفي عام ١٩٦٥ توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الشأن من ثم بدأت المساعي لضم حزب رافي إلى هذا التحالف بغية إقامة حزب عمالي واحد. وبعد مداول استغرقت بضعة أشهر، وافقت الأحزاب العمالية الثلاثة على إقامة هذا الحزب<sup>(١)</sup>.

وقد أعلن حزب الماباي، أثر ذلك، أن مؤمراً للأحزاب الثلاثة سيعقد في أوائل سنة ١٩٦٨ لإعلان تأسيس الحزب الجديد. وتم عقد هذا المؤتمر بالفعل في القدس المحتلة بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، وأعلن فيه إقامة حزب العمل الإسرائيلي بين الماباي، وأحدوت هعفودا، ورافي. وقد تم خلال هذا المؤتمر التوقيع على الميثاق الأساسي للحزب. ووقع عليه كل من جولدا مائير، الأمينة العامة لحزب الماباي، والوزير الإسرائيلي غاليلي، الأمين العام لحزب أحدوت هعفودا، وشمعون بيريز الأمين العام لحزب رافي<sup>(٢)</sup>.

ووجه جميع الخطباء الدعوة إلى حزب المابام للانضمام للحزب الموحد. كما دعوا إلى توحيد الأحزاب العمالية في إسرائيل، وإقامة الحركة العمالية الكبرى. وهكذا ظهر على المسرح السياسي حزب جديد هو حزب العمل الإسرائيلي.

بعد إقامة حزب العمل الإسرائيلي فقد بدأت المفاوضات مع حزب المابام بغية ضمه إلى هذا التجمع. وقد شملت المفاوضات في البداية، مساع لضم مابام إلى حزب العمل الجديد، لكن مابام أصر على الاحتفاظ باستقلاله، مكتفياً بالتجمع.

ولم يكن من السهل إقامة هذا التجمع بسبب خلافات سياسية وعقائدية بين الحزبين. لكن تشكيل حزب العمل ترك المابام وحيداً داخل المعسكر العمالي. مما جعله يقبل هذا الارتباط، والذي يضمن له المشاركة في الحكومة والكنيست. انصف إلى ذلك أن عام ١٩٦٩ كان عام انتخابات. فحزب العمل وجد أن

(١) الكتاب السنوي للقضية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٥٦ - ٤٦٩.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٤٢٥.

إقامة التجمع مع مابام وبالتالي الاشتراك معه في قائمة واحدة في الانتخابات،  
يضمن له المزيد من المقاعد ليحظى بأكثرية معقولة. كما وجد المابام أن خوض  
الانتخابات في قائمة واحدة مع حزب العمل، والاشتراك في كتلة واحدة في  
الكنيست والحكومة يكفلان له المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية المهمة  
والاشتراك الفعلي في الحكم.

ومنذ تشكيل حزب العمل عام ١٩٦٨ والمفاوضات جارية مع المابام  
للوصول إلى اتفاق معه. وفي النهاية فقد تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، ومن  
ثم تم التوقيع على قيام التجمع (المراخ) بين حزب العمل والمابام بصورة رسمية  
يوم ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ في احتفال رسمي. التفاصيل التي نشرت  
عن مبادئ ميثاق التجمع أن الحزبين اتفقا على انتهاز سياسة موحدة في مجال  
السياسة الخارجية والأمن، وضمان حرية العمل للمابام في بعض المجالات  
الداخلية<sup>(١)</sup>.

### ميثاق التجمع

بنتيجة المفاوضات بين حزب العمل الثلاثي التكوين وبين المابام فقد تم  
التوقيع على وثيقة توضح الموقف من كثير من القضايا السياسية الداخلية  
والخارجية، وقد تضمنت الوثيقة في خطوطها العريضة البنود التالية<sup>(٢)</sup>

إن حكومة إسرائيل ستستمر في اتخاذ المبادرات من أجل السلام والمساعدة  
في الجهود المخلصة التي تبذلها أية جهة كانت في هذا السبيل. وستبقى إسرائيل  
محتفظة بخطوط وقف القتال، ما دام إحراز سلام دائم وحدود آمنة ومتفق  
عليها لم يتم بعد.

- إن دولة إسرائيل ستستمر في إظهار استعدادها للمفاوضات مع كل دولة  
عربية على أنفراد من أجل السلام. وتشمل مفاوضات السلام أيضاً إيجاد حل  
لمشكلة اللاجئين.

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ص ٢٧٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ص ٢٧١

- يؤكد الميثاق أن التجمع سيحافظ على القيم الأساسية للحركة العمالية.

- تشكل إدارة للتجمع من تسعة أعضاء من حزب العمل، وستة أعضاء من مابام. ووظيفتها التنسيق بين المنظمات الرئيسية للتجمع. وهي التي ستنتقل إلى الحزبين مضمون مناقشاتها. وسيكون من بين أعضائها الوزراء الذين ينتمون إلى الحزبين. وكذلك أعضاء لجنة الخارجية والأمن.

- سيظهر التجمع في قائمة واحدة في انتخابات الكنيست. وسيخوض الانتخابات ببرنامج انتخابي مشترك يحدد الأسس التي تم الاتفاق عليها حول السياسة الداخلية والخارجية، والسلام، والأمن، والارتباط بالشعب اليهودي والصهيونية، والاقتصاد، والحياة الاقتصادية عامة، والتربية، والتعليم.

- تشمل القائمة المشتركة للكنيست اثنين من العرب من أعضاء مابام. يوضع أحدهما في مرتبة مضمونة على القائمة.

- لمابام حرية العمل في القضايا المتعلقة بتغيير نظام الانتخابات وسن القوانين الأساسية والمسائل المتعلقة بالعلاقات بألمانيا.

- سيشارك الحزبان في قائمة واحدة للمستدروت. وستحسم المواضيع المتعلقة بالمستدروت عن طريق الأكثرية، ما عدا ثمانية مواضيع طلب مابام أن تكون له حرية التصرف فيها، وهي: تجميد الأجور، غلاء المعيشة، اختصار أسبوع العمل وساعات الصيف، الامتيازات الاجتماعية لعمال الانتاج، مشاريع المستدروت الاقتصادية، تشكيل التعاونيات، وقضية دمج منظمة الحارس الفتي (هاشومير هانسيمير) في منظمة الشباب العامل (هانوغر هاعوفيد) من الناحيتين الفكرية والتنظيمية.

وتم الاتفاق أيضا على أن يطالب مابام بغلاء المعيشة للعاملين مرتين في العام. ورفع الأجر الأساسي إذا كان هناك ارتفاع في الانتاج القومي. ومعارضة قانون تجميد الإضرابات، والعمل لإقامة مدارس للمفقر.

- تم التوصل إلى اتفاق حول تجمع بين الحزبين في البلديات والمجالس



المحلية، والاشتراك في انتخابات المجالس المحلية بقائمة واحدة. وينص الاتفاق على مراعاة تطوير الخدمات البلدية على أساس المساواة في مستوى الخدمات في القري المختلفة وتطوير الخدمات في المدن الرئيسة ومدن التعمير وتجمعات المهاجرين والضواحي والأحياء. وسيمثل التجمع لتوسيع مجال الحكم الذاتي للسلطات المحلية، ومنع التدخل الزائد للحكم المحلي في نشاطاتها، وتغيير نظام الضرائب الحالي في اتجاه الضرائب التصاعدية.

ويحتفظ ممثلو مايا مابام بحق الظهور والتصويت المستقل حول التشريعات، والشؤون الدينية، ونظام انتخابات السلطات المحلية ورؤساء البلديات.

أما بالنسبة إلى بقية القضايا سيعمل التجمع في كتلة واحدة تبحث وتقرر بحسم الأكثرية على غرار التجمع في الكنيسة.

- سيعمل التجمع ككتلة واحدة ليس في الكنيسة والمؤسسات الرئيسة للمستندوت فحسب، بل في كل واحدة من الخلايا المحلية في البلديات والمجالس المحلية والنقابات المهنية أيضاً.

وقبل بدء مراسم توقيع ميثاق التجمع أجرى أعضاء حزب رافي (سابقاً) في سكرتيرية حزب العمل مشاورات قرروا على أثرها حضور حفلة التوقيع، وعدم توقيع الميثاق إلا بعد أن تدرس أمانة حزب العمل اعتراضهم على قرار مكتب الحزب بشأن تشكيل إدارة التجمع بموجب النسبة ٩ : ٦ .

وقد أوضح شمعون بيريز، الأمين العام لحزب رافي، سبب امتناع جماعته من توقيع الميثاق، فقال إن جميع المناقشات حول توقيع الميثاق مع مايا مابام جرت في مؤسسات ليست بخولة باتخاذ قرارات في هذا الشأن. وأضاف أن رافي لن يوقع الميثاق إلا بعد أن تصدق عليه إحدى المؤسسات العليا لحزب العمل كأمانة الحزب مثلاً أو مركزه الإقليمي.

وقد أحرب جماعة رافي عن تحفظهم حيال التجمع لاعتبارهم آياه محاولة لإبعاد مرشحهم، موشيه دايان، عن رئاسة الحكومة في المستقبل، ولتقوية الجناح الأقل غلواء في مطامع التوسع في أكثر من وسيلة.

فقد تغيب موشيه ديان عن الاحتفال وانتقد بيريس حزب مابام، في كلمته في أثناء الاحتفال، وقال: إننا نختلف مع مابام نظرياً في أننا نؤمن بضرورة الفصل بين التنظيم الحزبي اليهودي والتنظيم الحزبي العربي، فحزب العمل هو حزب يهودي يدعو إلى الهجرة إلى إسرائيل بوصفها دولة يهودية (لا ثنائية القومية). ونختلف سياسياً في أننا نريد مزيداً من اللامركزية وانتخابات قائمة على المنطق».

وتحدث ليفي أشكول، رئيس الوزراء، واعتبر اتفاق التجمع عنصراً مهماً جداً في دعم الوحدة القومية. وأشار إلى العبء الاقتصادي الثقيل الذي تفرضه مجهودات الدفاع القومي، وقال إن هذا يستدعي زيادة الانتاج والسعي لاستيعاب المهاجرين من الأقطار المزدهرة.

### انسحاب المابام من التجمع العمالي

عارض حزب المابام المباحثات التي كان يجريها قادة حزب العمل مع الليكود بغية الوصول إلى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية تجمع الطرفين حزب العمل الذي كان يعتبر نفسه يمثل التجمع وحزب الليكود بزعامة إسحق شامير. وقد انتقد قادة المابام تشكيل مثل هذه الحكومة، وفي نفس الوقت هددوا بعدم المشاركة فيها، بل والانسحاب من التجمع (المعراخ). إلا أن قادة حزب العمل أوصلوا اتصالاتهم ومباحثاتهم مع الليكود من أجل الوصول إلى الهدف الذي خططوا له، وهو تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ولكن مركز المابام حينما رأى أن حزب العمل ماضٍ على الشروط حتى النهاية، فقد اجتمع يوم ٩/٩/١٩٨٤، وقرر بشكل حاسم عدم المشاركة في هذه الحكومة، والتصويت ضدها لدى طرحها أمام الكنيست، ومن ثم سيحكم عليها طيلة فترة ولايتها من خلال أعمالها. كما قرر تشكيل كتلة منفردة وحل المؤسسات المركزية السياسية للمعراخ، بعد مصادقة الكنيست على تشكيل الحكومة. وقد أعلن المابام أنه سيواصل المشاركة مع حزب العمل في المستدروت والسلطات المحلية، وفي كل مكان يمكن اعتباره ساحة مواجهة مع الليكود. ومع

إقرار فسخ الشراكة مع حزب العمل، إلا أن قادة المابام لم يفلق الباب بشكل كامل، بل تركوا مجالاً لإعادة النظر في هذه المشاركة وذلك على أسس جديدة<sup>(١)</sup>.

وبعد انسحاب حزب المابام من التجمع العمالي، فقد ظل التجمع يركز في أساسه على حزب العمل - الذي تكون في مرحلة سابقة من أحزاب الماباى وأحدوت هعفودا وراي - وحزب الأحرار المستقلين، الذي كان قد انشق عن حزب الأحرار، بعد توقيع اتفاقية غاحل عام ١٩٦٥، بين حزب الأحرار وحزب حيروت، وقد انضم حزب الأحرار المستقلين إلى تجمع المراعخ عام ١٩٨١.

وهكذا فإننا سوف نستعرض هنا أركان حزب التجمع (المراعخ) رغم الانشقاق الذي جرى بداخله، وهو انشقاق في نظرنا مرحلي، إذ سوف تشهد الأيام القادمة، بعد زوال حكومة الوحدة الوطنية اتصالات ومباحثات مع حزب المابام لإعادته للتجمع العمالي من جديد. وسوف يكون استعراضنا للتجمع في ثلاثة بنود:

أولاً: حزب العمل

ثانياً: حزب المابام

ثالثاً: حزب الأحرار المستقلين.

---

(١) أوردت صحيفة حل همشيار يوم ١٠/٩/١٩٨٤ نص القرار وهو كما يلي:  
«يجي اجتماع مركز ميام عشية اتخاذ قرارات قومية حاسمة وعظيمة الشأن. إن المركز يعتبر تشكيل حكومة مع الليكود خطوة حاسمة من جانب حزب العمل، تشويه الفارق بين الطريق الفكري والسياسي لحركة العمل وطريق الليكود، وتخلياً عن النضال التاريخي المشترك لحركة العمل لتجسيد الصهيونية الاشتراكية.  
إن حزب العمل بتشكيله حكومة كهذه يتحمل المسؤولية الأخلاقية عن حل المراعخ، ومبام يدهو حزب العمل إلى التراجع عن هذه الخطوة المصرية.  
أ - يؤكد مركز ميام ما يلي:  
١ - إن الخطة السياسية والاقتصادية للحكومة المسماة «حكومة وحدة وطنية»، ومبث بنيتها،

ومبدأ الفيتو القائم في أساسها، والتناوب بين رئسها والتكليف السياسي الشخصي لوزاراتها،  
يمنع مطلقاً إمكانية حل مشاكل إسرائيل المستفحلة.

٢ - إن هذه الحكومة، التي ستؤدي إلى استمرار مسار الضم بواسطة إقامة المستوطنات  
الجديدة وتطوير المستوطنات القائمة، ستسبب بالضرورة جهوداً تاماً في مسار السلام، وخطر  
اشتعال الحرب على أثره.

٣ - إن المبادئ الاجتاهية - السياسية للحكومة المشتركة، وتسليم الحقائق الرئيسية في هذا  
المجال لليكود، المسؤول عن تدهور الاقتصاد الإسرائيلي، تؤدي إلى انكماش اقتصادي  
وبطالة وأضرار شديدة بالخدمات الاجتاهية والتنمية الاقتصادية، وإلى سياسة عدوانية لا بد  
من أن تلحق الضرر بجمهور الأجراء وذوي القدرات الضعيفة.

ب - بناء على ذلك يقرر المركز:

١ - إن ميام لن يشارك في هذه الحكومة، وسيصوت ضدها لدى طرحها أمام الكنيست،  
وسيحكم عليها طيلة فترة ولايتها حسب أعمالها.

٢ - لدى مصادقة الكنيست على الحكومة، سيعلم ميام تشكيل كتلة منفردة وحل المؤسسات  
المركزية السياسية للمعراخ بناء على قرار المؤتمر التاسع.

٣ - سيواصل ميام، كما في الماضي، شراكته مع حزب العمل في المستدروت والسلطات  
المحلية، وفي كل مكان يناضل فيه الحزبان ضد الليكود.

٤ - لدى حل الحكومة المشتركة مع الليكود، سيفحص ميام وسيادر إلى طريق جديد  
للشراكة مع حزب العمل.

ج - يدعو ميام جمهور العمال ورجال الفكر، لا سيما الشباب، في المدن والقرى والأحياء، وفي  
مدن الأعمار والوسط العربي - إلى التكتل حول ميام لتجسيد الصهيونية الرائدة والاشتراكية  
الديمقراطية وأخوة الشعوب، وفي سبيل تأمين سلامة وأمن وازدهار دولة إسرائيل، وفي سبيل  
اصلاح حركة العمل.

## المبحث الأول

### حزب العمل الإسرائيلي

نشأ حزب العمل في ظل توجهات لتوحيد الحركة العمالية في إسرائيل، بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من المواقع في السلطة. وقد تمخضت المحادثات التي جرت بين حزب الماباي وهو الحزب الذي ظهر على الساحة السياسية عام ١٩٣٠، أي قبل قيام الدولة، وبين حزب أحداث معفودا وهو الحزب الذي تشكل اثر الانفصال عن حزب الماباي، تمخضت المحادثات عن إيجاد تحالف بين الطرفين عام ١٩٦٥. وقد سمي هذا التحالف لضم حزب رافي، وهو الحزب الذي نشأ اثر انفصال بن غوريون عن حزب الماباي عام ١٩٦٥. وقد توصلت الاطراف الثلاثة، الماباي وأحداث معفودا ورافي، إلى اتفاق فيما بينها على الدخول في إطار سياسي جديد، وخرج هذا الإطار السياسي ليأخذ اسم حزب العمل.

#### ميثاق حزب العمل

وقعت الأطراف الثلاثة التي شكلت حزب العمل على ميثاق تضمن في خطوطه العريضة الأهداف الأساسية التالية للحزب الجديد<sup>(١)</sup>.

- تجميع الشعب اليهودي في بلاده، وإقامة مجتمع عالمي حرّ في إسرائيل.
- خدمة الشعب والدولة وجمهور العالمين.
- السعي من أجل تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والطلائعية بموجب روح

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٢٩.

تراث الشعب اليهودي، ونبوءة الصهيونية الاشتراكية وقيم حركة العمل.

- المحافظة على مبادئ حرية الفكر والتعبير والمناقشة، ووحدة العمل والتنفيذ، وقبول سيادة المجموع والحسم الديمقراطي.

- السعي من أجل ضم جميع الأحزاب الماليتة والجماعات والأفراد الذين يأخذون على عاتقهم قبول مبادئ الحزب.

ومن بين الأهداف السياسية وأهداف الأمن نجد في ميثاق الحزب الأهداف التالية:

- السلام الحقيقي والدائم بين إسرائيل وجاراتها.

- الحرص الدائب على أمن إسرائيل، وإبعاد كل خطر يتهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدة أراضيها.

- دعم مكانة إسرائيل في العالم، وكسب الأصدقاء بين دول العالم وشعوبها.

كما حدد الميثاق أهداف الحزب في مجالات الهجرة، والاستيعاب، والتعليم والثقافة والبحث العلمي.

### الهيكل التنظيمي

وفقاً للاتفاق الذي تم بين أركان حزب العمل، فقد تم وضع أسس لبناء الهيكل التنظيمي للحزب الجديد. وقد جاء الهيكل التنظيمي على النحو التالي:

- المؤتمر

وهو المؤسسة العليا للحزب.

### - المركز الإقليمي

وهو المؤسسة العليا للحزب حتى انعقاد المؤتمر. فهو يتخذ قرارات حول المسائل المبدئية والدستورية، ويقر كل موضوع تقرره الأمانة العامة وتحيله إليه. ويجتمع المركز مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. ويضم (٤٣٨) عضواً موزعين على النحو التالي: (٢٥٠ للمبابي، ١٩٤ أحدات هعفودا، ٩٤ رافي).

#### - الأمانة العامة

وهي مسؤولة عن تنفيذ قرارات المركز. فتناقش وتتخذ القرارات المتعلقة بشؤون الحزب. وهي تعد جدول أعمال المركز. وتجتمع مرة واحدة كل اسبوعين على الأقل. وهي التي تنتخب اللجان الدائمة لشؤون معينة. وهي التي تحدد صلاحيات هذه اللجان ووسائل أعمالها. وتضم الأمانة العامة (١٨٩) عضواً، موزعين على النحو التالي (١٠٩ الماباي، ٤٠ أهدوت هعفودا، ٤٠ رافي).

#### - مكتب القيادة

يتولى جدول أعمال الأمانة العامة. وهو مسؤول عن تنفيذ قراراتها ويناقش الموضوعات التي تكلف بها الأمانة العامة، ويتخذ القرارات بشأنها. ويتولى الشؤون التنظيمية والمالية والإدارية. ويتخذ القرارات بشأنها. وهو ينفذ قراراته بواسطة الدوائر التابعة للمركز الإقليمي، مثل دوائر التنظيم والاعلام والشباب واتحادات المهاجرين والنقابات المهنية وشؤون البلديات. ويضم مكتب القيادة (٢٨) عضواً. موزعين على النحو التالي: (١٦ الماباي، ٦ أهدوت هعفودا، ٦ رافي).

#### - الأمين العام للحزب والنواب الفرعيون

إن الأمانة العامة هي التي تختار الأمناء، وهم يعدون جدول أعمال مكتب القيادة وينفذون قراراته. هذا وقد تم انتخاب غولدا مائير كأول أمينة عامة للحزب وشمعون بيريز وابراهيم جيفلير نائبيين لها.

#### - المحكمة

تضم المحكمة (٣١) عضواً يتم تعيينهم من قبل المركز الإقليمي. وتبحث المحكمة في إجراء تغييرات في اللوائح الإدارية لإقرارها، كما تنظر في الدعاوى التي تحيلها إليها إحدى مؤسسات الحزب ضد عضو أو أكثر في الحزب وبالعكس.

#### - مؤسسة الرقابة

ويتنخبها المركز الإقليمي، وتضم ٥١ عضواً، وتتولى رقابة الأنظمة الإدارية

الخاصة بالشؤون المالية والاجتماعية، ومتابعة التقيد ببنود الميثاق من قبل مؤسسات الحزب وممثليه وتنتظر في شكاوى الأعضاء .

#### القاعدة الاجتماعية

إذا عدنا إلى تاريخ نشوء وتطور الأحزاب العمالية الصهيونية، التي وصلت عبر عمليات انشقاق واتحاد متواصلة على امتداد سني المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، إلى شكلها الحالي المتمثل بمجزي العمل ومابام واللذين كان متحالفين في إطار التجمع العمالي (المصراخ)، فإننا نكتشف أن تلك الأحزاب، علاوة على أنها نشأت في الأصل في بلدان شرق ووسط أوروبا وروسيا، فإن تأسيس فروع لها في فلسطين ارتبط بتدفق الهجرات من تلك البلدان. وبالتالي فإن قيادة تلك الأحزاب ومؤسسيها وحتى كوادرها كانت من تلك البلدان<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من تدفق الهجرات من البلدان الآسيوية - الأفريقية بعد قيام الكيان الصهيوني، إلا أن ذلك لم يحدث خللاً في التركيبة المجتمعية لصالح اليهود الشرقيين، مع أنهم قد شكلوا في تلك الفترة أغلبية في التركيبة الاجتماعية داخل الكيان الصهيوني. وقد ظلت الهيمنة الأشكنازية في كافة الأحزاب والمؤسسات الرسمية. وعلى سبيل المثال لم يكن هناك أي ممثل لليهود الشرقيين في مجلس الدولة المؤقت من بين ممثلي الحزبين الماباي والمابام آنذاك. وكذلك الأمر في الحكومة المؤقتة<sup>(٢)</sup>.

وتقدم لنا المعلومات أن القاعدة الاجتماعية لناخبي حزب العمل قائمة بين مهاجري أوروبا وذريتهم وبين الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ سنة ويخرج من هذه القاعدة الاجتماعية فئة الشباب والمهاجرين من آسيا وأفريقيا وذريتهم وطبقة المثقفين أيضاً. كذلك يجد حزب العمل التأييد له في المستوطنات الزراعية على اختلاف أشكالها وأنواعها، مثل الكيبوتسات والموشافيم<sup>(٣)</sup>.

(١) هاني العبدة، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٢) نفس المصدر ص ١٩٧.

(٣) نفس المصدر ص ١٩٩.



## المشاركة في السلطة

كان حزب الماباي قبل تشكيل حزب العمل يسيطر على الأجهزة الرسمية لليهود في زمن الانتداب وقبل قيام الدولة، مثل الوكالة اليهودية، المنظمة الصهيونية العالمية، المستدروت (اتحاد نقابات العمال). وبعد إعلان قيام الدولة فقد استمرت سيطرة الماباي على مقاليد السلطة. وقد استمرت هذه السيطرة حتى قيام حزب العمل حيث أكمل الحزب نفس الدور السابق لحزب الماباي حتى عام ١٩٧٧، فقد اندحر هذا الحزب في انتخابات الكنيست التاسعة أمام الليكود. ومن ثم تبدلت المواقع السياسية حيث تسلم الليكود السلطة ووقف حزب العمل في صف المعارضة، إلى أن جاءت انتخابات الكنيست الحادية عشرة فعاد حزب العمل للارتقاء إلى السلطة مرة أخرى.

وفي هذا الإطار فإن حزب العمل ومن قبله حزب الماباي قد تولى رئاسة الحكومة ٢٩ عاماً. كان خلال هذه الفترة يشكل الحكومات الإسرائيلية بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة التي كانت تظهر على الساحة السياسية. وقد شاركت الأحزاب الدينية خصوصاً الحزب الوطني الديني في ائتلاف كافة الحكومات الإسرائيلية مع حزب العمل. كما شارك في الائتلاف كثير من الأحزاب اليمينية الإسرائيلية. أما على صعيد الكنيست فقد ظل حزب العمل ومن قبله الماباي يحتفظ بالأغلبية داخل البرلمان طيلة ثماني دورات متتالية. أما في الكنيست التاسعة فقد تراجع أمام الليكود الذي فاز عليه في انتخابات هذه الدورة. وقد ظل حزب العمل في الصف الثاني بعد الليكود حتى انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث فاز على الليكود بثلاثة أصوات فقط، وذلك في إطار التجمع (المعراخ). أما إذا أسقطنا عدد النواب السبعة للمابام من مجموع عدد المقاعد التي حصل عليها التجمع (المعراخ) فإن حزب العمل يأتي بعد الليكود في ترتيب الأحزاب.

ويشير الجدول التالي إلى عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العمل منذ الدورة الأولى للكنيست حتى الكنيست الحادية عشرة وهي الدورة الأخيرة.

الكنيت	العام	عدد مقاعد حزب العمل	ملاحظات
١ - الكنيست الأولى	١٩٤٩	٤٦	يضاف إليها مقعدان حصلت عليها قائمة العرب المرتبطين بحزب العمل.
٢ - الكنيست الثانية	١٩٥١	٤٥	يضاف إليها ثلاثة مقاعد للعرب المرتبطين بهذا الحزب.
٣ - الكنيست الثالثة	١٩٥٥	٤٠	تضاف إليها مقاعد «أحدوت ممنفودا» العشرة والمقعدان الذين حصلت عليها قائمة العرب المرتبطين بحزب العمل.
٤ - الكنيست الرابعة	١٩٥٩	٤٧	يضاف إليها ٧ مقاعد «أحدوت ممنفودا» ومقعدان لعرب حزب العمل.
٥ - الكنيست الخامسة	١٩٦١	٤٢	يضاف إليها ٨ مقاعد «أحدوت ممنفودا»، ومقعدان لعرب حزب العمل.
٦ - الكنيست السادسة	١٩٦٥	٤٥	بعد التحالف بين «ماباي» و«أحدوت ممنفودا» يضاف إليها مقعدان لقائمة التعاون والإخاء المرتبطة بحزب العمل ويضاف إليها ١٠ مقاعد لكتلة «رافي».
٧ - الكنيست السابعة	١٩٦٩	٥٦ - ٨	«للمعراخ الذي جمع إضافة إلى «الماباي» و«رافي» وأحدوت ممنفودا» حزب مابام» الذي له ٧/١ المقاعد.
٨ - الكنيست الثامنة	١٩٧٣	٥١ - ٧	«المعراخ» مطروح منه مقاعد «مابام».
٩ - الكنيست التاسعة	١٩٧٧	٣٢ - ٤	«المعراخ» مطروح منه مقاعد «مابام».

١٠- الكنيست العاشرة	١٩٨١	٧ - ٤٧	«المعراخ» مطروح منه مقاعد «مابام».
١١- الكنيست الحادية عشرة	١٩٨٤	٧ - ٤٤	«المعراخ» مطروح منه مقاعد «مابام».

### سياسة حزب العمل

قبل انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وزع التجمع كراساً يتكون من ٩٦ صفحة ويحتوي على عشرة أبواب صاغ خلالها سياسته العامة. وقد تم توزيع البرنامج باعتباره يعكس سياسة المعراخ في هذه المرحلة. وبالرغم من أن هذا البرنامج يظهر وكأنه يعبر عن الموقف المشترك لحزب العمل وحزب المابام، إلا أنه في حقيقة الأمر يعبر عن موقف حزب العمل، الذي كان يفرض شروطه ومواقفه على الأحزاب المتحالفة معه باعتباره الحزب الأكبر بينها.

وقد جاء في البرنامج<sup>(١)</sup>:

#### أ - الأهداف السياسية

- ١ - استئناف مسيرة السلام في المنظمة وتدعيم السلام مع مصر وتعميقه، وإنهاء تواجد جيش الدفاع في لبنان من خلال ضمان سلامة مستوطنات الشمال. وهذه هي الأهداف السياسية الأمنية الرئيسية في هذه الفترة
- ٢ - ستبادر الحكومة الإسرائيلية إلى إجراءات سياسية تمهيداً لمباحثات سلام بين إسرائيل وجاراتها دون شروط مسبقة من أي طرف كان على أساس قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢ - ٣٣٨).
- ٣ - دولة إسرائيل بحاجة إلى حدود يمكن الدفاع عنها وتسمح بتوفير الحماية الناجمة بقوتها الذاتية ضد أي هجوم يتهددها، وستتضمن اتفاقيات السلام تجريد مناطق، وترتيبات أمنية، بالإضافة إلى الحدود التي يمكن

(١) مجلة الأرض العدد الثاني عشر ١٩٨٥/٣/٧ نقلًا عن يديعوت أحرانوت ١٩٨٤/٦/٢١.

الدفاع عنها، وليست كبديل عن هذه الإجراءات، وتستمر إسرائيل على حدود معترف بها ويمكن الدفاع عنها والتي ستكون حدوداً سياسية دائمة، ولن تعود إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، التي كانت تشكل إغراء بالهجوم عليها.

#### ب - القدس

القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي المكان الذي يتواجد فيه مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وسيم احترام حقوق جميع سكانها دون تفريق من حيث الدين والقومية كما سيم ضمان الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين بإدارتهم المستقلة، وسيستمر ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة مع حرية الدخول إليها. وسيؤدي التنظيم البلدي للمدينة إلى التعبير عن ميزتها وعن ضرورة إظهار الميزة القومية والاجتماعية لسكانها اليهود والعرب، وستعمل الحكومة بزعامة «المراخ» على تحقيق القانون الأساسي «القدس عاصمة إسرائيل».

#### ج - السلام مع مصر

- ١ - ستدعو الحكومة بزعامة المراخ مصر إلى العمل المشترك لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين البلدين من خلال السعي المشترك للتوصل إلى تحسن في العلاقات بين الدولتين وتعميق السلام فيما بينهما.
- ٢ - ستوجه الحكومة الإسرائيلية إلى مصر بطلب لاستئناف التمثيل والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعطاء معنى ومضمون لمعاهدة السلام.
- ٣ - ستدعو الحكومة الإسرائيلية بزعامة المراخ مصر إلى استئناف دورها في عملية السلام بناء على التزامها باتفاقيات «كامب ديفيد».
- ٤ - ستبادر حكومة إسرائيل بزعامة المراخ إلى استئناف مسيرة السلام في المنطقة، وهذه خطوة يمكن أن تخلق ظروفًا هامة لزيادة الثقة وترسيخ

السلام مع مصر .

### د - استئناف مسيرة السلام

١ - ستدعو الحكومة الإسرائيلية بزعامة المعراخ الأردن إلى الانضمام إلى المسيرة السياسية دون شروط مسبقة وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٣٤٢/٣٣٨ .

٢ - تؤيد حكومة إسرائيل اشتراك ممثلين مأذونين عن السكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة، في المباحثات التي سيجري مع حكومة الأردن، بهدف تمكينهم من الاشتراك في تحديد مستقبلهم .

٣ - ستكون الحكومة الإسرائيلية على استعداد للتباحث مع الأردن والممثلين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة حول تسوية لفترة انتقالية تمهيداً للتوقيع على اتفاقية سلام . وستم بلورة الأسس والشروط للفترة الانتقالية خلال مباحثات على أساس اتفاقيات « كامب ديفيد » أو أية خطة أخرى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف .

٤ - ستعمل الحكومة الإسرائيلية وفق الموقف الأساسي للمعراخ الذي ينص على أن منظمة التحرير وكل منظمة أخرى تعتمد على الميثاق الفلسطيني وترفض حق دولة إسرائيل والطابع القومي للشعب اليهودي أو التي تتعامل بأساليب الارهاب، لا يمكن أن تكون شريكة في المباحثات .

٥ - ستكون الحكومة بزعامة المعراخ على استعداد لإتاحة المجال كما في الماضي، أمام التفاوض مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الإرهاب .

### هـ - مبادئ الحل الدائم في يهودا والسامرة وقطاع غزة

١ - يسعى المعراخ إلى إبرام معاهدة سلام مع الأردن تربط بين ضرورة تأسيس أمن إسرائيل على حدود قابلة للدفاع عنها، وبين الاعتراف بوجوب استمرار قيام إسرائيل كدولة ذات غالبية يهودية واضحة .

ومجتمع ديمقراطي ولتحقيق هذه الأهداف، ومن خلال الاعتراف بضرورة المساعدة على الحل السياسي للقضية الفلسطينية سيكون الممرح مستعداً لاتفاق يعتمد على حل إقليمي وسط.

٢ - ستصر حكومة إسرائيل على أن يكون التشكيل الأمني لقوات جيش الدفاع والاستيطان الذي يشمل، غور الأردن بما في ذلك شمال غرب البحر الميت، وغوش عتسيون ومحيط القدس وجنوب قطاع غزة، مشمولاً ضمن مناطق السيادة الإسرائيلية ريثما يحل السلام، وستستمر السيادة الإسرائيلية على المناطق الأمنية وعلى هذه المستوطنات، في كل تسوية لفترة انتقالية أو اتفاق مرحلي، مع ضمان مكانة هذه المناطق واستمرار تطور الاستيطان اليهودي فيها.

٣ - ينبغي ويمكن للقضية الفلسطينية بكل جوانبها أن تجد حلاً لها ضمن إطار أردني فلسطيني وستمدد الدولة الأردنية الفلسطينية فوق الأراضي الأردنية التي تكون غالبية سكانها من الفلسطينيين وفوق مناطق محددة ومزدحمة بالسكان العرب في يهودا والسامرة وغزة والتي ستخليها قوات جيش الدفاع مع قيام السلام.

٤ - تعارض إسرائيل قيام دولة فلسطينية أخرى في المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن، والتي لن تعمل إلا على تخليد النزاع وستكون بؤرة للعداء ولتأجيج المشاعر التي ستعرض سلامة إسرائيل وسلامة المنطقة بأكملها إلى الخطر.

٥ - نهر الأردن هو حدود الأمن لإسرائيل من جهة الشرق، ولا يمكن لأي جيش أجنبي أن يمتاز نهر الأردن غرباً، والمناطق التي سيخليها جيش الدفاع غرب نهر الأردن سيتم تحريرها، بالإضافة إلى التجريد ستصر إسرائيل على التوصل إلى التسويات الأمنية الحيوية لها.

٦ - يرفض الممرح سياسة الليكود القائمة على عدم التخلي عن «أي شيء» وهي السياسة التي تحبط كل إمكانية للسلام في المستقبل ومن شأنها أن

تحول إسرائيل من دولة ذات غالبية يهودية واضحة إلى دولة ذات قوميتين، فهذه السياسة تتنافى مع المضمون الصهيوني والديمقراطي لإسرائيل، ومن شأنها أن تسيء إلى حصانتها الداخلية.

٧ - يقوم موقف المراح على أن قيام المجتمع الديمقراطي في إسرائيل الذي يعتمد على تساوي الحقوق بالنسبة لجميع المواطنين لا يتماشى مع الغرض الدائم للسلطة على السكان العرب الفلسطينيين في كل مناطق يهودا والسامرة وغزة.

٨ - ستعمل حكومة المراح بحزم وإصرار على اجتثاث كل ظواهر مخالفة القانون ورفض السيادة مثلما ظهرت في قضية منظمة الإرهاب اليهودي، فهذه الظواهر تتناقض مع كل الأخلاق اليهودية الإنسانية، وقد نمت على أرضية سياسة الضم الكامل، والأيديولوجية المتطرفة، ورفض كل حل وسط.

و - الاستيطان والحدود الدائمة.

١ - يعتبر الاستيطان الصهيوني في غور الأردن (بما في ذلك شال البحر الميت) وفي غوش عتسيون ومحيط القدس، وفي جنوبي قطاع غزة، وفي الجولان - من خلال اعتبارات الأمن الاستراتيجي، وبالتعاون الوثيق مع جيش الدفاع - يعتبر حيويًا لأمن الدولة. وهو يشكل، كأى مشروع إستيطاني صهيوني، قيمة تربية واجتاعية وطلائعية وله قيمة في الصراع السياسي من أجل بلورة حدود السلام.

٢ - لن تقوم الحكومة بزراعة المراح بتوطين المناطق المأهولة بكثافة عربية في قلب يهودا والسامرة، وهي المناطق التي لن تكون ضمن السيادة الإسرائيلية.

٣ - ستصر إسرائيل في المفاوضات السلمية بينها وبين الأردن على عدم تفكيك المستوطنات بينها وبين الأطراف حيث يمكن لهذه المستوطنات البقاء على حالها مع ضمان سلامتها وأمن المستوطنين.

٤ - ستعمل الحكومة بزعامة المراح مجزم ضد كل خرق لقراراتها وقرارات الكنيست في موضوع المستوطنات.

ز - السياسة في مناطق يهودا والسامرة وغزة:

١ - ستظل إسرائيل تستخدم كامل صلاحياتها في كافة مناطق يهودا والسامرة وغزة، طالما لم يتم التوصل إلى اتفاقية سلام واتفاق مرحلي على طريق السلام.

٢ - ستعمل إسرائيل في هذه المناطق من خلال احترامها لحقوق السكان والاهتمام بسلامتهم وأمنهم وستحرص الحكومة بزعامة المراح على توفير حقوق الفرد، وعلى القانون والنظام في هذه المناطق، وعلى تساوي جميع السكان أمام القانون، وسيتم توفير طرق الرقابة المناسبة لتحقيق هذه السياسة.

٣ - ستسهر إسرائيل على الأمن الداخلي، وستحول دون أي عمل سري سياسي أو عسكري من جانب منظمة التحرير أو الجهات المعادية الأخرى. وستعمل إسرائيل ضد بؤر الإرهاب والتخريب التي تهدف إلى زعزعة السلام، والحياة اليومية في يهودا والسامرة وغزة وضمن حدود دولة إسرائيل.

٤ - في الوضع الراهن الذي يستمر فيه غياب السلام أو الاتفاقيات السياسية حول مستقبل يهودا والسامرة وغزة سوف تنقل إسرائيل صلاحيات ومجالات مسؤولية واسعة قدر المستطاع فيما يتعلق بالمسائل المدنية في تلك المناطق، وذلك من خلال وجهة النظر القائلة إن على إسرائيل التركيز بشكل خاص على ضمان الأمن الداخلي ومنع الإرهاب.

٥ - ستشجع الحكومة بزعامة المراح على إجراء حوار دائم وعلاقات وطيدة مع الجهات والشخصيات الفلسطينية في يهودا والسامرة وغزة والتي ترفض الإرهاب، وتعترف بإسرائيل وبضرورة للتوصل معها إلى تسوية سياسية.



٦١ - ستعمل حكومة المراح بكامل صلاحياتها ضد ظواهر مخالفة القانون،  
وضد استخدام الإرهاب والعنف من جانب اليهود المتطرفين.

### ح - الحدود الشمالية

أ - لبنان:

١ - ستعمل حكومة إسرائيل بزعامة المراح من أجل التوصل إلى معاهدة  
سلام مع لبنان وشعبه وفقاً للحدود الدائمة بين البلدين.

٢ - كان الموقف الأساسي للمراح، وما يزال يقوم على أن الأمن على طول  
الحدود الشمالية وسلامة المستوطنات والسكان في تلك المنطقة هي  
الأهداف الوحيدة التي ينبغي أن توجه إسرائيل عند تحديد إجراءاتها إزاء  
لبنان.

٣ - يؤكد المراح على أن استمرار التواجد الإسرائيلي العسكري في لبنان،  
دون اتخاذ مبادرة من جانب حكومة إسرائيل للتدعيم السريع للترتيبات  
الأمنية وانسحاب جيش الدفاع من لبنان، إنما يسيء إلى الجيش والأمن  
والدولة.

٤ - ستعمل الحكومة بزعامة المراح على وضع ترتيبات أمنية خلال وقت  
قصير تضمن الأمن على طول الحدود الشمالية، وتضمن سلامة المستوطنات  
وتسمح لجيش الدفاع بالخروج من لبنان، وعلى هذه الترتيبات أن تمنع  
تدعيم المخربين في جنوب لبنان، وتمنع إقامة قاعدة يمكن منها تهديد شمال  
إسرائيل.

٥ - هذه الترتيبات تفرض قيام حزام أمني في جنوب لبنان يكون تحت سيطرة  
وإشراف قوات دولية من خلال إعطاء دعم وتغطية من جانب قوات  
جيش الدفاع. وستعمل إسرائيل من أجل التوصل إلى موافقة على أن  
تتمركز قوات دولية في الحزام الأمني وعلى اشتراكها في الترتيبات  
الأمنية.

٦ - ستواصل إسرائيل بنفسها توفير حرية الملاحة البحرية الجوية في منطقة الأمن اللبنانية. وستضمن قيام ونجاحة الترتيبات الأمنية جنوب لبنان مع المحافظة لنفسها على حرية مكافحة المخربين حتى بعد خروج جيش الدفاع من لبنان.

ب - سورية :

١ - ستعمل حكومة المراح على قيام مباحثات سلام مع سورية دون شروط مسبقة.

٢ - على حكومة إسرائيل وجيش الدفاع الانتباه والاستعداد مقابل تعاظم الجيش السوري والتهديدات بالحرب التي تصدر عن سورية.

٣ - ستسعى إسرائيل نحو التوصل إلى تفاهم وإلى حوار مع سورية قبل مباحثات السلام ، للحيلولة دون التصعيد بين البلدين.

#### ط - جيش الدفاع

١ - ستقوم الحكومة بزعامة المراح بكل ما يلزم من أجل توفير قوة رادة وتفوق جيش الدفاع في الحسم مقابل كل تهديد عسكري محتمل. وسيتم العمل باستمرار من أجل دعم قوة جيش الدفاع، من أجل حماية الدولة ومواطنيها وضمان قدرته على صد أي هجوم عسكري محتمل من جانب أية دولة أو مجموعة من الدول. ويفرض سباق التسلح المتزايد في دول المنطقة على إسرائيل استمرار دعم قواتها العسكرية للمحافظة على التفوق النووي لجيش الدفاع على جميع دول المواجهة.

٢ - إن جيش الدفاع هو جيش الشعب، حاضخ لسيادة المؤسسات الديمقراطية للدولة ويعتمد على رعاية التضامن وروح التطوع بين الجنود والقادة، ويستكر المراح جنيع ظواهر رفض الخدمة في جيش الدفاع أو تنفيذ الواجبات ضمن إطار الخدمة وسيحرص على تنمية ورعاية التطوع في الأجهزة الأمنية.

٣ - ستقوم سياسة حكومة المعراخ على وجهة نظر أساسية تقول إن جيش الدفاع - الذي هو جيش دفاعي - سوف يعمل بمبادرة من السلطة المدنية المختارة فقط من أجل الدفاع عن الدولة وضمان وجودها، ومنع أية إساءة إلى أمنها وسلامة مواطنيها.

٤ - سوف يحرص جيش الدفاع على المحافظة في كل عملياته على طهارة سلاحه مع ضمان أخلاقية عالية في القتال، وسيتم اتخاذ الإجراءات التربوية والانضباطية التي تكفل هذا المبدأ الأساسي عند تنفيذ نشاطات جيش الدفاع.

٥ - ستعطي الحكومة بزعامة المعراخ الأولوية للبحث والتطوير المستقلين في مجالات الأمن وتوسيع الانتاج الذاتي للأسلحة والمتاد العسكري الحديث المتطور.

٦ - ستعمل حكومة المعراخ من أجل زيادة استعداد القادة وأصحاب الاختصاصات الفنية المهنية للاستمرار والخدمة في الجيش العامل وتحسين ظروف الخدمة والأجر بالنسبة للذين يخدمون في هذا الجيش.

أما بالنسبة للبرنامج الاقتصادي للمعراخ فهو يقوم على اتفاق وطني بين الحكومة والمستدروت وأرباب العمل للوصول إلى تسوية تكبح الارتفاع السريع للأسعار والأجور والمداخيل. وهو يعد بمنع زيادة الضرائب وتخفيضها بالنسبة للعمال الأجراء في قطاعات الإنتاج والتصدير، كما يعد بالعمل لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وبتسهيلات ضريبية لتشجيع التصدير، وبعدم المساس بمدخرات الشعب، وبإقامة مراكز صناعية متقدمة تستخدم أحدث الأساليب العلمية.

البرنامج السياسي للمعراخ والذي أوردناه كاملاً يعبر عن مواقف حزب العمل الحالية من مختلف القضايا الهامة التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. وهو صورة واضحة عن هذه المواقف الغامضة المطاطة وغير المحددة الملامع وخاصة فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧... وهو لا يحدد

موقفاً من احتلال الضفة الجولان السورية ويتمسك بالقدس ويرفض منظمة التحرير الفلسطينية. أما بصدد الضفة الغربية وقطاع غزة فإن الموقف المعروف يعتبر تراجعاً عن المواقف السابقة المعلنة لحزب العمل والتي ظهرت فيما سمي «مشروع آلون» الذي قدم عام ١٩٦٧، هذا الموقف استمرار للتراجعات التي ظهرت في وثيقة الـ ١٤ بنياً، وبرنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست العاشرة، وهو يعكس الانتقال المستمر في مواقف هذا الحزب نحو اليمين. لقد اقتصر استعداد حزب العمل في برنامجه السياسي الحالي على جعل «الدولة الأردنية الفلسطينية» تمتد فوق «مناطق محددة ومزدحمة بالسكان»، أي فوق المدن، فيما كان «مشروع آلون» يعرض الانسحاب من مناطق تقارب مساحتها ثلثي الضفة الغربية.

أما بالنسبة للمستوطنات في الأراضي المحتلة فالبرنامج يحدد بأن «حكومة المراح» التي يعمل على إقامتها سوف تتمسك بالمستوطنات القائمة وستعمل على استمرار الاستيطان في مناطق معينة مثل غور الأردن ومحيط القدس وغوش عتسيون والجولان وقطاع غزة. وهو يربط الاستيطان بمقتضيات الأمن الاستراتيجي ويعتبره حيوياً لدولة إسرائيل وأمنها. ومن الجدير بالذكر أن المستوطنات الكبرى في الضفة والقطاع بنيت أو بدىء في بنائها في عهد حزب العمل.

أما بالنسبة لحدود إسرائيل فالبرنامج يتركها دون تحديد، لإتاحة الفرصة لاستخدام الذرائع الأمنية المختلفة، كي تستمر في الامتداد والتوسع بحيث تسير نحو تحقيق «الدولة التوراتية»، وذلك جرياً على قول «غولدا مائير» - زعيمة حزب العمل سابقاً - : «ليس لدى إسرائيل خريطة محددة للمستقبل»، وقولها: «إن حدود إسرائيل تتحدد حيث يستوطن اليهود».

أما عن معاملة العرب في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الرغم من حديث هذا البرنامج عن احترام حقوق السكان والاهتمام بسلامتهم وأمنهم، وتساوي جميع السكان أمام القانون، فقد مارس حزب العمل طيلة سنوات حكمه سياسة

القمع والاضطهاد والتمييز العنصري ضد العرب في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ .  
والمحتلة عام ١٩٦٧ وهو يمنع العرب في المناطق المحتلة - على وجه الخصوص -  
وخاصة بعد أن عاد إلى الحكم شريكاً « لليكود » من ممارسة أبسط حقوقهم  
الإنسانية ويواصل سياسة البطش ، سياسة الحديد والنار ونسف المساكن  
ضدهم... أما في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ فإن هود هذا الحزب تجاههم  
تتبخر فور انتهاء المعارك الانتخابية ولا تختلف سياسته في شيء عن سياسة  
القوى اليمينية المتطرفة في تحالف « الليكود » .

أما بالنسبة لحل القضية الفلسطينية فكما سبق وأشرنا فهو يرفض الاعتراف  
بمنظمة التحرير ويرفض إقامة دولة فلسطينية ، ويدعو إلى حل هذه القضية من  
خلال مفاوضات مباشرة مع الأردن بحيث يتم الحل في إطار دولة أردنية  
فلسطينية في شرق الأردن تمتد صلاحياتها الإدارية على مناطق كثيفة السكان في  
الضفة « بعض المدن » دون أن تكون لها سيادة على الأرض .

أما عن السلام مع الدول العربية المجاورة فإن حزب العمل وبرنامجه يتحدث  
عن الأردن ، والفلسطينيين من المناطق المحتلة ويدعوهم للمفاوضات المباشرة ،  
أما الدول العربية الأخرى فإن حزب العمل يؤكد موقفه الداعي باستمرار إلى  
التفاوض مع هذه الأطراف بشكل منفرد وبرعاية الولايات المتحدة . ويرفض  
أي إطار دولي كمؤتمر أو غيره ، تحضره أطراف أخرى غير الولايات المتحدة  
ويرفض التفاوض مع العرب مجتمعين . أي إنه يدعو الدول العربية إلى توقيع  
« اتفاقيات استسلام » على نسق « كامب ديفيد » دون أن يبدي أي استعداد  
للانسحاب من أي جزء من الأراضي العربية المحتلة .

### شخصياته القيادية

هناك مجموعة من الشخصيات لعبت دوراً بارزاً في قيادة هذا الحزب قبل  
قيام الدولة ، ومنهم إسحق بن زفي ، بيرل كاتسلن ، إسحق تاينكين ، أدولف  
بيرمان ، وديفيد ريمس وغيرهم . وهناك بعض الشخصيات التي لعبت دوراً  
بارزاً في تاريخ حزب العمل بعد قيام الدولة .

وستعرض حياة أولئك الذين قادوا الحزب بعد قيام الدولة ومن ثم  
ستعرف على القادة الحاليين للحزب في المرحلة الحالية ممن لم يرد توضيح لهم في  
السابق:

#### قادة الحزب بعد قيام الدولة<sup>(١)</sup>

- |                     |                 |
|---------------------|-----------------|
| ١ - ديفيد بن غوريون | ٢ - موشي شاريت  |
| ٣ - ليفي أشكول      | ٤ - غولدا مائير |
| ٥ - إيغال ألون      | ٦ - موشي ديان   |

#### إيغال ألون

من أصل روسي جاءت أسرته إلى فلسطين مع أوائل الميجرات الصهيونية  
إليها عام ١٨٨٢، التحق «بالمجاناه» في سن مبكرة وأصبح قائداً للقوة  
الضاربة «البالماخ» عام ١٩٤٥ ولعب دوراً بارزاً في حرب عام ١٩٤٨... انشق  
عن «البيا» مع أحداث معفودا عام ١٩٤٤ الذي اتحد مع «هشومير  
هتسمر» ليكون حزب «مبام» لكن «ألون» عاد وخرج من «مبام» على رأس  
أحداث معفودا عام ١٩٥٤ وليستمر على رأس هذا الحزب المستقل حتى عاد  
للاتحاد مع حزب العمل (مباي) عام ١٩٦٥. وليصبح أحد قاداته البارزين  
ونائباً لرئيس وزراء الكيان الصهيوني «ليفى أشكول» في عام ١٩٦٨ وكان قد  
شغل منصب وزير العمل في حكومات متعاقبة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٨. وقد  
شغل منصب وزير التربية ونائب رئيس الحكومة حتى عام ١٩٧٤. ثم أصبح  
وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الحكومة في عهد «يتسحاق رابين» في الفترة بين  
عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧. وبعد ذلك كان في ترتيبه الثاني في حزب العمل بعد  
«شمعون بيرس» وبقي كذلك إلى أن توفي عام ١٩٨٠.

#### موشي ديان

من مواليد فلسطين عام ١٩١٥ لأب وأم من أصل روسي، انضم إلى شيية

(١) أنظر توضيح بن غوريون، شاريت، أشكول، مائير في الصفحات السابقة.

«المباي» عام ١٩٤٤ وعمل في «المجاناة» وأصبح من قادتها وفي حرب عام ١٩٤٨ قاد المعارك في المنطقة الوسطى ثم انتقل إلى قيادة الجبهة الجنوبية. عين رئيساً لأركان الجيش الصهيوني عام ١٩٥٣ وقاد الهجوم الصهيوني على سيناء عام ١٩٥٦، وبقي في رئاسة الأركان حتى عام ١٩٥٨ ثم أصبح وزيراً للزراعة في عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٦٤. انشق عن حزب العمل مع «بن غوريون» عام ١٩٦٥ حيث قاما بإنشاء حزب «رافي» مع شمعون بيرس». وفي عام ١٩٦٧ عشية الحرب عين «وزيراً للدفاع» وبقي يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٧٤. وقد عاد «ديان» إلى حزب العمل عام ١٩٦٨ لكنه ترك الحزب عام ١٩٧٧ عقب انتخابات الكنيست السابقة حيث فقد أغلبيته، وشارك في حكومة «بيغن» كوزير للخارجية حتى أواخر عام ١٩٧٩ وبعد ذلك شكل حركة تيلم التي فازت بمقعدين في الكنيست العاشرة ولم تلبث أن انحلت بعد وفاة ديان في عام ١٩٨١.

#### أبرز قادة الحزب الحاليين<sup>(١)</sup>

- |                 |                  |
|-----------------|------------------|
| ١ - شمعون بيريز | ٢ - اسحق رابين   |
| ٣ - اسحق نافون  | ٤ - حاييم بارليف |
| ٥ - مردخاي غور  | ٦ - أبا أيبان.   |

حاييم بارليف

سكرتير عام حزب العمل حالياً، ووزير الشرطة في حكومة بيرس الحالية. من أصل «يوغسلافي» انضم إلى «البالماخ»، وقاد كتيبة آلية في حرب عام ١٩٤٨. وقاد فرقة مدرعة عام ١٩٥٦، ثم عين قائداً ل سلاح المدرعات عام ١٩٥٧، ثم نائباً لرئيس الأركان عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٦٨ أصبح ثامن رئيس أركان في تاريخ الكيان الصهيوني واستمر إلى عام ١٩٧١ حيث أصبح وزيراً للتجارة والصناعة وقد تسلم سكرتارية حزب العمل عام ١٩٧٨، وأسند إليه منصب وزير الشرطة في ١٤/٩/١٩٨٤.

(١) أنظر توضيح، بيريز، رابين، نافون في الصفحات السابقة.

## مردخاي غور

من أصل روسي انضم إلى حزب العمل عام ١٩٧٨ وأصبح من قاداته اعتماداً على ماضيه العسكري فهو عاشر رئيس أركان في تاريخ الجيش الصهيوني من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ - دخل عضوية الكنيست في الدورة العاشرة وفي الحادية عشرة الحالية. وهو وزير الصحة الحالي في حكومة « بيرس ».

## أبا اييان

من مواليد جنوب أفريقيا متخصص في لغات الشرق الأدنى. تطوع في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب استقر في القدس ليلتحق بالدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وقد شارك في وفدها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. ثم أصبح أول رئيس لوفد إسرائيل في الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٥٠ عين سفيراً لإسرائيل في واشنطن إضافة لمنصبه في الأمم المتحدة. عضو في الكنيست منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن. عين وزيراً بلا وزارة عام ١٩٥٩ ثم وزيراً للتربية عام ١٩٦٠. ثم عين في عام ١٩٦٣ نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.

أحد قادة حزب العمل الحاليين، رغم انه غير قادر على المنافسة على الزعامة، وقد تسلم منصب رئيس لجنة الأمن والشؤون الخارجية في الكنيست الأخيرة.

وهناك نسق آخر من قادة حزب العمل، مثل جاد يعقوبي « وزير التخطيط والاقتصاد في حكومة بيرس الحالية والذي يعتبر رجل الاقتصاد الأول في حزب العمل ». « إسرائيل كيسار » السكرتير العام للمستدروت، «ه أرييه نحكمين» وزير الزراعة « يعقوب تسور » وزير شؤون الهجرة والاستيعاب «ه موشي شاحل» وزير الطاقة والتطوير، «ه شلومو هيلل» رئيس الكنيست.



## المبحث الثاني

### حزب المابام

كلمة مابام هي الأحرف الأولى لاسم الحزب باللغة العبرية، وهي (مفلغت هبو علم هميثو حيدت)، وتعني حزب العمال الموحد. ظهر الحزب على المسرح السياسي في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، بعد اتفاق جرى بين ثلاث كتل سياسية هي: كتلة احدثت معفودا التي انشقت عن حزب الماباي، وكانت هذه الكتلة قد شكلت مع حركة الحارس القتي (هشومير - هشعير) كتلة واحدة، ثم حركة بوغالي تسبون (العمال الصهاينة اليساريين). وقد خرج حزب المابام من تحالف هذه الاحزاب الثلاثة.

ومن الملاحظ ان هذه الجماعات الثلاث التي تكون منها حزب العمل، هي ذات نزعة ماركسية (شيوعية). فاحدوت معفودا كانت تشكل الجناح اليساري في حزب الماباي، وقد انفصل عن الماباي لأنه وضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق المصالح القومية لليهود. كما كان حزب الحارس القتي يضم جماعة الشيوعيين القدماء اما حركة بوغالي تسبون فكانت تمثل الجناح الماركسي للعمال الصهيونيين. وكانت هذه المجموعات الثلاث تسعى لإعطاء الدولة صيغة قومية ثنائية، أي ان تقوم في فلسطين دولة عربية يهودية، كما كانت تسعى لأن توحد بين العرب واليهود في حركة اشتراكية شيوعية<sup>(١)</sup>.

ظهر حزب المابام كحزب ماركسي على الحياة السياسية، ورفع الشعارات التي تؤيد هذا الاتجاه. إلا ان الطروحات النظرية والممارسات التطبيقية تدعو

---

(١) د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في اسرائيل، مرجع سابق ص ١٣٤.

لناقشة ارتباط هذا الحزب بالماركسية. فعلى الصعيد النظري فقد اخذ حزب المابام بالتراجع نحو تطبيق الشيوعية اذ أعلن في برنامج عام ١٩٦٥ ان الطريق لبناء الاشتراكية يكون أولاً بالتحرر القومي وذلك بتجمع غالبية الشعب اليهودي في العالم في الارض المهجورة. ومن ثم وفي مرحلة ثانية فانه يجري تطبيق الاشتراكية<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم انه حتى عام ١٩٦٥ لم يكن قد تجمع في فلسطين من يهود العالم سوى ١٥٪. في حين ان غالبية يهود العالم ما تزال في ارض الشتات، بل وتسمى للاندماج في مجتمعاتها، مما يعني ان مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة لانهائية. ومن ثم فان مرحلة تطبيق الاشتراكية هي مرحلة مؤجلة إلى ما لانهاية، وفي الانتظار اللانهائي، وحتى تحقيق الهدف الصهيوني فان معنى ذلك تجاهل وتناسي ما تبقى من الشعارات والاهداف الاشتراكية والماركسية التي يتنادي بها الحزب. وهذا ما يوضح عدم جدية الطرح الاشتراكي والطبقي للحزب والماركسية المزيفة.

ويعزز هذا الأمر الممارسات التطبيقية له. حيث تحالف مع حزب العمل الاسرائيلي ومن خلال هذا التحالف فقد شارك في كافة الحكومات الائتلافية في إطار التجمع والتي كان يشكلها هذا الحزب. وكان يلتقي المابام في إطار الحكومة مع العديد من الاحزاب التي لها توجهات يمينية متطرفة كالأحزاب الدينية وغيرها. والتي لها توجهات ايديولوجية تختلف في طروحاتها عن توجهات وتصورات المابام الاشتراكية.

### الميكمل التنظيمي

يتكون حزب المابام في تشكيله التنظيمي من<sup>(٢)</sup>:

---

(١) سلم نوران اجنيد، الاحزاب الاسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في الرباط ص ١٠٠.

(٢) هاني جبدالله، الاحزاب السياسية، مرجع سابق ص ١٨٢.

#### - المؤتمر

وهو أعلى سلطة حزبية، وينعقد على الأغلب مرة كل أربع سنوات، وفي بعض الاحيان كانت الفترة الفاصلة بين مؤتمرات أطول من ذلك. وتتمثل في المؤتمر فروع الحزب في الكيبوتس والمدن، وكذلك القطاع العربي. وعند الحاجة ينعقد المؤتمر في دورة استثنائية للبحث في مواضيع ملحة، مثل الموافقة على البرنامج الانتخابي او مسألة استمرار الشراكة في إطار المراح، كما حصل سنة ١٩٧٧.

#### - المجلس

وهو يقوم مقام المؤتمر في الفترة الفاصلة بين مؤتمرات، وينعقد في فترات زمنية متقاربة (كل سنتين).

#### - اللجنة المركزية

تلي اللجنة المركزية المجلس في الهرم التنظيمي. وهي التي تقوم بانتخاب الهيئات الاخرى، وليس هناك وقت محدد لانعقادها، بل تعقد كلما اقتضت الحاجة. وتعالج اللجنة المركزية شؤون الحزب السياسية والتنظيمية. ويتفرع عن اللجنة المركزية لجان عدة اهمها اللجنة السياسية.

#### - السكرتارية

وتلي اللجنة المركزية، ومهمتها متابعة شؤون الحزب الجارية والاشراف على تنفيذ مقررات اللجنة المركزية.

#### - القيادة

وهي هيئة مقلصة جداً، وتعتبر بمثابة الزعامة الجماعية للحزب ويشارك فيها السكرتير العام للحزب، والسكرتير السياسي، وسكرتير اللجنة المركزية، إلى جانب شخصيات مركزية اخرى، منها أعضاء الحزب في الكنيست.

## القاعدة الاجتماعية

حل حزب المابام منذ تأسيسه الأفكار والشعارات المتعلقة بالدمج بين الصهيونية والاشتراكية الثورية، والايان بفكرة الصراع الطبقي، واقامة نظام اقتصادي جماعي، متهجاً بالتالي خطأ صهيونياً ماركسياً، حيث يسمى لإقامة مجتمع اشتراكي في نفس الوقت الذي تم فيه عملية تحقيق المشروع الصهيوني<sup>(١)</sup>.

وانسجماً مع خطه هذا سعى لإقامة المستوطنات الجماعية، ذات النمط الاشتراكي، معتمداً في ذلك على جماعية العمل والانتاج والاستهلاك، وجماعية الادارة والتسيير واتخاذ القرارات. وقد اعتبر هذه الطريقة تؤدي إلى تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني من جانب، وفي نفس الوقت اداة خلق مجتمع اشتراكي. وقد رأى ان هذه المستوطنات هي التي ستقود البروليتاريا اليهودية الحضرية لخوض الصراع الطبقي واقامة المجتمع الاشتراكي<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال توجه المابام لاقامة المستوطنات الزراعية ذات نظام الملكية الجماعية والتي تسمى مستوطنات (الكيبوتز)، فإنه تحدد بالدرجة الاولى القاعدة الاجتماعية له. اذ اعتمد على العمال الزراعيين في هذه المستوطنة باعتبارهم القوة التي تؤيده وتسانده. وفي نفس الوقت فإنه لم يحل عمال المدن باعتبارهم هم الاخرين اداة الصراع الطبقي في مواجهة الرأسمالية المتحكمة في وسائل الانتاج<sup>(٣)</sup>.

ويجد حزب المابام بعض التأييد له في الاوساط العربية وكان المابام يطلب من المعراخ ادراج اسمين من الاسماء العربية في قائمة المرشحين المضمونين. وفي انتخابات الكنيست الحادية عشرة فقد تم ادراج محمد وتد وعبد الوهاب دراوشة في قائمة المعراخ، وهما من حزب المابام. وقد أخذ محمد وتد الترتيب ٣٣ وبينما اخذ دراوشة الترتيب ٤٢، وقد فاز الاثنان بالعضوية في الكنيست الجديدة.

(١) لمياء مجاصص، المابام - حزب العمال الموحد في اسرائيل، مرجع سابق ص ٣٧.

(٢) سلم نوران جنيد، الاحزاب الاسرائيلية ومفهوم البين واليسار، مرجع سابق ص ١٢٤.

(٣) الكيبوتز نظام تعاوني يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والادارة والتسيير. وهو يشبه نظام الكولخوز الذي يتبعه الاتحاد السوفياتي.

## المشاركة في السلطة

شارك حزب المابام في الحكومة الاسرائيلية المؤقتة والتي تشكلت يوم إعلان قيام الدولة. وقد حصل المابام على حقيبتين وزاريتين في هذه الحكومة، هما حقيبة الزراعة حيث تولاهما اهارون زيسلنغ، وحقيبة العمل والاشغال العامة وقد تولاهما مردخاي بنتوف. كما شارك في الحكومة السابعة (١٩٥٥/١١/٩ - ١٩٥٨ - ١٩٥٨/١/٧) بحقيبتين ايضاً، وفي الحكومة الثامنة (١٩٥٨/١/٧ - ١٩٦١/١١/٢) بحقيبتين والتاسعة (١٩٥٩/١٢/١٦ - ١٩٦١/١١/٢) بحقيبتين، ثم عاد وشارك في الحكومة الثالثة عشرة (١٩٦٦/١/١٣ - ١٩٦٦/٦/٥). ومنذ عام ١٩٦٩ أي بعد تشكيل المراح وهو يشارك في الحكومات المتعاقبة حتى عام ١٩٧٧، حيث اعتلى الليكود السلطة. وبذلك فقد انقلبت المواقع السياسية بحيث وقف المراح ومعه المابام بالطبع في صف المعارضة.

وعندما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة زعماء المراح شمعون بيريز والليكود اسحق شامير على ان يتولى هؤلاء الرئاسة بالتناوب لمدة (٢٥) شهراً لكل منهم على ان يبدأها بيريز في البداية يتبعه شامير في النصف الثاني من ولاية الحكومة، قرر كما سبق وذكرنا، الانسحاب من التجمع (المراح)، لأنه رأى ان مثل هذه الحكومة سوف تكون حكومة مشلولة غير قادرة على اتخاذ أية قرارات في المجالات السلطوية المتعددة.

اما على صعيد الكنيست، نجد ان المابام قد احتل المركز الثاني بعد الماباي في الدورة الاولى للكنيست، وكان في البداية من أشد المنافسين لحزب الماباي، الا انه بدأ يتراجع في الدورات التالية. ويرى البعض ان سبب تراجع المابام يعود إلى سياسة هذا الحزب المناصرة للسياسة السوفيتية، رغم انها كانت معادية لاسرائيل والحركة الصهيونية، الامر الذي أدى إلى خروج الكثير من الاعضاء من الحزب. ومنهم من يرى ان سبب هذا التراجع هو الانقسام الذي حصل بين صفوفه وخروج كتلة احدوت معقودا بزعمامة ايغال لون وتشكيلها لحزب جديد. واخرون يرون ان فشله في تحقيق اهدافه والتمثلة في تحقيق الشيوعية

بالإضافة إلى جود نظريته التقليدية بأن العمال الزراعيين هم الذين سيقودون الطبقة العامة بالمدن نحو الوصول إلى مجتمع طبقي. وقد توجه البعض نحو هدف إقامة دولة عربية يهودية بعد توحيد هؤلاء في الحركة الاشتراكية ووجدوا في فشل الحزب في تحقيق هذا الهدف سبباً للتراجع الذي حصل. والحقيقة ان هذه الاسباب متجمعة قد ساهمت في تراجع هذا الحزب بالإضافة إلى تخلي الحزب عن السياسات الملمنة التي كان يقدمها للجمهور كمبادئ يلتزم بها، ومشاركة الحزب للجهات اليمينية في الحكومة قد افقد الحزب كثيراً من رعيده الشعبي. كما ان اعلانه عن تأييده لحرب عام ١٩٦٧، قد عرّى هذا الحزب أمام كثير من المجموعات التي كانت تتطلع إليه كحزب متقدم يمكن ان يوصل الجميع إلى السلام في المنطقة.

ومع ذلك فقد حافظ المابام على تواجده في الكنيست بشكل مستقل حتى الدورة السابعة، حيث دخل الانتخابات في قائمة مشتركة مع حزب العمل في إطار المراح الذي تشكل حديثاً، وقد حصل على ثمانية مقاعد في هذه الدورة، واستمر المابام يدخل الانتخابات العامة في إطار المراح حتى الكنيست الحادية عشرة.

ويوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي حصل عليها المابام داخل الكنيست منذ الدورة الاولى حتى الكنيست الحادية عشرة.

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
الكنيست الاول	١٩٤٩	١٩	بضمنه جماعة «احدوت هعفودا»
الكنيست الثانية	١٩٥١	١٥	بضمنه جماعة «احدوت هعفودا»
الكنيست الثالثة	١٩٥٥	٩	بعد خروج «احدوت هعفودا» الذي نال عشرة مقاعد
الكنيست الرابعة	١٩٥٩	١٢	«مابام» وحده
الكنيست الخامسة	١٩٦١	٩	«مابام» وحده
الكنيست السادسة	١٩٦٥	٨	«مابام» وحده
الكنيست السابعة	١٩٦٩	٨	نصيب «المابام» في المراح

الكنيست الثامنة	١٩٧٣	٧	ضمن المراع
الكنيست التاسعة	١٩٧٧	٤	ضمن المراع
الكنيست العاشرة	١٩٨١	٧	ضمن المراع
الكنيست الحادية عشرة	١٩٨٤	٦	ضمن المراع

## السياسة الخارجية

حدد حزب المابام سياسته الخارجية في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس الحزب، والتي عقدت في آذار ١٩٨٣، حيث خرج المجلس بمشروع سلام نشرته صحيفة الجيروزلم بوست يوم ٢٩/١٢/١٩٨٣، وجاء فيه:

### ١ - مبادئ رئيسية للسلام

ان ارض اسرائيل هي وطن مشترك لليهود والعائدين إلى ارض اسرائيل والعرب الفلسطينيين الذين يعيشون هنا، ان دولة اسرائيل وهي تناضل في سبيل رفايتها وأمنها كدولة يهودية ديمقراطية سوف تسمى لإيجاد حل يقوم على الاعتراف بحق كل الشعوب في ارض اسرائيل في تقرير مصيرها.

١ - سيناضل المابام لتحقيق حل يضمن قيام دولتين مستقلتين، اسرائيل ودولة فلسطينية - اردنية. ان اقلية سكان الاردن هم فلسطينيون ويشتركون مع اخوانهم في الضفة الغربية في اللغة والعبادات والتقاليد. ان دولة فلسطينية - اردنية سوف تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حق تقرير المصير والحفاظ على وحدته وامتصاص اللاجئين وحل مشاكلهم. ويحترم حق اسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها من خلال ترتيبات أمنية. وبهذا لن يتم إقامة دولة ثالثة بين الاردن واسرائيل وبعد ذلك تدرس شكل العلاقة بين هاتين الدولتين: فدرالية او كونفدرالية.

٢ - بعد تحديد شكل الحدود والترتيبات الضرورية للأمن، تنسحب اسرائيل، ويتم تجريد كافة الاراضي من السلاح ولا يسمح للجيش الاردني باجتياز نهر الاردن.

٣ - القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، ويسمح بموجب اتفاقيات دولية لكافة الاديان ممارسة معتقداتهم كما يسمح للسكان العرب باختيار الجنسية التي يريدون.

٤ - تدخل ضمن نطاق المفاوضات اتفاقية لاعادة توطين اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية - الاردنية بالتعاون مع الدول العربية وتساهم اسرائيل بقسطها في هذه العملية من خلال استيعابها لعدد متفق عليه من العائلات ضمن إطار إعادة الشمل.

#### ب - الطريق إلى السلام

١ - دعوة الحكومة الاردنية لتسهيل الطريق أمام السلام ودعوة الحكومة الاسرائيلية لوقف الاستيطان.

٢ - تعلن اسرائيل عن استعدادها لمفاوضة أي عنصر فلسطيني يعترف باسرائيل ويدين الارهاب.

٣ - الدعوة للانسحاب من لبنان واجراء ترتيبات أمنية تكفل سلامة الحدود الشمالية.

٤ - مشروع ريغان يشكل قاعدة هامة للمفاوضات من اجل السلام، وهو ضد ضم الاراضي وضد إقامة دولة فلسطينية مستقلة لذلك يرفض المباد رفض الحكومة الاسرائيلية للمشروع.

٥ - في المفاوضات مع سورية يجب ان تصر الحكومة على ان تكون هضبة الجولان - وذلك لسلامة سكان الجليل الأعلى ووادي الاردن، والاجزاء التي يتم انسحاب اسرائيل منها - مجردة من السلاح.

#### شخصياته القيادية

من الشخصيات التي قادت الحزب في السابق:

١ - مثير يعري      ٢ - يعقوب حزان



### ٣ - مردخاي بنطوف      ٤ - اسرائيل بارزيلاي

ماتير يعري

وهو القائد المؤسس لحزب «المابام» وللكيبوتس القطري التابع لحركة «هشومير هتسمر». ولد في عام ١٨٩٧، ودرس في «فيما» وخدم في الحرب العالمية الاولى في الجيش «الهنجاري النمساوي». وكان قائداً حركة شباب «هشومير هتسمر» في فيما إلى ان هاجر إلى فلسطين عام ١٩١٩. وكان احد مؤسسي اول «كيبوتس» لهشومير هتسمر، واحد مؤسسي «المستدروت» ومؤسس حركة «هشومير هتسمر» العالمية وكان اول سكرتير لها عام ١٩٢٤. وكان اول سكرتير لإتحاد مستوطنات «هشومير هتسمر» عام ١٩٢٧ وقد حضر عدة مؤتمرات صهيونية وكان عضواً في لجنة النشاط وعمل كسكرتير للمابام وعضو في الكنيست. ويعتبر «يعري» «الأب المنظر» لحركة «هشومير هتسمر» و«المابام»، وصاحب تأثير عظيم في سياستها العملية وله مؤلفات عدة.

يعقوب حزان

قائد مؤسس لحركة «هشومير هتسمر» و«المابام» ولد في روسيا عام ١٨٩٩ وترعرع في وارسو حيث درس في معهد «التكنولوجيا» وشارك في تأسيس «هشومير هتسمر» وحركة «الأنصار» في بولندا. هاجر للاستيطان في فلسطين عام ١٩٢٣، وأوجد كيبوتس «مشار هاعيمك» عام ١٩٢٦ والذي بقي عضواً فيه حتى عام ١٩٦٨. شارك «مشر يعري» في تأسيس «الكيبوتس القطري» التابع لهشومير هتسمر. ولعب دوراً قيادياً في «هشومير هتسمر» ثم في «المابام»، وشغل منصب عضو لجنة تنفيذية بالمستدروت مثل «المابام» في الكنيست عام ١٩٤٩، وكان عضواً في لجنة الأمن والشؤون الخارجية وكان عضواً في المجلس الصهيوني العام، وله كتاب «حركة العمال والحرب».

مردخاي بنطوف

مواليد بولندا في ٢٨/٣/١٩٠٠، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٠.

وهو مؤسس جريدة «عل همشمار» وقد قاد الحزب منذ تأسيسه وبقي على رأسه حتى وفاته اشترك في العديد من الوزارات كان من بينها وزارة العمل والانشاء في اول حكومة اسرائيلية وكوزير للتطوير بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦١. وقد كان على رأس قائمة «المابام» بشكل دائم منذ تأسيس الكنيست عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٥. اما على الصعيد الصهيوني فقد شارك في قيادة «المستدروت» وشارك في البعثة الصهيونية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ مات في ١٩٨٥/١/١٨.

### فكتور شمطوف

ولد شمطوف في صوفيا عاصمة بلغاريا سنة ١٩١٥. هاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٩. ثقافته ثانوية. كان نشيطاً في العمل النقابي في إطار المستدروت، وكان عضواً في لجنته التنفيذية قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده. دخل الكنيست الاسرائيلي لأول مرة كممثل لمابام سنة ١٩٦١، واستمر في عضويته حتى انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٦٩، حيث لم يدرج اسمه على لائحة المعراخ، لاختياره لتمثيل حزبه في الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات. شغل منصب وزير الصحة منذ ١٩٦٩ حتى نهاية حكم المعراخ سنة ١٩٧٧. اما على صعيد الحزب فكان عضواً في كافة مؤسساته العليا، وقبل ان ينتخب لمنصب السكرتير العام، كان يشغل منصب السكرتير السياسي للحزب.

شغل شمطوف منصب السكرتير العام لحزب المابام في اعقاب المؤتمر الثامن للحزب الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠. وقد استقال من منصبه هذا في شباط ١٩٨٥.

### اسرائيل بارزيلاي

ولد في تنسافة في بولندا ١ تشرين الاول ١٩١٣.

- جاء إلى فلسطين ١٩٣٤.

عضو في كيبوتز نجبا، سكرتير اللجنة المركزية والبعثة السياسية في حزب

الملاييم وزير مفوض مطلق الصلاحية في بولندا ١٩٤٨ - ١٩٥١ ، نائب رئيس  
الكنيست ١٩٦٣ . ساهم في تأسيس الاتحاد العالمي لهاشومير متسعيم . عضو في  
الكنيست الثالث والرابع والخامس .

وزير الصحة ١٩٥٥ - ١٩٦١ ، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦ .

ابرز قادة الحزب الحاليين<sup>(١)</sup>

- |                   |                  |
|-------------------|------------------|
| ١ - اليعزر غرانوت | ٢ - حايكاجروسمان |
| ٣ - اميرة سرطاني  | ٤ - يائير تسبان  |

---

(١) حول هؤلاء راجع الملحق اعضاء الكنيست الحادية عشرة.

## المبحث الثالث

### حزب الأحرار المستقلين

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التاريخية في إسرائيل، فرغم ان نشأته كان عشية إعلان قيام الدولة إلا ان جذوره التنظيمية تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ. ففي الأيام الأولى لظهور الصهيونية، ظهر «أ» عرف بالصهيونيين العموميين، وهم الأعضاء الغير منتمين إلى الاتجاهات العمالية والدينية داخل المنظمة الصهيونية العالمية. وقد ظل هؤلاء الأعضاء دوناً إطار تنظيمي حتى عام ١٩٢٩، حيث قاموا بتأسيس الاتحاد العمالي للصهيونيين العموميين. وقد عقدوا مؤتمرهم التأسيسي عام ١٩٣١. إلا ان هذا الاتحاد لم يعيش طويلاً حيث وقع إنشقاق بداخله. وانقسم الاتحاد إلى مجموعتين، مجموعة (أ) ومجموعة (ب) <sup>(١)</sup>.

وقد كونت مجموعة (أ) في فلسطين حزباً سياسياً عام ١٩٤٨ عرف باسم «الحزب التقدمي». في حين كون المرتبطون بالمجموعة (ب) حزباً سياسياً حمل اسم «الصهيونيون العموميون». وفي عام ١٩٦١، عاد الحزبان واتحداً معاً، وشكلوا الحزب الليبرالي (الأحرار)، والذي عاد وانشق ثانية عام ١٩٦٥، بسبب تصويت أغلبية أعضاء حزب الصهيونيين العموميين لصالح التحالف مع حزب حيروت في نطاق اتفاقية غاحل. وقد خرج في هذا الإطار الأعضاء القدامى للحزب التقدمي، وشكلوا حزباً جديداً، عرف باسم حزب الأحرار المستقلين <sup>(٢)</sup>.

(١) سلم نوران جنيد، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) هاني العبدالله، مرجع سابق، ص ١٣ - ١٤.

## المشاركة في السلطة

إذا اعتبرنا ان حزب الأحرار المستقلين، هو امتداد لحزب التقدميين، فإننا نستطيع القول ان هذا الحزب قد شارك في الحكومة الأولى، حيث تولى بنحاس روزن وزارة العدل في هذه الحكومة. كما شارك في الحكومة الثانية بوزيرين هما جاكوب غيري (وزارة التجارة والصناعة)، وبنحاس روزن (وزارة العدل)، كما شارك نفس الوزير في الحكومة الخامسة وفي الحكومة السادسة وفي الحكومة السابعة والحكومة الثامنة والحكومة التاسعة في نفس الموقع.

وعاد هذا الحزب ليشترك بشكل مستقل في الحكومة الثالثة عشرة، بعد انفصاله عن حزب الأحرار (الليبرالي). حيث شارك بوزير واحد هو موشي كول (وزارة الإيحاء والسياحة). كما شارك نفس الوزير في نفس الموقع في الحكومات الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة. أما في الحكومة السابعة عشرة فقد شارك هذا الحزب بوزيرين، هما جدعون هاويزر وكان وزيراً بلا حقيبة، والوزير موشي كول (وزارة العدل). وفي الوزارة اللاحقة بوزيرين، هما وفي المواقع نفسها.

أما في الكنيست فقد حصل حزب التقدميين على خمسة مقاعد في الكنيست الأول، وأربعة في الثاني، وخمسة في الثالث، وستة في الرابع. وخمسة في السادس، وأربعة في السابع، وأربعة في الثامن. وهو في الكنيست الحادي عشر يمثل بعضو واحد ضمن قائمة التجمع هو النائب يتسحق أرنتي

## أبرز الشخصيات القديمة

إن أبرز الشخصيات القديمة التي تولت قيادة الحزب هم:

- ١ - بنحاس روزن.
- ٢ - جاكوب غيري.
- ٣ - موشي كول.

## بنحاس روزن

ولد في برلين ١ أيار ١٨٨٧ .

درس في المدرسة الثانوية الألمانية وفي جامعتي فرايبورغ وبرلين. زار فلسطين ١٩٢٣ - ١٩٢٥ هاجر إليها ١٩٣١ .

كان نشيطاً في المنظمة الصهيونية للطلاب في ألمانيا منذ العام ١٩٠٥ . ساهم في تأسيس بلو - وايت وحركة الشباب الصهيونية ١٩١١ . خدم في الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى . سكرتير فخري للجنة أنصار فلسطين في برلين ١٩١٩ . رئيس الاتحاد الصهيوني - الألماني ١٩٢٠ . عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية ١٩٢٦ - ١٩٣١ . انتخب مستشاراً لبلدية تل أبيب ١٩٣٥ . ساهم في تأسيس حزب عالية هداثة ١٩٤١ . ساهم في تأسيس الحزب التقدمي ١٩٤٨ - ١٩٦١ . رئيس أصدقاء حركة كشاف إسرائيل . عضو في الكنيست الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس .

وزير العدل ١٩٤٨ - تشرين الأول ١٩٥١ ، ٢٢ كانون الأول ١٩٥٢ - ١٩٦١ .

عضو في حزب الأحرار المستقلين .

له مقالات صحافية باللغات العبرية والانكليزية والألمانية .

## موشي كول

ولد في بينسك ٢٨ أيار ١٩١١ .

درس في الجامعة العبرية .

جاء إلى فلسطين ١٩٣٢ .

نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الأطفال . رئيس الاتحاد الدولي للمساعدات المتبادلة لإسعاد الطفل . ساهم في تأسيس حركة الشباب الصهيونية . انتدب إلى المؤتمرات الصهيونية منذ العام ١٩٣٣ . عضو في اللجنة التنفيذية

للوكالة اليهودية منذ العام ١٩٤٦. عضو مجلس الدولة المؤقت وأول رئيس للجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس ١٩٤٨. قام باسم الوكالة اليهودية بمهام كثيرة في أوروبا وأمريكا آسيا وأفريقيا. عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. رئيس دائرة هجرة الشباب في الوكالة اليهودية. رئيس اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار. عضو مجلس يادفاشم. عضو اللجنة التنفيذية لجمعية أنار إسرائيل.

وزير الإثاء والسياحة ١٩٦٦.

له مؤلفات عديدة في صحف محلية وأجنبية.

### جاكوب غيري

ولد في ليتوانية ١٨ أيلول ١٩٠١.

درس في جامعة ويتوتزاند في جوهانسبورغ.

جاء إلى فلسطين ١٩٣٤.

كان محامياً في جوهانسبورغ، ثم مديراً لعدة شركات.

وزير التجارة والصناعة ١٩٥٠ - ١٩٥١.

### القادة الحاليون للحزب

إن أهم القادة الحاليين لحزب الأحرار المستقلين هو اسحق أرسي الذي يتولى زعامة الحزب وهو عضو في الكنيست الحادية عشرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) راجع ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة.





---

## الفصل الثاني

---

### حزب الليكود ( التكتل )

كانت سنة ١٩٧٣ ، بالنسبة إلى معسكر اليمين القومي المتطرف ، سنة إنجازات كبيرة على المستويين التنظيمي والسياسي . فعلى المستوى التنظيمي ، نجحت الحركة السياسية الرئيسية ، الممثلة لليمين القومي المتطرف والطبقات البرجوازية ، جاحال ، والمشكلة من حزبي حيروت والأحرار ، في توحيد صفوف أكثرية أحزاب اليمين ، وتشكيل تكتل سياسي جديد أطلق على نفسه اسم ليكود ( التكتل ) . وعلى الصعيد السياسي ، نجح ليكود في انتخابات الكنيست في رفع تمثيل الأحزاب المكونة له من ٣١ مقعداً إلى ٣٩ مقعداً ، وبذلك أصبح اليمين يشكل معارضة وذات وزن كبير في النظام السياسي الإسرائيلي .

#### قيام الليكود

كان الطموح الأساسي لحركة جاحال ، منذ تأسيسها سنة ١٩٦٥ ، هو أن تصبح بديلاً جدياً في الحكم للحركة العمالية الصهيونية . وكان لا بُد ، لجعل هذا الطموح قابلاً للتحقيق ، ولو نظرياً ، من توحيد صفوف جميع أحزاب المعسكر الصهيوني اليميني والبرجوازي ، أو معظمها ، في تنظيم أو تكتل سياسي موحد . لكن عوامل معينة أهمها التعب الفكري والجمود التنظيمي في حركة حيروت بزعامة مناحيم بيغن ، حالت دون ذلك . وكانت المراقيل التي وضعها بيغن في وجه تحقيق هذه الخطوة ، من جملة الأسباب التي دفعت الجنرال ( احتياط ) هيرز وايزمن ، رئيس إدارة حركة حيروت ، إلى الاستقالة من منصبه في نهاية عام ١٩٧٢ . وقد اعتقد كثير من المراقبين ، في ذلك الوقت ، أن استقالة وايزمن هي

مؤشر لاستحالة التغلب على العراقيين التي تقف في وجه توحيد أحزاب المعسكر الصهيوني اليميني والبرجوازي. ولكن تطور الأحداث في سنة ١٩٧٣ أظهر خطأ هذا الاعتقاد.

في تموز (يوليو) ١٩٧٣، استقال العميد أريئيل شارون، وهو واحد من أكثر القادة العسكريين شعبية في إسرائيل، من منصبه العسكري، وانضم إلى الأحرار في جاحال، بعد أن قرر التفرغ للعمل السياسي. وقد اعتبر حزب الأحرار انضمام شارون إلى صفوفه كسباً كبيراً له، وكلفه قيادة الحزب بتمثيل الأحرار في إدارة جاحال. وكانت خطوته الأولى، أن مارس ضغطاً شديداً على قيادة جاحال من أجل العمل لتشكيل كتلة يمينية واسعة، تقف جاحال في مركزه، ويضم في صفوفه جميع القوى السياسية اليمينية والبرجوازية في إسرائيل. ونتيجة هذا الضغط، وافقت القيادة في جاحال، في أواخر تموز (يوليو)، على الاقتراح، بدأت الاتصال بأحزاب المركز الحر والقائمة الرسمية والأحرار المستقلين وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل المتكاملة، بهدف تشكيل التكتل المقترح<sup>(١)</sup>.

وقد رفض حزب الأحرار المستقلين، منذ البداية الانضمام إلى التكتل. وصرح رئيسه موشي كول، بأن حزبه يدعو إلى تسوية في المناطق من أجل السلام، وليست هناك لغة مشتركة بين حزبه وحركة جاحال، الداعية إلى تكامل البلد وسياسة عدم التخلي عن أي شبر<sup>(٢)</sup> أما رد فعل باقي الأحزاب المدعوة، فكان إيجابياً. وأسفرت الاتصالات، في أيلول (سبتمبر)، عن موافقة جاحال، والمركز الحر، والقائمة الرسمية، وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل المتكاملة على إقامة كتلة سياسي جديد، أطلق عليه اسم «ليكود»، وتم توقيع الميثاق التأسيسي له في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، وبقيام الليكود. أصبحت جميع أحزاب المعسكر اليميني والبرجوازي في إسرائيل. باستثناء حزب الأحرار المستقلين، منضوية في إطار تنظيم موحد.

(١) هارتس تاريخ ١٨/٧/١٩٧٣، دافار تاريخ ٢٧/٧/١٩٧٣.

(٢) دافار ٢٧/٧/١٩٧٣.

وقد عزا المراقبون السياسيون في إسرائيل نجاح الأوساط المؤيدة لإقامة تكتل يميني في تحقيق هدفها هذه المرة، بعد أن فشلت في محاولات عديدة سابقة، إلى عاملين: الاعتبار الانتخابية، والضغط الشديد الذي مارسه الدوائر الصناعية ورجال الأعمال وجمهور المقربين من حركة جاحال<sup>(١)</sup>.

وقد طرح ليكود نفسه، قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر)، للناخب الإسرائيلي كبديل لحزب العمل في السلطة، وركز، في حملته الانتخابية الأولى على القضايا الداخلية، وذلك استمراراً لخطه حملة جاحال الانتخابية قبل قيام ليكود. ولكن بعد الحرب، تخلّى عن شعار «ليكود كبديل»، وأحل محله الالتزام بتشكيل حكومة «تجمع وطني في حال فوزه في الانتخابات، وركز في حملة الانتخابات على اتهام المراهق بأنه حزب استسلام، يدعو إلى تقسيم «أرض إسرائيل»، وغير جدير بتحمل المسؤولية.

### الميكمل التنظيمي

كان من الطبيعي أن يتولى منحيم بيغن، بصفته زعيم أكبر الأحزاب في الليكود، زعامة هذا التكتل السياسي الجديد، ومن ثم مرشح التكتل لرئاسة الحكومة. وقد جاء الميكمل التنظيمي لليكود كما يلي<sup>(٢)</sup>:

- مجلس الليكود: ويتألف من مندوبين عن الكتل التي يتشكل منها، وفقاً للوزن البرلماني لكل منها. مهمة هذا المجلس البت في القضايا المتعلقة بالعلاقات بين كتله، ومشاريع الاقتراحات بشأن توحيد الليكود في حزب واحد.

### إدارة الليكود

وهي هيئة أصغر من مجلس، وتشكل أيضاً من مندوبين عن مختلف كتله. إضافة إلى جميع أعضاء كتلة الليكود البرلمانية. وتم الاتفاق عند تشكيل الليكود

(١) بشأن قيام الليكود وردود الفعل، راجع دافار ١٩٧٣/٩/١٢، هارتس ١٩٧٣/٨/٣١ حل  
مشتار ١٩٧٣/٨/١٧.

(٢) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢.

على أن يتولى رئاسة الإدارة كل من زعميي حبروت والاحرار بالتناوب. ولكن بعد فوز الليكود في الانتخابات وتوليه السلطة، تخلى زعيمها الليكود بيغن وأرليخ، عن هذا المنصب لكل من موشي أرئز وموشي نسيم. وتتولى الإدارة، بحكم تركيبها، مهمة متابعة عمل ممثلي الليكود في الحكومة والكنيست، ومناقشة الأمور المهمة قبل تحويلها إلى المجلس.

#### - كتلة الليكود البرلمانية

تشكل من أعضاء الليكود في الكنيست وهي تعمل بانتظام بعكس هيئات الليكود الأخرى. وفي الكتلة يتم مناقشة مواقف الليكود من القضايا المختلفة التي تطرح في الكنيست، وهي التي تقرر الموقف الذي يجب اتباعه أثناء عمليات التصويت في الكنيست.

#### المشاركة في السلطة

<sup>١</sup> الليكود إطار سياسي ظهر حديثاً على الخريطة السياسية الإسرائيلية. وقد ظل خلال الأربع سنوات اللاحقة لإنشائه، يقف في صف المعارضة. وحينما جرت انتخابات الكنيست التاسعة، فقد حدث تحول كبير في المواقع السياسية، حيث صعد الليكود بعد فوزه في الانتخابات العامة لتولي رئاسة الحكومة بزعامة مناحيم بيغن. وقد ظل الليكود في موقع المسؤولية حتى إجراء الانتخابات الحادية عشرة. حيث عاد المراح لاحتلال موقعه السابق.

ومع ذلك فإن المراح لم يتمكن بمفرده من تشكيل الحكومة الإسرائيلية، مما دفعه للسعي لتشكيل حكومة ائتلاف مع الليكود، وبذلك يكون قد شارك في الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ وحتى حكومة التناوب الحالية. فقد كان مناحيم بيغن قد شكل الحكومة الأولى في ٢٠/٦/١٩٧٧ وظلت هذه الحكومة في السلطة حتى ٥/٨/١٩٨١، حيث أعاد بيغن تشكيل الحكومة الجديدة التي استمرت حتى ١٠/١٠/١٩٨٣، ومن ثم فقد تولى زعامة الليكود اسحق شامير الذي خلف بيغن أيضاً في الحكومة التي استمرت حتى ١٣/٨/١٩٨٤. وتبع

ذلك تشكيل حكومة التناوب الحالية والتي يشارك فيها الليكود ضمن اتفاق موقع بينه وبين المراح . أما على صعيد الكنيست ، فإن الليكود يحتل جزءاً من المقاعد منذ الأيام الأولى لتأسيسه . فقد حاز في دورة الكنيست الثامنة على ( ٢٩ ) مقعداً وفي الدورة التاسعة حاز على ( ٤٣ ) مقعداً ، وفي الدورة العاشرة حاز على ( ٤٨ ) مقعداً وفي الدورة الحادية عشرة ، وهي الدورة الأخيرة على ( ٤١ ) مقعداً .

### السياسة الخارجية لليكود

تنص السياسة الخارجية لليكود ، من خلال الورقة التي قدمها في محادثات تشكيل الحكومة الإسرائيلية ، والتي نشرت في صحيفة « دافار » الإسرائيلية ، يوم ١٩٨٤/٨/٢٢ ، والتي تنص على ما يلي :

#### أ - الأهداف المركزية

١ - تتمثل سياستنا الخارجية والأمنية في ضمان قوة الدولة وتعزيز أمنها وإقرار السلام مع جيرانها .

٢ - تدعم « السلام » مع مصر واستمرار مسيرة السلام في المنطقة وتعزيز الاستيطان اليهودي ومضاعفة قوة الجيش ، وقوة ردعه وانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان بعد ضمان سلامة مستوطنات الشمال ، هذه هي الأهداف المركزية في هذه المرحلة .

٣ - منع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

#### ب - استمرار مسيرة السلام

١ - ستستمر الحكومة في وضع تطلعاتها السلمية على رأس أولوياتها ، وستبذل قصارى جهدها في دفع عملية السلام .

٢ - ستدعو الحكومة - حكومة الائتلاف الوطني - الحكومة المصرية إلى استكمال دورها المنصوص عليه في اتفاقية السلام التي وقعتها مع إسرائيل ...

وإضفاء صبغة عملية على هذه الاتفاقية كما يبدو في روحية الاتفاقية ونوايا الموقعين عليها، بما في ذلك تجديد تام للتمثيل والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

٣ - ستعمل الحكومة على استمرار «مسيرة السلام» وفقاً لما ورد في إطار اتفاقية السلام في الشرق الأوسط التي اتفق عليها في كامب ديفيد، ويهدف تحقيق ذلك ستقوم الحكومة بالتالي:

أ - ستوجه إلى مصر مطالبة باستئناف المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الكامل للمناطق العربية الآهلة بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب - ستدعو الأردن إلى الانضمام إلى مسيرة السلام.

ج - سيشارك عرب الضفة الغربية وقطاع غزة في تقرير مستقبلهم وفقاً لتفاصيل اتفاقيات كامب ديفيد.

د - لن تجري إسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

### ج - الأمن

١ - ستحافظ الحكومة على مضاعفة قوة الجيش الإسرائيلي وفعالية ردعه، وقدرته على مواجهة التهديد العسكري العربي.

٢ - ستواجه الحكومة بقبضة قوية مختلف محاولات (الإرهاب) العربي، والإرهاب الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إلحاق الضرر بإسرائيل.

٣ - ستحافظ إسرائيل على الأمن الداخلي في الضفة والقطاع، وستمنع كافة الأعمال التخريبية السياسية والعسكرية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية والأوساط المعادية الأخرى. وستواجه إسرائيل مراكز الإرهاب والتخريب التي تستهدف زهرة أركان السلام والحياة الطبيعية في المنطقة.

٤ - ويهدف ضمان القدرة على إنقاذ الجيش الإسرائيلي لمواقف مستقلة،

يهدف تعزيز عدم ارتباط إسرائيل بأوساط خارجية، فستعطي الحكومة أفضلية خاصة للبحث والتطوير الذاتي في المجال الأمني كما ستجند الجهود العلمية والتقنية كافة لتطوير وتوسيع الإنتاج الذاتي للأسلحة والمعدات العسكري المتطور والذي يوفر ردع أي هجوم عدواني والدفاع عن دولة إسرائيل.

#### د - لبنان

١ - ستبذل الحكومة قصارى جهدها لضمان الحفاظ على سلامة الجليل، وستحدد ترتيبات أمنية تسمح بانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في أقرب فرصة ممكنة.

٢ - الترتيبات الأمنية التي ستم يجب أن تمنع تثبيت مواقع (لرجال المنظمات) في الجنوب اللبناني، وإقامة قواعد لهم فيه تستخدم للقيام بشن هجمات على إسرائيل وتهدد شواطئها. (وستلزم هذه الترتيبات إقامة منطقة - أمنية في الجنوب اللبناني تكون تحت سيطرة ومراقبة قوات محلية يعزز قوتها ويساندها الجيش الإسرائيلي).

#### هـ - المستوطنات

١ - تضمن حكومة الائتلاف الوطني إقامة وتطوير المستوطنات التي أقيمت أو التي ستقرر إقامتها في الضفة وقطاع غزة.

٢ - إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة رهن بموافقة الحكومة.

#### و - السياسة الخارجية

١ - ستعمل الحكومة على توسيع علاقات إسرائيل مع دول العالم كما ستعزز من مكانة إسرائيل الدولية.

٢ - ستناظر الحكومة على توطيد وتعميق علاقات الصداقة والتفاهم القائمة اليوم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتقوم هذه العلاقات على الاعتراف

بالمصالح المشتركة، وتستمر قائمة على الصداقة والثقة.

٣ - ستعمل الحكومة على توطيد التفاهم مع دول أوروبا الغربية، وستعزز من الجهود التي تبذلها لإحداث تغيرات على المواقف المرنّة التي تتبناها مؤسساتها حيال منظمة التحرير الفلسطينية، وحيال الابتزاز العربي.

٤ - ستكون الحكومة على استعداد لإعادة العلاقات الدبلوماسية التي قطعت بمبادرة من موسكو، وسيقوم استئناف هذه العلاقات. على أساس النّد للنّد من خلال إقرار حكومة موسكو بالسّاح لكل يهودي بالمهجرة إلى إسرائيل.

ز - القدس

القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية، وهي مدينة واحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وليست قابلة للتجزئة، ولقد ضمنت كما تتضمن للطوائف حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة فيها.

ونحن سنقوم باستعراض الأحزاب التي يتكون منها الليكود وذلك ضمن ثلاثة بنود:

الأول: حزب حيروت.

الثاني: حزب الأحرار.

الثالث: حزب لعام.



## المبحث الأول

### حزب حبروت

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التاريخية في إسرائيل، ويرجع في أصوله الفكرية إلى المفكر الصهيوني، ذو الأصل الهنغاري. ماكس نورداو الذي شكلت أفكاره القاعدة التي بنى عليها فلاديمير جابوتنسكي اليهودي، ذو الأصل الروسي من بعده. الأساس الفكري لهذا الحزب. فقد كان من أشد أنصار الصهيونية السياسية التي تسعى للحصول على التأييد السياسي. والاعتراف من قبل دولة أو مجموعة من الدول المعنية بسيادة المنظمة الصهيونية على فلسطين وجوارها، أي شرق الأردن. ثم الهجرة الواسعة التي تعمل من سكان البلاد أغلبية يهودية تؤدي لتحقيق الهدف الصهيوني بإقامة «الوطن القومي» والدولة اليهودية.

وقد دعا نورداو، كذلك إلى اعتبار سهل حوران في سوريا، إضافة لفلسطين نهر الأردن جزءاً من هذا الوطن، الذي يسمى لإنشائه بحيث تشكل هذه المناطق، بالإضافة للحق التاريخي لليهود فيها، «أرضاً غير مأهولة وجرداء، مقفرة، تسكنها مجموعات صغيرة من البدو. لم تحاول يوماً القيام بأي عمل حضاري». وقد تلقف جابوتنسكي هذه الأفكار وطورها وشذّبها، بما يجعلها ملائمة للأوضاع المتجددة في فلسطين أيام الانتداب. وجعل منها الركائز الفكرية والنظرية لاتجاهاته السياسية<sup>(١)</sup>.

وانطلاقاً من مواقف جابوتنسكي السياسية، استقال من المنظمة الصهيونية

---

(١) حول أفكار نورداو راجع صري جريس. «اليمن الصهيوني، نشأة وساسة وعقيدة». مجلة شؤون فلسطينية عدد ٦٨ - ٦٩ ص ٢٧ - ٣٤.

العالمية، وأسس سنة ١٩٢٥ في باريس «الاتحاد العالمي للمسيحيين» الذي كان يهدف منه إلى إحياء أفكار هرتزل ونوردو بالحصول على الاعتراف بالسيادة اليهودية على «أرض إسرائيل التاريخية». كما شكل في نفس الوقت حركة شباب بيتار في شرق أوروبا، كمنظمة شبه عسكرية، ترسل الشباب المؤمنين بهذه الأفكار إلى فلسطين.

وعندما توفي جابوتنسكي عام ١٩٤٠، بعد أن كان قد أنشأ منظمة إيتسل وهي منظمة عسكرية إرهابية، فقد تولى قيادة هذه المنظمة مناحيم بيغن، الذي ظل أميناً لمبادئ جابوتنسكي طوال عهده، حيث لم يتخل عن الإرهاب كوسيلة وحيدة لإقامة الوطن القومي، كما أنه ظل وفياً للأفكار التي كان يتنادي بها معلمه والأب الروحي للتيار الصهيوني المتطرف.

وحينما صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٦ أيار ١٩٤٨، على مرسوم إنشاء الجيش الإسرائيلي، فقد تضمن المرسوم حظر «إنشاء أو إبقاء أية قوة مسلحة خارج نطاق (جيش الدفاع الإسرائيلي)»<sup>(١)</sup>. وبعد خمسة أيام، وفي مطلع شهر حزيران ١٩٤٨، فقد وقع خاليلي، وقائد منظمة إيتسل على اتفاق يقضي بحل المنظمة. ومن ثم أخذ يسمى لإنشاء حزب سياسي ملتزم بالأفكار التي كان يدعو لها من قبل<sup>(٢)</sup>.

(١) حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العربية أحد خليفة،

راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٤، ص ٤٩٤.

(٢) في ١٩٤٨/٦/١ وقع إسرائيل خاليلي مندوباً عن الحكومة ومناحيم بيغن اتفاق حل الإيتسل الذي تضمن البنود التالية:

- يجند أعضاء الإيتسل في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وفقاً لأوامر التجنيد الصادرة من حكومة إسرائيل، ويؤدون القسم كما هو متبع في الجيش.
- أعضاء الإيتسل المجندون في الجيش يجندون في كتائب داخل ألوية الجيش، وعلى الجبهات وفقاً لقرارات القيادة العليا للجيش.
- تسلم منشآت الإنتاج الحربي التابعة لـ «هارغون هتسفاي هليوسي» إلى الجيش.
- تشكل قيادة مؤقتة، وتعمل بأمرة هيئة الأركان العامة للجيش، إلى أن يتم تجنيد أعضاء الإيتسل في صفوف الجيش، وتشغيل كتائبهم على أسرع وأتم وجه.
- بناء على قرار الإيتسل الحر والمعلن تتوقف هي وقيادتها عن النشاط والوجود كوحدة

## نشأة الحزب

نشأ هذا الحزب في تموز (يوليو) عام ١٩٤٨، وكان معظم كوادره الرئيسيين من أعضاء منظمة «إيتسل» التي تم حلها كما ذكرنا سابقاً. وقد تزعم هذا الحزب قائد المنظمة السابقة مناحيم بيغن. وفي عام ١٩٤٩ أصبح جزءاً من «الاتحاد العالمي للصهيونيين التصحيحيين»<sup>(١)</sup>.

لقد ورث هذا الحزب عن منظمة إيتسل المبادئ التي ميزته عن الأحزاب الصهيونية الأخرى، فقد أعلن منذ تأسيسه «ان الوطن القومي اليهودي، الذي يمتد على كلتا ضفتي الأردن، هو وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ..... معراً ان تقسيم الوطن عمل غير قانوني، والموافقة على التقسيم، هي أيضاً غير قانونية. ولا تلزم شعب إسرائيل...»، جاعلاً من مهماته «إرجاع أجزاء الوطن التي اقتطعت منه، وسلمت إلى حكم أجنبي، إلى السيادة اليهودية». وهكذا يؤكد حزب حيروت، مقولة «الشعب اليهودي وأرض إسرائيل التاريخية، التي تضم فلسطين والأردن معاً، والعلاقة ذات الطبيعة المقدسة بين الشعب والأرض تلك القداسة التابعة من «وعد الله ومنحه هذه الأرض لشعبه المختار»<sup>(٢)</sup>.

وقد قام هذا الحزب بإنشاء مجموعة خاصة له في المستدروت عام ١٩٦٣ تحت اسم مجموعة «أزرق - أبيض». وحصلت هذه المجموعة بعد اتفاقها مع اللبرالين على ١٥,٢٪ من الأصوات في المستدروت. وتتبع حزب حيروت منظمات مثل: «بيتار للشبيبة» و«اتحاد نساء حيروت»<sup>(٣)</sup>.

### ٢٠ عسكرية في دولة إسرائيل.

- نوقب جميع النشاطات المنفردة التي تقوم بها الإيتسل لشراء الأسلحة والأجهزة العسكرية. ويتنقل بمجمل الاتصالات إلى جيش الدفاع لصلحة الحرب.
- تقدر القيمة المالية منشآت الإنتاج العسكري الخاصة بالإيتسل. والتي يحتاج إليها الجيش. ويدفع ثمنها.

(١) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية، مرجع سابق ص ٨.

(٢) سليم نوران أجند، مرجع سابق ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) مجلة الأرض عدد (١٣) تاليف ١٩٨٥/٣/٢١ ص ٣٠.

## الميكال التنظيمي

يتكون حزب حيروت في تشكيله التنظيمي من <sup>(١)</sup> :

- المؤتمر

ويعتبر السلطة العليا للحركة، يتعقد مرة كل سنتين تقريباً. وهو الذي ينتخب، أو بالأحرى يصادق على تشكيل اللجنة المركزية. ومن مهام المؤتمر إقرار برامج الحركة ومشاريعها.

- اللجنة المركزية

تلي اللجنة المؤتمر، وتعتبر أعلى سلطة في الحركة في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين. وليس هناك مواعيد ثابتة لانعقادها، بل تستدعي للانعقاد كلما اقتضت الحاجة للبت في الأمور التي تكون موضع خلاف، أو تتطلب تحديد موقف. وهي التي تنتخب إدارة الحركة وسكرتيرتها، وكذلك مرشحين للانتخابات العامة.

- الإدارة

تلي اللجنة المركزية في التسلسل الهرمي. وهي التي تقرر دعوة اللجنة المركزية للانعقاد، وتحول إليها القضايا التي تتطلب مصادقة عليها. وتنعقد بوتيرة أسرع من اللجنة المركزية.

- السكرتيرية

وهي عبارة عن الجهاز التنفيذي، والمنسق لأعمال الهيئات الأخرى، وتعالج الشؤون الحزبية الجارية.

- الكتلة البرلمانية

وتقوم الكتلة البرلمانية باتخاذ القرارات، في الشؤون الجارية المطروحة على جدول أعمال الكنيست، تتألف من أعضاء الحركة الذين تم انتخابهم على اللائحة

(١) هاني عبدالله. الأحزاب السياسية في إسرائيل. مرجع سابق. ص ١١

المشاركة لليكود. كذلك تنسق الكتلة العمل بين أعضائها وبين كتل الليكود الأخرى.

### المشاركة في السلطة

ظل حزب حيروت يعمل بشكل إفرادي ومستقل حتى عام ١٩٦٥، حيث دخل في تحالف مع حزب الأحرار ضمن اتفاقية فاحل، كما مر وأسلمنا. ومن ثم فقد جرى الاتفاق بين مجموعة من القوى السياسية على تشكيل كتل «اليكود» عام ١٩٧٣، بحيث أصبح حزب حيروت يشارك في السلطة سواء على صعيد الحكومة أو على صعيد الكنيست ضمن هذه الإطارات السياسية التحالفية.

وقد أمضى هذا الحزب فترة طويلة في صف المعارضة، وقد شارك في الحكومة لأول مرة عشية حرب عام ١٩٦٧، أي في حكومة ليفي أشكول (١٩٦٧/٦/٥ - ١٩٦٩/٣/١٧)، ومن ثم شارك في حكومة غولدا مائير الأولى (١٩٦٩/٣/١٧ - ١٩٦٩/١٢/١٥) وحكومة غولدا مائير الثانية (١٩٦٩/١٢/١٥ - ١٩٧٤/٣/١٠)، حيث انسحب من هذه الحكومة في آب ١٩٧٠، في أعقاب موافقتها على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

وكان قد تشكل الليكود في عام ١٩٧٣، وظل هذا الحزب خارج التشكيلة الحكومية، حتى عام ١٩٧٧، حيث فاز الليكود في انتخابات الكنيست التاسعة، وصعد الليكود لاستلام السلطة وقد تولى زعيم الليكود وهو زعيم حزب حيروت رئاسة الحكومة حيث ظلت الحكومة برئاسة هذا الحزب حتى عام ١٩٨٤، حيث جرت انتخابات الكنيست الحادية عشرة ومن ثم تشكلت على أثر الانتخابات حكومة التناوب الإسرائيلية بمشاركة هذا الحزب ضمن إطار الليكود.

أما على صعيد الكنيست، فقد دخل حزب حيروت الانتخابات بشكل مستقل حتى دورة الانتخابات الخامسة. وفي الدورة التالية كان قد تحالف مع حزب الأحرار ضمن اتفاقية فاحل. ودخل الانتخابات بالمشاركة مع هذا

الحزب، وظل الحزبان يدخلان الانتخابات في إطار ائتلافي حتى الكنيست الثامنة، حيث كان قد تشكل الليكود، وبدأ الحزب يشارك في الانتخابات ضمن هذا الإطار، حتى الدورة الحادية عشرة، وهي الدورة الأخيرة. ويوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي لها في كل دورة انتخابية:

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
الأولى	١٩٤٩	١٤	
الثانية	١٩٥١	٨	
الثالثة	١٩٥٥	١٥	
الرابعة	١٩٥٩	١٧	
الخامسة	١٩٦١	١٧	
السادسة	١٩٦٥	٢٦	لكنتلة « جاحل »
السابعة	١٩٦٩	٢٦	لكنتلة « جاحل »
الثامنة	١٩٧٣	٣٩	مقاعد « الليكود »
التاسعة	١٩٧٧	٤٣	مقاعد « الليكود »
العاشر	١٩٨١	٤٨ - ٢٢	لتحالف الليكود منها ٣٦ « لحيروت »
الحادية عشرة	١٩٨٤	٤١ - ١٥	لتحالف الليكود منها ٢٦ « لحيروت »

#### القاعدة الاجتماعية

حزب حيروت هو حزب أشكنازي في الأصل، وينعكس ذلك في تركيبة مرشحيه للكنيست الذين تزيد نسبة الأشكناز فيهم عن ٧٠٪. وقد بدأ هذا الحزب في اقتناص أصوات اليهود الشرقيين وازدياد قاعدته التنظيمية بينهم بعد عام ١٩٦٥. وقد ظلت قواعده التنظيمية في اتساع حتى استطاع الوصول إلى السلطة عام ١٩٧٧. وتعتبر « بلدات التطوير »، وأحياء الضائقة، التي يسكنها اليهود الشرقيون المعازل الأساسية لهذا الحزب. كما تنتشر قواعده في اوساط

الطبقة الوسطى، وأصحاب المشروعات الخاصة الصغيرة، كالورش وغيرها، وبين متوسطي ومنخفضي الثقافة بوجه عام، وهي صفة ملازمة لليهود الشرقيين.

ويظهر التصويت في انتخابات الكنيست الحادية عشرة، وهي الانتخابات الأخيرة، أن الائتلاف (الليكود)، والذي يقوده حزب حيروت، قد حصل على ٥٣٪ من أصوات اليهود الشرقيين، في حين لم يحصل إلا على ١٩,٣٪ من أصوات اليهود الغربيين، أي أنه يحصل على أكثر من ٧٠٪ من أصواته من بين صفوف اليهود الشرقيين<sup>(١)</sup>.

ويعود تأييد اليهود الشرقيين لهذا الحزب إلى نفورهم من حزب العمل، الذي يقف في مقابل الليكود. إذ يرى هؤلاء أن حزب العمل الذي ظل مسيطراً على السلطة لفترة طويلة قد كان سبباً لكثير من المشاكل التي عانى منها هؤلاء. وخصوصاً أثناء قدومهم إلى البلاد في أعوام الخمسينات. فقد كان حزب العمل ينظر إليهم وكأن فيهم بعض صفات العرب، ويعتقدهم لهذا السبب. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن هؤلاء يتصفون بمغالة العداء للعرب، وقد وجدوا أن حزب حيروت يلبي مشاعرهم هذه. فلبجأوا إليه باعتباره يناهض إقامة أرض إسرائيل الكبرى ويدعو إلى طرد العرب من الأراضي المحتلة.

### السياسة الخارجية

يعتبر حزب حيروت هو الحزب الأكبر في تشكيلة الليكود، والتي تضم مجموعة من القوى السياسية الإسرائيلية. وانطلاقاً من هذا الاعتبار فإن الحزب يصبح المهيمن على سياسة الليكود. وبذلك فإن البرنامج السياسي الذي يطرحه الليكود، ما هو إلا انعكاس لوجهة نظر حزب حيروت. ويظل للأحزاب الأخرى هامش بسيط، يمكن لها أن تتحرك فيها في رسم سياسة تكتل الليكود، إذ يحكم حجمها ضمن هذا الائتلاف، تظل غير قابلة، بل وغير قادرة على فرض سياستها ومبادئها.

(١) مجلة الأرض عدد (١٣) تاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ ص ٣٣.

وقد ظل هذا الحزب وفياً للمبادئ التي كان قد طرحها جابوتنسكي من قبل، فعلى الرغم من حديث حيرت والليكود عن السلام، فلا يوجد في ورقتهم التي طرحوها في الانتخابات الأخيرة، أية إشارة إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة. وبالإشارة إلى مواقفهم السابقة، والتي يعلن عنها زعماءهم، فهم يريدون إسرائيل الحالية، بلا حدود ثابتة، من أجل العمل على مواصلة اغتصاب المزيد من الأرض العربية، وهم يعلنون جهاراً أن شرق الأردن « جزء من أرض إسرائيل التاريخية »، وأن لهم الحق في الاستيطان فيه. وهم حالياً غير مستعدين للتراجع عن نهر الأردن. كما أن زعماء الليكود هم الذين بادروا لإقرار قانون ضم الجولان، وحتى إنهم يدعون إلى البقاء في جنوب لبنان من خلال الترتيبات الأمنية، لمساندة القوى المحلية، كما تذكر ورقتهم صراحة. وكان عدد من زعماء هذا الحزب قد عارض قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بالانسحاب من جنوب لبنان. وكل ذلك إنما هو محصلة للخلفية الفكرية والمقائدية لزعماء هذا الحزب والتي ورثها عن جابوتنسكي ورونداو.

#### شخصياته القيادية

إن أبرز شخصيات حزب حيرت هم <sup>(١)</sup>:

- ١ - مناحيم بيغن.
- ٢ - اسحق شامير.
- ٣ - ديفيد ليفي.
- ٤ - أورئيل شارون.
- ٥ - موشي أرنس.

#### ديفيد ليفي

يعتبر الرجل الثاني في حزب «حيرت» وقد نافس شامير على زعامة الحزب. من مواليد المغرب، لا يحمل سوى الشهادة الثانوية، وقد كان رئيساً

(١) حول مناحيم بيغن واسحق شامير أنظر الصفحات السابقة.



لكتلة « حيروت » في المستدروت (أزرق/أبيض) ... دخل عضوية الكنيست ابتداء من الكنيست السابعة. وقد تولى بعد انتخابات الكنيست التاسعة منصب وزير الاستيعاب، ثم أصبح وزيراً للإسكان. وبعد انتخابات الكنيست العاشرة أصبح وزير للإسكان ونائباً لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن ترميم الأحياء الفقيرة ورئيساً للجنة الوزارية لشؤون الرفاه..... وتعود هذه المناصب إلى كونه يهودياً شرقياً له شعبية واسعة بين اليهود الشرقيين. لا يزال يحتفظ بمنصب وزير الإسكان والبناء ونائب رئيس الحكومة في حكومة « شمعون بيرس » الحالية.

### أرئيل شارون

ولد في فلسطين عام ١٩٢٨ من أصل بولندي. وهو منافس قوي على زعامة حزب حيروت معروف بتطرفه ودمويته وهو يقول: « إن إسرائيل ولدت في رحم الحرب ولا يمكن أن تعيش بغير الحرب لأن السلام يقتلها » وهو سفاح « قبية » حين كان قائداً للوحدة الإرهابية (١٠١) وهو مجرم مجازر « صبرا وشاتيلا » انضم منذ مطلع حياته « للهجاناه » وخدم في لواء جولني في سلاح المظليين. كما اشترك في كل حروب إسرائيل وعرف بمغامراته، وهو الذي قاد عملية « الغزالة » في حرب تشرين والتي تم من خلالها تطويق السويس والجيش المصري الثاني مما أعطاه شهرة كبيرة في إسرائيل.

دخل الكنيست في الدورة التاسعة وأصبح وزيراً للزراعة في حكومة بيغن الأولى ورئيساً لدائرة الاستيطان، وهو من أنشأ « الدورية الخضر » الإرهابية التي تنكل بالبدو العرب وقد أصبح وزيراً للحرب في حكومة بيغن بعد استقالته « عيرز وايزمن » ومنذ تسلمه هذا المنصب بدأ يعد لغزو لبنان ويدفع الحكومة الإسرائيلية باتجاهه. وقد حملته « لجنة كاهانا » للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا مسؤولية غير مباشرة واتهمته بالإهمال والتقصير والإخلال بالواجب، وأوصت بإقالته إلا إن « بيغن » لم يقله كلياً من الحكومة بل أبقاه فيها دون حقيقة. وقد نافس « شامير » بشدة على الترشيح لمنصب رئاسة الحكومة في المعركة الانتخابية الأخيرة إلا أنه لم يتمكن من الفوز وقد عين في منصب وزير

التجارة والصناعة في حكومة شمعون بيرس الحالية. ولا يزال يطمح إلى زعامة  
حירות ليقفز منها إلى رئاسة الحكومة.

### موشي أرنس

من قادة حירות البارزين. وهو من مواليد لتفيا انضم إلى حركة بيتار في  
مطلع شبابه... وقد هاجر إلى استكهولم ثم إلى نيويورك حيث واصل نشاطه في  
حركة بيتار وقد التقى بجاكوبتسكي عام ١٩٤٠.. وجند في الجيش الأمريكي  
وعمل في سلاح الهندسة وبعد الحرب تخرج كمهندس من معهد فني في  
« بوسطن » بالولايات المتحدة. وقد هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٤٩، وهناك  
واصل دراسته في هندسة الطيران. وحصل على لقب بروفيسور في علوم الطيران  
من الولايات المتحدة بعد أن عاد للدراسة فيها ست سنوات وأصبح مدرساً في  
معهد التخنيون. عمل ككاتب للأمن العام ومدير لتطوير الصناعة الجوية وترأس  
طاقم تطوير طائرة عرفاء - ونال لقاءها جائزة أمن إسرائيل. وبعد ثماني  
سنوات عاد للتدريس في « التخنيون ».

وكان من نشيطي حزبه في تل أبيب ورشح في المكان الثاني والثلاثين ضمن  
قائمة مرشحي الليكود في انتخابات عام ١٩٧٣ وبعد انتخابات عام ١٩٧٧  
أصبح رئيساً « للجنة الخارجية والأمن » بالكنيست ولم يوافق على اتفاقات  
« كامب ديفيد » وعارض سحب القوات الإسرائيلية من سيناء، ومن هنا فقد  
أعتبر أحد « صقور حירות ». عمل كسفير لإسرائيل في الولايات المتحدة حتى  
أقاله « شارون » من وزارة الحرب حيث قرر حزب « حירות » تسليمه حقيبة  
الحرب خلفاً « لشارون » وقد بقي في هذا المنصب حتى قيام الحكومة الحالية بعد  
انتخابات الكنيست الحادية عشرة حيث أسند إليه منصب وزير بلا حقيبة وقد  
عارض مؤخراً قرار الحكومة الصهيونية بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان  
على مراحل.

## المبحث الثاني

### حزب الاحرار ( الليبرالي )

يعود الحزب الليبرالي بمذوره إلى الصهيونيين العموميين ، كما أوضحنا سابقاً . فان الاتحاد الصهيونيين العموميين قد انقسم إلى جانبين (أ) و(ب) . وقد شكل الجناح (ب) ما عرف بحزب التقدميين بينما ظل الصهيونيون العموميون يحملون نفس الاسم بعد قيام الدولة .

وقد سعى هذان الحزبان لتعزيز مواقفهم على الخريطة السياسية الاسرائيلية ، فقرر الاندماج في ١٩٦١/٤/٢٥ ، وذلك بغية اقتناص الفرصة التي بدا فيها حزب العمل ضعيفاً ، بعد انفجار فضيحة لافون التي أدت إلى خروج حزب رافي بقيادة ديفيد بن غوريون . وقد استهدف الحزبان تكوين حزب له وزن في الساحة السياسية ، اذ كان وزن كل من الحزبين ضئيلاً في الكنيست<sup>١</sup> ، فالصهيونيون العموميون كان لهم ثمانية مقاعد ، بينما كان للحزب التقدمي ستة مقاعد<sup>(١)</sup> .

وعلى اثر الخلاف الذي جرى داخل اوساط حزب العمل ، بين جناح اشكول وجناح بن غوريون ، حول مسألة دمج حزب احدوت هعمودا في حزب العمل ، وفي سبيل تشكيل كتلة عمالية واسعة ، اتفق الحزب الليبرالي مع حزب حيروت ، من اجل تشكيل كتلة موحدة في الكنيست تقف في وجه التكتل العمالي الجديد . وخرج من هذا الاتفاق ما سمي بكتلة « فاحل » . وقد وافقت اللجنة المركزية للحزب الليبرالي عليه ، باستثناء اقلية خرجت من الحزب ، وكونت

(١) مجلة الارض عدد (١٤) تلويخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ٢٠ .

حزباً جديداً عرف باسم الحزب الليبرالي المستقل<sup>(١)</sup>.

ويقضي اتفاق غاحل بان يحصل الليبرالي على خسي المقاعد المضمونة في قائمة مرشحي التكتل (الليكود). وقبل اجراء انتخابات الكنيست في دورتها الاخيرة (الحادية عشرة)، فقد فرض زعماء حزب حيروت تخفيض ممثلي الحزب الليبرالي من (١٦) مقعداً، إلى (١٢) مقعداً في المقاعد الاربعين الاولى، بحيث اثار هذا الأمر بعض الأجندة في الحزب الليبرالي، وهم يطالبون الآن بفك الشراكة مع حيروت ضمن تحالف الليكود.

وتزداد الأصوات المنادية حالياً بفك الشراكة مع حزب حيروت ودخول الانتخابات القادمة بشكل مستقل. وقد اعترف رئيس الحزب اسحق موداعي وزير العدل في الحكومة الحالية بهذا الأمر، اذ قال في اجتماع مجلس الحزب الذي عقد يوم ١٩٨٦/٥/٢٥ بان مجموعة كبيرة في الحزب تعتقد بضرورة خوض الانتخابات القادمة بشكل مستقل، وبدون حركة حيروت<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الاشارة، انه على ارضية الخلافات الجارية حول استمرار الشراكة مع حيروت، فقد انشق عن الحزب مجموعة من الأشخاص، وعلنوا عن تأسيس حزب جديد وتحت اسم المركز الليبرالي. وقد عقد الحزب الجديد مؤتمره التأسيسي في قاعة المسرح في تل ابيب يوم ١٩٨٦/٥/١٨. ومن بين أعضاء هذا الحزب الجديد شلومو لاهط رئيس بلدية تل ابيب، ويوسف لييد الذي عين سكرتيراً عاماً للحزب الجديد<sup>(٣)</sup>.

### القاعدة الاجتماعية

اذا رجعنا إلى الجذور التاريخية للحزب الليبرالي والتي استندت إلى حزب الصهيونيين العموميين، فاننا نصل إلى نتيجة مفادها ان هذا الحزب انما يجمع بين صفوفه البرجوازية اليهودية. وقد كان تواجههم الاساسي خارج فلسطين،

(١) نفس المصدر.

(٢) مطايف ١٩٨٦/٥/٢٦.

(٣) حل هشدار ١٩٨٦/٥/١٩.

حتى اواسط اوروبا . وقد شكلت هذه بمختلف فئاتها ، الخلفية الاجتماعية الاساسية لهذا الحزب .

وبانتقال الفئات البرجوازية اليهودية إلى فلسطين فقد شكلت هذه الفئات القاعدة التنظيمية للحزب . وهكذا نجد انه يعتمد في تكوينه على رجال الصناعة وأصحاب المزارع ذات الطبيعة الرأسمالية خصوصاً مزارع الحمضيات ، بالإضافة إلى التجار ، وبعض اصحاب المهن الحرة .

وانطلاقاً من القاعدة الاجتماعية ، التي يستند إليها الحزب ، فقد اختط لنفسه منذ البداية خطاً ليبرالياً ، فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية - والاجتماعية . وتجدر الإشارة هنا إلى ان الصهاينة العموميون قد لعبوا دوراً هاماً في تحويل الحركة الصهيونية ، من خلال سيطرتهم على نشاطات فروعها في الولايات المتحدة ، وسيطرتهم على منظمات ومراكز جباية الأموال مثل : النداء اليهودي الموحد ، ومنظمة سندات تطوير اسرائيل (البوندس) ، والنداء الاسرائيلي الموحد ، الصندوق القومي اليهودي . ولا يزال الحزب الليبرالي يحتل مواقع حساسة في هذه المنظمة التي تجند لاسرائيل سنوياً ما يقارب المليار دولار من المساعدات . ولا يزال الحزب يلعب هذا الدور من خلال كونه الفرع الاسرائيلي للاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين .

### المشاركة في السلطة

شارك الصهيونيون العموميون في الحكومة المؤقتة التي تشكلت عشية إعلان قيام الدولة بوزير واحد هو الوزير اسحق غرونباوم ، حيث تولى وزارة الداخلية ، وشاركوا في الحكومة الرابعة بثلاثة وزراء هم بيميز برنشتاين (تجارة وصناعة) جوزيف شافير (صحة) ، جوزيف سرلين (مواصلات) ، وفي الحكومة الخامسة بنفس الوزراء والمواقع مع إضافة اسرائيل روكاك (الداخلية) ، كما شاركوا في حكومة الوحدة الوطنية عشية حرب حزيران عام ١٩٦٧ وذلك ضمن كتلة فاحال .

اما على صعيد الكنيست فان الجدول التالي يوضح عدد المقاعد التي حصل

عليها هذا الحزب خلال دورات الكنيست الإحدى عشرة.

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
١ - الأول	١٩٤٩	١٢	خسة مقاعد للتقدمي وسبعة للموميين
٢ - الثانية	١٩٥١	٢٤	أربعة مقاعد للتقدمي وعشرون للموميين
٣ - الثالثة	١٩٥٥	١٨	أربعة مقاعد للتقدمي وثلاثة عشر للموميين
٤ - الرابعة	١٩٥٩	١٤	سنة مقاعد للتقدمي، وثمانية للموميين
٥ - الخامسة	١٩٦١	١٧	الليبرالي بعد اتحاد التقدمي مع الموميين
٦ - السادسة	١٩٦٥	١١	ضمن مقاعد كتلة جاحل الـ (٢٦)
٧ - السابعة	١٩٦٩	١١	ضمن مقاعد كتلة جاحل الـ (٢٦)
٨ - الثامنة	١٩٧٣	١٥	ضمن مقاعد تكتل الليكود الـ (٣٩)
٩ - التاسعة	١٩٧٧	١٦	ضمن مقاعد تكتل الليكود الـ (٤٣)
١٠ - العاشرة	١٩٨١	١٨	ضمن مقاعد تكتل الليكود الـ (٤٨)
١١ - الحادية عشرة	١٩٨٤	١٢	ضمن مقاعد الليكود الـ (٤١)

#### السياسة الخارجية

رغم الخلاف القائم بين حزب الاحرار وحزب حيروت في اطار الليكود. الا ان هذا الخلاف إنما ينحصر في الإطار التنظيمي فقط، اذ يطالب أعضاء حزب الاحرار بتحسين مواقعهم السياسية في الحكومة والكنيست. اما على صعيد المواقف السياسية فان الحزبين متفقان على الخطوط الاساسية والعامية فيما يتعلق بقضايا الصراع العربي الاسرائيلي. وهكذا يمكن القول ان برنامج الليكود السياسي، وان كان قد تم وضعه من قبل أعضاء حيروت الا انه في نفس الوقت يعبر عن وجهات نظر قادة حزب الاحرار.

فحزب الاحرار يؤكد حق اليهود في الاستيطان في كافة اجزاء ارض - اسرائيل، باعتبار ان هذا الحق متداخل مع احتياجات الأمن الحيوية لاسرائيل، وهو لا يشكل عقبة أمام السلام. وكما يرى ان الحكم الذاتي هو سلطة ادارية فقط، وليس أساساً لاقامة دولة فلسطين. ويرى ان المسؤولية عن الأمن في إطراره هي مسؤولية مطلقة<sup>(١)</sup>.

(١) راجع قرارات المؤتمر السياسي للحزب في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية المجلد العاشر ١٩٨٠ ص ١٠٠.

## شخصياته القيادية

ان أهم القادة الذين تعاقبوا على قيادة حزب الاحرار هم:

- |                |                   |
|----------------|-------------------|
| ١ - يوسف سابير | ٢ - اليميلخ ريملت |
| ٣ - سمحاير ليخ | ٤ - اسحق مودامي   |
| ٥ - موشي نسيم  | ٦ - ابراهام شارير |
|                | ٧ - جدعون بات     |

## يوسف سابير

كان زعماً للصهيونية العمومية ثم أصبح زعم الحزب الليبرالي بعد عام ١٩٦١، انضم إلى اتحاد العمال الزراعيين في عام ١٩٢٨ وأصبح عضواً في قيادته التنفيذية ثم أصبح رئيساً لبلدية «بتاح تكفا» من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٢ أصبح وزيراً للنقل والمواصلات واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٥٥ وقد تسلم منصب رئيس المجلس الاقتصادي في المنظمة الصهيونية العالمية من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦١... وفي عام ١٩٦٧ دخل الحكومة كوزير بلا وزارة عشية عدوان الخامس من حزيران. وفي عام ١٩٦٩ أصبح وزيراً للتجارة والصناعة إلى ان استقال من الوزارة في عام ١٩٧٠ كاحتجاج على «مشروع روجرز».

وقد احتل مقعداً في الكنيست الاسرائيلية من الدورة الاولى عام ١٩٤٩ وحتى الدورة السابعة عام ١٩٦٩.

## اليميلخ ريملت

من أصل بولندي هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٩ وهو يحمل دكتوراه في الفلسفة من جامعة فينا تلقى علومه الدينية في المعهد اللاهوتي «بفيينا»، وأصبح الحاخام الاول للجمعيات اليهودية في بولندا، ثم أصبح مديراً لفرع الهجرة لجمعية اليهود المتدينين في «فيينا»، وكان رئيساً لفرع التعلم والثقافة في رامات غان حتى عام ١٩٥٣، كما كان عضواً في لجنة الثقافة والأمن.

احتل مقعداً في الكنيست الاسرائيلي كممثل عن الحزب الليبرالي من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٧٠ وأصبح في عام ١٩٧٠ رئيساً للحزب، وقد عين وزيراً للبريد في عام ١٩٦٩ استقال في عام ١٩٧٥ من قيادة الحزب بعد اختلافه مع تيار «موادعي» و «بثري» وقد انتقد سياسة «بيجن» واعتبرها استمراراً لسياسة «المعراخ» ثم تفرغ للتعليم حيث استلم ادارة مدرسة «موديعين» في «رمات غان».

### سمحا ايرليخ

كان من نشطاء حركة «الصهيونيين العموميين» منذ أيام دراسته الاولى، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٩ وفي عام ١٩٥٥ انتخب عضواً في مجلس بلدية تل ابيب وفي عام ١٩٦٢ أصبح نائب رئيس البلدية، وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٩ حيث انتخب عضواً في الكنيست ضمن قائمة «جاحل».

وكان قد اختير قبل ذلك كرئيس للسكرتارية القومية للحزب الليبرالي كما انه كان عضواً في اللجنة لكتلة «جاحل» وفي الكنيست السابعة والثامنة كان «ايرليخ» عضواً في اللجنة المالية التابعة للكنيست ثم أصبح رئيساً للجنة الفرعية المسؤولة عن الانفاق العسكري. وقد تولى زعامة الحزب في عام ١٩٧٥ على اثر هزيمة جناح «ريملت» في مؤتمر الحزب. وفي انتخابات الكنيست التاسعة التي جلت «الليكود» للسلطة كان الثاني في القائمة بعد «مناحم بيغن». وقد عين بعد هذه الانتخابات وزيراً للمالية في حكومة «بيجن» الاولى، واستمر في هذا المنصب مدة ٢٩ شهراً، ثم استقال بعد الانتقادات الكثيرة التي شكلت عقب انتخابات الكنيست العاشرة تسلم «ايرليخ» منصب نائب رئيس الحكومة ووزيراً للزراعة، وقد توفي في حزيران عام ١٩٨٣ وهو في هذا المنصب.

### يتسحاق موداعي

تولى زعامة الحزب بعد موت «سمحا ايرليخ» وهو من مواليد تل ابيب ١٩٢٦. ويحمل شهادة هندسة كطائية اضافة إلى اجازة في القانون، وسبق له ان



عمل ملحقاً عسكرياً في بريطانيا انتخب عضواً للكنيست منذ الكنيست الثامنة، وعين وزيراً للطاقة والتخطيط في حكومة بيغن الأولى عام ١٩٧٧. ثم عين وزير دولة في الحكومة العاشرة ثم تسلم منصب وزير الطاقة مرة أخرى وشارك في عضوية لجنة شؤون الأمن بالكنيست.

وبعد انتخابات الكنيست الحادية عشرة والتي دخلها على أساس انه الثالث في قائمة الليكود تسلم منصب وزير المالية في الحكومة، وهو احد المناصب الثلاثة الأساسية في الحكومة «الخارجية والدفاع والمالية».

### موشي نسيم

احد قادة الحزب الليبرالي البارزين وهو من مواليد فلسطين المحتلة، ويعمل شهادة الحقوق من الجامعة العبرية ... انتخب كعضو في الكنيست لأول مرة وهو في الرابعة والعشرين من عمره حيث أصبح عضواً في الكنيست الرابعة عام ١٩٥٩ وقد كان عضواً في لجنة التعليم والثقافة ولجنة الخدمات العامة ورئيساً للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الخدمات وعضو لجنة الخارجية والأمن واللجنة القضائية.

وفي الكنيست الثامنة عمل كرئيس لكتلة «الليكود»: يشغل منصب وزير العدل منذ عام ١٩٧٧ بعد اعتلاء «الليكود» سدة الحكم ولا يزال يشغل هذا المنصب في حكومة «بيرس» الحالية. وقد رفض مؤخراً قرار الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من لبنان.

### ابراهيم شير

احد زعماء الحزب الحاليين، ويعمل إجازة في الحقوق، وقد انضم للحزب منذ حداثة سنه وعمل في مطلع الخمسينات كسكرتير له ومثله في الكنيست. وقد عمل كممثل للدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٦٤، ثم أصبح سكرتيراً للحزب الليبرالي عام ١٩٧٤، وعمل كرئيس لكتلة «الليكود» في الكنيست العاشرة وعضو في اللجنة المالية. تسلم منصب وزير السياحة في

الحكومة العاشرة وما يزال يشغل هذا المنصب في حكومة «بيرس» الحالية، إضافة إلى عضويته في الكنيست. وقد رفض مؤخراً قرار الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من لبنان.

#### جدهون بات

زعم آخر من زعماء «الحزب الليبرالي» الحاليين، عمل في بداية حياته في «النحال» وبعد تسريحه من الجيش عمل كسكرتير لوزير المواصلات .... ثم شغل مناصب متعددة في منظمة «الصهيونية الامريكية» وشارك في العديد من المؤتمرات الصهيونية... عمل كمساعد لوزير التجارة بين عام ١٩٦٧ - وعام ١٩٦٩.

انتخب كعضو كنيست عام ١٩٧٠ عن «كتلة جاحل»، وأصبح عضواً في اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية وبعد عام ١٩٧٧ أصبح وزيراً للبناء والاسكان في حكومة بيجن الاولى وبعد استقالة يغال هورفيتش عين وزيراً للصناعة والتجارة والسياحة بدلاً عنه. وبعد انتخابات الكنيست العاشرة استمر في منصبه كوزير للصناعة والتجارة. اما في الحكومة الحالية التي يرأسها «بيرس» فهو وزير للتطوير والعلوم. عضو في الكنيست منذ الدورة السابعة وحتى الآن.

## المبحث الثالث

### حركة لعام

حركة لعام أي « من أجل الشعب »، هي الشريك الأصغر داخل تحالف الليكود. وقد ظهرت على المسرح السياسي لأول مرة، في نهاية عام ١٩٧٥، على اثر تحالف ثلاث قوى سياسية هي المركز المستقل، والقائمة الرسمية (رافي). وحركة العمل من أجل ارض اسرائيل الكاملة.

#### المركز المستقل

بعد تشكيل كتلة غاحل عام ١٩٦٥، فقد اخذت الخلافات تتصاعد داخل حزب حيروت، وفي عام ١٩٦٧ انشق بعض أعضاء هذا الحزب وكونوا كتلة مستقلة تحت اسم « المركز الحر » وكان لهذه الكتلة ثلاثة نواب في البرلمان ابرزهم اليعازر شوستاك وشموئيل تامير. وفي عام ١٩٧٣ فقد كانت هذه الكتلة احد المؤسسين لتحالف الليكود<sup>(١)</sup>.

لقد كان المركز الحر يعاني منذ فترة طويلة، ازمة حادة في العلاقات بين أقطابه الاربعة شموئيل تامير وعكيفا نوف من جهة واليعزر شوستاك واهود اولمرت من جهة اخرى. وكان السبب الرئيسي في الازمة هو تحول طراً على آراء الزعيمين الاولين، وخصوصاً تامير في اعقاب حرب تشرين اول (اكتوبر). فبعد انتهاء هذه الحرب، وفي اثر جولة قام بها تامير في الولايات المتحدة. فاجأ حزبه باستعداده للموافقة على حلول اقليمية وسط. مقابل اتفاقيات سلام مع العرب، وأيده في ذلك عكيفا نوف وقد أثار هذا الموقف معارضة عنيفة في

(١) مجلة الارض عدد (١٣) تاريخ ٢١/٣/١٩٨٥ ص ٣٠

اوساط الحزب الاكثر تطرفاً وعلى رأسها عضو الكنيست يعزر شوستاك واهود اولمرت. وقد اصبحت العلاقات بين تامير وانصاره وشوستاك واولمرت وأنصارها صعبة للغاية، بحيث أصبح التعايش بينهما مستحيلاً.

وفي النهاية فقد اتفق الطرفان في كانون الثاني (يناير) على الانفصال. ووقعا اتفاقاً سويت بموجبه معظم الأمور المتعلقة باقتسام ممتلكات الحزب وحقوقه. فاحتفظ تامير بالاسم الاصلي «المركز الحر»، بينما أطلق الفريق الآخر على نفسه اسم «المركز المستقل»، وذلك في اجتماع تأسيسي ضم ٢٥٠ شخصاً يمثلون ٢٠ فرعاً. وقد تم في هذا الاجتماع اختيار لجنة مركزية مؤقتة مؤلفة من ١١٥ عضواً وسكرتارية مؤقتة مؤلفة من ١٩ عضواً<sup>(١)</sup>.

وقد حدد شوستاك واولمرت ثلاثة أسباب للنشاق هي :

- كانت طريق المركز الحر، في الأعوام السبعة الماضية، تلزم بتأييد تطبيق السيادة الامرائيلية على الضفة الغربية، والاستيطان الواسع فيها. لقد كان هذا هو الأساس السياسي لوجود الحزب، بحسب مقررات مؤسساته وبرامجه. ولكن تامير وانصاره بلوروا في هذا المجال خطأ آخر.

- اننا ندعو إلى تعميق المشاركة بين جميع الكتل المؤلفة لليكود، إلى حين التوصل إلى التوحيد الكامل، اما تامير فهو لا يرى ذلك.

- نشأت في المركز الحر شبكة علاقات جعلت العمل المشترك مستحيلاً. وقد فضلنا عدم الانجرار وراء القدح والتشهير، ولذلك توصلنا إلى قرار بانهاء شراكتنا<sup>(٢)</sup>.

### القائمة الرسمية (رافي)

هذه الكتلة هي من بقايا حزب رافي - قائمة عمال اسرائيل - التي كان قد

(١) الكتاب السنوي للقبضة الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بعدس ص ٣٢٢.

(٢) هارتس ١٩٧٥/١/٢٩.

أنشأها بن غوريون عام ١٩٦٥ ، اثر خلافه مع قيادة حزب الماباي بعد فضيحة لافون . وفي عام ١٩٦٨ ، بعد ان تشكل حزب العمل فقد انشقت كتلة رافي - قائمة عمال اسرائيل - بحيث انضم فريق منها إلى حزب العمل الجديد . وفريق آخر ظل خارج الإطار السياسي الجديد واخذ يعمل تحت اسم القائمة الرسمية ( رافي ) وكان يتزعمها بن غوريون . وبعد اعتزال بن غوريون للعمل السامي في أعقاب انتخابات الكنيست السابع ( ١٩٦٩ ) ، فقد أصبح ايغال هورفيتش هو زعيم هذه الكتلة .

وحينا بدأت المحادثات لتشكيل تحالف الليكود فقد كانت هذه الكتلة ضمن أعضاء التحالف الجديد ، واحد المؤسسين الرئيسيين له .

### حركة العمل من اجل ارض اسرائيل الكاملة

تكونت هذه الحركة من مجموعة من العناصر كانوا قد انشقوا عن حزب الماباي عام ١٩٦٧ . وقد دخلت في تحالف الليكود عام ١٩٧٣ ، وتمثلت بعضو واحد في الكنيست الثامن . وفي أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد فقد انسحب العضو الوحيد في الكنيست وممثل هذه الكتلة موشي شامير من الليكود وانضم إلى حزب ( هتحياء ) اليميني المتطرف .

### نشأة الحركة

بعد الانشقاق الذي حصل داخل المركز الحر فقد شرع « المركز المستقل » في مفاوضات مع القائمة الرسمية . وحركة العمل من اجل اسرائيل الكاملة . بهدف توحيد القوى الثلاث في حزب موحد . واسفرت هذه المفاوضات في نهاية سنة ١٩٧٥ . عن اتفاق بين القيادات الثلاث على تأسيس حركة جديدة . دعيت فيما بعد باسم « لعام » أي « من أجل الشعب » .

وقد صادقت المؤسسات المركزية للقائمة الرسمية والمركز المستقل على الاتفاق . في النصف الثاني من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٥ . كما صادقت

مؤسسات حركة العمل من اجل ارض اسرائيل الكاملة فيما بعد<sup>(١)</sup>.

وقد اصاب هذه الحركة عدة انشغالات فيما بعد، ففي عام ١٩٧٧ انشق جزء منها من اتباع «المركز المستقل» لينضموا إلى «الحركة الديمقراطية للتغيير» التي أنشأها الجنرال يادين. كما انشق جزء آخر بزعامة ايغال هورفيتش لينضم إلى حركة «تيلم» التي أسسها موشي ديان عام ١٩٨١، كما خرجت منها مجموعة من حركة «ارض اسرائيل الكاملة» لتنضم إلى حركة «هتحياء» التي تشكلت عام ١٩٨١. اما بقايا «لعام» فقد تقرر يوم ١٩٨٥/١/٦ اندماجها في حزب «حيروت»<sup>(٢)</sup>.

### السياسة الخارجية

من الملاحظ ان حركة «لعام» قد جمعت بين صفوفها تلك الاجنحة المتطرفة في الأحزاب التي انشقت عنها. وهكذا فقد جاء برنامجها السياسي الذي طرحته عند انشائها ليعكس تصورها حيال القضايا السياسية المطروحة.

فقد شدد البرنامج، كما أقرته مؤسسات المركز المستقل، والقائمة الرسمية على «مركزية ارض - اسرائيل في حياة الشعب اليهودي». وذكر انه «يجب المحافظة على السيادة الاسرائيلية، وتطبيق قوانين دولة اسرائيل على المناطق الخاضعة لسلطتها، بما يتفق ومتطلبات الدولة». وبناء عليه «يجب الا تقوم سيادة اخرى في المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والبحر الابيض المتوسط، غير سيادة دولة اسرائيل».

كما رفض البرنامج، بصورة خاصة، الكيان الفلسطيني، ووجود الشعب الفلسطيني كشعب له الحق في إقامة دولة مستقلة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ص ٣٢٣.

(٢) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ١٩.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد ص ٣٢٣.

## شخصياتها القيادية

ان اهم شخصيات هذه الحركة هم:

١ - اليعزر شوستاك

٢ - ايهود جولمرت

٣ - ايغال كوهين

والشخصيات الثلاث المذكورة هم ممثلو الحركة في الكنيست الحادية عشرة  
أما في الكنيست السابقة فقد كانت تتمثل بأربعة أعضاء .

## اليعزر شوستاك

ولد في عام ١٩١١ في بولندا . هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥ . درس في  
المدارس الدينية وفي الجامعة . عضو سابق في حيروت . انسحب من الحزب مع  
شموئيل تامير عام ١٩٦٦ وأسس حزب « المركز الحر » . وفي صيف ١٩٧٣  
ساهم الحزب في إنشاء التجمع اليميني - الليكود . لكن الشراكة بين شوستاك  
وتامير في إطار « المركز الحر » ، سرعان ما تفككت اذ اخذ تامير يبدي ميلاً  
اكثر نحو تعديل افكاره السياسية ، بينما اخذ شوستاك يقترب اكثر من حيروت ،  
الحزب الأم . وفي عام ١٩٧٥ ، انشق المركز الحر إلى جناحين ، احدهما المركز  
المستقل بزعامة شوستاك ليشكل مع القائمة الرسمية ، وحركة ارض - اسرائيل  
الكاملة ، حركة « لعام » في اوائل عام ١٩٧٦ . وبعد الانتخابات العامة  
١٩٧٧ ، عين شوستاك وزيراً للصحة في حكومة بينغن كممثل لحركة « لعام » .

## ايهود اولمرت

نافس « شوستاك » على رئاسة « لعام » المندجة في قائمة « الليكود » وهو من  
مواليد فلسطين عام ١٩٤٥ ، ويحمل إجازة في القانون وعضو في الكنيست منذ  
الكنيست الثامنة عام ١٩٧٣ حيث شغل فيها منصب عضو لجنة التعليم .

## ايغال كوهين

من مواليد فلسطين ايضاً وكان من نشطاء حركة الشباب العامل وحركة المستوطنات ومركز جناح أبناء الموشافيم. وهو من مؤسسي «القائمة الرسمية» المنشقة عن حزب رافي برئاسة بن غوريون. وهو رئيس دائرة الاستيطان في «الليكود». وكان عضواً في لجنتي العمل والاقتصاد في الكنيست الثامنة.

كما شغل عضوية الكنيست في الدورات الثامنة، والتاسعة والعاشر وهو عضو في الكنيست الحادية عشرة الحالية.



---

## الفصل الثالث

---

### أحزاب الوسط

يراد بأحزاب الوسط، تلك الأحزاب التي تشمل خارج إطار الكتلتين الكبيرتين، وهما الليكود والمراخ، بغض النظر عن اتجاهاتها وأهدافها. ومن المعلوم أن بعض هذه الأحزاب يميل إلى المراخ، والبعض الآخر يميل إلى الليكود. وقد تتحالف هذه الأحزاب، مع إحدى هاتين الكتلتين في سبيل الوصول إلى أحد المواقع السياسية. ولكن هذا الأمر لا يفقدها الإطار السياسي المستقل، مما يدفعنا لبحثها بشكل مستقل.

وتلعب الأحزاب الصغيرة دوراً هاماً في الحياة السياسية الإسرائيلية، رغم صغر حجمها. فقد يكون لبعض هذه الأحزاب، أثر في ترجيح كفة إحدى الكتل الكبرى عند تشكيل الحكومة، كما قد يكون لها دور في إسقاط إحدى الحكومات، نتيجة انسحاب أعضائها من الائتلاف الحكومي، الذي تشارك فيه، أو حجب الثقة عن الحكومة، عند التصويت على ذلك أمام الكنيست.

وقد رأينا سابقاً كيف أن النظام الانتخابي الإسرائيلي، قد ساهم في خلق ظاهرة تعدد الأحزاب في إسرائيل. مما يعني أن وجود الأحزاب الصغيرة، أصبح قاعدة ملزمة في كافة دورات الكنيست. وهذه الأحزاب هي في حالة تحالف وانشقاق بصفة مستمرة. فتارة تتحالف بعض الأحزاب الصغيرة مع تقارب في طروحاتها السياسية مع بعضها البعض، وطوراً تتحالف هذه الأحزاب مع إحدى الكتلتين الكبيرتين نتيجة لوعود بالحصول على بعض المواقع السياسية في الدولة.

وباستعراض خريطة الأحزاب الإسرائيلية، لجهة حضورها في الكنيست. فإننا نجد أن هناك مجموعة من الأحزاب قد واصلت هذا الحضور منذ تاريخ إنشاء الكنيست نفسه، أو منذ تاريخ ظهورها على المسرح السياسي. كما نجد أن هناك بعض الأحزاب قد اختفت لفترة، حيث كانت تحت لواء أحزاب أخرى، ومن ثم تعود للظهور مرة ثانية تحت اسمها القديم أو باسم جديد.

ونحن هنا سنحاول استعراض الأحزاب الصغيرة حسب حضورها في البرلمان وذلك في بندين:

الأول: الأحزاب قديمة التمثيل

الثاني: الأحزاب الممثلة حديثاً

## المبحث الأول الأحزاب قديمة التمثيل

باسترجاع تاريخ الأحزاب الإسرائيلية فإننا نجد أن هناك بعض الأحزاب قد نشأ قبل قيام الدولة، وقد ظل محافظاً على تواجده داخل الكنيست. ومنها ما نشأ حديثاً وظهر على المسرح السياسي في الدور الأخير للكنيست، وهي الدورة الحادية عشرة.

ونحن هنا سنقوم باستعراض الأحزاب التي تواصل ظهورها على المسرح السياسي وكانت ممثلة في الدورة الأخيرة وفي الدورات السابقة وذلك حسب التأصل التاريخي لهذه الأحزاب.

وهي كما يلي:

- حركة أغودات إسرائيل
- الحزب الوطني الديني (المفدال)
- حركة حقوق المواطن (راتس)
- حركة شينوي
- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)
- حركة هتحياء (البعث)
- حركة نامي

## أغودات إسرائيل

تستمد هذه الحركة اسمها من عبارة تعني «وحدة إسرائيل»، وقد خرجت الحركة من بين صفوف حركة مزراحي العالمية في أعقاب قرار المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد عام ١٩١١، والقاضي بتضمين البرنامج الصهيوني النشاطات الثقافية. وقد شكل مجموعة الأعضاء المنسجة من حركة مزراحي مع مجموعة أخرى من اليهود المتدينين من التيار الارثوذكسي حركة جديدة عام ١٩١٢، عملت تحت اسم أغودات إسرائيل، كما ذكرنا سابقاً.

وفي البداية اعتبرت الحركة الأم مهمتها الأساسية تتركز في التصدي للحركات الإصلاحية والصهيونية، حيث كانت ترى في الصهيونية «خطراً على الدين اليهودي الذي سيدمر الحياة اليهودية الحقة». وقد كان هدف الحركة كما أعلنت عنه: توحيد شعب إسرائيل حسب تعاليم التوراة في جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والروحية.<sup>(١)</sup>

وقد جاء في البيان الأساسي للمؤتمر:

«إن ممثلي اليهود المتقدمين بالشعائر الدينية من جميع أنحاء العالم... وبعد أن استمعوا إلى جميع الاقتراحات، يعلنون بهذا تأسيس أغودات إسرائيل ونحوها. أن أغودات إسرائيل ستساهم بفعالية في جميع القضايا والأمور المتعلقة باليهود واليهودية، على أسس التوراة، دون أية اعتبارات سياسية... وستحاول إيجاد حل لكافة المشاكل التي تواجه الشعب

(١) مجلة الأرض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ٢٩

اليهودي، وفقاً لروح التوراة،<sup>(١)</sup>

ولكن موقف أغودات إسرائيل من الصهيونية لم يستمر طويلاً، إذ حدث انقلاب كامل في مواقفها عام ١٩٣٧ بعد مؤتمر «مارينباد»، الذي أيد العمل لإقامة دولة يهودية في فلسطين. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الحركة منسجمة ومؤيدة للصهيونية، بحيث شاركت فيها بعد في نشاطاتها الاستيطانية والعسكرية من خلال انضمام أفراد الحزب إلى الهاغاناه.

وعندما تم الإعلان عن قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، فقد تحولت حركة أغودات إسرائيل إلى حزب سياسي، يعمل في إطار مؤسسات الكيان الجديد.

### الميكمل التنظيمي

لا بد من الملاحظة أن حزب أغودات إسرائيل، إنما هو جزء من حركة عالمية تعمل تحت نفس الاسم والإطار التنظيمي لحزب أغودات إسرائيل مشابه للإطار التنظيمي للحركة العالمية.

وأهل سلطة في حزب أغودات إسرائيل هو المؤتمر، كما هو الحال في بقية الأحزاب ويلى المؤتمر اللجنة المركزية للحزب، وهي تتشكل عادة من ثمانين عضواً ينتخبون أو يعينون من جانب مجالس الفروع، التي يبلغ عددها حوالي ٤٠ فرعاً. وتتشكل هذه الفروع على أساس موازين القوى الكتلوية في الحزب. وكل مجلس فرع، وفقاً لحجمه، ينتخب من واحد إلى ثلاثة ممثلين.<sup>(٢)</sup>

ونظراً لطبيعة تكوين حزب أغودات إسرائيل، وارتباطه بالحركة العالمية لأغودات إسرائيل، فإن مصدر القرار يأتي في العادة من خارج

(١) هاني العبدالله، مرجع سابق ص ١٢٩

(٢) هاني العبدالله، مرجع سابق ص ١٣٣

الحزب. فالسلطة العليا الفعلية في أغودات إسرائيل هي في أيدي ما يسمى مجلس كبار علماء التوراة. وهذا المجلس كباقي مؤسسات أغودات إسرائيل له ثلاثة مراكز، منها إسرائيل. وينعقد المجلس فقط عندما تكون هناك حاجة للبت في القضايا المتعلقة في الحزب.

وهذا ما يفسر عدم انعقاد المؤسسات الحزبية بانتظام، وكما هو مقرر في أنظمتها الداخلية. فعلى سبيل المثال فإن مؤتمر الحزب لم ينعقد على امتداد سني إسرائيل سوى مرتين. كما أن المؤتمر العالمي والذي يسمى «هكنسياه هجدولاه» أي (الجمعية الكبرى) فإنه قليلاً ما ينعقد مع العلم أنه مقرر حسب نظامه الداخلي أن ينعقد كل خمس سنوات مرة واحدة.

### القاعدة الاجتماعية

كان أتباع هذا الحزب لدى نشأته في فلسطين بوجه خاص، من أفراد العائلات القديمة التي اضطهدتها الحكم النازي، ثم هاجرت إلى فلسطين. ورغم أن هذا الحزب ضعيف من الناحية العددية إلا أنه يجمع بين صفوفه عدداً كبير من الرابنة (رجال الدين) أصحاب النفوذ الواسع لدى جاهل اليهود، والذين لهم السيطرة التامة على كثير من النواحي الدينية، وخصوصاً ما يتعلق منها بصفة خاصة بالأحوال الشخصية<sup>(١)</sup>.

وقواعد هذا الحزب التنظيمية ومؤيدوه، إنما ينتشرون بين المستوطنين المدنيين من «اليشوف» القديم، وخاصة في أوساط اليهود الأرثوذكس في قطاعي القدس وتل أبيب<sup>(٢)</sup>. ونظراً لسيطرة هذا الحزب على كثير من المدارس الدينية في البلاد فإن معظم الحريجين من هؤلاء يشكلون القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب هذا بالإضافة إلى أنه يجمع بين صفوفه بعض الفئات من أصحاب المهن الحرة<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الحميد متولي، مرجع سابق ص ١٢٤.

(٢) مجلة الأرض عدد ١٤ تاريخ ٧/٤/١٩٨٥

(٣) هاني عبدالله، مرجع سابق ص ١٣٧

## المشاركة في السلطة

شارك حزب أغودات إسرائيل في الحكومة المؤقتة بوزير هو إسحق ليفن، حيث تولى وزارة الشؤون الاجتماعية. كما شارك نفس الوزير في نفس الموقع في الحكومة الأولى من خلال الجبهة الدينية التوراتية التي نشأت بالتحالف مع حزب بوغالي أغودات إسرائيل. ونفس الشيء في الحكومة الثانية، أما في الحكومة الثالثة فقد شارك نفس الوزير في نفس الموقع ولكن بصفة مستقلة.

ومنذ ذلك الحين فإن أغودات إسرائيل لم يشارك في الحكومة. ويعود ذلك لسببين الأول لأن مجلس كبار علماء التوراة، قد قرروا عدم المشاركة في الحكم، والثاني لأن الأحزاب التي تنابعت على الحكومة - العمل والليكود - لم يطلبوا منهم المشاركة نتيجة لعدم قدرتهم على تلبية مطالبهم.

أما في الكنيست فمن الملاحظ أن حزب أغودات إسرائيل كان حاضراً على الدوام في البرلمان الإسرائيلي. وكان يدخل البرلمان بصفة مستقلة، وطوراً يدخلها بالتحالف مع قوى أخرى.

ويبين الجدول التالي مشاركة الحزب في الكنيست منذ تأسيسه:

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	ملاحظات
١ - الأولى	١٩٤٩	٤	ضمن الجبهة الدينية الموحدة التي حصلت على ١٦ مقعداً
٢ - الثانية	١٩٥١	٣	لاغودات إسرائيل وهناك مقعدان لبوغالي أغودات إسرائيل
٣ - الثالثة	١٩٥٥	٦	لاغودات إسرائيل مع بوغالي أغودات إسرائيل
٤ - الرابعة	١٩٥٩	٦	لاغودات إسرائيل مع بوغالي أغودات إسرائيل

٥ - الخامسة	١٩٦١	٤	لاغودات إسرائيل أما بوغالي أغودات إسرائيل فقد حصل على مقعدين
٦ - السادسة	١٩٦٥	٤	لاغودات إسرائيل أما بوغالي أغودات إسرائيل فقد حصل على مقعدين
٧ - السابعة	١٩٦٩	٤	لاغودات إسرائيل أما بوغالي أغودات إسرائيل فقد حصل على مقعدين
٨ - الثامنة	١٩٧٣	٥	للجنة الدينية من أغودات إسرائيل وبوغالي أغودات إسرائيل
٩ - التاسعة	١٩٧٧	٤	لاغودات إسرائيل أما بوغالي أغودات إسرائيل فقد حصل على مقعد واحد
١٠ - العاشرة	١٩٨١	٤	لاغودات إسرائيل ولم يحصل بوغالي أغودات إسرائيل على أي مقعد
١١ - الحادية عشرة	١٩٨٤	٣	لاغودات إسرائيل أما بوغالي أغودات إسرائيل فقد انتقل إلى «موراشا»

### السياسة الخارجية

يعتني الحزب بالدرجة الأولى بالمسائل الدينية، إذ يوليها الاهتمام الأساسي في نشاطاته السياسية. فهو يربط تأييده للحكومة الإسرائيلية بمدى استعدادها لتطبيق بعض القوانين الشرعية اليهودية، وموافقتها على مسائل مثل قانون



السبت ، ومن اليهودي ، والحلال والحرام ، وغير ذلك من المسائل المرتبطة بالدين اليهودي .

ومع ذلك فإن حزب أغودات إسرائيل ، قد أيد في وقت سابق ، حرب حزيران عام ١٩٦٧ والحروب الإسرائيلية اللاحقة ؛ وهو يتبرع في كل مرة لإصدار الفتاوى الدينية للأعمال الحربية الإسرائيلية وللجرائم التي يقرتها الجيش الإسرائيلي . وفي نفس الوقت فقد أيد اتفاقيات كامب ديفيد والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية .

### شخصياته القيادية

من الملاحظ أن كافة زعماء ومؤسسي أغودات إسرائيل هم من الهاخامين اليهود .

ومن أهم شخصياته التاريخية :

١ - الهاخام يتسحاق إيزاك هليفي (١٩٤٧ - ١٩١٤) ، وهو مؤسس هذا الحزب في الخارج . وهو من أصل بولندي ، وضيع في العلوم الدينية ، وله مقالات ودراسات عدة بهذا الشأن .

٢ - الهاخام سلومون بروير (١٨٥٠ - ١٩٢٦) وهو من رجيل المؤسسين . وكان سلومون زعيماً لليهود الأرثوذكس في المانيا ، حيث قام بتأسيس جمعية الهاخامين الأرثوذكس فيها ، مستنبأً من عضويتها الهاخامين الأرثوذكس الذين تعاونوا مع اليهود الإصلاحيين .

٣ - الهاخام يتسحق مائير ليفين : ولد ليفين (١٨٩٤ - ١٩٧١) في بولندا ، حيث كان نشيطاً في إطار الحركة هناك بعد الحرب العالمية الأولى . وفي الجمعية الكبرى الثانية هكتسياء هجدولاه ( فيينا ١٩٢٩ ) لاغودات إسرائيل انتخب ليفين عضواً في مجلس الرئاسة العالمي . وفي عام ١٩٣٥ ، وصل ليفين إلى فلسطين على رأس وفد من قيادة أغودات إسرائيل في بولندا ، من أجل تنظيم إدارة الحركة في فلسطين . وفي الجمعية الكبرى الثالثة (١٩٣٧) ، تم انتخاب ليفين

نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية العالمية. في عام ١٩٤٠، وصل ليفين ثانية إلى فلسطين. وعندما اجتمعت اللجنة المركزية لاغودات إسرائيل في مارينباد عام ١٩٤٧ كلف ليفين بالإشراف على فرع أغودات إسرائيل في فلسطين. عند إعلان الكيان الصهيوني، شارك ليفين في مجلس الدولة المؤقت، وفي الحكومة المؤقتة. وبعدها انتخب عضواً في الكنيست الأول، ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في الحكومة الأولى. وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٥٢، عندما استقال بسبب الخلافات التي نشبت آنذاك بشأن موضوع الخدمة القومية للفتيات. وفي الجمعية الكبرى الرابعة (١٩٥٤) انتخب ليفين رئيساً للجنة التنفيذية العالمية ورئيساً للإدارة العالمية لاغودات إسرائيل.

### شخصياته الحالية

إن أهم شخصيات الحزب الحاليين هم: <sup>(١)</sup>

١ - الحاخام ابراهام شابيرا

٢ - الحاخام مناحيم بوروشي

## الحزب الوطني الديني (المفدال)

تعود جذور هذا الحزب إلى حركة «همزراحي» و«هيوغيل همزراحي». فقد كانت حركة همزراحي قد نشأت عام ١٩٠٣ على أيدي الحاخام إسحق يعقوب رينز، كما أسلفنا سابقاً. وجاء تشكيلها كاستجابة لتوجهات الحركة الصهيونية والمنظمة الصهيونية العالمية، وخاصة بعد المؤتمر الثالث عام ١٨٩٩، والذي أعرب عن الحاجة إلى تشكيل حركة دينية منسجمة في تطلعاتها مع أهداف الحركة الصهيونية ولتجاوز المعارضة الدينية، التي يثيرها اليهود

(١) بشأن هؤلاء راجع ملحق أعضاء الكنيست

الأرثوذكس للصهيونية في وسط أوروبا.

وكانت أفكار حركة همزراحي تركز على:

- خلق حركة دينية تقف في وجه التيار الديني المعارض للصهيونية، وتقوم بإقناع اليهود بأن «العودة» إلى صهيون واجب ديني.

- محاربة تيار الاندماج الذي أخذ يسيطر على قطاعات واسعة من الشباب اليهود في العالم، مما أفقد الحركة الصهيونية مرتكزاً أساسياً، وقاعدة بشرية كبيرة.

وقد أعلنت هذه الحركة أن برنامجها يقوم على كونها منظمة صهيونية ملتزمة ببرنامج «بال»، وبالتوراة والوصايا العشر والعودة إلى أرض الآباء، وأنها ستظل جزءاً من المنظمة الصهيونية العالمية، وستدافع عن وجهات نظرها، في القيام بالأنشطة التربوية والدينية، وأن مهمتها نشر وشرح الكتابات الدينية والقومية، وتربية الناشئة بهذه الروح.

وللدليل على ارتباطها بالشروع الصهيوني والتزامها به، فقد أنشأت هذه الحركة فرعاً لها في القدس عام ١٩٢١ عرف باسم «هبوعيل همزراحي» (العامل المتدين)، حيث بدأت هذه المنظمة بالمشاركة في مجالي الاستيطان والإسكان. وكذلك في تكوين وبناء مؤسساتها المالية التي تساعدها في تنفيذ أهدافها. وقد أقامت منظمة هبوعيل همزراحي أولى مستوطناتها عام ١٩٢٥، وكانت عبارة عن مستوطنة تعاونية (موشاف)، كما أقامت أول مستوطنة جاعية (كيبوتس) عام ١٩٣٠.

وبعد قيام الكيان الصهيوني فقد أعلنت كل من همزراحي وهبوعيل همزراحي عن تحويلهما إلى أحزاب تعمل في الإطار السياسي الإسرائيلي. وقد سعى كل من هذين التنظيمين للاتحاد على الصعيد العالمي. وقد تحقق ذلك في عام ١٩٥٥، وبعد ذلك دعي إلى عقد مؤتمر مشترك في الكيان الصهيوني في صيف عام ١٩٥٦ حيث تقرر تشكيل حزب جديد عرف باسم «الحزب الوطني الديني» (المفدال).

## الميكمل التنظيمي

تشابه الخطوات العريضة للتسلسل الهرمي في هيكلية حزب المفدال مع مثيلاتها في الأحزاب الأخرى. ويتكون الميكمل التنظيمي للحزب من<sup>(١)</sup>:

### - المؤتمر

وهو أهل سلطة في الحزب. ويقرر النظام الداخلي انعقاده مرة كل أربع سنوات جرى تعديلها في المؤتمر الخامس عام ١٩٧٨ لتصبح خمس سنوات. ولكن من الملاحظ أن هذا الأمر لم يجر التقيد به باستمرار، إذ نجد أن فترات انعقاد مؤتمرات الحزب متباعدة عن بعضها البعض في كثير من الأحيان. فقد انعقد المؤتمر الأول عام ١٩٥٦ والثاني عام ١٩٦٣، والثالث عام ١٩٦٩، والرابع عام ١٩٧٣، والخامس عام ١٩٧٨. ومهمة المؤتمر الأساسية هي انتخاب الهيئات الحزبية الرئيسية، مثل اللجنة المركزية والإدارة المشتركة للحزب وهبوعيل همزراحي، وكذلك إدارة الهيئة العامة التي تشرف على مختلف مشاريع الحركة الاقتصادية وإدارتها.

وفي الحقيقة، وبالرغم من أن النظام الداخلي للحزب ينول المؤتمر صلاحيات واسعة إلا أن دور المؤتمر لا يعدو كونه يعطي المصادقة النهائية على الخطوط السياسية العامة التي يتم الاتفاق عليها بين كتل الحزب المختلفة. فنظام الكتل ما زال مسيطراً على الحزب رغم المحاولات الكثيرة والمتواصلة لإلغائه.

### - اللجنة المركزية

تلي اللجنة المركزية المؤتمر في التسلسل الهرمي. وهي أعلى سلطة حزبية في الفترة التي تفصل بين مؤتمريين. وتقوم اللجنة المركزية باختيار هيئات الحزب العليا مثل: إدارة الحزب، وإدارة هبوعيل همزراحي، والسكرتارية المشتركة وكذلك مجلس رئاستها.

(١) هاني المبداه، مرجع سابق ص ٩٣

## - الإدارة المشتركة

وتنتخب الإدارة المشتركة من قبل المؤتمر، وتعتبر إدارته العليا. وهي بدورها تعين بواسطة لجنة التعيينات إدارة هبوعيل همزاراخي وإدارة الحزب على أساس قوة كل كتلة. وهي التي تقسم العمل بين هاتين الإدارتين. وبعد أن يتم تقسيم العمل، تقوم الإدارة المشتركة بتأسيس البنية والمهام للدوائر العاملة في نطاق الإدارتين المصغرتين، وتعين رؤساء تلك الدوائر. ومن ثم تعين السكرتارية المشتركة.

## القاعدة الاجتماعية

إن قواعد هذا الحزب بالإضافة إلى قيادته هي اشكنازية بالأساس. وقد أدى انشقاق كتلة «تامي» بقيادة أهارون أبو حصيرة، كما سأتي تفصيل ذلك فيما بعد، إلى جعله اشكنازيا كاملاً. ونظراً للتركيبة الحزبية للمغdal، حيث أنه يتكون من جناح ديني خالص هو مزاراخي، وجناح تغلب عليه المسحة العالمية وهو هبوعيل همزاراخي، فإنه يحدد لنا بشكل أفضل القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب.

فهو يتكون من مجموعة من رجال الدين (الماخاسون)، وبعض طلاب المدارس الدينية. وبجانب هؤلاء فهو يستند إلى طبقة من العمال في القطاعات المختلفة، الزراعية والصناعية، باعتباره أنه قام بناء عدد من المستوطنات سواء التعاونية أو الجهادية في إسرائيل. ومع هؤلاء فإنه يستند إلى أصحاب المهن الحرة وبعض المثقفين والحرفيين. وخصوصاً أولئك الذين هاجروا من أوروبا الشرقية والذين كانوا ضمن تنظيمات الحزب السابقة.

## المشاركة في السلطة

منذ أن تشكلت الحكومة المؤقتة والحزب الوطني الديني بفرعيه مزاراخي وهبوعيل همزاراخي وهو يشارك في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ومع مشاركته في الحكومات التي شكلها حزب العمل، فإنه شارك في الحكومات التي

شكلها الليكود بعد عام ١٩٧٧. وهكذا يمكن القول أن المفدال لم يغيب عن الحكومة منذ تاريخ تشكيل أول حكومة إسرائيلية.

وقد كان حزب المفدال يمثل في الحكومات الإسرائيلية بوزير وأكثر وظل هذا الحزب يحتكر بعض الوزارات لفترة طويلة، وخصوصاً وزارتي الأديان والداخلية. فقد تولى وزارة الأديان منذ إنشاء الحكومة الرابعة عشرة باستثناء الحكومة التاسعة حيث تولاهما بوغالي أغودات إسرائيل. كما تولى هذه الحقيبة منذ الحكومة السادسة عشرة حتى الآن.

أما على صعيد الكنيست، فقد كان حضور هذا الحزب بفرعيه مزراحي وهبوعيل همزراحي قبل إنشاء المفدال متواصلاً في الكنيست. وكان عدد أعضائه يزداد أو ينقص تبعاً لعمليات الانشقاق التي كانت تحصل بين صفوفه. وتاريخ هذا الحزب حافل بعمليات الانشقاق التي كانت في حركة دائمة والتي أدت إلى اصعاف موقعه السياسي في الكنيست.

والجدول التالي يبين عدد المقاعد التي حصل عليها هذا الحزب خلال دورات الكنيست السابقة:

الكنيست	العام	عدد المقاعد	ملاحظات
١ - الأولى	١٩٤٩	١٦	ضمن الجبهة الدينية الموحدة
٢ - الثانية	١٩٥١	٨	مزراحي وهبوعيل همزراحي
٣ - الثالثة	١٩٥٥	١١	مزراحي وهبوعيل همزراحي
٤ - الرابعة	١٩٥٩	١٢	المفدال
٥ - الخامسة	١٩٦١	١٢	المفدال
٦ - السادسة	١٩٦٥	١١	المفدال
٧ - السابعة	١٩٦٩	١٢	المفدال
٨ - الثامنة	١٩٧٣	١٠	المفدال
٩ - التاسعة	١٩٧٧	١٢	المفدال
١٠ - العاشرة	١٩٨١	٦	بعد خروج تامي
١١ - الحادية عشرة	١٩٨٤	٤	بعد خروج موراشا

## السياسة الخارجية

إن المغال هو من الأحزاب التي تقدم المسائل الدينية على غيرها من المسائل، إذ يهتم هذا الحزب بالمبادئ التوراتية اهتماماً كبيراً. ومع ذلك فهو لا ينسى ارتباطه بالصهيونية، ويمشأريها الاستيطانية. وهكذا فقد ورد في برنامج السياسي، الذي طرحه عشية انتخابات الدورة الحادية عشرة للكنيست أنه « يعتبر الحركة الصهيونية، الإدارة المركزية لتجسيد فكرة عودة شعب إسرائيل بأجمعه إلى بلاده، بحسب رؤيا آباء الصهيونية الدينية، وبحسب مبادئ مشروع القدس »<sup>(١)</sup>.

وقد أشار برنامج المغال إلى « الحق الديني والتاريخي في أرض إسرائيل. وجعل هذه العبارة، هي منطلق تفكيره في رسم سياسته الخارجية والأمنية. وفي ضوء ذلك، فقد حدد تصوره السياسي إنطلاقاً من المبادئ التالية<sup>(٢)</sup>:

- بين البحر وبين نهر الأردن تقوم دولة واحدة وهي دولة إسرائيل، عاصمتها القدس الموحدة.
- لن يسل أي جزء من أرض - إسرائيل إلى حكم أجنبي أو سيادة أجنبية.
- لن تقتلع مستوطنة يهودية من مكانها ولن تسل إلى حكم أجنبي أو سيادة أجنبية.
- سيتواصل زخم الاستيطان اليهودي، المدني والقروي والزراعي، في كل أنحاء أرض إسرائيل.
- سيتواصل العمل التشريعي لتطبيق القانون والإدارة الإسرائيليين على السكان في يهودا والسامرة وغزة، الذين هم مواطنو دولة إسرائيل.
- المحافظة على معاهدة السلام مع مصر وتنمية علاقات سليمة كاملة بين البلدين.

(١) الملف، المجلد الثاني، عدد (١)، نيسان (إبريل) ١٩٨٥، ص ٧٤.

(٢) نفس المصدر ص ٧٦ - ٧٩.

- السعي الدائب إلى سلام حقيقي بين دولة إسرائيل وبين جيرانها من الشرق والشمال، ينجز بواسطة مفاوضات مباشرة.
- المفاوضات مع الأردن تجري على أساس اتفاقي كامب ديفيد.
- قانون «هضبة الجولان»، الذي طبق بموجبه القانسون والإدارة والقضاء الإسرائيلي على ذلك القطاع من البلاد هو أساس أي تسوية مع سوريا.
- العمل الحثيث لإنجاز ترتيبات أمنية ناجمة ومناسبة في جنوب لبنان، تتيح انسحاب الجيش الإسرائيلي تدريجياً من ذلك البلد، مع الضمانة الكاملة لسلامة الجليل، مستوطنات وسكانا.
- المحافظة الدقيقة على حقوق الأقليات غير اليهودية بناء على المبادئ الخلفية والعدل.
- حكومة إسرائيل هي الجهة الوحيدة، دون سواها، المسؤولة عن الأمن والهدوء والنظام العام في أنحاء يهودا والسامرة وغزة للسكان اليهود والعرب.
- على الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الرسمية استخدام جميع الوسائل اللازمة لتأمين الهدوء والأمن في أنحاء يهودا والسامرة وغزة.

### الاستيطان

يعتبر الحزب الديني القومي العمل الاستيطاني في جميع أجزاء أرض - إسرائيل تجسيداً للأمر الإلهي ورؤيا الأنبياء بعودة إسرائيل إلى أرضه واستيطانه إلى أبد الأبد.

في الاستيطان سيمثل الحزب الديني القومي في المجالات التالية:

- ١ - ترسيخ المستوطنات القائمة ودعمها. خلق ظروف لإنشاء مستوطنات جديدة وتكثيف المستوطنات القائمة.
- ٢ - تطوير الجليل، مستوطناته ومدنه، وتجديد خصوصية الجليل كمركز توراتي وروحي لشعب إسرائيل.



## شخصياته القيادية

حزب المغدال هو من الأحزاب التاريخية، حيث نشأ في مطلع القرن الحالي.  
ومن زعمائه التاريخيين :

### ١ - الحاخام فيشمان أو « ميمون » واسمه أيضاً يهودا ليب كوهين

وهو مؤسس حركة مزراحي في « ليتوانيا » عام ١٩٠٢ وشارك في المؤتمر الصهيوني الأول وقد استمر على رأس تلك الحركة بعد أن هاجر إلى فلسطين عام ١٩١٣. قام بالعديد من الجولات في الولايات المتحدة، لتأسيس فرع لمزراحي وللدعوة الصهيونية المتدنية، كما مثل « مزراحي » سنوات طويلة في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية وقد كان له دور فعال عام ١٩٤٨ في المحادثات التي جرت بين الوكالة اليهودية وحركة « الارغون » المتطرفة التي كان يقودها « مناحيم بيغن ».

لقد ظل على رأس مزراحي ثم حزب المغدال (زعم روحى) حتى موته في القدس عام ١٩٦٢ وقد شارك في حكومات إسرائيلية عديدة. وكان وزيراً للشؤون الدينية ووزيراً للرفاه في أول حكومة إسرائيلية.

٢ - موشي شايبر : زعيم حزب المغدال الدينى سابقاً من مواليد روسيا عام ١٩٠٢. وقد درس في المدارس الدينية اليهودية في « برلين ». وقد نشط في حركة شباب « مزراحي » في بولندا ولتوانيا، واحد مؤسسي حركة « رواد مزراحي ». وفي عام ١٩٢٥ كان مندوباً للمؤتمر الصهيوني للمرة الأولى وانتخب عضواً في المجلس العالمي لتوراة عافودا (عمال التوراة) وبهذه الصفة استوطن في فلسطين. وأصبح ذا مركز مرموق في « مزراحي » وهبرعيل همزراحي « في فلسطين حتى أصبح رئيس حركة مزراحي وهبرعيل همزراحي. استمر لسنوات عديدة عضواً في اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية العالمية، ومديراً لدائرة الاستيطان فيها. وقد عمل أيضاً لتسوية الوضع بين « المهاجناه » و« الارغون » أثناء قيام الكيان الصهيوني، وكان المبادر لإنشاء الجبهة الدينية المتحدة في انتخابات الكنيست الأولى. خدم كوزير بلا انقطاع في الحكومات

لصهيونية واستلم حقائب متعددة وخاصة حقيبة الداخلية التي مات وهو يتقلدها. كما كان عضواً دائماً في اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والخارجية وهو المبادر في العمل لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية عشية حرب عام ١٩٦٧. وقد مات عام ١٩٧٢.

### قادة الحزب الحاليين

أما أهم قادة الحزب الحاليين فهم <sup>(١)</sup>:

- ١ - يوسف بورغ
- ٢ - زفلون هامر
- ٣ - افير شاكي
- ٤ - ديفيد دينينو

### يوسف بورغ

ولد في ١٩٠٩/١/٣١ في مدينة «درسدن» الألمانية ودرس في جامعة «لايبزغ» ومعهد الحاخامين حتى عام ١٩٣٦، حيث حصل على إجازة الحاخامين، وعمل دكتوراه في الفلسفة.

انضم إلى حركة «همزراحي» الدينية في ألمانيا، ثم إلى حركة «هيويل همزراحي» التي تفرعت عنها. وأصبح ممثلاً لمائتين الحركتين في جنيف عام ١٩٤٠. وشارك في النشاط الصهيوني للهجرة غير المشروعة إلى فلسطين.

ثم هاجر إلى فلسطين، وعمل في التدريس في كلية «هرتسليا» بتل أبيب ما بين ١٩٤١ - ١٩٤٦، وفي الوقت نفسه كان عضواً في المجلس الصهيوني العالمي عامي ١٩٣٩ - ١٩٥١، وقام بمهام تتعلق بتنظيم اليهود من أوروبا إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٤٩.

وقد ظل بورغ عضواً في الكنيست منذ قيام الكيان الصهيوني حتى الآن

---

(١) بشأن شاكي، ودينينو راجع الملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة.

حيث انتخب للكنيست الأولى عام ١٩٤٨ ، وعمل نائباً لرئيس الكنيست الثانية بين عامي ١٩٤٩ - ١٩٥١ ، كذلك شارك في معظم حكومات الكيان الصهيوني ، فأصبح وزيراً للصحة عام ١٩٥١ ، ثم شغل منصب وزير البريد عام ١٩٥٢ ، وبقي فيه حتى عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٠ .

وبعد وفاة « موشي حاييم شابيرا » تسلم بورغ منصب وزير الداخلية وأصبح زعيماً لحزب المفدال .

كلف عام ١٩٧٤ بإدارة مباحثات الحكم الذاتي ، بالإضافة إلى منصبه كوزير للداخلية .

وفي حكومة شمعون بيرس التي تشكلت عام ١٩٨٤ أصبح بورغ وزيراً للأديان .

#### زفلون هامر

ولد عام ١٩٣٦ في حيفا ، تعلم في المدرسة الثانوية الدينية في حيفا ، ثم حصل على إجازة جامعية في الدراسات الدينية اليهودية والأدب العبري من جامعة بارايلان في تل أبيب .

نشط في شبابه في حركة « بني عكيفا » - وهي حركة شبيبية تابعة لحزب المفدال - وبعد ذلك عمل كرئيس لمنظمة الطلاب في بارايلان ، وكمضو في رئاسة اتحاد الطلبة ومسؤول في المنظمة العالمية للطلاب اليهود ، وعمل في التدريس في جامعة بارايلان ما بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦١ .

ومنذ عام ١٩٥٧ وهو يتزعم جناح الشباب أحد أقوى أجنحة حزب المفدال الديني ، وهو الآن الرجل الثاني في المفدال بعد يوسف بورغ .

انتخب عضواً في الكنيست السابعة عام ١٩٦٩ ، وظل ينتخب لعضوية الكنيست منذ ذلك الحين وحتى الآن ، وفي عام ١٩٧٣ عين نائباً لوزير الشؤون الاجتماعية ثم عين وزيراً للشؤون الاجتماعية ما بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . ووزيراً للمعارف ما بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٨٤ .

وفي عام ١٩٨٤ انتخب سكرتيراً عاماً لحزبه (المفدال) من قبل مركز الحزب.

## حركة راتس (حقوق المواطن)

تعتبر شولاميت الوفي الشخصية المحورية في هذه الحركة. وكانت الوفي تنبع إلى حزب العمل، وفي بداية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، انشقت عن حزبها الأم، وشكلت قائمة مستقلة لخوض انتخابات الكنيست الثامنة. وكان السبب في انشقاقها، هو حذف لجنة التعيينات في الحزب اسمها من قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست الثامنة، بسبب الخلافات القائمة بينها وبين زعامة الحزب على أمور تتعلق بالشؤون الداخلية العامة، وعلى طريقة انتخاب مرشحي الحزب للكنيست<sup>(١)</sup>.

وقد بدت هذه الحركة لدي تأسيسها عديمة الأهمية، وكانت مفاجأة كبيرة للمراقبين السياسيين حينما استطاعت الفوز في الانتخابات للدورة الثامنة للكنيست بثلاثة مقاعد. ولم تكن الهوية السياسية لهذه الحركة، حتى نهاية سنة ١٩٧٣، قد اتضحت بصورة كافية.

تركز حركة راتس على القضايا الاجتماعية وعلى صون «حرية الفرد في المجتمع والدولة على اعتبار أن أحد أسس حرية الفرد هو حرية الرأي والدين والمعتقد»<sup>(٢)</sup>. ومن هنا ينبع خلاف راتس مع الأحزاب الدينية، لأن الحركة تعتبر من أنصار المجتمع العلماني.

خاضت راتس انتخابات الكنيست التاسع بمفردها، وقد انخفض تمثيلها في هذه الدورة إذ حصلت على مقعد واحد، وفي الكنيست العاشر قررت خوض

(١) هارنس ٢٢ / ٢ / ١٩٧٣

(٢) معاريف ٢٢ / ٤ / ١٩٧٧

الانتخابات ضمن قائمة مشتركة مع المراح، وحصلت أيضاً في هذه القائمة على مقعد واحد. وحيناً بدأ التحضير لدورة الكنيست الحادية عشرة فقد قرر مجلس الحركة خوض الانتخابات بقائمة واحدة مع حركة «شيلي» برئاسة ران كوهين، ومع مجموعة المئة التي يرأسها مردخاي بار - اون<sup>(١)</sup>

وكانت الأمانة العامة لحركة راتس قد رفعت إلى مجلس الحركة توصيته بتوسيع إطار قائمتها للكنيست من أجل توحيد «القوى الصهيونية المتزنة». واتفقت على أن تتقدم الهيئات التي يتم قبولها في القائمة المشتركة، إلى الانتخابات في إطار البرنامج السياسي لحركة راتس. وتم الاتفاق أيضاً على أن تحيل المراتب الأربع الأولى في قائمة راتس للكنيست: شولاميت لوني رئيسة الحركة، ومردخاي بار - اون ضابط التحقيق الرئيسي في الأركان العامة سابقاً، وران كوهين رئيس إدارة حركة «شيلي»، ودافيد فوستر أحد النشيطين السابقين في «حركة السلام الآن»<sup>(٢)</sup>.

وبنتيجة توسيع قائمة راتس فقد استطاعت الحصول على ثلاثة مقاعد في البرلمان في دورته الحادية عشرة. بحيث فاز بالعضوية الثلاثة الأول في قائمة

(١) حركة شيلي، وهي الأحرف العبرية الأولى لعبارة «سلام لإسرائيل»، هي حركة قامت بنتيجة تحالف مجموعة من الأحزاب والهيئات والشخصيات: الاشتراكيون المستقلون بزعامة أرييه ليف، سكرتير حزب العمل سابقاً، موكيد بزعامة مائير باهيل حركة هعولام هزية بزعامة اورى الميزري، جناح الفهود السود بزعامة شعاريا مرسانو. وقد فازت هذه الحركة بمقعدين في الكنيست التاسع. لكنها لم تنفز بأي مقعد في الكنيست العاشر. وكانت إدارة حركة شيلي التي تضم (١٠٠) مندوب من أنحاء إسرائيل كافة، قد اجتمعت في تل أبيب، وقررت خوض الانتخابات للكنيست والمستدروت (اتحاد العمال الإسرائيلي).

وكانت مجموعة من نشيطي حركة السلام الآن قد أعلنت يوم ٢٤ / ٣ / ١٩٨١ انضمامها إلى قائمة الحركة، حيث عقد الناطقون باسم هذه المجموعة وهم، إسرائيل راز، عدينا مرغليت، باهيل تامير، دافيد تسوكر، مؤلف صحفياً في تل أبيب وأعلنوا انضمامهم إلى حركة حقوق المواطن كأفراد وليس كممثلين عن حركة السلام الآن. وجاء هذا القرار بعد أن قررت حركة السلام الآن عدم خوض انتخابات الكنيست العاشر، وتشجيع أعضائها على الانضمام إلى الأحزاب التي يتلائم برنامجها السياسي مع مبادئها راجع هارنس ٢٥ / ٣ / ١٩٨١.

(٢) الملف، المجلد الأول، العدد (٣)، أيار (مايو) ١٩٨١ ص ١٨٦

المرشحين الذين قدمتهم الحركة للانتخابات العامة للكنيست.

وفي مرحلة تالية فقد عقد حزب شيلي مؤتمراً له يوم ١٩٨٥/١/٥ تقرر فيه الاتحاد مع حزب راتس وذلك بأكثرية (٨١) صوتاً، مقابل (١٨) صوتاً، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت. كما أصدر الحزب بياناً في نهاية المؤتمر دعا فيه حزب المابام إلى الاشتراك في هذا الاتحاد لتشكيل جبهة اشتراكية ديمقراطية موحدة. ومن المعلوم أن حزب المابام الذي كان متحالفاً مع العمل في إطار المراح كان قد أعلن انفصاله عن المراح على أثر اعتزام الأخير تشكيل حكومة بالتحالف مع الليكود كما أسلفنا سابقاً<sup>(١)</sup>.

أما عن سياسة حركة راتس الخارجية<sup>(٢)</sup>، فإنها في البداية تتطلع إلى تأمين حقوق الفرد، ومن هذا المبدأ فقد حددت اسماً لها وهو «حقوق المواطن» وفي هذا الإطار فهي تؤيد حق تقرير المصير لكل مجموعة قومية، بما في ذلك أبناء الشعب الفلسطيني. ويترتب على هذا الموقف المبدئي إيمان بأن أبناء الشعب الفلسطيني، هم الذين لهم حق تقرير المصير، إذا كانوا يرغبون في إقامة دولة منفصلة تكون مرتبطة بالأردن أو بشعب إسرائيل.

وهي تعارض عملية إنشاء المستعمرات في المناطق «المحتفظ بها». كما تعارض الضم الزاحف، عن طريق تجاهل تطلعات شعب إسرائيل نحو إقامة دولة قومية يهودية والتطلعات الوطنية لسكان المناطق وتعتبر راتس الضم وإنشاء المستعمرات عمليات مفسدة للشعب وتهدد حصانه الديمقراطية.

كما طالبت الحركة بإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، بعد تعيين مدة محددة سلفاً لمواصلة مكوثه هناك، وذلك إيماناً بأن للجيش الإسرائيلي الوسائل الكافية بالمحافظة على أمن الحدود الشمالية وسلامة مستعمرات الجليل من داخل حدود إسرائيل.

هذا وكانت شولاميت أولوني زعيمة الحركة، قد عارضت في السابق ضم

(١) عل مشبار ١٩٨٥/١/٢٤

(٢) بديعوت أخرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

هضبة الجولان السورية المحتلة. وقالت في ذلك : إنه قانون سيء، إنني فعلاً منزوعة من الدور الذي لعبه حزب العمل هنا، إذ لو قال حزب العمل بأنه يحتاج إلى وقت للتشاور في مرحلة معينة في لجنة التشريع لثم التفكير مرتين بالأمر. إن هذا القانون يجلب كل المساوىء. وهناك انطباع في الوقت الحاضر، في الوقت الذي ينشغل فيه الجميع بالحرب العراقية - الإيرانية بأننا نتحدى الرأي العام ونستفزه<sup>(١)</sup>.

### شخصياتها القيادية

إن أبرز قادة هذا الحزب هم<sup>(٢)</sup>:

- ١ - شولاميت الوني
- ٢ - مردخاي بار - اور
- ٣ - ران كوهين

### شولاميت الوني

زعيمة حركة حقوق المواطن (رانس)، منذ تشكيلها عام ٧٣. مواليد فلسطين عام ١٩٢٩. انتخبت عضواً في الكنيست السابعة على قائمة حزب العمل. ومن ثم فهي عضو في الكنيست منذ ذلك التاريخ حتى الكنيست الحادية عشرة عن حزبها رانس. في عام ١٩٧٤ أصبحت الوني وزيرة بدون حقيبة في حكومة غولدا مائير ثم استقالت بعد فترة قصيرة احتجاجاً على رضوخ غولدا مائير لمطالب حزب المفدال الديني.

تحمل إجازة التعليم من الجامعة العبرية، ولها عدة مؤلفات منها (حقوق الطفل في إسرائيل) و (المرأة كإنسان) وغيرها.

(١) على هسشيلر ١٠/٣١/١٩٨٠

(٢) بشأن مردخاي بار - أون ورون كوهين راجع الملحق عن أعضاء الكنيست الحادية عشرة

## حركة شينوي (التغيير)

في الفترة اللاحقة لحرب تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، ظهرت في إسرائيل موجة من حركات الاحتجاج، كانت في معظمها تنتقد موقف الحكومة الذي أدى إلى نتائج هذه الحرب، والتي كانت توصف في المداولات «بالتقصير». وكان من بين هذه الحركات حركة جمعت عدداً من أساتذة الجامعات، وآخرين من أصحاب المهن الحرة والجنود المرحلين<sup>(١)</sup>.

ففي أواخر شهر آذار (مارس) ١٩٧٤، تأسست في إسرائيل حركة سياسية جديدة أطلق عليها اسم شينوي (التغيير)، وذلك بمبادرة عدد من أساتذة الجامعات أبرزهم أمنون روبنشتاين عميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، وعدد من رجال المهن الحرة والجنود المرحلين، أبرزهم موطي اشكنازي. وفي البداية فقد عرف روبنشتاين هذه الحركة بأنها ليست حزباً سياسياً. وذكر أن الفكرة المركزية للحركة هي القيام بنشاط كامل بهدف التأثير في مختلف نواحي

(١) عقد عدد كبير من الشخصيات السياسية والفكرية التي تنتمي إلى حركات وأحزاب مختلفة، ومن شخصيات مستقلة، اجتماعاً في تل أبيب، في نهاية شهر حزيران (يوليو) ١٩٧٤، وقرر إقامة «مجلس شعبي للتعايش الإسرائيلي الفلسطيني»، وتأليف لجنة لوضع برنامج سياسي للعمل من أجل ذلك، والاتصال بأوساط مختلفة في الأحزاب الإسرائيلية لضم أكبر عدد ممكن من الشخصيات إلى المجلس. وكان بين المشاركين في الاجتماع: اللواء احتياط برياهاو بيليد (مستقل) وعضو الكنيست مئير باهيل (موكب)، واوراي افيري (هاصولام هازيه)، ويثير تسبان (ماكي) والمعلمي امنون زخروني (هاصولام هازيه)، والكتائب حانوخ بارطوف، ودافيد شاحام (رئيس تحرير مجلة «أوت» الناطقة بلسان حزب العمل)، والبروفسور برياهاو يوفال (مستقل)، وغيرهم وقد حدد المطلقون في إسرائيل الهدف من الاجتماع، قبل انعقاده، والذي «سيوحد أول مرة كل الأوساط الحاشمية في الدولة، [بأنه] التأثير في حكومة رابين للقيام بمبادرات تجاه الفلسطينيين، وأعطائهم حرية التنظيم السياسي في المناطق، والاعتراف بالكيان الفلسطيني، وتشجيع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. ومن الأهداف الأخرى: الدعاية بين الجمهور الإسرائيلي من أجل هذه الأهداف، والتعاود مع الفلسطينيين بهدف إقامة تنظيم فلسطيني يتنادي بالسلام وتعايش مع إسرائيل، وتشكيل مجلس مواز في المناطق، وتشجيع المستقلين في المعسكر الفلسطيني».



الحياة في المجتمع ، وليس بواسطة التظاهرات والاحتجاجات فقط <sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن روينشتاين زعم هذه الحركة ، هو من الأعضاء المنتمين لحزب العمل . ويأعلانه عن تشكيل حركة جديدة تدخل الساحة السياسية الإسرائيلية ، يعني وجود انشقاق داخل حزب العمل ، وخصوصاً إذا علمنا أن القاعدة التي اعتمدتها هذه الحركة إنما كانت أساسها تستند إلى أعضاء حزب العمل .

وحينما أنشأ الجنرال إيغال يادين حركة «داش» (الحركة الديمقراطية للتغيير) ، فقد قرر مجلس حركة شينوي يوم ١١/٢٢/١٩٧٦ ، الانضمام إلى هذه الحركة . وأعلن أمتون روينشتاين ، قبل انتخابات الكنيست التاسعة بشهور ، أن هدف الحركة ، هو خلق حزب كبير يكون في مقدمة الأحزاب ، حيث يستطيع الحزب الجديد ، إزاحة المعراخ عن السلطة وتأليف الحكومة . وقد استطاعت حركة داش بالفعل الحصول ، على غير المتوقع على (١٥) مقعداً في انتخابات الكنيست التاسعة <sup>(٢)</sup>.

وبعد أن قررت حركة «داش» الانضمام إلى حكومة الائتلاف برئاسة بينغن ، فقد قرر أمتون روينشتاين زعم كتلة شينوي ، الانفصال عن داش في تموز (يوليو) ١٩٧٨ . وعاد للساحة السياسية بشكل مستقل ونحت نفس الاسم

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٢٤٨

(٢) مجلة الأرض عدد (١٥) تاريخ ١/٢١/١٩٨٥ ص ٢١

- الحركة الديمقراطية للتغيير «داش» أنشأ هذه الحركة الجنرال إيغال يادين يوم ١١/٢٢/١٩٧٦ (حل هشدار ١١/٢٣/١٩٧٦) ، وقد ضمت عدة مجموعات تنتمي إلى عدة أحزاب ، منها مجموعة مثير عيت من حزب العمل ، ومجموعة المركز الحر بزعامة شموئيل تامير ، ومجموعة من الشخصيات مثل مثير زوريج ، إسرائيل غرانت ، شموئيل توليدانو . وقد قرر الجنرال يادين ظهور حركة بأنه احتجاج على الأوضاع الداخلية ، وأعلن يادين أن الأزمة التي نشبت ليست سوى أحد أعراض الأزمة الحقيقية في الدولة وهي عدم وجود قيادة بديلة مؤهلة .

وقد حصلت هذه الحركة في انتخابات الكنيست التاسعة على (١٥) مقعداً في البرلمان . وبين الدورتين التاسعة والعاشر ، تعرضت هذه الحركة إلى سلسلة من الانشقاقات ، بحيث أدت في النهاية إلى اختفائها عن المسرح السياسي في انتخابات الكنيست العاشرة .

القديم وهو حركة شينوي<sup>(١)</sup>.

ومن خلال حركة «دأش» فقد حصلت حركة «شينوي» في الكنيسة التاسعة على خمسة مقاعد. وحينما دخلت الانتخابات بشكل منفصل في الدورة العاشرة للكنيسة فقد حصلت على مقعدين، أما في الدورة الحادية عشرة الأخيرة فقد حصلت هذه الحركة على ثلاثة مقاعد. ويحتل زعيم هذه الحركة امنون روبنشتاين وزارة الاتصالات في حكومة التناوب التي يرأسها شمعون بيريز.

أما عن طروحات هذه الحركة السياسية، فإنها تقترب من طروحات حزب العمل كثيراً، وبذلك فهي متحالفة مع هذا الحزب داخل الحكومة الإسرائيلية الحالية. وكانت قد نادت في السابق بضرورة الانسحاب من لبنان بأسرع وقت ممكن، وقد دعت إلى إخراج الجيش الإسرائيلي بالتدرج من أجل تعزيز قوته ودعم الاقتصاد، كما طالبت بإجراء ترتيبات أمنية بديلة، وتوسيع إشراف قوات الأمم المتحدة (اليونوفيل)، والسيطرة الإسرائيلية غير المباشرة.

أما على صعيد القضية الفلسطينية، فإن الحركة ايدت قيام إدارة ذاتية لساكن المناطق المحتلة بروح كامب ديفيد، كمرحلة انتقالية لتسوية دائمة، كما ايدت فكرة الفدرالية الأردنية - الفلسطينية، بحيث تكون المناطق في إطارها منزوعة من السلاح، ويكون نهر الأردن حد إسرائيل الأمني. كما طالبت الحركة بتجميد المستعمرات من أجل توفير مناخ مريح لاستمرار مسار السلام.

وقد رأت هذه الحركة أن قيام دولة فلسطينية من شأنه أن يعرض أمن إسرائيل للخطر. كما وجدت أن نزع السلاح الكامل وضمان أمن إسرائيل ينزع من الدولة كل ملامح السيادة، ومن الواضح أن امنون روبنشتاين وهو ينظر إلى الدولة التامة السيادة، إنما يضعها في المقياس القانوني بإعتباره رجل قانون

(١) انضمت حركة «دأش» للحكومة في ٢١/١٠/١٩٧٧، وذلك لتأمين قاعدة عريضة للحكومة كما ذكر زعيمها في حينه. راجع: محمود سويد، الصراع على أرض التسوية ١٩٧٣ - ١٩٧٨، دار الطليعة ببيروت طبعة أولى ١٩٧٨ ص ٩٩

وعميد كلية الحقوق بجامعة تل أبيب<sup>(١)</sup>.

### شخصياتها القيادية

إن أبرز شخصيات هذه الحركة هم<sup>(٢)</sup>:

١ - امنون روبنشتاين

٢ - مردخاي فيرشوفسكي

٣ - زيدان عطسه

### امنون روبنشتاين

ولد عام ١٩٣١ في مدينة تل أبيب. تعلم في الجامعة العبرية وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من لندن.

انضم في عام ١٩٦٣ إلى هيئة تحرير صحيفة هارتس. أستاذ وعميد كلية الحقوق في جامعة تل أبيب.

معلق إذاعي وتلفزيوني وكاتب مقالات. ألف عددا من الكتب حول المسألة اليهودية. وبعض الكتب التي تتعلق بالقانون.

في أعقاب حرب تشرين تزعم امنون روبنشتاين إحدى حركات الاحتجاج ضد التقصير في تلك الحرب وهي حركة شينوي (التغيير).

وفي عام ١٩٧٧ انضمت حركة شينوي مع قوى وحركات وشخصيات أخرى إلى الحركة الديمقراطية التي أسسها آنذاك الجبرال يادين. وشكلت معها ما عرف باسم الحركة الديمقراطية للتغيير. التي خاضت انتخابات عام ١٩٧٧ وحصلت على ١٥ مقعداً في الكنيست التاسعة. لكن شينوي لم تلبث أن انشقت عن الحركة الديمقراطية للتغيير. بعد أن انضم يادين إلى حكومة بيغن الأولى. وأصبحت كتلة مستقلة لها خمسة أعضاء في الكنيست. وفي انتخابات ١٩٨١

(١) بيديوت أحريوت ٢٠/٧/١٩٩٤

(٢) شان فيرشوفسكي وزيدان عطسه راجع محقق أعضاء الكنيست حاوية عشرة

حصلت شينوي على مقعدين، وحصلت على ثلاثة مقاعد في انتخابات ١٩٨٤، وبعد هذه الانتخابات الأخيرة وقيام الائتلاف الحكومي الواسع الحالي تحالف شينوي مع المراح، وعين امنون روينشتاين وزيراً للاتصالات في حكومة شمعون بيرس.

## الحركة التقدمية للسلام والمساواة (حداش)

تأسست هذه الجبهة سنة ١٩٧٧، وتتكون في الأساس من « القائمة الشيوعية الجديدة » (راكاح)، ومن منظمة الفهود السود، التي ظهرت خلال السبعينات، أثر الصراع الطائفي بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل، كما سنوضح ذلك فيما بعد، ومن جبهة الناصرة الديمقراطية ومن « اليسار الديمقراطي الإسرائيلي » (شاسي)، المكون في الأساس من عناصر يهودية تنتمي إلى اليسار غير الصهيوني، ومن رؤساء مجالس محلية عربية، ومن « لجنة المبادرة الدرزية » التي تأسست سنة ١٩٧٣، للعمل أساساً من أجل إلغاء التجنيد الإجباري المفروض على أبناء الطائفة الدرزية في إسرائيل، ومن شخصيات وأوساط شعبية يهودية وعربية<sup>(١)</sup>

وكان عوزي بورشطاين، الناطق الرسمي باسم الجبهة، قد وجه نداء أثناء الحملة الانتخابية للكنيست الحادية عشرة، موجهاً إلى كل التنظيمات السياسية اليهودية والعربية على حد سواء، والتي تعارض سياسة الليكود والمراح وسياسة الحكومة، بأن تلي دعوة الجبهة لخوض المعركة في قائمة مشتركة، وأن تصب كل الأصوات في خلق معارضة ديمقراطية ضد المراح الذي سيتسلم الحكم<sup>(٢)</sup>.

(١) الملف، المجلد الأول، عدد ٤، تموز (يوليو) ١٩٨٤، ص ٣٥٧.

(٢) الاتحاد ١٩٨٤/٣٠، ١٩٨٤/٤/١٠.

## أ - القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)

تعود جذور هذه القائمة إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل وإلى مطلع القرن الحالي، حينما تأسس الحزب الشيوعي سنة ١٩١٩ باسم حزب العمال الاشتراكي. وكانت عضويته مقصورة على المستوطنين اليهود. ونتيجة للمصادمات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، ومطاردة سلطات الانتداب لأعضائه، فقد تقرر حل الحزب، ومن ثم انضم جزء من أعضائه إلى حزب عمال صهيون. وفي عام ١٩٢٢ أعاد الشيوعيون بناء الحزب من جديد باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني<sup>(١)</sup>.

وقد حاول الحزب الجديد رفع شعار التعريب، بإدخال بعض العناصر العربية بين صفوفه. وفي عام ١٩٣٣ عين أول أمين عربي للحزب. وبالرغم من ذلك فقد ظلت التيارات المتناقضة تتصارع داخله. فقد كان الخلاف عميقاً حول المواقف تجاه الصهيونية وتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية. وحينما اندلعت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، فقد انسحب العديد من العناصر اليهودية من بين صفوف هذا الحزب. وما لبث الحزب أن انقسم سنة ١٩٤٤ إلى جناحين. جناح عربي حل اسم «عصبة التحرر الوطني»، وجناح يهودي احتفظ باسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني».

وبعد قيام إسرائيل انضم ما بقي من أعضاء عصبة التحرر الوطني في المناطق التي قامت عليها دولة إسرائيل إلى الجناح اليهودي، وتحول اسمه إلى «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»، في حين انضم باقي أعضاء العصبة الذين كانوا في المناطق الأخرى من فلسطين إلى شيوعي الأردن، وأنشأوا الحزب الشيوعي الأردني<sup>(٢)</sup>.

وقد ظل الصراع داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي متواصلاً بين الاتجاه المناهض للصهيونية، والاتجاه المؤيد لها. وما لبث أن أدى ذلك إلى انقسام

(١) عبد القادر ياسين، وفاة أول أمين عربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية عدد ٥٣ - ٥٤، شباط (فبراير) ١٩٧٦، ص ٢١٣.

(٢) ناجي عولش: الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية، ١٩٨٢ - ١٩٤٨، مركز الأبحاث، ١٩٧٤، ص ٢٦٣ - ٣٦٧.

الحزب عام ١٩٦٥، إلى جناحين، الجناح الذي يضم أغلبية عربية، وهو الجناح المناهض للصهيونية، وأسس هؤلاء القائمة الشيوعية الجديدة (راكاخ)، والجناح الصهيوني، الذي عمل تحت اسم «ماكبي». وما لبث هذا الحزب الصغير «ماكبي»، أن انضم إلى حركة صغيرة أخرى هي «تخليت - أدوم» (أزرق أحر) وتم تشكيل حركة «موكيد» (الموقد)<sup>(١)</sup>.

#### ب - منظمة الفهود السود

تشكلت منظمة «الفهود السود» في أوائل سنة ١٩٧١. وقد تكونت النواة التأسيسية لها من عدد من أفراد الشباب المهمل من أبناء الطوائف اليهودية الشرقية، الذين كانوا يعانون الأمرين من حياة الفقر والبؤس، ومعاملة رجال الشرطة القاسية لهم. وقد أعلنوا، منذ البداية، أنهم «سينظمون أنفسهم ضد الحكومة الاشكنازية والمؤسسات القائمة»، ويناضلون، بالعنف، لإلغاء التمييز الطائفي، وتصفية الفقر، وتحسين أوضاع العائلات الفقيرة، وفتح المجالات أمام أبنائها، وكف الشرطة عن معاملة المسجونين والموقوفين بقسوة.

وقد نما تنظيم «الفهود السود» بسرعة. واستقطب جماهير واسعة من أبناء الطوائف الشرقية، ونظم خلال السنة عدداً من المظاهرات العنيفة، التي بعثت القلق في نفوس المسؤولين والمؤسسة الحاكمة. وكانت أعنف هذه المظاهرات المظاهرة التي جرت في القدس في الثامن من أيار (مايو) ١٩٧١. واشتبك فيها المتظاهرون مع رجال الشرطة ست ساعات، كانت نتيجة أن جرح عشرات من الأفراد من الشرطة والمدنيين، والقي القبض على أكثر من اثنين وستين شخصاً من أعضاء المنظمة وأنصارها. والمظاهرة التي جرت أيضاً في القدس، في الثالث والعشرين من آب (أغسطس)، وأعتبرت أعنف مظاهرة شهدتها القدس في السنوات الأخيرة. وقد حمل المتظاهرون فيها توابيت مجللة بالسواد، كتب عليها «تمييز طائفي»، وأحرقوا أحد التوابيت مع صورة كبيرة لجولدا مثير في «ساحة صهيون». وانتهت المظاهرة بوقوع ستة جرحى من رجال الشرطة،

---

(١) نفس المصدر

وعدد كبير من المتظاهرين، وإلقاء القبض على زعماء المنظمة، وإحالتهم على المحكمة.

وقد أحدث ظهور تنظيم «الفهود السود»، وإعلانه نفسه ممثلاً لليهود الشرقيين (السفارديم)، واتباعه أسلوب العنف في طرحه مطالبه، هزة عنيفة في أوساط الدوائر الحاكمة الإسرائيلية. ويعكس خطاب لجولدا مئير، في اجتماع أقيم في تل أبيب في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، مدى قلق المؤسسة الحاكمة نتيجة ظهور تنظيم «الفهود السود». قالت مئير في خطابها: «إن الكوارث يمكن أن تحل بنا فقط من الداخل. ولأسفي الشديد، تشتغل في الدولة، في هذه الأيام، نار غربية تريد أن تفرق بين اليهودي والآخر بحسب منشئه. ويمكن لهذه النار أن تحرقنا جميعاً لأن مصرنا جميعاً واحد». كما تعكس الإجراءات القمعية، المتمثلة باعتقال قادة «الفهود السود» وإحالتهم على المحكمة، الأسلوب الذي قررت الحكومة الإسرائيلية اتباعه لمجابهتهم.

وقد ادعى ممثلو منظمة «الفهود السود» في نيسان (إبريل) ١٩٧١، بأن تنظيمهم يضم تسعة آلاف، منهم خمسة آلاف في القدس، وأربعة آلاف خارجها، وأن عدد الأعضاء العاملين ثلاثمائة. وأظهر التنظيم الدقيق لتظاهرة آب (أغسطس)، أن الفهود السود، تطوروا إلى قوة تنظيمية ذات مستوى جيد، ولكن كان واضحاً أنهم يفتقدون التنظيم الفعال سياسياً، والإيديولوجية، والبرامج، والأهداف الواضحة، وتعبئة الجماهير في أطر تنظيمية ثابتة. كان واضحاً، أيضاً، أن مطالبهم أقل جذرية من مطالب «الفهود السود» في الولايات المتحدة الذين أخذوا الاسم عنهم، وعنفهم أقل كثيراً من عنف أولئك.

وقد كان أبرز زعماء «الفهود السود» في سنة ١٩٧١، سعاديا مارتسانوف، وتشارلي بيتون، وإيلي ابنحيزير، وروني هوروفيتس، وايدي مالكا، ودافيد ليفي<sup>(١)</sup>

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٩٤ -

هذا وقد تعرضت حركة الفهود السود للانشقاق أكثر من مرة، بحيث أصبحت أربع كتل أو أجنحة:

١ - الجناح الأول بزعامة تشارلي بيتون، وقد انضم إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

٢ - الجناح الثاني بزعامة شلوم كوهين.

٣ - الجناح الثالث بزعامة سعاديا مرتسيانو، وقد انضم إلى حركة شيلي.

٤ - الجناح الرابع، أطلق على نفسه اسم الفهود السود الصهاينة.

### المشاركة في السلطة

منذ أن انشق الحزب الشيوعي الإسرائيلي عام ١٩٦٥، إلى جناحين الأول أخذ طابعاً صهيونياً، والثاني أخذ موقفاً معادياً للصهيونية؛ فقد تشكل من الجناح الثاني القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح). وعندما جرت انتخابات الكنيست السادسة (١٩٦٥/١١/٢) فقد شاركت راكاح في هذه الانتخابات، وحصلت على ثلاثة مقاعد. وفي الدورة التالية وهي الدورة اللاحقة فقد زاد عدد مقاعدها مقعداً واحداً حيث حصلت على أربعة مقاعد. ويعود السبب في ذلك إلى وقوع حرب تشرين أول (أكتوبر) في تلك الفترة، حيث استطاعت هذه القائمة استقطاب عدد أكبر من الأصوات في الوسطين العربي واليهودي.

وحينما جرت دورة الكنيست التاسعة، كانت قد تشكلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي جمعت بين صفوفها بعض التيارات اليسارية الأخرى. وبنتيجة ذلك فقد حصلت هذه الجبهة على خمسة مقاعد، أي بزيادة مقعد واحد عن الدورة السابقة. وقد حافظت على هذا العدد في دورة الكنيست اللاحقة، ولكن في انتخابات الكنيست الأخيرة، أي الحادية عشرة، فقد انخفض عدد تمثيلها إلى أربعة أعضاء في البرلمان. ويعود السبب في ذلك إلى ظهور القائمة التقدمية للسلام برئاسة محمد ميعارى، والتي سيتم توضيح ذلك فيما بعد، حيث استطاعت هذه القائمة الجديدة سحب العديد من الأصوات المؤيدة



## للجبهة الديمقراطية .

أما على صعيد الحكومة فإن حزب ركاخ والجبهة الديمقراطية من بعد لم تشاركا في أية حكومة إسرائيلية، وذلك بسبب مواقفها المعلنة والتي تدعو إلى معارضة الصهيونية باعتبارها فكرة رجعية. وقد ظل هذا التشكيل السياسي خارج إطار الحكومة طوال الفترة السابقة، حيث كان يقف طوال هذه المدة في صفوف المعارضة. ولكنه في كثير من الأحيان كان يؤيد القائمة فعل سبيل المثال فإن رئيس الجبهة مائير فلز قد أعلن أنه سوف يؤيد حكومة المعراخ، إذا تبين أنه بحاجة إلى ٤ - ٥ أصوات لتشكيل الحكومة، وذلك في سبيل وضع الليكود من تشكيل حكومة ثالثة. وكانت الجبهة فيما سبق قد أيدت ترشيح حاييم هرتزوغ كرئيس للدولة الإسرائيلية مع العلم أنه من المعراخ.

## السياسة الخارجية

لقد رأت الجبهة أن القضية الفلسطينية تشكل المسألة المركزية في النزاع العربي - الإسرائيلي وبدون حل هذه القضية فإنه يمكن وضع حد للحرب ولانعدام الأمن. وأن محاولة القضاء على القضية الفلسطينية بالوسائل العسكرية قد ثبت فشله.

وأن اللاتات الست المشتركة بين الليكود والمعراخ وباقي أحزاب الاجماع القومي؛ لا للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لا للاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني لتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل، لا لإلغاء ضم القدس الشرقية المحتلة، لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للانسحاب غير المشروط من لبنان، الأمر الذي يتعارض مع المصلحة الحقيقية لإسرائيل؛ هذه اللاتات الست تحول دون السلام والأمن، وتهدد استقلال إسرائيل، وتجلب الدمار على الاقتصاد والمجتمع، وهي التي تهدد بحروب لا نهائية، وقد تشكل خطراً على مستقبل دولة إسرائيل كله.

وقد انتقدت الجبهة تصورات الليكود الذي يعتمد على «الخيار المصري»

برعاية أمريكية، وأعتبرت أن كامب ديفيد وصل إلى الطريق المسدود. وفي نفس الوقت انتقدت موقف المصراع الذي يعتمد هو الآخر على «الخيار الأردني». واعتبرت أن هذا الخيار ولد ميتاً. وقالت الجبهة أنه قد ثبت عملياً بأنه ما دام الشعب الفلسطيني لا يتمتع بالحرية والأمن، فإن شعب إسرائيل لن يتمتع بالحرية والأمن أيضاً. وقد رأت أن مفتاح الأمن والسلام الشامل، هو السلام الاسرائيلي - الفلسطيني الذي يؤدي إلى تخفيض جدي في المصروفات العسكرية، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية في إسرائيل.

والسلام العادل في نظر الجبهة، هو السلام الذي يقوم على احترام جميع الشعوب والدول في منطقتنا، وبضمن ذلك إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة التي اتخذت بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

ويرتكز السلام على الأسس التالية.

سلام يقوم على احترام جميع الشعوب والدول في منطقتنا وبضمن ذلك إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة التي اتخذت بعد حرب حزيران ١٩٦٧..

ويرتكز هذا السلام على الأسس التالية:

★ إنسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها منذ حزيران ١٩٦٧ وتكون خطوط ال ٤ من حزيران ١٩٦٧، حدود السلام الآمنة والمعترف بها بين دولة إسرائيل والدول العربية.

★ الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل.

★ تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي تعترف فيها بحقهم في الاختيار بين العودة إلى وطنهم أو قبول التعويضات.

★ احترام حق دولة إسرائيل والدول العربية الأخرى في السيادة والتطور في ظروف سلام وطمأنينة.

★ في إطار تسوية سلمية يعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة. وهناك مجال لتسويات يتفق عليها تضمن التعاون بين العاصمتين في مجال السلطة المحلية والوصول الحر إلى الأماكن المقدسة وحرية الحركة بين شطري المدينة الخ...

★ لتحقيق السلام يجب عقد مؤتمر دولي، دون تأجيل، يشترك فيه جميع الأطراف في النزاع ويضمنها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ومعترف به للشعب العربي الفلسطيني وكذلك باشتراك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول أخرى.

اتفاقات السلام هذه يجري تضمينها في معاهدات. ومن شأن ضمانات دولية فعالة أن تساعد كثيراً على تثبيت التسوية السلمية، في الظروف التي تسود منطقة الشرق الأوسط وإزاء العهد الطويل للحروب وانعدام الثقة.

### شخصياتها القيادية

إن أهم شخصيات هذه الحركة هم <sup>(١)</sup>:

- ١ - مائير فلنر
- ٢ - توفيق طوبي
- ٣ - شارلي بيتون
- ٤ - توفيق زياد

### مائير فلنر

هو زعيم الحركة التقدمية للسلام والمساواة (حداش) وهو من المؤسسين لها. من مواليد روسيا ١٩١٨، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٨. عضو كنيست منذ

---

(١) بشأن طوبي، بيتون، وزيد مراجعة ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة

الدورة الأولى حتى الآن. وهو أحد الموقعين على وثيقة إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. لم يتسلم أية حقيبة وزارية بسبب مواقفه المعادية للسياسة الصهيونية تجاه عرب فلسطين. كان عضواً في اللجنة الاقتصادية في الكنيست. له عدة مؤلفات.

## حركة هتحياه

### (البعث)

ظهرت هذه الحركة، كحركة احتجاج على توقيع اتفاقية كامب ديفيد واتفاقيات «السلام» المصرية الإسرائيلية. وقد سبق تأسيس هذه الحركة وجود تيار في بعض الأحزاب المتطرفة، بحيث اخذ يتبلور ويستقطب العناصر المعارضة للحكومة حتى تم الاعلان عن تأسيس هذه الحركة.

يتزعم هذه الحركة الاستاذ يوفال نثان، وهو الذي أعلن عن تأسيسها رسمياً في مقابلة تلفزيونية جرت معه بهذا الشأن في ١٩٧٩/٨/٣١. وقد عقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي يوم ١٩٧٩/١٠/٨، في مباني قصر الأمة في القدس، بحضور نحو ثلاثة آلاف شخص.

وكان الأعضاء المؤسسون قد عقدوا مؤتمراً صحفياً في تل ابيب في اوائل شهر تشرين اول ١٩٧٩، حضره كل من عضو الكنيست غيثولا كوهين، موشي شامير، الاستاذ يوفال نثان، تسفي شيلواح عن حركة ارض - اسرائيل الكاملة وافرايم بن حاييم عن مجموعة عين فريد وحنان بورات وغوشون شفاط من غوش امونيم. واعلن هؤلاء قيام حركتهم التي تعارض اتفاقي كامب ديفيد، ومعاهدة السلام مع مصر وتدعو بالمقابل إلى تطبيق السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة<sup>(١)</sup>.

(١) قبل الاعلان عن تشكيل هذه الحركة، عملت غيثولا كوهين على تشكيل مجموعة أطلقت على نفسها اسم «المخلصين لمبادئ» حركة حيروت، ولي حركة الاستيطان التابعة لحزب العمل، تشكلت مجموعة تحت اسم «مجموعة عين فريد». وقد كونت غيثولا كوهين مع موشي شامير من القائمة الرسمية - رافي بعد انسحابها من البليكود والائتلاف كتلة برلمانية مستقلة تحت اسم «بناي» (رابطة المخلصين لارض اسرائيل) التي كانت نواة تشكيل حركة هتحياه.

وفي هذا المؤتمر، حدد رئيس سكرتارية «هتحياء» الاستاذ يوفال نثمان، أهداف الحزب السياسية بما يلي: اعادة النظر في اتفاقي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، وتعطيل أي انسحاب آخر من المناطق التي تحتفظ بها اسرائيل. وقال نثمان ان هتحياء تسعى إلى سلام غير مستباح، وإلى تطبيق السيادة الاسرائيلية في «الجولان والسامرة وغزة»، واستئناف حركة الاستيطان في كل أنحاء «ارض اسرائيل».

### انضمام تسومت إلى هتحياء

وإثناء الحملة الانتخابية للكنيست الحادية عشرة، فقد انضم إلى هذه الحركة حركة «تسومت». وهي الحركة التي أنشأها رفاثيل ايتان رئيس الاركان السابق عقب إنهاء خدمته العسكرية. وكان ايتان قد حدد في مقابلة إذاعية جرت معه يوم ١٩٨٤/٤/٢، أهداف حركته التي تتمثل في:

- ١ - ارض اسرائيل كلها لشعب اسرائيل
- ٢ - ضرورة الاستيطان في كل ارض اسرائيل.
- ٣ - في المفاوضات مع العرب نقترح عليهم السلام دون ذرة تراب واحدة من ارض اسرائيل.
- ٤ - العودة إلى العمل العبري.
- ٥ - تعميق التثقيف الصهيوني.

وفي يوم ١٩٨٤/٤/١٨، اجتمع مجلس حركة هتحياء وقرر انضمام «تسومت» التي يتزعمها رفاثيل ايتان إلى حركة هتحياء وتشكيل حركة «هتحياء الصهيونية الجديدة»، وذلك بأغلبية (٢١) صوتاً مقابل (٧) أصوات.

وقد أثار انضمام حركة تسومت إلى هتحياء موجة من المعارضة، داخل حركة هتحياء، وداخل هتحياء غيثولا كوهين اذ رفضت ان يحتل ايتان المركز الثاني في القائمة الانتخابية وهو المركز الذي كانت تحتله هي من قبل. كما انها رفضت شروط ايتان والتي كان يشترط لانضمامه إلى هتحياء ان يكون له ٥٠٪

من قائمة الحركة وقد صرحت كوهين بأن ذلك « يعتبر لهوصية وسطواً على الحركة التي ستقع تحت سيطرة ايتان وتسومت ». وهددت بالانسحاب من احتجاج والعودة ثانية إلى حيرت. الا انها تراجعت عن موقفها بعد ان تراجع ايتان عن انذاره الذي رفض بأن تحتل كوهين المركز الثالث الذي يليه مباشرة<sup>(١)</sup>.

اما داخل حركة تسومت نفسها، فبعد خروج قائمة المرشحين للكنيست الحادية عشرة<sup>(٢)</sup>. اجتمعت حركة تسومت يوم ١٩/٥/١٩٨٤، وقررت عدم الاشتراك مع احتجاج في قائمة موحدة خلافاً لرأي زعيمها رافائيل ايتان. وصرحت غيثولا كوهين عقب ذلك انه لا مجال لتغيير القائمة. اما ايتان فقد اعلن انه مصمم على خوض الانتخابات مع حركة احتجاج، حتى لو اضطر إلى الانسحاب من حركته تسومت. وقال انه راض عن تشكيل السباعية الاولى في القائمة الموحدة. وانه بدأ مع غيثولا كوهين في اعداد مسودة البرنامج الانتخابي المشترك<sup>(٣)</sup>.

ومن ثم عادت حركة تسومت للاجتماع مرة اخرى يوم ١٩/٥/١٩٨٤ وقررت تحت ضغط ايتان الانضمام إلى حركة احتجاج دون تغيير في القائمة الانتخابية. وفي يوم ٢٢/٥/١٩٨٤، أعلن زهاء الحركتين رسمياً عن خوضهم الانتخابات في قائمة مشتركة، وعن توقيع اتفاق مفصل بينهم. وأعلن يوفال نثان في المؤتمر الصحفي، الذي عقد لهذا الغرض في تل ابيب، ان البرنامج الموحد يتضمن بنداً رئيسياً هو: تعزيز الاستيطان في جميع ارض اسرائيل وأضاف بأن احتجاج وتسومت « ستناضلان » من اجل احباط مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة. كما يدعو البرنامج إلى تطبيق التجنيد الاجباري على

(١) مجلة الارض عدد (١٧) تاريخ ٢١/٥/١٩٨٤ ص ٤٠.

(٢) كانت قائمة المرشحين كما يلي ١ - يوفال نثان ٢ - رافائيل ايتان ٣ - غيثولا كوهين ٤ - الرابي اليئزر فلدمان (غوش امونيم) ٥ - تسفي شلواح ٦ - نيمرون شفات (سكرتير عام غوش امونيم) ٧ - افرايم بن حاييم (تسومت).

(٣) مجلة الارض عدد (١٨) تاريخ ٧/٦/١٩٨٤ ص ٣٠.

العرب والزاهم بالخدمة المدنية في المدارس والمستشفيات<sup>(١)</sup>.

ان غالبية مؤيدي هذه الحركة من الشباب صغار السن المتطرفين وقليلي الثقافة، من اوساط اليهود الشرقيين والغريبين على حد سواء. وكانت الاصوات التي حصلت عليها من اليهود الغريبين تفوق الاصوات التي حصلت عليها من اليهود الشرقيين، اذ حصلت على ٥٪ من أصوات الغريبين بينما حصلت على ٣،٧٪ من أصوات الشرقيين في انتخابات الكنيست الحادية عشرة<sup>(٢)</sup>.

### المشاركة في السلطة

ان حركة هتحياء هي حركة حديثة العكوين، اذ نشأت كما ذكرنا سابقاً عقب توقيع معاهدات السلام مع مصر. وبذلك تكون قد شاركت في دورتين انتخابيتين، هما دورة الكنيست العاشرة والحادية عشرة. وقد حصلت في دورة الكنيست العاشرة على ثلاثة مقاعد في البرلمان، اما في دورة الكنيست الحادية عشرة وهي الدورة الأخيرة، فقد زادت من مقاعدها بحيث حصلت على خمسة مقاعد. وتعود الزيادة التي حصلت عليها هذه الحركة إلى انضمام حركة تسومت بزعامة رفائيل ايتان إليها. حيث جلبت الحركة الجديدة معها بعض المؤيدين لها.

اما على صعيد الحكومة فقد شاركت الحركة في حكومتين متتاليتين هما الحكومة العشرون، والحكومة الاخيرة الحادية والعشرون. وكان زعيم هذه الحركة، قد انضم إلى الحكومة التي كانت برئاسة شامير عام ١٩٨٣، حيث تولى وزارة العلوم والتطوير. وفي حكومة التنابوب الحالية فان نثان يتولى نفس الوزارة السابقة.

### السياسة الخارجية

تأسست حركة هتحياء كمحركة احتجاج ومعارضة لعقد اتفاقيات السلام

(١) اذاعة اسرائيل ١٩٨٤/٥/٢٢.

(٢) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ ص ٢٤.

مع مصر . وهذا الامر يحدد الخطوط العريضة لتصورها للعلاقة مع العرب . فقد جاءت طروحات هذه الحركة متطرفة للغاية ، وهي صقرية في ابعادها وتوجهاتها . فقد دعت إلى العمل على تطبيق السيادة الاسرائيلية على يهودا والسامرة وقطاع غزة ، والحصول على اعتراف دولي بأرض اسرائيل الغربية والجولان كجزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل . كما دعت إلى استيطان هذه المناطق بواسطة اقامة مدن عمالية بين الجبل والساحل وتوسيع حلقة المدن المحيطة بضواحي القدس .

كما رأت ان تسوية النزاع الاسرائيلي - العربي يقوم على أساس الحقائق التالية : يعيش الشعبان في ارض اسرائيل في دولتين سيدتين : اليهود غربي نهر الاردن ، والفلسطينيون إلى الشرق منه . ويتضمن اتفاق سلام بين الدولتين . ويتم استيعاب اللاجئين في دولتهم شرقي نهر الاردن <sup>(١)</sup> .

#### شخصياتها القيادية

ان أبرز زعماء هذه الحركة هم <sup>(٢)</sup> :

- |                  |                    |
|------------------|--------------------|
| ١ - يوفال نثنان  | ٢ - رفائيل ايتان   |
| ٣ - غيثولا كوهين | ٤ - اليعزر فالدمان |
| ٥ - غرشون شومط   |                    |

#### يوفال نثنان

ولد عام ١٩٢٦ في تل ابيب من اسرة كانت قد هاجرت إلى فلسطين من روسيا في اواخر القرن الماضي ، بعد ان انهى يوفال نثنان دراسته الثانوية في تل ابيب التحق بالتخنيون في حيفا ، حيث حصل على اجازة في هندسة الآلات وهو في التاسعة عشرة من عمره ، وعمل في مصنع اسرته . وكان يوفال نثنان قد انضم إلى الهاغانا وهو طالب في السادسة عشرة من عمره ، وفي حرب عام

(١) ידיעות احرنوت ٢٠/٧/١٩٨٤ .

(٢) بشأن فالدمان ، وشومط راجع ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة .



١٩٤٨ كان معاوناً لقائد كتيبة تابعة للواء جفعاتي حاربت في منطقة اللطرون على طريق القدس - يافا. بعد الحرب التحق بالجيش الاسرائيلي، وعمل نائباً لرئيس شعبة المخابرات لشؤون البحث والتطوير، وكان بين الحين والآخر يتفرغ لاستكمال دراسته الاكاديمية.

وفي عام ١٩٥٦ عمل يوفال نثان ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في لندن، ثم عمل بالتدريس بالجامعة، وعندما اصبح موشي ديان وزيراً للحرب عام ١٩٦٧ استدعى يوفال نثان وعينه مستشاراً له للشؤون الاستراتيجية، كما استدعي للخدمة العسكرية الفعلية في شعبة المخابرات العسكرية في حرب تشرين عام ١٩٧٣، وبعد ذلك اصبح رئيساً لجامعة تل ابيب وفي عام ١٩٧٥ عين مستشاراً لشمعون بيرس وزير الدفاع آنذاك، لكنه لم يلبث ان استقال من وظيفته هذه احتجاجاً على توقيع اتفاقية سيناء الجزئية في ايلول ١٩٧٥. وقد اكتسب يوفال نثان شهرة علمية في أبحاث الذرة، وظل لوقت طويل رئيساً للجنة الطاقة الذرية في الكيان الصهيوني.

### رفائيل ايتان

ولد في كانون الثاني عام ١٩٢٩ في موشاف تل العدس في فلسطين، والده الياهو ايتان (كمنسكي) من اوائل منظمي حركة «هشومير»، أول تنظيم عسكري صهيوني في فلسطين. تطوع وهو في سن السادسة عشرة للخدمة في عصابات «البالمخ»، وهي القوة الضاربة في منظمة «الهاغاناه»، وانهى في عام ١٩٤٧ دورة ضابط، وقاتل خلال حرب ١٩٤٨ في القدس ضمن قوات لواء «هارثيل»، وشارك في المعارك الضارية التي دارت بين الفلسطينيين والقوات الصهيونية في النبي صموئيل، والقسطل، وجبل القطمون، وجرح في رأسه في المعركة الأخيرة.

ومع انتهاء الحرب، تولى منصب نائب قائد سرية، وترك الخدمة العسكرية عام ١٩٤٩، وامضى ١٨ شهراً في الحياة المدنية، التحق بعدها بالجيش الدائم حيث أنهى دورة مظاهرات ثم عاد إلى موشاف تل العدس في عام ١٩٥٣.

وفي عام ١٩٥٥ التحق مجدداً بالجيش الاسرائيلي، وتولى قيادة سرية مظليين واشترك في عمليات المظليين، واصيب للمرة الثانية في عام ١٩٥٥ في عملية طبية.

عين سنة ١٩٥٦ قائداً لوحدة المظليين التي حاربت في ممر متلا، في حملة سيناء.

تخرج من دورة للقيادة والاركان سنة ١٩٥٨، وعين نائباً لقائد لواء المظليين، وفي وقت لاحق سافر للدراسة في الخارج. وخدم بعد عودته مدة عامين في منصب عملياتي في هيئة الاركان العامة، وتولى في عام ١٩٦٤ قيادة لواء المظليين واشترك في حرب حزيران. وشارك بهذه الصفة في حرب حزيران ١٩٦٧ ضمن التشكيل الذي يقوده «يسرائيل طل» والذي حارب شمال سيناء وقطاع غزة، واصيب ايتان في هذه المعارك في القنطرة في ٨ حزيران ١٩٦٧. تولى سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ قيادة لواء في وادي الاردن وعين سنة ١٩٦٨ قائداً ل سلاح المظليين والمشاة ورفقي إلى رتبة عميد.

وحارب في حرب تشرين في الجولان كقائد لتشكيل عسكري وبعد انتهاء الحرب رقي إلى رتبة لواء، وظل يشغل المنصب نفسه. وفي ١٥ نيسان ١٩٧٤ عين قائداً للمنظمة الشمالية، ثم عين ابتداء من آب ١٩٧٧ رئيساً للاركان العامة.

واستمر في هذا المنصب لمدة خمس سنوات حتى نيسان ١٩٨٤، وهو المخطط والمنفذ لعملية غزو لبنان في حزيران ١٩٨٢ بالاشتراك مع شارون.

### غيثولا كوهين

من مواليد تل ابيب عام ١٩٢٥، وهي من اصل يمني هاجر والدها إلى فلسطين في بداية هذا القرن، اما والدتها فمن مواليد القدس، ولكنها مغربية الاصل انضمت إلى حركة (بيتار) «شبيبة الحركة التحريرية» وعمرها ١٢ سنة، ثم التحقت بعصابة «ليسي» لدى انشقاقها عن الايتسل، وعملت مذيعة في اذاعة «صوت ليسي» السرية التي داهمتها القوات البريطانية في عام ١٩٤٦

والقت القبض على العاملين فيها وبينهم غيثولا كوهين، ولدى محاولتها الهرب من سجن النساء في بيت لحم أطلقت عليها النار وأصيبت في ركبته، وحكم عليها بالسجن لمدة تسع سنوات، ولكن عصابة ليسي تمكنت من تهريبها من السجن بعد وقت قصير.

انضمت إلى حركة حيروت، وانتخبت عضواً في الكنيست الثامنة والتاسعة على قائمتها، وعلى اثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد التي كانت غيثولا كوهين من اشد معارضيها باعتبارها تمثل «تنازلاً اسرائيلياً»، شكلت داخل حيروت من المعارضين لكامب ديفيد ما سمي بمجموعة المخلصين «لأرض اسرائيل الكاملة»، وهذه المجموعة لم تلبث ان انشقت عن حيروت، وساهمت في تشكيل حركة «هتحياء»، في عام ١٩٨١ بزعامة يوفال نثان. انتخبت غيثولا كوهين عضواً في الكنيست العاشرة والحادية عشرة على قائمة هتحياء.

## حركة تامي (تقاليد اسرائيل)

هي حركة حديثة العهد، اذ ظهرت على المسرح السياسي في ايار (مايو) ١٩٨١. وقد جاءت هذه الحركة نتيجة انشقاق داخل الحزب الوطني الديني (المفدال)، اذ قام بهذا الانشقاق اهارون ابو حصيرة. وادعت هذه الحركة عند انشائها انها تمثل مصالح «يهود المغرب وشمال افريقيا واليهود الشرقيين عموماً». ويؤيد هذه الحركة ويدعمها المليونيير اليهودي نسيم جاؤون.

وكانت حركة تامي قد لعبت دوراً اساسياً كما ذكرنا سابقاً في سقوط حكومة شامير وحل الكنيست العاشرة، اذ اعلنت هذه الحركة انسحابها من الحكومة مما افقدها الغطاء البرلماني بحيث تم حجب الثقة عنها ومن ثم اسقاطها. وجاء موقف حركة تامي هذا كانتقام قام به ابو حصيرة نتيجة لعدم وقوف «الليكود» إلى جانبه اثناء محاكمته بتهمة الاختلاس والتي أدت إلى استقالته يوم

٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ من الحكومة حيث كان يتولى وزارة العمل والرفاه في ذلك الوقت <sup>(١)</sup>.

اما عن القاعدة الاجتماعية لهذه الحركة، فهي تعتمد على نفس القاعدة الاجتماعية للحزب الوطني الديني (المفدال). وعلى الأخص فهي تعتمد على العناصر المتطرفة، التي تنتشر بين اوساط اليهود الشرقيين. كما تعتمد ايضاً على تلك العناصر الدينية الشرقية التي كانت تنتمي إلى حزب المفدال.

### المشاركة في السلطة

باعتبار هذه الحركة نشأت حديثاً فانها قد شاركت في دورتين متتابعتين للكنيست وهما الدورتان الاخيرتان. وقد استطاعت هذه الحركة الحصول في دورة الكنيست العاشرة على (٤٠) الف صوت، بحيث ضمن لها ثلاثة مقاعد في البرلمان. اما في الكنيست الحادية عشرة فقد تراجعت هذه الحركة إلى الوراء بحيث لم تغز سوى بمقعد واحد في هذه الدورة.

ويعود سبب تراجع هذه الحركة إلى الخلافات التي كانت تهددها من الداخل وخصوصاً الخلاف بين اهارون ابو حصيرة زعيم الحركة واهرون اوزان صاحب المركز الثاني فيها. بالإضافة إلى انها قد طرحت نفسها في البداية كحركة لاستقطاب اليهود الشرقيين، ولكنها خيبت آمال هؤلاء، بحيث لم تستطع تحقيق مطالبهم. هذا عن ان زعيم هذه الحركة قد خذل الليكود بانسحابه في الحكومة باعتبار ان الليكود كان يحط أنظار انصار هذه الحركة. زيادة على ذلك الفضائح المالية التي وقع فيها زعيمها والتي اذت إلى خروجه من الحكومة.

ومع هذه العوامل فان عاملاً آخر يمكن اخذه بعين الاعتبار، وهو ظهور حركات منافسة لحركة تامي، وهي حركة شامس، وحركة موراشاه. وهاتان

(١) أدانت المحكمة المركزية في تل ابيب ابو حصيرة بجرمة الاحتيال والخداع، واصدرت عليه حكماً بالسجن لمدة (٥١) شهراً مع وقف التنفيذ، وتفرغه بمبلغ مالي. كما أدين بسرقة اموال أحد الصناديق الخيرية التي تحمل اسم والده اسحق ابو حصيرة. سمير جبور، مرجع سابق ص ١٠٣.

الحركتان قد طرحتا أنفسهما كممثلتين للطوائف الشرقية، مما نتج عنه سحب كثير من الأصوات من القاعدة الاجتماعية لحركة تامي وبالتالي إضعافه في النتائج العامة للانتخابات.

أما على صعيد الحكومة فقد تولى اهارون ابو حصيرة اثناء وجوده داخل المغدال، وزارة الشؤون الدينية في الحكومة الاسرائيلية التاسعة عشرة. وحينما أسس حركة تامي فقد تولى وزارة الهجرة والاستيعاب في حكومة مناحيم بيغن الثانية ولكنه استقال من هذه الحكومة يوم ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ بسبب الفضائح المالية. وحينما بدأت المشاورات لتشكيل حكومة التناوب فقد وضع شروطاً صعبة لاشراكه فيها. ونتيجة لهذه الشروط فقد تم استبعاده منها.

### السياسة الخارجية

بالنسبة إلى مواقف تامي السياسية فانها لا تختلف كثيراً عن مواقف المغدال حتى قيل عنها انها «مغدال شمال افريقيا». وقد أيدت هذه الحركة الاستيطان اليهودي في ارض اسرائيل وقطاع غزة. كما طالبت بعدم اجراء أي تغيير في الوضع الراهن في الضفة والقطاع، وإذا كان ثمة تغييرات مستقبلية فيجب ان تتم بعد اجراء استفتاء شعبي. وقد رفضت حركة تامي قيام دولة فلسطينية رفضاً قاطعاً.

أما على صعيد لبنان، فانها كانت ترى ان الهدف من حرب «سلامة الجليل»، هو حماية سكان الجليل. وفي هذا الاطار فهي لا تمنع من سحب الجيش الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية، ولكن بشرط عدم تعرض سكان الجليل لاعتداءات تخريبية وأعمال قصف.

### شخصياتها القيادية

ان أبرز شخصيات هذه الحركة هم:

١ - اهارون ابو حصيرة

٢ - اهارون اوزان

### أهارون أبو حصيرة

ولد أهارون أبو حصيرة في المغرب عام ١٩٣٨. وقدم مع عائلته إلى فلسطين عام ١٩٤٥. وأقام والداه في مدينة الرملة بعد تشريد سكانها العرب عام ١٩٤٨. وهنا تلقى أهارون أبو حصيرة تعليمه الابتدائي ثم درس في المدارس الدينية وفي معهد تدريب المعلمين بالقدس وفي جامعة بارايلان، حيث حصل على إجازة في التاريخ والأدب العبري، وفي عام ١٩٧١ انتخب أبو حصيرة رئيساً لبلدية الرملة مرشحاً عن حزب المفدال وفي عام ١٩٧٣. ثم دخل الكنيست بعد الدورة الثامنة ولا يزال عضواً فيه حتى الآن. شغل منصب وزير للاديان في حكومة «بيجن» الأولى ثم عمل كوزير للعمل والرفاه والاستيعاب.

### أهارون أوزان

وهو الرجل الثاني في هذه الحركة، من مواليد تونس، كان سكرتيراً «لحركة الموسافيم» في حزب العمل. وشغل منصب نائب وزير الزراعة عام ١٩٦٥ (في حكومتي اشكول ومائير) بعد عام ١٩٧٣ عين وزيراً للزراعة والاتصال، حيث وضع برنامجاً للتصدير الزراعي أدى إلى زيادة تصدير الازهار والخصف الاسرائيلية إلى اوروبا. ثم انتخب رئيساً للاتحاد العالمي لليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني. شغل عضوية الكنيست السادسة والعاشرة، انضم إلى تامي عام ١٩٨١ وأصبح نائب وزير الاستيعاب ثم وزيراً للعمل والرفاه.

### بن تسيون روبين

من مواليد «ليبا» وعضو سابق في المفدال انسحب مع «أبو حصيرة» لتكوين «تامي» عمل كنائب لوزير العمل والرفاه الاجتماعي. وشغل عضوية الكنيست في الدورتين التاسعة والعاشرة.

## المبحث الثاني

### الأحزاب الممثلة حديثاً

من الواضح أن هناك مجموعة من الأحزاب قد تمثلت لأول مرة في الدورة الحادية عشرة للكنيست. وهذه الأحزاب إما أن تكون حديثة العمل السياسي، أو أن تكون قد انشقت عن أحزاب أخرى، وظهرت نتيجة اندماج بعض الكتل السياسية في حزب جديد. وقد رأينا فيما سبق كيف أن النظام الانتخابي الاسرائيلي يساهم مساهمة فعالة في تعددية الأحزاب في اسرائيل. وهذا يجعل المخارطة السياسية الاسرائيلية في حالة تبدل مستمر.

وينضوي تحت هذا الإطار مجموعة الأحزاب التالية:

- حركة شاس
- حركة ياحد
- القائمة التقدمية للسلام
- حركة موراشاه
- قائمة أومتس
- حركة كاخ.

## حركة شاس (اتحاد السفارديم حراس التوراة)

على أرضية الصراع الطائفي بين اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين (السفارديم) فقد بدأ الحاخامون من الطوائف الشرقية بالتكتل، حيث انشأوا، قبل عام من إجراء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، اتحاد السفارديم حراس التوراة. واشتركوا في انتخابات السلطات المحلية بقائمة منفردة عن الحزب الأم. وقد تبلور هذا الاتجاه عشية الانتخابات العامة، بحيث أفرز حركة جديدة عملت تحت اسم شاس.

وفي نفس الوقت فقد كان هناك تيار آخر يتشكل في مدينة بني براك بحيث شكلت حركة عملت تحت اسم «حاي». وقد حظيت هذه الحركة بتأييد الحاخام مناحم شاخ الذي كان آنذاك رئيس «مجلس حكماء السفارديم».

وقد اتفقت حركة شاس مع حركة حاي على الاشتراك في الانتخابات العامة لدورة الكنيست الحادية عشرة. وخاضت هذه الانتخابات تحت قائمة حملت اسم شاس، وحصلت على أربعة مقاعد في البرلمان على حساب حزبي اغودات اسرائيل، وهو الحزب الذي انشقت عنه، وحزب تامي الذي يجمع بين صفوفه اليهود الشرقيين.

وتشارك حركة شاس بوزير في الحكومة الحالية. وقد كان قد تم تعيين زعيمها الحاخام يتسحق بيرتس وزير دولة في البداية، إلا أنه عاد وتسلم وزارة الداخلية بعد أن تم سحب وزارة الشرطة منها. وذلك في مقابل أن يتولى المبدال وزارة الأديان.

وليس لهذه الحركة اهتمام بالقضايا السياسية، ويتركز جل اهتمامها، بالدرجة الأولى على المجالات الدينية. ولكن تحالفها مع الليكود يجعلها قريبة في مفهومها السياسي لهذا الحزب وإذا تفهمنا تركيبها الاجتماعية باعتبارها تجمع بين صفوفها عدداً من الحاخامين الشرقيين، فإننا نفهم بوضوح اتجاهاتها السياسية



باعتبارها تعتمد في اصولها ومستنداتها على التوراة.

ومع ذلك فإن حركة شاس تضع بعض القواعد التي تجد انها تحدد سياستها الخارجية فهي ترى أن أرض اسرائيل كلها تابعة لشعب اسرائيل بحكم وعد التوراة. ويجب عدم إعادة أية منطقة للعدو، ومواصلة تعزيز زخم البناء والمستعمرات في أجزاء أرض اسرائيل كاملة.

ولم تغلق شاس الباب أمام أية تسوية سياسية على حساب التخلي عن بعض المناطق المحتلة. فهي تقول إنه بمقدار ما ينشأ مكان للسلام الفعلي، فإن جهات أمنية معتمدة، وكبار مشرعي التوراة في اسرائيل، هم الذين يقررون ما إذا كان من الممكن التخلي عن أية منطقة من أجل السلام<sup>(١)</sup>.

### شخصياتها القيادية

ان أهم شخصيات هذه الحركة هم:

#### الحاخام عودفيديا يوسف

وهو الحاخام الأكبر السابق لطائفة اليهود الشرقيين والسفارديين والزعم الروحي للحركة، ولكنه لم يشارك في خوض الانتخابات وليس بعضو في الكنيس.

#### الحاخام يتسحق بيرتز

وهو رئيس قائمة هذه الحركة وعضو في الكنيس ووزير الداخلية وهو من مواليد المغرب.

#### رفائيل بنحاسي

من مواليد افغانستان. خريج مدرسة دينية. خدم في الجيش الاسرائيلي، وكان مديراً لمصنع لصقل الالماس. كما كان نائباً لرئيس بلدية بني براك. يدخل الكنيس لأول مرة.

(١) يديوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

يعقوب يوسف

خريج مدرسة دينية. ترأس مدرسة القضاة الدينيين والحاخامين في بيت شيمش. رئيس « المدرسة الدينية » لتأهيل حاخامين في القدس. يدخل الكنيست أول مرة.

شمعون بن شلومو

من مواليد اليمن. خريج مدرسة دينية. يدخل الكنيست أول مرة.

## حركة ياخذ (حركة الوحدة الوطنية)

هذه الحركة، هي من الحركات السياسية الناشئة في الكيان الصهيوني. اذ ظهرت على المسرح السياسي لأول مرة أثناء انتخابات الكنيست الحادية عشرة. وقد انشأها عيزر وايزمن السكرتير السابق لحركة حيروت. وكان وايزمن حتى أيار ١٩٨٠ يشغل وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الثانية، إلا أنه استقال من منصبه هذا، كما قرر حزب حيروت الذي ينتمي له طرده من بين صفوفه بسبب تصويته ضد الحكومة أثناء طرحها للثقة أمام البرلمان.

وقد بدأ وايزمن بعد استقالته يمارس أعماله الخاصة. وحينما تقرر اجراء انتخابات مبكرة للكنيست، فقد قرر وايزمن دخول هذه الانتخابات بقائمة جديدة ورأى وايزمن نفسه بين المعراخ والليكود. وهو يقول:

« انني مطلع على وضع الكثيرين في الدولة. وأنا لا أجد نفسي في الليكود، ولا استطيع أن أكون في المعراخ. ولهذا فإنني مضطر إلى البحث عن مكان في الوسط»<sup>(١)</sup>

أما عن تسمية حركته بهذا الاسم فهو يقول:

(١) دافار ١٩٨٤/٤/٦

« لقد كانت الأسماء تنتثر مثل عوز - جشر - تكفاه، ولكن في نهاية الأمر قررت ان أخخذ اسم « ياحد » لأن ما فعلته في حياتي كان بصحبة بعض الرجال »<sup>(١)</sup>.

وحينما بدأ وايزمن حملته الانتخابية، فقد اتصل ببعض الشخصيات الاسرائيلية للانضمام لقائمه أمثال شلومو لاهط رئيس بلدية تل أبيب، وابراهيم شبيط الرئيس السابق لشركة « العال » ولكن هؤلاء قد رفضوا الانضمام إلى هذه القائمة<sup>(٢)</sup>.

وأثناء الحملة الانتخابية وحسب قول وايزمن، أن بعض كبار الشخصيات في حركة حيروت قد ساوموه للانضمام إلى قائمة الليكود، وعرضوا عليه ما بين ستة إلى ثمانية أماكن واقعية في قائمة التكتل إذا وافق على الانضمام بدل حزب الأحرار. وحسب قوله، فإنه رفض العرض لأنه « يسير على مبادئ وليس على أساس الحصول على مقاعد في الكنيست »<sup>(٣)</sup>.

وبنتيجة الانتخابات، فقد حصلت حركة ياحد على ثلاثة مقاعد في البرلمان. وتشارك هذه الحركة في الحكومة الحالية، بشخص زعيم الحركة نفسه، عيزر وايزمن اذ تم تعيينه كوزير دولة، وهو يسعى لأن يحصل على وزارة الخارجية، عند تبادل المواقع السياسية في المرحلة الثانية من حكومة التناوب حسب الاتفاق الذي جرى بين الليكود والمعراخ<sup>(٤)</sup>.

### السياسة الخارجية

ان البرنامج الذي طرحه وايزمن كأساس لحملة الانتخابية قد دعا إلى تحقيق « سلام شامل وثابت بين اسرائيل وجاراتها ». ويعتبر ان مثل هذا السلام قد بدأ بمعاهدات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. ويرى وايزمن ان السلام الثابت

(١) ידיעות احرنوت ١٩٨٤/٦/١

(٢) الانباء ١٩٨٤/٤/٩

(٣) الانباء ١٩٨٤/٥/٢٣

(٤) ידיעות احرنوت ١٩٨٦/٥/١٣

يتحقق عن طريق « الدمج بين الدول المتجاورة في شبكة أمنية اقليمية مشتركة ، وفي شبكة اقتصادية مشتركة ، ( سوق مشتركة ) . هاتان الشبكتان ( الاقتصادية والأمنية ) ، تتيحان لجميع الدول التي تشملها حدوداً آمنة واقتصاداً مشتركاً . وتمتاز عن بعضها البعض بالميزة القومية لكل دولة داخل حدودها السياسية » .

ويدعو برنامج ياحد إلى « اقامة ادارة ذاتية لعرب مناطق يهودا والسامرة وغزة ، استناداً إلى مبادئ اتفاقات كامب ديفيد » . وهذه الإدارة الذاتية تشكل اتفاقاً مرحلياً إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل بين الأطراف المتفاوضة حول الوضع الدائم لهذه المناطق .

وقد أكد البرنامج على بقاء القدس كمدينة غير مقسمة في أي حل مستقبلي . مع بقاءها عاصمة لإسرائيل . وفي الوقت نفسه فقد عرض اتخاذ اجراءات معينة بشأن الأماكن المقدسة في المدينة<sup>(١)</sup> .

### شخصيات القيادة

ان أهم الشخصيات في هذه الحركة هم<sup>(٢)</sup> :

١ - عيزر وايزمن

٢ - بنيامين بن اليعيزر

٣ - شلومو عمار

### عيزر وايزمن

ولد عام ١٩٢٤ في مدينة حيفا في فلسطين ، وكان والده ( ياهيل وايزمن ) قد هاجر إلى فلسطين من روسيا ، وأصبح من أغنى رجال الأعمال في حيفا ، عمه ( حايم وايزمن ) الذي تزعم الحركة الصهيونية لمدة طويلة وكان أول رئيس

(١) بشأن البرنامج الانتخابي لحركة ياحد ، راجع ، الملف - المجلد الأول ، عدد (٩) كانون الأول ١٩٨٤ ، ص ٨٣٣-٨٣٩ .

(٢) بشأن بن اليعيزر وعمار راجع ملحق أعضاء الكنيست الحادية عشرة

للدولة في الكيان الصهيوني. تلقى وايز من علومه في المدرسة الرئبالية في حيفا. وتطوع في الجيش البريطاني وهو في الثامنة عشرة من عمره وحارب في الصحراء الغربية عام ١٩٤٢، ثم ارسل ضمن أول مجموعة من المتطوعين اليهود للدولة طيارين في روديسيا عام ١٩٤٣، انضم بعدها إلى سلاح الجو البريطاني وظل | يخدم فيه كطيار حربي حتى عام ١٩٤٦.

ثم عاد لدراسة علوم الطيران في بريطانيا خلال ١٩٤٦-١٩٤٧، وفي عام ١٩٤٧ انضم إلى (المهاغانه) وعمل على اقامة نواة سلاح الطيران الاسرائيلي وقام عام ١٩٤٨ بالمشاركة في احضار أول دفعة من طائرات (مسر شميدت) من أوروبا إلى اسرائيل.

وفي عام ١٩٥٠ كان قائداً لمرب قتالي، وحارب على الجبهة الجنوبية ضد القوات المصرية.

وفي عام ١٩٥٠ كان رئيساً لشعبة العمليات في سلاح الجو الاسرائيلي، وبين السنوات ١٩٥٢-١٩٥٧ (أي فترة حرب سيناء) كان قائد جناح في سلاح الجو الإسرائيلي، ثم أصبح قائداً لسلاح الجو في الفترة ١٩٥٨-١٩٦٦، ثم رئيساً للعمليات في الأركان العامة حتى عام ١٩٦٩. وفي عام ١٩٦٩ سرح من الجيش وانضم إلى حركة حيروت وعين وزيراً في حكومة «التكتل الوطني»، التي تشكلت في أعقاب انتخابات الكنيست السابعة، حيث شغل منصب وزير المواصلات، كممثل لكتلة جاحل (حيروت والأحرار). وبقي في هذا المنصب حتى انسحاب جاحل من حكومة «التكتل الوطني» في صيف ١٩٧٠ بسبب موافقة رئيس الحكومة غولدا مثير على مشروع روجرز آنذاك.

وفي عام ١٩٧١ انتخب رئيساً لإدارة حركة حيروت. وفي عام ١٩٧٢ حاول في المؤتمر الحادي عشر لحيروت ان يتزعم الجناح المعارض لمناحيم بيغن زعيم الحركة، لكنه اخفق في ذلك وتخل بعدها عن رئاسة إدارة الحركة، ولم يرشح للكنيست الثامنة، أثناء انتخابات عام ١٩٧٣. وفي أعقاب ذلك تفرغ للأعمال الخاصة، وقد ركز اهتمامه على التعاقد مع وزارة الدفاع بشأن شراء

الأسلحة، كوسيط بينها وبين الشركات الأجنبية. وفي أعقاب المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت الذي انعقد في عام ١٩٧٤ عاد وايزمن إلى مزاولته نشاطه الحزبي، وفي انتخابات عام ١٩٧٧ قاد وايزمن حملة الليكود الانتخابية. وجاء فوز الليكود في تلك الانتخابات ليعزز مكانته داخل حركة حيروت، فأصبح الرجل الثاني فيها.

عين وزيراً للدفاع في حكومة بيجن الأولى، ثم اختلف معه واستقال عام ١٩٨٠. ولم يشارك وايزمن في انتخابات عام ١٩٨١ وظل خارج الكنيست وقبيل الانتخابات الأخيرة عام ١٩٨٤ شكل وايزمن حركة واحد، التي خاضت الانتخابات وحصلت على ثلاثة مقاعد في الكنيست، وشاركت في حكومة بيرس الحالية بصفتها حليفة للمعراخ وأصبح وايزمن وزيراً بلا حقيبة.

## القائمة التقديمية للسلام

بعد اقرار حل البرلمان الاسرائيلي في نيسان (ابريل) ١٩٨٤، فقد بدأ الاستعداد لاجراء انتخابات عامة جديدة لدورة الكنيست الحادية عشرة. وفي هذه الإطار ظهرت بعض الاتجاهات في الوسط العربي، تسعى لتشكيل كتلة سياسية جديدة مستقلة، بحيث تلبي حاجات الأقلية العربية في اسرائيل. وقد اعتمد هذا الاتجاه على أن الأحزاب الإسرائيلية السابقة لم تستطع تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها العرب، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عقد اجتماع يوم ١٨/٤/١٩٨٤ في الناصرة، حضره (١٢٠) شخصاً، قرروا العمل على خوض الانتخابات في قائمة عربية مستقلة. وقد ضم الاجتماع «الحركة التقديمية في الناصرة» برئاسة كامل الظاهر، وحركة أبناء البلد، وحركة انصار في أم الفحم، بالإضافة إلى عدد من رؤساء المجالس المحلية. إلا أنه نشأ خلاف بين هذه الأطراف حول مشاركة عناصر يهودية في القائمة،

وكان الحديث يجري حينئذ عن جماعة «الترانتيقا» أو «البديل»<sup>(١)</sup>.

وفي نفس الوقت، فقد كان المحامي محمد ميعاري يسعى لتشكيل قائمة عربية تضم بين صفوفها عناصر يهودية<sup>(٢)</sup>. وفي يوم ١٢/٥/١٩٨٤، تم الإعلان رسمياً عن تشكيل القائمة «العربية اليهودية المشتركة». وقد ضمت هذه القائمة بين صفوفها الحركة التقدمية في الناصرة، وجماعة الترنيتا، وبعض رؤساء المجالس المحلية العربية<sup>(٣)</sup>.

وقد رشحت هذه القائمة نفسها للانتخابات إلا أن بعض الأوساط اليهودية قد اعترضت على هذا الترشيح مقابل اعتراض بعض الأوساط على ترشيح قائمة كاهان. لكن المحكمة العليا الاسرائيلية، قررت يوم ٢٨/٦/١٩٨٤، رفع الحظر عن هاتين القائمتين، وهما قائمة كاهانا، والقائمة التقدمية للسلام، واقترحت حقها في المشاركة في الانتخابات<sup>(٤)</sup>.

اعتمدت القائمة التقدمية على الأصوات العربية، وحصلت على ١٨٪ من هذه الأصوات. وهذا لا يعني أنها بعيدة عن الصوت اليهودي، فقد حصلت من القاعدة اليهودية على أربعة آلاف صوت، بحيث أمن لها المقعد الثاني في البرلمان. فقد فازت القائمة في الانتخابات الأخيرة بمقعدين من خلال تجميع الأصوات العربية واليهودية، بحكم وجود عناصر عربية ويهودية في القائمة<sup>(٥)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القائمة التقدمية للسلام، هي أول تكتل سياسي يدخل البرلمان الاسرائيلي وعلى رأس القائمة مرشح عربي. وقد كان العرب في الأحزاب الاسرائيلية التي كانت تغوز من قبل يتوزعون في المراكز الأخرى في

(١) حركة الترانتيقا، حركة يسارية اسرائيلية شكلها اورى المنيري بعد انفصاله عن حركة شيلي في اعقاب حرب لبنان.

(٢) ميعاري هو أحد العناصر التي كانت تنتمي إلى حركة الأرض التي انشأها عرب فلسطين عام

(٣) ١٩٥٩. راجع الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول، طبعة اولى ص ١٧٤-١٧٥

(٤) مجلة الأرض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٣٢

مجلة الأرض عدد (٢١) تاريخ ١٩٨٤/٧/٢١ ص ٢٧

(٥) من تقرير لحزب العمل يوضح نتائج الانتخابات في الوسط العربي في دوره الكنيست الحادية عشرة.

قوائم هذه الأحزاب. وحتى في قائمة ركاكح فقد كان المرشح العربي يأتي في المرتبة الثانية في القائمة.

أما عن سياسة القائمة التقدمية للسلام، فهي في البداية تعارض استخدام عبارة «يهودا والسامرة»، التي نرى فيها أنها خطوة نحو ضم الضفة الغربية. وتدعو القائمة إلى تفكيك المستعمرات التي تم انشاؤها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ومن ثم وقف الاستيطان في هذه الأراضي. وتجدد القائمة ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها، في شأن الجلاء عن المناطق المحتلة جميعاً. وانشاء دولة فلسطينية، إلى جانب دولة اسرائيل في حدود الخط الأخضر، وتكون القدس غير مقسمة وتحت سيادة فلسطينية - اسرائيلية<sup>(١)</sup>.

#### شخصياتها القيادية

إن ابرز قادة هذه الحركة هم:

١ - محمد ميعاري

٢ - متياهو بيليد

محمد ميعاري

هو أول عربي يدخل الكنيسة على رأس قائمة مستقلة. وميعاري هو محام. كان عضواً في عام ١٩٦٥ في حركة الأرض التي حاولت دخول الكنيسة باسم القائمة الاشتراكية. كان نشيطاً في إطار تنظيمات مختلفة، مثل لجنة الأسرى ولجنة الدفاع عن الأرض وغيرهما. دخل الكنيسة الحادية عشرة لأول مرة.

متياهو بيليد

من مؤسسي وزعماء «الحركة التقدمية للسلام» التي تشكلت قبيل انتخابات عام ١٩٨٤، والتي حصلت على مقعدين في هذه الانتخابات يحتل متياهو بيليد

(١) يديعوت احرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠



أحدهما إلى جانب محمد معاري. ولد في حيفا عام ١٩٢٣، وعمل في صفوف الهاغانا والجيش الإسرائيلي، حيث تدرج في عدد من المناصب القيادية، وأصبح رئيساً لشعبة الأمداد والتموين في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨، وبعد تسريحه من الخدمة تابع دراسته في الجامعة العبرية وعمل محاضراً ورئيساً لدائرة اللغة العربية في جامعة تل أبيب في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٧. وأصبح بعد تركه الجيش محسباً على أصحاب الاتجاه «الحائمي» في الكيان الصهيوني إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي. وكان أحد مؤسسي «مجلس سلام إسرائيل - فلسطين» عام ١٩٧٦ مع أوري أفنيري ويعقوب ارنون وأرييه الياف وبقية أعضاء المجموعة المعروفة، كما كان من مؤسسي حركة شلي عام ١٩٧٧. ولدى انقسام شلي شارك مع أوري أفنيري في تأسيس الحركة التقدمية للسلام.

## حركة موراشاه (التراث)

حاول الحزب الوطني الديني (المفدال)، التخلص من نظام الكتل، التي تهدد استقراره في كل لحظة، إلا أنه لم يستطع ذلك، اذ بقي اسير هذا الواقع الذي يفرض عليه العيش في حالة انشقاقات وانقسامات متتابة. وأثناء التحضير لانتخابات الدورة الحادية عشرة ويوم ٩/٤/١٩٨٤، فقد اجتمع رئيس كتلة «متسادة» الحاخام حاييم دروكمان، وزعيم الحزب يوسف بورغ وهو رئيس كتلة «لمفنية»، مع زعماء كتلة الشباب وكتلة العامل، إضافة إلى حنان بن بورات، الذي كان قد ترك الحزب وانضم إلى غوش امونيم. وقد طالب كل من بن بورات ودروكمان بإقالة الزعماء الآخرين واستبدالهم بوجوه شابة جديدة. إلا ان هؤلاء قد رفضوا ذلك<sup>(١)</sup>.

وقد تفاقمت الأزمة داخل المفدال، مما حدا بالحاخام الأكبر للتدخل لتوحيد المعسكر الديني، حيث شكل لجنة سبوعية لحل الخلافات القائمة بين

(١) الاتحاد ١١/٤/١٩٨٤

الكتل المتنافسة داخل المجدال. إلا ان رجال الحاخام دروكمان، زعم كتلة « مستادة » قد طلبوا تشكيل لجنة جديدة.

وبعد ان أصبح الوضع ميؤوساً منه، فقد قرر مجلس « متسادة » يوم ١٩٨٤/٥/٣، الدخول في الانتخابات في قائمة مستقلة. وقد حلت كتلة متسادة التي يتزعمها حايم دروكمان، كتلتي لمفنية وهتساريم، مسؤولية فشل المفاوضات، بعد رفضها اقتراحات الحاخام شابيرا<sup>(١)</sup>. ومن ثم فقد جرت اتصالات بين كتلة دروكمان، وكتلة « اوروت »، التي يتزعمها حنان بورات وكتلة بوغالي اغودات اسرائيل، حيث تم الاتفاق بينهم على انشاء حركة جديدة تحت اسم « موراشاه »<sup>(٢)</sup>.

وبنتيجة الانتخابات فقد حصلت حركة موراشاه على مقعدين في البرلمان، أما في الحكومة، فقد تمثلت بوزير واحد هو الحاخام يوسف شابير، اذ تم تعيينه كوزير دولة. وتجدر الإشارة ان شابيرا ليس عضواً في الكنيست الحادية عشرة، اذ يجوز ان يكون أحد الوزراء من خارج الكنيست بينما رئيس الحكومة يجب ان من داخل البرلمان وليس من خارجه.

أما عن سياسة حركة موراشاه الخارجية، فإن القاعدة الاجتماعية التي تتكون منها هذه الحركة تحدد لنا الاتجاهات السياسية لها. فالقاعدة الاجتماعية تتكون من مجموعة من رجال الدين - الحاخامات - بالإضافة إلى طلاب المدارس الدينية، وأولئك الذين كانت تجمعهم الأحزاب ذات الاتجاهات الدينية من قبل الحزب الوطني الديني، وحزب اغودات اسرائيل، وحركة تامي التي تأسست هي الأخرى على قاعدة شرقية متطرفة.

وتحدد موراشاه سياستها على قاعدة ان يهودا والسامرة وقطاع غزة لن تقتلع من أراضيها، وهي تؤيد تطبيق السيادة الكاملة لدولة اسرائيل في جميع اجزاء أرض اسرائيل وتدعو للتصدي للمشكلات الديمغرافية، القانونية والتوراتية

(١) مجلة الارض عدد (١٨) تاريخ ١٩٨٤/٦/٧ ص ٢٩

(٢) مجلة الارض عدد (١٩) تاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ ص ٣١

المرتبة عن ذلك<sup>(١)</sup>.

### شخصياتها القيادية

إن أهم شخصيات هذه الحركة هم<sup>(٢)</sup>:

١ - الحاخام حاييم دروكمان

٢ - ابراهام فريديغر

٣ - يوسف شابيرا

### الحاخام حاييم دروكمان

ولد في بولونيا ١٩٣٢، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٤٤

من مؤسسي حركة بني عكيفا الدينية - وهي حركة شبيبة المفدال عام ١٩٥٤ - وعمل مبعوثاً لها في أميركا ما بين ١٩٥٥-١٩٥٧

وهو كذلك من مؤسسي حركة غوش امونيم عام ١٩٧٤

انتخب عضواً في الكنيست التاسعة عام ١٩٧٧ على قائمة المفدال، وفي الكنيست العاشرة عام ١٩٨١ انتخب نائباً لوزير الأديان.

استقال بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨١ من منصب نائب وزير الأديان بعد ان اختلف مع وزير الأديان يوسف بورغ زعيم المفدال حول صلاحيات منصبه كنائب للوزير، ثم لم يلبث ان انقسم مع عدد من انصاره عن المفدال وشكل حزباً جديداً أطلق عليه اسم متسادة.

وقبيل الانتخابات الأخيرة شكل مع مجموعة من غوش امونيم وحزب عمال اغودات اسرائيل حزباً دينياً متطرفاً يعرف باسم «موراشاه»، حصل في انتخابات عام ١٩٨٤ على مقعدين في الكنيست، يشغل دروكمان أحدهما باعتباره زعيماً للحزب، ويشارك الحزب في الحكومة الحالية بوزير دون حقيبة.

(١) يديعوت احرنوت ٢٠/٧/١٩٨٤

(٢) بشأن فريديغر راجع ملحق اعضاء الكنيست الحادية عشرة.

## حركة اومتس (قائمة الإنعاش الاقتصادي)

ظهرت حركة اومتس على الساحة السياحية مجدداً، ولكن زعيمها ومؤسساها ايغال هوروفيتش، عريق في العمل السياسي. فهو من زعماء حزب الماباي سابقاً. وكان من أنصار بن غوريون داخل الحزب وعندما أسس بن غوريون حزب «رافي»، على أثر الانشقاق في مباي عام ١٩٦٥، التحق هوروفيتش بالحزب الجديد، حيث انتخب عضواً للكنيست السادس على لائحة رافي.

وعندما قرر ديان الاندماج في حزب العمل سوياً مع حزبي مباي وأحدوت مفعودا عام ١٩٦٨، رفض هوروفيتش ذلك، وأسس مع آخرين من أعضاء «رافي» بزعامة بن غوريون «القائمة الرسمية» وشاركت القائمة الرسمية في تأسيس الليكود عام ١٩٧٣. كما كانت القائمة الرسمية أحد المؤسسين لحركة لعام التي تشكلت في ١٩٧٦/١/١٥ من القائمة الرسمية والمركز المستقل، وبحركة ارض اسرائيل.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد استقال هوروفيتش زعيم حركة لعام من الحكومة وتبعه انشقاق داخل حركة العام. وفي أواخر عام ١٩٧٩، أعلن هوروفيتش عن استعادة الكتلة لاسمها القديم (القائمة الرسمية - رافي). وقد يكون هوروفيتش مع ديان حركة تيلم عام ١٩٨١، التي انحلت بعد موت ديان. وعلى أثر الانتخابات العامة الأخيرة، فقد أسس هوروفيتش قائمته التي أطلق عليها اسم «أومتس».

تهتم هذه الحركة بالوضع الاقتصادي أكثر من اهتمامها بأي موضوع آخر ويؤكد هذا القول الاسم الذي تحمله هذه الحركة وهو قائمة الإنعاش الاقتصادي. وهذا لا يمنع بالطبع ان يكون لزعيمها بعض الآراء السياسية الخاصة بالقائمة. فهو يعتمد في حل الاشكالات السياسية على أسس اقتصادية وفي هذا الإطار فهو ينظر إلى مسألة رسم السياسة الخارجية من قواعد اقتصادية.

فهو يرى ان ضمان الحد الأدنى للأهداف السياسية والأمنية يتوقف على وقف التدهور الاقتصادي الحالي. وتؤيد هذه الحركة خطة استيطان ذات حد أدنى تتوفر عليها اجماع وطني، وهي تؤيد بناء مستوطنات جديدة في غور الأردن وغوش عتسيون وضواحي القدس<sup>(١)</sup>.

### شخصياتها القيادية

ان أهم شخصيات هذه الحركة هو إيغال هوروفيتش فهو مؤسسها وزعيمها

#### إيغال هوروفيتش

ولد في قرية « غنات يهودا » في غور الأردن عام ١٩١٨ عمل مزارعاً، ثم تخصص في مجال صناعة منتوجات الألبان، وهو يملك حالياً إحدى كبريات شركة منتوجات الألبان وهي شركة « نافي نوغا ».

انضم في شبابه إلى حزب « مباي »، وفي عام ١٩٦٥ كان أحد الذين انضموا إلى بن غوريون عندما انشق عن مباي واسس حزب « رافي »، وعندما عاد قسم من رافي بزعامة ديان وشمعون بيرس إلى حزب العمل « مباي سابقاً »، ظل إيغال هوروفيتش مع القسم الذي رفض العودة بزعامة بن غوريون وانتخب في الكنيسة السابعة عضواً عن « القائمة الرسمية » برئاسة بن غوريون، بعد وفاة بن غوريون انضم إيغال هوروفيتش على رأس القائمة الرسمية إلى الليكود في عام ١٩٧٣، وانتخب في الكنيسة الثامنة ضمن قائمة الليكود حيث أصبح رئيساً للجنة الشؤون الاقتصادية في الكنيسة بالإضافة إلى عضويته في لجنة الخارجية والأمن، وباندماج القائمة الرسمية مع كتلة المركز المستقل بزعامة البعزر شوستاك أصبح هوروفيتش زعيماً للحركة الجديدة التي عرفت باسم « لعام »، وبعد انتخابات عام ١٩٧٧ التي صعد فيها الليكود إلى السلطة، أصبح إيغال هوروفيتش وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة بيغن الأولى. واستمر في منصبه هذا حتى تشرين الأول ١٩٧٨، حيث استقال احتجاجاً على اتفاقية كامب ديفيد، والصلح المنفرد مع النظام المصري، حيث اعتبر الانسحاب من سيناء

(١) ידיعوت أحرنوت ١٩٨٤/٧/٢٠

تنازلاً اسرائيلياً لا يجوز الإقدام عليه. ثم لم يلبث ان عاد إلى الحكومة وزيراً للمالية، أثر استقالة سمحا ايرليخ من هذا المنصب في كانون الأول عام ١٩٧٩. ولكنه لم يلبث ان استقال ثانية بعد ان أخفق في معالجة الاقتصاد الاسرائيلي. وقبل انتخابات عام ١٩٨١ انسحب مع عدد من أعضاء «لغام» من الليكود وانضموا إلى قائمة «تلم» التي شكلها ديان والتي حصلت على مقعدين في انتخابات الكنيست العاشرة أحدهما إيغال هوروفيتش بعد وفاة ديان، حيث انفصل عن زميله في الكتلة مردخاي بن فورات وشكل كتلة مستقلة، ودخل هوروفيتش انتخابات الكنيست الحادية عشرة على رأس قائمة جديدة شكلها وتدعى «أومتس». حصلت على مقعد واحد يشغله هوروفيتش، الذي تحالف بعد الانتخابات مع المعراخ وعين وزيراً بلا حقيبة في وزارة شمعون بيرس.

## حركة كاخ (مكدا)

مؤسس هذه الحركة، ومفكرها، وصاحب الصوت الوحيد فيها هو الحاخام مثير كاهانا، الذي وصل إلى اسرائيل من الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، أي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بعامين. وفي الايام الأولى لإقامته في اسرائيل، بدأ يعمل على رأس حركة جديدة في المخارطة السياسية. وقد أطلق على تلك الحركة اسم «دوف»، ويعني (قمع الخفونه). وكان أحد شعاراته قبضة مطوية داخل درع داود. وهذا الشعار هو أحد شعارات «منظمة الدفاع اليهودية» التي كان قد أسسها كاهانا عام ١٩٦٨ في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

وحينما بدأت التحضيرات للانتخابات العامة الأخيرة، فقد قرر كاهانا يوم ١٩٨٤/٤/٨، خوض هذه الانتخابات. وكانت لجنة الانتخابات قد قررت عدم مشاركته فيها، إلا ان المحكمة العليا قد قررت نقض قرار لجنة

(١) دان عومر، مجلة هعولام هزية، مقالة بعنوان فاشية متجددة تجتاح الكيان الصهيوني

الانتخابات، ومن ثم السماح لكاهانا بالمشاركة فيها.

وبالنتيجة فقد حصلت هذه الكتلة على مقعد واحد في الكنيست، وبذلك يكون كاهانا قد حقق احد طموحاته الشخصية في الوصول إلى البرلمان وذلك بغية طرح مواقفه السياسية والاجتماعية وراء الحصانة الممنوحة لأعضاء البرلمان.

ومعظم اتباع حركة «كاخ» من الشباب المتطرفين، الذين لا تتجاوز أعمارهم العشرين سنة، والذين هم نتاج التربية العنصرية الحاقدة، في اسرائيل. وهؤلاء الاتباع موزعون بين اليهود الشرقيين والغربيين، اذ بلغت نسبة ما حصلت عليه هذه الحركة من أصوات اليهود الشرقيين ٢٨،٠٪، فيما حصلت على ١٩٪ من أصوات اليهود الغربيين<sup>(١)</sup>.

والغريب ان معظم قادة الأحزاب الاسرائيلية، سواء في السلطة أو في المعارضة وكذلك الصحافة الاسرائيلية، يتهمون كاهانا بالعنصرية والتهور والجنون. ان هؤلاء يصفون كاهانا بهذه الصفات لأنه يجاهر بطرد من تبقى من العرب في فلسطين، ويذهب إلى المدن والقرى العربية وهو يدعو إلى هذا الأمر. وفي الحقيقة فان كاهانا لم يقل ما لم يفعله هؤلاء القادة في فلسطين، انه تلميذ الصهيونية التي ينتمي اليها جميع القادة في اسرائيل.

وكاهانا لما يعبر عن الفكر الصهيوني الحقيقي والذي تدين به جميع الاحزاب الصهيونية، الفكر الذي يستند إلى شعارات مثل «طهارة العرق اليهودي» على غرار طهارة العرق الآري - النازي، ونقاء الدم متمثلاً في قانون «من هو اليهودي»، و «الدولة اليهودية الصرفة»، و «تكامل الشعب» و «تكامل البلد». وكلها شعارات لما مغزى واحد، وهو طرد العرب من فلسطين، واقامة اسرائيل الكبرى بعد طرد شعوب عربية أخرى.

### شخصياتها القيادية

الشخصية البارزة في هذه الحركة هو الحاخام مائير كاهانا الذي يمثل

(١) مجلة الارض عدد (١٤) تاريخ ١٩٨٥/٤/٧

زعامتها. وهو الوحيد الذي يمسك بمقاليد الأمور فيها.

### الحاخام مائير كاهانا

الحاخام كاهانا هو من عائلة حاخامية كانت تقم في صفد، وهاجرت في مطلع القرن الحالي الى الولايات المتحدة. ولد في الأول من آب عام ١٩٣٢ في الحي النيويوركي «بلاتبوش». ويسمى مائير ماتن كاهانا. وقد قام والده تشارلز كاهانا احد حاخامات الحي بتنشيف مائير بتعاليم الصهيونية العسكرية. وقد أكمل مائير هذه الثقافة في إطار عمله ضمن حركة الشبيبة «بيتار».

وهو حائز على درجة الماجستير في القانون الدولي من جامعة «بروكلين». زار اسرائيل أول مرة ١٩٦٣، حيث قضى ثلاثة أشهر داخل أحد الكيبوتسات. وعاد ثانية إلى الولايات المتحدة تحت اسم «ميكائيل انج». وقد شكل عام ١٩٦٥ مع الحاخام «جوزيف شوربا» حركة تموز الرابعة، للقيام بنشاطات وتحركات لدعم الغزو الأمريكي «لفيتنام». ويعتبر كاهانا عميلاً أساسياً في جهاز الاستخبارات الأمريكية، على اعتبار انه خبير بالتسلل (من هنا تأتي الإشارة الى ارتباط حركته بالمخابرات الأمريكية). كان يحضر حفلات السفارات الأجنبية في واشنطن منتحلاً صفة مراسل صحفي افريقي. قام في عام ١٩٦٨ بتأسيس رابطة الدفاع اليهودي الاجرامية، التي قامت مرات عديدة بوضع المتفجرات والقيام بالمهجرات على ممثلات الدول الاشتراكية والعربية بالولايات المتحدة. وقد هاجمت مرات عدة مكاتب الطيران السوفيتي «ايرفلوت» في نيويورك بالقنابل، كما هاجمت مكاتب وكالة «تاس».

اعتقل مرات عديدة في اسرائيل بشكل مسرحي اثناء زيارته المتكررة لها. وكان يطلق سراحه دون قضاء يوم في السجن. له صلات ببجاعات المانيا في الولايات المتحدة. وقد اعتقل عدة شهور في بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٩٧٥.



الملاحق



## نص الاتفاق الائتلافي بين التجمع والليكود

هآرتس ١٤/٩/١٩٨٤

اتفاق ائتلافي بين: التجمع « حزب العمل الاسرائيلي، والاحرار المستقلون،  
وياحد » من جهة وبين الليكود من جهة اخرى.

### ١ - الحكومة

تشكل حكومة وحدة وطنية تشترك فيها كتل التجمع والليكود وكتل  
اخرى تختار الانضمام إلى الائتلاف بموجب هذا الاتفاق.

### ٢ - تشكل الحكومة وفقاً للمبادئ التالية:

- أ: المساواة في عدد الوزراء بين التجمع والليكود.
- ب: خلق توازن عن طريق ضم كتل اخرى بصورة لا تتكون معها  
أغلبية لهذا المعسكر على الاخر ولكن ضم كتلة « المفدال » لن يتم  
على حساب احد الجانبين ولن يعتبر خرقاً للتوازن.
- ج: اذا اعتزل احد الوزراء لسبب ما العمل في الحكومة، فان حزبه هو  
الذي يختار الوزير الذي سيخلفه.
- د: اذا توقف احد الوزراء عن العمل في الحكومة ولم يتم اختيار وزير  
خلف له كما هو وارد في الفقرة ج فان من حق الجانب الذي ينتمي  
الوزير إلى معسكره ان يضم وزيراً آخر بدلاً منه لكي يتم الحفاظ  
على التوازن بين المعسكرين.

### ٣ - تعمل الحكومة طبقاً للخطوط الاساسية الملحقه بهذا الاتفاق وتشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

### ٤ - تزاول الحكومة عملها طيلة فترة عمل الكنيست الحادية عشرة أي حتى شهر تشرين الثاني ١٩٨٨.

٥ - طيلة الأشهر الخمسة والعشرين الأولى لعمل الحكومة يرأس الحكومة شمعون بيرس، ويكون اسحق شامير نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، وطيلة الأشهر الخمسة والعشرين الباقية تستند رئاسة الحكومة إلى اسحق شامير، ويصبح شمعون بيرس نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، ولهذا فإنه سيعدل القانون الاساسي للحكومة بصورة تحدد مكانة وصلاحيات نائب رئيس الحكومة.

٦ - اذا تعذر على كل من شمعون بيرس او اسحق شامير لأي سبب كان القيام بعمله فان حزبه سيختار خلفه بموافقة الطرف الثاني.

٧ - تابعاً لما ورد اعلاه يزاوّل بقية أعضاء الحكومة افعالهم دون تغيير طيلة عمل الحكومة.

٨ - رئيس الحكومة لا يستخدم صلاحياته لنقل وزير من منصبه كما هو وارد في البند الحادي والعشرين فقرة «أ» من قانون الحكومة طيلة عمل الحكومة الا بعد اخذ موافقة نائب رئيس الحكومة، ولكن هذه الموافقة لن تطلب في حالة ان الوزير المراد نقله ينتمي إلى المعسكر الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة ورئيس الحكومة يستخدم هذه الصلاحية بالنسبة لوزير من معسكر نائبه اذا طلب نائبه ذلك.

٩ - من أجل اجراء عملية التبادل في المناصب كما هو وارد في البند الاول فقرة «٥» يستقيل شمعون بيرس من منصبه كرئيس للحكومة في نهاية الخمسة والعشرين شهراً الأولى لعمل الحكومة ويقوم التجمع والليكود معاً بتوصية رئيس الدولة بتكليف اسحق شامير برئاسة الحكومة الجديدة التي ستشكل بعد الخمسة والعشرين شهراً الأولى.

١٠- يلتزم اسحق شامير بتشكيل حكومة برئاسته طبقاً للنص الوارد في هذا الاتفاق.

١١- تعليقات هذا الاتفاق تنطبق أيضاً على الحكومة التي سيشكلها شامير.

١٢- تضم الحكومة ٢٥ وزيراً منهم ١٢ وزيراً لكل معسكر ووزيراً لحزب  
المفدال.

١٣- توزيع الوزارات باستثناء مكتب رئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة  
ووزير الخارجية تكون على النحو التالي:

التجمع:

- ١ - وزارة الدفاع.
- ٢ - وزارة التربية والثقافة.
- ٣ - وزارة الزراعة.
- ٤ - وزارة الصحة.
- ٥ - وزارة الاستيعاب والمجرة.
- ٦ - وزارة الشرطة.
- ٧ - وزارة الاتصالات.
- ٨ - وزارة الطاقة والتأسيس.
- ٩ - وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري.

الليكود:

- ١ - وزارة المالية.
- ٢ - وزارة العدل.
- ٣ - وزارة البناء والاسكان.
- ٤ - وزارة الصناعة والتجارة.
- ٥ - وزارة العمل والرفاه الاجتماعي.
- ٦ - وزارة المواصلات.
- ٧ - وزارة السياحة.
- ٨ - وزارة العلوم والتطوير.
- ٩ - وزارة تستحدث بالاتفاق بين بيرس وشامير.

١٣/أ: كتل المفدال، شاس، وموراشاه، تنضم إلى الحكومة وتمثل كل واحدة

منها بوزير بلا وزارة. تسند وزارتا الاديان والداخلية إلى رئيس الحكومة، وخلال شهر واحد يتفق رئيس الحكومة ونائبه على اقتسام هاتين الوارتين.

١٤- تشكل لجنة وزارية دائمة تسمى «المجلس» وتضم ١٠ وزراء خمسة من كل جانب.

١٥- من حق المجلس ان يبحث ويناقش المواضيع التالية :  
أ : المواضيع التي هي من مسؤولية اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ويعمل المجلس في هذه الحالة كلجنة وزارية لشؤون الأمن.  
ب: المواضيع السياسية، والأمنية والاستيطانية المشمولة بالخطوط الأساسية.  
ج: كل موضوع يريد رئيس الحكومة او نائبه طرحه على المجلس.

١٦- أ : مفعول قرارات المجلس سيكون كمفعول قرارات اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ولكن أي قرار يرد تحت المادة ٤١ (ج) من نظام عمل الحكومة سيكون بحاجة إلى موافقة نائب رئيس الحكومة بالإضافة إلى رئيس الحكومة. بالنسبة للمادة ٤٢ من نظام عمل الحكومة سيكون من حق رئيس الحكومة ان يطرح الموضوع للبحث من قبل الحكومة فقط بعد الحصول على موافقة نائبه.  
ب: اذا اختلفت الاراء حول موضوع معين داخل المجلس فان الموضوع لن يطرح على كامل نصاب الحكومة الا بموافقة مشتركة بين الرئيس ونائبه.

ج: اذا طرح موضوع للبحث أمام الحكومة واراد رئيس الحكومة او نائبه ان يبحث داخل المجلس فسيبحث فيه.

١٧- تشكل لجنة وزارية لشؤون الاقتصاد برئاسة وزير المالية وسيكون نائبه مندوباً عن التجمع.

١٨- تشكل لجنة ائتلافية لدراسة تغيير اسلوب الانتخابات وتعديل قانون

- الانتخابات، ويترأس اللجنة مندوب التجمع، وأي تغيير على اسلوب الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، لن يتم الا بموافقة الطرفين.
- ١٩- تشكل لجنة وزارية لدراسة انتهاء دائرة الاراضي الاسرائيلية.
- ٢٠- تشكل لجنة وزارية لدراسة مجالات وصلاحيات وزارة الاقتصاد والتنسيق الوزاري.
- ٢١- قرارات اللجان الوزارية الواردة في المادتين ١٩ و ٢٠ تكون بمثابة توصيات فقط.
- ٢٢- يعمل في وزارة الدفاع نائب وزير من الليكود يكون مسؤولاً عن المواضيع المدنية التي يحددها وزير الدفاع بعد التشاور معه.
- ٢٣- في وزارة المالية يعمل نائب وزير من التجمع ليكون مسؤولاً عن مواضيع يحددها الوزير بعد التشاور معه.
- ٢٤- يعاد العمل بوزارة الشرطة.
- ٢٥- الحفاظ على مبدأ التنابع في قرارات الحكومة وحول هذا الموضوع يطلب من المستشار القانوني للحكومة ابداء رأيه
- ٢٦- يجري تعديل نظام عمل الحكومة ليكون ملائماً لتعليمات هذا الاتفاق.

## ٢ - الكنيست

اعضاء كتل التجمع والليكود يعملون طبقاً لنظام العمل الائتلافي على النحو التالي:

### ادارة الائتلاف

- ١ - ادارة الائتلاف لا تستطيع البت بأي موضوع يطرح على الكنيست او على احدى لجانها اذا لاقى معارضة من احدى كتلتي التجمع والليكود .
- ٢ - تضم ادارة الائتلاف ٦ أعضاء من كتلة الليكود و ٦ أعضاء من كتلة

التجمع ومندوباً واحداً من كل كتلة أخرى مشتركة في الائتلاف.  
خلال الأشهر الخمسة والعشرين الأولى من عمل الكنيست يكون ممثل  
الليكود رئيساً لإدارة الائتلاف ويكون ممثل التجمع نائباً له، وفي الخمسة  
والعشرين شهراً الأخيرة يتسلم مندوب التجمع رئاسة الادارة ويكون  
مندوب الليكود نائباً له.

### ٣ - اقتراحات لجدول الأعمال ومشاريع القوانين الخاصة

أ - يترتب على كل عضو يريد التقدم باقتراح لجدول اعمال الكنيست،  
ان يعرضه أولاً على رئيس الادارة، ويجب على الرئيس ان  
يستوضح موقف الوزير الذي يتعلق به الأمر، واذا لم يعترض  
الوزير او رئيس الادارة على الاقتراح، يقدم الاقتراح إلى رئيس  
الكنيست.

ب - اذا اراد عضو الائتلاف التقدم بمشروع قانون خاص عليه لولا ان  
يطرحه للبحث أمام ادارة الكنيست، وتقوم ادارة الائتلاف بنقل  
مشروع القانون إلى الوزير المختص الذي يجب عليه ابداء موقفه  
خلال شهر واحد، واذا لم يعلن الوزير موقفه خلال شهر يقدم  
مشروع القانون إلى رئيس الكنيست، واذا ابدى الوزير رأيه  
ورفض المشروع تقوم ادارة الائتلاف بمناقشة الموضوع وتعطي  
قرارها النهائي حوله، واذا اعترض الرئيس او الوزير او احدى  
الكتل على الاقتراح فان من حق الكتلة التي ينتمي إليها العضو الذي  
تقدم بالمشروع ان تطلب مناقشة الموضوع من قبل ادارة الائتلاف.

ج - يصوت أعضاء كتل الائتلاف على جميع الاقتراحات التي تطرح على  
جدول أعمال الكنيست سواء كانت عادية او عاجلة وعلى مشاريع  
القوانين الخاصة بموجب قرار من ادارة الائتلاف او بموجب طلب  
من الوزير المختص اذا لم يكن أمام ادارة الائتلاف الوقت الكافي  
لمناقشتها.



#### ٤ - ٣ تعديل أو تغيير بند في قانون

أ - أي عضو ائتلاف يريد ادخال تعديل أو تغيير على بند في مشروع قانون يجب ان يبلغ ذلك إلى رئيس اللجنة أو إلى مركز الائتلاف في اللجنة إذا كان رئيسها ليس عضواً في الائتلاف ويستطيع الرئيس أو المركز ان يؤخر التصويت على البند المذكور ، وفي نهاية جلسة اللجنة يجتمع أعضاء الائتلاف في اللجنة ويبتون في الاقتراح ، وإذا كان الموضوع مدار البحث ذا أهمية خاصة فان من حق كتلة المتقدم باقتراح التعديل أو التغيير في مشروع القانون ان تطلب عرض الموضوع على ادارة الائتلاف للبت به باشتراك الوزير المختص .

ب - يجب على عضو الائتلاف ان يصوت على أي قانون تنقدم به الحكومة ولا يحق له الامتناع عن التصويت في جميع القراءات الثلاث للقوانين التي تقدمها الحكومة للكنيست .

ج - بالنسبة للمواضيع التي منحت لكتل الائتلاف حرية التصويت عليها طبقاً للقانون الانتقالي لعام ١٩٦١ ، فإنه ستجرى مفاوضات داخل ادارة الائتلاف بموجب طلب احدي الكتل الممثلة فيها .

#### ٥ - ٢ أ : تتبع الخطوات التالية بالنسبة لبعض المواضيع :

(١) مشروع قانون الاساس لعصو الكنيست يعامل بنفس المعاملة التي تعطى لمشروع القانون الخاص في الكنيست حسب المادة ٣ و٢ (ب) .

(٢) مشاريع القوانين الاساسية التي تبادر إلى سنها لجنة التشريع تتخذ بموافقة الجانبين .

ب : المحافظة على حق الامتناع عن التصويت لأسباب ضمنية ودينية بعد إجزاء استيضاح داخل الحكومة أو داخل إدارة الائتلاف باستثناء ما يتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية .

### ٣ - عام

- ١ - ٣ ضم احزاب اخرى إلى الائتلاف، او ضم مندوبيها إلى الحكومة، بعد ان تحظى بثقة الحكومة يتم بموافقة طرفي الاتفاق.
- ٢ - ٣ ضمان الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية وتعطى حرية تقديم مشاريع قوانين خاصة بالشؤون الدينية.
- ويتقرر موعد مناقشة هذه القوانين اذا قدمت بالتشاور بين رئيس الحكومة ونائيه.
- ٣ - ٣ الحفاظ على مستوى المخصصات المالية للتربية الحكومية والدينية، في المدارس ومؤسسات التعليم العالي والمدارس الدينية على اختلاف أنواعها.
- ٤ - ٣ ضمان مخصصات مالية مناسبة لحركات الاستيطان وحركات الشبيبة.
- ٥ - ٣ أي اتفاق بين احد طرفي هذا الاتفاق وكتلة اخرى لا يلزم الطرف الآخر للاتفاق.

### الحكومات التي تعاقبت على السلطة

تشكلت في اسرائيل منذ اعلان قيام الدولة، وحتى الحكومة الحالية اثنتان وعشرون حكومة، ترأسها ثمانية رؤساء هم ديفيد بن غوريون، موشي شاريت، ليفي اشكول، غولدا مائير، اسحق رابين، مناحيم بيغن، اسحق شامير، شمعون بيريز. وقد اشتملت الحكومات الاسرائيلية على عدد من الوزراء تراوح بين ١٢ - ٢٥ وزيراً.

وفيما يلي قائمة بالحكومات التي تعاقبت على السلطة والوزراء الذين كانوا أعضائها:

- الحكومة الإسرائيلية المؤقتة يوم إعلان قيام دولة إسرائيل ١٥ أيار ١٩٤٨.
- ١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي
- ٢ - موشي شاريت وزير الخارجية ماباي
- ٣ - اليعازر كابلن وزير المالية ماباي

- ٤ - دافيد ريميز وزير المواصلات ماباي
- ٥ - موشي شابرو وزير الهجرة والصحة مزراحي بوعل مزارحي
- ٦ - اسحق ليفن وزير الشؤون الاجتماعية اغودات يسرايل
- ٧ - يهوداليب ميمون وزير الشؤون الدينية واضرار مزراحي بوعل مزارحي
- الحرب
- ٨ - اهارون زيسلينغ وزير الزراعة مابام
- ٩ - مردخاي بنتوف وزير العمل والاشغال العامة مابام
- ١٠ - اسحق غرونبوم وزير الداخلية صهيونيون عموميون
- ١١ - بيريز بيرنشتاين وزير التجارة والصناعة الأحرار
- ١٢ - ييهور شترت وزير الاقليات الوطنية السفارديم
- ١٣ - بنحاس روزن وزير العدل عليه حدشاه

وقدمت هذه الحكومة استقالتها بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٩ وذلك عندما تم انتخاب حايم وايزمن رئيساً للدولة ، حيث بدأ مشاوراته لتشكيل اول حكومة دائمة.

#### – الحكومة الإسرائيلية الأولى من ٩/٣/٤٩ – ٣٠/١٠/١٩٥٠

- ١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي
- ٢ - موشي شاريت وزير الخارجية ماباي
- ٣ - البعازر كابن وزير المالية والتجارة والصناعة ماباي
- ٤ - غولدا مائير وزيرة العمل والضمان الاجتماعي ماباي
- ٥ - دوف جوزف وزير التخوين والزراعة ماباي
- ٦ - دافيد ريميز وزير المواصلات ماباي
- ٧ - زلمان شازار وزير التربية والتعليم ماباي
- ٨ - موشي شابرو وزير الداخلية والهجرة والصحة الجبهة الدينية التوراتية
- ٩ - يهوداليب ميمون وزير الشؤون الدينية الجبهة الدينية التوراتية
- ١٠ - اسحق ليفن وزير الشؤون الاجتماعية الجبهة الدينية التوراتية
- ١١ - بنحاس روزن وزير العدل التقدميون

١٢ - بيهور شريت وزير البوليس السفردام

استقلت هذه الحكومة في أعقاب أزمة التعليم الخاص بالمهاجرين الجدد، وذلك عندما طلبت الأحزاب الدينية الحصول على تأييد وتأثير أكبر وتوزيع عادل وأكثر المهاجرين لتيارات واتجاهات التعليم المختلفة.

- الحكومة الإسرائيلية الثانية من ١٩٥٠/١٠/٣٠ - ١٩٥١/١٠/٨

١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي

٢ - موشي شاريت وزير الخارجية ماباي

٣ - اليعازر كابلن وزير المالية ماباي

٤ - غولدا مائير وزيرة العمل والضمان الاجتماعي ماباي

٥ - بنحاس لافون وزير الزراعة ماباي

٦ - دافيد ريميز وزير التربية والتعليم ماباي

٧ - دوف جوزف وزير النقل ماباي

٨ - موشي شابيرو وزير الداخلية والهجرة والصحة الجبهة الدينية التوراتية

٩ - يهوداليب ميمون وزير الشؤون الدينية الجبهة الدينية التوراتية

١٠ - اسحق ليفن وزير الشؤون الاجتماعية الجبهة الدينية التوراتية

١١ - جاكوب غيري وزير التجارة والصناعة التقدميون

١٢ - بنحاس روزن وزير العدل التقدميون

١٣ - بيهور شريت وزير البوليس السفردام

وقد حلت هذه الحكومة بسبب أزمة التعليم، وذلك عندما رفعت الكنيسة اقتراحاً مقدماً من قبل وزير التربية والتعليم ديفيد ريميز بشأن تسجيل الأطفال للمدارس. وفي نفس اليوم قدم بن غوريون استقالته، ولكن الحكومة بقيت تمارس مهامها الحكومية، كحكومة انتقالية لمدة ثمانية أشهر.

- الحكومة الإسرائيلية الثالثة من ١٩٥١/١٠/٨ - ١٩٥٢/١٢/٢٣

١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي

- ٢ - موشي شاريت وزير الخارجية ماباي  
 ٣ - دوف جوزف وزير التجارة والصناعة والعدل ماباي  
 ٤ - اليعازر كابلن وزير المالية ماباي  
 ٥ - ليفي اشكول وزير الزراعة والإغناء ماباي  
 ٦ - غولدا مائير وزيرة العمل ماباي  
 ٧ - بيزيون دينور وزير التربية والتعليم ماباي  
 ٨ - بيهور شريت وزير البوليس ماباي  
 ٩ - بيريز نفتالي وزير بلا وزارة ماباي  
 ١٠ - موشي شاپيرو وزير الداخلية والشؤون الدينية هبوعيل همزراحي -  
 مزراحي  
 ١١ - اسحق ليفن وزير الشؤون الاجتماعية اغودات إسرائيل  
 ١٢ - ديفيد بنحاس وزير المواصلات هبوعيل مزراحي -  
 مزراحي  
 ١٣ - جوزف بيرغ وزير الصحة هبوعيل مزراحي -  
 مزراحي

وقد حل حاييم كوهين محل دوف جوزيف في وزارة العدل في ١٩٥٢/٦/٢٢ كما استقال اليعازر كابلن ١٩٥٢/٦/٢٢ بسبب مرضه وحل محله ليفي اشكول. وحل بيريز نفتالي الوزير بلا وزارة محل اشكول في وزارة الزراعة والإغناء كما استقال اسحق ليفي في ١٩٥٢/٩/١٨. وفي ١٩٥٢/٨/١٦ توفي دافيد بنحاس وفي ١٩٥٢/١١/٣ تولى المخاخام مردخاي نوروك وزارة البريد والبرق والهاتف. وأخيراً استقالت الحكومة في أعقاب أزمة التعليم مرة أخرى والتي أثارها حزب مزراحي.

- الحكومة الإسرائيلية الرابعة من ١٩٥٢/١٢/٢٣ - ١٩٥٤/١/٢٦

- ١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي  
 ٢ - موشي شاريت وزير الخارجية ماباي

٣ - ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٤ - غولدا مائير	وزيرة العمل	ماباي
٥ - بنزيون دينور	وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ - بيري ز نفتالي	وزير الزراعة والإغماء	ماباي
٧ - بيهور شريت	وزير البوليس	ماباي
٨ - دوف جوزف	وزير بلا وزارة	ماباي
٩ - بنحاس لافون	وزير بلا وزارة	ماباي
١٠ - إسرائيل روكاك	وزير الداخلية	ماباي
١١ - بيري ز بيرنشتاين	وزير التجارة والصناعة	صهيونيون عموميون
١٢ - جوزف سافير	وزير الصحة	صهيونيون عموميون
١٣ - جوزف سرلين	وزير المواصلات	صهيونيون عموميون ، التقدميون
١٤ - بنحاس روزن	وزير العدل	هبعيل همزراحي
١٥ - موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية	هبعيل همزراحي
١٦ - جوزف بيرغ	وزير البريد والبرق	هبعيل همزراحي

استقال بن غوريون في ١١/٨/١٩٥٣. وقد أصبح موشي شاريت رئيساً للحكومة بالوكالة في ٧/١٢/١٩٥٣، بالإضافة إلى مسؤولية وزارة الخارجية. حل بنحاس لافون محل بن غوريون في وزارة الدفاع. كما شهدت هذه الحكومة استقالة الصهيونيين العموميين في أول أيار بسبب رفع الأعلام الحمراء على المدارس، ولكنهم عادوا إلى الحكومة في بداية شهر حزيران (يونيو). وتعتبر استقالة رئيس الحكومة بمثابة استقالة للحكومة بكاملها.

- الحكومة الإسرائيلية الخامسة من ٢٦/١/١٩٥٤ - ٢٩/٦/١٩٥٥

١ - موشي شاريت	رئيس الوزراء	وزير الخارجية ماباي
٢ - ليفي اشكول	وزير المالية	ماباي
٣ - بنحاس لافون	وزير الدفاع	ماباي

٤ - دوف جوزف	وزير الإنماء	ماياي
٥ - غولدا مائير	وزيرة العمل	ماياي
٦ - بيريز نفتالي	وزير الزراعة	ماياي
٧ - بنزيون دينور	وزير التربية والتعليم	ماياي
٨ - بيهور شريت	وزير البوليس	ماياي
٩ - زلمان آران	وزير بلا وزارة	ماياي
١٠ - بيريز بيرنشتاين	وزير التجارة والصناعة	صهيونيون عموميون
١١ - جوزف سرلين	وزير الصحة	صهيونيون عموميون
١٢ - جوزف سافير	وزير المواصلات	صهيونيون عموميون
١٣ - إسرائيل روكاك	وزير الداخلية	صهيونيون عموميون
١٤ - جوزف بيرغ	وزير البريد	هيوغيل همزراحي - همزراحي
١٥ - موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية	هيوغيل همزراحي - همزراحي
١٦ - بنحاس روزن	وزير العدل	تقدميون

حل ديفيد بن غوريون محل بنحاس لافون كوزير للدفاع ابتداء من تاريخ ١٩٥٥/٢/١٧ وأصبح لافون وزيراً بلا وزارة. كما دخل بنحاس روزن الوزارة بتاريخ ١٩٥٤/٢/١. وقد استقالت هذه الحكومة عندما امتنع الصهيونيون العموميون عن التصويت على مشروع قرار لحجب الثقة عن الحكومة، وكان مشروع القرار قدم بسبب مهمة الدكتور إسرائيل كسنز وكان هذا الموضوع قد تسبب في قذح ودم لفترة طويلة، لكن هذا الأمر لم يتسبب في استقالة الوزراء الذين امتنعوا عن التصويت ولعدم وجود إمكانية لإقالتهم فقد قدم شاريت استقالته لرئيس الدولة، وبهذا استقالت الحكومة كاملة.

- الحكومة الإسرائيلية السادسة من ١٩٥٥/٦/٢٩ - ١٩٥٥/١١/٣

١ - موشي شاريت رئيس الوزراء ووزير الخارجية ماياي

ماباي	وزير المالية	٢ - ليفي اشكول
ماباي	وزير الدفاع	٣ - دافيد بن غوريون
ماباي	وزير الإنماء والصحة	٤ - دوف جوزف
ماباي	وزارة العمل	٥ - غولدا مائير
ماباي	وزير الزراعة والتجارة والصناعة	٦ - بيريز نفتالي
ماباي	وزير التربية والتعليم	٧ - بنزيون دينور
ماباي	وزير البوليس	٨ - بيهور شتريت
ماباي	وزير المواصلات	٩ - زلمان آران
ماباي	وزير بلا وزارة	١٠ - بنحاس لافون
مبوعيل همزراحي - همزراحي	وزير البريد	١١ - جوزف بيرغ
مبوعيل همزراحي - همزراحي	وزير الشؤون الاجتماعية والدينية والداخلية	١٢ - موشي شابير
تقدميون	وزير العدل	١٣ - بنحاس روزن

عملت هذه الحكومة كحكومة انتقالية إلى أن قامت الكنيست الجديدة.

- الحكومة الإسرائيلية السابعة من ١٩٥٥/١١/٩ - ١٩٥٨/١/٧

ماباي	وزير الدفاع	١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء
ماباي	وزير الخارجية	٢ - موشي شاريت
ماباي	وزير المالية	٣ - ليفي اشكول
ماباي	وزير التجارة والصناعة	٤ - بنحاس سابير
ماباي	وزارة العمل	٥ - غولدا مائير
ماباي	وزير الزراعة	٦ - كاديش لوز
ماباي	وزير التربية والتعليم	٧ - زلمان آران
ماباي	وزير بلا وزارة	٨ - بيريز نفتالي



ماباي	٩ - بيهور شريت	وزير البوليس
أحدوت هعفودا	١٠ - إسرائيل باريهودا	وزير الداخلية
أحدوت هعفودا	١١ - موشي كارمل	وزير النقل
مابام	١٢ - مردخاي بنتوف	وزير إئماء
مابام	١٣ - إسرائيل بارزيلاي	وزير الصحة
هبوعيل همزراحي -	١٤ - جوزف بيرغ	وزير البريد
همزراحي		
هبوعيل همزراحي -	١٥ - موشي شابيرو	وزير الشؤون الاجتماعية
همزراحي		والدينية
تقدميون	١٦ - بنحاس روزن	وزير العدل

وقد استقال موشي شاريت في حزيران عام ١٩٥٦ ، حيث حلت غولدا مائير محل شاريت في وزارة الخارجية. كما حل مردخاي نامير محل مائير في وزارة العمل. وقدم بن غوريون استقالته بسبب تسريب وزراء حزب أحدوت هعفودا تفاصيل الرحلة السرية لرئيس الأركان حينئذ موشي ديان لألمانيا. وبسبب تقديم استقاله بن غوريون فقد استقالت الحكومة بكاملها.

- الحكومة الإسرائيلية الثامنة من ١٩٥٨/١/٧ - ١٩٥٩/١٢/١٦

١ - دافيد بن غوريون	رئيس الوزراء	وزير الدفاع	ماباي
٢ - زلمان آران	وزير التربية والتعليم		ماباي
٣ - ليفي اشكول	وزير المالية		ماباي
٤ - كاديش لوز	وزير الزراعة		ماباي
٥ - غولدا مائير	وزيرة الخارجية		ماباي
٦ - مردخاي نامير	وزير العمل		ماباي
٧ - بيريز نفتالي	وزير بلا وزارة		ماباي
٨ - بنحاس سابير	وزير التجارة والصناعة		ماباي
٩ - بيهور شريت	وزير البوليس		ماباي

أحدوت هعفودا	١٠ - إسرائيل بار يهودا وزير الداخلية
أحدوت هعفودا	١١ - موشي كارمل وزير النقل والمواصلات
مابام	١٢ - إسرائيل بار زيلاي وزير الصحة
مابام	١٣ - مردخاي بنتوف وزير الإنماء
مبوعيل همزراحي -	١٤ - جوزف بيرغ وزير البريد
همزراحي	
مبوعيل همزراحي -	١٥ - موشي شابيرو وزير الشؤون الاجتماعية
همزراحي	والدينية
تقدميون	١٦ - بنحاس روزن وزير العدل

وقد استقالت هذه الحكومة عندما قام حزبا المابام وأحدوت هعفودا بالتصويت ضد الحكومة على أثر موضوع بيع السلاح إلى ألمانيا الغربية. وقد بقيت هذه الحكومة تعمل كحكومة انتقالية حوالي خمسة شهور ونصف.

- الحكومة الإسرائيلية التاسعة ١٦/١٢/١٩٥٩ - ٢/١١/١٩٦١ -

١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ - غولدا مائير وزيرة الخارجية	ماباي
٣ - ليفي اشكول وزير المالية	ماباي
٤ - بنحاس سابير وزير التجارة والصناعة	ماباي
٥ - زلمان آران وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ - بيهور شترت وزير البوليس	ماباي
٧ - موشي ديان وزير الزراعة	ماباي
٨ - غيوراجوزفتال وزير العمل	ماباي
٩ - أبا اييان وزير بلا وزارة	ماباي
١٠ - موشي شابيرو وزير الداخلية	مفدال
١١ - جوزف بيرغ وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٢ - مردخاي بنتوف وزير الإنماء	مابام

- ١٣ - إسرائيل بارزيلاي وزير الصحة  
 ١٤ - اسحق بن اخارون وزير المواصلات  
 ١٥ - بنحاس روزن وزير العدل  
 ١٦ - جاكوب تولدانو وزير الشؤون الدينية
- مابام  
 أحدثت هعفودا  
 تقديمون  
 بوعلی أغودات اسرائيل

استقال زلمان آران في آذار ١٩٦٠ وحل محله أبا ايابان في وزارة التربية والتعليم في ١٩٦٠/٧/٣١. واستلم بن غوريون الوزارة بين استقالة آران واستلام ايابان.

وقد تشكلت أغلبية في الكنيست ضد بن غوريون بسبب فضيحة لافون، وكان السؤال هو من صادق على ضرب المؤسسات الأمريكية في القاهرة من قبل شبكة تخريب إسرائيل وبعد أن استقالت الحكومة ظلت تعمل كحكومة انتقالية طيلة عشرة أشهر..

- الحكومة الإسرائيلية العاشرة من ١٩٦١/١١/٢ - ١٩٦٣/٦/٢٦

- ١ - دافيد بن غوريون رئيس الوزراء  
 ووزير الدفاع
- ٢ - غولدا مائير وزيرة الخارجية
- ٣ - ليفي اشكول وزير المالية
- ٤ - دوف جوزف وزير العدل
- ٥ - بنحاس سابير وزير التجارة والصناعة
- ٦ - أبا ايابان وزير التربية والتعليم
- ٧ - موشي ديان وزير الزراعة
- ٨ - غيوراجوزفتال وزير الإنماء والإسكان
- ٩ - بيهور شتريت وزير البوليس
- ١٠ - الياهو ساسون وزير البريد
- ١١ - يوسف الموجي وزير بلا وزارة
- ١٢ - موشي شابيرو وزير الداخلية والصحة
- ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 ماباي  
 مابدال

- ١٣ - جوزف بيرغ وزير الشؤون الاجتماعية مفدال  
 ١٤ - زايره فارهفتيك وزير الشؤون الدينية مفدال  
 ١٥ - ييغال آلون وزير العمل أحدوت هعفودا  
 ١٦ - اسحق بن آهارون وزير النقل أحدوت هعفودا

تم تعيين إسرائيل باريهودا في ١٩٦٢/٥/٢٧ كوزير للنقل بدلاً من الوزير إسحق بن اهارون. وقد استقال بن غوريون نهائياً بعد أن فقد التغطية الكافية من قبل حزبه في فضيحة لافون.

- الحكومة الإسرائيلية الحادية عشرة من ١٩٦٣/٦/٢٦ - ١٩٦٤/١٢/١٥

- ١ - ليفي اشكول رئيس الوزراء ووزير الدفاع ماباي  
 ٢ - أبا ايبان نائب رئيس الوزراء ماباي  
 ٣ - غولدا مائير وزيرة الخارجية ماباي  
 ٤ - بنحاس سابير وزير المالية والتجارة والصناعة ماباي  
 ٥ - زلمان آران وزير التربية والتعليم ماباي  
 ٦ - دوف جوزف وزير العدل ماباي  
 ٧ - موشي ديان وزير الزراعة ماباي  
 ٨ - يوسف الموجي وزير الإغاثة والإسكان ماباي  
 ٩ - بيهور شريت وزير البوليس ماباي  
 ١٠ - الياهو ساسون وزير البريد ماباي  
 ١١ - اكيفا كوفرين وزير بلا وزارة ماباي  
 ١٢ - موشي شابيرو وزير الداخلية والصحة مفدال  
 ١٣ - جوزف بيرغ وزير الشؤون الاجتماعية مفدال  
 ١٤ - زايره فارهفتيك وزير الشؤون الدينية مفدال  
 ١٥ - إسرائيل باريهودا وزير النقل أحدوت هعفودا  
 ١٦ - ييغال آلون وزير العمل أحدوت هعفودا

استقال ديان من منصبه وتم تعيين حايم جفاقي بدلاً عنه. وكان قد دخل

أكيفا كوفرين الوزارة في ١٩٦٣/١٢/٦. وقد استقالت هذه الحكومة بسبب قضية لافون أيضاً.

- الحكومة الإسرائيلية الثانية عشرة من ١٩٦٤/١٢/٢٣ - ١٩٦٦/١/١٢

١ - ليفي اشكول	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	ماباي
٢ - أبا إيبان	نائب رئيس الوزراء	ماباي
٣ - غولدا مائير	وزيرة الخارجية	ماباي
٤ - بنحاس سابير	وزير المالية والتجارة والصناعة	ماباي
٥ - زلمان آران	وزير التربية والتعليم	ماباي
٦ - دوف جوزف	وزير العدل	ماباي
٧ - حاييم غفاقي	وزير الزراعة	ماباي
٨ - يوسف الموجي	وزير الإغناء والإسكان	ماباي
٩ - بيهور شتريت	وزير البوليس	ماباي
١٠ - الياهو ساسون	وزير البريد	ماباي
١١ - أكيفا كوفرين	وزير السياحة	ماباي
١٢ - موشي شابيرو	وزير الداخلية والصحة	مفدال
١٣ - جوزف بيرغ	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٤ - زايره فارهفتيك	وزير الشؤون الدينية	مفدال
١٥ - إسرائيل باريهودا	وزير النقل	أحدوت هعفودا
١٦ - إيغال آلون	وزير العمل	أحدوت هعفودا

حل حاييم تسادوك محل بنحاس سابير في وزارة التجارة والصناعة وتولى سابير وزارة الإغناء والإسكان بدلاً عن يوسف الموجي بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٣، الذي استقال في ١٩٦٥/٥/٢٠ وقد خرج من الوزارة إسرائيل باريهودا بسبب وفاته في ١٩٦٥/٥/٤ وحل محله في الوزارة موشي كارمل.

استقالت هذه الحكومة عندما تشكلت الكنيست السادسة.

- الحكومة الإسرائيلية الثالثة عشرة من ١٢/١/١٩٦٨ - ٥/٦/١٩٦٧ .

- ١ - ليفي اشكول رئيس الوزراء ووزير الدفاع معراخ (ماباي وأحدوت  
معفودا)
- ٢ - أبا ايابان وزير الخارجية معراخ
- ٣ - بنحاس سابير وزير المالية معراخ
- ٤ - زلمان آران وزير التربية والتعليم معراخ
- ٥ - حاييم غفاتي وزير الزراعة معراخ
- ٦ - الياهو ساسون وزير البريد معراخ
- ٧ - جاكوب شابيرو وزير العدل معراخ
- ٨ - بيهور شتريت وزير البوليس معراخ
- ٩ - حاييم آلون وزير التجارة والصناعة معراخ
- ١٠ - إينغال آلون وزير العمل معراخ
- ١١ - موشي كارمل وزير النقل معراخ
- ١٢ - إسرائيل غاليي وزير بلا وزارة معراخ
- ١٣ - موشي شابيرو وزير الداخلية مفدال
- ١٤ - جوزف بيرغ وزير الشؤون الاجتماعية مفدال
- ١٥ - زيراه مارهفتيك وزير الشؤون الدينية مفدال
- ١٦ - إسرائيل بارزيلاي وزير الصحة مابام
- ١٧ - مردخاي بنتوف وزير الإسكان مابام
- ١٨ - موشي كول وزير الإثماء والسياحة الليبراليون المستقلون

استقالت هذه الحكومة بعد ازدياد الضغوطات عليها مطالبة إياها بالاستقالة  
لإفساح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية عشية حرب حزيران (يونيو)  
١٩٦٧ .

- الحكومة الإسرائيلية الرابعة عشرة من ٥/٦/١٩٦٧ - ١٧/٣/١٩٦٩

- ١ - ليفي اشكول رئيس الحكومة معراخ (حزب العمل

الذي ضم أحداث  
معهودا ، رافي ، ومابام

- ٢ - ييغال آلون نائب رئيس الوزراء ووزير  
الاستيعاب والمهاجرين معراخ
- ٣ - يوسف الموجي وزير العمل معراخ
- ٤ - زلمان اران وزير التعليم والثقافة معراخ
- ٥ - إسرائيل بارزيلاي وزير الصحة معراخ
- ٦ - مناحيم بيغن وزير بلا حقيبة جاحل (حبروت  
والأحرار) معراخ
- ٧ - مردخاي بنطوف وزير الإسكان معراخ
- ٨ - يوسف بورخ وزير الشؤون الاجتماعية مفدا
- ٩ - موشي كارمل وزير النقل والمواصلات معراخ
- ١٠ - موشي ديان وزير الدفاع معراخ
- ١١ - أبا ايمن وزير الخارجية معراخ
- ١٢ - إسرائيل جليلي وزير بلا حقيبة معراخ
- ١٣ - حاييم جفاقي وزير الزراعة معراخ
- ١٤ - موشي كول وزير التنمية والسياحة الأحرار المستقلون
- ١٥ - يوسف سافير وزير بلا حقيبة جاحل
- ١٦ - بنحاس سابير وزير بلا حقيبة معراخ
- ١٧ - الياهو ساسون وزير الشرطة معراخ
- ١٨ - حاييم موشي شابيرا وزير الداخلية مفدا
- ١٩ - يعقوب شمشون
- شابيرا وزير العدل معراخ
- ٢٠ - زئيف شريف وزير المالية والتجارة والصناعة معراخ
- ٢١ - زايره فارهفتيك وزير الشؤون الدينية معراخ
- ٢١ - إسرائيل يشعياهو وزير البريد معراخ

بعد وفاة رئيس الحكومة ليفي اشكول في ٢٦/٢/١٩٦٩ فقد تحولت هذه الحكومة إلى حكومة انتقالية.

- الحكومة الإسرائيلية الخامسة عشرة من ١٧/٣/١٩٦٩ - ١٥/١٢/١٩٦٩

- |                        |                                |                       |
|------------------------|--------------------------------|-----------------------|
| ١ - غولدا مائير        | رئيسة الوزراء                  | معراخ                 |
| ٢ - ييغال آلون         | نائب رئيس الوزراء ووزير        | معراخ                 |
| الاستيعاب والمهاجرين   |                                |                       |
| ٣ - يوسف الموجي        | وزير العمل                     | معراخ                 |
| ٤ - زلمان اران         | وزير التعليم والثقافة          | معراخ                 |
| ٥ - إسرائيل بارزيلي    | وزير الصحة                     | معراخ                 |
| ٦ - مناحيم بيغن        | وزير بلا حقيبة                 | جاحل (الأحرار وحيروت) |
| ٧ - مردخاي بنطوف       | وزير الإسكان                   | معراخ                 |
| ٨ - يوسف بورغ          | وزير الشؤون الاجتماعية         | مفدال                 |
| ٩ - موشي كارمل         | وزير النقل والمواصلات          | معراخ                 |
| ١٠ - موشي ديان         | وزير الدفاع                    | معراخ                 |
| ١١ - أبا ايبين         | وزير الخارجية                  | معراخ                 |
| ١٢ - إسرائيل جليلي     | وزير بلا حقيبة                 | معراخ                 |
| ١٣ - حاييم جفاتي       | وزير الزراعة                   | معراخ                 |
| ١٤ - موشي كول          | وزير التنمية والسياحة          | الأحرار المستقلون     |
| ١٥ - يوسف سافير        | وزير بلا حقيبة                 | جاحل                  |
| ١٦ - بنحاس سابير       | وزير بلا حقيبة                 | معراخ                 |
| ١٧ - الياهو ساسون      | وزير الشرطة                    | معراخ                 |
| ١٨ - حاييم موشي شابيرا | وزير الداخلية                  | مفدال                 |
| ١٩ - يعقوب شمشون       |                                |                       |
| شابيرا                 | وزير العدل                     | معراخ                 |
| ٢٠ - زئيف شارييف       | وزير المالية والتجارة والصناعة | معراخ                 |
| ٢١ - زائيره فارهنتيك   | وزير الشؤون الدينية            | معراخ                 |



٢٢ - إسرائيل يشعياهو وزير البريد معراخ

وقد ظلت هذه الحكومة حتى الانتخابات العامة للكنيست السابعة التي جرت في ١٩٦٩/١٠/٢٨ .

- الحكومة الإسرائيلية السادسة عشرة من ١٩٦٩/١٢/١٥ - ١٩٧٤/٣/١٠ .

- |       |  |                     |
|-------|--|---------------------|
| معراخ | رئيسة الحكومة                          | ١ - غولدا مائير     |
|       | نائب رئيسة الحكومة ووزير               | ٢ - ييغال آلون      |
| معراخ | المعارف والثقافة                       |                     |
| معراخ | وزير الخارجية                          | ٣ - أبا ايابان      |
| معراخ | وزير العمل                             | ٤ - يوسف الموجي     |
| جاحل  | وزير دون وزارة                         | ٥ - مناحيم بيغن     |
| مقدال | وزير الشؤون الاجتماعية                 | ٦ - يوسف بورغ       |
| معراخ | وزير دون وزارة                         | ٧ - إسرائيل برزيلي  |
| معراخ | وزير الزراعة                           | ٨ - حاييم جفاتي     |
| معراخ | وزير دون وزارة (مسؤول عن الإعلام)      | ٩ - إسرائيل جليلي   |
| جاحل  | وزير دون وزارة                         | ١٠ - ارييه دولتشين  |
| معراخ | وزير الدفاع                            | ١١ - موشي ديان      |
| معراخ | وزير الشرطة                            | ١٢ - شلومو هيلل     |
| جاحل  | وزير المواصلات                         | ١٣ - عيزر وايزمن    |
| مقدال | وزير الأديان                           | ١٤ - زايرة فارهفتيك |
| جاحل  | وزير التنمية                           | ١٥ - حاييم لنداو    |
| جاحل  | وزير التجارة والصناعة                  | ١٦ - يوسف سابير     |
| معراخ | وزير المالية                           | ١٧ - بنحاس سابير    |
| معراخ | وزير دون وزارة (وزير الاستيعاب مؤقتاً) | ١٨ - شمعون بيريز    |

١٩ - موشي كول	وزير السياحة	الليبراليون المستقلون
٢٠ - اليمليخ ريملط	وزير البريد	جاحل
٢١ - فيكتور شمطوف	وزير الصحة	معراخ
٢٢ - حايم موشي شابير	وزير الداخلية	مفدال
٢٣ - يعقوب شمشون		
شابير	وزير العدل	معراخ
٢٤ - زئيف شريف	وزير الإسكان	معراخ

انسحب وزراء « جاحل » في آب (اغسطس) عام ١٩٧٠ في أعقاب موافقة الحكومة على قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بعد انسحاب جاحل (كتلة حبروت - الأحرار) من الائتلاف الحكومي، وانتهى « حكومة التكتل الوطني » الموسعة، استقر تركيب الحكومة الإسرائيلية، على الائتلاف التقليدي بين المعراخ والمفدال وحزب الأحرار المستقلين بحسب التشكيلة التالية:

١ - غولدا مائير	رئيسة الحكومة	معراخ
٢ - ييغال آلون	نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة	معراخ
٣ - أبا ايبن	وزير الخارجية	معراخ
٤ - يوسف الموجي	وزير العمل	معراخ
٥ - يوسف بورخ	وزير الداخلية	مفدال
٦ - حايم جفاقي	وزير الزراعة والتنمية	معراخ
٧ - إسرائيل جليلي	وزير بدون حقيبة	معراخ
٨ - موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
٩ - شلومو هيلل	وزير الشرطة	معراخ
١٠ - زايره فارهفتيك	وزير الأديان	معراخ
١١ - ميخائيل حزاني	وزير الشؤون الإجتماعية	مفدال
١٢ - بنحاس سابير	وزير المالية ووزير التجارة والصناعة	معراخ

١٣ - ناتان بيليد	وزير استيعاب المهاجرين	معراخ
١٤ - شمعون بيريز	وزير المواصلات والاتصالات	معراخ
١٥ - موشي كول	وزير السياحة	الأحرار المستقلون
١٦ - فيكتور شمطوف	وزير الصحة	معراخ
١٧ - يعقوب شمشون		
	وزير العدل	معراخ
١٨ - زئيف شيريف	وزير الإسكان	معراخ

وفي ١٩٧٣/١١/١ استقال يعقوب شابيرا من وزارة العدلية حيث تولت مائير هذه الوزارة. وقد ظلت هذه الحكومة تعمل إلى ما بعد انتخابات الكنيست الثامنة التي تم تأجيلها لمدة شهرين بسبب حرب عام ١٩٧٣.

- الحكومة الإسرائيلية السابعة عشرة من ١٩٧٤/٣/١٠ - ١٩٧٤/٦/٣.

١ - غولدا مائير	رئيسة الحكومة	معراخ
٢ - بيغال آلون	نائب رئيسة الحكومة ووزير	
	المعارف والثقافة	معراخ
٣ - أبا ايبين	وزير الخارجية	معراخ
٤ - اهارون اوزان	وزير الاتصال	معراخ
٥ - يوسف بورغ	وزير الداخلية	مفدال
٦ - حايم بارليف	وزير التجارة والصناعة والإغناء	معراخ
٧ - حايم جفاقي	وزير الزراعة	معراخ
٨ - إسرائيل جليلي	وزير بلا حقية	معراخ
٩ - موشي ديان	وزير الدفاع	معراخ
١٠ - جدعون هاووزنر	وزير بلا حقية	الأحرار المستقلون
١١ - شلومو هيلل	وزير الشرطة	معراخ
١٢ - ميخائيل حزاني	وزير الشؤون الاجتماعية	مفدال
١٣ - اهارون ياريف	وزير المواصلات	معراخ

معراخ	وزير المالية	١٤ - بنحاس سابير
معراخ	وزير الإعلام	١٥ - شمعون بيريز
معراخ	وزير العدل	١٦ - حايم تسادوك
الأحرار المستقلون	وزير السياحة	١٧ - موشيه كول
معراخ	وزير العمل	١٨ - اسحق رابين
		١٩ - يهوشوع
معراخ	وزير الإسكان	رايينوفيتش
معراخ	وزير استيعاب المهاجرين	٢٠ - شلومو روزن
مقدال	وزير الأديان	٢١ - اسحق رافائيل
معراخ	وزير الصحة	٢٢ - فيكتور شمطوف

استقالت هذه الحكومة في أعقاب ازدياد النقد ضد الحكومة على أثر التقصير الذي حدث في حرب ١٩٧٣ وغياب التأييد الكافي لها في الائتلاف.

- الحكومة الإسرائيلية الثامنة عشرة من ١٩٧٤/٦/٣ - ١٩٧٧/٦/٢٠

معراخ	رئيس الحكومة	١ - إسحق رابين
	نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية	٢ - ييغال آلون
معراخ	وزير الزراعة والاتصال	٣ - اهارون اوزان
مقدال	وزير الداخلية	٤ - يوسف بورغ
معراخ	وزير التجارة والصناعة والإئناء	٥ - حايم بارليف
معراخ	وزير العمل	٦ - موشيه برعم
معراخ	وزير بلا حقبة	٧ - إسرائيل جليلي
الأحرار المستقلون	وزير بلا حقبة	٨ - جدعون هاوونر
معراخ	وزير الشرطة	٩ - شلومو هيلل
مقدال	وزير الشؤون الاجتماعية	١٠ - ميخائيل حزاني
معراخ	وزير المعارف والثقافة	١١ - اهارون يديلين

معراخ	وزير المواصلات	١٢ - جاد يعقوبي
معراخ	وزير الإعلام	١٣ - اهارون ياريف
معراخ	وزير الإسكان	١٤ - ابراهام عوفز
معراخ	وزير الدفاع	١٥ - شمعون بيريز
معراخ	وزير العدل	١٦ - حايم تسادوك
الأحرار المستقلون	وزير السياحة	١٧ - موشيه كول
		١٨ - يهوشوع
معراخ	وزير المالية	رابينوفيتش
معراخ	وزير استيعاب المهاجرين	١٩ - شلومو روزن
مفدال	وزير الأديان	٢٠ - إسحق رافائيل
معراخ	وزير الصحة	٢١ - فيكتور شملوف

استقال اهارون ياريف من الحكومة في ١٩٧٥/١/٢١. كما توفي ميخائيل حزاني في ١٩٧٥/٧/٢ وحل محله زفولون هامر في ١٩٧٥/١١/٤ وفي ١٩٧٦/١٢/١٩ تم إقالة وزراء المفدال وهم يوسف بورغ وميخائيل حزاني وإسحق رافائيل بسبب عدم تصويتهم لصالح الحكومة أثناء طرح قرار الثقة في الكنيست. وقد جرى تعديل وزاري يوم ١٩٧٧/١/١٨ بحيث تولى شلومو روزن (معراخ) وزارة الإسكان وشلومو هيلل (معراخ) وزارة الداخلية وحايم تسادوك (معراخ) وزارة الأديان وموشيه برام (معراخ) الشؤون الاجتماعية.

وقد استقالت هذه الحكومة في ١٩٧٦/١٢/٢٢ في أعقاب التصويت على مشروع قرار لسحب الثقة من الكنيست بمبادرة من حزب أغودات إسرائيل. وقد ظلت هذه الحكومة تعمل كحكومة انتقالية لمدة حوالي ستة أشهر.

- الحكومة الإسرائيلية التاسعة عشرة من ١٩٧٧/٦/٢٠ - ١٩٨١/٨/٥

ليكود	رئيس الحكومة	١ - مناحيم بيغن
ليكود	وزير المالية	٢ - سيمحا ايرليخ
ليكود	وزير الدفاع	٣ - عيزر وايزمن

- ٤ - موشي ديان وزير الخارجية رافي
- ٥ - يوسف بورغ وزير الداخلية والشرطة مفدال
- ٦ - ييغال هوروفيتش وزير التجارة والصناعة ليكود
- ٧ - ارئيل شارون وزير الزراعة نيكود
- ٨ - زفولون هامر وزير الثقافة والتعليم مفدال
- ٩ - جدعوت بات وزير البناء والبيئة ليكود
- ١٠ - إسحق موداعي وزير الطاقة ليكود
- ١١ - اهارون ابو حصيرة وزير الشؤون الدينية مفدال
- ١٢ - ديفيد ليفي وزير الهجرة والاستيعاب ليكود
- ١٣ - اليمزر شوستاك وزير الصحة ليكود

وفي ١٦/١٠/١٩٧٧ دخل الوزارة موشي نسيم (ليكود) كوزير بلا حقبة. كما انضم إلى الحكومة في ٢٤/١٠/١٩٧٧ أربعة وزراء من حركة داش هم ييغال بادين نائب رئيس الوزراء، شموئيل تامير وزير عدل، مائير عميت وزير مواصلات واتصالات وإسرائيل كاتز وزير عمل وشؤون اجتماعية.

وفي ١٠/١/١٩٧٨ دخل الحكومة حاييم لنداو (ليكود). كما استقال ييغال هوروفيتش في ٣٠/١/١٩٧٨ واستقال أيضاً مائير عميت في ٣٠/٩/١٩٧٨.

وفي ١٤/١/١٩٧٩ أسندت وزارة البناء إلى ديفيد ليفي ووزارة الاتصالات إلى إسحق موداعي والمواصلات إلى حاييم لنداو، والتجارة والصناعة إلى جدعون بات.

- الحكومة الإسرائيلية العشرون من ٥/٨/١٩٨١ - ١٠/١٠/١٩٨٣

- ١ - مناحيم بيغن رئيس الحكومة ليكود
- ٢ - ارئيل شارون وزير الدفاع ليكود
- ٣ - إسحق شامير وزير الخارجية ليكود
- ٤ - يعقوب مريدور وزير بلا وزارة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون

ليكوڊ	الاقتصادية	
ليكوڊ	وزارة المالية	٥ - يورام اريڊور
ليكوڊ	وزارة العدل	٦ - موشي نسيم
ليكوڊ	وزارة المواصلات	٧ - حايم كورفر
ليكوڊ	مردخاي تسيبوري وزير الاتصالات	٨ -
ليكوڊ	وزير البناء والإسكان	٩ - دافيد ليفي
	نائب رئيس الحكومة،	١٠ - سيمحا ايرليخ
ليكوڊ	وزير الزراعة	
ليكوڊ	وزير التجارة والصناعة	١١ - جدعون بات
ليكوڊ	وزير السياحة	١٢ - ابراهام شيرير
ليكوڊ	وزير الطاقة	١٣ - إسحق بيرمان
	وزير بلا وزارة، عضو اللجنة	١٤ - إسحق موداهي
ليكوڊ	الوزارية للشؤون الأمنية	
ليكوڊ	وزير الصحة	١٥ - اليعزر شوستاك
	وزير الداخلية والشؤون الدينية مفدال	١٦ - يوسف بورخ
مفدال	وزير الثقافة والمعارف	١٧ - زفولون هامر
تامني	الاستيعاب	١٨ - اهارون ابو حصيرة وزير الهجرة

انضم يوفال نثان (هتحياء) إلى الحكومة بعد غزو لبنان كوزير للعلوم والتطوير. وبعد الإعلان عن نتائج التحقيقات التي أجرتها لجنة كاهان والتي حققت في أسباب مجازر صبرا وشاتيلا التي جرت في ١٦، ١٧/٩/١٩٨٢ قدم ارئيل شارون استقالته. وقد تم تعيين موشي ارنز في ٢٢/٢/١٩٨٣ وزيراً للدفاع بدلاً منه. وفي ١٥/٩/١٩٨٣ وعلى اثر الضغوطات الشعبية واعتلال صحة بيغن فقد قدم سكرتير الحكومة دان مريدور استقالة حكومة بيغن لرئيس الدولة. وتكون كتاب الاستقالة من سطرين ونصف فقط.

- الحكومة الإسرائيلية الحادية والعشرون من ١٠/١٠/١٩٨٣ - ١٣/٨/١٩٨٤.

- ١ - إسحق شامير رئيس الحكومة ووزير الخارجية ليكود
- ٢ - موشي ارئز وزير الدفاع ليكود
- ٣ - يورام اريدور وزير المالية ليكود
- ٤ - دافيد ليفي وزير الإسكان ليكود
- ٥ - يعقوب مريدور وزير بلا وزارة ليكود
- ٦ - موشي نسيم وزير العدل ليكود
- ٧ - حايم كورفو وزارة المواصلات ليكود
- ٨ - مردخاي تسبوري وزير الاتصالات ليكود
- ٩ - سيمحا ارليخ وزير الزراعة ليكود
- ١٠ - جدعون بات وزير التجارة والصناعة ليكود
- ١١ - ابراهام شرير وزير السياحة ليكود
- ١٢ - إسحق بيرمان وزير الطاقة ليكود
- ١٣ - إسحق موداخي وزير بلا وزارة ليكود
- ١٤ - اليعزر شوستاك وزير الصحة ليكود
- ١٥ - مردخاي بن بورات وزير بلا وزارة تيلم
- ١٦ - يوسف بورغ وزير الداخلية والشؤون الدينية مقداال
- ١٧ - زفولون هامر وزير الثقافة والمعارف مقداال
- ١٨ - اهارون ابو حصيرة وزير الهجرة والاستيعاب تامي
- ١٩ - يوفال نثان وزير العلوم والتطوير هتحياء

بعد تشكيل الحكومة بثلاثة أيام، أي في ١٣/١٠/١٩٨٣ استقال يورام اريدور بسبب عدم الموافقة على خطته لدولة الاقتصاد الإسرائيلي، أي ربطه بالدولار الأمريكي، وجعل العملة الأمريكية عملة ثانية مع الشيكل. كما استقال يوفال نثان، بسبب ما أسماه سوء إدارة الحكومة لشؤون الدولة.

وفي ٧/١١/١٩٧٩ تولى إيفال هورفيتش وزارة المالية. كما عين سيمحا ايرليخ نائباً ثانياً لرئيس الوزراء. كما قدم موشي ديان استقالته في ٢١/١٠/١٩٧٩ حيث اسندت وزارة الخارجية مؤقتاً إلى رئيس الوزراء.



وفي ١٠/٣/١٩٨٠ تم تعيين إسحق شامير وزيراً للمخارجية وفي ٢٥/٥/١٩٨٠ استقال عيزر وايزمن من الحكومة. وقد تولى بيغن وزارة الدفاع. كما استقال وزير العدل شموئيل تامير حيث عين موشي نسم بدلاً عنه في ١٣/٨/١٩٨٠.

وقد بقيت هذه الحكومة حتى انتهاء انتخابات الكنيست العاشرة.

- الحكومة الإسرائيلية الثانية والعشرون من ١٣/٩/١٩٨٤ - ٢٠/١٠/١٩٨٦.

١ - شمعون بيريز	رئيس الحكومة، وزير الداخلية ووزير للشؤون الدينية	معراخ
٢ - إسحق رابين	وزير الدفاع	معراخ
٣ - حاييم بارليف	وزير الشرطة	معراخ
٤ - مردخاي غور	وزير الصحة	معراخ
٥ - إسحق نافون	نائب رئيس الحكومة ووزير التربية والتعليم	معراخ
٦ - جاد يعقوبي	وزير الاقتصاد والتخطيط	معراخ
٧ - يعقوب تسور	وزير الاستيعاب والهجرة	معراخ
٨ - موشي شاحل	وزير الطاقة والبنى التحتية	معراخ
٩ - ارييه نحمكن	وزير الزراعة	معراخ
١٠ - عيزر وايزمن	وزير الدولة	ياحد انضم إلى المعراخ
١١ - ييغال هورفيتش	وزير بلا خقيبة	اوتمس انضم إلى المعراخ
١٢ - إسحق شامير	نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية	ليكود - حيروت
١٣ - دافيد ليفي	نائب رئيس الحكومة ووزير البناء والإسكان	ليكود - حيروت

ليكود - حيروت	وزير دولة	١٤ - موشي ارنز
ليكود - حيروت	وزير الصناعة والتجارة	١٥ - ارئيل شارون
ليكود - حيروت	وزير العمل والرفاه	١٦ - موشي كتساف
ليكود - أحرار	وزير العدل	١٧ - موشي نسم
ليكود - أحرار	وزير العلوم والتطوير	١٨ - جدعون بات
ليكود - أحرار	وزير السياحة	١٩ - ابراهام شيرير
ليكود - أحرار	وزير المالية	٢٠ - إسحق موداعي
مفدال	وزير بلا حقيبة	٢١ - يوسف بورغ
شاس	وزير بلا حقيبة	٢٢ - إسحق بيرتز
شينوي	وزير الاتصالات	٢٣ - امنون روبنشتاين
موراشاه	وزير دولة	٢٤ - يوسف شابيرا
ليكود - أحرار	وزير المواصلات	٢٥ - حايم كورفر

وفي ٢٣/١٢/١٩٨٤ تم تعيين إسحق بيرتز وزيراً للداخلية، كما تم تعيين يوسف بورغ وزيراً للشؤون الدينية.

ونتيجة للأزمة التي جرت داخل الحكومة، والتي سميت «أزمة موداعي». فقد تم تبادل المناصب الوزارية بين إسحق موداعي وموشي نسم. وصادقت الحكومة يوم ١٤/٤/١٩٨٦ على هذا التبادل، بحيث أصبح إسحق موداعي وزيراً للعدل وموشي نسم وزيراً للمالية.

ولكن أزمة موداعي لم تنته، إذ عاود الهجوم على الحكومة، مما دفع رئيسها شمعون بيرز إلى إقالته، وسرعان ما قدم موداعي استقالته، حيث وافق مجلس الوزراء في جلسته يوم ٢١/٧/١٩٨٦ على هذه الاستقالة. ومن ثم تم تعيين ابراهام شيرير وزيراً للعدل خلفاً للوزير المقال إسحق موداعي وذلك إضافة إلى منصبه كوزير للسياحة. وصادقت الحكومة في جلستها يوم ٢٧/٧/١٩٨٦ على هذا التعيين. ونتيجة للأزمة داخل المفدال قدم الدكتور يوسف بورغ يوم ٣/١٠/١٩٨٦ استقالته من الحكومة. حيث صادقت عليها يوم ٦/١٠/١٩٨٦ وتم تعيين عضو الكنيست زبولون هامر خلفاً للوزير بورغ في

وزارة الأديان، وصادق الكنيست في اليوم التالي على هذا التعيين.  
وبعد انتهاء فترة التناوب قدم بيريز استقالة حكومته لرئيس الدولة يوم ١٠/١٠/١٩٨٦ حيث قام رئيس الدولة يوم ١٧/١٠/١٩٨٦ بتكليف إسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد ثلاثة أيام قدم شامير حكومته للكنيست حيث نال ثقتها.

- الحكومة الإسرائيلية الثالثة والعشرون من ٢٠/١٠/١٩٨٦ .....

- |                   |  |                        |
|-------------------|--|------------------------|
| ١ - إسحق شامير    | رئيس الحكومة                             | ليكود - حيروت          |
| ٢ - شمعون بيريز   | رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الخارجية     | معراخ                  |
| ٣ - دافيد ليفي    | نائب رئيس الوزراء ووزير الإسكان          | ليكود - حيروت          |
| ٤ - إسحق نافون    | نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف والثقافة | معراخ                  |
| ٥ - شوشانا أربيلي | الموزليانو                               | معراخ                  |
| ٦ - موشي أرئز     | وزير دولة                                | ليكود - حيروت          |
| ٧ - حاييم بارليف  | وزير الشرطة                              | معراخ                  |
| ٨ - ييغال هورفيتش | وزير دولة                                | اومتس انضم إلى المعراخ |
| ٩ - زبولون هامر   | وزير الشؤون الدينية                      | مفدال                  |
| ١٠ - عيزر وايزمن  | وزير دولة                                | ياحد انضم إلى المعراخ  |
| ١١ - جاد يعقوبي   | وزير للاقتصاد والتخطيط                   | معراخ                  |
| ١٢ - إسحق موداعي  | وزير دولة                                | ليكود - أحرار          |
| ١٣ - أرييه نحمكن  | وزير الزراعة                             | معراخ                  |
| ١٤ - موشي نسيم    | وزير المالية                             | ليكود - أحرار          |
| ١٥ - إسحق بيرتس   | وزير الداخلية                            | شاس                    |
| ١٦ - جدعون بات    | وزير العلوم والتطوير                     | ليكود - أحرار          |

معاخ	وزير الاستيعاب	١٧ - يعقوب تسور
معاخ	وزير المواصلا	١٨ - حايم كورفر
معاخ	وزير العمل والرفاه الاجتماعي	١٩ - موشي كساب
معاخ	وزير الحرب	٢٠ - إسحق رابين
شينوى	وزير الاتصالات	٢١ - امنون روبنشتاين
معاخ	وزير الطاقة	٢٢ - موشي شاحل
موراشاه	وزير دولة	٢٣ - يوسف شابيرا
ليكوو - حيروت	وزير الصناعة والتجارة	٢٤ - ارئيل شارون
ليكوو - أحرار	وزير العدل والسياحة	٢٥ - ابراهام شيرير

## جدول يبين اسماء اعضاء الكنيسة الحادية عشرة

التجمع : تحالف العمل والمابام والأحرار المستقلين

عمل	٢٣ - مناحم هكوهين	عمل	١ - شمعون بيريس
عمل	٢٤ - نافعة عراد	عمل	٢ - يتسحاق نافون
عمل	٢٥ - يوسي سريد	عمل	٣ - يتسحاق رابين
مابام	٢٦ - اميرة سرطاني	عمل	٤ - حايم بار - ليف
مابام	٢٧ - جاك امير	عمل	٥ - ابا اين
مابام	٢٨ - ميخا حريش	مابام	٦ - فيكتور شمطوف
مابام	٢٩ - شيفاح فايس	عمل	٧ - يسرائيل كيسار
عمل	٣١ - عادي اموري	عمل	٨ - غاد يعقوبي
عمل	٣٢ - دافيد ليفاي	عمل	٩ - شوشانا اربيلي الموزلينو
مابام	٣٣ - محمد وتد	مابام	١٠ - اليعزيز غررانوت
عمل	٣٤ - دوف بن مثير	عمل	١١ - مردخاي غور
عمل	٣٥ - حايم رامون	عمل	١٢ - موشي شاحال
عمل	٣٦ - افرام شالوم	عمل	١٣ - رافي ادري
عمل	٣٧ - نحمان راز	عمل	١٤ - شلومو هبلل
عمل	٣٨ - عدنا سولدادر	عمل	١٥ - اورا غمر
احرار مستقلون	٣٩ - يتسحاق ارتسي	عمل	١٦ - الياهو شفايزر
مابام	٤٠ - حايكاه غروسمان	عمل	١٧ - عوزي برعام
عمل	٤١ - اهارون مريثيل	عمل	١٨ - ارييه نجمكين
عمل	٤٢ - عبد الوهاب دراوشة	مابام	١٩ - يثير تسبان
عمل	٤٣ - سمحا ديتنس	عمل	٢٠ - اراهام كاتس - عوز
عمل	٤٤ - اهارون نجميان	عمل	٢١ - يعقوب تسور
		منشق عن الليكوند	٢٢ - يتسحاق بيريتس

## الليكوند: « تحالف حيروت والأحرار لعام »

١ - يتسحاق شمير	حيروت	٢٢ - جدعون غدوت	حيروت
٢ - دافيد ليفي	حيروت	٢٣ - اريئيل فاينشتاين	احرار
٣ - يتسحاق موداعي	احرار	٢٤ - ايهود اولمرت	لعام
٤ - موشيه ارنس	حيروت	٢٥ - حايم كورفو	حيروت
٥ - اريئيل شارون	حيروت	٢٦ - سارة دورون	أحرار
٦ - موشيه نسيم	احرار	٢٧ - مريم غلازر - تعسه	حيروت
٧ - يفتال كوهين - اورغاد حيروت		٢٨ - امل نصر الدين	حيروت
٨ - يورام اريدور	حيروت	٢٩ - بنحاس غولدشتاين	احرار
٩ - ابراهام شير	احرار	٣٠ - مثير كوهين افيدوف	حيروت
١٠ - اليعيزر شوستاك	لعام	٣١ - حايم كوفمان	حيروت
١١ - الياهو بن اليسار	حيروت	٣٢ - يوشع متسا	حيروت
١٢ - موشيه كساف	حيروت	٣٣ - دان تيخون	احرار
١٣ - يساح غروير	احرار	٣٤ - عوفاديا علي	حيروت
١٤ - دافيد ماغين	حيروت	٣٥ - دان مريدور	حيروت
١٥ - روني ميلو	حيروت	٣٦ - اوريال لين	احرار
١٦ - جدعون بات	احرار	٣٧ - عوزي لاندائو	حيروت
١٧ - مثير شطريت	حيروت	٣٨ - ميخائيل ايتان	حيروت
١٨ - دوف شيلانسكي	حيروت	٣٩ - بيني شليطا	احرار
١٩ - يتسحاق زينغر	احرار	٤٠ - يفتال كوهين	لعام
٢٠ - ميخائيل داكيل	حيروت	٤١ - ايلي كولاس	احرار
٢١ - ميخا رايسر	حيروت		

## هتحياء:

- |                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| ١ - يوفال نثان    | ٤ - اليعزر فالدمان |
| ٢ - رفائيل ايتان  | ٥ - غرشون شومط     |
| ٣ - غيثولاه كوهين |                    |

## المفدال

- |                 |                |
|-----------------|----------------|
| ۱ - يوسف بورغ   | ۳ - افتر شاكي  |
| ۲ - زفولون هامر | ۴ - دافيد دينو |

## حداش

- |                |                  |
|----------------|------------------|
| ۱ - مثير فيلنر | ۳ - شارلي بيطلون |
| ۲ - توفيق طويي | ۴ - توفيق زياد   |

## شاس

- |                  |                 |
|------------------|-----------------|
| ۱ - اسحق بيرتس   | ۳ - يعقوب يوسف  |
| ۲ - رفائيل بنحاس | ۴ - شمعون شلومو |

## شينوئي

- |                       |                |
|-----------------------|----------------|
| ۱ - امنون روينشتاين   | ۳ - زيدان عطشه |
| ۲ - مرداخاي فيرشوفسكي |                |

## رائس

- |                      |               |
|----------------------|---------------|
| ۱ - شولاميت الوئي    | ۳ - ران كوهين |
| ۲ - مردخاي بار - اور |               |

## ياحد

- |                          |                |
|--------------------------|----------------|
| ۱ - عيزر وايزمن          | ۳ - شلومو عمار |
| ۲ - بنيامين بن - اليعيزر |                |

## القائمة التقديمية

- |                |                  |
|----------------|------------------|
| ۱ - محمد معاري | ۲ - متياهو بيليد |
|----------------|------------------|

## اغودات اسرائيل

١ - ابراهام شابيرا      ٢ - مناحم بوروش

## موراشاه

١ - حايم دروكمان      ٢ - ابراهام فريد يغير

## قامي

١ - اهارون ابو حصيرة

## كاخ

١ - الحاخام مئير كاهانا

## أومنس

١ - اينغال هوروفيتش

## تعريف بأعضاء الكنيست الحادي عشر (\*)

### المعراخ

١ - شمعون بيريس      من مواليد بولونيا: رئيس حزب العمل، وعضو  
كنيست منذ سنة ١٩٥٩. تولى في السابق مناصب  
عدة: نائب وزير الدفاع، وزير الاتصال  
والمواصلات، وزير الاعلام، وزير الدفاع. أتم  
دراسه الجامعية في جامعة هارفرد، وله عدة  
مؤلفات من كتب ومقالات. وكان في الكنيست  
السابق عضواً في لجنة الخارجية والأمن

(\*) المصدر سميح جبور، مرجع سابق، نقلاً عن هارتس ١٠/٨/١٩٨٤.



٢ - يتسحاق نافون

خامس رئيس لدولة اسرائيل. ذو ثقافة اكاديمية. خدم في وزارة الخارجية، وعمل سكرتيراً سياسياً لوزير الخارجية، موشيه شاريت، ومديراً عاماً لمكتب رئيس الحكومة دافيد بن - غوريون. كما انه عضو كنيسيت منذ سنة ١٩٦٥، باستثناء فترة ولايته كرئيس للدولة. له عدة روايات ومسرحيات.

٣ - يتسحاق راين

خريج مدرسة «كدوري». كان رئيساً للأركان في حرب ١٩٦٧، وسفيراً لدى الولايات المتحدة خلال فترة ١٩٦٨-١٩٧٣، ووزيراً للعمل خلال الكنيسيت الخامس. خلف غولدا مئير في رئاسة الحكومة. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيسيت السابق. له عدة كتب ومقالات.

٤ - هايم بار - ليف

من مواليد النمسا. ماجستير في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة كولومبيا. تولى رئاسة الأركان منذ سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧١. عين وزيراً للتجارة والصناعة خلال الكنيسيت الثاني. وهو حالياً امين عام حزب العمل. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيسيت السابق.

٥ - آبا اين

من مواليد جنوب افريقيا. خريج جامعة كيمبريدج، وعضو كنيسيت منذ سنة ١٩٥٩. كان مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة، ثم سفيراً لدى الولايات المتحدة، ووزيراً للمعارف والثقافة، ونائب رئيس للحكومة، وأخيراً وزيراً للخارجية. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيسيت السابق. له مؤلفات في التاريخ ومقالات.

٦ - فيكتور شيمطوف من مواليد بلغاريا . ذو ثقافة ثانوية . عضو كنيسة منذ الكنيسة الخامس . كان سابقاً وزيراً للصحة ، وتولى منصب سكرتير عام مابام . كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيسة السابق .

٧ - إسرائيل كيسار من مواليد اليمن . شهادة جامعية في الاقتصاد والاجتماع . سكرتير عام المستدروت . يدخل الكنيسة اول مرة

٨ - جاد يعقوبي مجاز في الاقتصاد والعلوم السياسية . كان سابقاً نائب وزير المواصلات ، ثم وزيراً للمواصلات . نشر له بعض الكتب والمقالات . وقد ترأس اللجنة الاقتصادية في الكنيسة التاسع والكنيسة العاشر

٩ - شوشانا آربيلي من مواليد العراق . مديرة . عضو كنيسة منذ سنة ١٩٦٥ . كانت سابقاً نائبة رئيس الكنيسة . كما تولت رئاسة لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيسة السابق .

١٠ - أورا نعيم كانت ضابطاً في حرب ١٩٤٨ ، ورئيسة لجنة المعارف والثقافة في الكنيسة السابق

١١ - مردخاي (موطي) غور شهادة جامعية في علوم الشرق الأوسط والعلوم السياسية من الجامعة العبرية . تولى منصب رئيس الأركان العاشر . ونشر عدة كتب في التاريخ العسكري . كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن في الكنيسة السابق .

١٢ - موشيه شاحل من مواليد العراق . محام . عضو كنيسة منذ الكنيسة السابع . عضو في الاتحاد البرلماني . كان عضواً في لجنة الكنيسة ، ولجنة الدستور والقانون

والقضاء في الكنيست السابق.

١٣ - رافي اداري  
من مواليد المغرب. خريج المدرسة المركزية للإدارة في القدس. مدير عام «شيكون عوفديم» (المستدروت). كان عضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

١٤ - شلومو هليل  
من مواليد العراق. درس الاقتصاد والعلوم السياسية والادارة العامة. كان سفيراً في افريقيا، وتولى منصب وزير للشرطة، ثم منصب وزير للداخلية. كان عضواً في لجنة الخارجية والامن في الكنيست السابق.

١٥ - أليعزر غرانوت  
ماجستير في الزراعة من الجامعة العبرية. كان سابقاً المستشار السامي لحزب ماپام. نشرت له مؤلفات شعرية وروائية. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

١٦ - إياهو شفايزر  
مجاز في العلوم الطبيعية من الجامعة العبرية، كما انه خريج جامعة باريس في القانون والاقتصاد. عمل سابقاً في منصب نائب رئيس بلدية تل ابيب. كان عضواً في لجنة الكنيست في الكنيست السابق.

١٧ - عوزي بارعام  
خريج كلية العلوم السياسية والاجتماعية. كان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست السابق

١٨ - آريه نحامكين  
ذو ثقافة ثانوية. عقيد (احتياط). كان سابقاً سكرتير حركة الموشافيم، وعضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

١٩ - يثير تسابان  
نال شهادة الفلسفة والاقتصاد والعلوم اليهودية. كان

- عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.
- ٢٠ - أبراهام كاتس عوز مهندس زراعي. درس العلوم الزراعية وعلم الوراثة. كان رئيس لجنة مراقبة الدولة في الكنيست السابق.
- ٢١ - يتسحاق بيرتس من مواليد العراق. درس عامين في الجامعة. كان سابقاً نائب وزير التجارة والصناعة ورئيس بلدية ديمونة. وخلال الكنيست السابق، انتقل من الليكود إلى المعراخ، وعين في لجنة العمل والرفاه، ولجنة مراقبة الدولة.
- ٢٣ - مناحم هكوهين حاخام معتمد. نشر كتباً وأبحاثاً ومقالات في الشؤون اليهودية. كان عضواً في لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست السابق.
- ٢٤ - نافا أراد بكالوريوس في العمل الاجتماعي، وماجستير في الادارة والسياسة الاجتماعية. مدرّسة. كانت سابقاً أمينة عامة لمؤسسة «النساء العاملات والمتطوعات»، وعضواً في لجنة المال في الكنيست السابق.
- ٢٥ - يوسي ساريد بكالوريوس في الآداب والفلسفة، وماجستير في العلوم السياسية والاجتماعية. كان عضواً في لجنة الامن والخارجية، ولجنة الكنيست في الكنيست السابق.
- ٢٦ - أميرأ سرتاني مربية. عملت مديرة لمدرسة كيبوتسية، وسكرتيرة لكيبوتس مرحافيا. وهي مديرة شعبة العضوية في مابام وعضو في كيبوتس مرحافيا. تدخل الكنيست اول مرة.
- ٢٧ - جاك امير من مواليد المغرب. ذو ثقافة ثانوية مهنية. رئيس

- بلدية ديمونة سابقاً. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.
- ٢٩ - شيفح فايس  
من مواليد بولونيا. استاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا. نشر كتباً للأطفال، وأبحاثاً ومقالات في الشؤون الإدارية والمجتمع والحكم المحلي. كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق
- ٣٠ - امنون لين  
من سكان حيفا. محام، وباحث في الشؤون المتعلقة بعرب اسرائيل. خلال الكنيست السابق ترك الليكود وانضم إلى المعراخ. كان عضواً في لجنة الخارجية والأمن، ولجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.
- ٣١ - عيدي أمورائي  
متخصص بالاقتصاد. عضو في اللجنة الادارية بجامعة تل أبيب. كان عضواً في لجنة المال في الكنيست السابق.
- ٣٢ - دافيد لياي  
استاذ في القانون بجامعة تل أبيب. رئيس نقابة المحامين في اسرائيل. عضو في لجان قانونية مختلفة، ونشر له كتاب «احكام الاعتقال واطلاق سراح المنقلين». له عشرات المقالات في مجال مهنته. يدخل الكنيست اول مرة
- ٣٣ - محمد وتد  
من سكان قرية جت. درس العلوم السياسية، وهو عضو ادارة مركز دراسة العرب. كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء، ولجنة الثقافة والمعارف في الكنيست السابق.
- ٣٤ - دوف بن - مثير  
من مواليد بولونيا. شهادة جامعية في الاقتصاد

- والعلوم السياسية. يشغل عدة مناصب عامة، وعين نائباً لرئيس بلدية تل أبيب. نشر كتباً وكتيبات تتعلق بالمجتمع والاقتصاد والإدارة. كان عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.
- ٣٥ - حاييم رامون محام كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست السابق
- ٣٦ - أفرام شالوم من مواليد إيران. ذو ثقافة ثانوية. له عدة دراسات في الاقتصاد والإدارة، وكان سابقاً سكرتير حركة الموسافيم. يدخل الكنيست أول مرة.
- ٣٧ - نحمان راز شهادة جامعية في الأدب العبري والتاريخ. سكرتير هام اتحاد الكيبوتسات والكيبوتسم، وعضو في كيبوتس غيفع. يدخل الكنيست أول مرة.
- ٣٨ - عدينا سولودار دخلت الكنيست العاشر بدلاً من موسى حريف في اثر وفاته. موسيقية. كانت سابقاً سكرتيرة كيبوتس غيشر، وأمينة سر الشؤون الداخلية في الكيبوتس الموحد.
- ٣٩ - يتسحاق آرئسي من مواليد رومانيا. متخصص بالقانون. شغل عدة مناصب عامة، وكان نائب رئيس بلدية تل أبيب. نشر عدة مقالات في الصحف اليومية. يدخل الكنيست أول مرة.
- ٤٠ - حايكا غروسمان من مواليد بولونيا. من زهاء الحركة السرية ضد النازية. كانت سابقاً رئيسة المجلس الاقليمي في غعتون. عضو كنيست منذ سنة ١٩٦٩، باستثناء الكنيست العاشر. كانت نائبة الرئيس في الكنيست التاسع. نشرت كتاباً بعنوان «رجال الحركة

السرية»، وهي عضو في كيبوتس عفرون.

٤١ - أهرون هارثيل

من مواليد روسيا. أتم دراسته العليا. خبير اقتصادي. اشترك في تأليف كتاب حول علاقات العمل في اسرائيل، ونشر عدة اجاث في هذا الموضوع. كان عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيسيت السابق.

٤٢ - عبد الوهاب دراوشه من سكان قرية اكسال في مرج ابن عامر. مدرس. بكالوريوس من جامعة حيفا. مدير مدرسة ومفتش اقليمي للمدارس الإعدادية، وكان نشيطاً في نقابة المعلمين. يدخل الكنيسيت أول مرة.

٤٣ - سيمحا دينيتس

مجاز في العلوم والقانون الدولي من جامعة جورج تاون. عمل مستشاراً سياسياً لرئيس الحكومة، وسكرتيراً عاماً له، وسفيراً لدى الولايات المتحدة. يشغل حالياً منصب نائب رئيس الجامعة العبرية، ورئيس معهد ديفيس للعلاقات الدولية. يدخل الكنيسيت اول مرة.

٤٤ - أهرون نحيماس

من مواليد المغرب. مزارع. شغل مناصب ادارية هامة كثيرة، وقام بنشر بعض المقالات. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيسيت السابق.

الليكود

١ - يتسحاق شمر

من مواليد بولونيا. ذو ثقافة ثانوية. من زعماء الايتسل وليحي، وعمل في اطار الموساد. كان سابقاً رئيساً للكنيسيت ثم رئيساً للوزراء، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة.

- ٢ - دافيد ليفي من مواليد المغرب. ذو ثقافة ثانوية. كان نائب رئيس الحكومة ووزير الاسكان والتعمير في الحكومة السابقة.
- ٣ - يتسحاق موداعي خريج معهد التخنيون، وجامعة القدس، وجامعة لندن. شغل في الحكومة السابقة منصب وزير بلا حقيية، وقبيل ذلك منصب وزير الطاقة والتجهيزات.
- ٤ - موشيه آرنس من مواليد ليتا. خريج المعهدين التكنولوجيين في ماساتشوستس وكاليفورنيا. كان في الحكومة السابقة وزيراً للدفاع. ونال جائزة امن اسرائيل.
- ٥ - اريئيل شارون خريج كلية الحقوق في الجامعة العبرية. شغل مناصب قيادية عديدة في الجيش الاسرائيلي، واعتزل الخدمة عندما كان قائداً للمنطقة الجنوبية. وفي أثر تقرير مجزرة صبرا وشاتيلا نحي عن منصب وزير الدفاع الذي كان يشغله ويشغل في الحكومة السابقة منصب وزير بلا حقيية.
- ٦ - موشيه نسيم محام. كان وزيراً للعدل في الحكومة السابقة، وهو نجل الحاخام الأكبر سابقاً يتسحاق نسيم.
- ٧ - يغئيل كوهين - أورغادخير اقتصادي. شغل في الحكومة السابقة منصب وزير المالية
- ١٠ - أليعزر شوستاك من مواليد بولونيا. درس في اليشيفا (مدرسة دينية يهودية)، ثم تابع دراسته الجامعية. ومنذ ولاية الكنيست الثاني وهو عضو فيه. شغل في الحكومة السابقة منصب وزير الصحة. وله عدة مقالات.



- ١ - اليهو بن - أليسار  
من مواليد بولونيا. دكتوراه في الفلسفة والتاريخ.  
شغل منصب مدير عام دائرة رئيس الحكومة، كما  
كان أول سفير لدى مصر. وكان رئيس لجنة  
الخارجية والأمن في الكنيست السابق
- ١٢ - موشيه كتساف  
من مواليد إيران. خريج الجامعة العبرية في الاقتصاد  
والتاريخ. كان نائب وزير الإسكان والتعمير في  
الحكومة السابقة. كما كان رئيس مجلس كريات  
ملاخي.
- ١٣ - بيسح غروب  
ذو ثقافة عامة. مزارع. كان وزيراً للزراعة في  
الحكومة السابقة. شغل منصب رئيس مجلس  
عتليت، كما كان عضواً في نقابات زراعية مختلفة.
- ١٤ - دافيد ماغين  
من مواليد المغرب. ذو ثقافة ثانوية. رائد  
(احتياط) في الجيش الإسرائيلي، وهو رئيس بلدية  
كريات جت. كان عضواً في لجنة الخارجية  
والأمن، ولجنة مراقبة الدولة في الكنيست السابق.
- ١٥ - روني ميلو  
محام. كان في الكنيست السابق رئيس كتلة  
حירות. كما عين في اللجان التالية: الخارجية  
والأمن، الدستور والقانون والقضاء، الهجرة  
والاستيعاب. له عدة مقالات في الشؤون القانونية.
- ١٦ - جدعون بات  
خبير اقتصادي. شغل منصب وزير الصناعة  
والتجارة في الحكومة السابقة. نشر مقالات عدة في  
مجالات اقتصادية متخصصة.
- ١٧ - مئير شيطريت  
من مواليد المغرب. رئيس مجلس بلدية يفته. نال  
الشهادة الجامعية في علمي الجراثيم والكيمياء الحياتية  
من جامعة بار - ايلان. كان عضواً في اللجان التالية

في الكنيست السابق: الدستور والقانون والقضاء ،  
الداخلية ونوعية البيئة ، المعارف والثقافة .

من مواليد ليتا . محام . خدم في الايتسل ووضع  
كتابين . عين في الحكومة السابقة نائيب وزير في  
دائرة رئيس الحكومة ، وكان عضواً في لجنة الدستور  
والقانون والقضاء في الكنيست السابق

١٨ - دوف شيلنسكي

من مواليد روسيا . ذو ثقافة اكااديمية . قائد سابق في  
الايتسل . شغل منصب نائب وزير الزراعة في  
الحكومة السابقة .

٢٠ - ميخائيل ديكل

بكالوريوس في الاجتماع ووسائل الاعلام الجماهيري  
من جامعة جنوب أفريقيا . كان رئيس تحرير  
الصحيفة اليومية الاقتصادية « يوم يوم » . يشغل منذ  
ثلاثة أعوام منصب رئيس مشروع اليانصيب  
« هبايس » . يدخل الكنيست أول مرة .

٢١ - جدعون غدوت

خريج الجامعة العبرية في الاقتصاد والعلوم السياسية .  
عمل مراسلاً اقتصادياً لصحيفتي « هبوكر » و  
« معاريف » . دخل الكنيست العاشر بدلاً من دافيد  
شيفمان في أثر وفاة هذا الأخير .

٢٣ - ايثيل فينشتاين

محام . كان عضواً في لجنة الكنيست ، ولجنة المعارف  
والثقافة

٢٤ - ايهود اولمرت

محام . خدم في الايتسل والجيش الاسرائيلي . كان  
عضواً في مجلس بلدية القدس ، ووزيراً للمواصلات  
في الحكومة السابقة .

٢٥ - حاييم كورفو

من مواليد ليتا . ذات ثقافة ثانوية . كانت وزيرة بلا  
حقيقية في الحكومة السابقة .

٢٦ - ساره دورون

- ٢٧ - مريم غلاز - تعاسا من مواليد اليمن . مربية . بكالوريوس وماجستير من جامعتي القدس ونيويورك . شغلت منصباً قيادياً في الائتسل . كانت نائبة وزير المعارف والثقافة في الحكومة السابقة .
- ٢٨ - أمل نصر الدين من سكان دالية الكرمل . ذو ثقافة ثانوية . مستشار في شؤون العمل ، وله ثلاثة كتب . كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق .
- ٢٩ - بنحاس غولدشتاين مدير شركة وعضو في مجالس ادارية عديدة . له بعض المقالات . كان عضواً في لجنة الاقتصاد ، ولجنة المعارف والثقافة في الكنيست السابق .
- ٣٠ - مثير كوهين - افيدوف محام . خدم في الائتسل والجيش والاسرائيلي . عين نائباً لرئيس الكنيست ، وكان عضواً في لجنة مراقبة الدولة ، ولجنة المال في الكنيست السابق
- ٣١ - حاييم كولمان مجاز في الحقوق . عمل مديراً لمصانع عديدة . كان نائب وزير المالية في الحكومة السابقة ، وعضواً في لجنة المال في الكنيست السابق .
- ٣٢ - دان تيجون شهادة جامعية في الاقتصاد والعلاقات الدولية . خبير اقتصادي ، وله منشورات اقتصادية . كان عضواً في لجنة المال ، ولجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق .
- ٣٤ - عوفاديا عالي مدرس . خريج جامعة حيفا . رائد (اجتياط) في الجيش الاسرائيلي . رئيس بلدية العفولة . يدخل الكنيست أول مرة .
- ٣٥ - دان مريدور محام . نجل عضو الكنيست الراحل إلياهو مريدور .

من قدامى زعماء الايتل . عمل سكرتيراً للحكومة .  
يدخل الكنيست أول مرة .

٣٦ - اوريثيل لين

محام . مدير هيئة الاستشارات في أميركا الشمالية  
والمسؤول عن إيرادات الدولة . كان مدير عام  
وزارة الطاقة والتجهيزات في الحكومة السابقة .  
يدخل الكنيست أول مرة .

٣٨ - ميخائيل ايتان

محام . مستشار سابق لرئيس بلدية تل ابيب في  
شؤون الرفاه الاجتماعي . أحد مؤسسي مستعمرة  
كوخاف يثير شرقي قلقيلية في الضفة الغربية .

٣٩ - أليعزر كولاس

محام . مدير هيئات مختلفة عامة . كان في السابق من  
كبار مستشاري وزير التجارة والصناعة . كما كان  
عضواً في اللجان التالية : الدستور والقضاء والقانون  
الكنيست ، المال .

٤٠ - يغال كوهين

ذو ثقافة ثانوية وأكاديمية . مزارع . كان عضواً في  
لجنة المال ، ولجنة الاقتصاد في الكنيست السابق .

٤١ - بيني شاليطا

ذو ثقافة أكاديمية في العلوم السياسية . رئيس مجلس  
منحاميا . عضو في إدارات وهيئات عامة مختلفة . له  
عدة مقالات في الشؤون الراهنة . كان عضواً في لجنة  
الحفازية والأمن ، ولجنة الداخلية ونوعية البيئة في  
الكنيست السابق .

هتجيا

١ - يوفال نتان

دكتوراه في الفيزياء . مقدم (احتياط) في الجيش  
الاسرائيلي . كان رئيس جامعة تل ابيب ، وعالماً  
رئيسياً في وزارة الدفاع . له عدة كتب ونحو ٤٠٠

مقال في شؤون الدفاع. كان وزيراً للعلوم والتطوير  
في الحكومة السابقة.

٢ - رفائيل ايتان

درس التاريخ العسكري والعلوم السياسية. شغل عدة  
مناصب في الجيش الاسرائيلي. في الفترة ١٩٧٨-  
١٩٨٢ كان رئيساً للأركان، وخلال حرب لبنان،  
يدخل الكنيسة لأول مرة.

٣ - غيثولا كوهين

شهادة جامعية في الآداب. خدمت في ليحي. من  
النشيطين لاجراج يهود الاتحاد السوفياتي. عملت  
صحافية في «معاريف»، ولها بعض المقالات.  
كانت عضواً في لجنة المال، ولجنة الهجرة  
والاستيعاب في الكنيسة السابق.

٤ - أليعزر فلدمان

حاخام معتمد، كما أنه رئيس المدرسة الدينية «نير»  
في غوش عتسيون. أجري معه تحقيق قبل بضعة  
أشهر في قضية الحركات السرية اليهودية وأفرج عنه  
من دون تقديم أية تهمة بحقه. يدخل الكنيسة لأول  
مرة.

٥ - غرسون شفاط

من مواليد النمسا. أحد مؤسسي كيبوتس عين  
تسوريم في غوش عتسيون، وقاد عملية اخلائه خلال  
حرب ١٩٤٨. وهو من مؤسسي غوش ايمونيم.  
يدخل الكنيسة لأول مرة.

حداش

١ - مثير فيلنر

من مواليد بولونيا. ذو ثقافة جامعية. عضو كنيسة  
منذ الكنيسة الأولى. من موقعي ميثاق الاستقلال  
وسكرتير عام الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وله عدة

مؤلفات. كان عضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيست السابق.

٢ - توفيق طوي  
ذو ثقافة ثانوية. عضو كنيست منذ الكنيست الأول. نائب سكرتير هام الحزب الشيوعي الإسرائيلي. سكرتير تحرير صحيفة «الاتحاد» الناطقة باسم الحزب الشيوعي. كان عضواً في لجنة الكنيست في الكنيست السابق.

٣ - تشارلي بيطون  
من مواليد المغرب. حائز على الشهادة الابتدائية والمهنية. ميكانيكي. من مؤسسي منظمة «الفهود السود». كان عضواً في لجنة العمل والرفاه في الكنيست السابق.

٤ - توفيق زياد  
ذو ثقافة ثانوية. شاعر. رئيس بلدية الناصرة. وقام بنشر تسعة كتب شعرية وفكرية. كان عضواً في لجنة الداخلية ونوعية البيئة في الكنيست السابق.

## المفدال

١ - يوسف بورغ  
من مواليد ألمانيا. دكتوراه في الفلسفة وحاخام معتمد. عضو كنيست منذ الكنيست الأول. شغل سابقاً منصب نائب رئيس الكنيست، ووزير الصحة، ووزير البريد، ثم وزير الشؤون الاجتماعية. وكان وزيراً للداخلية والشرطة والشؤون الدينية في الحكومة السابقة. له مؤلفات سياسية وفلسفية وتاريخية

٢ - زفولون هامر  
بكالوريوس في التوراة، وحائز على شهادة التدريس. خدم في الناحال [حركة الشباب

الطلائعي المقاتل]، وفي القوات المدرعة. خريج كلية الأمن القومي. كان وزير التعليم في الحكومة السابقة

٣ - افنر شاكبي

دكتوراه في القانون من جامعة تل ابيب، وعضو مجلس رئاسة «شعب طيب، شعب واحد». رئيس حركة تقليص الفجوات الاجتماعية، ورئيس معهد الاستقصاء عن العائلة في اسرائيل. كان عضواً في الكنيست السابق، كما كان نائب وزير التربية والتعليم في حكومة غولدا مئير.

٤ - دافيد دنيو

من مواليد المغرب. مرّب. كان سابقاً رئيس أول مجلس لمستعمرة شلومي في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩، ويشغل حالياً منصب رئيس جمعية المجالس الدينية، ورئيس شعبة التنظيم في المجدال. يدخل الكنيست أول مرة.

شاس

١ - يتسحاق بيرتس

من مواليد المغرب. حاخام. يدخل الكنيست أول مرة.

٢ - رفائيل بنحاسي

من مواليد أفغانستان. خريج مدرسة دينية. خدم في الجيش الاسرائيلي، وكان مديراً لمصنع لصقل الألباس. كما كان نائباً لرئيس بلدية بني براك. يدخل الكنيست أول مرة.

٣ - يعقوب يوسف

خريج مدرسة دينية. ترأس مدرسة القضاة الدينيين والحاخامين في بيت شيمش. رئيس «المدرسة الدينية» لتأهيل حاخامين في القدس. يدخل الكنيست أول مرة.

٤ - شمعون بن شلومو من مواليد اليمن. خريج مدرسة دينية. يدخل الكنيسة أول مرة.

#### شينوي

١ - امنون روبنشتاين أستاذ في القانون. عضو في هيئة تحرير صحيفة «هآرتس»، وله مؤلفات سياسية وقانونية. كان عضواً في لجنة الاقتصاد في الكنيسة السابق.

٢ - مردخاي غيرشوفسكي من مواليد ألمانيا. محام. مستشار قانوني سابق لبلدية تل أبيب. نشر مقالات في الحكم المحلي وقوانين المياه. كان عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيسة السابق.

٣ - زيدان عطشه من سكان عسفا. درس العلوم السياسية واللغة العربية. عمل مراسلاً - محرراً في التلفزيون، وقنصل إعلام في نيويورك (الأول في هذه المهنة من غير اليهود)، وعضواً في وفد إسرائيل إلى الأمم المتحدة، ومندوب حداث في الكنيسة التاسع. أنشأ سنة ١٩٨٢ لجنة متابعة الشؤون الدرزية في لبنان.

#### ياحد

١ - عيزر وايزمن قائد سلاح الجو ورئيس شعبة العمليات سابقاً. كما كان وزيراً للمواصلات ووزيراً للدفاع. وقد استقال من الحكومة سنة ١٩٨٠ بسبب تقليص ميزانية الدفاع وتطبيق السلام مع مصر.

٢ - بنيامين (فؤاد) بن اليعزر من مواليد العراق. خدم في الجيش الإسرائيلي. كان قائداً لفرقة استطلاع، وقائد الضفة الغربية سنة ١٩٨٠. وبعد ان سرح بفترة قصيرة، عين سكرتيراً



منسقا للأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم سرح ثانية وانضم إلى ياخذ. يدخل الكنيس لأول مرة.

٣ - شلومو عمار

شغل مناصب كبيرة في شركة ايفد، إلى أن عين رئيس السكرتارية الاقليمية في الشركة. كما كان عضواً في مجلس جريات موتسكين، وعضواً في مجلس إدارة مدرسة «اليانس». يدخل الكنيس لأول مرة.

راتس

١ - شولاميت ألوني

مربية وحقوقية. كانت سابقاً عضواً في حزب ماپاي. خدمت في حكومة رابين وزيرة بلا حقبة. تكتب في عدة صحف، ولها مؤلفات في العلوم السياسية والقانون. كانت عضواً في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيس السابق.

٢ - مردخاي بار - أون

شغل عدة مناصب عليا في الجيش الاسرائيلي، كان آخرها منصب ضابط تربية رئيسي. وعندما اعتزل كان عضواً في إدارة المنظمة الصهيونية. وقد ترأس دائرة «الشبيبة والطلائع» مدة عشرة أعوام. وهو من مؤسسي حركة «السلام الآن»، ومحاضر في العلاقات الدولية في الجامعة العبرية. يدخل الكنيس لأول مرة.

٣ - ران كوهين

من مواليد العراق. درس الاقتصاد والفلسفة. عقيد (احتياط) في الجيش الاسرائيلي. وقد تطوع للخدمة الدائمة خلال حرب لبنان. يدخل الكنيس لأول مرة.

## موراشاه

١ - حاييم دروكمان

من مواليد بولونيا. مدير مدرسة دينية. خدم في الناحال. من مؤسسي حركة « بني عكيفا ». نشر كتاب « فرائض توطين أرض اسرائيل ». وخلال ولاية الكنيست العاشر، استقال من حزب المفدال وأسس حزب متصاد الذي اتحد، بعد ذلك، مع مورشا. وحتى استقالته من المفدال كان نائباً لوزير الأديان، وقد استمر في الكنيست عضواً في لجنة الخارجية والأمن.

٢ - أبراهام فيرديغر

من مواليد المغرب. مدرس في المرحلة الثانوية. درس أربعة أعوام في الجامعة خدم في الناحال. كان رئيساً لبلدية الرملة ووزيراً للأديان. وحتى ادانته (باختلاس أموال) من قبل المحكمة الجزائية، كان وزيراً للعمل والرفاه والمجرة والاستيعاب. ثم أمضى فترة عقوبته، واستمر عضواً في الكنيست السابق

## أومس

١ - يغبيل هوروفيتس

صناهي. كان سابقاً عضواً في الليكود (القائمة الرسمية)، ووزيراً للصناعة والتجارة والسياحة ثم وزيراً للبلدية. استقال من مناصبه ومن الليكود، وانتخب للكنيست سنة ١٩٨١ في قائمة موشيه دايان.

## كاخ

١ - مئير كهانا

من مواليد الولايات المتحدة. حاخام معتمد، ونائب رئيس تحرير « جويش بيريس ». أسس رابطة الدفاع

اليهودية سنة ١٩٦٨ ، وحركة كاخ سنة ١٩٧٤ .  
يدخل الكنيسة أول مرة .

## القائمة التقديمية للسلام

١ - محمد ميعاري  
محام . كان عضواً سنة ١٩٦٥ في حركة الأرض التي حاولت خوض انتخابات الكنيسة باسم « القائمة الاشتراكية » ، لكنها أخرجت عن القانون . كان نشيطاً في إطار تنظيمات مختلفة ، مثل لجنة الأسرى ولجنة الدفاع عن الأرض وغيرهما . يدخل الكنيسة أول مرة .

٢ - ماتي بيلد  
شغل مناصب قيادية في الجيش الاسرائيلي ، واستقال وهو برتبة لواء ورئيس شعبة المستودعات . كان محاضراً في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب ، وباحثاً في معهد شيلواح . يدخل الكنيسة أول مرة .

## أغودات إسرائيل

١ - أبراهام شابيرا  
من مواليد رومانيا . حاخام معتمد . صناعي . خدم في الجيش الإسرائيلي . كان رئيس القائمة الائتلافية في الكنيسة السابق ، وعضواً في لجان المال ، والاقتصاد ، والهجرة والاستيعاب في الكنيسة نفسه .

٢ - مناحم باروش  
صحافي . عضو كنيسة منذ الكنيست الرابع . نشيط في حقل العلاقات العامة ، وكان نائب رئيس بلدية القدس ، ورئيس لجنة العمل والرفاه في الكنيسة السابق .



## المراجع

### كتب بالعربية

- إبراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها، بيروت، م. ت. ف. مركز الأبحاث ١٩٦٨.
- إبراهيم العابد، الماباي، الحزب الحاكم في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٧، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٦.
- د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢ - ١٩٨٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
- إساعيل شلش، الكنيست، دراسة قانونية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية العالي عام ١٩٧٣.
- د. إسرائيل شاحك، عنصرية دولة إسرائيل، ترجمة الدكتور لؤي بحري، مراجعة الدكتور جعفر الحسيني، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد ١٩٧٥.
- د. النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي ١٩٤٨ - ١٩٧٥، مكتبة نهضة الشرق.
- إراهيم وغز، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس الطبعة الأولى ١٩٧٨.
- أنيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان (دراسة في القانون المحلي والقانون الدولي) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة جورج تاون، دراسات فلسطينية (٨٩) طبعة خاصة بأسبوع فلسطين بغداد ١٩٧٣.

- السيد عليوه حسن، القوى السياسية في إسرائيل، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، مركز الأبحاث، م. ت. ف. طبعة ثانية ١٩٨١.
- تهافي هلسه، ديفيد بن غوريون، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
- توفيق بكر، الصهيونية وإسرائيل والحقائق من هرتزل إلى رابين، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، طبعة أولى ١٩٧٧.
- د. جمال جفال ورفاقه، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، معهد الإنماء العربي، طبعة أولى ١٩٨٢ بيروت.
- د. حامد عبد الله ربيع، من يحكم تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت طبعة أولى ١٩٧٥.
- حايم وايزمن، التجربة والخطأ هاربراند بروذرز، نيويورك ١٩٤٩.
- حبيب قهوجي، متخذو القرارات في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، طبعة أولى ١٩٦٨.
- حسن حلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
- حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية ترجمة أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٤.
- سليم نوران أجنيد، الأحزاب الإسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في الرباط.
- سرحان سرحان، غفيف سرحان المدنيات للمدارس الثانوية العربية، عكا.
- سمير جبور، إنتخابات الكنيست الحادية عشر ١٩٨٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى ١٩٨٥.

- د. شمران حادي، كيفية ممارسة السلطات العامة في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٥.
- ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٣، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية سلسلة دراسات رقم ٣٣٧.
- د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة ١٩٦٤.
- وأيضاً طبعة ثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٩.
- د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثامنة ١٩٨١.
- علي الدين هلال، تكوين إسرائيل، دار الهلال.
- عزيز العظمة، اليسار الصهيوني من البداية حتى إعلان دولة إسرائيل، مركز الأبحاث والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٦٩.
- كمال نجيب القاسم، كيف تحكم إسرائيل مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- لمياء مجاعص، حزب العمال الموحد في إسرائيل، سلسلة فلسطينية، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨.
- د. محمد عبد الرحمن مرحبا، انشتين والنظرية النسبية، دار القلم، بيروت طبعة شباط.
- د. محمد عبد الرؤوف سلم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ - ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى.
- محمود سويد، الصراع على أرض التسوية ١٩٧٣ - ١٩٧٨، المفكر العربي، دار الطليعة بيروت، طبعة أولى نيسان ١٩٧٨.

- مصطفى الجمل، استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام رقم (٥)، القاهرة ١٩٦٥.
- موريس برنسون، إسرائيل، البنى السياسية والاجتماعية، ترجمة فارس غريب، دار الخلود، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٩.
- ناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية، ١٨٨٢ - ١٩٤٨، مركز الأبحاث ١٩٧٤.
- نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان طبعة أولى ١٩٨٥.
- د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، طبعة أولى ١٩٨٢.
- نزار عمار الاستخبارات الإسرائيلية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.
- د. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجليل، عمان، طبعة أولى ١٩٨٣.
- هاني العبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٥٩، طبعة أولى ١٩٨١.
- د. هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت طبعة أولى ١٩٧٠.
- يوسف محمد يوسف القراعين، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، دار الجليل للنشر، عمان طبعة أولى ١٩٨٣.
- سلسلة كتب فلسطينية - ٢١، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، م. ت. ف.، ١٩٧٠.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها طبعة أولى ١٩٨٣.



- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجتمع الإسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، طبعة أولى، ١٩٧٣.
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع إصدار هيئة الموسوعة، دمشق الطبعة الأولى.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مركز الأبحاث، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
- الكتاب السنوي لعام ١٩٨١، دار الجليل للنشر، عمان.

## الدوريات بالعربية

### - مجلة الأرض

- عدد ١٤ تاريخ ٧ / ٤ / ١٩٨٣  
عدد ١٥ تاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٨٣  
عدد ١ = ٢١ / ٤ / ١٩٨٤  
عدد ٢٤ = ٧ / ٩ / ١٩٨٤  
عدد ١٩ = ٢١ / ٦ / ١٩٨٦  
عدد ١٢ = ٧ / ٣ / ١٩٨٠  
عدد ١٦ تاريخ ٧ / ٥ / ١٩٨٤  
عدد ١٧ = ٢١ / ٥ / ١٩٨٤  
عدد ١٨ = ٧ / ٦ / ١٩٨٤  
عدد ١٤ = ٧ / ٤ / ١٩٨٥  
عدد ٢٣ = ٢١ / ٨ / ١٩٨٤  
عدد ٨ = ٧ / ١ / ١٩٧٧  
عدد ١٢ = ٧ / ٣ / ١٩٨٥  
عدد ١٣ = ٢١ / ٣ / ١٩٨٥  
عدد ٢١ = ٢١ / ٧ / ١٩٨٤  
عدد ١٩ تاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٨٤

### - مجلة شؤون فلسطينية

- صبري جريس، اليمين الصهيوني، نشأة وسياسة وعقيدة، عدد ٦٨ - ٦٩.  
- عماد شقور، رئيس اشكنازي رابع تنويع للتفرقة المنصرية عدد ٢١ تاريخ أيار ١٩٧٣.  
- عبد القادر ياسين، القرار السياسي ابان حكم مائير، عدد ٣٧ أيلول ١٩٧٤.

- نجدة فتحي صفوة، وزارة الخارجية وكيف تعمل، عدد آب ١٩٧٥.

#### - الملف

- المجلد الثاني عدد ٩ أكتوبر ١٩٨٥

- المجلد الثاني عدد ١ إبريل ١٩٨٥

- المجلد الأول عدد ٩ كانون أول ١٩٨٥

- المجلد الأول عدد ٧ تشرين أول ١٩٨٤

- المجلد الأول عدد ٢ أيار ١٩٨٤

- المجلد الأول عدد ٤ تموز ١٩٨٤

- نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، مناقشات حول نتائج حرب تشرين عدد (٣) تاريخ شباط ١٩٧٤

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ٧ نيسان ١٩٧٥

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ١ كانون ثاني ١٩٧٢

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية المجلد العاشر

- مجلة الدستور تاريخ ٤ / ٤ / ١٩٨٣

- سعيد نيم، المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية، مجلة شؤون عربية عدد (٤٠) تاريخ كانون أول ١٩٨٤

- الدراسات، تقرير شهري يصدر عن الأرض المحتلة، مكتب الأرض المحتلة رقم العدد ٦٤ كانون الثاني ١٩٨٢

- تقارير السفارة الأمريكية بتل أبيب ١٦ / ٨ / ١٩٧٩

- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) ١٧ / ١٠ / ١٩٨٥

- القدس - ١١ / ١١ / ١٩٨٥

- الأهرام - ١ / ٢ / ١٩٧٩ - ١٠ / ٧ / ١٩٧٩

- القبس - ١٧ / ١٠ / ١٩٨٥

- صحيفة الصباح - ١١ / ٤ / ١٩٨٣

### كتب بالأجنبية

- Brecher Michael, The Foreign Policy System Of Israel. London, (Oxford) 1972.
- Syrkin, M, Golda Meir, Woman With a Cause. N. Y. cip. Putmans Sons, 1963.
- Oskar Krains, Government and politics in Israel. 1961. New York.
- Walter Eytan, The First Ten Years. New York, 1958.
- Laws of The State of Israel, 1949.
- State of Israel Governement, Year Book, 1962.
- State of Israel Governement, Year Book, 1964.
- Governement of Israel, Ministry For Foreign Affairs, Budget of Foreign Minister To The Knesset, Jerusalem, 1966.
- Encyclpaedia Judaica, Macmilan Company, New York, 1971, Vol. 15.
- Who's Who In Israel, 1985 - 86, Bronfman Publishers LTD., Tel-Aviv.

## الدوريات بالأجنبية

- New Out Look, October, November, 1977 Yaor Arye, Begin Dayan and the next War.
- Jewish Chronicle, 31-5-1929.
- New York Times, 27-2-1969.

## دوريات إسرائيلية

### - مجلة هعولام هزیه

تاریخ ۱۶ / ۱۰ / ۱۹۸۵

تاریخ ۱۸ / ۶ / ۱۹۷۵

تاریخ ۲۸ / ۱۲ / ۱۹۸۳

- مجلة سكر أحودشيت، شباط، أذار ۱۹۸۳، أمن إسرائيل القومي خلال ۳۵ عاماً من عمرها، عقيد أ. ايلون

### - صحيفة دافار

تاریخ ۲۷ / ۳ / ۱۹۶۸

تاریخ ۲۲ / ۳ / ۱۹۷۸

تاریخ ۲۹ / ۳ / ۱۹۷۸

تاریخ ۱۴ / ۱۱ / ۱۹۸۵

تاریخ ۲۱ / ۸ / ۱۹۸۴

تاریخ ۲۸ / ۴ / ۱۹۸۵

تاریخ ۱۰ / ۹ / ۱۹۸۴

تاریخ ۲۷ / ۶ / ۱۹۷۵

تاریخ ۳ / ۲ / ۱۹۷۵

تاریخ ۲۸ / ۴ / ۱۹۸۵

تاریخ ۲۲ / ۸ / ۱۹۸۴

تاریخ ۱ / ۶ / ۱۹۸۴

تاریخ ۱ / ۸ / ۱۹۸۴

تاریخ ۳۰ / ۷ / ۱۹۸۴

تاریخ ۲۷ / ۷ / ۱۹۷۳

تاریخ ۱۲ / ۹ / ۱۹۷۳

تاریخ ۶ / ۴ / ۱۹۸۴

### - صحيفة هارتس

تاریخ ۲۰ / ۵ / ۱۹۸۱

تاریخ ۱۲ / ۹ / ۱۹۸۴

تاریخ ۱۴ / ۹ / ۱۹۸۴

تاریخ ۱۹۷۳/۳/۲۳  
تاریخ ۱۹۷۸/۴/۲۰  
تاریخ ۱۹۷۲/۳/۱۱  
تاریخ ۱۹۷۵/۷/۱۱  
تاریخ ۱۹۷۵/۲/۲۶  
تاریخ ۱۹۸۴/۷/۷  
تاریخ ۱۹۸۴/۶/۲۱  
تاریخ ۱۹۸۴/۷/۲۰  
تاریخ ۱۹۸۳/۵/۲۰  
تاریخ ۱۹۸۴/۶/۱  
تاریخ ۱۹۸۶/۵/۱۳

- صحیفه معاریف

تاریخ ۱۹۷۳/۳/۱  
تاریخ ۱۹۷۳/۳/۲۳  
تاریخ ۱۹۷۸/۳/۳۰  
تاریخ ۱۹۷۵/۷/۹  
تاریخ ۱۹۷۵/۷/۱۱  
تاریخ ۱۹۷۵/۸/۱۴  
تاریخ ۱۹۸۴/۴/۱۲  
تاریخ ۱۹۸۴/۶/۱  
تاریخ ۱۹۸۴/۶/۱۵  
تاریخ ۱۹۸۴/۴/۱۲  
تاریخ ۱۹۸۶/۵/۲۶  
تاریخ ۱۹۷۷/۴/۲۲

- صحیفه جیروزلم بوست

تاریخ ۱۹۸۴/۵/۱۶

تاریخ ۱۹۸۴/۱۲/۲۴  
تاریخ ۱۹۷۵/۹/۹  
تاریخ ۱۹۷۵/۸/۱۳  
تاریخ ۱۹۸۵/۱۱/۱۴  
تاریخ ۱۹۷۷/۹/۲  
تاریخ ۱۹۸۵/۱۱/۱۳  
تاریخ ۱۹۸۵/۱۱/۱۴  
تاریخ ۱۹۸۴/۱۱/۲۸  
تاریخ ۱۹۸۴/۷/۲  
تاریخ ۱۹۸۴/۷/۲  
تاریخ ۱۹۸۴/۸/۱

ملحق هارتس

تاریخ ۱۹۷۳/۱۱/۳۰  
تاریخ ۱۹۷۳/۷/۱۸  
تاریخ ۱۹۷۳/۸/۳۱  
تاریخ ۱۹۷۳/۲/۲۲

- صحیفه عل همشار

تاریخ ۱۹۸۴/۴/۴  
تاریخ ۱۹۸۴/۴/۶  
تاریخ ۱۹۸۴/۸/۱  
تاریخ ۱۹۸۴/۹/۱۰  
تاریخ ۱۹۷۳/۸/۱۷  
تاریخ ۱۹۸۶/۵/۱۹  
تاریخ ۱۹۸۵/۱/۲۴  
تاریخ ۱۹۸۰/۱۰/۳۱

- صحیفه یدیموت آحرنوت

تاريخ ١٩٨٤/٨/٦  
تاريخ ١٩٨٤/٨/٢٦  
تاريخ ١٩٧٨/١/٩  
تاريخ ١٩٨٤/٤/٩  
تاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣  
- رصد اذاعة إسرائيل  
تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧  
تاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤  
تاريخ ١٩٨٤/٩/١٣  
تاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢

تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥  
تاريخ ١٩٦٩/٣/١٤  
تاريخ ١٩٥٥/٣/١  
تاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥  
تاريخ ١٩٨٥/١٢/٢  
تاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠  
- صحيفة الاتحاد  
تاريخ ١٩٨٤/٤/١١  
تاريخ ١٩٨٤/٣/٣٠  
تاريخ ١٩٨٤/٤/١  
- صحيفة الأنباء الإسرائيلية





## المحتويات

٧	المقدمة
---	---------

### الباب الأول تمهيد عام

١٧	الفصل الأول: وضع اليهود السياسي قبل إعلان قيام الدولة
١٩	المبحث الأول: المجلس التمثيلي
٢٥	المبحث الثاني: الوكالة اليهودية
٣٥	الفصل الثاني: كيفية تكوين الدولة
٣٧	المبحث الأول: المستندات الصهيونية الثلاثة
٥٣	المبحث الثاني: قيام الدولة اليهودية
٦٥	الفصل الثالث: النظام القانوني ومصادره
٦٧	المبحث الأول: عدم وجود دستور مكتوب
٧٥	المبحث الثاني: المصادر القانونية

### الباب الثاني الجهاز التنفيذي

٨٣	الفصل الأول: رئيس الدولة
٨٥	المبحث الأول: كيفية انتخاب رئيس الدولة
٨٨	المبحث الثاني: تعاقب رؤساء الدولة على السلطة
٩٥	المبحث الثالث: الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الدولة

١٠٥	الفصل الثاني: الحكومة
١٠٧	المبحث الأول: تشكيل الحكومة وصلاحياتها
١٢٧	المبحث الثاني: تقاسم العمل والليكود للسلطة
١٤٤	المبحث الثالث: تشكيل حكومة التناوب
١٦٢	المبحث الرابع: الاتجاهات الاجتماعية لرؤساء الحكومة
١٧٣	الفصل الثالث: السياسة الخارجية
١٧٥	المبحث الأول: العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية
١٨٤	المبحث الثاني: موقع السياسة الخارجية في برامج الحكومة
١٩٢	المبحث الثالث: قرارات السياسة الخارجية
٢١٢	المبحث الرابع: الجهاز الدبلوماسي (وزارة الخارجية)

## الباب الثالث

### السلطة التشريعية

٢٣٣	الفصل الأول: تكوين الكنيست
٢٣٥	المبحث الأول: سيطرة الأحزاب على الكنيست
٢٣٨	المبحث الثاني: اللجان الدائمة
٢٤٤	المبحث الثالث: سير العمل في الكنيست
٢٤٩	الفصل الثاني: النظام الانتخابي
٢٥١	المبحث الأول: نظام التمثيل النسبي
٢٥٦	المبحث الثاني: تعدد القوائم الانتخابية
٢٦١	المبحث الثالث: ولاية الكنيست ومكانتها
٢٦٧	الفصل الثالث: اختصاصات الكنيست
٢٦٩	المبحث الأول: الإختصاص التشريعي
٢٧٣	المبحث الثاني: الإختصاص السياسي
٢٨٠	المبحث الثالث: الإختصاص المالي

٢٨٥	الفصل الرابع: تشكيل الكنيست الحادية عشرة
٢٨٧	المبحث الأول: الاستعدادات الحزبية للانتخابات
٣٠٤	المبحث الثاني: الحملة الانتخابية ونتائجها من الوسط العربي
٣١٥	المبحث الثالث: النتائج العامة للانتخابات

## الباب الرابع الأحزاب

٣٣١	تمهيد:
٣٥٧	الفصل الأول: حزب المعراخ (التجمع)
٣٦٥	المبحث الأول: حزب العمل
٣٨٥	المبحث الثاني: حزب المابام
٣٩٦	المبحث الثالث: حزب الأحرار المستقلين
٤٠١	الفصل الثاني: حزب الليكود (التكتل)
٤٠٩	المبحث الأول: حزب حيروت
٤١٨	المبحث الثاني: حزب الأحرار
٤٢٦	المبحث الثالث: حزب لعام
٤٣٣	الفصل الثالث: أحزاب الوسط
٤٣٥	المبحث الأول: الأحزاب قديمة التمثيل
٤٣٦	- حركة اغودات اسرائيل
٤٤٢	- الحزب الوطني الديني (المفدال)
٤٥٢	- حركة حقوق المواطن (راتس)
٤٥٦	- حركة شينوي
٤٦٠	- الحركة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)
٤٦٨	- حركة هتحياه (البعث)
٤٧٥	- حركة تامي

٤٧٩	المبحث الثاني: الأحزاب الممثلة حديثاً
٤٨٠	- حركة شاس
٤٨٢	- حركة يا حد
٤٨٦	- القائمة التقدمية للسلام
٤٨٩	- حركة موراشاه
٤٩٢	- حركة اومتس
٤٩٤	- حركة كاخ

## الملاحق

٤٩٩	- نص الاتفاق الائتلافي بين التجمع والتكتل
٥٠٦	- الحكومات التي تعاقبت على السلطة
٥٣٣	- جدول يبين اسماء أعضاء الكنيست الحادية عشرة
٥٣٦	- تعريف بأعضاء الكنيست الحادية عشرة
٥٦٩	المحتويات

تفتقر المكتبة العربية لمؤلف يبحث في التركيبة السياسية الإسرائيلية بشكل شمولي ومتكامل. وقد جاء هذا الكتاب ليسد هذه الثغرة، وليكمل هذا النقص في هذا المجال. وقد بذل الكاتب جهوداً المضنية في سبيل الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية، متبعاً في ذلك طريقة البحث العلمي في التأصيل والتحليل، حيث خرج مؤلفه هذا غنياً بالمعلومات التي سعى إليها من طريق الاستزادة والتنوع.

ولا غرو في ذلك فالكاتب متخصص في بحث الشؤون الإسرائيلية، وقد قدم لنا مجموعة من الأبحاث والدراسات التي نشرت في المجلات المتخصصة، كما كتب لنا مجموعة من المقالات في الصحافة المحلية والتي كانت تتزامن مع الأحداث السياسية الراهنة.

#### والمؤلف هو:

- من مواليد ١٩٤٥ في قرية بيت عسير / القدس
- حاصل على ليسانس في الحقوق، وهو مجاز في مهنة المحاماة
- عمل كرئيس لمحكمة فترة طويلة، ورغم ذلك فإن هذا لم يمنعه من متابعة الشؤون الإسرائيلية والكتابة فيها.
- كتابه هذا هو الثاني، حيث أصدر كتابه الأول وكان بعنوان (إسرائيل، أهم الأحداث والتطورات).



## كتب صدرت عن دار الجيل خلال عام ١٩٨٨ م.

اسم المؤلف	اسم الكتاب
شفيق فلاح حسان د. أمين عواد مهنا بني حسن د. جودت سعادة/ الأستاذ جمال اليوسف	أساسيات علم النفس التطوري التحديث والامطرار السياسي في الأردن تدريس مفاهيم اللغة العربية والرياضيات والعلوم والتربية الاجتماعية رجال أنزل الله فيهم قرآناً ١٢/١ ضمن ٣ مجلدات شرح نهج البلاغة ٢١/١ ضمن ١١ مجلداً الشريعة الإسلامية والفنون غربة في الوطن
الدكتور عبد الرحمن عميرة ابن حديد أحمد مصطفى علي القضاة جمال سليم نويهض - أم خلدون ويل ديوارنت/تقديم د. محيي الدين صابر د. ناصر الدين الأسد د. محمد زكي محمد خضر/نبيل خليل عمر د. عرفان عبد الحميد فتاح د. ناصر الدين الأسد صفوت عبد الفتاح محمود المحامي سعيد تيم د. صلاح الدين الناهي د. علي كمال	قصة الحضارة ٤٢ جزءاً في ٢١ مجلداً القيان والغناء في العصر الجاهلي مبادئ الحاسبات الألكترونية المدخل الى معاني الفلسفة مصادر الشعر الجاهلي ولقيتها التاريخية المنبي في معرفة رجال الصحيحين النظام السياسي الاسرائيلي النظرية العامة في الدهوى في المرافعات والأصول المدنية النوم والأحلام











